

الحملكتين العربيتين السبعين

عبد الله السامي

36/10/12

De ~~12~~ 13

محمد بن عبد الله بن يوسف

[illegible]

في الاقتصاد الإسلامي
"دراسة مقارنة"

إعداد الطالب // محمد بن عبد الله بن علي النفيسة

اشرف

الدكتور / شروين علي الشريف الدكتور / شوقي محمد وسيل
مشرفاً فقهياً مشرفاً إقتصادياً

بحث مقدم للموسول على درجته الكاهن في الاقصاد الإسلامي
منه حملة الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

1991 ~ 2015



3.1.2.....7320

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهم الرموز العربية المستخدمة في هذه الدراسة.

٢٥- ط ن ض = الطلب على النقود لأغراض المضاربة	١- P ج ل = الانتاجية الحدية للعمل
٢٦- ط ن ح = الطلب على النقود لأغراض الاحتياطي	٢- P م ل = الانتاجية المتوسطة للعمل
٢٧- ط ن ل = الطلب على النقود لأغراض التبادل	٣- ب ط = البطالة
٢٨- ط = التوظيف (التشغيل ، العمالة ، الاستخدام)	٤- ت = الانتاج
٢٩- ع = العرض	٥- ش ج ل = التكلفة الحدية للعمل
٣٠- ع ع = منحني العرض	٦- ت م ل = التكلفة المتوسطة للعمل
٣١- ع ن = عرض النقود (المعروض النقدي)	٧- ث = الاستثمار
٣٢- ع ك ل = العرض الكلي للعمل	٨- ج = الاجر
٣٣- ق = فائض القيمة	٩- ج / س = الاجر الحقيقي
٣٤- ف = الفائدة	١٠- د = دالة
٣٥- ك = كلي	١١- د ت = دالة الانتاج
٣٦- ك ن = كمية النقود	١٢- م = الانحراف
٣٧- ل = عمل (كمية او عدد من العمل)	١٣- ن ج ل = الايراد الحدي للعمل
٣٨- م = منحني	١٤- د م ل = الايراد المتوسط للعمل
٣٩- م ف ق = منحني فيليبس قصير الاجل	١٥- ر = سرعة دوران النقود
٤٠- م ف ط = منحني فيليبس طويل الاجل	١٦- ر م ت = رأس المال المتغير
٤١- م ب ط = معدل البطالة الطبيعي	١٧- ر م ث = رأس المال الثابت
٤٢- ن = النقود	١٨- س = السعر
٤٣- < = أكبر	١٩- س ت = الدخل النقدي
٤٤- > = أصغر	٢٠- س ت ر = الدخل النقدي × سرعة دوران النقود
٤٥- Δ = التغير	٢١- ط = الطلب
٤٦- ر س م = الرقم القياسي لأسعار المستهلك	٢٢- ط ط = منحني الطلب
	٢٣- ط ك ل = الطلب الكلي على العمل
	٢٤- ط ك ن = الطلب الكلي على النقود

مستخلص الرسالة

لحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد فهذا مستخلص لمضمون هذه الدراسة المتعلقة « بالأجور وآثارها الإقتصادية في الإقتصاد الإسلامي » وتبرز أهمية هذا الموضوع ، أولاً : لأنه لم يسبق أن درس دراسة تبرز آثار الأجور خاصة في الإقتصاد الإسلامي . وثانياً : لإيجاد فكر عملي تطبيقي للنظريه الإقتصادية الإسلامية عن طريق تنظير الأجور في الإقتصاد الإسلامي . وثالثاً : لإهمية الأجر في الحياة اليومية للكثير من فئات المجتمع ، فالأجر كما هو تكلفه من تكاليف الإنتاج يهتم به المنتجون المستثمرون إلا أنه وفي نفس الوقت يعد دخل للعامل يمس حياته المعيشية وينفق منه على أسرته وأبنائه ، وقد تم إبراز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن طريق تتبع الظاهره محل الدراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعيه - بمعنى أن ما يذكر من النظريات والأفكار الوضعيه هي لإبراز الإقتصاد الإسلامي ومعرفة درجة تميزه وكما قيل وبضدها تتميز الأشياء - .

وقد اشتملت الرسالة على أربعة فصول وخاتمه هي :

الفصل الأول : الأجور في النظم الإقتصادية الوضعيه .

الفصل الثاني : مفهوم الأجور وأنوعها في الإقتصاد الإسلامي .

الفصل الثالث : تحديد الأجور في الإقتصاد الإسلامي .

الفصل الرابع : دور الأجور في النشاط الاقتصادي .

الخاتمه : وتشمل على النتائج والتوصيات

ومن أهم النتائج في هذه الدراسة : أن العمل في الإقتصاد الإسلامي يستحق ثلاث عوائد وهي الأجر والجعل والربح فيأبى ثلاثه عقود هي : عقد الإجاره وعقد الجعالة وعقود الشركات ، تدفع عن طريق ثلاث أنواع من المال : إما نقدي أو عيني أو منفعة بحيث يوجد تزاوج دقيق بين العمل ورأس المال مع عدم وجود تناقض أو تضاد بينهما كما يحدث في الأنظمة الوضعيه عندما تصطدم مصالح رب العمل مع العمال وينتج عنه ما يعرف بنظرية المساومه أو يحدث إستغلال وظلم للعمال أو لرب العمل . وقد إستطاع الإقتصاد الإسلامي أن يوازن بين مصالح أرباب الأعمال والعمال بعوامل تعمل على نفي الظلم والإستغلال ، وعليه فإن الأجر في الإقتصاد الإسلامي يتحدد بحاله طبيعیه واحده هي ظروف السوق وبأجر المثل عند وجود إنحرافات في هذا السوق ، وأن الأساس الذي يبنى عليه تقدير الأجر هو المنفعة التي تتحدد في السوق .

الطالب :

محمد عبد الله النفيسه

المشرف الفقهي :

د . شرف بن علي الشريف

المشرف الإقتصادي :

د . شوقي أحمد دنيا

عميد كلية الشرعيه :

د . عاصم بن محمد السفياني

اهـءاء

الى منبج الحب ، وفيض الحنان ، الى الايادي
:افئة التي ربتني صغيرا ، وادبتني يافعا، وعلمتني كبيراً
الى :والي ووالدي اهدي هذا العمل .

شكر وتقدير

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، وصلاته على صفوته من خلقه
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .
فلله الحمد والشكر أولا واخيرا على ما انعم به لاتمام هذا
العمل ، شكرا يليق بجلاله وعظمته كما يحبه الله ويرضاه ، وصدق الله
وصدق رسوله القائل : " من لا يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل " .
رواه الطبراني في الأوسط واسناده حسن ، وفي رواية عند أحمد
والطبراني " ان اشكر الناس لله تبارك وتعالى اشكرهم للناس " وفي
رواية " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " رواه أحمد كله والطبراني
ورجال أحمد ثقات . لذلك فان الباحث يتقدم بجزيل الشكر على من ساعده
في اخراج هذا البحث وهم كثر ، ولكن يخص منهم استاذيه المشرفين
سعادة الدكتور شرف بن علي الشريف ، وسعادة الدكتور شوقي أحمد دنيا
، كما يشكر الباحث سعادة الدكتور علي عباس الحكمي ، وسعادة
الدكتور امين منتصر اللذين قاما بتوجيه الباحث في مرحلة اختيار
الموضوع واعداد الخطة السابقة ، كما يشكر الباحث اساتذة قسم
الاقتصاد الاسلامي ، واساتذة كلية الشريعة الذين قدموا له الكثير من
المساعدة ، كما يشكر الباحث اساتذة مركز الاقتصاد الاسلامي بجدة ،
الذين وجهوا الباحث الى نقاط هامة وذلك في مرحلة اعداد الخطة
السابقة .
واخيرا لا يسع الباحث الا ان يشكر جامعة ام القرى التي خرج هذا البحث
في رحابها ، والله الموفق والهادي الى سواء السبيل .

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :-

الحمد لله المستوجب لصفات المدح والكمال ، والمستحق للحمد على كل حال . له الحمد في الاولى والاخرة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه متصلا بلا انفصال . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له . عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال .

واشهد ان محمدا عبده ورسوله ، الذي هدى به الله العباد من الضلال ، وامن المؤمنين بالمعروف ونهاهم عن المنكر واخل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث ، ووضع عنهم الاصار والاعلال فصلى الله عليه وعلى آله خير ال وعلى اصحابه الذين كانوا نصرة للدين متى ظهر الحق وانطمرت اعلام الضلال اما بعد :-

فان الله لم يخلق العباد عبثا ، ولم يرسل الانبياء والمرسلين سدى ، بل ارسلهم بالهدى ودين الحق ، وامنهم بالصدق ، وشرع لهم من الاحكام ما فيه صلاح الاتام في كل العصور والايام . فحق على كل متعبد لله سبحانه ان يطبق شرعه ويلتزم باحكامه ويقيم دينه

قال تعالى :-

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (١) .

ومن اهم هذه الاحكام احكام الاقتصاد الاسلامي ، حيث الحاجة اليها في هذا العصر ماسة ، بسبب طغيان الانظمة الوضعية لكثير من البلاد الاسلامية . وبما ان الاقتصاد الاسلامي يستمد أحكامه من شرع الله ، فلا منازعة في صلاحيته ولا مخاصمة في افضليته . وما هذه الدراسة - ان شاء الله - الا اثبات لذلك ، ودليل عليه في موضوع يعد من اهم المواضيع الجديرة بالدراسة في عصرنا الحاضر ، حيث لا يخفى على الكثيرين من الناس اهمية الاجور في حياتهم اليومية ، كما لا يخفى على المتخصصين دور الاجور واثارها المختلفة على المتغيرات الاقتصادية ، ويعد من اهم اسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي :-

(١) آية [٤٥] سورة المائدة .

١- لم يسبق أن درس هذا الموضوع دراسة تبرز آثار الأجور خاصة في الاقتصاد الإسلامي ، مقارنة مع الأنظمة الوضعية ، وكان هذا من أهم الأسباب لاختيار الموضوع .

٢- إيجاد فكر عملي تطبيقي للنظرية الاقتصادية الإسلامية عن طريق تنظير الأجور في الاقتصاد الإسلامي ، بشكل يبرز دور هذا الاقتصاد بجوانبه الأخلاقية والعلمية لخدمة الإنسانية المعاصرة في ظهور علم جديد يستمد أصوله من المنهج الرباني الصالح لامحالة لخدمة البشرية جمعاء .

٣- والسبب الأخير لاختيار هذا الموضوع طبيعته وحاسيته والتصاقه بحاجات الناس ، ذلك أن الأجر كما هو تكلفته من تكاليف الانتاج يهتم به المنتجون والمستثمرون ، لأنه وفي نفس الوقت يعد دخل للعامل يمس حياته المعيشية وينفق منه على أسرته وإبنائه ، فلا بد أن للإسلام في ذلك فكرا محددا واضحا وصريحا يضمن حقه ويحميه من بطش الطغاة وظلم الظالمين . ناهيك أيضا أن الدولة - وفي الاقتصاديات الحديثة - تعد من أكبر المشغلين للعمال في مؤسساتها المختلفة ، كل ذلك يضيف على الأجور دورا كبيرا من قديم الأزمنة الى المجتمعات الحديثة المعاصرة .

منهج البحث :-

اتبع الباحث في هذه الدراسة الطريقة العلمية التالية :-

أولا :- اهتم الباحث في هذه الدراسة بتتبع آثار الأجور المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى . وقد استلزم ذلك مقدما التحدث عن محددات الأجور في الأنظمة المختلفة ، ومعرفة ما يؤثر ويتأثر بها في الظواهر الاقتصادية المختلفة ، كما استلزم ذلك أيضا التحدث عن كيف اهتم الإسلام بالأجور وحماها ووضع الضوابط الكفيلة بمصلحة الجماعة دون المساس بحرية الفرد وكرامته واختياره ، وقد ترك للقارئ أن يحكم هو بنفسه على ما هو حق أو هو باطل وعلى ما هو

اب واحد . وفي حدود زمن واحد . هي الحياة الدنيا . غير انهم " اعني الوضعيين " تميزوا عنا في الوقت الحاضر باهتمامهم بالعلوم والتنظير لها . وصحونا نحن " اي الاسلاميين " بعد ذلك لنواجه ركابا من المعرفة المتطورة والعلوم الاقتصادية المتقدمة . في حين لا زلنا نحن في بداية تلمس الطريق . فوقعنا في الكثير من الخط وعدم التمازج بين ما هو وضعي وما هو اسلامي . علما ان علم الاقتصاد الوضعي يبنى - مثل انواع التحاليل الاخرى - على صياغة النماذج والنموذج هو نظرية . وهو يتألف من عدد من الافتراضات التي تستخلص منها استنتاجات او تنبؤات . فالفلكي الذي يريد صياغة نموذج للنظام الشمسي يمكن ان يمثل كل كوكب بنقطة في الفضاء . ويفترض ان كلا منها سيغير موقعه وفقا لبعض المعادلات الرياضية واستنادا الى هذا النموذج يتنبأ الفلكي متى يحدث الخسوف والكسوف . او يقدر تصادم الكواكب ويسلك الاقتصاديون مسلكا مماثلا ، عندما يضعون نموذجا لتصرف اقتصادي (١) ان هذا المنهج " الفصل بين ما هو موضوعي وما هو اسلامي " اوقع الباحث في هذه الدراسة في مازق . وسؤال يسأل عنه الكثيرون . اليس هذا هو الوضعي فائين الاسلامي ؟ .

لذلك فان الباحث يريد ان يوضح ما يلي :-

(١) - ليس كل ما كتب في الاقتصاد الوضعي هو بعيد عن الاقتصاد الاسلامي ، او يعارضه ، انما الصحيح انه علم وتحليل صالح لكل اقتصاد وفق فروض هذا العلم وحدوده ، ونستثنى من ذلك النظرية الاشتراكية ، لانه تخطو من العلم التحليلي لذلك فهي ايدولوجية اكثر منها علما .

١- انظر : ادوين مانسفيلد ، وناريمان بيهرافيش : علم الاقتصاد ،

الطبعة بدون ، مركز الكتب الاردني ، ١٩٨٨ م . ص ٢٣ - ٢٤ .

صالح لكل البشر ، ويتوازن بين المصالح المختلفة ، أو ما يخدم طبقة معينة أو حزب معين ، وما هو من وضع رب البشر أو ما هو من وضع البشر الذين لا يزالون الى الآن في مرحلة التجربة والخطأ . ومن ثم الاستفادة من ذلك ، كل هذا ترك للقارئ ليقرن ويستنتج ويستفيد حيث لم يفرض عليه أي فكر مسبقا ، ولم يمل عليه أي مذهب معين ، فمن أراد الحق وجده ، ومن بحث عن الهوى وصله ، اذا تحرر من الاصر والاغلال والاهواء التي تصده عن الحق وتدفعه الى الشر " وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ " . (١)

ثانيا :- عرض الباحث للنظرية الوضعية عرضا موضوعيا عن طريق استقراء ما أمكن من المسائل الاقتصادية المتعلقة بالدراسة محل البحث . وذلك عن طريق فهم المادة العلمية كما هي سائدة في تلك النظم ، ويعترف الباحث أنه من المحتمل جدا أن يكون قد أخطأ في فهم ما تريده النظرية أو بالغ في وصفها وانتقادها ، ومع ذلك فقد كان الباحث موضوعيا في عرضه لهذه النظريات حيث وجدت ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ثالثا :- حاول الباحث استنتاج فكر اقتصادي اسلامي ، عن طريق تتبع المصادر الاسلامية ، وتنقيح الظاهرة محل الدراسة من كل ما علقت بها مما لا علاقة له بالاقتصاد ، وكان منهجه في ذلك تتبع الدليل ، ثم تأييد ذلك بأقوال أهل العلم من الفقهاء والعلماء ، للوصول الى النتيجة المرجوة فما ظهر له أنه الحق أخذ به وما كان غير ذلك تركه . فما وافق منه الحق فمن الله وما زاغ عنه فمضى ومن الشيطان والاسلام منه براء .

رابعاً :- صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهها الباحث ما يلي :-

- ١- قلة المراجع العربية المتخصصة - ان لم يكن انعدامها - في الدراسات الاقتصادية التحليلية للنشاط الاقتصادي للأجور كظاهرة محل البحث هذا اقتصاديا ، ثم اسلاميا فهي نادرة تماما . حيث لا توجد الى الآن أبحاث جادة في الاقتصاد الاسلامي تبرز دور الأجور في النشاط الاقتصادي الاسلامي ، وعليه كان لا بد من الرجوع الى كتب الفقهاء القدماء لتتبع ما قد تجود به تلك الكتب ، وقد كان لجهود المشرفين ان وجد الباحث الكثير مما يشفي الغليل ، لكن احتاج ذلك الى الكثير من الوقت والجهد وبفضل الله فقد استطاع الباحث تخطي تلك العقبة .
- ٢- ونتيجة للفقرة السابقة فقد واجهت الباحث صعوبات في استنباط جوانب علمية تحليلية في الاقتصاد الاسلامي ، وكم راود الباحث فكرة صياغة نموذج في الاقتصاد الاسلامي ولكن في المرحلة الحالية لا يمكن ذلك ، لأن النموذج لا يقتصر على تحليل الأجور وحدها ، اذ لو كان ذلك لهان الامر ، اذ انه لا يمكن بحث متغير ما " كالأجور " بمعزل عن المتغيرات الكثيرة والهامة الأخرى ، كالاستخدام والاستثمار ، والادخار ، والنقود ، وما يرتبط بها ، من التضخم والبطالة وغيرها ، وما تعتمد عليه الدراسات الاقتصادية الكلية من سلوك المستهلك ، وسلوك المنتج وشروط التعظيم والمنافسة . كل هذه وغيرها يلزم لاقامة نموذج اقتصادي اسلامي . ان يبت فيها ، والكثير من هذه المتغيرات لم تبحث الى الآن في الاقتصاد الاسلامي بشكل كاف فكيف يبني نموذج لم تقم له عوامد او اركان ؟ وكيف نبحت ظاهرة كالأجور مثلا بمعزل عن المتغيرات الأخرى التي تتأثر وتؤثر بها ؟ ولم تتضح الصورة في الفكر الاقتصادي الاسلامي

للكثير من هذه المتغيرات سواء سلبي أو ايجابا . كل هذا ادى الى صعوبة وقلة - ان لم يكن ضعف بمقاييس الاخرين - في الجانب الاسلامي في هذا التحليل من هذه الدراسة .

٣- من الصعوبات التي واجهت الباحث أيضا اختلاف استخدام المصطلحات العلمية الاقتصادية في المراجع العربية - وخاصة الكتب المترجمة - كأن يستخدم بعضهم مصطلح « الاستخدام » والبعض الآخر « التوظيف » ووجدت بعضهم يستعمل التوظيف بدل الاستثمار . وهناك من يستعمل « الأجور الاسمية بدل النقدية » وهناك « الكفاءة الحدية » ويستعمل بعضهم « الكفاية » وما هذه الا امثلة ومن اراد الاستقصاء وجد الكثير ، ويا حبذا لو تم توحيد أسماء هذه المصطلحات ، وهذه وان كانت مهمة المجامع اللغوية الا ان المنية ان يتبنى ذلك الاقتصاد الاسلامي بحيث توحيد المصطلحات المستخدمة من لغة القرآن ، والاقتصاد الاسلامي احق من يدافع عن ذلك .

خامسا :- يود الباحث ان يشير الى نقاط هامة منها :-

١- ان المناقشات والقضايا التي تثيرها هذه الدراسة حول المضامين النظرية والعلمية للأجور ، وآثارها في النشاط الاقتصادي ، ليست هي الجولة الاخيرة في هذه الدراسة . انما هي الطريق - ان شاء الله - الى دراسات اكثر عمقا وفهما . وبالذات للفكر الاقتصادي الاسلامي الذي لا يزال بكرا في هذا النوع من التحليل .

٢- ليس كل ما ذكر في جانب الاقتصاد الوضعي ، وبالذات الجوانب العلمية التحليلية مرفوض أو لا تقبل ، بل الصحيح انه علم يصدق في كل اقتصاد وفق فروضه ومنطلقاته الخاصة به ، وحدوده العلمية . وبذلك فان الفصل او القطع بين ما هو وضعي وما هو اسلامي يربك الباحث ويجعله في حيرة من امره . لان الكثير مما ظهر وضعي داخل في الاسلام ، فالسؤال الانساني واحد ، وكلهم .

(ب)- قد نختلف نحن كإقتصاديين إسلاميين في فروض هذا العلم وقد

نحرره من حدوده ، وفق منهجنا أو واقعنا الإسلامي .

(ج)- عندما يوجد ما يتعارض صراحة والاقتصاد الإسلامي ، فإن الباحث

يشير إليه في وقته ويذكر البديل له أن وجد بل ونستطيع في

كثير من الأحيان تحويله ، أو تطويره لواقعنا الإسلامي ، مثال لذلك :-

سعر الفائدة وارتباطها بالاقتصاد الوضعي وتطبيقها العملي في البنوك
الوضعية أمكن - بفضل الله - رفض سعر الفائدة في الاقتصاد الإسلامي
ووجد البديل له . ووجد التطبيق العملي لهذا الرفض في المصارف
الإسلامية . مع أن الكثير من المعاملات في المصارف الإسلامية توجد في
البنوك الوضعية ولا خير في ذلك .

والمعنى أنه لا يجب أن نفصل - نحن في الاقتصاد الإسلامي - بين ما هو
وضعي وما هو إسلامي . إنما نقول نأخذ كذا ونرفض كذا ، وفق منهج
علمي دقيق يجب أن نوجده في الخطوة القادمة للاقتصاد الإسلامي أن شاء
الله تعالى .

سادساً :- خطة الدراسة :-

التزم الباحث لدراسة هذا الموضوع الخطة الدراسية التالية :-

الفصل الأول :- الأجور في النظم الاقتصادية الوضعية .

المبحث الأول :- الأجور في النظام الرأسمالي .

المبحث الثاني :- الأجور في النظام الاشتراكي .

الفصل الثاني :- مفهوم الأجر وأنواعه في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول :- مفهوم الأجر والإجارة في الإسلام .

المبحث الثاني :- أنواع الأجور في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الثالث :- تحديد الأجور في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول :- الأصول والضوابط الحاكمة .

المبحث الثاني :- دور الدولة .

المبحث الثالث :- دور السوق .

الفصل الرابع :- دور الأجور في النشاط الاقتصادي .

المبحث الأول :- الأجور والتوظيف .

المبحث الثاني :- الأجور والاستقرار "التضخم والانكماش" .

المبحث الثالث :- الأجور والتوزيع .

الخاتمة :- وتشمل على النتائج والتوصيات الهامة .

وأخيرا لا يسع الباحث الا ان يتوجه بجزيل الشكر الى استاذيه
المشرفين سعادة الدكتور :- شرف بن علي الشريف - وسعادة الدكتور :-
شوقي احمد دنيا ، وان كان الشكر اقل من حقهما على ما بذلاه في اخراج
هذا البحث . ولكن ندعوا الله ان يجزيهما خير الجزاء في الدنيا
والآخرة انه سميع مجيب . ثم اتقدم لكل من اطلع على هذه الدراسة من
كرام الباحثين والعلماء وطلبة العلم ، معترفا بان هذا العمل لن
يخلو من شطحة او زلة او غفلة او وهلة ، وسبحان من تفرد بالكمال
وحده ، اللهم انا نبرأ اليك من حولنا وقوتنا ، ونلوذ بحولك وقوتك
سبحانك سبحانك لا حول ولا قوة الا بك ، اللهم انا نعوذ بك من الخطأ
والخطيئة ، والخلل والزلل ، وسيء القول والعمل ، ونسرع اليك سبحانك
ان تعيننا على اخلاص القلب ، وسلامة القصد ، وان تقبل عملنا هذا
وتجعله خالصا لوجهك الكريم ، آمين .

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول :-

الأجور في المنظم الاقتصادية الوضعية

نعمت في هذا الفصل على الأمور في كل من
النظامين الرأسمالي والاشتراكي وذلك في بحثين

- المبحث الأول : الأمور في النظام الرأسمالي .
- و الثاني : الأمور في النظام الاشتراكي .

المبحث الأول :-

الأجور في النظام الرأسمالي

في هذا البحث نعرض لتطور الأجور في الفكر الرأسمالي . حيث نذكر
الأنواع المختلفة للأجور ثم ننظر إلى النظريات المحددة للأجور في
هذا النظام . وانتقادات كل نظرية . ثم نتحدث عن دور السوق في
تحديد الأجور . ومبادئ مختلفة . وأخيراً . نعرض تأشير كل من
الدولة ونقابات العمال واتحادات أرباب العمل في تحديد الأجور .
وذلك في المطالبات الآتية :-

- المطلب الأول : تطور الأجور في الفكر الرأسمالي .
- المطلب الثاني : تحديد الأجور في النظام الرأسمالي .

المطلب الأول :- تطور الأجور في الفكر الرأسمالي :-

١- تعريف الأجور :-

الأجر :- هو كمية النقود التي يتعهد المخدم بدفعها الى العامل نظير خدمات يؤديها له (١) . وهو ثمن خدمة العمل .

الاجير :- هو الذي يتقاضى اجرا مقابل مساهمته بعمله في العملية الانتاجية . (٢)

٢- في انواع الاجور :-

شهد الفكر الرأسمالي انواع عديدة من الاجور ، فقد يحاسب الاجير على اساس وحدة زمنية ، أي على اساس الساعة أو اليوم أو الشهر . وقد يحاسب على اساس وحدة انتاجية ، أي على اساس القطعة . وقد يضاف الى أجره الذي حدد مقدما ، نسبة مئوية من الربح (٣) وهناك الاجر النقدي والاجر الحقيقي . هذا وسوف نشرح هذه الانواع فيما يلي :-

(١) د . احمد صفي الدين عوض : مقدمة في الاقتصاد الجزئي -

الطبعة الاولى ، الرياض دار العلوم ، ١٤٠٣-١٩٨٣ - ص ١٧٩ .

(٢) د . عمرو محيي الدين و د . عبد الرحمن يسري :- مبادئ علم

الاقتصاد - بيروت - دار النهضة العربية - ١٩٧٤م - ص ٥٨١ .

(٣) المسحجوب : د . رفعت :- الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية

١٩٨٠م - ص ٢٦٣ .

(١) الأجر الزمني وأجر القطعة :-

اصطلاح (الأجر) قد يعني اشكالا متعددة من دخل العامل ، ولكن من الضروري عند دراسة الأجور أن نفرق بين معدل الأجر ودخل العامل الكلي أو الفعلي . فمعدل الأجر ينطبق على القدر الأدنى الذي يحدد بالنسبة لأنواع معينة من العمل ، وعادة ما يكون معدلا زمنيا : (أي الأجر في الساعة أو في اليوم الواحد ، أو مرتبا يتعاقد عليه العامل مع صاحب العمل) . أما الدخل الكلي للعامل ، فقد يشمل مكافآت واضافات مختلفة .

فالأجر الزمني : بالنسبة لعقد عمل محدود ، يكون ثابتا بالنسبة للعامل وهو :- أجر يدفع عن عمل خلال فترة زمنية محددة . (١)
وللأجور الزمنية التي تدفع على أساس وقت العمل مزايا وعيوب فمن مزايا هذا النوع (٢) :-
أن هذا النوع من الأجور يشجع على العناية الشخصية ، والانتباه الشخصي بالنسبة للإنتاج الذي يتطلب مثل هذه العناية ، وخاصة في إنتاج البضائع التي تنتج بمواصفات مختلفة الواحدة عن الأخرى . إذ لا توجد عجلة في الانجاز . أما المضار فهي :-

١- إذا لم تتوفر مراقبة دقيقة على العمال ، قد لا يقدر هؤلاء مسؤولياتهم الخاصة . فسيجد رب العمل أنه يدفع أجور مقابل وقت مضي في الإهمال والتفريط .

(١) د. عويس : أصول الاقتصاد (بدون ناشر) ، ١٩٧٨م ، ص ٧١ .

(٢) القيسي : د. حميد : أسس علم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة

والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، طبع بمطابع الجامعة (١ - ١٠٠٠ - ١٩٧٣) ص ٥٦

ب- ان اتباع هذا الاسلوب في الاجور يجعل الكفو قلما يكافأ على عمله الجيد ، بل يكافأ كالعامل العادي ، اذ ان مثل هذا العامل العادي يعتبر هو عادة المقياس (١).

أما أجر القطعة : فهو أجر يدفع للعامل عن كمية محدودة من الانتاج يؤديها العامل طبقا لمهارته وسرعته وكفاءته . وقد يؤدي نظام أجر القطعة بديها الى تفاوت كبير في كمية الدخل ما بين العامل الماهر المجتهد والعامل المبتدئ ، او المتكاسل (٢).

وأجر القطعة يعد من أبسط المحفزات الاجرية التي تمنح للعامل ، والمكاسب التي تدفع للعامل تكون متناسبة تناسبا مباشرا مع العمل المؤدى ، فيقدر الناتج ، وتكون المكافأة بنسبة محددة من الناتج . وتختلف اشكال وتطبيقات هذا النوع من الأجر .

فهناك أجر القطعة المطلق ، وهو ما ذكرناه سابقا . وهناك أجر القطعة النسبي ، وهو الذي توصل اليه (فريدريك تيلور) . وكانت طريقته هي : تحديد معدلين للقطعة يدفع الاعلى منهما للعمال الذين يصلون الى مستوى معين من الانتاج فحسب . وبذلك يكسب العمال الذين يصلون الى هذا المستوى زيادات في كسبهم . وأحد الامثلة البسيطة التي يمكن ان تصور ذلك هو : انه يحدد الانتاج القياسي بخمسين وحدة في الساعة ، يكون المعدل ٤ ريالات لمن يعجزون عن بلوغ هذا المستوى ، بينما يكون ٥ ريالات لمن يبلغونه .

وبهذه الطريقة يحصل العمال الذين يؤدون ٤٩ وحدة في الساعة على ٤٩ × ٤ = ١٩٦ ريالا . بينما يحصل العمال الذين يؤدون (٥٠) وحدة في الساعة على ٥٠ × ٥ = ٢٥٠ ريالا .

(١) نفس المصدر ص ٥٦ .

(٢) د . محمد عويس :- اصول الاقتصاد (مرجع سابق) ص ٥٦ .

ومن الواضح ان العمال سيكون لديهم حافظ قوي لبلوغ المستوى وسيبدلون جهدا خاصا حتى لا يفشلوا في بلوغه بوحدات محددة (١) ، ولا يخفى ما في هذا الاجر من ضغط وظلم على العمال ، لان الكثيرين منهم سيحاولون الوصول الى ذلك المستوى عن طريق الضغط على انفسهم ، وارهاق صحتهم ، مع الكثير من الاستعجال ، مما يجعلهم اكثر عرضة للاصابة بالاضطرابات النفسية والبدنية ، خاصة وانه قد يبالغ ارباب العمل في تحديد معدل الانتاج القياسي . ناهيك عن انه اذا وصل جميع العمال لذلك المستوى سوف يتم رفعه الى اعلى من السابق وهكذا .

والاجور حسب القطعة كما لها مزايا فان لها مضارا .

فمن مزاياها :-

- ٣- ان رب العمل يعطي اجورا مقابل ما انجز من عمل . وبهذا لا يعطي العامل الكسول او الخامل اجورا لا يستحقها ، ومن ثم فانه يضمن من العمل المنجز ، بحيث يتمكن من استغلال آلاته الى حد اقصى .
- ٤- ان العامل الكفء يكافأ على عمله بصورة عادلة (٢) .

اما المضار فهي :-

- ٥- ان هذه الطريقة مرهقة للعامل وذات اثر سيء على صحته بصورة خاصة ، بالنسبة للعامل المسن او البطيء الذي يحاول اللحاق بزملائه الكفاء .
- ٦- تولد دائما مشاكل عند احتساب كمية العمل المنتج . مما يكدر العلاقة الحسنة بين الادارة والعامل خاصة بالنسبة للبضائع غير منتهية الصنع .
- ٧- ان مستوى الاجور يعين عادة اساس مستوى انتاجية العامل الكفء ولعل ذلك يتضمن ضررا للعامل العادي (٣) .

(١) اعداد مكتب العمل الدولي :- مدخل لدراسة الاجور ، الطبعة بدون ،

جنيف ، ترجمة جمال البنا ص ٤٧ .

(٢) القيسي : د . حميد :- اسس علم الاقتصاد (مرجع سابق) ص ٥٥ .

(٣) نفس المصدر :- ص ٥٥ .

(ب) المشاركة في الربح والملكية المشتركة :-

يستفيد العمال بطريقة أو بأخرى من ازدهار المشروع الذي يعملون فيه ، فيغلب أن تزيد مكاسبهم وأن تتحسن ظروف عملتهم وتصبح مراكزهم أكثر ثباتا وأمانا ، وبهذا المعنى فانهم يشتركون في الأرباح . والمشاركة في الربح يقصد بها عادة دفعات يتلقاها العمال بالإضافة إلى أجورهم من بعض الأرباح التي لو لم تدفع إليهم لالت إلى المساهمين . (١)

وتتباين القواعد التي يتم بها اشتراك العمال بالربح تبائنا كبيرا لتلائم مع حالة كل مؤسسة . ولكن يمكن تقسيم المشاريع إلى ثلاثة فئات رئيسية هي :-

١- مجرد المشاركة في الربح .

٢- المشاركة في الربح والمرتبطة بنوع من الملكية المشتركة عن طريق ملكية العامل لجزء من الأسهم .

٣- المشاركة في الربح عن طريق ملكية الأسهم دون ملكية مشتركة (٢) .

وتعد مشاريع مقاسمة الربح والملكية أعظم قيمة ، كوسائل لتحسين العلاقات الصناعية ، مما هي كوازع لزيادة الانتاج ، ومزايا مشاريع مقاسمة الربح تؤدي ثمارها بطريقة غير مباشرة وغير ملموسة ، فان العمال يشعرون عندما يكون لهم حق في أرباح المؤسسة التي يعملون فيها أنهم يعاملون بعدالة ، وعمليا فان مسلكهم تلقاء الإدارة يصبح أكثر تعاونا ، وتقوى المصلحة المشتركة ما بين العمل ورأس المال ، كذلك يكتسب العمال فهما أفضل للمشاكل الاقتصادية لشركاتهم وللصناعة عامة . وهناك من الأدلة ما يوحي بأن الشركات التي تأخذ بمشاريع مشاركة الربح كانت أقل تعرضا لمشاكل العمل من غيرها (٣) .

(١) مكتب العمل الدولي : مدخل لدراسة الأجور (مرجع سابق) ص ٦٩ .

(٢) نفس المصدر :- ص ٧١ .

(٣) نفس المصدر :- ص ٧٥ .

(ج) الأجر النقدي والأجر الحقيقي :-

في المجتمعات الحديثة يتقاضى العمال أجورهم نقداً . غير أن قيمة النقود تتغير على مر الزمن الأمر الذي يؤثر على مستوى معيشة العمال فإذا ظلت الأجور النقدية ثابتة وانخفضت اثمان السلع في الأسواق قيل أن الأجور الحقيقية قد ارتفعت والعكس صحيح .

فالأجر الحقيقي هو :- مقدار السلع والخدمات التي يشتريها الأجر النقدي (١) .

أما الأجور النقدية فهي :- المدفوعات النقدية التي يتلقاها العمال لقاء عملهم .

والعمال بالطبع لا يهتمون فحسب بما يتلقونه من مال ، ولكن بما يمكنهم الحصول عليه من سلع وخدمات بهذا المال . وفي بعض البلاد ولا سيما الأقل تقدماً تدفع الأجور جزئياً بالنقود ، وجزئياً بالنوع . أي بآن يقدم صاحب العمل بعض السلع كالأرز ، والوقود ، والسكن وبعض الضروريات . (٢)

وقد يطالب العمال بارتفاع في الأجر النقدي ، فإذا ما تحققت مطالبهم أدى ارتفاع أجرهم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، فارتفع في الأسعار فشعور العمال بانخفاض أجرهم الحقيقي فمطالبة بارتفاع الأجور مرة أخرى ... وهكذا .

(١) الصيرفي :- صلاح الدين :- مقدمة في مبادئ الاقتصاد ، الاسكندرية

دار الجامعات المصرية ١٩٦١ ، ص ١٢١ .

(٢) اعداد مكتب العمل الدولي :- مدخل دراسة الأجور (مرجع سابق) ص ١٢ .

ولا شك أن السياسة الاجرية السليمة هي التي تضمن للعامل استقرار في دخله النقدي ، من ثبات أسعار الحاجيات الاساسية مع محاولة زيادة نصيب العامل من الخدمات الاجتماعية المجانية ، كالتعليم والصحة والسكان والثقافة التي تؤدي الى ارتفاع مطرد في دخله الحقيقي ومستواه المعيشي . (١)

٣- في نظريات الاجور :-

لقد اثار مسألة تحديد الاجور الكثير من الجدل بين الاقتصاديين من الماضي ، وذلك بسبب دقة تحديد الاجر من ناحية ، وكثرة الاضافات في الفكر الاقتصادي بالنسبة للاجور من ناحية اخرى . فالنظريات التي قدمت وتقدم تحتوي على اوجه نقص ، واوجه نقد . تدفع الى المزيد من النظريات والتعديلات . ومنذ اكثر من مائتي عام ونظريات الاجور ظلت شغل العلماء الشاغل . فقد ساهم فيها كل من : آدم سميث ، وريكاردو ، ومالتس ، ثم جاء بعدهم عديد من الاقتصاديين وما زالت مستمرة الى اليوم (٢) .

ولنظريات الاجور اهمية علمية لا يستهان بها وذلك للأسباب

التالية :-

أولاً :- ان النظريات الاقتصادية في الاجور تعكس ظروف واهوال البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تائرت بها ، وان كثيراً من الاراء الاقتصادية ما هي الا صدى للبيئة نفسها وللأحوال والظروف التي سادت في فترة معينة .

(١) د . محمد عويس :- الاقتصاد (مرجع سابق) ص ٧٠ .

(٢) انظر : د . حمدية زهران - المبادئ الاولى في النظرية الاقتصادية

الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥م ص ٦١٦ .

و د . عبد الوهاب الامن ود . زكريا عبد الحميد : مبادئ الاقتصاد

الطبعة بدون ، الكويت ، ١٩٨٧م ص ٦٠١ .

ثانيا : - ان التطور في نظريات الاجور لا يعتبر تقدما في تاريخ الفكر الاقتصادي - اي لا يعتبر تقدما من فكرة ضعيفة الى فكرة اقوى او ابعد اثرا في تفسير الاجور - وانما هو وضع نظرية محل اخرى ، لان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاصرت النظرية الاولى اصبحت ضعيفة الاثر ، ولا تصلح في الاعتماد عليها في زمن جديد له ظروفه وملابساته الجديدة (١) .

ولعل اول واقدم هذه النظريات في شرح ظاهرة الاجور هي نظرية (حد الكفاف) وجوهر هذه النظرية أن الاجور سوف تتجه في المدى الطويل نحو ذلك المستوى الضروري لضمان حياة العامل واسرته وهو اجر الكفاف (٢) وثاني هذه النظريات هي : (نظرية رصيد الاجور)

ان مستوى الاجور حسب هذه النظرية مستوى متغير ، يتوقف على قوتين اساسيتين هما : قوة الطلب من ناحية ارباب الاعمال ، وقوة العرض من ناحية العمال المنافسين على العمل ، ويستند طلب رجال الاعمال على العمال : على مقدار رأس المال الذي يمكن تخصيصه لدفع اجور السكان الصالحين للعمل .

ويترتب على هذه النظرية ان مستوى الاجر يظل ثابتا ما دامت كمية الاموال التي يخصصها ارباب الاعمال لرفع الاجور منها ثابتة ، وما دام عدد العمال لم يتغير ، وفي مثل هذا الوضع فانه لا يمكن لاي فئة من العمال ان تحصل على زيادة في اجرها ، نتيجة لتشريع قانوني او لضغط من نقابة قوية تمثلها ، الا على حساب نقص اجور الفئات الاخرى للعمال ، فما دامت الاموال المخصصة لرفع اجور العمال كافة ثابتة ، فان زيادة نصيب طبقة من العمال من هذا الرصيد ، لابد أن يكون على حساب نقص نصيب باقي الطبقات الاخرى من الرصيد ، وبعض اجورهم تبعا لذلك (٣) .

(١) د. صلاح الدين نامق : التوزيع في النظامين : الرأسمالي والاشتراكي

الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية . ١٩٥٨م ص ٧٢

(٢) د. عمرو محيي الدين . و د. عبد الرحمن يسري : مبادئ علم الاقتصاد مرجع سابق ص ٥٨٢ .

علي احمد سلمان : - الاجر ومشاكل العمل في السودان ، الطبعة الاولى ،

جامعة الخرطوم ، دار التاليف ، ١٩٦٤م ص ١٧ .

المجوب د : - رفعت : - الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) د. احمد ابو اسماعيل : - اصول الاقتصاد . دار النهضة العربية ١٩٧٩م ص ١١

وثالث هذه النظريات (نظرية الانتاجية الحديدية) :-

تعتبر نظرية الانتاجية الحديدية من أشهر نظريات الأجور . وقد ظهرت في الفكر الاقتصادي على اثر ظهور التحليل الحدي في نظرية القيمة ، واكتشاف فكرة المنفعة الحديدية . وتفسير قيمة الشيء بمنفعته الحديدية ، فظهرت فكرة الانتاجية الحديدية لتفسير اثمان خدمات عناصر الانتاج ، وفي مقدمتها عنصر العمل . وكان نتيجة للانتقادات التي وجهت الى نظرية رصيد الأجور ان حاول الاقتصاديون في اواخر القرن التاسع عشر ان يعالجوا ثمن - اجر - العمل على اساس نظرية المنفعة النهائية ، التي عولجت قيم السلع المختلفة على اساسها والتي وجدت لها انصارا كثيرين في ذلك الوقت . (١)

حيث بدأ الاتجاه في محاولة ربط الطلب على العمل بتلك العوامل التي تدفع المنتجين لرفع مكافأة العمل وهي قيمة ما يقوم العامل بانتاجه . (٢)

ولهذه النظرية تطور تاريخي منذ ((فون ثونين)) ثم محاولة بلورثها على يد المدرسة الحديدية حتى الصيغة النهائية لها عند ((جون كلارك)) و((مارشال)) . (٣)

وتقوم نظرية الانتاجية الحديدية على فروض اساسية تحد الى حد ما من نطاق تطبيقها فهي تفرض :-

١- سيادة المنافسة في سوق السلعة وسوق العمل وهذا يعني ان ثمن السلعة وثمان العمل يعتبر معطاة بالنسبة للمشروع .

(١) د . احمد ابو اسماعيل :- اصول الاقتصاد (مرجع سابق) . ص ٤١٤ .

(٢) اد . عمرو محيي الدين ، و د . عبد الرحمن يسري : مبادئ علم الاقتصاد

(مرجع سابق) ص ٥٨٦ .

(٣) نفس المصدر :- ص ٥٨٦ .

- ٢- أن الذي يحكم الطلب على العمل هو الانتاجية الحديدية العينية للعامل ، وحيث أن العامل لا يتقاضى أجره في صورة سلع ، فإن الطلب على العمل يتحدد بقيمة الانتاجية الحديدية للعامل .
- ٣- وحيث أن المشروع يسعى الى تحقيق أكبر ربح ممكن فإنه يستخدم ذلك الحجم من القوة العاملة الذي عنده يتساوى قيمة الناتج الحدي مع الأجرة .

ويترتب على هذه النظرية وعلى فروضها أن هناك أجرا واحدا سوف يسود في السوق . وهو ذلك الذي يساوي الانتاجية الحديدية للعامل والذي عنده يتم تشغيل حجم معين من القوى العاملة وهذا يعني أن نظرية الانتاجية الحديدية تفرض سيادة نقطة توازن واحدة . (١)

نظرا للفروض التي حدت من تطبيق نظرية الانتاجية الحديدية في الواقع ، تعددت حالات دراسة هذه النظرية ، اذ تبرز عدة توليفات منها: المنافسة الكاملة في السوقين ، وسيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل والمنافسة الاحتكارية في سوق العمل ثم سيادة الاحتكار في السوقين . وكذلك سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل ومنافسة القلة في سوق السلعة (٢) وغيرها .

(١) عمرو محيي الدين و د. عبد الرحمن يسري :- علم الاقتصاد (مرجع

سابق) ص ٥٨٦ .

(٢) نفس المصدر :- ص ٦٠٢ .

المطلب الثاني :- تحديد الأجور في النظام الرأسمالي :-

١- السوق :-

تفرض النظريات المقدمة سوقا حرة ، فهي على افتراض صحتها لا تنطبق على الحياة الواقعية ، وليس معنى هذا القول أن الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وأن الانتاجية الحدية للعمل لا تؤثران في تحديد الأجور ، بل معناه : أن كلا منهما لا يستطيع وحده أن يفسر ظاهرة الأجور ، لأن السوق الحرة لا تقوم الا في البلاد التي لا تتدخل الحكومة في تحديد أجور العمال . ولا يقيم العمال نقابات تدافع عن مصالحهم . ولا يقيم أرباب الأعمال اتحادات تدافع عن مصالحهم ، بل يدخل كل عامل السوق ليتعاقد مع رب العمل ، ولكن هذا الوضع بدأ في الزوال (على فرض وجوده) حيث تدخلت الدولة والنقابات ، واتحادات أرباب العمل ، في تحديد الأجر . (١)

ومعلوم أن قوى العرض والطلب هي العوامل المهمة في تحديد أسعار مختلف الموارد والعناصر . وعنصر العمل كذلك يتحدد وفقا للعرض والطلب لذلك سنعرض لعرض العمل ، والطلب على العمل بشيء من الاختصار . ثم نبين كيف أن فرض هذه القوى يحدد سعر العنصر (الأجر) تحت مجموعة بديلة من الظروف ، وسنوضح ثلاث حالات :-

- طلب وعرض عمل تنافسي .
- احتكار في تاجير العمل .

(١) المحجوب - د . رفعت :- الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ص ٢٨٨ .

- حالة الاحتكار الثنائي ، والتي يكون فيها مشترك واحد لعنصر العمل يشترك مع منظمة عمل فعالة تتصرف على أنها المجهز الوحيد لخدمات العمل . (١)

(١) عرض العمل :

يقصد بعرض العمل الكمية المعروضة من العمل عند مستويات الأجور المختلفة ، أو كمية العمل التي يقبل العمال تقديمها لأصحاب المشروعات عند مستوى أجر معين في زمن معين ، وعرض العمل كما يتحدد بعدد العمال الراغبين في العمل فإنه يتحدد من جهة أخرى بعدد ساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها بأجر معين . (٢)

ويتوقف عرض العمل على الأمور التالية :

- ١- عدد السكان العاملين : فكلما زاد عددهم ازداد عرض العمل .
- ٢- تقسيم السكان تبعاً للسن والجنس : فإذا ازدادت نسبة الشباب إلى طبقتي الأطفال والكهولة ازداد عرض العمل .
- ٣- السن الأدنى للعمل : وهذا يتوقف على عدة أمور : منها القوانين والعادات التي تؤثر في تشغيل المرأة والأولاد وغيرها .
- ٤- الحالة الصحية للعمال : فكلما تقدمت الحالة الصحية ارتفع عرض العمل (٣)

(١) جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ،

الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ترجمة :

د . كامل سليمان العاني . ص ٤٣٤ .

٢- د . حمديّة زهران : المبادئ الأولية في النظرية الاقتصادية مرجع

سابق (ص ٦٢٥ .

٣- المحجوب : الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ص ٢٧١ .

ويعرف منحني عرض العمل للفرد على أنه عدد ساعات العمل التي يكون الفرد مستعدا لادائها عند معدلات الأجر المختلفة ، في ظل ثبات الأحوال الأخرى المؤثرة على قرار العامل على حالها . (١)

ويلاحظ أن منحني عرض العمل للفرد يظهر عادة علاقة طردية بين عدد ساعات العمل والأجر الذي يحصل عليه ، إلى أن يبلغ الأجر حدا معيناً يميل بعده الفرد إلى اقلال ساعات عمله إذا زاد الأجر المدفوع عن هذا الحد . ويقال : ان منحني عرض العمل في هذه الحالة يلتف إلى الخلف . (٢)

ففي أجر معين يكون العامل مستعدا للعمل مقدارا محددا من الساعات . وكلما زاد الأجر زاد عدد الساعات التي يكون مستعدا للعمل خلالها ، وذلك لأن كلفة الراحة مقارئة بالعمل تزداد كلما زاد معدل الأجر المدفوع ، وهكذا كلما زاد معدل الأجر أغرى العامل بتقديم أكبر من وقت عمله ، وينعكس هذا الوضع في ميلان منحني (٤٤) نحو الأعلى إلى اليمين حتى نصل إلى نقطة (٩) حيث يختلف موقف العامل من العمل والأجر المتزايد بعد تلك النقطة .

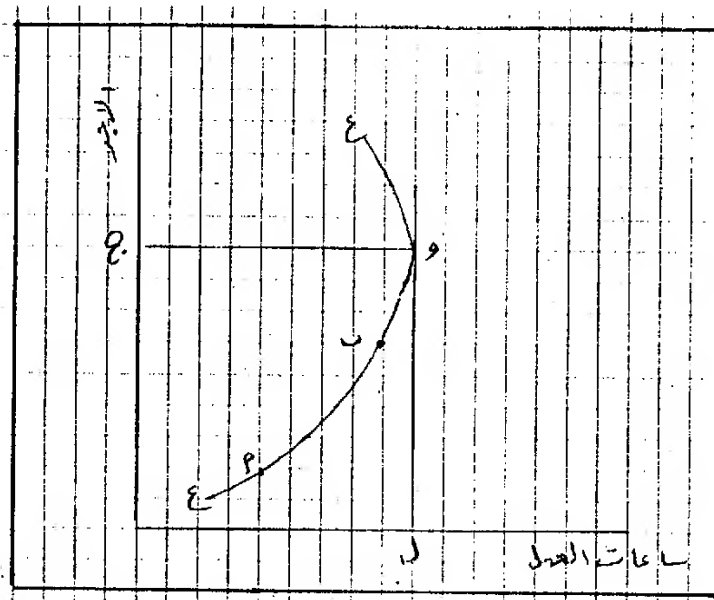
فلماذا حصل ذلك ؟

١- د . محمد سلطان أبو علي و د . هنا خير الدين : أصول الاقتصاد

الطبعة الأولى ١٩٨٢م (بدون ناشر) ص ٢٦٢ .

٢- نفس المصدر : ص ٢٦٢ .

هناك ما يدعى بـ : (اثر الاحلال) ، فان زيادة معدل الاجر تجعل كل ساعة من ساعات الراحة أكثر كلفة من سابقتها لذلك سيتبدل العامل وقت راحته بوقت عمله في النقاط (P) و (U) مما يؤدي الى اتجاه منحنى العرض نحو الاعلى الى اليمين ، وهناك من الناحية الأخرى (اثر الدخل) وهو ان الفرد العامل ، كلما زاد معدل أجره أصبح أغنى من ذي قبل ، لذا فان طلبه الفعال على أشياء كثيرة ، بما فيها الراحة يزداد كذلك ، وبذلك كلما ارتفع معدل الاجر كلما قل الوقت الذي يخصصه للعمل ، وهكذا يميل منحنى (E) الى ان يكون ملتويا لليسار كما هو واضح في الشكل (١-٣) .



شكل (١ - ٣) منحنى عرض العمل الفردي

((ان منحنى عرض العمل - بصفة عامة - لا بد ان يكون موجب الميل عند نقاط على المنحنى مثل (P, U) . وقد يكون هناك معدل مرتفع للاجور (E) قد تصل عند كمية العمل المعروضة الى اقصى حد لها (U)))

وتنخفض بالفعل حتى عند معدلات أعلى من الأجر . وهو ما يجعل منحنى عرض العمل ملتويا الى الخلف أي أن التغيير بعد النقطة (٩) يعود لسببين أولهما أن الرغبة في الحصول على دخل إضافي تقل كلما زاد الدخل . والثاني أن أهمية وقت الراحة تزداد كلما انخفض وقت الراحة نتيجة زيادة العمل . ومن الصعب تعميم منحنى عرض عمل الفرد على الاقتصاد عامة . ولكن يمكن ملاحظة أن زيادة أجور ذوي الدخل المحدود تغريهم زيادة عرض خدماتهم . بينما يمكن أن تؤدي زيادة أجور ذوي الدخل المرتفعة الى خفض ساعات عملهم والتمتع بوقت إضافي للراحة . (١)

(ب) - الطلب على العمل :

نفرق في الطلب على عنصر العمل بين المدة القصيرة ، والمدة الطويلة : ففي المدة القصيرة يوازن أصحاب المشروعات بين حجم الطلب على العمال وبين حجم الطلب على منتجاتهم في السوق . (٢) فالطلب على العمل . يعتبر عادة طلبا مشتقا . أي مشتق من الطلب على السلعة التي ينتجونها ، أي أن أرباب العمال يزدون الطلب على العمال إذا ما زاد الطلب المتوقع على منتجاتهم ، فإذا حدث وزاد الطلب المتوقع على سلعة ما فإن الطلب على العمال الذين ينتجون هذه السلعة يزداد دون حدوث أي انخفاض في أجورهم . (٣)

١- جي همولتن ولسون . الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات - ص ٤٢٩

و . المنيف . د/ماجد ابن عبد الله . مبادئ الاقتصاد ، التحليل الجزئي

، الطبعة الأولى ، الرياض / عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ص ٣٥٦ .

٢- د . حميدة زهران :- المبادئ الأولية في النظرية الاقتصادية (مرجع

سابق) ص ٦٢٩ .

٣- المحجوب د . رفعت :- الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ص ٢٧٦ .

أما في المدة الطويلة فإن الطلب على العمال يبدأ في التغير على اثر تغيرات الأجور ، وتأخذ درجة المرونة في الارتفاع ، أي أنه كلما زاد الأجر قل الطلب على العمال بنسبة أكبر والعكس صحيح . (١)

(ج) - حالة طلب وعرض عمل تنافس :

ومن الشكل (٤-١) يلاحظ أن منحنى عرض العمل (ع) دالة موجه الميل مع عدد من وحدات العمل الراغبة . والقادرة للاستخدام ، عند الأجور العالية (E_١) أكثر مما هو عليه عند الأجور المنخفضة ، ويمثل المنحنى (ط) طلب السوق على العمل ، وكما أشرنا سابقاً فإنه (طلب مشتق) ، لأنه يعتمد على السلع المتولدة من عملية الإنتاج ، وعند النقطة (و) تكون كمية العمل المطلوبة مساوية تماماً لكمية العمل المعروضة عندما يكون معدل الأجور (E_٠) (معدل الأجر التوازن) . لذا فإن سوق العمل في توازن عند ذلك الأجر . ونستخدم (ل) وحدة من العمل .

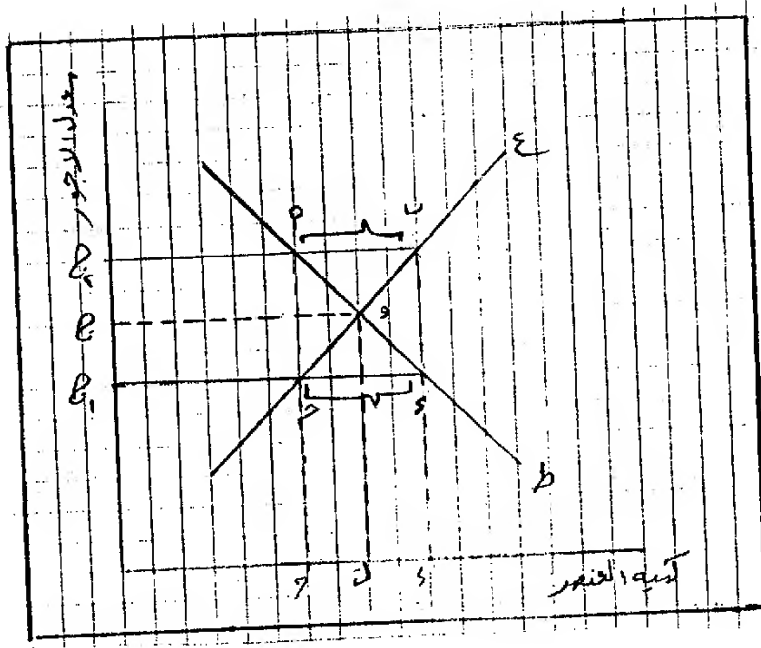
وإذا ما كان معدل الأجر أقل من مستوى التوازن مثلاً عند (E_٢) فإن عدد العمال الذين يكونون راغبين في العمل عن هذا الأجر أقل مما ترغب المنشآت في استخدامه . وينتج عن ذلك عجز مقداره (٤٥) وحدة من العمل ومن ناحية أخرى إذا ما كانت الأجور عند مستوى أعلى من مستوى التوازن (مثلاً عند E_٣) فإن ذلك سينتج بطالة لأن عدد وحدات العمل المعروضة عند ذلك الأجر يكون أكثر من العدد الذي يلائم المنشآت لاستخدامه ، ومقدار البطالة سيكون (٤٥) وحدة من العمل . (٢)

١- د . حمدية زهران ، - المبادئ الأولية في النظرية الاقتصادية (مرجع

سابق) ص ٦٢٩ .

٢- جي هولتن ولسن : الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات

(مرجع سابق) ص ٤٣٦ .



شكل (١-٤) : تحديد أسعار السوق لعناصر الإنتاج

» .منحنى عرض

العمل (ع) هو الجمع الأفقي لمنحنيات عرض العمل الفردية (بأخذ تأثيرات السوق في الحسبان) . ويتحدد السعر التوازني (P) وكمية العنصر المستخدمة (Q) يتقاطع (ع) و (ط) . وعند سعر للعنصر اقل من التوازن فإن المنشأة ترغب في تأجير عناصر أكثر مما يكون متاحا عند هذا السعر . وعلى سبيل المثال . فإنه عند السعر (P_1) سوف يحدث عجز مقداره الوحدات (AB) . وعند أسعار أعلى من سعر التوازن سوف توجد موارد غير مستخدمة نظرا لأنه سوف يكون هناك موارد معروضة أكثر مما تكون المنشأة مستعدة أو قادرة على تأجيره وعلى سبيل المثال فإنه عند السعر (P_1) سوف تكون الموارد العاطلة هي (CD) . (١)

١- جي هولتن ولسون - الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات ((مرجع

سابق)) ص ٤٣٥ .

ومن المهم أن ننظر الى ما وراء الرسوم . وأن ندرك العوامل الكامنة وراء منحني عرض العمل وطلبه .

لنأخذ سوقا لعمل الجراحين وسوقا للعمل غير الماهر . وكما يبدوا من الشكل (١-٥) يقع منحني الطلب على خدمات الجراحين على يمين منحني الطلب على العمل غير الماهر ، لماذا يكون الوضع كذلك ؟ لأن قيمة ساعة خدمات الجراح بالنسبة للناس هي أكثر من قيمة ساعات خدمات العمل غير الماهر ، والجراحون بهذا المعنى أعلى انتاجية من العمال غير الماهرين .

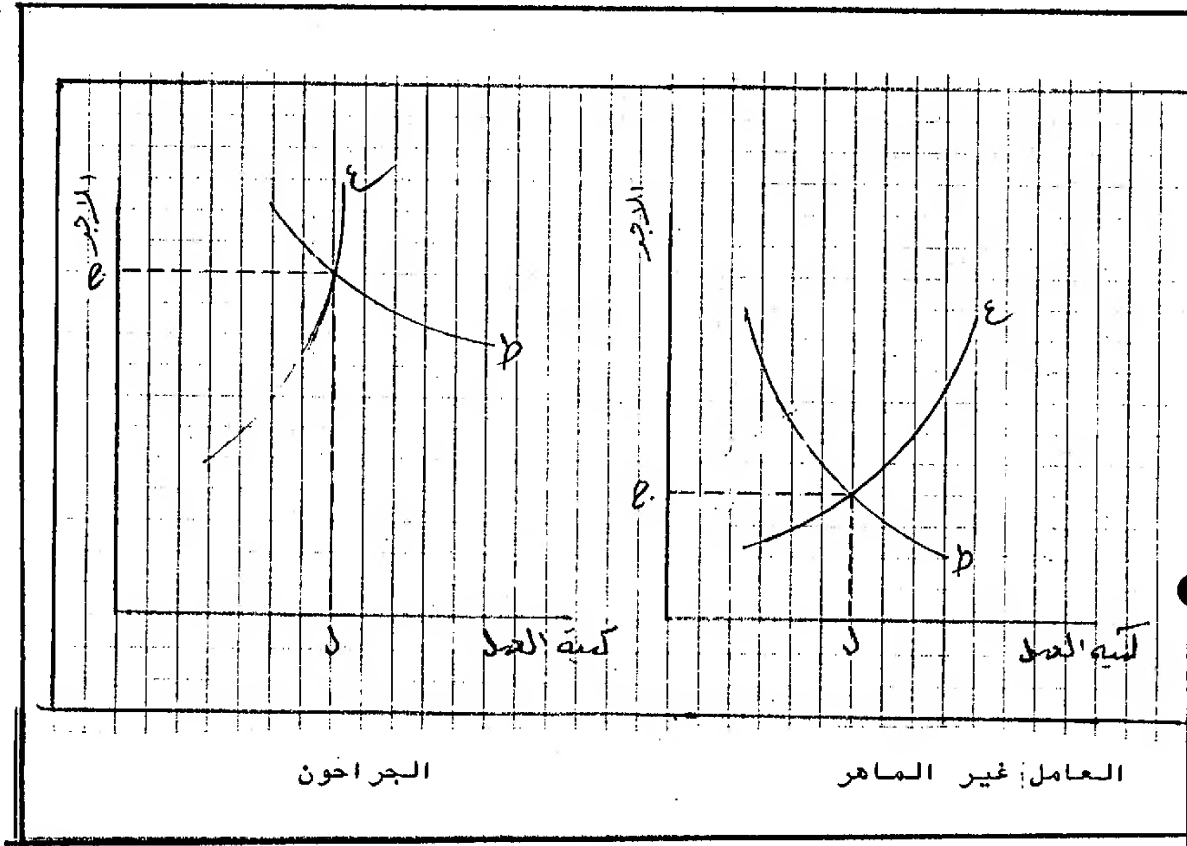
ويقع أيضا منحني عرض خدمات الجراحين بعيدا الى يسار منحني عرض العمل غير الماهر . لماذا يكون الوضع كذلك ؟

ان السبب هو أن القليل جدا من الناس يحملون اجازات في مهنة الجراحة ، بينما يستطيع كل فرد عمليا أن يعمل عملا لا يحتاج الى مهارة ، وبتعبير آخر : ان الجراحين هم أكثر قدرة من العمال غير الماهرين . ولهذه الاسباب يقبض الجراحون معدل أجور أعلى بكثير مما يقبضه العمال غير المهرة ، وسعر التوازن لعمل الجراحين أعلى بكثير من سعر التوازن للعمل غير الماهر .

واذا استطاع العمال غير المهرة تحويل انفسهم الى جراحين اكفاء بسرعة وسهولة ، يزول هذا الاختلاف في معدل الاجور عن طريق المنافسة ، لأن العمال غير المهرة يجدون من الربح لهم أن يصبحوا جراحين ، ولكن ما ينقص العمال غير المهرة هو التدريب . وغالبا ما تنقصهم القدرة لأن يصبحوا جراحين ، وهكذا يعد العمل غير الماهر والجراحون امثلة للفئات غير التنافسية لأن الناس لا يستطيعون التحرك من الوظائف ذات الأجر المنخفض الى الوظائف ذات الأجر العالي (١)

١- انظر : ادوين مانسفيلد ، وناريمان بيهرافيش ، - علم الاقتصاد (مرجع سابق) ، ص ٦١٦ - ٦١٧ .

و : - المنيف : د . ماجد عبدالله : مبادئ الاقتصاد ، التحليل الجزئي ، مرجع سابق ص ٣٥٩ .



شكل (١ - ٥)

((سوق العمل للجراحين وللعمال غير الماهرين : أجر الجراحين أعلى من أجر العمال غير الماهرين ، لأن منحنى الطلب على الجراحين أبعد إلى اليمين من منحنى الطلب على العمال غير الماهرين ، ولأن منحنى عرض الجراحين أبعد إلى اليسار من منحنى عرض العمال غير المهرة))

ولا يجب ان يغيب عن البال ، ان هذا التحليل السابق قائم على فروض نظرية مبسطة نؤكددها فيما يلي :

١- سيادة مبدأ المنافسة الكاملة في سوق العمل - أي عدم وجود نقابات للعمال من جهة ، وعدم وجود احتكار من جانب أصحاب الأعمال من جهة أخرى .

٢- اعتبار انتاجية العمال كمية مستقلة لا ترتبط بمعدل الاجر المدفوع .

٣- انحدار منحنى عرض العمل انحدارا موجبا .

٤- وجود مستوى عام لاسعار السلع ، بحيث ان أي تغيير في الاجور النقدية يصحبه تغيير مماثل في الاجور الحقيقية .

٥- وجود طلب كلي على السلع بغض النظر عن معدلات الاجور المدفوعة . (١)

١- د . صلاح الدين نامق : التوزيع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي

(مرجع سابق) ص ١١٤ .

(د) - محددات الأجر : (التغير في منحنيات العرض أو الطلب) :

في جانب العرض :

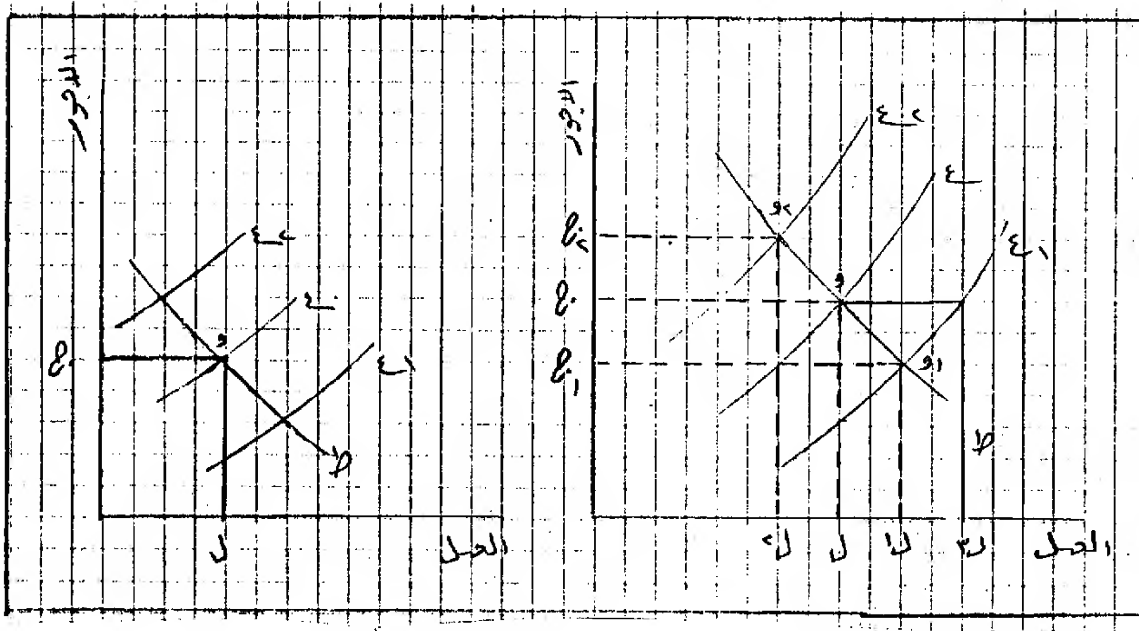
أولا :- بعض العوامل التي تؤدي الى تقليل عرض العمل :

ففي كثير من مجالات العمالة يكون من الصعب الحصول على التدريب والمهارات الضرورية لدخول المهنة ، فالعديد من الاتحادات العمالية تقيّد برنامج التدريب المهني التي لا ترتبط بحد أدنى من المؤهلات الضرورية ، كما تجعل فترة التدريب طويلة دون أدنى ضرورة لذلك .

ان هذه الممارسة (تقيّد برامج التدريب) وتقيّد الدخول الى هذه البرامج يحد من عرض العمل لذلك النوع من المهن . ولكنه يساعد في نفس الوقت على إبقاء الأجر عالية لأولئك المشتغلين فيها . وليست النقابات فقط هي التي تقوم بمثل هذه الممارسات فالحكومات ربما تقيّد الدخول الى بعض أنواع التجارة والمهن . وذلك بتحديد عدد فرص العمل ، مثلا لسائقي السيارات ، أو للطباء ، أو للكهربائيين أو للسباكين . ومن الشكل يتضح توازن السوق . فان توازن سوق العمل بدون مثل هذه القيود سيكون (9) . وبهذا يكون معدل الأجر عند (9) وتستخدم الوحدات (ل) من العمل . واذا ما كان عرض العمل مقيدا نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل السابقة ، فان دالة عرض العمل ستكون (١٠) .

بينما تزيد الأجر الى المستوى (١١) ويقل عدد الأشخاص المستخدمين .

وإذا ما كان الطلب على العمل قليل، المرونة فإن الأجور الكلية المرفوعة ستكون عالية (ولكن الأشخاص قليلون) إلا أنه إذا كان الطلب على العمل نام المرونة فإن مجموع الأجور المدفوعة تكون أقل . كما في الشكل (٦-١)



شكل رقم (٦-١) تأثير قيود الدخول على سوق العمل

((ان المنحنيين (ع) و (ط) يمثلان مستويات إرشادية لدوال عرض العمل والطلب على العمل على التوالي . وسوف يكون معدل الأجر التوازني (ع) . كما توظيف الوحدات (ل) من العمل . فإذا كان الدخول الى سوق العمل مقيدا عن طريق الاتحادات التجارية والتراخيص الحكومية أو التمييز ، فإن العرض سوف ينتقل الى (ع٢) . ورغم ان معدلات الأجور تزداد إلا ان التوظيف سوف ينخفض من (ل) الى (ل٢) . فإذا ازدادت قوة العمل بحيث يزيد عرض العمل من (ع) الى (ع٢) . فأننا

سوف نتوقع هبوط الأجور الى (٢) وتزداد العمالة الى (١) . ومع ذلك تميل الأجور الى ان تكون غير مرنة في الاتجاه النازل . وهكذا لن تطلب سوى الوحدات (٢) من العمل عند الأجر الثابت (٢) بينما تكون الوحدات (١) من العمل مستعدة وقادرة على العمل عند هذا الأجر ويمثل الفرق (١-٢) البطالة ((١)

ثانيا : - العوامل التي تؤدي الى زيادة عرض العمل :

فقد يزداد العرض الكلي للعمل نتيجة لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة في الاقتصاد (٢) . وذلك ان خروج النساء من بيوتهن ومنافستهن للوظائف الخاصة بالرجال يؤدي الى زيادة عرض العمل كما في الشكل (١-٦) والتي يمكن توضيحها بانتقال دالة عرض العمل من (ع) الى (ع١) في الشكل السابق . واذا كانت الأجور مرنة تماما فاننا سوف نتوقع ان تنخفض الأجور الى (٢) وتزداد العمالة الى (١) . الا ان الأجور تميل لان تكون مرنة في الاتجاه الصاعد . ولكن القوى التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والمساومة الجماعية تحد من حركة الأجور الى اسفل . وهكذا فحتى مع زيادة عرض العمل فان الأجور ستبقى عند (٢) . واذا ما كان الطلب على العمل مستقرا فان مستوى العمالة ستبقى عند (١) بالرغم من حقيقة توفر (٣) من العمل عند ذلك المستوى من الأجور نتيجة لزيادة العرض . ويمثل الفرق (١-٣) البطالة الإضافية .

١- جي هولتن ولسن - الاعتماد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ((مرجع سابق)) ص ٦١٧ .

٢- ازداد انخفاض الأجور بسبب المنافسة النسائية في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر ، فاصبح أكثر استخداما في صناعة النسيج . ولقد كان المضربون عام ١٧٤٤ م يصرخون : (انه لمن المحزن حقا ان نرى انفسنا في الشوارع عاطلين في حين انهم يستخدمون النساء على الاتوال) فرانسوا باريت : تاريخ العمال . نشر الفن الحديث العالمي : ترجمة : فانزكم نقش : ص ٨٢ .

((ان دوال الطلب على العمل وعرض العمل الحاليين يوصفان ب (٧) و (٨) على التوالي . فاذا حافظت القوى التنظيمية على الاجور عند (٩) . اي فوق مستوى الاجر السوقي (٩) لتحققت البطالة (٩) - (٨) . وان السياسات التي سوف تنقل الطلب على العمل الى (٧) عن طريق زيادة الانتاجية الحدية للعمل - سوف تعمل على التخلص من البطالة . وزيادة الاجر السوقي الى (٩) وتتضمن مثل هذه السياسات برامج التدريب والحوافز الضريبية للاستثمار)) (١)

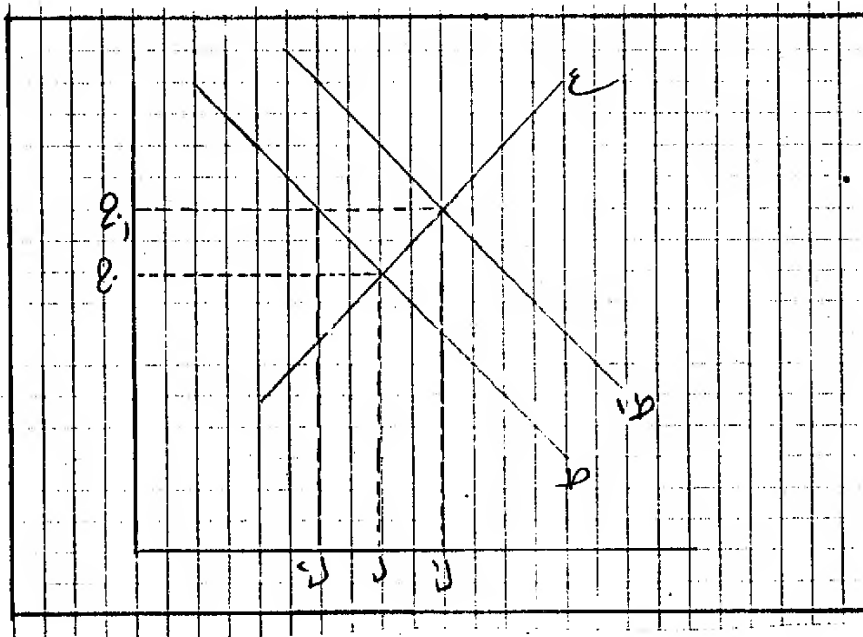
١- جي هولتن ولسون :- الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ((مرجع سابق)) ص ٦٢٠ .

فالبرامج التي ترفع من رأس المال البشري لقوة العمل لا بد أن تزيد الانتاجية الحدية للعمل . وهناك نتيجتان هامتان هما :-

أولا :- ان تكاليف الانتاج سوف تنخفض وتؤدي بالتالي الى تقليل الضغط التضخمي .

ثانيا :- ان تزايد الانتاجية الحدية للعمل سوف ينقل منحنى الطلب على العمل الى اليمين ويقلل البطالة .

وسوف يكون للبرامج التي تعمل على تشجيع المزيد من الادخارات والاستثمارات نفس النتائج . فاذا اعفيت الفائدة على المدخرات الشخصية - جزئيا على الاقل - من ضرائب الدخل ، فسوف يكون هناك حوافز اضافية للادخار ، واطاحة اموال اكبر للاستثمار (١) .



شكل رقم (٧-١) تخفيض البطالة عن طريق زيادة الطلب على العمل

وفي جانب الطلب :

ثالثا :- ضعف الانتاجية :

كان الاهتمام في البنديين السابقين على جانب العرض .
أما اذا انتقلنا لجانب الطلب في سوق العمل كما في الشكل (٧-١) سوف
نفرض بأن الشروط الحالية في سوق العمل تصفها دالة الطلب (D) و
دالة العرض (E) . ونتيجة لمختلف القوى التنظيمية فان معدل الاجور
يكون عند (P₀) والذي هو فوق مستوى التوازن (P₁) وعند هذا المستوى فان
عرض العمل يفوق الطلب على العمل ولذا ستكون هناك بطالة . (١)
واذا كان بالامكان زيادة الطلب على العمل الى (D₁) فان السوق سوف
يكون في حالة توازن مع العمالة الكاملة . وعند معدل الاجور (P₁) ويفيد
التذكير الان بأن الطلب على العمل يعتمد على الانتاجية الحدية
فاذا كان بالامكان زيادة الانتاجية الحدية فان الطلب على العمل
سينتقل الى الخارج .

وبالطبع هناك سياسات يمكن ان تتسبب في زيادة الانتاجية الحدية
للعمل ، واول هذه السياسات وأكثرها وضوحا هو : برامج التدريب
لتنمية القدرات التي تحتاجها في الانتاج والتي سوف تزيد من الانتاجية
الحدية للعمل . وذلك بتوفير قاعدة احسن للراسمال البشري ، والاشخاص
الذين تنقصهم الخبرات القابلة للتسويق ، ربما يتدربون من خلال برامج
التعليم المهني . (٢)

١- جي هولتن ولسن : الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، مرجع سابق ،

ص ٦١٩ .

٢- نفس المصدر . ص ٦١٩ .

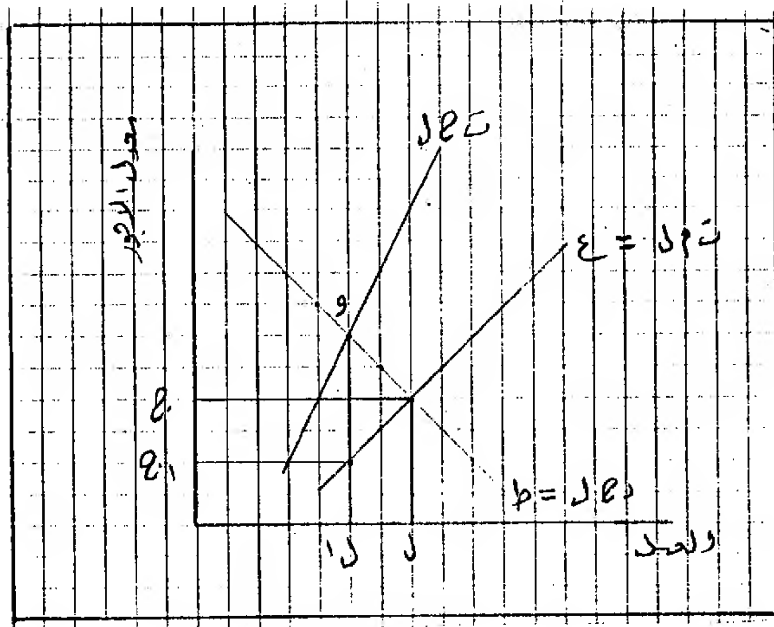
(هـ) : حالة احتكار في تاجير العمل (احتكار الشراء) :

في بعض الحالات يكون الطلب على العمال ليس في سوق منافسة كاملة . وإنما بواسطة مؤسسات تتميز بقوة احتكارية للشراء . حيث تنفرد مؤسسة واحدة في الطلب على العمال في سوق معينة ، وتمثل هذه الحالة احتكار الشراء التام ، ففي هذه الحالة يتساوى منحني عرض العمل لتلك المؤسسة مع منحني العرض الكلي لسوق العمل . وفيه يجب على المؤسسة أن تدفع اجرا أعلى لفرض الحصول على عدد أكبر من العمال ، وكما يمثل منحني العرض منحني التكاليف المتوسطة للعمل من وجهة نظر المؤسسة أي أن كل نقطة على هذا المنحني تمثل معدل الاجر أو كلفة الاستخدام للعامل الواحد . (١)

والمنشأة التي تعظم ربحها سوف تساوي بين تكلفة المورد الحدية (٢) والايراد (الحدري الناتج في قرارها حول عدد وحدات العمل الواجب استخدامها) ونذكر بأن (ط = اودل = سل) هو شرط التعظيم للمحتكر ويعتمد ذلك على نوع سوق الناتج . ولكن في أي من الحالتين فإن (ط) تمثل الايراد الاضافي للمنشأة نتيجة لاستخدامها لكل وحدة اضافية من العمل . لذا فالتوازن للمنشأة سيكون عند النقطة (ط) حيث تكون (سل = دال) بدلا من النقطة التي سيكون عندها (ط = ع) ومحتكر الشراء سيستخدم (ك) وحدة من العمل وسوف يعرف من منحني عرض العمل بأن هذا العدد من الوحدات يمكن استخدامه عند مستوى الاجر (٢١) . ونلاحظ بأن هذا الاجر هو اقل من الاجر التنافسي (٢١ > ٢) وعدد وحدات العمل المستخدمة اقل مما لو كانت الحالة منافسة تامة (لا > ل) . (٢) كما في الشكل (١ - ٨) .

١- د . عبد الوهاب الامين و د . زكريا عبد الحميد : - مبادئ الاقتصاد (مرجع سابق) ص ٦٠٥ .

٢- جي هولتسن ولسون : - الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات (مرجع سابق) ص ٤٣٧ .



شكل (١ - ٨) تأثير احتكار الشراء على معدلات الاجور

((اذا كان هناك منشأة واحدة فقط توظف موردا (العمل) فان هناك احتكار شراء يكون منحنى طلب العمل للمنشأة (D) هو ايضا منحنى طلب السوق (D). وينظر محتكر الشراء الى منحنى عرض العمل (S) باعتباره التكاليف المتوسطة لمورد العمل (S) ويتحقق من ان تكلفة المورد الحدية للعمل (S) تقع فوق المنحنى (D) واكثر انحدارا وسوف يتبع محتكر الشراء سلوكا معظما للربح بتوظيف الوحدات (L) التي المستوى الذي يكون عنده $S = D$ وسوف يتحقق المحتكر ايضا ان الوحدات (L) من العمل يمكن ان تؤجر بالسعر (Q_1) كما يشير الى ذلك منحنى عرض العمل. ويمكن مقارنة هذه النتيجة بالوضع التنافسي الذي يكون فيه سعر العنصر هو (Q) والوحدات المستخدمة هي (L) . (((١)

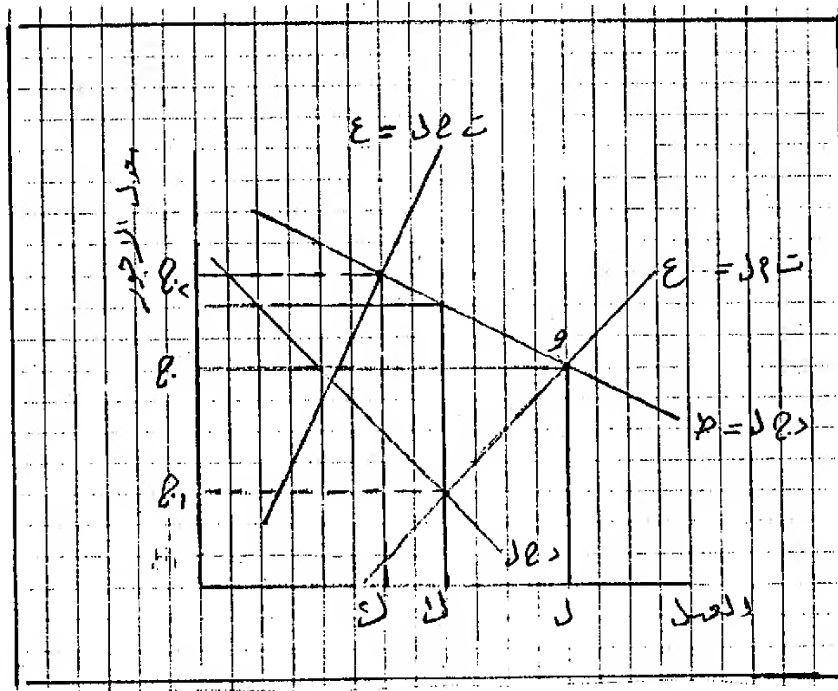
١- جي هولتن ولسون - الاعتماد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات ((مرجع

(و) - حالة الاحتكار الثنائي (المزدوج) في سوق العمل :

لكن ماذا يحدث لو أن محتكر الشراء لم يتمكن من ممارسة السيطرة على الأجور ومستوى العمالة بسبب وجود قوة احتكارية لنقابات العمال في الطرف الآخر من السوق ؟

فمثل هذه الحالة تسمى الاحتكار المزدوج ، فإن نقابات العمال تتصرف وكبائنها البائع الوحيد لخدمات العمل ، ولذا فإنها تتملك قوة احتكارية . وهذه حالة جذابة نشأت حيث يكون فيها محتكر الشراء مقابل محتكر البيع .

فالنقابات تحاول أن تحصل على الأجور (P_w) وذلك بمساواة التكلفة الحدية مع دالة عرض العمل (E) إلا أن محتكر الشراء يتبع استراتيجية الموضحة في الشكل السابق (٨-١) وذلك بمساواة (P_w) مع (P) . وينتج عن ذلك السعر (P_1) في الشكل رقم (٩-١) نلاحظ بأن اتحاد المنتجين المحتكر ، دائماً يقود إلى أسعار أعلى من تلك التي يقود إليها المشتري المحتكر لخدمات العمل (P_1) . ولا يمكن للنظرية الاقتصادية أن تتنبأ بمستوى الأجور بالضبط في مثل هذه الحالات ، ولكن يمكنها أن تحدد بأن الأجور تكون في موقع ما بين هذين الحدين المتطرفين . وقوة المساومة النسبية والخبرة لمحتكر الشراء ولمحتكر (نقابة العمال) سوف تحدد فيما إذا كانت النتيجة (الأجور) أقرب إلى (P_1) أو (P_2) . وليكن في علمنا بأن طلب نقابة العمال يكون أكبر من الأجور التوازن التنافسية التي توافق النقطة (Q) . بينما يكون عرض محتكر الشراء أقل من الأجور التنافسية وكلا الاثنين القوة الاحتكارية لنقابة العمال وقوة محتكر الشراء للمنشأة ، تميل لأن تقلل سنويا العمالة إلى أقل من المستوى التنافسي (Q) . (١٠)



شكل (٩-١) الاحتكار المزدوج في سوق العمل

ينتج تناقص الأجر عندما يواجه البائع المحتكر للعمل (اتحاد العمال) مستخدماً وحيداً (محتكراً الشراء). وسوف يرغب محتكر الشراء في ترتيب أجر العمل كما هو في الشكل السابق (٨-١) مع أجر مقداره (P_1) ووحدات مستخدمة هي (L_1) ومن ناحية أخرى سوف يحاول الاتحاد أن يعادل دالة الأيراد الحدي للأجر (D_2) مع دالة عرض العمل (S) . ويحدد الأجر (P_2) من منحنى طلب العمل (D_1) . وتستطيع النظرية الاقتصادية أن تصف هذه القيود. وسوف يهبط الأجر الفعلي بينهم ويتأثر بعوامل مثل قوة المساومة للاتحاد المحتكر. ولمحتكري الشراء (المنتجون) ونستطيع أن نلاحظ أن الأجر في المنافسة التامة يهبط بين حدين عند (P) .

جي هولتن ولسون - الاعتماد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات ((مرجع سابق))

٢- الدولة :

لم تعد الدولة سلبية الدور في النظم الرأسمالية المعاصرة ، بل أصبحت وحدة من وحدات اتخاذ القرار الاقتصادي ، وذلك لأنها تنتج بعض السلع ، وتؤثر بطريق غير مباشر على الانتاج والاستهلاك الخاص ، كما انها تضطلع بمهمة تخفيض حدة التضخم المالي وما يتبعه من تقلبات في الاسعار والبطالة ، وتحاول الخروج من حالات الانكماش والكساد وغيرها (١).

ومن الملاحظ ان الاقتصاديين التقليديين كانوا ينادون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حتى لا تؤثر على حرية قوى السوق . وبالتالي تقلل من كفاءة عمل النظام الاقتصادي ، ومن ثم تضر بالمجتمع وكانوا يرون ان تقتصر وظيفة الدولة على الخدمات الاساسية الكافية لحماية نظام الحرية الاقتصادية ، مثل الدفاع ، والامن والعدالة ، وبعض الاعمال العامة التي تحقق نفعاً اجتماعياً ولا يوجد لها ربح ، ولا يكون لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي ، وفي الواقع العملي لتطور الانظمة الرأسمالية نجد ان هناك حالات ثبت فيها فشل السوق في تحقيق النتائج ، ولذلك نادى بعض الاقتصاديين التقليديين والمحدثين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل القيام باصلاح فشل السوق (٢) وعليه فلم يعد نظام السوق هو المنسق الوحيد بين وحدات اتخاذ القرار الاقتصادي من مستهلكين ومنتجين ، ولم تعد الاسعار هي المؤشر الوحيد لاستخدام الموارد الاقتصادية ، بل ان سياسة الحكومة هي الاخرى تسهم في ذلك اذ انها قد تحدد اسعار بعض السلع والخدمات ، وتضع لها

١- د . محمد حامد عبدالله : النظم الاقتصادية المعاصرة - الطبعة الاولى - الرياض - جامعة الملك سعود - عمارة شؤون المكتبات ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م - ص ٤٧ .

٢- د . عبدالله الشيخ محمود طاهر : مقدمة في اقتصاد المالية العامة - الطبعة الاولى . الرياض جامعة الملك سعود - عمارة المكاتب - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ص ٥٧ .

حدا أعلى ، أو حدا أدنى كما قد تدعم بعضها وتفرض الضرائب على أخرى اعتمادا على الأهداف التي تود الوصول إليها . (١)

وقد تتدخل الدولة لتؤثر على سوق العمل من خلال تطبيق سياسات معينة تهدف : الى تغيير مستوى الأجر ، أو مستوى التوظيف ، ومن أهم هذه السياسات سياسة الحد الأدنى للأجور وسياسة إعانات الأجور . (٢)

(أ) - سياسة الحد الأدنى للأجور :

تفرض مثل هذه السياسة غالبا لتحسين مستوى المعيشة للطبقة العاملة عندما يكون مستوى الأجر الذي يتحدد بقوى العرض والطلب في سوق العمل لا يتلاءم مع تكاليف المعيشة ، أو لتشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القوى الشرائية للطبقة العاملة فيزيد الطلب الكلي في السوق ، أو لمنع استغلال المشروعات والمنشآت الاحتكارية للعمال وبداهة سيكون الحد الأدنى للأجور أعلى من مستوى أجر التوازن في سوق العمل (٣) . ويؤدي هذا الارتفاع الى :

أ-١ - زيادة تكاليف الانتاج وذلك بسبب ارتفاع تكاليف استخدام عنصر العمل . وفيما يلجأ المنظم الى تعويض ذلك من خلال رفع سعر السلعة ، وارتفاع أسعار السلع قد يسبب التضخم ، وبذلك يكون الهدف الذي من أجله اعتبر الحد الأدنى للأجور لاغيا ، حيث تنخفض الأجور الحقيقية ويواجه العمال نفس الحالة السابقة قبل فرض الحد الأدنى للأجور .

أ-٢ - قد يؤدي ارتفاع المستوى العام للأجور الى زيادة القوة الشرائية للعمال وبالتالي زيادة الطلب الكلي وذلك على فرض ثبات أسعار السلع والخدمات . عند ذلك يؤدي الحد الأدنى للأجور الى زيادة

١- د . محمد حامد عبدالله : النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ص ٤٨

٢- الطحاوي : د . منى : اقتصاديات العمل . الطبعة بدون . القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤ م . ص ٥٨ .

٣- انظر : الطحاوي : د . منى : اقتصاديات العمل (مرجع سابق) ص ٥٨

وهيكل : د . عبد العزيز فهمي : - أساليب التحليل الاقتصادي ، بيروت دار النهضة العربية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٤٢٩ .

التوظيف ، وحث المنشآت على تشغيل عمال جدد وهذا نادرا ما يحدث لأن ارتفاع الأجور يؤدي تماما الى ارتفاع الاسعار . الا اذا وجدت عوامل أخرى تحد من ارتفاع الاسعار .

أ-ج - يؤدي قانون الحد الأدنى للأجور الى زيادة دخل بعض العمال ذوي المهارة المنخفضة . الا أن البعض الآخر قد جبر على ترك العمل نهائيا ، وتفسير ذلك كما في الشكل (١-١٠) . فاذا كانت دالتا العرض والطلب تمثل الاختيار الحر الخالي من العوائق للأفراد والمنشآت في أسواق المنافسة التامة ، فإن توازن العمالة الكاملة سيتحقق . لأن جميع الراغبين والقادرين على العمل للأجور السائدة سوف يستخدمون ، فعند النقطة (٩) يكون عرض العمل (ع) والطلب على العمل (لا) متساوي عند أجر التوازن (٩) و (ل) وحدة من العمل المستخدم ، الا أن أي شيء اصطناعي (غير طبيعي) يرفع الأجور الى أعلى من (٩) مثل قيام الحكومة بعرض الحد الأدنى للأجور سوف ينتج عنه بطالة ، فاذا افترضنا أن الحد الأدنى للأجور عند (٩) فإن عدد العمال الراغبين والقادرين على العمل (كمية العمل) يكون (٩) ولكن عند هذا المستوى من الأجور يكون الطلب على العمل (لا) وحدة . والفرق بين (لا-٩) وحدة يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل لأنهم يفضلون العمل عند الأجر السائد (٩) ولكنهم لا يستخدمون .

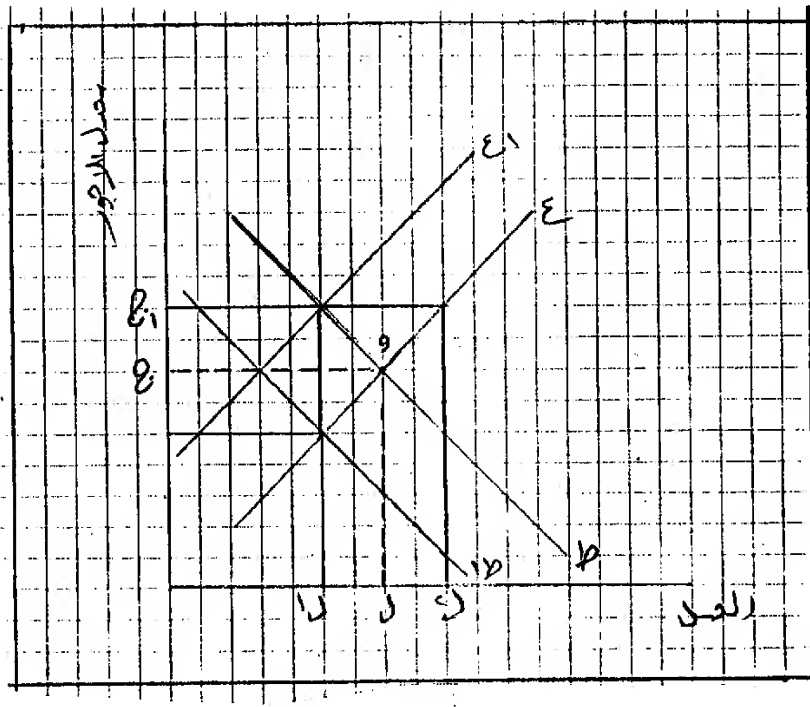
كما أن أي شيء يتسبب في نقل الطلب على العمل الى اليسار مثل تأثيرات احتكار الشراء ربما ينتج عنه بطالة . (١)

١- انظر : جيمس جوارثين و . رتشارد ستروب : -الاقتصاد الجزئي الاختيار

الخاص والعام ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ترجمة د. محمد عبد المصور محمد على ص ٤٣٦ . و : جي هلتون ولسن : -

الاقتصاد الجزئي (مرجع سابق) ص ٦٠٨



شكل رقم (١-١٠) : سوق العمل والبطالة واثـر فرض حد أدنى للأجور

((في سوق العمل الحرة ، سوف يكون الطلب على العمل (ع) . وعرض العمل (د) . ويكون مستوى الأجور التوازني عند (٩) ومستوى العمالة هو (ل) إذا افترضنا ثبات (ع) فان انتقال منحنى الطلب الى (د١) سوف يخفض العمالة الى (ل١) . وانخفاض العرض الى (ع١) سوف يخفض العمالة أيضا الى (ل١) . فإذا افترضت الحكومة حدا أدنى للأجور عند (٩١) في ظل (ع) و (د١) . فان الكمية (ل١) فقط من العمل هي التي تتطلب . وان كان (ل) يرغبون في العمل . والفارق يمثل (المتعطلين) (١)))

١- جي هولتن ولسون - الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ((مرجع

(ب) - سياسة اعانات الاجور :

قد تلجأ الدولة في بعض الحالات الى اعطاء المشروعات اعانات للاجور بهدف تخفيض تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات . وبالتالي تشجع زيادة الطلب عليه ، فالاعانة هنا تغطي جزءا من الاجر المدفوع ، بحيث يدفع المنظم اقل مما كان يدفع . وهذا يدفعه بطبيعة الحال على زيادة استخدامه للعمال . وعادة تنتهج الدولة هذه السياسة عندما تكون هناك بطالة واسعة (١) .

علما ان هذا النوع من السياسة غير واسع الانتشار وقليل التطبيق . ولا يحظى بتأييد واسع في كثير من الدول ، نظرا لكلفته ولوجود سياسات كثيرة بديلة ، تعد اقل تكلفة واعظم اثرا .

١- الطحاوي : د . منى : اقتصاديات العمل (مرجع سابق) ص ٦٨ .

٣ - دور نقابات العمال واتحادات أرباب العمل :

انتشرت نقابات العمال واتحادات أرباب الأعمال بحيث أصبحت تؤثر في سوق العمل تأثيرا مباشرا ، وتقوم بدور مهم في التأثير على الأجور ومستوى التشغيل ، والتضخم ، فلم تعد الأسواق تنافسية ، إنما أصبحت تكتلات احتكارية تجتمع إذا اجتمعت مصالحها ، وتختلف إذا تعارضت هذه المصالح مع بعضها . ونقابات العمال واحدة من هذه التكتلات والاتحادات الاحتكارية حيث تؤثر في الأجر تأثيرا مباشرا وأصبحت تحرص على الحصول على أعلى أجر ممكن لأعضائها ، وقوة أي نقابة في رفع الأجور تتوقف على عدة اعتبارات ، يمكن القول ببساطة أنه إذا كانت النقابة قوية ، فإن الطلب على عمالها يجب أن يكون غير مرن ، وهذا سيساعد النقابة في الحصول على زيادات كبيرة في الأجور بينما تعاني فقط هبوطا في التوظيف . وعلى العكس من ذلك عندما يكون الطلب على عمال النقابة مرنا ، فإن ارتفاع الأجور بنسبة كبيرة سوف يعني قلة عدد الوظائف (أي نقص مستوى التوظيف) .

وسنعرض هنا لما يلي :

أ - محددات الطلب المرن على عمال النقابة .

ب - خطط النقابات لزيادة الأجور .

ج - كيفية قيام النقابات بزيادة الأجور .

د - نظرية المساومة الجماعية .

١ - محددات الطلب المرن على عمال النقابة :

وهناك أربع محددات رئيسية لمرونة الطلب على عناصر الانتاج هي :-

١- ١ : توفر مدخلات انتاجية بديلة جيدة :

عندما يكون من الصعوبة احلال مدخلات انتاجية اخرى محل العمل المنتمي الى نقابة ما ، فان هذا يؤدي الى تقويتها ، ولما كان العامل غير المنظم للنقابة يعتبر بديلا جيدا للعامل الذي يتبع النقابة ، فان مقدرة النقابة على اقضاء او ابعاد العامل غير المنظم اليها يعتبر محددا هاما لقوة النقابة . وما لم تكن النقابة قادرة على منع العمال غير المنضمين اليها في الدخول الى مجال العمل وتخصيص الاجور الى مستوى اقل من مستوى اجر النقابة ، فانه لا تستطيع ان ترفع الاجور الى اعلى حد من مستواها عند سيادة حرية الدخول . كذلك فان زيادة الاجور سوف تدفع اصحاب الاعمال الى استخدام الآلات لتحل محل العمال ، ولهذا فان الزيادة الكبيرة في الاجر يمكن ان تعني نقصا حادا في التوظيف ، مما يؤدي الى الاستغناء عن كثير من العمال (١) .

١- ٢ : مرونة الطلب على المنتج :

تعتبر الاجور جزءا من التكاليف ، كما ان اية زيادة في اجر العمال اعضاء النقابة سوف تؤدي في الغالب الى ارتفاع اسعار المنتجات التي تنتج عن طريق عمال هذه النقابة ، فاذا كان الطلب على السلعة المنتجة غير مرن ، فان ارتفاع سعر السلعة سوف يمارس فقط تأثيرا سلبا محددا على الانتاج والعمال في الصناعة ، اما اذا كان الطلب على المنتج مرنا فان ارتفاع اسعاره يؤدي الى نقص في المبيعات ونقص كبير في العمال .

١- جيمس جوارتييني ورتشارد ستروب :- الاقتصاد الجزئي (مرجع سابق) ص ٤٨١

١-٣ : العمالة النقابية كجزء من تكاليف الانتاج :

إذا كان حجم العمالة التي تضمها النقابة ، تشكل جزءا صغيرا فقط من التكاليف الكلية للانتاج ، فان الطلب على هذه العمالة يصبح غير مرن نسبيا ، وبذلك فان الزيادة الكبيرة في سعر مثل هذه المدخلات الانتاجية سوف يكون لها تأثير ضئيل على سعر المنتج وكمية الناتج وحجم العمالة ، مثل ملاحى الطائرات يمثل جزءا صغيرا فقط من التكاليف الكلية لمصناعة النقل الجوي ، لذلك فان مضاعفة الاجور مرتين او ثلاث يتولد عنه زيادة ١٪ او ٢٪ فقط في تكلفة النقل الجوي .

١-٤ : مرونة عرض مدخلات الانتاج البديلة :

إذا ارتفعت معدلات الاجور في القطاع الخاضع للنقابة ، فان المنشأة سوف تتجه الى مدخلات انتاج بديلة ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على هذه البدائل ، ولكن اذا كان عرض هذه البدائل (مثل العمالة غير المنضمة الى النقابة) غير مرن ، فان سعرها سوف يرتفع بحدة استجابة الى اية زيادة في الطلب عليها ، ويؤدي ارتفاع السعر هذا الى التقليل من جاذبية هذه البدائل ولهذا فان عرض البدائل غير المرن سوف يقوى النقابة ويعمل على ان يصبح الطلب على العمالة النقابية غير مرن . (١)

(ب) - خطط النقابات لزيادة الأجور :

وتستطيع نقابات العمل استخدام ثلاث خطط رئيسية من أجل زيادة الأجور
أعضائها :

أولا :- تقييد العرض :

إذا استطاعت النقابة أن تنقص من عرض العمالة المتنافسة بنجاح
فانه يترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأجر تلقائيا ، حيث ان مقتضيات
الترخيص لمزاولة العمل ، واجراءات التدريب الطويلة ، وموانع
الهجرة ، ورسوم بدء العمل المرتفعة ، ورفض قبول أعضاء جدد الى
النقابة ، ومنع العمال غير المنضمين للنقابة من الاحتفاظ بوظائفهم
تعتبر من الاجراءات التي تلجأ اليها النقابات من أجل الحد من عرض
العمل في مهن ووظائف متنوعة .

ثانيا :- الزيادة في الطلب :

يتحدد الطلب على عمال النقابة عادة بواسطة عوامل تكون خارجة عن
نطاق التحكم المباشر لهذه النقابة مثل توفر مدخلات الانتاج البديلة
والطلب على السلعة ، ومع ذلك فانه يمكن للنقابات في بعض الأحيان أن
تستخدم قوتها السياسية لزيادة الطلب على خدماتها ، وذلك عن طريق
اقناع أعضاء اللجنة التشريعية لاصدار قوانين تخدم مصالحهم . (١)

ثالثا :- قوة المساومة :

يمكن لنقابات العمل استخدام قوتها في المساومة والتهديد بالاضراب
كوسيلة لرفع الأجور ، وذلك يصبح ممكنا اذا كانت قوتها الاقتصادية
تمكنها من الصمود . واذا استطاعت النقابة الحصول على أجر أعلى من
ذلك الذي يسود في ظل حرية الدخول ، فان تأثيره على التوظيف سوف
يكون مشابها لحالة النقص في العرض ، فان أصحاب الاعمال يستخدمون
القليل من العمال عند معدل الأجر المرتفع الذي ينشأ عن قوة المساومة
وسوف يهبط التوظيف لأقل من مستواه في ظل حرية الدخول كنتيجة لارتفاع
الأجر .

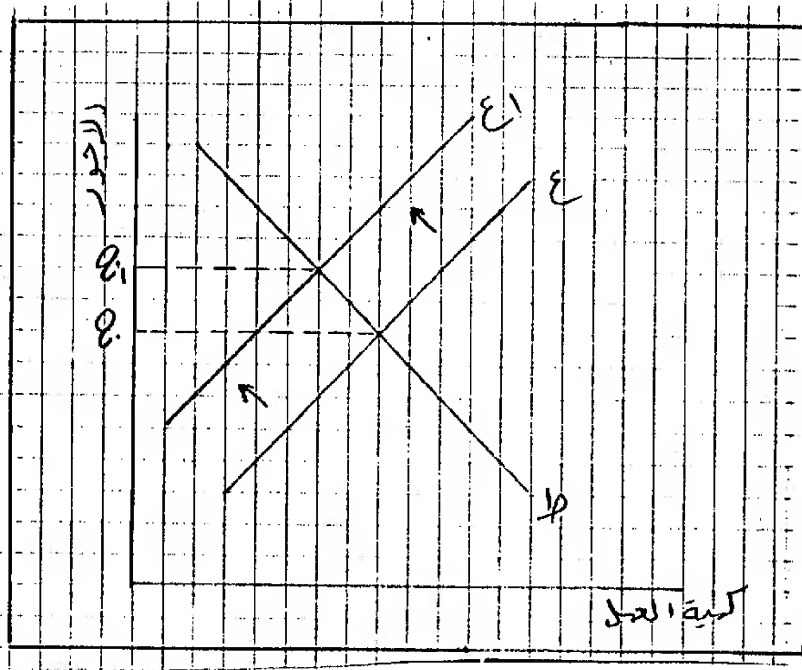
(ج) - كيفية قيام النقابات بزيادة الأجر :

(التحكم في منحنيات العرض والطلب) .

تتمتع النقابات بنفوذ كبير ويجب على الاقتصاديين الأخذ ذلك في الحسبان إذا أرادوا أن تكون نماذجهم المتعلقة بسوق العمل صحيحة . ولنبدأ برؤية كيفية التي يتم بها ذلك ، بافتراض أن النقابة تريد زيادة معدل الأجر المدفوع إلى أعضائها . كيف تستطيع النقابة تحقيق هذا الهدف ؟ وبكلمات أخرى كيف تستطيع النقابة تغيير منحني العرض السوقي للعمل ؟ أو تغيير منحني الطلب السوقي على العمل بشكل يؤدي إلى زيادة سعر العمل (الأجر) ؟

ج-١: يمكن أن تعمل النقابة على نقل منحني عرض العمل إلى اليسار، ويمكنها نقل منحني العرض كما هو مبين في الشكل (١-١١) بطريقة يزداد فيها سعر العمل من P_1 إلى P_2 . كيف تستطيع النقابة أحداث انتقال منحني العرض ؟ لقد ألزمت النقابات المهنية أرباب العمل مراراً باستخدام أعضاء النقابة فقط .

وقامت بعد ذلك بالحد من عضوية النقابة عن طريق رسوم الانتساب العالية والاقلال من الاعضاء الجدد . وعن طريق وسائل اخرى . وبالإضافة الى ذلك لجأت النقابات الى التشريع لاقلال من الهجرة ، ولتقصير ساعات العمل ، وللحد من عرض العمل بطرق اخرى . (١)

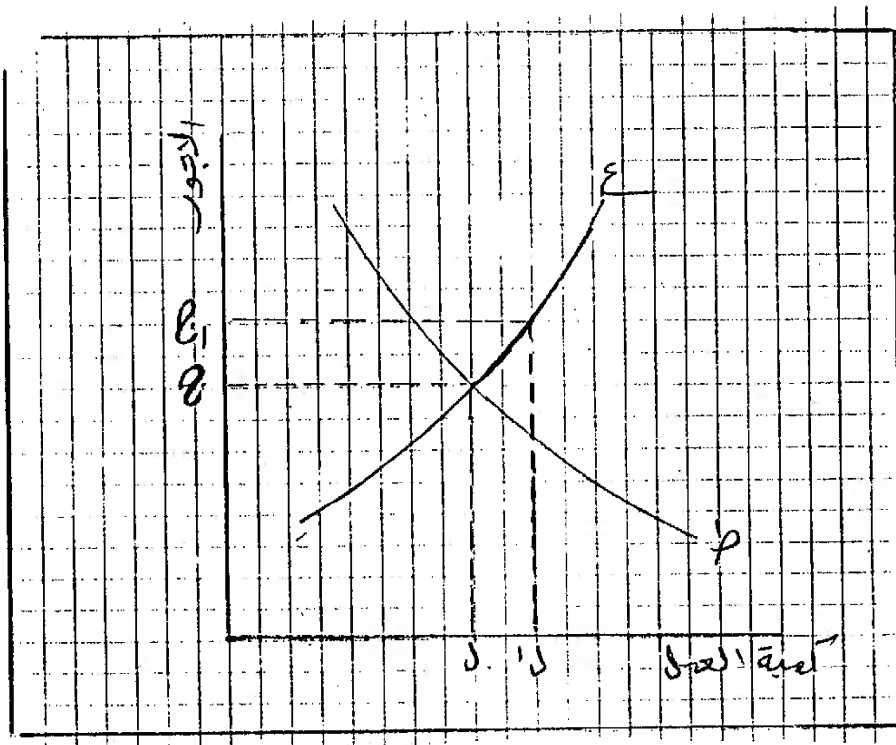


شكل (١١-١)

ج-٢: يمكن ان تعمل النقابة على جعل ارباب العمل يدفعون اجورا اعلى . ولا تسمح لبعض العمل المعروض والمتجه نحو هذه الاجور الاعلى بان يوجد فرصة للعمل ، وفي الشكل (١٢-١) يمكن ان تمارس النقابة ضغطا على ارباب العمل من اجل رفع سعر العمل من P_1 . ولا يستطيع كل العرض المتوفر من العمال عند النقطة P_1 ان يجد عملا . وكمية العمل المعروضة هي L_1 ، بينما كمية العمل المطلوبة هي L_2 .

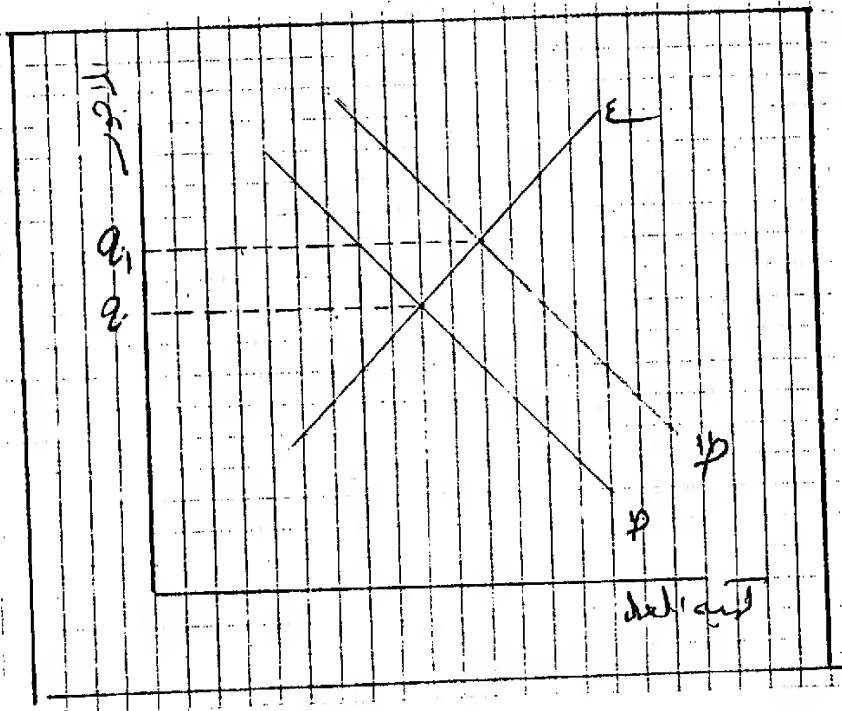
١- انظر : ادوين مانسفيلد ، وناريمان بيهرافيش : علم الاقتصاد ، مرجع

والنتيجة هي النتيجة نفسها في الشكل رقم (١-١٢) ولكن النقابة لا تحد من عرض العمل مباشرة فهي تدفع الأجر الأعلى تقلل فرص العمل . وتتصرف النقابات الصناعية القوية في معظم الأحيان بهذا الأسلوب . وتدفع النقابة الأجر إلى بتنظيمها عمليا كل العمال التابعين لصناعة ما ، وبسيطرتها على عرض العمل وهذه حالة شائعة وهامة . (١)



شكل (١-١٢)

ج-٣: يمكن ان تعمل النقابة على نقل منحني الطلب على العمل نحو الاعلى والى اليمين . واذا استطاعت تحقيق الانتقال المبين في الشكل (١٣-١) يزداد السعر من P الى P_1 ويمكن ان تلجأ النقابة الى زيادة العمال اللازمين لاداء عمل معين لتحقيق انتقال منحني الطلب على العمل ويتم ذلك عن طريق تقييد الانتاج للعامل الواحد من اجل زيادة كمية العمل اللازمة لانجاز وظيفة معينة : (ونذكر بهذا الصدد حالة واحدة وهي اصرار نقابات عمال السكك الحديدية على بقاء العمال غير الفروريين) - وتحاول النقابات ايضا نقل منحني الطلب على العمل عن طريق مساعدة ارباب العمل في المنافسة مع الصناعات الاخرى او عن طريق حث المجالس التشريعية على اصدار تشريعات تحمي ارباب العمل من المنافسة الخارجية . (١)



شكل (١٣-١)

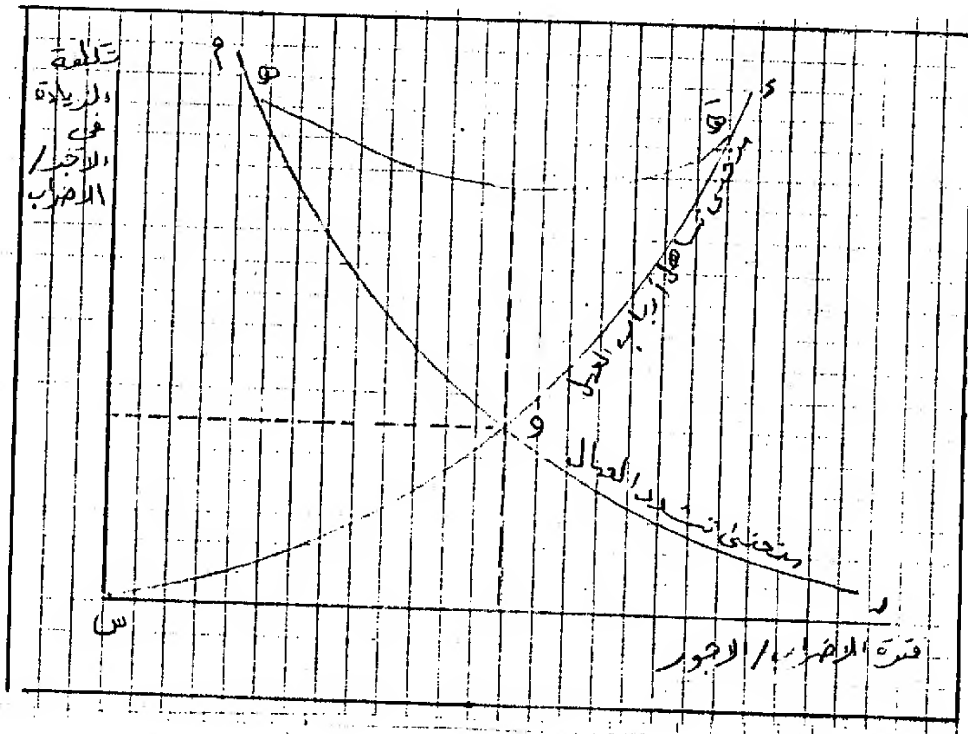
(د) - نظرية المساومة الجماعية :

ونظرا لسيادة نظرية المساومة في الواقع ، نستعرض لها بشيء من التفصيل :

تعطي عملية المساومة الجماعية غالبا انطبعا بان الاجور تتحدد مبدئيا بوساطة القوة التفاوضية للمثلي نقابات العمال والادارة ، الذين يجلسون على مائدة المفاوضات . كما يبدو ان قوى السوق تلعب دورا ثانويا نسبيا . ومع ذلك يدرك كل من النقابة والادارة تماما ان قوى السوق يمكنها ان تزودهم بالاطار الذي تدار فيه عمليات المساومة . فغالبا ما تقلب قوى السوق التوازن لصالح احد الاطراف دون الاخر . (١) ولم يعد العمل سوقا حرة ، بل اصبحت تتميز بالاحتكارات من جانب العمال وجانب ارباب الاعمال ، حيث لجأ العمال دفاعا عن مصالحهم الى التكتل في نقابات العمال . كما لجأ ارباب الاعمال دفاعا عن مصالحهم الى التكتل فيما يعرف باتحادات ارباب الاعمال . وبذلك اصبحت امام احتكار نقابي من جانبين (وهو ما يعرف بالمساومة الجماعية) . ولكن هذا الاحتكار لا تنطبق عليه القواعد الخاصة بالاحتكار من جانبين بصفة عامة . وذلك ان سوق العمل تختلف عن غيرها من الاسواق اختلافا يمنع تطبيق القواعد العامة في الاحتكار المزدوج على هذه السوق . (٢) لذلك اقترح (هكس) نظرية تختلف عن تلك التي تقوم في نظرية الائتمان فالاجر تبعا لهذه النظرية يتحدد عند تلاقي منحنيين ، هما منحني تساهل ارباب الاعمال . ومنحني تشدد العمال ، فعند تلاقي هذين المنحنيين يتحدد الاجر كما في الشكل (١-١٤) . وتفصيل كل منحني كما يلي :

١- نفس المصدر : ص ٤٧٧ .

٢- المحجوب : د . د . رفعت : - الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ج ٢- ص ٢٨٨ .



شكل رقم (١-١٤)

نظرية المساومة الجماعية (منحنى تساهل أرباب الأعمال ومنحنى تشدد العمال)

((وفي هذا الشكل تقاس الأجور على المحور الرأسي . وتقاس فترة الإضراب المتوقع على المحور الأفقي ويمثل (هـ - هـ) أعلى أجر يمكن أن يقبله أرباب العمال . ويمثل المنحنى (س د) تساهل أرباب الأعمال وهو يمثل تكلفة الإضراب بالنسبة لرب العمل ، وفي البداية تساوي (صغرا) ثم تزداد مع استمرار الإضراب وتوقف الإنتاج . لذلك يأخذ في التزايد كلما طالت فترة الإضراب فهو يتجه الى الأعلى ويمثل المنحنى (م . ن) تشدد العمال ويبدو من اتجاهه أنه يأخذ في التناقص كلما طالت فترة الإضراب لأن الإضراب معناه حرمان العامل من مصدر دخله وهو الأجر فيضطر للاستدانة أو الانفاق من مدخراته خلال فترة الإضراب .

فكان خسارة العامل نتيجة استمرار الاضراب تجعل مقاومتهم تقل تدريجيا وتصبح نقابة العمال اكثر استعدادا لقبول زيادات اقل في الاجر كلما طالت فترة الاضراب ويلتقي المنحنيان في النقطة (ع) وعندها يتحدد الاجر ، ويلاحظ في الرسم اننا كلما اتجهنا يمينا على المحور الافقي تزايدت مدة الاضراب المتوقعة او كلما اتجهنا الى اعلى على المحور الراسي تزايدت الاجور . وهذا التنازع قائم لان ارباب العمل يهدفون الى تشغيل العمال باقل اجر ممكن والى ان العمال يهدفون الى العمل باعلى اجر ممكن (((١)

د-١: منحني تساهل ارباب العمال :

يمثل رفض ارباب الاعمال لزيادة الاجور زيادة ارباحهم بينما يمثل قبولهم لزيادة الاجور انخفاض هذه الارباح ويضاف ان رفض زيادة الاجور يمثل مخاطرتهم بتحمل نتائج الاضراب السيئة ذلك ان اطالة مدة الاضراب تمثل ضررا كبيرا بالنسبة لارباب الاعمال لاسباب عدة اهمها :

- ١- استمرار النفقات الثابتة رغم التوقف عن الانتاج .
- ٢- قد يكون المشروع ملتزما بعقود تقتضي ان يقوم بتوريدات في مدة محدودة (٢) .

وقد يكون الاضراب اكثر تكلفة للمنشأة عندما يكون :

- أ- الطلب على سلعتها قويا .
- ب- عدم مقدرتها على التخزين الاحتياطي لسلعتها .
- ج- تكاليفها الثابتة مرتفعة حتى خلال الاضراب .

١- انظر الطحاوي : د. د. منى - اقتصاديات العمل ((مرجع سابق)) ص ٥٣

والمحجوب : د. د. رفعت - الاقتصاد السياسي ((مرجع سابق)) ص ٢٨٨، ص ٢٨٩

٢- المحجوب : د. د. رفعت - الاقتصاد السياسي ((مرجع سابق)) : - ص ٢٨٩ - ص ٢٩٠

وعليه فان طبيعة السلعة المنتجة ومستوى الطلب الحالي عليها ومقدرة المنشأة على الاستمرار في مواجهة طلبات مستهلكيها خلال الاضراب كلها عوامل تؤثر على فعالية الاضراب كسلاح ، فكلما كان التوقف عن العمل اكثر كلفة للمنشأة كلما كان الضغط الواقع عليها كبيرا للاستجابة لطلبات اتحاد العمال . (١)

لذلك فان ارباب الاعمال قبل ان يقرروا زيادة الاجور يجب ان يوازنوا بين ما نتج من الاضراب من مضار وبين الضرر الذي ينتج عن ارتفاع الاجور ، على ان هناك حدا لا يقبل ارباب الاعمال ان يسلموا بعده بزيادة الاجور لانها تضر بهم ضررا لا يستطيعون تحمله . (٢)

د-٢: منحى تشدد العمال :

يهدف العمال الى رفع اجورهم وسبيلهم في ذلك الضغط والمقاومة وسلاحهم في تشددهم هو ان يقوموا باضراب . فالاضراب يمثل لهم فرصة اصلاح الحال برفع الاجور ، كما ان قبول الاجر المنخفض يمثل لهم استمرار للحالة السيئة .

ويمثل منحى تشدد العمال العلاقة بين الاجور وبين المدة الممكنة من الاضراب وتعتبر مدة الاضراب مفعولا عكسيا للأسعار المختلفة للاجور . بمعنى ان الاجور اذا كانت مرتفعة فان مدة الاضراب ستكون منخفضة . وان الاجور اذا كانت منخفضة فان مدة الاضراب ستكون مرتفعة . (٣)

١- جيمس جوارتني ، ريتشارد ستروب :- الاقتصاد الجزئي (مرجع سابق) ص ٤٧٤

٢- المحجوب - د. رفعت :- الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ج ٢ ص ٢٩١ .

٣- نفس المصدر - ص ٢٩٢ .

وتعتبر الاضرابات مكلفة أيضا للعمال خاصة ، اذا طالت مدتها . ورغم ان اوضاع العمال غالبا ما تظل كما هي في الايام الاولى للاضراب الا ان البقاء لمدة اسابيع او شهور دون استلام الاجور يفرض ضيقا شديدا على معظم العائلات ، ولا تكفي الاعتمادات المالية المخصصة للاضراب عادة لتغطية الاضرابات التي تطول مدتها . ولا يخفى ان الاضراب او التهديد به يجبر كل الادارة والعمال على المساومة بجدية ، وذلك ان التكاليف المحتملة التي تنشأ عن الاضراب لكل من الادارة والاتحاد تدفعهم الى الوصول الى التسوية بدون تعطيل العمل (١) .

د- ٣: العوامل التي تحكم المفاوضات في نظرية المساومة :

ولكننا لو حللنا العوامل التي تسيطر على عقلية كل من

الجانبيين لوجدنا حججا كثيرة يتمسك بها كل جانب منها (٢) :

١- اذا كانت نفقات المعيشة في ارتفاع مستمر فان ممثلي نقابات العمال سيؤكدون هذه النقطة ويبرزونها في دفاعهم ومناقشاتهم ، كحجة اساسية لرفع مستوى الاجر . اما اذا كانت هذه النفقات في انخفاض ملحوظ فلا بد ان تكون هذه الناحية حجة يتمسك بها اصحاب الاعمال في رفض الزيادة في الاجور بل ربما في تخفيض الاجور عما هي عليه .

٢- واذا كانت المؤسسة او الصناعة بوجه عام في رخاء مستمر فستؤكد النقابة في هذه الحالة مبدأ السهولة في دفع الاجور العمالية المرتفعة . وعلى نقيض ذلك لو ان الصناعة او المؤسسة تميزت بالكساد والازياع القليلة يتمسك اصحاب الاعمال بهذه الظاهرة ويطالبون بتخفيض الاجور .

١- جيمس جوارتني - رتشارد ستروب - الاقتصاد الجزئي (مرجع سابق) ص ٤٧٥

٢- د. صلاح الدين نامق : - نظرية التوزيع في النظامين الرأسمالي

والاشتراكي (مرجع سابق) . ص ١٦٢ .

٣- إذا ارتفعت الإنتاجية في الصناعة أو نقصت فإن هذه النقطة لابد أن تثار أما من جانب العمال ، أو من جانب أصحاب الأعمال تبعاً للجانب الذي يهمه الأجر .

٤- إذا وجد العمال أن هناك مناشاة أو أكثر في نفس المنطقة تدفع أجوراً عالية فلا بد أن يتمسك العمال بهذه الحجة أيضاً .

٥- سيمتدح العمال سياسة الأجور العالية كوسيلة موفقة لزيادة القوة الشرائية في البلاد ولاشاعة الرخاء القومي بينما سيؤكد أصحاب الأعمال من جهة أخرى مايمكن أن تحثه الزيادة في الأجر من زيادة في تكاليف الإنتاج بصفة عامة .

٦- وأخيراً إذا عمدت الحكومة الى زيادة أجور عمالها في بعض مؤسساتها العامة فإن مثل هذا الإجراء لابد وأن يكون له اعتباره ووزنه في مساومات الأجور وقد تتوقف هذه المساومات - أي تفشل - على أساس تمسك العمال بمبدأ زيادة الأجر .

بينما يتمسك أصحاب الأعمال بعدم اجابتهم لهذا الطلب . وفي هذه الحالة قد تتدخل الحكومة للوصول الى حل يرضاه الطرفان وربما يتفق الطرفان على تعيين حكم (محايد) على أن تكون أحكامه وقراراته نهائية ومحترمة من الطرفين المتنازعين (١) .

(١) نفس المصدر . ص ١٦٢ - ص ١٦٣ .

خلاصة المبحث

الاجر هو ثمن خدمة العمل ، وله انواع مختلفة منها الاجر الزمني، والجر القطعة ، والاجر النقدي ، والجر الحقيقي ، كما قد يتلقى بعض العمال اجورهم او جزءا منها عن طريق المشاركة في الربح ، وقد ظهر الكثير من النظريات لتحديد الاجور في النظام الرأسمالي ، وامتدت على فترة طويلة نسبيا من الزمن حيث ساهم فيها كل من : ((آدم سميث)) و ((ريكارد)) و ((مالتس)) ، ثم جاء من بعدهم العديد من الاقتصاديين ، وما زالت مستمرة الى اليوم ، ومن أشهر هذه النظريات نظرية حد الكفاف ، ونظرية رصيد الاجور ، الى نظرية الانتاجية الحدية ولم تنجح الكثير من هذه النظريات في تفسير الصعوبات التي تواجهها ومن أهمها سيادة نظرية المساومة ، بين رب العمل والعمال الى الوقت الحاضر - وان كانت حدة هذه المساومات قد خفت بعد التطور الكبير في النظم الادارية - ولكن لايزال لها السيادة في تحديد الاجور في النظام الرأسمالي ، خاصة بعد القوة الكبيرة التي تتمتع بها النقابات العمالية في هذا النظام ، وان كان لظهور اتحادات ارباب العمل بعض القوة والتنسيق في مواجهة هذه النقابات ، وهذا كله ناتج عن الصراع المادي القائم في النظام الرأسمالي والذي يظهر بوضوح من خلال نظرية المساومة ، كما ان الدولة لم تعد سلبية الدور في هذا النظام ، بل أصبحت احد المؤثرين على نظرية المساومة عن طريق القوانين التي تصدرها مثل فرض الحد الأدنى للاجور او دفع اعانات للاجور وغير ذلك ، وبالنظر الى السوق نجد ان هناك الكثير من العوامل التي تؤدي الى تغير في منحنيات العرض او الطلب ، بحيث تصبح هذه العوامل احد محددات الاجور الهامة ، وقد يستفيد من هذه العوامل او يعتمد وجودها احد قطبي نظرية المساومة ، لتحقيق مصلحته التي تتناقض كليا مع مصلحة الطرف الاخر ، فقد تستطيع النقابة تقييد العرض او التأثير في زيادة الطلب بما يؤدي الى رفع الاجور ، وقد يستطيع ارباب العمل عن طريق اتحاداتهم من فتح مراكز للتدريب بما يؤدي الى زيادة العرض وانخفاض الاجور ، او عن طريق اقناع اللجان التشريعية لاصدار قوانين تخدم مصالحها ... وهكذا .

المبحث الثاني :-

الأجور في النظام الاشتراكي :

في هذا البحث نعرض لتعريف الأجر عند الاشتراكيين . وأهمه الذي قام عليه وهو نظرية فائض القيمة . ثم نتعلم عن طبيعة هذا الأجر . وأنواعه عند الاشتراكيين ثم نتحدث عن كيفية تحديد الأجر في النظام الاشتراكي . وهيمنة الدولة عليه . وبعد ذلك نرى كيف يتحدد الأجر في إحدى الدول الاشتراكية . وهي الاتحاد السوفيتي كجانب تطبيقي للنظرية الاشتراكية في الأجر . وأخيراً نرى الانتقادات التي وجهت إلى تحديد الأجور في هذا الفكر . . .
وذلك في المطلب التالي :

- | | |
|-----------------|------------------------------------|
| المطلب الأول : | تطور الأجور في الفكر الاشتراكي . |
| المطلب الثاني : | تحديد الأجور في النظام الاشتراكي . |
| المطلب الثالث : | تقييم الأجور عند الاشتراكيين . |

المبحث الثاني :- الأجور في النظام الاشتراكي .

المطلب الأول :- تطور الأجور في الفكر الاشتراكي :

١- تعريف الأجر عند الاشتراكيين :

رفض الاشتراكيون تعريف الأجر بأنه ثمن العمل كما في الرأسمالية ، وقالوا : ان هذا التعبير بعيد عن الكمال وأن الأجر هو ثمن قوة العمل . وليس ثمنًا للعمل نفسه . فالعامل يبيع قوة عمله لرب العمل . وهي التي يشتريها الرأسمالي ليخرج بفائض القيمة التي يربحها . وهذا يقودنا للكلام عن فائض القيمة وأن الأجر ليس هو ثمن العمل بل هو ثمن قوة العمل كما يقول الاشتراكيون

٢- نظرية فائض القيمة (١)

يبدأ (ماركس) تحليله للقيمة ، مستخدماً المنهج التجريدي ، بتحليل الشكل الأول للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ، أي تبادل السلعة . وتحليل هذا الشكل الأولي يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع . ومن هذا التحليل يخرج (ماركس) بمقولاته الاقتصادية الأساسية . حيث يفرق (ماركس) بين رأس المال المتغير [v] ورأس المال الثابت [c] وهو يعني بذلك غير مما يعنيه الاقتصاديون فهو يعني شيئاً آخر :

رأس المال الثابت يتكون من الآلات والمواد الأولية . وهو ثابت . بمعنى أنه لا يضيف أية قيمة إلى الناتج أكبر ما يفقده (أي ما يستهلكه) في العملية الانتاجية .

١- انظر : د . حسين غانم : دراسة في نظرية القيمة . الطبعة بدون . مكة

المكرمة ، مكتبي الطالب الجامعي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ص ٥٨ .

و- د . محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي . الطبعة بدون .

الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م ص ١٥٦ .

وأما القيمة الجديدة المضافة {ق} فإنها ترجع الى العمل الذي يحصل عليه الرأسماليون أو يشترونه برأس المال المتغير . وعلى ذلك فإن {ق} تتكون من الاهلاك أي اهلاك الآلات - مضافا اليه قيمة المواد الأولية . أما {ر} فترمز الى رأس المال المتغير أي (الأجور) التي تدفع للعمال . وهكذا يتكون الناتج الكلي في أية فترة زمنية على النحو الآتي {ر+ق+م} حيث {م} تمثل فائض القيمة الذي يتكون من الربح والفائدة (الريع) وتقاس كل هذه المتغيرات بزمان العمل اللازم اجتماعيا .

ويفرق (ماركس) بين الناتج الاجتماعي الكلي - أي مجموع ما أنتج خلال الفترة الانتاجية وقيمتها تساوي {ر+ق+م} والناتج الصافي وقيمتها تساوي قيمة الناتج الاجتماعي الكلي مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذي القيمة الثابتة (أي وسائل الانتاج) في عملية الانتاج . وعليه :

فقيمة الناتج الصافي = {ر+ق} أي قيمة رأس المال المتغير + فائض القيمة الأولى يستخدم في شراء قوة العمل ويمثل دخل العامل (الأجور) . والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (الربح والفائدة والريع) ولقد كان (ماركس) حريصا على ابراز عملية استغلال العمال فقال :

ان معدل الاستغلال يساوي النسبة {ر:ق} وهي تمثل اسهام العامل في الناتج الصافي ، وفي نفس الوقت يحرم من هذا الناتج الذي يذهب كله للرأسمالي في شكل ربح . وفائدة وريع . (١)

ولكي يتضح لنا موقف (ماركس) من قضية استغلال العمال ، نعود الى نظرية (ريكاردو) في القيمة والتي تتلخص في : ان قيمة السلعة تعادل كمية العمل التي بذلت في انتاجها . وتقاس بعدد من ساعات العمل .

(١) انظر: نفس المصدر والمصحات .

أخذ ماركس بهذه النظرية ، ولكنه وجد أنه لو قال : ان الرأسمالي يشتري من العامل ساعات عمله ، فإنه لن يستطيع أن يحقق هدفه وهو اثبات استغلال العمال .

والسبب في ذلك واضح وهو : أنه اذا كان الرأسمالي يشتري من العمال ساعات عملهم ، فان ذلك يعني أنه يدفع للعامل القيمة الحقيقية لعمله . ولن يكون هناك استغلال .
وهنا لجأ (ماركس) الى التفرقة بين العمل الفعلي الذي يبذله العامل في الانتاج وبين ما أسماه قوى العمل .

وقوة العمل - أو قدرة العامل على العمل التي يخبئها الجسم - هي بدورها سلعة في نظر الرأسماليين . فتحدد قيمتها بعدد ساعات العمل اللازمة لانتاجها - طبقا لنظرية فائض القيمة - أي بعدد ساعات العمل اللازمة لانتاج ما يحتاج اليه العامل من غذاء ودواء ومأوى وتدريب . فالرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله . ويدفع له قيمتها الحقيقية . فاذا فرضنا أن قيمة قوة العمل تعادل ست ساعات عمل يوميا . فان الرأسمالي يدفع للعامل أجرا يوميا يعادل ست ساعات عمل . والى هنا لا يوجد أي نوع من الاستغلال لأن العامل يحصل على قيمة قوة عمله لا أكثر ولا أقل .

ولكن الرأسمالي بعد أن يشتري قوة العمل من العامل يشغله عدد ساعات أكثر من قيمتها - يشغله مثلا - عشر ساعات يوميا - وهنا يتحقق الاستغلال ! لأن الرأسمالي يدفع للعامل ما قيمته ست ساعات . الا أنه يحصل منه على عمل فعلي - يومي - قيمته عشر ساعات . وهكذا يحصل الرأسمالي على فائض قيمته يعادل - من مثالنا الافتراضي - أربع ساعات عمل يوميا بدون وجه حق . وهذا رأي ماركس . (١) من هنا يتضح ما يلي :

أ- ان فائض القيمة يستند الى نظرية كمية العمل والى امتلاك الرأسمالي لادوات الانتاج .

ب - ان فائض القيمة (وهو يشتمل على الربح والفائدة والربح) يعود الى استغلال الرأسمالي للعامل ونقيس درجة هذا الاستغلال بقسمة العمل غير المدفوع (وهو فائض القيمة) على العمل اللازم لانتاج قوة العمل وهو (العمل المدفوع) أي :

العمل المدفوع

_____ وهو ما يسمى بمعدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال. (أ)
العمل اللازم

وقبل ان نتسرع في تقييم هذه النظرية لا بد اولاً من معرفة طبيعة الاجر في النظام الاشتراكي وأنواع الاجور عندهم نظرياً وثم ننتقل في المطلب القادم ان شاء الله تعالى الى الجانب التطبيقي لنرى كيف تتحدد الاجور عند الاشتراكيين ، وبعد ذلك نقيم هذا الفكر وخاصة ما له علاقة بالاجور .

٣- طبيعة الاجر وأنواعه عند الاشتراكيين :

ان طبيعة الاجر تختلف في النظام الاشتراكي سواء كان هذا الاجر اقل أو اعلى منه في النظام الرأسمالي . والفارق الاساسي بينهما هو ان قوة العمل في النظام الاشتراكي لم تعد سلعة . ولأن الاجر في هذا النظام لا يكون ثمناً لقوة العمل بل أداة لتوزيع المواد الاستهلاكية وفقاً لكمية ونوع العمل المبذول ، وذلك هو اساس تباين الاجور في هذا النظام ، والعمل في النظام الاشتراكي ينتج قدراً معيناً من الموارد الاستهلاكية هي التي تؤلف الثروة الاجتماعية القائمة ، وتبقى منها كمية معينة بعد ان تخصم النسبة اللازمة

(١) المحجوب : - الاقتصاد السياسي - مرجع سابق ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

لتجديد وتطوير الانتاج وبعد ان تخصم نفقات الخدمة الاجتماعية ، والدفاع الوطني ، ويكون الاجر في هذه الحالة اداة توزيع هذه المنتجات المتبقية بشكل واع ، بطريقة تقضي على البؤس وتضمن للمنتجين الاكثر نفعا للمجتمع جزء من المنتجات تهيء افضل تطور للحياة الاجتماعية ، ولن يختلفي الاجر الا حينما يتوفر قدر من الموارد الاستهلاكية تكفي لسد احتياجات الجميع وعندئذ نكون قد وصلنا الى مرحلة الشيوعية)-(١)

اما انواع الاجور فهذه لوجود لها عند الاشتراكيين نظريا ، لانهم قد انتقدوا وحاربوا كل انواع واشكال الاجور الرأسمالية ، لكن لم يبينوا انواع الاجور عندهم ، لذلك واجهت الدول الاشتراكية صعوبات كثيرة عند محاولة تطبيق هذا النظام ، حيث التباين الكبير بين المثل العليا للنظرية والحقيقة العملية . وسنذكر هنا باختصار بعض ما انتقد به الاشتراكيون اشكال الاجور الرأسمالية :

الاشكال الرئيسية للاجور هي :- الاجر النقدي والاجر الفعلي ، والاجر على اساس الوقت والاجر على القطعة . قالوا :- ان الاجر النقدي سمة يتصف بها شكل الانتاج الرأسمالي المتطور ، وعلينا التمييز بين الاجر النقدي والاجر الفعلي :

فالاجر النقدي هو :- الاجر معبر عنه بالنقد ، اي عبارة عن مبلغ من النقد يتناوله العامل لقاء قوة العمل التي باعها للرأسمالي ، وهذا الاجر لا يعطي فكرة عن المستوى الحقيقي لاجر العامل ، وذلك اذا ارتفعت في الوقت نفسه اسعار حاجيات الاستهلاك والضرائب انخفض الاجر الفعلي للعامل .

(١) جان بابي - القوانين الاساسية للاقتصاد الرأسمالي (الطبعة بدون)

بيروت ، دار العلوم الحديثة ، ترجمة لجنة من : شريف حتاته

وآخرون . ص ١١٨ .

كما لا يمكن حتى للاحصائيات البورجوازية المزورة أن تخفد واقع أن الأجر في النظام الرأسمالي لا يمكن أن يؤمن لأكثرية العمال الحد الأدنى للمعيشة : نظرا لمستواه المتدني ولا اشتداد غلاء المعيشة ولتعاظم البطالة. (١) ثم إن إدخال الآلة يتيح للرأسمالي امكانيات واسعة ، تسمح بأن يحل في ميدان الانتاج عمل النساء والاطفال مكان عمل الرجال ، وهكذا عندما تجذب النساء والاولاد الى ميدان الانتاج يتناقص الأجر ، ويغدو ما تصيبه العائلة مجتمعة ما كان يصيبه سابقا رب العائلة بكاملها ، ومعلوم أن العاملات اللاتي يقمن عملا مساويا لعمل الرجال يتقاضين أجرا يقل عما يتقاضاه الرجال بنسبة ملحوظة. (٢)

أما الأجر على أساس الوقت :- فهو شكل من أشكال الأجر يتوقف فيه مقدار ما يتقاضاه العامل على الوقت الذي يصرفه في العمل من ساعات وأيام وأسابيع وشهور ، ويتيح الأجر بالوقت الرأسمالي الامعان في استثمار العامل باطالة يوم العمل وانقاص ثمن ساعة العمل (٣).
أما الأجر بالقطعة فهو شكل للأجر . يتوقف فيه حجم أجر العامل على كمية البضائع والقطع المصنوعة خلال وحدة زمنية ، أو على عدة عمليات العمل المنجزة ، التي يدفع أجر كل منها وفق تعرفه معينة . وعندما يضع الرأسمالي التعريفات يأخذ بعين الاعتبار أولا الأجر اليومي المدفوع على أساس الوقت ، وثانيا كمية البضائع أو القطع التي أنجزها العامل خلال يوم . ويعتمد الرأسمالي عادة كمعدل لذلك الأعلى مردود يقدمه العامل .

(١) بدون مؤلف : أسلوب الانتاج الرأسمالي (الطبعة بدون) بيروت - دار

العلوم الحديثة ص ٨٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٥ .

(٣) نفس المصدر ص ٧٧ .

وهكذا نجد أن الأجر بالقطعة هو في أساسه شكل محور للأجر بالوقت . كما أن هناك مميزات واضحة يتمتع بها الرأسمالي في حالة الأجور بالقطعة هي :

١- ما دام الأجر يقدر حسب الانتاج (أي القطعة) فإن الرأسمالي يصر على أن تكون المنتجات في مستوى راق من الجودة . ويمكنه في حالة عيوب العمل أن يؤسس نظاما من الخصم والغرامات يكون مجزيا له .

٢- يسمح هذا النظام للرأسمالي بالتقدير الدقيق لما يستطيع العامل الحاذق أن ينتجه . مما يمكنه من التخلص من غير الحاذقين .

٣- يمكن هذا النظام للرأسمالي من توفير نفقات المراقبة إذ تتم تلقائيا .

٤- يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين بين الرأسمالين والعمال .

٥- يحاول العامل الذي يتقاضى أجره حسب القطعة انتاج أكبر قدر ممكن من القطع فيزيد بذلك من كثافة عمله ويطيل من يوم عمله وينتهز أصحاب المصانع الفرصة حين يزيد العامل من انتاجه لتخفيض ثمن كل قطعة . (١)

وهنا نرى الاشتراكيين انتقدوا جميع أنواع الأجور . وفي المطلب القادم سننتقل الى الجانب التطبيقي للاشتراكية . لنعرف أنواع الأجور التي طبقوها هل تختلف عن ما انتقدوا به غيرهم أم لا !

(١) نفس المصدر . ص ٧٩ - ٨٠ .

المطلب الثاني : تحديد الأجر في النظام الاشتراكي :

ان صعوبة البحث في النظرية الاشتراكية يكمن في اهتمام الاشتراكيين بعمل النظام الرأسمالي مع اهمالهم تنظيم عمل المجتمع الاشتراكي . كما ان النظرية الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، لم تزل الى الآن في طور التكوين ، وفي كل محاولة لتطبيقها يثبت فشلها الذريع . فيسارع انصارها الى نسبة هذا الفشل الى انه لا يوجد تطبيق حقيقي للاشتراكية ، او الى عوامل خارجية تبرر فشلهم . ومع ذلك فان الاشتراكية عند التطبيق قد اوصلت الدول التي تتبعها الى منتهى ما يمكن من المركزية والبيروقراطية .

فالسياسة الاقتصادية مركزية الى اقصى درجاتها .

والتنظيم السياسي مركزي ، والحزب الشيوعي هو المسيطر ، والغالب في كل انحاء البلاد . والتنظيم الاجتماعي يكاد يرسم للأفراد صورة واحدة لما ينبغي ان يكون عليه الفرد في حياته كلها صغيرا كان أم كبيرا ، وبذلك أصبح الفرد وكأته ذرة صغيرة جدا في آلة عملاقة هائلة هي الدولة ، الأمر الذي أفقده حرية الحركة . والتعبير ووضعه في مكان قصي من التخطيط الاقتصادي والسياسي . (١)

١- الدور الاقتصادي للدولة في النظام الاشتراكي :

ان الدولة هي المكون الاساسي للنظام الاقتصادي الماركسي . فهي المنظمة الفوقية للبناء الاجتماعي بأكمله ، وفي نفس الوقت هي المنظمة الفوقية للبناء السياسي . اذن هي تؤثر تأثيرا فعالا في النشاط الاقتصادي ، وتوجيهه الوجهة التي تراها محققة للصالح العام . وبذلك تصبح الدولة في هذا

(١) انظر : د. صلاح الدين نامق :- النظم الاقتصادية المعاصرة .

الطبعة بدون (القاهرة) دار المعارف ص ١٩٧ .

النظام منظما وموجها وقائدا للاقتصاد القومي بأكمله ، وكان الأساس في هذا كله راجع الى ركيزتين أساسيتين هما :

أ - ان وسائل الانتاج هناك مملوكة ملكية جماعية ومؤمنة .

ب - ان هناك خطة اقتصادية مركزية وضعتها الدولة لكل صغيرة وكبيرة من الاقتصاد القومي ، وينبغي على الدولة تنفيذها بكل دقة .

وبمعنى آخر فان دور الدولة الاقتصادي قد رسمته الخطة الاقتصادية وفقا لسياسة مركزية ينبغي احترامها ولا تهاون ولا تساهل في اتباع ما رسمته الخطة . (١)

كما ان النقابات العمالية آلات صماء في أيدي الدولة : فمن المعروف جيدا ان الخطة المتمثلة في التقيد التام بتعليمات الحزب الشيوعي وسياسته قد فرضت عنوة على نقابات العمال حيث نجد اليوم نقابات العمال في بلدان الكتلة الشيوعية ليست سوى مجرد آلات صماء في أيدي الدولة ، كما ان المبدأ الذي نادى به ماركس والقاتل (بالحد من سلطة الدولة) قد تحول في الواقع الى مبدأ قيادي بالحد من الغاية الحقيقية للحركة النقابية ، وفي الوقت نفسه نرى ان الدولة والحزب الحاكم قد ازدادت سلطاتهم التقليدية المتمثلة في القوة والدكتاتورية . (٢)

٢- تحديد الاجور في الدول الاشتراكية :

تحدد الاجور في الدول الاشتراكية مركزيا ، ويعتمد مجموع الاجور المدفوعة او المعدة للدفع بموجب الخطة على قسمة الدخل القومي بين التراكم الرأسمالي والاستهلاك ، وكذلك بين صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، وصندوق الاجور .

(١) نفس المصدر ص ٢٠٦ .

(٢) راسل ، دار لينغتون ، سبنسرواخرين : - الماركسية في ابعادها

المختلفة . بيروت دار الكتاب العربي . ص ٣١ .

كما يتم تحديد الهيكل الحرفي والصناعي الاساسي والعام للأجور مركزيا (١) . أي أن الدولة في ظل التخطيط الاشتراكي تحدد مقدار الاموال التي ستدفع كأجور لكافة المشتغلين بها ، كما تحدد الدولة أيضا المعدل الذي يجب أن تزيد به الأجور في فترة الخطة مراعية في ذلك صالح الافراد وصالح الدولة . وتقوم خطة الأجور على الانتاج والاستثمار ، وما تتضمنه هذه من خطة للعمالة أي لاستخدام القوة العاملة وتوزيعها كما وكيفما بين فروع ومناطق الانتاج المختلفة (٢) ويجب على المجتمع الاشتراكي أن يقوم بتوزيع القسم الاساسي من مواد الاستهلاك وفقا لكمية ونوع العمل الذي يبذله كل عضو من أعضاء المجتمع ، وبدون مراعاة هذا المبدأ يستحيل تطوير الانتاج بصورة طبيعية . وبالتالي تأمين احتياجات هذا المجتمع بشكل كامل ، وترفض النظرية الماركسية كذلك مبدأ المساواة في توزيع الخيرات المادية وهي تصف المساواة التامة في التوزيع بأنها فكرة يروجها الرأسماليون المنتقدون للنظام الماركسي . فالتوزيع المتساوي بين جميع أعضاء المجتمع بدون اعتبار لعمل كل منهم تكون عاثقا كبيرا لتطوير الانتاج الاشتراكي . ذلك لأن كلا من الكسول والعامل المجتهد والاختصاصي والكفاء والعامل غير الكفاء سيحصلون في هذه الحالة على دخل متساو . (٣)

(١) د. عبد المنعم السيد علي :- مدخل في علم الاقتصاد . دراسة مبادئ

الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي . ج ١ ، بغداد ، الجامعة المستنصرية

، كلية الادارة والاقتصاد . ص ٤٢٦ .

(٢) د. أحمد أبو اسماعيل :- اصول الاقتصاد : مرجع سابق ص ٤٣٠ و :

د. محمد دويدار :- الاقتصاد السياسي (مرجع سابق) ص ٥٤٦ .

(٣) د. صلاح الدين نامق :- النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها (مرجع

سابق) ص ٢١٣ .

وبصفة عامة تأخذ الأجور حالياً في الدول الاشتراكية اشكالا ثلاثة هي:

- ١- الأجر حسب حجم العمل .
- ٢- الأجر حسب الوقت المستخدم لاكمال عمل معين
- ٣- الأجر حسب المناصب . وخاصة بالنسبة للأعمال الهندسية والفنية . (١)

ويتضمن مبدأ توزيع الجزء من الناتج الكلي المخصص للاستعمال

الشخصي حسب كمية ونوع العمل المبذول الأمور التالية :

- أ - استغلال العمال عموماً ساعات عملهم استغلالاً كاملاً . وإلى أقصى درجة من الكفاءة ذلك أن مصلحتهم المادية تقتضي ذلك .
 - ب - حصول العمال المهرة على أجور أعلى مما يدفع للعمال غير المهرة لنفس الفترة من الوقت .
 - ج - دفع أجور أعلى للعمال في فروع الانتاج الصعبة (صناعة ، صلب ، اسلحة) عن الجور التي تدفع في فروع الانتاج العادية .
- وهكذا يتضح أنه ليس هناك مساواة في أجور كافة العمال المشتغلين في ظل الاشتراكية . (٢) ومن هذا الكلام لم تتضح صورة تحديد الأجور بعد . لذلك سنرى كيف تم تحديد الأجور في إحدى الدول الاشتراكية وهي الاتحاد السوفيتي .

(١) د : محمد حامد عبدالله : - النظم الاقتصادية المعاصرة (مرجع سابق)

(٢) د : احمد أبو اسماعيل : - اصول الاقتصاد (مرجع سابق) ص ٤٣٠ .

٣- الاجور في الاتحاد السوفيتي : (٣)

الاقتصاد السوفيتي هو اقتصاد يعتمد على الاوامر الاقتصادية ، والاقتصاد الامر (الموجه) هو اقتصاد يعمل في ضوء قرارات اقتصادية مركزية يصدرها المخططون مع اوامر ادارية تفصيلية للوحدات الانتاجية ، حيث يكون للمشروعات الفردية قدرة محددة في اتخاذ القرار .

ويواجه المخططون السوفيات مشكلة تنسيق ضخمة من اجل القيام بالتأكد من ان كل مشروع ، او منشأة تتسلم الكمية الصحيحة تماما من العمل والموارد . وفي الوقت المناسب تماما . حتى يتم كل شيء بسلامة ويسر ، وفي الواقع يجب القيام بملايين القرارات التخطيطية المتداخلة . ولكن ماذا يحدث عندما يكون هناك تغير غير متوقع ، كاحوال جوية غير مواتية او خلل في الآلات ، هنا لا بد ان تنشأ العقبات ويؤدي ظهور نقص في احد المدخلات الى وضع مديري المشروعات غالبا في موقف حرج من اجل الوفاء بحصصهم من الانتاج ، وعلى الرغم من ان الخطة المركزية تنظم بواسطة المخططين ، فان مسؤولية تنفيذها تقع على عاتق مديري المشروعات ، فالمديرون الذين يوفون بحصصهم الانتاجية يكافؤن بمنحهم علاوات او اوسمة او ترقية لهم ، وعند انخفاض مستوى انتاج المشروع عن المستهدف فانه من واجب المدير ان يحض العاملين على العمل بجدية ولفترة اطول وان يحصل على كمية

(٣) تم كتابة هذا المبحث قبل التغيرات التي تحدث الآن في الاتحاد السوفيتي ، حيث انهيار الصنم الاكبر - الشيوعية - في عقر دارها . ورغم ان الاخبار التي ترد من هناك متضاربة الا ان المؤكد الاجور ستعود الى نظام السوق . وتوافق طبيعة البشر بعيدا عن الشعارات الزائفة . والكلمات الطنانة . والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون .

اضافية من العمالة ، وعناصر الانتاج المادية . او ان يقنع السلطات العليا بانه يجب تخفيض الاهداف الانتاج . فاذا كانت هذه الجهود غير كافية وفشل المشروع في الوفاء بمستوى الانتاج المحدد ، فيتوقع ان يتعرض المدير للعقاب . او تخفيض درجته ، وهذا ما يقع على المديرين . اما العمال فانهم يقع عليهم اقصى من ذلك .
ويمنع القانون السوفيتي :

١- الافراد من مزاولة اعمال الوساطة في التجارة .

٢- استئجار اي عامل لغرض تحقيق ارباح .

وبالرغم من ذلك فهناك مجالان رئيسيان يسمح فيها بقيام المشروع الخاص - الخدمات الشخصية وجزء من الزراعة - فالمهنيون السوفيت : (مثل ، الاطباء ، والمدرسين) والعمال والحرفيون : (مثل الخياطين والقائمين باصلاح الاحذية والقائمين بالطلاء او الدهان) يعتبرون احرارا في عرض خدماتهم للمستهلكين ، وتعتبر الاجور المصدر الرئيسي للدخل في الاتحاد السوفيتي ، وعلى الرغم من المقولة الشيوعية الشهيرة التي وضعها ماركس (من كل حسب قدرته الى كل حسب حاجته) فانه يوجد اختلاف حقيقي في الاجور المهنية في الاتحاد السوفيتي ، وبصفة عامة فان دخول العمال المهنيين المهرة تساوي مرتين او اربع مرات اجور العمال غير المهرة ودخول العلماء والمهندسين والصحفيين والرياضيين والمستويات العليا من المخططين تعتبر اكبر من متوسط الدخل القومي بمرات عديدة ، كما توجد ايضا الامتيازات الخاصة التي تعزز اساسا رفاهية الصفوة والنخبة المختارة ، فالسيارات يمكن عادة الحصول عليها بسهولة بواسطة المستويات العليا البيروقراطية واطباء الحزب الشيوعي .
فالموظفون السوفيت واطباء الجماعات الموهوبة مثل : العلماء والكتاب ، والممثلين ، ونجوم الباليه ، ومديري الاقتصاد يخولون الحق في التسويق من محلات خاصة تعرض سلعا بأسعار منخفضة

وتحتوي كثيرا من السلع التي لا تتاح للمواطنين الآخرين ،
فالمنتجات مثل : اللحوم الممتازة والخضروات والفواكه الطازجة
والعطور الفرنسية ، والمعدات الكهربائية اليابانية ، والملابس
المستوردة تباع في مثل هذه المحلات . وعلى هذا فالموظفون السوفيت
والاعضاء الآخرون من الصفوة المختارة لا يعانون بدرجة كبيرة من
الاختناقات ، صفوف الانتظار ، والتنوعية الرديئة التي تعد مصدر
ازعاج للمستهلك العادي . كما أن سلعا كثيرة غير متاحة
للمستهلكين العاديين . حتى لو كانت لديهم نقود لدفع اثمانها ،
فعندما يقل المعروض من سلعة ما فليس هناك نظام سعري يغري
المنتجين بعرض كمية اكبر (١)

١- انظر : - جيمس جوارتنسي - ورتشارد ستروب : - الاقتصاد الجزئي -
الاختيار العام والخاص ((مرجع سابق)) ص ٧٠٠ ص ٧١٠ - و - الاقتصاد
الكلي العام والخاص - الرياض - دار المريخ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م -
ترجمة د : - عبد الفتاح عبد الرحمن - و د : - عبد العظيم محمد - ص ٦٠٧

المطلب الثالث : تقييم الأجور عند الاشتراكيين :

١- تقييم نظرية فائض القيمة :

وجهت الى نظرية فائض القيمة الكثير من الانتقادات منها :

أ - أول ما يوجه اليها من نقد هو أنها لا تفسر الأشياء التي لا يبذل في إنتاجها عمل انساني - كالماء والثمار الطبيعية والمعادن في باطن الأرض - وهذا معناه أن نظرية القيمة على أساس العمل غير صحيحة . (١)

ب - من الواضح أن العمل ليس هو العنصر الانتاجي الوحيد ، كما أن عناصر الانتاج الأخرى من طبيعة ورأس المال لا يمكن ردها كلها الى العمل . كما أن نظرية قيمة العمل تؤسس قيمة أي سلعة على نفقة الانتاج وحدها . وهي تلخص تلك النفقة في عنصر العمل دون أن تعطي أي اهتمام لعنصر الطلب على السلع وما يباشره من تأثير في قيمتها . (٢)

ج - توحه (مسز روبنسون) النقد الى نظرية فائض القيمة فتقول :

((ان الطلب على السلعة يؤثر أيضا في القيمة ، ولا توجد قيمة للسلعة ما لم يوجد طلب عليها . وإذا وجد فائض في الانتاج - أي فائض في العرض - فإن معنى ذلك أن جانباً من العمل - المجسد في

(١) د : حسين غانم : - دراسة في نظرية القيمة (مرجع سابق) ص ٦٢ .

(٢) انظر : احمد حامد عبدالله : - النظم الاقتصادية المعاصرة (مرجع

سابق) ص ٦٨ .

و : د - لبيب شقير : - تاريخ الفكر الاقتصادي : القاهرة ، دار نهضة

مصر . ص ٢١٢ .

السلعة - أو الذي بذل في انتاجها - يصبح غير لازم لمقابلة الطلب الاجتماعي . وعلى ذلك تنخفض القيمة المتوسطة للناتج الكلي من السلعة (١) .

د - تواجه نظرية فائض القيمة مأزقا حرجا وهو عدم تجانس وحدات العمل . فالعمل اليدوي ليس كالعمل الذهني ، كما ان درجة تركيز العمل ليست واحدة بالنسبة للسلع المختلفة ، وقد اعترف ماركس بوجود صعوبات في قياس كمية العمل نظرا لاختلاف درجة المهارة والتخصيص ، وحاول ان يتغلب على هذه الصعوبات بالاتجاه الى التجريد . فافترض وجود نوع واحد متوسط من العمل (الاجتماعي) وذلك بافتراض وجود درجة متوسطة من المهارة والتركيز . كما عالج ريكراد ذلك من قبل ماركس - بافتراض قياس عام للكفاية الانتاجية في كل مجتمع . ولا شك ان هذا التجريد عند ماركس يبتعد كثيرا عن الواقع . (٢)

هـ - واخيرا يشعر الماركسيون جميعا بخطر هذا النقد وما يؤدي اليه من هدم نظريتهم ، ولذلك فانهم يستميتون في الدفاع عن نظرية قيمة العمل ، ولكن لم يتوصل اي واحد منهم بجعلها نظرية مقبولة من الناحية العملية لذلك يقرر ادوار برنشتين . اشهر مراجعي الماركسية : (ائه ما دامت نظرية فائض القيمة . انما تستند الى نظرية العمل في القيمة فانها تصبح مجرد صيغة تقوم على افتراض ثبت بطلانه . (٣)

(١) د : حسين غانم :- دراسة في نظرية القيمة (مرجع سابق) ص ٦٣ .

(٢) نفس المصدر . ص ٦٩ .

(٣) انظر د : لبيب شقير :- تاريخ الفكر الاقتصادي (مرجع سابق) ص ٢١٢

و : الخولي - د - جمعة :- الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الاسلام

منها . الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م . ص ١١٧ .

٢- تقييم الأجور عند الاشتراكيين :

مما يلاحظ على تحديد الأجور عند الاشتراكيين ما يلي :-

أ - يعتمد تحديد الأجور في الاشتراكية على مبدأ التخطيط الاقتصادي حيث يعتبر ركنا رئيسيا في الاقتصاد الاشتراكي . ومعلوم أن هذا المبدأ يقوم على تحقيق أهداف معينة ، ولكن كثيرا ما تنحرف هذه الخطط عن أهدافها .

ب - خلاصة قول الاشتراكيين في الأجر أنه أداة لتوزيع المواد الاستهلاكية وفقا لكمية ونوع العمل المبذول ، وهنا نسال : هل (المواد الاستهلاكية) وهي أجر عيني - التي تدفع للعامل هي ثمن للعمل أو ثمن لقوة العمل ، أو شيء آخر غير ذلك ؟ .

فإن كان ثمن العمل فقد شابهتم الرأسمالية ! وإن كان ثمن قوة العمل فإين ذهب فائض القيمة ؟ هل سرقتموه كما سرقه من قبل الرأسمالي أم ماذا ؟ وإن كان غير ذلك لم توضحوه لنا !

ج - يعتبر رأس المال عند ماركس عقيما ، لأنه يرى أن رأس المال - غير منتج إنما المنتج هو العمل ويتناسى ماركس أجر الخبرة الموجهة للعمال الذي يستحقه رأس المال . فالخبرة لم تأت بدون ثمن أو عمل ، بل هي ثمرة تجارب عملية وزمنية . وهي مستحق عليها أجرا يأخذه من فائض القيمة ! لأنه هو والعامل شريكان . لكل منهما نسبة في القيمة . للعامل جزء منها هو أجره ، ولرأس المال جزء منها هو أجر الآلة ، وخبرته ، وإشرافه ، وإتاحة الفرصة للعمل أو العامل . وإذا أعطينا المائة كلها قيمة للعمل الذي هو العامل ، فإين أجر استهلاك الآلة وما يلزمها من وقود ونفقات لتبقى صالحة للإنتاج ؟ وإين أجر الفرصة التي إتاحتها رأس المال ؟ وإين أجر الخدمة التي تظهر السلعة وتوجد لها المحتاج الذي يشتريها ؟ وإين أجر فهم العرض والطلب ؟ وإين أجر الاختراع ؟ وإين أجر استثمار المال ؟ إن السلعة لا قدم لها تمشي بها إلى السوق ،

وهي لا تستطيع ان تبيع نفسها ، بل لا بد ان يتولى رأس المال نقلها الى السوق - ويتولى عرضها على الشاري ، والسلعة لم تتكون من نفسها ، وليس العامل هو الذي اوجدتها بل سبقه عقل فكر وابتكر ثم احسن التوجيه ، واتاح الفرصة - واوجد السوق - وحشد لها من الجهود والناس جيشا يتولون امرها حتى تباع - كل هذه (العملية) الطويلة العريضة لا تأتي عفوا وبدون اجر فكيف نسلب حقوق هذه (العملية) ونعطيها للعامل وحده ، ثم ان العامل شريك سالم الخسارة ، يأخذ اجر عمله ولا يسأل عن رأس المال ، اكان رابحا او خاسرا ؟ (١) .

د - ان الشيوعية لم تنجز ما وعدت به الطبقة العاملة ؛ بل تنكرت لها وسلبتها الحرية ، وحشدتها للعمل وسخرتها للانتاج ، دون ان تحفل بشيء الا ان يكون الناس آلة تنتج (٢) . وفي نفس الوقت تظهر طبقة تتمتع بجميع اسباب القوة والسيطرة وتحترك جميع الامتيازات والمتارف . وليس لها ما تعد به سواد الشعب سوى ان الأحوال ستتحسن يوما ما . في المستقبل البعيد ، واذا ارتضى الجميع ان يكافحوا ويقاسوا الان في سبيل ذلك ، عن طريق استبعاد اجسامهم وعقولهم وتقديمتها الى مشروع (او نظام) لم يستشاروا بشأته وليس لهم ان يفتحوا افواههم لينتقدوه ، مهما كان اعتقادهم بانه قاس او خشن او جائر ، ملأت النواقص والعيوب تصميمه وتنفيذه ، وطريقة الوصول به الى غاياته . (٣)

(١) احمد عبد الغفور عطار :- الشيوعية والاسلام - الطبعة الثالثة - دار

الاندلس (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ص ٢٤) .

(٢) نفس المصدر . ص ٤٥ .

(٣) راسل ، دار لنغتون ، سينسرواخرين :- الماركسية في ابعادها

المختلفة (مرجع سابق) ص ٦١ .

وهذا يدل على تسليم الفرد للدولة (الاشتراكية) بحق رسم طريقة تفكيره في كافة القضايا العامة .
ومن الواضح ان هذا الاستسلام لم يكن لكارل ماركس . بل لاولئك المشرفين على تفسير العقيدة الماركسية ، فقد غدى الحزب الشيوعي نفسه هو الهيئة الوحيدة المنوط بها تفسير العقيدة الماركسية ، وهو بالطبع يفسرها كما يحلو له وحسبما تدعو الظروف المتغيرة من وقت الى آخر (١)

هـ- ان نظام الاجور في النظام الشيوعي مرهق للعمال . ولا يجدون في ظلاله اي اثر للسعادة والرفاهية والحياة الكريمة ، ذلك لان اساس الاجور عندهم - على الاكثر - هو (الاجر بالقطعة) الذي ينفر منه العمال في جميع انحاء العالم . فانه يوجب الجهد والعناء وبذل المزيد من المشاق في اخراج الوحدة الانتاجية بحسب الوقت الذي عين لها ، والويل لمن يتخلف عن اخراجها في الوقت المطلوب لها ، او اخرجها ولا يرضى بها المسؤولون . (٢)

و - ان فكرة المساواة في الاجور بين العمال هي الشعار الذي رفعه الشيوعيون لاغراء العمال ، ولكن سرعان ما انهارت هذه النظرية وتحطمت في روسيا ، لاتها اصطدمت بواقع الحياة فان المساواة بين العامل الماهر وغيره ، وبين العامل النشيط والخامل توجب شل

(١) نلس المصدر . ص ٢٢ .

(٢) القرشي :- باقر شريف :- العمل وحقوق العامل في الاسلام ، الطبعة

الرابعة ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ص ٢٧٠

الحركة الاقتصادية . وذيوع الخمول بين العمال ، ولما طبقتها روسيا فترة من الزمن ظهر قلة الانتاج ، وتعرضت البلاد للمجاعة الشاملة ، فقرر (ستالين) في المؤتمر الذي عقد سنة ١٩٣١م أن الانسهار الاقتصادي الذي منيت به روسيا ناتج عن المساواة في الاجور فقال : ((ان سير التقدم قد تعثرت خطاه نظرا للطريقة التي يسير عليها العمل من اهمال وتكاسل .

واضاف يقول : اذا اردنا المقدرة الصناعية فلا بد أن يكون الاجر على درجات تحدد الفروق بين العمال تحديدا دقيقا ، ويجب أن يحدد الاجر لا بحسب حاجة العامل بل بحسب ما اتم من عمل)) . (١)

خلاصة المبحث :-

رفض الاشتراكيون تعريف الأجر بأنه ثمن العمل كما في الرأسمالية ، وقالوا : ان الأجر هو ثمن قوة العمل ، فالعامل يبيع قوة عمله للرأسمالي ، الذي يشتريها بأجر الكفاف ليخرج بفائض القيمة التي يربحها ، ومن هنا خرج ماركس بنظريته عن فائض القيمة ، وهي تشمل على الربح والفائدة والربح ، وأن ذلك يعود الى استغلال الرأسمالي للعمال .

كما انتقد الاشتراكيون جميع أنواع الأجور الرأسمالية ، ولكنهم وقعوا فيما حاولوا تجنبه عند التطبيق الفعلي للاشتراكية حيث ذهب ما كان يستغله الرأسمالي الى الدولة وبقي العمال على حالهم في بؤس وشقاء مع فقد الحريات وتسلط الأحزاب الاشتراكية . ولم يجد العمال الا الوعود بأن أحوالهم ستتحسن في يوم ما ، ولم يأت هذا اليوم الى الآن ، بل حدثت نكسات في الانظمة الاشتراكية والشيوعية بالرجوع الى اقتصاديات السوق بعد سنين عديدة من تطبيق النظام الاشتراكي ، وتحدد الأجور في الدول التي بقيت الى الآن في الاشتراكية مركزيا . ويعتمد مجموع الأجور المدفوعة أو المعدة للدفع بموجب الخطة على قسمة الدخل القومي بين التراكم الرأسمالي والاستهلاك ، كما يتم تحديد الهيكل الحرفي والصناعي الاساسي والعام للأجور مركزيا وبذلك تحدد الدولة مقدار الأموال التي ستدفع كأجور لكافة المشتغلين بها ، ولكنها وفي نفس الوقت تحدد أيضا استهلاكهم للسلع والخدمات ،

لذلك لا يستغرب ظهور ازمات غذائية في هذه الدول بين وقت وآخر ، واطن ان هذه الازمات هي من طبيعة النظام الاشتراكي ، كما ادعى ماركس ان الاشتراكية ومن ثم الشيوعية هي مرحلة ستأتي من طبيعة عمل النظام الرأسمالي ، ولم يحدث شيء كهذا ، وبقي البؤس والشقاء في الاشتراكية اكبر منه واقسى في الرأسمالية ، ولا زالت الايام تكشف الكثير من ضعف وفساد هذا النظام .

خاتمة الفصل :

استعرض الباحث في هذا الفصل كيفية تحديد الأجور في الأنظمة الوضعية ، وذلك في مبحثين ، حيث أفرد المبحث الأول ؛ لتحديد الأجور في النظام الرأسمالي ، واستعرض فيه أنواع الأجور ونظرياته وكيفية تحديده ، ودور كل من الدولة ونقابات العمال واتحادات أرباب العمل .

أما المبحث الثاني : فقد تطرق للأجور في النظام الاشتراكي . وكان منطلق هذا النظام استعمال الأجور كأداة لنقد النظام الرأسمالي . وأن العمال قد تم استغلالهم من الرأسمالي الذي يسرق فائض القيمة ، ثم استعرض الباحث كيفية تحديد الأجور في الاشتراكية ودور الدولة المهيمن على كافة أوجه النشاط الاقتصادي فيها ، وتم في نهاية هذا المبحث تقييم للأجور وتحديدها عند الاشتراكيين . وبذلك أسدل هذا الفصل الستار على الأجور في الأنظمة الوضعية على مستوى التحليل الجزئي ، وفي الفصلين القادمين - ان شاء الله - سنعرض للأجور في الاقتصاد الإسلامي ، وفي الفصل الرابع والآخر سنعود للأنظمة الوضعية ، ولكن سيكون التحليل في هذه المرة على المستوى الكلي ، مع تلمس جوانب هامة في الاقتصاد الإسلامي ان شاء الله تعالى .

الفصل الثاني :-

مفهوم الأجر وأنواعه في الاقتصاد الإسلامي :

الأجر في الإسلام يتميز بتعدد الأشكال والأنواع حيث لا يقتصر فقط على باب التجارة . إذا تلمس الأجر في عقود أخرى مثل أجرة - الجعالة - السرة وغريها واستقره في هذا الفصل لعقد الإجارة وكل ما يتعلق به . نظرا لأهميته وذلك في المبحث الأول . ثم في المبحث الثاني نتحدث عن أنواع الأجر من فوائده العقود المختلفة وعلى ذلك يشمل هذا الفصل على مبحثين هما :-

المبحث الأول : مفهوم الأجر والتجارة في الاقتصاد الإسلامي
المبحث الثاني : أنواع الأجر في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول :

مفهوم الأجر والإجارة في الإسلام

في هذا المبحث نعرض لتعريف الأجر في اللغة والصطلح ، ثم نتناول عقد الإجارة وأركانها وشروطها وأقسامها كما نعرف الأجير ونذكر أنواعه ثم نستعرض عقد العمل في العصر الحديث وعلاقته بعقد الإجارة حيث يعتبر هذا المبحث كفاية نذكر فيه عقد الإجارة وماله ارتباطا بها وذلك في الباب التالي :

أولاً :	تعريف الأجر .
ثانياً :	عقد الإجارة وأركانها وشروطها .
ثالثاً :	الأجير وأنواع الإجارة .
رابعاً :	أقسام وأنواع الإجارة .
خامساً :	عقد الإجارة وعقد العمل .

المطلب الأول : تعريف الأجر :

- الأجر :- الشوابُ تقول : أجره وياجره ، وكذلك أجره الله ، إيجاراً..
وفي القرآن الكريم (وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) . (١) - أي ثوابهم .
والأجر :- الجزاءُ على العمل ، والجمع أجور (٢)
والأجر :- عوضُ العمل والانتفاع . (٣)
وفي التنزيل العزيز : (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَاتُّمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) . (٤)
وذكر بعض المفسرين أن الأجر في القرآن جاء على أربعة أوجه : (٥)
الأول :- نفقة الرضاع ، ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتُّوهُمْ أَجُورَهُمْ) . (٦)
الثاني :- المهر . ومنه قوله تعالى : (وَاتُّوهُمْ أَجُورَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ) . (٧)
الثالث :- الجعل . ومنه قوله تعالى : (قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ) . (٨)

١- آية (٩٦) سورة النحل .

- ٢- الجوهري :- اسماعيل بن حماد :- الصحاح - الطبعة الثالثة ، بيروت - دار العلم للملايين ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - تحقيق :- أحمد عبد الغفور عطار - ج ٢ - ص ٥٧٦ - وأبي منظور :- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم :- لسان العرب ، بيروت - دار صادر ودار بيروت - ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ - المجلد الرابع ص ١٠ وأبو حبيب :- سعدى :- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً - الطبعة الأولى - دمشق دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ص ١٤ .

- ٣- أبو حبيب :- سعدى :- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (مرجع سابق) ص ١٤

٤- آية (٧٢) سورة يونس .

- ٥- ابن الجوزي :- أبو الفرج عبد الرحمن :- نزهة الاعين النواظر في علم الوجوه والنظائر . الطبعة الثانية ، بيروت مؤسسة الرسالة - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٦- آية (٦) سورة الطلاق ٧- آية (٢٥) سورة النساء ٨- آية (٤٧) سورة سبأ .

ومثله : (لَا اسْتَنْجَأُوا عَلَيْهِمْ أَجْرًا) . (١)

الرابع :- الثواب على الطاعة ، ومنه قوله تعالى (وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) . (٢)

وقد ألحق بعضهم وجهين آخرين :

الأول :- الثناء الحسن ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا) . (٣)

الثاني :- الجنة ، ومنه قوله تعالى : (وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا) (٤)

أما الاستنجار على العمل بخصوصه فقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا : يَا بَتِ اسْتَنْجِرْهُ إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَنْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) . (٥) وكان هذا الاستنجار على العمل لرعي الغنم في مدة محددة مقابل ما كان سيدفعه مهرا للفتاة .

وفي قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِمْ أَجْرًا) . (٦)

قال ابن كثير : (لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِمْ أَجْرًا) كان ينبغي أن لا

تعمل لهم مجانا . (٧)

كما ذكر الاستنجار على العمل في سنة المصطفى صلى الله عليه

وسلم :

فقد ذكر ابن القيم رحمه الله : (أن من هدي خير العباد

صلى الله عليه وسلم ، أنه آجر واستأجر . واستنجاره أكثر من إيجاره

(١) آية (٥٩) سورة هود .

(٢) آية (٩٦) سورة النحل .

(٣) آية (٢٧) سورة العنكبوت .

(٤) آية (٤٠) سورة النساء .

(٥) آية (٢٦) سورة القصص .

(٦) آية (٧٧) سورة الكهف .

(٧) انظر :- ابن كثير : أبو الغداء اسماعيل : تفسير القرآن العظيم ،

الطبعة الأولى ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ج ٣ ص ١٠٣ .

وانما يُحفظ عنه : انه اجر نفسه قبل النبوة في رعي الغنم واجر نفسه من خديجة في سفره بمالها الى الشام)) . (١)
 اما تاجيره نفسه صلى الله عليه وسلم قبل النبوة في رعاية الغنم ، فقد روى ذلك البخاري في كتاب الاجارة عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم . فقال اصحابه : وانت ؟ فقال نعم ، كنت اُرعاها على قراريط لاهل مكة . (٢)

اما تعريف القيراط : يقال اُصله (قِرَاطٌ) لكنه اُبدل من اُحد المُضعفين ياء للتخفيف كما في دينار ونحوه ، ولهذا يرد في الجمع الى اُصله فيقال (قراريط) . قال بعض الحُساب القيراط في لغة اليونان حبة خرنوب وهو نصف دانق ، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة . والحساب يقسمون الاشياء الى اربعة وعشرين قيراطا ؛ لانه عدد له ثمن وربع ونصف وثلاث صحاح من غير كسر . (٣)
 والقيراط في الاصطلاح : جزء من اجزاء الدينار وهو نصف عشرة في اكثر البلاد العربية ، واهل الشام يجعلونه جزءا من اربعة وعشرين جزءا من الدينار . (٤)

اما تاجيره نفسه صلى الله عليه وسلم لخديجة رضي الله عنها فقد اُخرجه الحاكم في مستدركه من حديث الربيع بن بدر ، عن ابي الزبير ، عن جابر ، قال : (اجر رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ابن قيم الجوزية : ابي عبد الله محمد بن ابي بكر : زاد المعاد في هدي خير العباد ، الطبعة الرابعة عشر ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الكويت مكتبة المنار الاسلامية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . تحقيق شعيب الارنؤوط ، وعبد القادر الارنؤوط ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) ابن حجر : احمد بن علي : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، المكتبة السلفية ١٤٠٨هـ ، حققها محيي الدين الخطيب ج ١ ص ٥١٦ .

(٣) الفيومي : احمد بن محمد المقرئ : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي الطبعة بدون ، بيروت ، المكتبة العلمية . ص ٤٩٨ .

(٤) فكري : احمد عكاز : المقادير في الفقه الاسلامي في ضوء التسميات العصرية ، الطبعة الاولى ، بدون ناشر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م . ص ١٥ .

نفسه من خديجة بنت خويلد سفرتين الى جرش كل سفر بقلوص) . وقال
الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه (١) .

وقد اعل ابن القيم رحمه الله هذا الحديث بالربيع بن بدر ،
وخالفه المحقق وقال : رجاله ثقات ، الا ان فيه تدليس ابن
الزبير . (٢)

اما (جرش) المذكورة في الحديث فهو بلد في الشام ، واما (القلوص)
فهي ناقة ، قال في المصباح : القلوص من الابل بمنزلة الجارية من
النساء وهي الشابة . (٣)

وهل العقد هنا اجارة ام مضاربة ؟

قال ابن القيم :- ((ان كان العقد مضاربة ، فالمضارب امين
واجير ووكيل ، وشريك ، فأمين اذا قبض المال ، ووكيل اذا تصرف
فيه ، واجير فيما يباشره بنفسه من العمل . وشريك اذا ظهر فيه
الربح)) (٤) .

لكن لفظ الحديث يدل على ان العقد كان اجارة بدليل تحديد
الاجر فيه ، وهي (القلوص) وهو اجر عيني ، ولو كان مضاربة لم يحدد
فيه عوض ، فدل الحديث على انها اجارة ، وان كان المشتبه

(١) الحاكم النيسابوري :- الحافظ امام المحدثين ابي عبد الله محمد بن

عبد الله :- المستدرک علی الصحيحين وفي ذيله تلخيص المستدرک للذهبي -

بيروت - دار الفكر - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) انظر :- ابن القيم :- زاد المعاد ((مرجع سابق)) ج ١ ص ١٦١ .

(٣) الفيومي ، المصباح المنير ، مرجع سابق . ص ٥١٣ .

(٤) ابن القيم :- زاد المعاد . مرجع سابق ، ج ١ ص ١٦١ .

عن أهل السير أن خروجه صلى الله عليه وسلم بمال خديجة قبل النبوة
مضاربة (١) ولعله فعل هذا ، وهذا صلى الله عليه وسلم .
وبعد تأصيل الأجر من الكتاب والسنة نعود الى تعريف الأجر : فالأجر بمعنى
(الاجارة) وبمعنى (الأجرة) : الا أن الأجرة تكون في الثواب الدنيوي
، والأجر أعم منها حيث يشمل ثواب الدنيا والآخرة . (٢)
وفي العصر الحديث اذا أطلق الأجر انصرف الى ثلاثة أمور تدخل في
حساب تكلفة عنصر الأجر وهي :
١- الأجور النقدية : وهي ما يدفعه المشروع للعاملين به من مرتبات
وأجور يومية أو بدلات أو رواتب .
٢- والمزايا العينية : هي صافي تكلفة ما يقدمه المشروع للعاملين
به من أغذية وملابس وخدمات طبية واجتماعية .
٣- والتأمينات الاجتماعية والصحية : وهي قيمة ما يساهم به المشروع
في التأمين والمعاشات ، والتأمين الصحي ، وتأمين الشيخوخة ،
والتأمين ضد البطالة ، والتأمين ضد اصابات العمل . (٣)

(١) قال ابن اسحاق : وكانت خديجة بنت خويلد امرأة تاجرة ذات شرف ومال
، تستأجر الرجال على مالها مضاربة ، فلما بلغها عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بلغها من صدق حديثه ، وعظم أمانته ، وكرم أخلاقه ، بعثت
اليه ، فعرضت عليه أن يخرج لها في مالها تاجرا الى الشام وتعطيه الفضل
ما تعطي غيره من التجار انظر :- ابن كثير : الحافظ : أبو الفداء ،
اسماعيل البداية والنهاية ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة المعارف ج ٢
ص ٢٩٣ وابن الأثير الجزري : أبو الحسن علي : الكامل في التاريخ ، الطبعة
الخامسة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . ج ٢ ص ٣٤ .

(٢) الفيومي ، المصباح المنير ، مرجع سابق . ص ٥ .

(٣) د . محمد كمال عطية ، نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي
الطبعة بدون ، قبرص - بنك فيصل الاسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ج ٤ ص ١٤٠ .

تعريف الأجر في الاقتصاد الإسلامي

ان الأجر في الرأسمالية هو ثمن العمل ، والاشتراكيون يعرفونه بثمن قوة العمل ، فما هو تعريفه المحدد في الاقتصاد الإسلامي ؟

هل هو ثمن العمل كما في الرأسمالية ؟ ولا يخفى مساوئ هذا التعريف ، ثم هو ثمن قوة العمل كما قال ماركس ؟ والصحيح أنه لا هذا ولا ذاك ، بل للأجر في الاقتصاد الإسلامي تعريفه المحدد والصريح والمتميز عن غيره ، وعليه فالأجر في الاقتصاد الإسلامي هو : الجزء المُحدد للعمل ، فإذا أطلق شمل جزاء الدنيا والآخرة ، وإذا قيد بعقد شمل جزاء العمل المقدم . وهنا لا يخلو الحال من أمرين :

الأول :- اما أن يكون هذا الجزاء أكبر من قيمة هذا العمل المقدم فهنا يكون رب العمل قد تفضل بالفرق برضاه ، أو تكون المنفعة التي حصل عليها تساوي قيمة هذا العمل بنظره وحسب مصلحته ، وهنا يجب ملاحظة أن هذه المصلحة لرب العمل تحقق مكاسب للعامل وليست ضده أو نقيضه كما في الأنظمة الوضعية .

الثاني :- واما أن يكون هذا الجزاء أقل من قيمة هذا العمل المقدم ، فهنا يكون العامل أيضا قد تفضل بالفرق برضاه ، أو يكون الأجر الذي تقاضاه أكبر من تكلفة عمله ، أو بقاءه عاطلا في نظره وحسب مصلحته هو ، وهذه المصلحة أيضا تحقق مكاسب لرب العمل وليست ضده كما في الأنظمة الأخرى .

وهنا يجب أن نقرر ملاحظتين :

أحدهما :- أن الباحث هنا لا يقر اعطاء العامل أقل من أجره ، أو انقاص رب العمل حقه ؛ انما المقصود هو تحرير التعريف فقط ليكون جامعا مانعا .

والأخرى :- هي أن جزاء العمل غير ثمن العمل من حيث اللغة والمعنى ، ذلك أن الجزاء بمعنى : قضاء .
قال صاحب المصباح :- ((جَزَى الْأَمْرُ جَزَاءً مِثْلَ قَضَى يَقْضِي قَضَاءً وَزَنَاءً وَمَعْنَى ، وَفِي الدَّعَاءِ [جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا] أَي قَضَاهُ لَهُ وَاثَابَهُ عَلَيْهِ ، وَجَزَيْتُ الدِّينَ قَضَيْتُهُ)) (١) .

في حين أن الثمن في اللغة هو : العَوَضُ (٢) .

ولم يذكر الفقهاء رحمهم الله أن الأجر هو الثمن ، وإن كان ذكر بعضهم أنه عوض العمل . لكن يترجح ما ذهب إليه الباحث . وذلك ليطمئز الفكر الاقتصادي الإسلامي بتعاريفه . كما هو متميز بفكره وتشريعاته . وهذا التعريف يدخل فيه الأجر والجعل . وكذلك الرزاق عمال الدولة ، ويخرج الربح لأنه إذا حدد الربح بقدر معين من المال . كالف أو عشرة . أو حدد جزء من ربحه بمثل ذلك . كأن جعل له عشرة مضافا إليها خمس الربح أو خمس الباقي منه ، فسد العقد . وذلك لأنه قد يحدث ألا يزيد الربح على مقدار ما حدد لأحدهم من نقود . فيختص بالربح جميعه ، وعلى ذلك وجب أن يكون ما جعل لكل شريك جزءا شائعا غير مضاف إليه مقدار معين من المال (٣) .

(١) الفيومي - المصباح المنير ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٤ .

(٣) انظر - الخليف :- علي :- الشركات في الفقه الإسلامي - بحوث مقارنة -

الطبعة بدون - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية

العالية - ص ٢٩ .

المطلب الثاني :- تعريف عقد الاجارة واركائها وشروطها :

الاجارة لغة :- اسم الاجرة على وزن فِعالة ، من اجَرَ ياجِرُ ، من باب طلب وضرب ، ثم اشتهرت في العقد ، وهي مصدر سماعي لفعل اجر على وزن ضرب وقتل ، فمضارعها ياجِرُ وياجِرُ بكسر الجيم وضمها . (١) وهو ما أُعطيت من اجرٍ في عمل . (٢)

وهي مأخوذة من الاجر وهو العِوض ، ومنه سُمي الثوابُ اجراً ، لان الله تعالى يعوض العبد على طاعته ، او صبره عن معصيته ، وهي في اللغة :- المجازاة ، يقال آجره الله على عمله اذا جازاه عليه . (٣)

ولما كان اصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعته خُصت الاجارة في اصطلاح الشرع بالعقد على المنفعة . على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ، لتحصل معرفته عند التخاطب .

وقد علم وضع الفِعالَة بالكسر للصنائع . نحو الصباغة والحيَاكة والخياطة والنجارة ، والفِعالَة بالفتح : لاخلق النفوس كالسماحة ، والشجاعة والفصاحة ، والفِعالَة بالضم : لما يطرح من المحتقرات نحو : الكناسة والقمامة والنخالة . (٤)

(١) الشريفة د. شرف بن علي :- الاجارة الواردة على عمل الانسان ،

الطبعة الاولى جدة ، دار الشروق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ص ٢٨ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب ، (مرجع سابق) المجلد الرابع ص ١٠ .

(٣) البهوتي :- منصور بن يونس :- شرح منتهى الادارات ، الطبعة بدون ،

بيروت عالم الكتب ، ج ٢ ، ص ٣٥٠ .

(٤) العلامة :- محمد عيش : حاشية شرح منح الجليل على مختصر العلامة

خليل ، الطبعة (بدون) مكتبة النجاح ج ٣ ، ص ٧٣٤ .

وتعريف الاجارة عند الفقهاء يختلف باختلاف المذاهب ، وان كانت هذه التعريفات متقاربة في المعنى وان اختلفت العبارة ، فبعض الفقهاء يزيده فيودا في التعريف لا يرى الآخرون حاجة لذكرها (١) .
والتعريف المختار هو : انها عقد على منفعة مقصورة مباحة معلومة بعوض معلوم . (٢)

واركانها اربعة هي (٣) :

١ - العاقدان .

٢ - الصيغة .

٣ - الاجرة .

٤ - المنفعة .

وكل ركن من هذه الأركان له شروط بينها الفقهاء في كتبهم :-

١ - العاقدان وهما :- (المستأجر والمؤجر) يشترط فيهما

الاهلية . والاهلية في اللغة معناها :- الصلاحية ، يقال فلان اهل

لكذا اذا كان صالحا للقيام به . (٤)

وفي الاصطلاح الشرعي :- صلاحية الشخص للقيام والالتزام . بمعنى ان

يكون الشخص صالحا لان تلزمه حقوق لغيره ، وتثبت له حقوق على غيره

، وصالحا لان يلتزم بهذه الحقوق . (٥)

(١) الشريف :- د - شرف بن علي :- الاجارة الواردة على عمل الانسان ،

(مرجع سابق) ص ٢٨ .

(٢) وهذا التعريف هو الذي اختاره د : شرف الشريف - بعد ما ذكر تعريفات

الفقهاء ، ولذلك نقتصر عليه اختصارا .

(٣) النووي :- الامام ابو زكريا يحيى ابن شرف :- روضة الطالبين الطبعة

(بدون) ، المكتب الاسلامي ، جدة ، ص ١٧٧ الى ص ١٨٨ .

(٤) التركماني :- د. عدنان خالد :- ضوابط العقد في الفقه الاسلامي ،

الطبعة الاولى ، جدة ، دار الشروق :- ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٧٦ .

(٥) نفس المصدر :- ص ٧٦ .

٢ - أما الصيغة :- فيراد بها :- ما به يتحقق العقد ويوجد من كل ما يدل على ارادة المتعاقد ورغبته في التعاقد سواء كان ذلك بالقول أو الكتابة المبيّنة ، أو الإشارة المفهمة ، أو الرسول ، أو الفعل ، كما في التعاطي ، على أن الأصل في التعبير عن الارادة هو اللفظ الصريح الدال على ما في نفس المتعاقد من الرضا بالعقد (١)

وقد اتفق الفقهاء على صحة الاجارة باللفظ الصريح فيها : كاجرت واستاجرت ، واكرت ، وما اشتق من هذه اللفاظ .
واتفق الفقهاء كذلك على انعقادها بالكناية عن الاجارة (٢)
واذا عبر المتعاقدان عن رضاهما بآية وسيلة من وسائل التعبير صح العقد ، وخاصة في عقود المعاوضات ، وعلى ذلك تنعقد الاجارة بالالفاظ كما تنعقد بالافعال ، أو بالإشارة ، أو بالكتابة ، أو غير ذلك على الصحيح من قولي العلماء اجمالاً (٣)

٣ - أما الاجرة :- فهي في اللغة الكراء . تقول :- استاجرت الرجل فهو ياجرنى ثماني حجج أي يصير أجيري .
وتعرف بآثارها :- كراء الأجير ، أو عوض العمل ، أو ثمن المنافع . (٤)

(١) نفس المصدر :- ص ٣١ .

(٢) الشريف : د . شرف بن علي :- الاجارة الواردة على عمل الانسان ، (مرجع سابق) ص ٧٨ .

(٣) انظر :- التركماني :- د :- عدنان خالد :- ضوابط العقد في الفقه الاسلامي (مرجع سابق) ص ٥٤ .

(٤) سعدي أبو حبيب :- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ، مرجع سابق ص ١٤ .
والجوهري :- الصحاح مرجع سابق . ج ٢ ص ٥٧٦ .

ويعرفها الفقهاء بآئها :- العوض الذي يدفعه المستأجر للمؤجر في مقابل المنفعة التي يأخذها منه . (١)
وعرفها نظام العمل السعودي بآئها : كل ما يعطى للعامل مقابل عمله بموجب عقد عمل وبصورة عامة يشمل الأجر جميع الزيادات والعلاوات . أيما كان نوعها بما في ذلك تعويض غلاء المعيشة وتعويض أعباء العائلة . (٢)

ولما كان الأجر ركناً من أركان عقد الإجارة فقد اشترط فيه الفقهاء شروطاً لمنع الغرر ، ورفع النزاع فلا يجوز أن تكون الإجارة في الإجارة مجهولة ولا غرراً ، وكل ما لا يجوز بيعه فلا يجوز أن يجعل الإجارة . وكل ما جاز بيعه جاز أن يجعل الإجارة في الإجارة . (٣)
ومعلوم أن ما جاز بيعه هو :- ما له ثمن أو قيمة في السوق . أما الشيء الذي ليس له قيمة : إما لكونه سلعة حرة (أي غير اقتصادية) . أو كان محرماً ، فلا يجوز أن يجعل عوضاً لآئه لا قيمة له . أيضاً هناك من قال كل ما جاز ثمنه في البيع ، جاز أن يكون عوضاً في الإجارة . فعلى هذا يجوز أن يكون العوض عينا ومنفعة أخرى سواء كان الجنس واحداً كمنفعة دار بمنفعة أخرى ، أو مختلفاً كمنفعة دار بمنفعة عبد . (٤)

(١) الشريف :- د :- شرف بن علي :- الإجارة الواردة على عمل الإنسان (مرجع سابق) ص ١٦٦ .

(٢) المستشار :- يوسف عبد العزيز :- شرح نصوص نظام العمل والعمال السعودي - الطبعة الأولى - جدة ، الدار السعودية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ١٦ .

(٣) ابن الجلاب البصري :- أبو القاسم عبد الله - التفريع - الطبعة الأولى - بيروت - دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م - تحقيق - د . حسن

الدهاني - ج ٢ ص ١٨ .

(٤) ابن قدامة :- الإمامين : موفق الدين وشمس الدين :- المغني الشرح الكبير على متن المقنع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر ،

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ج ٦ ص ١٥ .

أي يجوز أن تكون الأجرة منفعة سواء اتفق الجنس ، أو اختلف .
ولا ربا في المنافع أصلا ، حتى لو أجز دارا بمنفعة دارين . (١)
ويشترط في الأجرة أن تكون معلومة (٢) :- لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من استأجر
أجيراً فليعلمه أجره)) ويعتبر العلم بالرؤية أو الصفة .
ولما روى أبو سعيد رضي الله عنه قال : ((نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره)) .
وروى إبراهيم وابن سيرين : ((أنهما كرها أن يستعمل الأجير
حتى يبين له أجره)) . (٣)

واختلف الفقهاء في وقت وجوب الأجرة على رأيين :
الأول :- تجب الأجرة بنفس العقد وأن الأجرة إذا كانت على
عمل فإن الأجر يملك بالعقد ، لكن لا يستحق تسليمه إلا عند تسليم
العمل ، وإلى ذلك ذهب الحنابلة والشافعية . (٤)

(١) النووي :- ابن زكريا محيي الدين :- روضة الطالبين (مرجع سابق) ج ٥
- ص ١٧٦ .

(٢) البليهي :- صالح : السبيل في معرفة الدليل ، الطبعة الرابعة ،
الرياض مكتبة المعارف ، ١٤٠٧هـ - ١٦٨٦م . ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) النظر : النووي :- أبو زكريا يحيى :- المجموع شرح المذهب . الطبعة
بدون ، دار الفكر ج ١٥ ص ٣٤ والبليهي : السبيل في معرفة الدليل
، مرجع سابق ج ٢ ص ١٥٣ ، وراجع التخريج في آخر الرسالة .

(٤) ابن قدامة :- موفق الدين :- المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٦
ص ٢٠ ، وابن تيمية : الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات ، المحرر
في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ومعه النكت والفوائد
السنية لابن مفلح ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف
١٤٠٤هـ - ١٦٨٤م . ج ١ ص ٣٥٧ .

قال أبو الخطاب :- الأجر يملك بالعقد ، ويستحق بالتسليم ويستقر بمضي المدة ، وإنما توقف استحقاق تسليمه على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم العمل . (١) واستدلوا بحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)) وفي لفظ رشحه . (٢)

الثاني :- لا يجب تسليم الأجرة بنفس العقد ، ولا يملك المؤجر الأجرة بنفس العقد ، والى ذلك ذهب الأحناف والمالكية . وإنما يملكها بالاستيفاء ، أو بالتمكين ، أو بالتعجيل ، أو بشرطه . (٣) واستدلوا على ذلك بأن التسليم لو كان يجب بنفس العقد لكان الأولى أن يقول فليؤته أجره . لكن الحديث (فليعلمه أجره) فهو أمر بالاعلام وأن الملك في المنافع يمتنع ثبوته زمان العقد ، هكذا الملك في الأجرة ، ثم كان أبو حنيفة أو لا يقول :

((لا يجب شيء من الأجرة حتى يستوفي جميع المنفعة والعمل ، وهو قول (زفر) ، لأن المعقود عليه جميع المنافع والعمل . فلا يتوزع على أجزائها كالثمن في المبيع ، ثم رجع عن هذا فقال : إذا وقعت الإجارة على المدة يجب الأجر بحصة ما استوفى من المنافع . إذا كان للمستوفي أجرة معلومة من غير مشقة ، بخلاف ما إذا وقعت الإجارة على العمل كالخياطة ، والقصارة ، لأن العمل في البعض غير منتفع به

(١) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٢٠ .

(٢) رواه ابن ماجه والطبراني في الصغير وأبو يعلى . راجع التخریج في

آخر الرسالة .

(٣) انظر الرخسي : الامام شمس الدين : المبسوط ، الطبعة الثانية .

= بيروت ، دار المعرفة ج ١٥ - م ٨ ص ٧٨ ابن نجيم : زين الدين ابراهيم ،

الاشباه والنظائر . وبحاشية نزهة النواظر - الطبعة الاولى ، دمشق ،

دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م تحقيق : محمد مطيع الحافظ ص ٤١٣ .

فلا يستوجب الاجرة حتى يفرغ من العمل فيستحق الكل (((١) ،

والى هذا القول ايضا ذهب ابن حزم حيث قال :

” ان كل ما عمل الاجير شيئا مما استؤجر لعمله استحق من الاجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك واخذه ، وله تأجيله بغير شرط حتى يتم ما عمله او يتم منه جله لان الاجرة انما هي على العمل . فلكل جزء من العمل جزء من الاجرة ” (٢) ،

وهذا الخلاف بين الفقهاء هو متى لولم يكن هناك شرط تأجيل ، او شرط تعجيل ، او شرط تنجيم ، او تكون لهم سنة ، او عرف فيعملون عليها او يقترون بالعقد ما يوجب التقديم ، او التأخير ، فهو على ما اتفقا عليه (٣) .

وعلى ذلك فاذا لم يوجد مع العقد شيء من شرط ، او عادة ، او قرينة - ولا يخلو عقد من ذلك الا ما ندر - فان الاجرة تملك بالعقد ؛ لان العقد ما اتفق عليه المتعاقدان وان اختلف وقت استحقاقها ، فتستحق بالتسليم ، اما اذا لم يتسلم العمل ولم تحصل المنفعة للمستأجر . بطل العقد وترد الاجرة الى دافعها ، والله اعلم .

(١) الزيلعي : عثمان بن علي : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة

الثانية ، بيروت ، دار المعرفة ، ج ٥ ص ١٠٩ .

(٢) ابن حزم : ابو محمد علي : المحلى : الطبعة بدون ، بيروت : دار

الافاق الجديدة تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الافاق

الجديدة ج ٨ ص ١٩١ .

(٣) انظر : ابن قدامة : المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٢ ص ٢٠

وابو القاسم الجلاب : التفريع (مرجع سابق) ج ٢ ص ١٨٤ وابن جزى .

القوانين الفقهية ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة : اسامة بن زيد

، ص ١٨١ .

٤ - أمنا المنفعة :- فقد عرفها ابن عرفة : أنها ما لا تمكن الإشارة إليه حسا دون اضافة يمكن استيفائه . غير جزء مما اضيف اليه ، فتخرج الاعيان ونحو العلم والقدرة ونصف العبد ونصف الدابة مشاعا وهي : ركن لانها المشتراة . (١)

ويشترط في المنفعة للتملك بالاجارة خمسة شروط هي : (٢)

١ - أن يكون للمنفعة قيمة ، مع قابليتها للمعاوضة : وذلك احتراز من التافه الحقير الذي لا يقابل بالعوض ، أي بالمال في نظر الشرع ، فلا يجوز استئجار ربح لتلقيح الأشجار ، ولا تفاحة للشم ، وما لا يمكن معاوضته لا يمكن استئجاره ، مثل منفعة المطر .

٢ - أن تكون المنفعة معلومة : اما بالزمان (أي بالمدة) كالمياومة والمشاهرة (٣) ، أو بغاية العمل كخياطة شوب ، أو معلومة العين والقدر والصفة ، وذلك احتراز من المجهولات في المنافع كمن استأجر آلة لا يدري ما يعمل بها .

(١) القرافي : شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي : الفروق مع هوامشها ويليه فهرس تحليلي لقواعد الفروق وضعه : د. محمد رواش قلمهجي ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، ج ٤ ص ٨ .

والنقوري : الشيخ : أحمد بن غنيم : الفواكه الرواشي شرح رسالة القيروني ، الطبعة الثالثة ، مصر ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : القرافي : الفروق وهوامشها (مرجع سابق) ج ٤ ص ٣ والنقوي :

أبو زكريا محيي الدين : روضة الطالبين (مرجع سابق) ج ٥ ص ١٨٨ والشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع سابق) ص ٧٨ وابن جزى : القوانين الفقهية (مرجع سابق) ص ١٨١ وابن

تيمية مجد الدين ، المحرر ، مرجع سابق ج ١ ص ٣٥٦ .

(٣) المياومة والمشاهرة - كيوم وشهر .

٣ - أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة : لأن المحرم لا يجوز الاستئجار عليه كالغناء والآلات الطرب ، وسقي الخمر ، أو عصره ، أو نقله وغيرها ؛ ولأن الواجب على الإنسان فعله لا يجوز الاستئجار عليه كالصلاة ، وطاعة المرأة زوجها ، وخدمة الرجل أهله ، وطاعة ولاية الأمر وغيرها .

٤ - أن تكون المنفعة مملوكة لمن بذلها وأن يقدر على تسليمها ؛ وذلك احترازاً من استئجار الأخرس للكلام ، والاعمى للخط والجاهل للتعليم أو التطبيب .

٥ - وأن لا يتضمن استيفاء عين قصداً ؛ احترازاً من اجارة الأشجار لثمارها والغنم لنتاجها ، لأن الثمار عين ، ونتاج الغنم عين ، لا يجوز استئجارها . أما العين التي تحدث شيئاً فشيئاً مع بقاء أصلها وعدم امكانية بيعها منفصلة عن أصلها فهي كالمنفعة يجوز استئجارها مثل لبن الظئر ، وماء البئر أو العين ، وإلى ذلك ذهب ابن تيمية رحمه الله . لأن الماء واللبن لما كان حدوثهما شيئاً بعد شيء مع بقاء الأصل وجبته لمصلحة المنفعة كانا كالمنفعة في الحكم وعليه ؛
الفوائد التي تستحق مع بقاء أموالها تجري مجرى المنافع وان كانت أعياناً :

وذلك مثل ثمر الشجر ولبن الادميات والبهائم والصوف ، والماء العذب ؛ فإنه كلما خلق من هذه شيء فائخذ ، خلق الله بدله مع بقاء الأصل ، كالمنافع سواء . ولما اعتقد بعض الفقهاء أن الاجارة لا تكون الا على منفعة ليست عيناً . ورأى جواز اجارة الظئر قال ؛ المعقود عليه هو وضع الطفل في حجرها ، واللبن داخل ضمنا وتبعاً كنفع البئر ، وهذا مكابرة للعقل والحس ، فانا نعلم بالاضطرار أن المقصود بالعقد هو اللبن ، كما ذكره الله بقوله (فان أرضعن لكم) (١) وضم الطفل الى حجرها ؛ ان فعل فانما هو وسيلة الى ذلك

(١) آية [٦] سورة الطلاق .

وانما العلة هي :

ان الفائدة التي تستظل مع بقاء اصلها تجري مجرى المنفعة .
وليس من البيع الخاص ، فان الله لم يسم العوض الا اجرا . لم
يسمه ثمنا ، وهذا بخلاف ما لو حلب اللبن فانه لا يسمى المعاوضة
عليه حينئذ الا بيعا ، لانه لم يستوف الفائدة من اصلها . كما
يستوفي المنفعة من اصلها . (١)

(١) ابن تيمية : شيخ الاسلام احمد - القواعد النورانية الفقهية - الطبعة

الثالثة - الرياض - مكتبة المعارف - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م

تحقيق : محمد حامد الفقي ص ١٧١ ص ١٧٢ .

المطلب الثالث :- الاجير وأنواع الاجراء :

الاجيرُ : من يعمل باجر ، وفي المجلة :- هو الذي اجر نفسه .
الاجير :- فعيل بمعنى فاعل ، اي اخذ الاجرة ، ويسمى المستاجر ايضا
بفتح الجيم . (١)

وينقسم الاجير من حيث مرجعه الى :

- ١ - اجير الدولة ((الموظف الحكومي)) . واجير القطاع الخاص
((العامل أو الموظف في الشركات)) .

أما اجير القطاع العام فهم عمال الدولة وموظفوها ، ويسمون
اجراء أو عمال أو موظفين ، على أنهم لا يخرجون عن معنى الاجراء ،
فقد دخل أبو مسلم الخولاني رضي الله عنه على معاوية ابن أبي سفيان
رضي الله عنهما :- فقال :- السلام عليك ايها الاجير ، فقالوا :
قل :- السلام عليك ايها الامير : فقال :- السلام عليك ايها الاجير .
فقالوا :- قل : ايها الامير . فقال :- معاوية :- دعوا ابا
مسلم فانه اعلم بما يقول . فقال :- انما انت اجير استأجرك رب هذه
الغنم لرعايتها فان انت هنات جربها ، وداويت مرضاها ، وحبست
اولاها على اخرها . وفك سيدها اجرک ، وان انت لم تهنا جربها

(١) الفاروني النهاوني :- محمد علي :- كشف اصطلاحات الفنون حققه د :

لطفي عبد البديع - راجعه امين الخوري - الطبعة بدون - وزارة

الثقافة والارشاد القومي :- المؤسسة العامة - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م ص ٩٨

وعلي حيدر :- درر الحكام شرح مجلة الاحكام ، الطبعة بدون ، بيروت

، مكتبة النهضة ، تعريب / فهمي الحسيني . ص ٣٧٦ مادة رقم ٤١٣ .

ولم تداوي مرضها ، ولم تحبس أولها على أخراها عاقبك سيدها (١)

وتعرف الوظيفة العامة :- بأنها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات
المناطة بواسطة السلطات المختصة لشخص يطلب منه إنجازها وقتا
كاملا أو جزءا منه (٢)

والموظف كالأجير الخاص عند الفقهاء ، فلا يجوز له أن ينسحب
عنه من يقوم بعمله لأن الأجير الخاص مقصود لذاته ولمهارته وخبرته
وصفات معينة فيه عند توظيفه (٣)

والوظيفة العامة وإن شابته مهنة الأجير ، لكنها تزيد في
كونها قياما بجزء من نشاط ومسؤوليات - رئيسه ترمي إلى تحقيق هدف
تصبو إليه الدولة باعتباره واجبا شرعيا يلزم الوفاء به والاخلاص
فيه لمنفعة الأمة (٤) .

(١) ابن تيمية شيخ الاسلام :- السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية

- الطبعة الرابعة - مصر - دار الكتاب العربي ١٩٦٥م ص ١٢

(والهناء) :- ضرب من القطران - وفي الحديث ((لان ازامم جملا قد هنيء

بقطران احب الي من ان ازامم امرأة عطرة)) انظر : الحربي : الامام

ابو اسحاق ابراهيم :- غريب الحديث - الطبعة الاولى - مكة المكرمة

- مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - تحقيق / د .

سليمان العائش ج ٣ ص ١٠٥٧ . وقوله :- (لم تحبس أولها على أخراها) :

يريد لم تدعها تتفرق وتشتد ولكنه ضمها وجمعها :- انظر السخاوي :-

الامام الحافظ ابو الخير محمد بن عبد الرحمن - تخريج احاديث

العادلين لابن نعيم الاصفهاني ، الطبعة الاولى - عمان - دار البشائر

. ودار عمان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - تحقيق / مشهور حسن . ص ٨٧ .

(٢) المزيد :- صالح بن محمد :- كسب الوظائف واشره في سلوكهم - الطبعة

الثانية - الرياض - شركة العبيكان - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص ٦٧ .

(٣) نفس المصدر :- ص ٧٨ .

(٤) نفس المصدر :- ص ٦٥ .

وعلى ذلك فإن الأجر في الوظيفة العامة لا يكون في مقابل المنفعة ، لأنه ليس عقد معاوضة كما في إجير القطاع الخاص ، وإنما الأجر يكون في مقابل أن هذا الإجير قد حبس نفسه للصالح العام وكلف ببعض مهام الأمة فلا بد أن تكفل الأمة مؤنثته هو وأهله من بيت مال المسلمين .

فقد ذكر أبو عبيد عن عائشة قالت :- لما استخلف أبو بكر قال :- قد علم قومي أن حرفتي لم تكن لتعجز عن مؤونة أهلي ، وقد شغلت بأمير المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترف للمسلمين فيه . قالت :- فلما ولي عمر أكل هو وأهله من المال (١) .

وذكر أبو يوسف أن أبا عبيدة بن الجراح قال :- لعمر بن الخطاب : دنست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر :- يا أبا عبيدة :- إذا لم استعن بأهل الدين على ديني فبمن استعن ؟ قال :- إنما إذا فعلت فاعلهم بالعمالة عن الخيانة . يقول :- إذا استعملتهم فاجزل لهم العطاء والرزق ، لا يحتاجونه (٢)

(١) أبو عبيد :- القاسم بن سلام :- الموال ، الطبعة الثالثة - القاهرة

- دار الفكر ومكتبة الكليات الأزهرية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - تحقيق :-

محمد خليل هراس - ص ٢٤٧ .

والحديث في البخاري :- في كتاب البيوع باب :- كسب الرجل وعمله بيده :- أن عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر المديق #

قال :- لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤونة أهلي ، وشغلت بأمير المسلمين فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترف المسلمون فيه ، انظر :- ابن حجر :- أحمد بن علي فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، مرجع سابق ج ٤ ، ص ٣٥٥ .

(٢) أبو يوسف :- الخراج . الطبعة بدون - دار الاصلاح - تحقيق :- د :-

محمد إبراهيم البنا ص ٢٣٨ .

والعمالة :- بضم العين وكسرهما وفتحها :- أجر العامل . ففيه دليل على أن ما يدفع لعمال الدولة لا يسمى أجرا وإنما يسمى عطاء ورزق وعمالة أيضا فيه دليل على إجمال العطاء لهم واغنائهم وهذا كله أبعد عن المعاوضة وأقرب إلى باب المسامحة . كما ذهب إلى ذلك القرافي رحمه الله في كتابه الفروق :

حيث فرق بين (الرزاق) و (الاجارات) وقصد بالرزاق ما يدفع إلى موظفي الدولة وعمالها من ولاة وقضاة وجند وجباة وغيرهم حيث قال :- أن كليهما بذل مال بازاء المنافع من الغير .

غير أن باب الرزاق أدخل في باب الإحسان وأبعد عن باب المعاوضة ، وباب الاجارة أبعد من باب المسامحة ، وأدخل في باب المكايسة . والاجارة عقد والوفاء بالعقود واجب ، والرزاق معروف صرف حسب المصلحة . (١) وقد ذكر بعض الأمثلة منها :

- أ - القضاة : يجوز أن يكون لهم رزاق من بيت المال على القضاء أجماعا . بسبب أن الرزاق اعانة من الامام لهم على القيام بالمصالح لا أنه عوض عما يجب عليهم من تنفيذ الاحكام ، ولو استؤجروا على ذلك لدخلت التهمة في الحكم بمعاوضة صاحب العوض
- ب - الاقطاعات التي تحصل للأمراء والجناد من الأراضي وغيرها من الرياع والعقار : هي رزاق من بيت المال وليست اجارة لهم ، ولذلك لا يشترط مقدار من العمل ولا أجل تنتهي اليه الاجارة .
- ج - ما يصرف من جهة الحاكم : كقسام العقار بين الخصوم ولمترجم الكتب عند الحكام ، ولكاتب الحاكم ، ولأمناء الحاكم على الائتام

(١) القرافي :- شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي :- الفروق مع حواشيها

، ويليه فهرس تحصيلي لقواعد الفروق ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٣ .

وللخراص على خرص الاموال الزكوية من الدوالي والنخل ، ولسعاة المواشي والعمال على الزكاة ونحو ذلك من المسائل . رزق يجري عليه احكام الارزاق دون احكام الاجارات (١)

أما اجير القطاع الخاص : فهو الذي يعمل عملا غير متعلق بالدولة أو بالامام ، وهو في احكامه عكس اجير القطاع العام ، وتجري عليه احكام الاجارة الواردة على عمل الانسان .

٢ - بحث الفقهاء في تداخل الوظيفة العامة في الدولة بالاجارة الخاصة وذلك في مسألة الاجير في الغزو . فقال ابن حجر :

للاجير في الغزو حالات : اما ان يكون استؤجر للخدمة أو استؤجر ليقاتل . فاذا استؤجر للخدمة . قال الاوزاعي واحمد واسحاق :- لا يسهم له ، وقال الاكثرون يسهم له لحديث سلمة : (كنت اجيرا لطلحة اسوس فرسه) . اخرجته مسلم . وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم : اسهم له ، وقال الثوري :- لا يسهم للاجير الا اذا قاتل . اما الاجير اذا استؤجر ليقاتل فقال المالكية والحنفية : لا يسهم له وقال الاكثرون له سهمه ، وقال احمد :- واذا استأجر الامام قوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة ، وقال الشافعي : هذا فيمن لم يجب عليه الجهاد . اما الحر البالغ المسلم اذا حضر الصف فانه يتعين عليه الجهاد فيسهم له ولا يستحق اجره (٢) . ومما تقدم يظهر ان :

الاجير في الغزو لا يخلو من اربع حالات :

١- ان يجب عليه الجهاد ، وهنا لا يستحق اجرا لان الواجب على الانسان فعله ، لا يجوز الاستئجار عليه ، ويسهم له .

(١) نفس المصدر : ج ٣ . ص ٣ .

(٢) ابن حجر العسقلاني :- احمد بن علي :- فتح الباري . شرح صحيح البخاري

- مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٤٦ .

ب- ان لا يجب عليه الجهاد ، وهنا يستحق اجرا او جعلاً او رزقاً حسب عقد الامام او غيره معه ، اذا استؤجر على قتال او خدمة ، ولا سهم له ، وقد نص عليه الامام احمد :

قال : واذا استأجر الامير قوما يغزون ، مع المسلمين لمنافعهم ، لم يسهم لهم واعطوا ما استؤجروا عليه .

قال بن قدامة :- يحمل كلام احمد والخرقي على ظاهره ، في صحة الاستئجار على الغزو لمن لم يتعين عليه . (١) واستدل بما رواه ابو داود باسناده عن عبدالله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (للغازي اجره ، وللجاعل اجره واجر الغازي) . ولما روى ابو داود ايضا باسناده عن يعلى بن منبه قال : اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغزوى ، وانا شيخ كبير ليس لي خادم فالتمسست اجيرا يكفيني واجرني له سهمه فوجدت رجلا فلما دنا الرحيل اتاني فقال : ما ادرى ما السهمان ، وما يبلغ سهمي ، فسم لي شيئا كان السهم او لم يكن ، فسميت له ثلاثة دنائير فلما حضرت غنيمة ، اردت ان اجري له سهمه ، فذكرت الدنائير ، فجنث النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له امره فقال : ما اجره في غزوته هذه في الدنيا والاخرة الا دنائيره التي سمى) . والحديثان سكت عنهما المنذري (٢)

(١) انظر :- ابني قدامة :- الامامين موفق الدين وشمس الدين :- المئني

والشرح الكبير على متن المقنع ، مرجع سابق . ج ١٠ ص ٥١٩ .

(٢) شمس الحق ابادي : العلامة ابي الطيب محمد :- عون المعبود شرح سنن

ابي داود . الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ -

١٩٧٩م . مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية ، حلقه : عبدالرحمن محمد

عثمان . ج ٧ ص ٢٠١ - ٢٠٣ .

ج- أن يستأجر الأجير للخدمة في الغزو لا الغزو نفسه كأن يكري دابة أو يسوس خيلا ، فالراجح أنه إذا قاتل يسهم له مع أجرته لاختلاف العاملين ، لحديث سلمه بن الأكوع (كنت تبيعا - أي خادما اتبعه - لطلحة بن عبد الله أسقى فرسه وأحسه وأخدمه وأكل من طعامه) فشارك في الذود عن المسلمين فأسهم له صلى الله عليه وسلم . (١)

وعليه يسهم له إذا قاتل ، ويرفع عن استأجره نفقة ما اشتغل عنه ، وبهذا قال الثوري رحمه الله ، وهو قول قوي راعى فيه مصلحة المستأجر (٢)

د- (من أجر نفسه بعد أن غنموا ، على حفظ الغنيمة وحملها وسوق الدواب ورعايتها ، أبيع له أخذ الأجرة على ذلك ، ولم يسقط من سهمه شيء ، لأن ذلك من مؤنة الغنيمة فهو كعلف الدواب وطعام السبي ، يجوز للامام بذله ، ويباح له أخذ الأجرة عليه لأنه أجر نفسه لفعل بالمسلمين إليه حاجة ، فحلت له الأجرة كالدلالة على الطريق) قاله في الشرح الكبير . (٣)

٣- أنواع الأجراء في القطاع الخاص :-

في القطاع الخاص ينقسم الأجير الى قسمين هما : الأجير الخاص والأجير المشترك :-
الأجير الخاص هو :- من قدر نفعه بالزمن أي يقع العقد عليه في مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه في جميعها .
وقيل : هو من يكون العقد وارد على منفعه ، ولاتصير منفعه معلومة الا بذكر المدة أو بذكر المسافة .
أو : هو الذي يعمل لواحد معين أو أكثر عملا مؤقتا مع التخصيص .

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة ذي قرد وغيرها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، الطبعة بدون - المطبعة المصرية . ج ١٢ ص ١٧٦ .

(٢) ابن قدامة :- المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ١٠ ص ٥٢١ .

(٣) نفس المصدر ، ج ١٠ ص ٥١٤ - ٥١٥ .

وسمي خاصا لاختصاص المستأجر بنفعه في تلك المدة ودون سائر الناس لذلك لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منفعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر ، والاجير الخاص يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للخدمة . والاجير الخاص امين فان هلك الشيء في يده بدون تعمد الفساد او بدون تقصيره واهماله فلا ضمان عليه (١) .

والاجير المشترك :- هو من قدر نفعه بالعمل . كخياطة ثوب ، وبناء حائط ، اي يقع العقد معه على عمل معين او على عمل في مدة لا يستحق جميع نفعه فيها كالطبيب .

او هو : الذي يعمل لا لواحد او يعمل لواحد عملا غير مؤقت او عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه .

وسمي مشتركا لانه يتقبل اعمالا لاثنيين او ثلاثة او اكثر في وقت واحد ويعمل لهم فيشتركون في منفعته واستحقاقها لسمي مشتركا لاشتراكهم في منفعته .

والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بينهما فما لم يسلم المعقود عليه

(١) انظر :- ابن زويان : منار السبيل في شرح الدليل . الطبعة الثانية

. الرياض مكتبة المعارف ١٤٠٥هـ - ١٦٨٥ - ج ١ ص ٣٦٢ والبيهقي :-

صالح بن محمد :- السبيل في معرفة الدليل مرجع سابق ج ٢ ص ١٦٤ .

والزيلعي : عثمان بن علي ، تبين الحقائق شرح كنز الرقائق مرجع

سابق ج ٥ ص ١٣٣ واحمد ابراهيم : المعاملات الشرعية والمالية .

الطبعة بدون دار الانتصار ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م ، ص ١٦١ - ١٦٢ . وابني

قدامة :- المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٧٧ ص ١٨٨ .

للمستأجر لا يسلم اليه العوض والمعقود عليه هو العمل . (١)

٤ - الاجير والضمان وهل يجتمع اجر وضمان ؟

ويضمن الاجير المشترك ما تلف بفعله ، ولو كان فعله خطأ وهو قول الاثمة الثلاثة غير ابي حنيفة لعموم قوله : - صلى الله عليه وسلم : (على اليد ما اخذت حتى تؤديه) رواه الخمسة والحاكم من حديث الحسن عن سمرة (٢) ولما روي عن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما ضمنا الاجير . قال بعضهم الاصل في الاجراء كلهم الراعي وغيره انهم مؤتمنون ولا ضمان عليهم الا ان يكون منهم تعدي وتفريط ولا يخرج من ذلك الا صنفان :-

احدهما :- اجراء حمل الطعام ، فانهم ضامنون مطلقا كان الطعام ما كان الا ببينة .

الثاني :- الصناع المنتصبون للعمل فانهم ضامنون ايضا ، لما تلف عندهم (٣)

(١) انظر ابن خويان :- منار السبيل (مرجع سابق) ج ١ ص ٣٩٢ ، وابني

قدامة - المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٦ ص ١١٧ ص ١١٨ ،

واحمد ابراهيم : المعاملات الشرعية والمالية ص ١٦١ ، ص ١٦٢

والزيلعي : تبين الحقائق (مرجع سابق) ج ٥ ص ١٣٤ .

(٢) البيلهي : صالح بن محمد : السبيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق

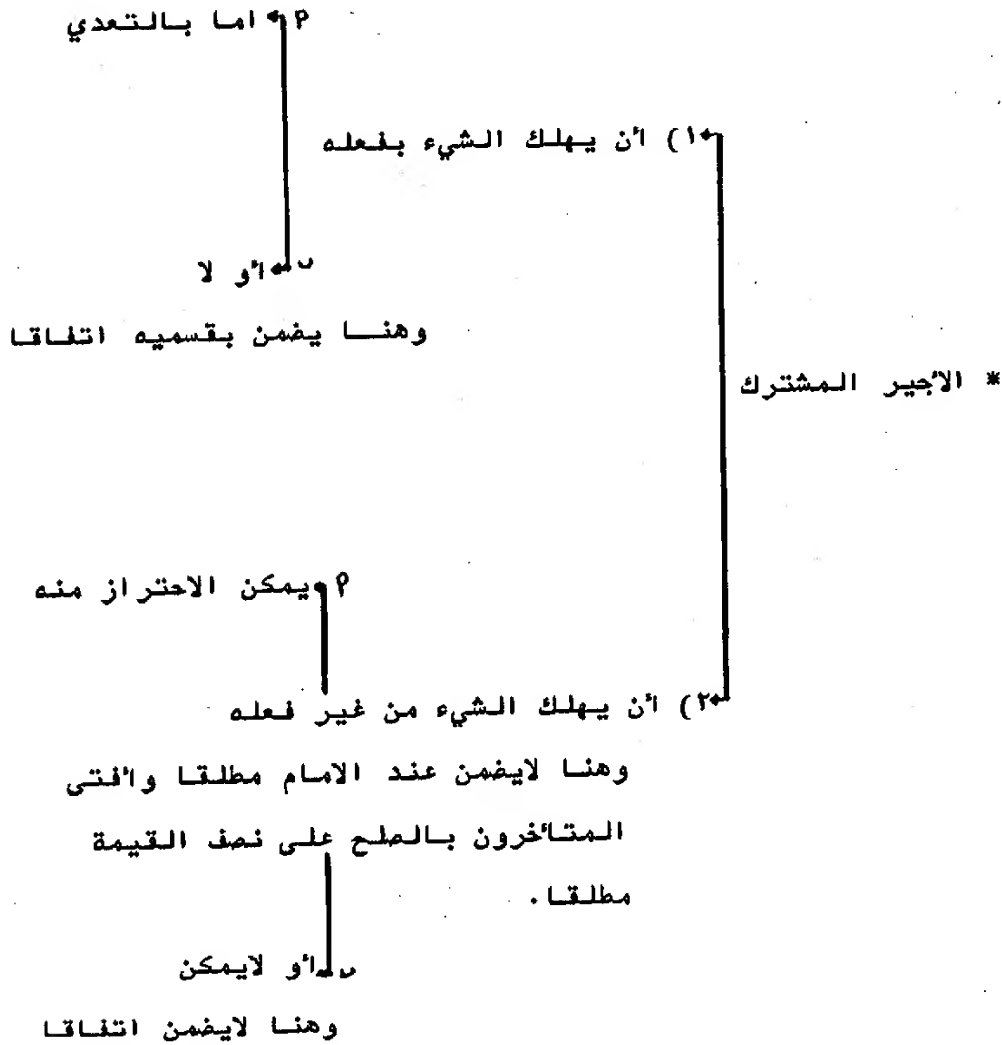
ج ٢ ص ١٦٣ ص ١٦٤ .

(٣) ابن سلمون الكتاني : العقد المنظم مطبوع مع تبصرة الحكام . لابن

فرحون المالكي - الطبعة الاولى . بيروت : دار الكتب العلمية -

١٣٠١هـ - ج ١ - ص ٢٩١ .

والأحناف يفصلون في ضمان الأجير المشترك (١) :-



ويخرج مما سبق ضمان الحجام والختان والمتطيب وما شابههم فإنه لا ضمان عليهم بشرطين :-

الأول : أن يكونوا ذوي حذق في صناعتهم ولهم بها بصيرة ومعرفة لآلئهم إذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة القطع . للحديث الذي رواه أبو داود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) أحمد إبراهيم : المعاملات الشرعية المالية (مرجع سابق) ص ١٦٣ .

(من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن) قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه (١) .

الثاني : أن لا تجني أيديهم في تجاوزوا ما ينبغي أن يقطع .
فإذا وجد هذين الشرطين لم يضمنوا لأنهم قطعوا قطعاً مآذوناً فيه فلم يضمنوا سرايته كقطع الامام يد السارق ، أو فعل فعلاً مباحاً مآذوناً في فعله (٢) .

وسئل مالك عن قوم يتكاثرون الدليل للطريق فيخطيء بهم ويريد أن يأخذ أجرته فقال مالك : أما الرجل العالم بذلك فما أرى عليه شيئاً وأرى له الكرى ، وأما الجاهل الذي لا يعرف يغرمهم . فيقول لي دلالة ومعرفة وليس كذلك . فوالله ما أرى له شيئاً ، قال أشهب : - ليس لهما جميعاً شيئاً . (٣) يقصد بذلك العالم والجاهل .

وروى عبد الرزاق عن قتادة قال : - يضمن كل عامل أخذ الأجر إذا ضيع ، قال معمر وقال لي ابن شبرمه : لا يضمن إلا ما أعنت يده . (٤) وأعنت : أي أدخل الضرر عليه وأفسده .

(١) شمس الحق آبادي : عون المعبود شرح سنن أبي داود (مرجع سابق) ج ١٢ ص ٣٢٩ - ٣٣١ .

(٢) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٨ - ص ١٣٤ .

(٣) ابن رشد : - أبو الوليد القرطبي : - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة بيروت ، دار الغرب الاسلامي ١٤٠٤هـ و ١٩٨٤م تحقيق : أحمد الشرقاوي اقبال و : د . محمد حجي ج ٨ ص ٤١٥ .

(٤) عبد الرزاق : - الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام المتعالي ، المصنف ، الطبعة الاولى ، نشر المجلس العلمي ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، تحقيق : الشيخ حبيب الرحمن الاعظمي ج ٨ ص ٢١٧ .

ولا يجتمع أجر وضمان ، وهذا منطلق من قاعدة فقهية معروفة وهي :

((أن الأجر والضمان لا يجتمعان)) (١)

ومعنى ذلك أن ((الأجر)) وهو بدل المنفعة ((والضمان)) وهو الغرامة لقيمة الشيء أو نقصانه ((لا يجتمعان)) إذا اتحدت جهتهما ، أما إذا اختلفت جهتهما فانهما يجتمعان ، مثل إذا استأجر دابة ليحمل عشرة مخاتيم بر مثلا ، فحمل عليها أكثر دفعة واحدة فتلفت ، فإن كانت تطبيق ما حملها ضمن بقدر الزيادة ووجب الأجر كله ، وإن كانت لا تطبيق ضمن كل قيمتها ولا أجر عليه لصيرورته غاصبا . (٢)

والصور الممكنة التي تدور عليها المادة المذكورة عشر ، وذلك لأن التعدي الذي هو سبب الضمان لا يخلو من :

أ - أما أن يكون التعدي بعد استيفاء المنفعة المعقود عليها كلها [انتفع ثم تعدى] .

ب - أو يكون التعدي بعد استيفاء بعض المنفعة المعقود عليها ، ولم ينتفع بعد ذلك . [استوفى بعض المنفعة ثم تعدى ولم ينتفع بعد ذلك] .

ج - أو يكون التعدي قبل استيفاء شيء من المنفعة . [لم ينتفع مطلقا ولكن تعدى]

د - أن يتعدى أولا ثم ينتفع . [تعدى ثم انتفع] .

هـ - أن يتعدى في أثناء استيفاء المنفعة وقد استوفاهما كلها [استوفى المنفعة كلها وتعدى في أثناءها]

١- الزرقاء : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد : شرح القواعد الفقهية ،

الطبعة الثانية ، دمشق دار القلم ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م . ص ٤٣١ .

٢- نفس المصدر . ص ٤٣١ و ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

وهذه الحالات الخمس اما ان تبقى في المستاجر [بفتح الجيم] منفعة ،
او تهلك منفعته بسبب التعدي ، فتصير الحالات عشرة ، سنطبقها
بالامثلة على الاجير ((او العامل)) قياسا لتطبيقات الفقهاء على
الدابة .

وهنا يجب الاجر في كل صورة استوفيت فيها المنفعة المعقود
عليها كلها او بعضها قبل التعدي ، ولكن عند استيفاءها كلها يجب الاجر ،
وفي استيفاء بعضها بحسابه ، ولا يجب الاجر لما بعد التعدي ، بل
الضمان ، وتفصيل ذلك كما في الجدول التالي (١) :-

حالات اجتماع الأجر مع الضمان أو عدمه

الصورة	مثالها	حكمها
١- انتفع رب العمل	مثل أن يستأجر رب	وهنا يجب الأجر كله لاستيفاء
من العامل ثم تعدى	العمل حمالا الى	المنفعة اذا سلم العامل
	امكان معين ، فلما	والغرم للتعدي لاختلاف جهتهما
	اوصل اليه ، جاوزه	واذا تضرر العامل ضررا لا تبقى
	بمسافة لا يتسامح في	منه منفعة فيجب الضمان على
	مثلها .	رب العمل ولا أجر عليه لاتحاد
		الجهة .
٢- استوفى رب العمل	مثل أن يستأجر رب	وهنا يجب الأجر لما قبل
بعض المنفعة من	العمل حمالا الى	التعدي بحسابه فقط .
العامل ثم تعدى عليه	امكان معين وفي	واذا تضرر العامل ضررا لا تبقى
ولم ينتفع بعد ذلك .	اثناء الطريق اشغله	منه منفعة فيجب الضمان على
	بأعمال أخرى لم	رب العمل ولا أجر عليه .
	يجري عليها العقد	
	ولم يصل به الى ذلك	
	المكان .	
٣- لم ينتفع رب	وهذه امثلتها كثيرة	وهنا لا أجر ، وعليه الضمان
العمل من العامل	مثل أن يستأجره	العمل العامل أو للضرر الواقع
ولكن تعدى .	للخدمة في المنزل	عليه اذا وقع .
	ولكن قام بتشغيله	
	في أعمال خطيرة كفوص	
	اوحدادة وغير ذلك .	

٤- تعدى رب العمل | مثل أن يستأجر رب | وهنا لا أجر ، وعليه الضمان |
على العامل ثم انتفع | العمل حملا من مكة | العمل العامل أو للفرار الواقع |
بعمله . | إلى جدة مثلا فيذهب | عليه إذا وقع . |

| به إلى المدينة ومنه |
| إلى جدة . |

٥- استوفى رب العمل | مثل أن يستأجر رب | وهنا يجب الأجر كله لما قبل |
المنفعة كلها ، وتعدى | العمل العامل في | التعدي فقط إذا سلم العامل |
في أثنائها . | عمل معين وفي | والغرم للتعدي ، وإذا تضرر |
| أثنائه استغله في | لا تبقى منه منفعة فيجب |
| أعمال أخرى تعديا . | الضمان ولا أجر له . |

المطلب الرابع :- اقسام الاجارة

تنقسم الاجارة الى اقسام وانواع مختلفة بحسب نوع التقسيم فهي تنقسم من حيث تعيين المحل او عدم تعيينه الى اجارة عين واجارة منفعة في الذمة ، وتنقسم من حيث الغاية منها الى اجارة مدة واجارة عمل ، وتنقسم الاجارة من حيث المحل الذي تستوفي منه المنفعة الى نوعين : اجارة منافع الاعيان واجارة منافع الاعمال . وتنقسم من حيث الجواز وعدمه الى ثلاثة اقسام : جائزة ومكروهة ومحظورة .

كما ان لابن رشد تقسيم بديع سنذكره ان شاء الله . (١) هذا وسنتكلم عن هذه الانواع بشيء من التفصيل :-
اولا :- تنقسم الاجارة من حيث تعيين المحل من عدم تعيينه الى ضربين :-

- ١ - اجارة منفعة عين :- والعين تكون معينة او موصوفة في الذمة ولها صورتان :-
- أ - ان تكون الى امد معلوم .
- ب - ان تكون لعمل معلوم .

(١) انظر : اليهودي : شرح منتهى الارادات (مرجع سابق) ج ٢ ص ٢٦٥ واليهوتي : منصور بن يونس : كشف القناع عن متن الاقناع : الطبعة بدون - بيروت ، عالم الكتب . ج ٢ ص ١١ - واحمد ابراهيم : المعاملات الشرعية والمالية (مرجع سابق) ص ١٥٦ ، و : د. الشريف : شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع سابق) ص ٥١ وابن رشد : ابو الوليد محمد بن احمد : المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة - الطبعة الاولى بيروت - دار الغرب الاسلامي - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق . محمد حجي ، ج ٢ ، ص ١٧٥ .

واجارة العين تارة تكون في الادمي وتارة تكون في غيره من المنازل والدواب .

٢ - اجارة على منفعة في الذمة :- في شيء معين او موصوف مضبوط بصفات كالسلم فيشترط تقديرها بعمل او مدة ، كخياطة ثوب او بناء دار ، ولا يجوز ان يكون الاجير فيها الا ادميا لائها متعلقة بالذمة . ولا ذمة لغير الادمي من جائز التصرف لائها معاوضة لعمل في الذمة .

ثانيا :- وتنقسم الاجارة من حيث الغاية منها الى قسمين :-

١ - اجارة مدة معلومة :- وهي قسمان :-

١ - من عين معلومة معينة . كاجرتك هذا البعير شهرا

ب - او موصوفة في الذمة : كاجرتك بعيرا صفته كذا شهرا

٢ - اجارة عمل معلوم :- وهي قسمان :-

١ - من عين معلومة معينة ، كاستاجرتك على رعي غنم

بعينها .

ب - او موصوفة في الذمة ، كخياطة ثوب او بناء دار .

ثالثا :- وتنقسم الاجارة من حيث المحل الذي تستوفي منه المنفعة الى نوعين :-

١ - نوع يرد على منافع الاعيان :- كاستئجار الدور والاراضي

والدواب والثياب ، ويطلق على هذا النوع اجارة اشياء

وهو لا يدخل في هذه الدراسة لائها لا علاقة له بالاجر الذي

هو عائد عنصر العمل .

٢ - نوع يرد على منافع الانسان اي على عمله :- كاستئجار

ارباب الحرف والصنائع والخدم والعمال ، وهذا النوع هو

محل الدراسة لان الاجر فيه عائد لعنصر العمل وهذا النوع

الذي لا يجوز فيه ان يكون الاجير الا ادميا لائها متعلق

بالذمة ، ولا ذمة لغير الادمي .

رابعاً :- وتنقسم الاجارة من حيث الجواز وعدمه الى ثلاثة اقسام :-

١ - الاجارة الجائزة :- وهي ما يسلم من الجهل والغرر الا

اليسير منها المغتفر ، وكان من المباح من الاعمال .

٢ - الاجارة المكروهة :- وهي ما تتعارض الادلة في صحة عقده

مع السلامة من الجهل والغرر كاجارة المسلم نفسه للذمي

وكالاجارة على الصلاة .

٣ - الاجارة المحظورة :- وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام :

أحدها : الاستئجار على ما يجب على الاجير فعله : فهذا لا

يجوز الاستئجار عليه لوجوب فعله على الاجير ،

فينفسخ ان عثر عليه قبل العمل ، فان فات

بالعمل لم يكن للاجير من الاجرة شيء ، وردت كلها

الى المستأجر ان كان قد دفعها .

الثاني : الاستئجار على ما لا يحل فعله :- وهذا لا يجوز

الاستئجار عليه لتحريم فعله عليه فالحكم فيه

اذا وقع ان ينفسخ ايضاً متى ما عثر عليه ، فان

فات بالعمل لم يكن للاجير من الاجرة شيء .

الثالث : الاستئجار على المباح من الاعمال بما لا يجوز من

الغرر او الحرام او على وجه لا يجوز مما لا

يدخله غرر او جهل . فالحكم فيه اذا وقع ان

ينفسخ ما لم يفت ، فان فات بالعمل كانت فيه

القيمة .

خامساً : وهناك من قسم الاجارة الى ثلاثة اقسام هي : [تقسيم حديث]

١ - عقد على منفعة العين : يرد على منافع الاعيان كاستئجار

الدور والدواب والسيارات وما اشبه ذلك فالمعقود عليه

هو منفعة العين .

٢ - عقد على منفعة العمل : يرد على منافع الاعمال كالخياطة

والهندسة وما اشبه ذلك فالمعقود عليه هو منفعة العمل .

٣ - عقد على منفعة الشخص :- يرد على منافع الاشخاص كالعائد والحصاد وما أشبه ذلك فالمعقود عليه هو الانتفاع بجهد الشخص ، وعقد الإجارة الذي يرد على منفعة العمل وعلى منفعة الشخص هو الذي يتعلق بالإجير ، والإجير هو الذي أجر نفسه وقد أجاز الشرع إجارة الشخص لمنفعة تحصل منه ، كالخدمة في المنازل والمكارة في الحقول ونحوها . أو لمنفعة تحصل عن عمله كالهندسة ونحوها . (١)

ويقسم القانونيون عقد الإيجار الى قسمين :-

١ - عقد إيجار الاشياء :- ويختلف تعريفه باختلاف القانون الصادر عنه :- فهو في القانون المصري :- عقد يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقة مدة معينة بإجرة معينة . (٢)

(١) الزين : سميح عاطف : الاسلام وشقافة الانسان - الطبعة الثانية -

بيروت دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة - ١٩٨٢م - ص ٢٨٥ .

(٢) المسهوري : عبد الرزاق احمد : عقد الإيجار (إيجار الاشياء) الطبعة

بدون ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ص ١٤ .

٢ - عقد ايجار العمل :- ويختلف تعريفه حسب القانون الصادر عنه
ايضا :-

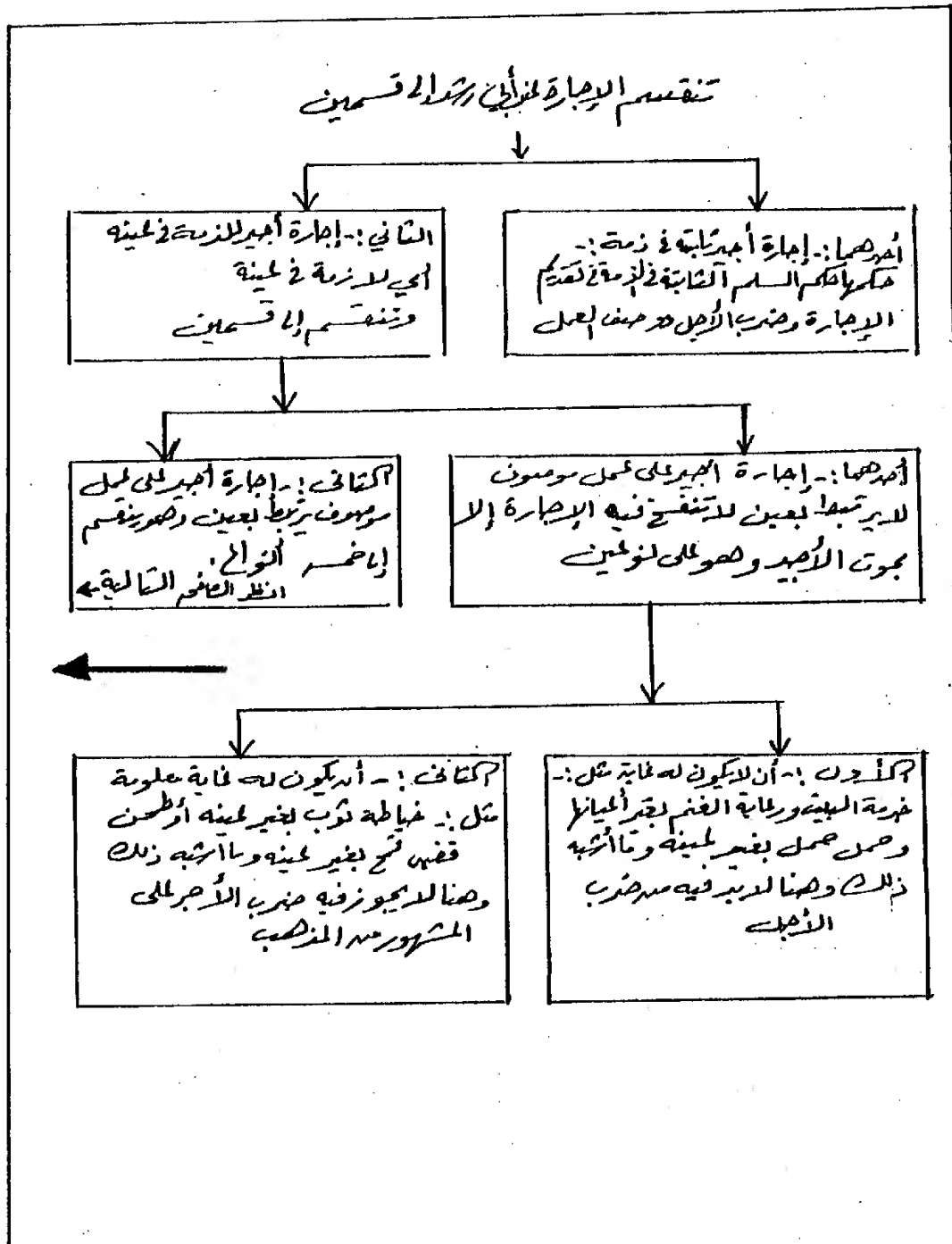
فهو في القانون السعودي :- عقد مبرم بين صاحب عمل وعامل
يستعهد الاخير بموجبه ان يعمل تحت ادارة صاحب العمل واشرافه
مقابل اجر الخ . (١)
واذا اطلق القانونيون عقد الايجار فيقصدون به اجارة الاشياء
وموضوعه منفعة العين المؤجرة ، ويميزونه عن عقد العمل ،
وموضوعه عندهم عمل الاجير . (٢)

(١) يوسف عبد العزيز حمد : شرح نصوص نظام العمل والعمال في المملكة ،

مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٢) انظر السنهوري : عبد الرزاق : عقد الايجار ، مرجع سابق ص ٤٢ .

سادسا : التقسيم البديع لابن رشد :



١ - اجارة اُجير على عمل في شيء بعينه لا غاية له الا بضرب
الاجل فيه :- مثل : ان يستاجر على ان يرعى له غنم باعياها . او
يتجر له في مال بعينه . والاجارة فيه لا تنفسخ بموت المستاجر له الا
في اربع مسائل :-

- أ - موت الصبي المستاجر على رضاعه .
- ب - موت الصبي المستاجر على تعليمه .
- ج - موت الدابة المستاجر على رباختها .
- د - ان يستاجر رجلا على ان ينقل له اكداما على رمكه (١) فتعف
الرمكه قبل تمام الاكدام . فان الاجارة لا تنفسخ فيما بقي
منها .

٢ - اجارة اُجير على عمل في شيء معين لا غاية له الابتسمية
المواضع . مثل : الاستئجار على حل شيء بعينه .

٣ - اجارة اُجير على عمل شيء بعينه له غاية مجهولة ، مثل ان
يستاجره على ان يبيع هذا العبد او هذا الثوب او هذه الاثواب في
هذا البلد او في بلد آخر ، بثمن سماه او بما يراه . فهذا لا بد
فيه من ضرب الاجل .

٤ - اجارة اُجير على عمل شيء بعينه له غاية معلومة ، مثل ان
يستاجره على خياطة ثوب بعينه او على طحن قمح بعينه ، او على حصاد
زرع بعينه ، فلا يجوز ضرب الاجل فيه لانه مدتان في مدة ويضارع ما
نهى عنه من بيعتين في بيعة . (٢)

٥ - اجارة اُجير على دار يبنيها في هذه البقعة او بئر
يحفرها فيها . فهذه اجارة لازمة في عينه غير ثابتة في ذمته وماله
، فقال سحنون لا شيء له الا بتمام العمل ، وقال ابن القاسم : له من
الاجر بحسب ما عمل . (٣)

(١) الرمكه : الفرس

(٢) اجازها غيره من المذاهب كما سنذكره في البحث القادم ان شاء الله .

(٣) ابن رشد : المقدمات والممهديات (مرجع سابق) ج ٢٠ ص ١٦٦ .

المطلب الخامس :- عقد الإجارة وعقد العمل .

انتشر في العصر الحديث مسمى عقد العمل حيث سنت القوانين التي تفيظ هذا العقد وتقننه في الكثير من الدول ان لم يكن جميعها والسؤال الآن هو :- ما علاقة عقد العمل بعقد الإجارة الواردة على عمل الانسان . وهنا سنعرف العمل أولاً ومن ثم نتكلم عن عقد العمل بعد ذلك .

تعريف العمل :-

عَمِلَ الرجلُ عملاً :- فعل فعلاً عن قصد .

وعَمِلَ : - مَهَنَ . وَصَنَعَ .

وعمل على الصدقة :- سعى في جمعها .

وعمل للسلطان على بلد :- كان ولياً عليه .

والعمَلُ :- من يعمل في مهنةٍ أو صنعةٍ . (١)

والعمل :- يقصد به بالمعنى الاقتصادي الجهدُ العقلي أو الذهني الذي يبذله له الانسان عن وعي وارادة وقصد ، ولايجاد منفعة اقتصادية أو زيادة الموجود منها . (٢)

ويطلق اصطلاح (العمل) :- على الخدمات الانتاجية التي تتجسد في المجهود الجسماني البشري ، والمهارات والقدرات العقلية التي تتجسد في المجهود البشري ، والمهارات والقدرات العقلية التي يستطيع الانسان تقديمها لعمليات الانتاج المختلفة . (٣)

وهذا التعريف يقوم على مقدمتين واضحتين :-

اولاهما :- ضرورة توافر الارادة والهدف . والاخرى :- تحقيق المنفعة .

(١) أبو حبيب : القاموس الفقهي (مرجع سابق) ص ٢٦٢ .

(٢) البراوي : د . د . راشد : الموسوعة الاقتصادية . الطبعة بدون - القاهرة

، مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م . ص ٢٧٩ .

(٣) هيكل : د . عبد العزيز فهمي . موسوعة المصطلحات الاقتصادية

والاحصائية ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار النهضة العربية - ١٩٨٠م ص ٤٦٩

فالحركات الغريزية التي تؤديها أعضاء الجسم لا يعتبر عملا اقتصاديا . ولو قاد شخص طائفة للنزهة والتسلية لما كان هو بالفعل الاقتصادي ايضا . (١)

وهذه النظرة الاقتصادية للعمل تشمل انواع كثيرة من الاعمال متى ما توفر فيها القصد والارادة مع تحقيق المنفعة .

وعقد العمل هو :- عقد مبرم بين صاحب عمل وعامل يتعهد الاخير بموجبه ان يعمل تحت ارادة صاحب العمل او اشرافه مقابل اجر ويتضمن شروط العقد المتفق عليها بينهما وذلك لمدة محددة او غير محددة او من اجل القيام بعمل معين . (٢)

ومن التعريف يتضح ان لعقد العمل ثلاث خصائص اساسية هي :

أ- انه يرد على العمل : اي عمل الانسان ، وبذلك يختلف عن العقود الاخرى التي ترد على الاشياء المادية كعقد البيع .

ب - عنصر الاجر :- فلا يتصور وجود عقد للعمل الا اذا كان العامل يتقاضى اجرا .

ج - عنصر التبعية :- اي تبعية العامل بالنسبة لصاحب العمل وهي تبعية قانونية في خضوع العامل في اداء العمل لادارة واشراف وسلطة صاحب العمل .

لذلك يختلف عقد العمل عند القانونيين عن عقد المقاوله . حيث لا يوجد في هذا الاخير عنصر التبعية ، ويتميز ايضا (عقد العمل) عن الوكالة . لانها في الاصل تفضلية بينما الاجر من اركان عقد العمل ، ويتميز ايضا عن عقد الشركة لان العامل لا يتمتع بحقوق الشريك فيما يتعلق بالتوجيه والادارة . ويتميز اخيرا عن عقود المهن الحرة

(١) البراوي : د . راشد الموسوعة الاقتصادية (مرجع سابق) ص ٣٧٩ .

(٢) يوسف عبد العزيز حمد : شرح نصوص نظام العمل والعمال في المملكة

(مرجع سابق) ص ٥٣ .

كالمحاماة والطب والتعليم لعدم توفر عنصر التبعية . (١)

ومما سبق يتضح ما يلي :-

١ - ان هناك عقد اجارة واردة على عمل الانسان قد ذكرها الفقه الاسلامي وبين احكامها وشروطها وضوابطها كما بينا ذلك سابقا وسموها اجارة الادمي الا المالكية فهي عندهم اجارة اذا وردت على منفعة الانسان ، وكراء اذا كانت على غيره من الاشياء والحيوان .

٢ - ان هناك (عقد عمل) عرف في العصر الحديث بهذا المسمى وتصدى له القانونيون فهم يقصرون لفظ الاجارة على اجارة الاشياء ويخصون اجارة الانسان بعقد العمل . (٢)

٣ - يطلق اصطلاح عقد العمل الان على ما كان يطلق عليه الفقه الاسلامي (عقد اجارة الاشخاص) او (عقد اجارة النفس) او (عقد اجارة الادمي) تفريقا له عن عقد اجارة الاشياء (٣) لذلك فان عقد العمل نوع من انواع الاجارة (بنوعيها الاشياء والانسان) لان عقد الاجارة يشمل اجارة منافع الدور والدواب ونحوها واجارة عمل الانسان . (٤)

(١) انظر يوسف عبد العزيز محمد : شرح نصوص نظام العمل والعمال (مرجع سابق) ص ٥٤ . واثبو العينيين : محمد ابراهيم : مبادئ القانون لرجال الاعمال في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية جدة - تهامة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٣٣٩ الى ص ٣٤٨ .

(٢) الشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان مرجع سابق ص ٥٥ .

(٣) السعيد : د. صادق مهدي : عقد العمل والاجور في الاسلام بحث منشور في ندوة الاقتصاد الاسلامي (بغداد . معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص ١٤٧ .

(٤) الشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع سابق) ص ٥٨ .

٤ - أن هناك عقوداً أخرى قد أخرجها الفقهاء عن عقد الإجارة وسموها باسمائها - وأن حصل لبعضهم خلط فاعتبروها إجارة - وأخرجها القانونيون عن عقد العمل ، وهي عقود الجعالة والاستصناع والمساواة والزراعة أو غيرها عند جمهور الفقهاء وعقود المقاوله والوكالة والشركة عند القانونيين .

٥ - أن مفهوم الاسلام للعمل شامل لكل فعالية اقتصادية مشروعة في مقابل أجره أو ربح يؤخذ سواء أكان هذا العمل بدنيا ماديا . كالحرف اليدوية ، أم فكريا كالولاية أو الامارة وكتولي وظيفة القضاء وسائر الوظائف ، ومهنة الطب ، وقد استطب عدد من الصحابة . الحارث بن كلدة ، وكان يعالج المرضى بالاجرة ، وكان أحيانا بمشورة من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن الحارث مسلما ، فكل جهد وعمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا ، يعتبر عملا في نظر الاسلام وهذه النظرة هامة جدا ، فقد اعتبر الاسلام جميع الاعمال النافعة بدءا من أقلها شأنًا كحفر الأرض الى أعظمها كرياسة الدولة ، داخلة كلها تحت عنوان العمل وداخلة تحت مسمى الإجارة بشكل عام . على تفاوت في النوع والمقدرة . أما القوانين الوضعية فإن تشريع العمل يشمل العمال وحدهم على أنهم طبقة مستقلة ويتبدل هذا التشريع بحسب قوة العمال وضعف منافسيهم أو ضعفهم وقوة منافسيهم ، وليست كذلك حالة المهندسين والأطباء والمحامين فهم في هذا التشريع طبقة أخرى . وهذا خلافا للاسلام الذي اعتبر العمل مهما يكن نوعه ذا طبيعة حقوقية واحدة لا تختلف باختلاف قوة القائم به وضعفه ، حتى أن الفقهاء المسلمين ومنهم ابن تيمية اعتبروا العلاقة بين الوالي سواء أكانت ولايته عامة كرئيس الدولة أو خاصة كحاكم منطقة ، علاقة إجارة ووكالة ونياحة . (١)

(١) محمد مبارك : نظام الاسلام - كتاب الاقتصاد ومبادئ وقواعد عامة -

الطبعة الثالثة . بيروت ، دار الفكر ص ٣٦ - ص ٣٧ .

خلاصة المبحث

الاجير في الاقتصاد الاسلامي هو الجزاء على العمل ، وهو بمعنى [الاجارة] وبمعنى [الاجرة] الا ان الاجرة تكون في الجزاء الدنيوي والاجر اعم منها حيث يشمل ثواب الدنيا والاخرة ، وقد شرع الاسلام عقد الاجارة كأحد العقود المنظمة للعلاقة بين الاجير ورب العمل ، وأركان عقد الاجارة اربعة هي : العاقدان والميعة والاجرة والمنفعة ، والاجراء انواع منهم

أولا : اجير الدولة [الموظف الحكومي] وعقده هنا ليس عقد معاوضة بل عقد معروف ومصلحة واحسان .

والثاني : اجير القطاع الخاص ، وهو المقصود بعقد الاجارة وتجري عليه احكامها وعقده معاوضة .

ويقسم الاجير في القطاع الخاص الى قسمين :

أحدهما : الاجير الخاص : وهو من قدر نفعه بالزمن .

والآخر : اجير مشترك وهو من قدر نفعه بالعمل .

كما ان للاجارة انواع واقسام مختلفة من اهمها نوع يرد على منافع الانسان ابي على عمله ، ونوع يرد على منافع الاعيان . والقانونيون يقسمونها الى اجارة اشخاص ويسمونها [عقد عمل] ، واجارة اشياء ، وقد تطرق الباحث الى عقد العمل وقارنه مع عقد الاجارة ومع مفهوم الاسلام للعمل .

المبحث الثاني :- أنواع الأجر في الإسلام :-

تمهيد :-

من رحمة الله تعالى وسماحة هذه الشريعة أن شرع لنا من العقود - وذلك بحسب رغبات الناس واختلاف حاجاتهم وقدراتهم العقلية والجسدية ما هي متشابهة في الشكل وإن اختلفت أصولا وتعددت صورا ، ومن سعة هذا الدين ولرفع الحرج عن الناس ، أن تلمس الأجر في عقود الجعالة والمساواة والمزارعة والمغارسة والاستئجار والسمسرة ، كما أن عقود الوكالة ومطاردة الغرماء ، ونقل جواب المخاصم طالبا أو مطلوبا ، وطلب الحقوق وغيرها إذا كانت بعوض فهي إجارة لأن هذه كلها أعمال محدودة داخلية تحت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤاجرة . (١)

وقد قال ابن مغيث :- ((والاستئجار على الأعمال ينقسم إلى ثلاثة أقسام :-

الأول :- أن يكون على المجاعة :- مثل أن يقول ابن لي هذا الموضع بكذا أو لك كذا ، فلا شيء له من فعله إلا بالتمام والفراغ الثاني :- أن يكون على المؤاجرة :- مثل أن يقول اعمل لي في هذا الموضع كذا بكذا ففي هذا القسم ما عمل فيه الأجير من شيء كان له من الأجر بحسابه

الثالث :- أن يكون مضمونا [في ذمته] بصفة :- مثل أن يعامله في ذمته على حفر بئر حتى يبلغ الماء ، وقد علما شدة الأرض ورطوبتها ثم يطويها بالحجارة .

(١) ابن حزم : أبو محمد علي : المحلى (مرجع سابق) ج ٨ ص ١٩٦ ،

الحديث : رواه مسلم في كتاب البيوع - باب كراء الأرض ، انظر ،

صحيح مسلم بشرح النووي (مرجع سابق) ج ١٠ ص ٢٠٧ انظر :

ففي هذا القسم ذلك مضمون العامل في ماله حي أو ميت . (١) من هذا التقسيم نلمس أن العقد على الأعمال غير خاص بعقد الإجارة على العمل وحده حيث تدخل المجاعة كما يدخل التزام العامل بضمن عقد العمل في ذمته فيلزمه في ماله . حي أو ميت . أما ابن القيم رحمه الله فقد قسم العمل الذي يقصد به المال الى ثلاثة أنواع :-

- ١ - أن يكون العمل مقصودا معلوما مقدورا على تسليمه فهذه إجارة لازمة .
- ٢ - أن يكون العمل مقصودا ، لكنه مجهول أو غرر ، فهذه جعالة وهي عقد جائز ليس بلازم .
- ٣ - مالا يقصد فيه العمل ، بل المقصود فيه المال وهو المضاربة ، وهي مشاركة ، هذا بنفع ماله ، وهذا بنفع بدنه . (٢) من هذا التقسيم نستنتج ما يلي :-
- ١ - أن يقصد العامل بعمله نفس العمل وهذا كالأجارة والجعالة وهذا معاوضة .
- ٢ - أن يقصد العامل بعمله المال (أي ثماء المال) فهذا مشاركة هذا بنفع بدنه وهذا بنفع ماله في المضاربة وغيرها من عقود الشركات التي يقدم فيها العامل (نفع بدنه وقوة ساعده

(١) ابن سلعون الكتاني : العقد المنظم هامش تبصرة الحكام (مرجع سابق) ج ١ ص ٢٨٢ ص ٢٨٣ والخشني : محمد بن حارث : أصول الفتيا في الفقه على مذهب الامام مالك ، الطبعة بدون ، الدار العربية للكتاب ، والمؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٨٥م ، حققه وعلق عليه : الشيخ : محمد المجذوب ، ود . محمد أبو الازفان و : د . عدنان بطيخ ، ص ١٤٥ .

(٢) ابن القيم الجوزية :- شمس الدين أبو عبد الله محمد : اعلام الموقعين عن رب العالمين ، الطبعة بدون : بيروت : دار الجيل حققه : طه عبد الرؤوف سعد - ج ٢ ص ٥ .

وثمره فكره) مشاركة مع رب العمل الذي يقدم ماله في المضاربة وزرعه أو يستأنه في المساقاة ، وأرضه في المغارسة أو المزارعة وغيرها .

وسياتي لهذا زيادة تفصيل ان شاء الله تعالى .

لذلك فالصحيح ان يقال ان لفظ الاجارة فيه عموم وخصوص ، على

ثلاثة مراتب :- (١)

أحدهما :- ان يقال لكل من بدل نفعا بعوض : فيدخل في ذلك المهر كما في قوله تعالى :- (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) . (٢)

وسواء كان العمل هنا معلوما أو مجهولا وكان الأجر معلوما أو مجهولا لازما وغير لازم ، كما يدخل هنا الأرزاق والعطايا لعمال الدولة ، والجند وما يدفع للموظف الحكومي ، وهذه تعد اجارة عامة أي بمعناها العام ولكنها خارجة عن أحكام الاجارة الخاصة .

الثانية :- الاجارة التي هي جعالة :- وهي ان يكون النفع غير معلوم لكن العوض مضمونا ، فيكون عقدا جائزا غير لازم ، مثل ان يقول :- من رد عيدي فله كذا ، فقد يرده من مكان بعيد أو قريب .

الثالثة :- الاجارة الخاصة :- وهي ان يستأجر عينا ، أو يُستأجر على عمل في الذمة ، بحيث تكون المنفعة معلومة فيكون الأجر معلوما والاجارة لازمة ، وهذه الاجارة هي التي تشبه البيع في جميع أحكامه ، والفقهاء المتأخرون اذا اطلقوا الاجارة وقالوا :- (باب الاجارة) : ارادوا هذا المعنى وهذه الاجارة هي الواردة على عمل الانسان بخصوصها وان كانت هناك عقود أخرى فيها شبه من الاجارة الخاصة .

(١) انظر : ابن تيمية : شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم : الفتاوى

الكبرى : بيروت دار المعرفة ج ٣ ص ٤٥٨ - وابن تيمية : شيخ الاسلام

: أحمد بن عبد الحليم - القواعد النورانية (مرجع سابق) ص ١٩١ .

(٢) آية (٢٤) النساء .

وبعد :- في هذا المبحث نعرض للأجر من خلال عقود مختلفة حيث
نبين الأجر في عقد الإجارة والجعل والسمرة .

وأنه ينقسم الى ثلاثة أنواع :

- أجر نقدي .
- أجر عيني .
- أجر منفعة .
- والأجر كذلك في العقود الأخرى كالوكالة .

ثم نتكلم عن الأجر بحصة من الانتاج ونبين فيه هل يجوز الجمع بين
الأجر والربح .

ثم نتحدث عن الأجر بتحديد المدة والأجر بتحديد العمل وذلك في
المطالب التالية :-

المطلب الاول :- الاجر من خلال عقد الاجارة .

الاجر في الاسلام يتميز بتعدد الاشكال والاتنواع والصور بحيث يسع كل ما يمكن ان يكون له قيمة نقدية او عينية او منفعة معتبرة صالحة لان تكون اجرا حيث قال الفقهاء (ما جاز ان يكون ثمنا في البيع جاز ان يكون اجرا في الاجارة) . (١)

فالاجر في الاسلام يلزم ان يكون محددا ومعلوما لانه عوض في عقد معاوضة فهو اما ان يكون :-

نقدا :- اي ذهب او فضة او ما يقوم مقامهما مثل النقود الورقية .
او عينا :- اي سلعة لها قيمة معتبرة شرعا وتسمى عند الفقهاء عروض . والعروض جمع عرض بسكون الراء . وهو المتاع . وكل شيء عرض الا الدراهم والدنانير فانها عين (٢) والعرض ما ليس بنقد .
او منفعة :- اي خدمة معتبرة شرعا يحصل بها النفع .

وعلى ذلك فالفقهاء يعدون السلع والخدمات اثمانا لها قيمتها الاقتصادية لذلك اجازوا ان تكون ثمنا في البيع واجرة في الاجارة وسنتكلم عن هذه الاتنواع الثلاثة بالتفصيل :-

١ - الاجر النقدي :-

الاصل في تحديد اجرة العامل ان تكون نقدا ، ولا خلاف بين الفقهاء في جواز ان تكون الاجرة نقدا بشرط ان تكون معلومة علما يمنع المنازعة والخصومة . والعلم بالنقد يكون بمعرفة قدره وجنسه ونوعه . (٣)

(١) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٦ ص ١٥ .

(٢) سعدي ابو حبيب : القاموس الفقهي (مرجع سابق) ص ١٤٧ .

(٣) الشريف : د . شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع

سابق) ص ١٧٦ .

والاجر النقدي هو الاجر الذي يدفع بالنقد المتداول نظاما ،

وبه يتمكن العامل من قضاء حاجاته وتدبير شئون معيشته . (١)

والفقهاء يشترطون في النقد أن يكون متداولاً بين الناس .

فلو باع بنقد انقطع من أيدي الناس بطل (٢) أما إذا كان ما

تضمنه العقد يشتمل على أنواع متعددة من النقد انصرف الاجر الى

النوع الازوج (٣) جاء في حاشية ابن عابدين :-

((والضمن المسمى ينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد ، بلد

العقد لانه المتعارف وان اختلفت النقود مالية فسد العقد ، وتظهر

شمر ذلك اذا كانت مالية الدينار مختلفة في البلدين وتوافق

العاقدان على اخذ قيمة الدينار لفقده او كساده في البلدان الاخرى

فليس للبائع أن يلزمه باخذ قيمته التي في بخارى اذا كانت اكثر

من قيمته التي في اصبهان ، وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه

ايضا ، واذا اختلفت رواجا مع اختلاف ماليتها ، او بدونه فيصح

(العقد) وينصرف الى الازوج وكذا يصح لو استوت مالية ورواجا ،

لكن يخير المشتري بين أن يؤدي أيهما شاء)) . (٤)

وقال ابن الهائم :- ((فان كان في البلد نقد واحد او نقود

ولكن الغالب التعامل بواحد منها انصرف العقد الى النقد وان كان

فلوسا ، وفي هذه الحالة اما أن يكون منها (أي الفلوس) هناك

(١) الهمشري : د. محمود : عنصر الاجر في عقد العمل ، الطبعة بدون .

الرياض معهد الادارة العامة . ادارة البحوث والاستشارات ١٣٩٨هـ .

(٢) الشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع

سابق) ص ١٧٦ .

(٣) الهمشري : د. محمود : عنصر الاجر في عقد العمل (مرجع سابق) ص ١٢ .

(٤) ابن عابدين : محمد أمين : حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح

تنوير الابصار ، الطبعة الثانية ، مصر ، شركة ومكتبة مصطفى

البابي الحلبي ١٣٧٦هـ - ١٩٨٦م ج ٤ ص ٥٣٦ .

نوعان فأكثر ولا غالب فيها ، أو يغلب أحدهما بحيث هو المتبادر الى الفهم ، أو لا يكون هناك الا نوع واحد ، فهذه ثلاث حالات :-

الحالة الاولى : ان يكون هناك نوعان فأكثر ولا غالب فيها فتارة يتفاوتان وتارة لا يتفاوتان فان تفاوتتا اشترط التعيين والا بطل العقد كما لو كان هناك نقدان ولم يغلب أحدهما لانه ليس بمعضهما باولى من بعض والتعيين يكون باللفظ فان عين بالنية فالذي جزم به الرافعي في آخر الخلع انه لا يكفي .

الحالة الثانية :- ان يغلب أحدهما فيصح العقد مع الاطلاق ويعمل العقد عليه كما لو غلب التعامل بنقد لان الظاهر ارادتهما له .

الحالة الثالثة :- ان لا يكون هناك الا نوع واحد منها فيحكم في هذه الحالة بصفة العقد عند الاطلاق وبالعامل عليه اولى ((١)) ويلحق بالاجر النقدي الاجر الاضافي مقابل ساعات العمل الاضافية والهبة أو الاكرامية . والتعويض العائلي أو اعانة المعيشة . (٢) وهذه الصور تعد داخلة في الاجر النقدي وان اختلفت اسباب استحقاقها . فالاولى هي حق للعامل مقابل ما اغيف عليه من عمل . اما الصور الاخرى فهي تبرع محض اذا كانت خارجة عن العقد . اما اذا كانت جزء من العقد فهي داخلة في الاجرة .

٢ - الاجر العيني :-

هو ما يحصل عليه العامل من غير النقود . (٣)

(١) انظر : ابن الهاشم : الشيخ احمد بن محمد : نزهة النفوس في بيان

حكم التعامل بالنفوس ، الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة المعارف

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م تحقيق : د. عبد الله بن محمد الطريقي ، ص ٣٤ - ٤٥ .

(٢) الهمشري : د. محمود عنصر الاجر في عقد العمل مرجع سابق ص ١٢ - ١٣ .

(٣) نفوس المصدر ص ١٣ .

وقد اتفق الفقهاء على جواز أن تكون عيننا معينة برؤية أو صفة مضبوطة تنفي الجهالة وتمنع الغرر . واشتروا في الأجرة إذا كانت عيننا ما اشترطوه في العين المباعة من شروط . (١)

ويشترط في الأجر العيني أن يكون معلوم الجنس والصفة والمقدار وأن علم النوع والمقدار ولم تعلم الصفة وجب دفع متوسط الصفة من نفس النوع المعلوم (٢) مثل استئجار الأجير بطعامه أو كسوته فيذكر نوع الطعام كخبز أو مقدار هذا الطعام كمدى أو صفته كقمح أو شعير فان لم تعلم الصفة دفع متوسط الصفة من نفس النوع المعلوم .

وقد اختلف الفقهاء في حكم استئجار الأجير بطعامه وكسوته :- فذهب البعض إلى القول بعدم الجواز لأن الأجرة مجهولة جهالة فاحشة تفضي إلى المنازعة ، وتمنع من تنفيذ العقد وهي ما يجري فيها المضايقة والمماكسة .

وذهب البعض الآخر إلى جواز ذلك وقالوا إن محل الخلاف هو اشتراط الطعام والكساء المجهول . فإذا انتفتت الجهالة جاز ذلك . وهذا هو الأصح لورود النص في جوازه :- لما روى ابن ماجه عن عتبة بن المنذر قال :- كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقراء (طس) حتى إذا بلغ قصة موسى قال :- إن موسى أجر نفسه ثمانين حججاً أو عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه (

(١) الشريف : د. شرف بن علي : الأجرة الواردة على عمل الإنسان (مرجع سابق) ص ١٧٧ .

(٢) الهمشري : د. محمود : عنصر الأجر في عقد العمل (مرجع سابق) ص ١٤ .

وشرع من قبلنا لشرع لنا مالم يثبت نسخه . (١)

وفي عصرنا الحاضر كثيرا ما يلتزم أصحاب الأعمال بتقديم الطعام والكساء للعاملين وقد تنبه الامام أحمد لهذه المسألة فقال :-

((وليس له اطعام الاجير الا ما يوافقه من الاغذية . لان عليه ضررا ولا يمكنه استيفاء الواجب له منه)) فعلى هذا يلزم صاحب العمل ان يقدم لعماله ما يوافقهم من الاغذية ويحافظ على صحتهم ويساعدهم على القيام باعباء العمل . (٢)

وتتميز الاجرة العينية بثبات قيمتها نسبيا ، خلافا للاجر النقدي حيث تدفع للعامل كسلعة حقيقية .

(١) انظر : الشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع سابق) ص ١٧٨ - ١٧٩ وابن قدامة : المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٦ ص ٧٨ وابن تيمية : مجد الدين ، المحرر ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٥٧ والحديث : رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م وبدون ناشر ، تحقيق وفهارس : محمد مصطفى الاعظمي ج ٢ ص ٦٣ .

ويسلاحظ في الحديث انه ذكر سورة [طس] وهذه سورة النمل اما السورة المقصودة في الحديث هي [طسم] وهي سورة القصص ولعل الراوي اقتصر على [طس] اختصارا .

(٢) الشريف : د. شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان (مرجع سابق) ص ١٨٠ .

٣ - الاجر بالمنفعة :-

قد يتفق المتعاقدان على أن تكون الاجرة منفعة يقدمها صاحب العمل للعامل مقابل عمله كأن يؤمن له له السفر الى بلد كذا ، أو يحججه الى مكة وغير ذلك ، أو تكون الاجرة منفعة مقابل منفعة كمن يملح سيارة انسان مقابل ان يصلح الاخر مذياعه ، وقد تكون المنفعة اجرة تامة وقد تكون جزء من الاجرة ، وقد اتفق الفقهاء على جواز أن تكون الاجرة منفعة . (١)

ويجوز أن تكون الاجرة منفعة ، سواء اتفق الجنس . كما اذا اجر دارا بمنفعة دارين ، أو اختلف بان اجرها بمنفعة عبد ، ولا ربا في المنافع أصلا حتى لو اجر دارا بمنفعة دارين ، أو اجر حلي ذهب بذهب جاز . ولا يشترط القبض في المجلس . (٢)

(١) انظر : نفس الممدر . ص ١٨١ .

(٢) النووي : روضه الطالبين (مرجع سابق) ج ٥ ص ١٨٦ .

- التعاون على الاعمال (مبادلة المنافع) :-

((وسئل مالك عن العامل بيده يقول للرجل العامل مثله اعني خمسة ايام واعينك خمسة ايام ، قال : لا باس بذلك لان الناس يسألون عن مثل هذا كثيرا . ياتي الرجل الى اخيه فيقول له اعني على حصاد زرعي وعمله اياما ، واعينك مثل ذلك على حصاد زرعك ودراسه وعمله ، فلا ارى بذلك باسا تستعينه في ايام شغلك حتى يفرغ ثم تعينه بعد فراغك في ايام شغل هذا الاخر ايضا ، فلا ارى بهذا باسا والناس يتعاونون على الاعمال ، اذا كثر عمل هذا اعانه هذا ، واذا كثر عمل هذا اعانه هذا . ومن سماع اصبح عن اشهب انه قال : لا باس ان يقول الرجل للرجل اعطني عبدك النجار يعمل لي اليوم واعطيك عبدي الخياط يخط لك غدا - و سئل سحنون عن الرجل يقول للرجل احرق لي اليوم واحرق لك غدا ، قال لا باس بذلك .)) (١)

والتعاون على الاعمال هنا هل هو عقد (اي معاوضة) او هو من باب المعروف والاحسان ؟

والجواب هو انه اذا اشتمل على اركان العقد من ايجاب وقبول واتخذ صفة الالتزام فهو عقد وان تفاوت الثمن كأن يعمل احدهما يومين ويعمل الاخر خمسة ايام لكن يجب ان يكون محددا ومعروفا عند التعاقد ، وان فقد العقد ذلك كان معروفا واحسانا وتعاوننا .

(١) ابن رشد : ابو الوليد القرطبي :- البيان والتحصيل (مرجع سابق) ج ٨

المطلب الثاني : الاجر من خلال عقد الجعالة :-

- ١ - تعريف الجعل والجعالة :-

الجَّعْلُ : هو الاجارة على منفعة مَظْنُون حصولها ، مثل مشاركة الطبيب على البرء ، والمعلم على الحِذْق ، والناشد على وجود العبد الابق (١) .

وقيل هو : جعل الرجل للرجل جعلاً على عمل يعمل له ان اكمل العمل وان لم يكمل لم يكن له شيء ، وذهب عناؤه باطلا (٢) .
وقيل هي : جعل مال معلوم لمن يعمل له عملاً مباحاً ولو مجهولاً كقوله من رد لقطتي ، او بنى لي هذا الحائط ، او اذن بهذا المسجد شهراً فله كذا . (٣)

وقال الحارثي من الحنابلة : وهي في اصطلاح الفقهاء : جعل الشيء من المال لمن فعل كذا . (٤)

وقال ابن عرفة من المالكية : الجعل عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله به ، لا يجب الا بتمامه .

(١) ابن رشد : أبو الوليد محمد بن أحمد الشهير بابن رشد

الكفيل : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الطبعة بدون ، دار الفكر ، مكتبة الرياض الحديثة ج ٢ ص ١٧٧ .

(٢) ابن رشد : المقدمات والممهديات (مرجع سابق) ج ٢ ص ١٧٩ .

(٣) ابن ضويان : منار السبيل (مرجع سابق) ج ١ ص ٤٢٤ .

(٤) المرادوي : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان : الانصاف في معرفة

الراجح من الخلاف على مذهب الامام الميجل احمد بن حنبل ، الطبعة

الاولى ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ،

حققه : محمد حامد الفقي ، ج ٦ ص ٣٨٩ .

فخرج بعمل آدمي ، كراء السفن والرواحل والأرضين ، وبما بعده ، المساقاة والقرض وشركة الحرث ، وقولنا < به > خوف نقص عكسه ، بقوله ان اتيتني بعبدى الاتى فلك عمله شهرا مثلا ، او خدمته شهرا - لانه جعل فاسد لجهل عوضه ، والضمير في < به ومحلّه > للعمل اي غير ناشئ عن محل عمل العمل بسبب العمل ، والظاهر انه لا حاجة للفظه < به > في ادخال الصورة المذكورة ، لان العوض فيها وهو عمل العبد غير ناشئ عن محل عمل الجعل وهو العامل (١) .

والجعالة اوسع من الاجارة ، ولهذا جازت مع جهالة العمل ، والمدة ، وعلى رقيه ، وهي نوع اجارة لوقوع العوض في مقابل منفعة (٢) .

(١) البنائى ، سيدى الشيخ محمد : حاشية على شرح الزرقانى على مختصر

سيدى خليل ، الطبعة بدون ، دار الفكر ج ٧ ص ٥٩

والنفراوى : الشيخ احمد بن غنيم ، الفواكه الدواني شرح رسالة

القيروانى ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٥٩ .

(٢) انظر ابن زويان ، منار السبيل ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٨٩ ، والمرداوى

، الانصاف ، مرجع سابق ج ٦ ص ٢٨٩ .

٢ - الفرق بين الجعالة والاجارة :- (١)

الاول :- ان المنفعة لا تحصل للجاعل الا بتمام العمل ، كرد
الابق والشارد ، بخلاف الاجارة فانه يحصل من المنفعة بقدر ما عمل ،
لذلك اذا عمل الاجير في الاجارة بعض العمل حصل له من الاجرة بحساب
ما عمل ولا يحصل له في الجعل شيء الا بتمام العمل .

الثاني :- ان العمل في الجعل قد يكون معلوما وغير معلوم
كحفر بئر حتى يخرج منها الماء ، وقد يكون قريبا او بعيدا بخلاف
الاجارة ، فلا بد ان يكون العمل فيها معلوما .

الثالث :- انه لا يجوز شرط تقديم الاجرة في الجعل بخلاف
الاجارة .

(١) انظر ابن جزى القوانين الفقهية ، <مرجع سابق> ص ١٨٢ ، والسيوطي ،
الامام جلال الدين عبد الرحمن ، الاشباه والنظائر في قواعد وفروع
لقه الشافعي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، والبهوتي ، كشف القناع ، مرجع
سابق ، ج ٤ ص ٢٠٥ ، والنووي ، ابو زكريا محيي الدين ، المجموع
شرح المذهب ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ١١٣ ، وابن رشد ، المقدمات
والممهدات ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٧٩ ، والجميلي ، د. خالد رشيد ،
الجعالة واحكامها في الشريعة والقانون ، الطبعة الثانية ، بيروت
، دار الندوة الجديدة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص ١٥٦ ، والمصري ، د.
رفيق ، الجعالة ونظرية الاجر في الاقتصاد الاسلامي ، بحث منشور في
مجلة حضارة الاسلام السنة الحادية والعشرون ، العددان الرابع
والخامس ، جمادى الآخرة - رجب ١٤٠٠هـ ، ايار - حزيران ، ١٩٨٠م
ص ١٠٣-١٢٦ .

الرابع :- تصح الجعالة مع العامل المعين وغير المعين ، أي يجوز أن يعقد لعامل غير معين لقوله تعالى : ((وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)) (١) .

ولأنه قد يكون له عمل ولا يعرف من يعمل له فجاز من غير تعيين ، أما الإجارة فلا تصح إلا مع عامل معين بعينه .

الخامس :- أن الجعالة لا تكون إلا فيما لا يحصل له من نفع للجاعل حين الترك ، ولو ترك بخلاف الإجارة .

السادس :- لا يجوز ضرب الأجل في الجعالة ، لأن الأجل يزيدها غررا . أما في الإجارة فلا بد فيها من أجل . ويجوز فيها الجمع بين تقدير المدة والعمل بخلاف الإجارة على قول من يمنع ذلك .

السابع :- الجعالة عقد جائز ، لا يلزم المَجْعُولُ له العمل ، وله أن يترك شرع فيه أو لم يشرع ، واختلف في الجاعل فقيل : أن الجعل يلزمه بالعقد ، وقيل لا يلزمه حتى يشرع المَجْعُولُ له في العمل ، لثلا يبطل عليه عمله . أما الإجارة فهي عقد لازم بين الطرفين .

الثامن :- ولا تجوز الجعالة إلا بعوض معلوم ، لأنه عقد معاوضة وهنا شابهة الإجارة . ولكن الحنابلة يجيزون في الجعالة أن يكون العوض مجهولا ، إذا كان الجهل لا يمنع التسليم ، كمن قال : (من رد عبدي الأبق ، فله نصفه ، أو من رد ضالتي فله ثلثها) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا قال الأمير في الغزو (من جاء بعشرة رؤوس فله رأس) جاز .

وإذا كانت الجهالة تمنع التسليم ، لم تصح قولا واحدا ، ويستحق الأجرة المثل مطلقا (٢) .

(١) آية [٧٢] سورة يوسف .

(٢) المرداوي ، الانصاف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

- ٣ - العلاقة بين الإجارة والجعالة :-

اختلف فقهاء المالكية في العلاقة بين الإجارة والجعالة
وأيهما أعم على أقوال هي :

الأول :- قال خليل : ((ويصح الجعل (في كل ما جاز فيه
الإجارة بلا عكس) أي ليس كل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الإجارة
فالجعل أعم هذا مدلوله)) (١) .

الثاني :- قول صاحب التهذيب : ((كل ما جاز فيه الجعل
جازت فيه الإجارة ، وليس كل ما جازت فيه الإجارة جاز فيه الجعل
أي فالإجارة أعم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص)) (٢) .

وعبارة التهذيب تخالف عبارة خليل ، قال البنائي : والصواب
إبقاء عبارة المصنف (خليل) على ظاهرها وبالإستثناء بعدها تكون
مساوية لعبارة التهذيب ، لولا قوله (بلا عكس) والصواب إسقاطه
والله أعلم (٣) .

وقيل : كل محل يصح فيه الجعل جازت فيه الإجارة بشرطها ،
فاعتبار شرطها لا يخرجها عن صحتها في ذلك المحل .

(١) انظر : العلامة الشيخ خليل ابن اسحق المالكي ، مختصر خليل ، دار
الفكر ، الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، صححه وعلق عليه الشيخ
أحمد نصر ، ص ٢٤٩ والزرقاني : سيدي عبد الباقي ، شرح الزرقاني
على مختصر سيدي خليل ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر . ج ٧
ص ٦٢ .

(٢) الزرقاني : شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ، ج ٧
ص ٦٢ .

(٣) البنائي : حاشية على شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع
سابق ، ص ٦٢ .

وهناك من ابقى كلام خليل على ظاهره قائلًا ، ولا يُعترض على هذه الكلية بالاتّيق لكونه لا تجوز فيه الاجارة ، بل تجوز فيه على ان يطلبه كل يوم بكذا او يطلبه في محل كذا وهكذا (١) .

الثالث :- وقد رجح الشيخ احمد غنيم : ان بين الاجارة والجعل العموم والخصوص الوجهي على التحقيق خلافا لظاهر خليل في قوله (في كل ما تجوز فيه الاجارة) (٢) .

والصحيح :- هو ان الاجارة اعم من الجعالة التي هي نوع اجارة بمعناها العام في حين ان الجعالة اوسع من الاجارة ولهذا جازت مع جهالة العمل او المدة ، وعلى رقيه كما ان الجعالة اذا فسخت او فسدت ترد الى اجرة المثل عند اكثر الفقهاء الا المالكية فهم مختلفون بين ان ترد الى جعل مثله او اجرة مثله :-

جاء في حاشية ابن عابدين : ((رجل خل له شيء فقال من دلني على كذا فله كذا :- ان قال على سبيل الخصوص بان قال لرجل بعينه ان دلّيتني على كذا فلك كذا : ان مشى له فدلّه فله اجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل)) (٣) .

وجاء في مغنى المحتاج : ((ويشترط كون الجعل معلوما ، فلو قال : من رده فله ثوب او نحوه . او كان خمرا او مغصوبا فسد

(١) نلس المصدر ج ٧ ص ٦٢ .

(٢) النبراوي : شيخ احمد بن غنيم ، الفواكه الدواني ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣) ابن عابدين : رد المحتار ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٠٠ .

العقد وللراد اجرة مثله ، وان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه اجرة المثل لما عمله (((١) .

وقال ابن رشد : ((واختلف في جعل الفاسد اذا وقع ، فقيل انه يرد الى حكم نفسه فيكون للمجعول له جعل مثله ان كان اتم العمل ، وان لم يتم فلا شيء له ، وقيل انه يرد الى حكم غيره وهي الاجارة ، فيكون له اجارة مثله ، اتم العمل ، او لم يتمه)) (٢) .

وقال الزرقاني : ((وفي جعل الفاسد جعل المثل ، ان اتم العمل ردا الى صحيح نفسه ، وان لم يتم فلا شيء له ، وهذا هو المشهور ، وقيل له اجر مثله ردا الى صحيح اصله وهو الاجارة فيأخذ بحساب الاجارة ، الا ان يجعل له العوض ثم اثم لافله اجر مثله)) (٣)

وجاء في المحرر : ((ويجوز فسخ الجعالة للمالك ، وعليه للعامل اجرة ما عمل)) (٤) .

وجاء في شرح المنتهى : ((وان فسخ جاعل فعليه لعامل اجرة مثل عمله لانه عمل بعوض لم يسلم له ، ولا شيء له لما يعمل به بعد الفسخ ، لانه غير ماذون فيه ، وان فسخ عامل قبل تمام عمله فلا شيء له لاسقاطه حق نفسه)) (٥) .

(١) الشربيني : الشيخ محمد الخطيب : مغنى المحتاج الى معرفة معاني

الفاظ المنهاج ، مع تعليقات للشيخ جويلى ابراهيم ، الطبعة بدون

دار الفكر ج ٢ ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٢) ابن رشد : المقدمات والممهدات ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨٢ .

(٣) الزرقاني : شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ج ٧ ص ٦٤

(٤) ابن تيمية : المجد ، المحرر ، مرجع سابق ج ١ ص ٣٧٢ .

(٥) البهوتي : شرح منهي الارادات ، مرجع سابق ج ٢ ص ٤٧٠ .

وقال في الانصاف : ((مراد المصنف وغيره : بقولهم (ومن عمل
لغيره بغير جعل فلا شيء له) غير المعد لاخذ الاجرة ، فاما المعد
لاخذها فله الاجرة قطعا ، كالملاح ، والمكاري ، والحجام ، والقصار
، والخياط ، والدلال ، ونحوهم ، ممن يرصد نفسه للتكسب بالعمل
فاذا عمل استحق اجرة المثل ، نص عليه)) (١) .

وهنا يلاحظ كيف اعاد الفقهاء رحمهم الله الجعالة الى اصلها
التي هي الاجارة ، فبين الاجارة والجعل العموم والخصوص الوجهي
فهناك من الاعمال ما تصح فيه الجعالة والاجارة معا ، وهناك ما لا
تصح فيهما معا ، ومنها ما لا تصح فيه الجعالة وتتعين الاجارة ،
ومنها لا تصح فيه الاجارة وتتعين الجعالة ، وهناك اخيرا ما هو
متروك بين الاجارة والجعالة فيلحق باحدهما فهذه خمسة اقسام
سنعرض لها بالتفصيل ان شاء الله تعالى .

(١) المراد اوي : الانصاف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٩٤ .

٤ - العمل بين الإجارة والجمالة :-

والاعمال بين الإجارة والجمالة تنقسم الى خمسة اقسام :-

أولاً : منها ما يصح فيه الجعل والإجارة :-

وهو كثير من ذلك بيع الثوب والثوبين ، وشراء الثياب القليلة والكثيرة ، وحفر الآبار ، واقتضاء الديون ، والمخاصمة على الحقوق (١) ومثاله كحفر البئر في أرض موات أن عين فيها مقدار مخصوص من الأزرع كان إجارة ، وأن عاقده على إخراج الماء كان جعلاً (٢) .

وقال اللقيمي : ((وكراء السفن جعل وإجارة ، فالجعل قوله أن بلغتني محل كذا لك كذا والا فلا شيء لك ، وهو جائز كالشرط . والإجارة على أن يجعل له شيئاً معلوماً على أن يبلغه دون المحل فيحاسب بسيره)) (٣) .

ثانياً : ومنها ما لا تصح فيه الجمالة وتنتعين الإجارة :-

وهو كثير أيضاً من ذلك خياطة الثوب ، وخدمة الشهر ، وبيع السلع الكثيرة ، والسلعة الواحدة تباع من جاعل ويعلم أن الثمن فيها موجود ، أو على أن تباع في بلد آخر وما أشبه ذلك ، وضابطه هو أن لا يبقى للجاعل فيها منفعة إذا لم يتم المجعل له العمل (٤)

(١) ابن رشد : المقدمات والممهديات ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨١ .

(٢) النفراوي : الشيخ أحمد بن غنيم ، الفواكه الدواني ، مرجع سابق ج ٢

ص ١٦٠ .

(٣) البناني : حاشية على شرح الزرقاني ، مرجع سابق ج ٧ ص ٦٠ .

(٤) ابن رشد : المقدمات والممهديات ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨١ .

ومثاله : كالمعاقدة على عمل في أرض مملوكة للجاعل ، كحفر بئر في أرض مملوكة له ، لأنه على تقدير عدم تمام العمل يذهب عمله باطلا مع انتفاع الجاعل بعمله (١) .

ثالثا : ومنها ما لا تصح فيه الإجارة وتتعين الجعالة :-

وذلك كالمعاقدة على احضار عبد آبق ، أو بغير شارد ونحوهما من كل ما يُجهل فيه العمل (٢) .

ولا يحصل فيه للجاعل نفع الا بتمام العمل .

رابعا : ومنها ما هو متردد بين الإجارة والجعالة :-

فينظر هل يحمل على الإجارة أو الجعالة أو يكون فاسدا ، قال ابن الحاجب : ((ومشارطة الطبيب على البرء ، والمعلم على القرآن ، والحافر على استخراج الماء بتعريف شدة الأرض وبعد الماء ، وكراء السفينة ، متردد بين الجعل والإجارة ، واضاف ابن شاس - المفارسة ، وهي أن يعطي الرجل أرضه لمن يفرس فيها عددا من الأشجار ، فإذا بلغت حداً معروفاً تصير الأرض والأشجار بينهما ، وقال : وكل هذه الفروع مختلف فيها وسبب الخلاف في جميعها ترددها بين العقدين)) (٣) .

وبيان ذلك أنه لما كان العامل لا يستحق شيئا الا بتمام العمل شابهة الجعالة ، ولما كان اذا ترك الأول وكمل غيره العمل يكون للأول بحسابه لا بنسبة الثاني ، شابهة الإجارة (٤) .

(١) النفراوي : الشيخ أحمد بن غنيم ، الفواكه الدواني ، مرجع سابق ج ٢

ص ١٦٠ .

(٢) نفس المصدر . ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣) البنائي : حاشية على شرح الزرقاني ، مرجع سابق ج ٧ ص ٦٠ .

(٤) النفداوي : الشيخ أحمد بن غنيم ، الفواكه الدواني ، مرجع سابق ج ٢

ص ١٦٥ .

والفرق بين الإجارة والجعالة ، أن الجعالة لا تكون إلا فيما لا يحصل منه نفع للجاعل حين الترك ، لو ترك ، بخلاف الإجارة (١) .
وظاهر المذهب المالكي أن هذه الفروع كلها إجارة على البلاغ إلا مسألة الحافر فأنها من الجعالة (٢) .
وعند الحنابلة المسابقة جعالة وهذا هو المذهب ، وقيل هي عقد لازم ليس لأحدهم فسخه ، فهي كالإجارة (٣) .

خامسا : ومنها مالا يصح فيه الجعل ولا الإجارة وهي نوعان :-

أحدهما : مالا يجوز للمجعل له فعله ، كالمحرمات والمعاصي .

والثاني : ما يلزمه فعله ، أي ما يجب عليه من قول أو فعل ، فلا يصح مجاعلته عليه ، قال في البيان : ((قال ابن القاسم قال مالك : من قال دلني على من يشتري مني جاريثي ولك كذا ، أو من أؤجره نفسي ، فدل عليه فذلك لازم له لأنه لا يجب الادلال عليه ، بخلاف ما لو قال دلني على امرأة تصلح لي أتزوجها ، ولك كذا ، فلا شيء له والفرق بين الدلالة على من يشتري أو يستأجر ، وبين الدلالة على من تصلح للنكاح في لزوم العوض في الأول دون الثاني ، وقوع العوض في مقابلة مالا يلزم العامل وهو التفتيش على من يشتري أو يستأجر بخلاف الثاني فإنه في مقابلة ما يجب على العامل وهو النصيحة لأنه لما استنصحه صارت النصيحة واجبة عليه ، ولا يجوز لأحد أخذ عوض

(١) الزرقاني : شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ج ٧ ص ١٩

(٢) البناني : حاشية على شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع

سابق ج ٧ ص ٦٠ .

(٣) المرداوي : الانصاف ، مرجع سابق ج ٦ ص ٩٤ .

في واجب عليه (((١) . وقال سحنون : ((كل ذلك عندي واحد (ليس بينهما فرق وأرى أن يلزمه في النكاح مثل ما يلزمه في البيع والاجارة)) (٢) .

قال في الكشاف : ((وكل ما جاز الأخذ العوض عليه في الاجارة من الاعمال جاز أخذه عليه في الجعالة ، وما يجوز الأخذ العوض عليه في الاجارة ، كالغناء والزمر وسائر المحرمات لا يجوز الأخذ الجعل عليه وما يختص أن يكون فاعله من أهل القرية ، مما لا يتعدى نفعه فاعله ، كالصلاة والصيام لا يجوز الأخذ الجعل عليه كما تقدم في الاجارة)) (٣) .

(١) انظر : ابن رشد : المقدمات والمهيدات ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨١ ،

والسفرراوي : الشيخ أحمد بن غنيم ، الفواكه الدواني ، مرجع سابق

ج ٢ ص ١٦١ .

(٢) ابن رشد : البيان والتحصيل ، مرجع سابق ج ٨ ص ٤٤٠ .

(٣) البهوتي : كشاف القناع ، مرجع سابق ج ٤ ص ٢٠٥ .

٥ - حكم الجمع بين الإجارة والجمالة <الاجر والجعل> :-

مسألة الجمع بين عقدين فأكثر من العقد المسائل ، حيث يندر أن تجد من صرح بحكم ذلك من الفقهاء ، ومن ذلك مسألة الجمع بين الإجر والجعل ، والاجر والربح (١) ، علما أن الحاجة الى اصدار حكم فيهما ماسة في هذا العصر ، مع أهميتهما العلمية ، ولذلك لا بد من الرجوع الى اصل كل عقد ومعرفة امكانية الجمع بينهما ، وهل هناك ما ينافي ذلك من جهالة أو غرر ، واذا رجعنا الى اصل المسألة - وهي الجمع بين عقدين مختلفين - نجد أن ابن تيمية رحمه الله قد قعد قاعدة هامة في الجمع بين العقود ، وهي أن الجمع بين عقد معاوضة وتبرع لا يجوز لأن ذلك التبرع ، انما كان لأجل المعاوضة لا تبرعا مطلقا ، في حين أنه رحمه الله أجاز في موضع ثاني أن يجمع بين بيع وإجارة ، وهذا منطلق من أن كلا منهما معاوضة فجاز ، فهل هذا يصدق على أن الجمع بين الإجارة والجمالة ، وكلاهما معاوضة جائز ، وهل الجمع بين الإجر والربح جائز أيضا ؟ هذا ما سنعرفه ان شاء الله في الأسطر القادمة :-

قال ابن تيمية رحمه الله عند شرحه حديث ابن عمر :- ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك)) رواه الأئمة الخمسة أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين سلف وبيع ، فاذا جمع بين سلف وإجارة فهو جمع بين سلف وبيع أو مثله ، وكل تبرع يجمعه الى البيع والإجارة ، مثل الهبة ، والعارية ، والعريية ، والمحاباة في المساقاة والمزارعة ، وغير ذلك هي مثل القرض .

(١) سنعرض لمسألة الجمع بين الإجر والربح في المطلب الخامس ان شاء

فجاء معنى الحديث : أن لا يجمع بين معاوضة وتبرع ، لأن ذلك التبرع إنما لأجل المعاوضة لا تبرعا مطلقا ، فيصير جزءا من العوض فإذا اتفقا على أنه ليس بعوض ، فقد جمعا بين امرين متناقضين... الخ (((١) .

وقد سئل رحمه الله في موضع آخر فأجاب : ((هذا قد جمع بين بيع وإجارة معا ، وذلك جائز في أظهر قولي العلماء)) (٢) .
وهنا لاحظ أن ابن تيمية رحمه الله ، منع الجمع بين معاوضة وتبرع في حين أجاز معاوضة ومعاوضة ، كما أن المالكية يجيزون ذلك - أي بيع وإجارة - :

قال الزرقاني : ((لا إجارة وقعت مع بيع بعقد واحد فلا يفسد واحد منهما سواء كانت الإجارة في نفس المبيع كشرائه ثوبا بدراهم معلومة على أن يخطه له البائع ، أو في غيره كشرائه ثوبا بدراهم معلومة على أن ينسج له آخر)) (٣) .

وبالعودة إلى مسألة الجمع بين الأجر والجعل ، وجد الباحث أنه لم ينص أحد من الفقهاء على ذلك إلا المالكية ، وذلك أن الجعالة غير ظاهرة في الفقه الحنفي كما هي في المذاهب الأخرى فهي تأتي عندهم بعد كتاب اللقطة عادة ، وتعرف عندهم بكتاب الأبق (أو الأباق) فهم قصروها على الأباق مع أنها عقد واسع ، بل أصل في العقود ، والجعالة عندهم غير مشروعة لأن العقد لا يتم إلا مع معينين وإذا أُجِّهَ أحد المتعاقدين لم تصح الجعالة ولا الإجارة وعند

(١) انظر : ابن تيمية : شيخ الإسلام ، مجموع الفتاوى ، الطبعة بدون ، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين ، طبع بأمر جلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ، ج ٢٩ ص ٦٢-٦٣ .

(٢) نفس المصدر . ج ٢٩ ص ٢٣٧ .

(٣) الزرقاني : - شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ج ٧ ص ٥ .

بعضهم نوعاً من أنواع الإجازات الفاسدة (١) .

وجاء في حاشية ابن عابدين : ((رجل فل له شيء فقال من دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين :-

ان قال على سبيل العموم بأن قال من دلني فالإجارة باطلة ، لأن الدلالة والإشارة ليست بعمل يستحق به الأجر ، وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان دللتني على كذا فلك كذا ، ان مشى له فدله فله أجر المثل للمشي لأجله لأنه عمل يستحق بعقد الإجارة ، الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل ، وان دله بغير مشي فهو (والأول سواء)) (٢) .

والأحناف يستحق عندهم الجعل في رد الأبق استحساناً لأن القياس عندهم أنه لا يثبت ، قال في بدائع الصنائع : ((أما أصل الاستحقاق فثابت عندنا استحساناً والقياس أن لا يثبت أصلاً كما لا يثبت برد الضالة)) (٣) .

(١) انظر : الميرغاني : شيخ الاسلام برهان الدين أبي الحسن بن أبي بكر ، الهداية شرح بداية المبتدى ، الطبعة بدون ، دار احياء التراث العربي ، ج ٢ ص ١٨٧ ، وابن عابدين : رد المحتار : مرجع سابق . ج ٤ ص ٣١٣ والجميل / خالد رشيد : الجعالة وأحكامها ، مرجع سابق ص ١٦ .

(٢) ابن عابدين :- رد المحتار ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٠٠ .

(٣) الكاساني : الامام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . ج ٦ ص ٢٠٤ .

وتأتي الجعالة في المذهب الشافعي بعد باب اللقطة عادة تبعا لجمهور الشافعية لأنها طلب التقاط الضالة ، ومنهم من ذكرها عقب الإجارة ، كصاحب التنبيه والغزالي ، وتبعهم في الروض ، لأنها عقد على عمل (١) . وتعرف عندهم في باب مستقل هو باب الجعالة ، وهي بذلك عندهم أوسع من الحنفية .

والحنابلة كالشافعية ، إلا أنها عندهم أوسع فهي تشمل صور كثيرة لا توجد عند غيرهم ، منها : من رد عبدي فله نصفه ونحوه أو من من خاط لي هذا الثوب ونحوه ، فله كذا ، أو من حرس زرع ، أو أذن في هذا المسجد فله في كل شهر كذا ، أو من أقرضني زيد بجاهه ألفا فله كذا لأن الجعل في مقابل ما بذله من جاهه من غير تعلق بالقرض ، أو من فعله من مديني - أي مما لي عليه دين - فهو بريء من كذا (٢) .

((ومن ذلك أن للمعلمين أن يطلبوا جعلا ممن يعلمونه أنواع الصناعات ، فإن أخذ الجعل والعوض على تعليم هذه الصناعات جائز ، والاكتساب بذلك أحسن المكاسب ، ومن ذلك أيضا العوض في المسابقات فهو من الجعل ، فإذا أخرج ولي الأمر مالا من بيت المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والابل كان ذلك جائزا باتفاق الأئمة ، ولو تبرع رجل مسلم ببذل الجعل في ذلك كان مأجورا على ذلك ، وكل ما كان من الأعمال له منفعة لعامة المسلمين من تدريب وتعليم ومسابقات يجوز فيه عند الحنابلة بذل الجعل)) . (٣)

(١) انظر : الشربيني : مغنى المحتاج ، مرجع سابق ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) انظر : اليهودي : شرح منتهى الإرادات ، مرجع سابق ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٣) انظر : ابن تيمية : شيخ الاسلام ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ج ٢٨

وثائقي الجعالة عند الحنابلة بعد باب احياء الموات وقبل اللقطة عادة ، وقد ذكرها المجد في المحرر بعد باب اللقطة ، ولم يجد الباحث من الحنابلة من وضعها بعد باب الاجارة ، الا انهم نصوا على ان الجعالة نوع اجارة لوقوع العوض في نظير النفع كما في شرح منتهى الارادات والانصاف . (١)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية انها اجارة بالمعنى العام ، لا عقد الاجارة المخصوص . (٢)

واوسع المذاهب في الجعالة على الاطلاق هم المالكية وهم يذكرونها بعد باب الاجارة ، والجعل عندهم اصل في نهيه كالقراض والمساقاة ، لا يقاس على الاجارة ولا تقاس عليه ، وان اخذ شبهها منها . (٣) ورغم ذلك نص المالكية على عدم جواز الجمع بين الجعل والاجارة ، والجعل والبيع :- قال الزرقاني :

((كما تفسد الاجارة اذا وقعت مع جعل في عقد واحد لتنافي الاحكام فيها اذ الاجارة لا يجوز فيها الغرر ، وتلزم بالعقد ويجوز فيها الاجل ولا يجري شيء من ذلك في الجعل ، اي لا يلزم بالعقد ولا يجوز فيه ضرب الاجل ، وكذا لا يجوز بيع الاعيان مع الجعل بعقد واحد للعلة المذكورة ، وكذا يفسد الجعل ، اذ لا يمكن ان يكون العقد الواحد صحيحا في شيء وفاسدا في شيء)) . (٤)

(١) انظر : ابن تيمية : المجد ، المحرر ، مرجع سابق ج ٣ ص ٣٧٢ ، والبهوتي : شرح منتهى الارادات ، مرجع سابق ج ٢ ص ٤٦٨ ، والمرداوي : الانصاف ، مرجع سابق ج ٦ ص ٣٨٩ .

(٢) انظر : ابن تيمية شيخ الاسلام ، الفتاوى الكبرى ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٤٥٩ ، وابن تيمية شيخ الاسلام : القواعد النورانية ، مرجع سابق ص ١٩٢ .

(٣) ابن رشد : المقدمات والممهدات ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٧٩ .

(٤) الزرقاني : شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ج ٧ ص ٥ .

وجاء في الفواكه الدواني : ((ومشارطة الطبيب على البرء جائز ... الى ان قال : وانما لم تجز تلك الصورة لادائها الى اجتماع جعل وبيع وهو لا يجوز)) (١) . ولم تستفح للباحث تلك الصورة ، وانما محل الشاهد انه منع جمع جعل وبيع ، مع ملاحظة ان الملكية يجيزون اجارة وبيع كما ذكرنا ذلك سابقا اما الجعل فلا . وقال ابن رشد : ((ولا يجتمع الجعل والاجارة ، لان الاجارة لا تنعقد الا معلوما في معلوم .

والجعل يجوز فيه المجهول ، فهما اتصال مفترقان لاقتراق احكامهما ، متى جمع بينهما فسد جميعا ، وروى عن سحنون انه اجاز المغارسة والبيع وهو من هذا المعنى)) (٢) .

الرأي الراجح في حكم الجمع بين الجعل والاجارة :-

نظرا لقلة النصوص في هذه المسألة حيث لا يوجد الا قول واحد ينص على المنع وهو قول المالكية - وان كان سحنون رحمه الله اجاز صورة في هذا المعنى - الا انه لا يوجد تصريح بالمنع وعدمه عند الحنابلة والشافعية ، لذلك فان الباحث يتوقف عن الترجيح ، وترك المسألة مفتوحة لكي لا نستعجل في اصدار الحكم ، وندع للمتخصصين من الفقهاء ان يقولوا شيئا في هذه المسألة ، ولكن لم يظهر مما سبق المنع من جواز ان يجمع بين الاجر والجعل في عقدين مختلفين وان كانا لشخص واحد ، فقد نص المالكية على عدم الجمع بينهما في عقد واحد ، ولكن اذا كان لكل واحد منهما عقده الخاص به واجتمعا معا لعاقد معين او لشخص واحد ، فالراجح ان شاء الله انه لا يوجد ما يمنع ذلك والله اعلم

(١) النفراوي : الشيخ احمد بن غنيم : الفواكه الدواني ، مرجع سابق ج ٢

(٢) ابن رشد : المقدمات والممهديات ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨١ .

- ٦ - الآثار الاقتصادية للأجر من خلال عقد الجعالة :-

الجعل يعد نوعاً من أنواع الأجر في الإسلام ، ولكن له خصائصه وأحكامه الخاصة به والذي يميزه عن الأجر المحدد سواء كان نقداً أو عيناً أو منفعة ، وهذه الثلاثة يمكن أن تكون جعلاً للجعل ، لأن كل ما جاز أن يكون عوضاً في الإجارة جاز أن يكون عوضاً في الجعالة .

والأجر في عقد الإجارة محدد له شروط وضوابط ، ولا بد من نفي الجهالة والغرر عنه ويتخذ صفة اللزوم ، حيث حفته الشريعة بالحماية لحفظ مصالح الناس وحقوقهم ، ولم يترك هذا العقد لاهواء الناس ومصالحهم الضيقة ، وفي مقابل ذلك يوجد عقد الجعالة الذي يتصف بالسعة حيث يجيز مالم تجيزه الإجارة مع اعطاء الحرية لطرفي العقد في ترك العمل شرع فيه أو لم يشرع ، فهو عقد جائز ، ويجوز أن يعقد لعامل غير معين ، وأن يكون العامل مجهولاً ، في حين لا يستحق الجعل إلا بتمام العمل ، وبهذا تكمل أحكام الجعالة مالا يمكن عقده بالإجارة ، ويقوم الجعل فيه مقام الأجر مع ملاحظة أن كل ما جاز أن يكون عوضاً في الإجارة جاز أن يكون عوضاً في الجعالة ، وبذلك اختلف الأصل ، وتشابها في أن كلا منهما أجر ، فالجعل قد يكون نقداً كدراهم ودنانير وريالات ، ويكون عيناً كبر أو تمر ، وقد يكون منفعة كركوب إلى مكان ، أو سكنى في دار وغيرها ، وبهذا تثبت سعة هذه الشريعة السمحة وأنها ما ضاقت يوماً بمصالح العباد وفي الاقتصاد يكون وجود عقدين مختلفين في الأصل متشابهين في أن كلا منهما أجر ، يتيح للعمال وأرباب العمل حرية اختيار أيهما من هذين العقدين بما يوافق مصالحهما ، مثال ذلك : أن تنظر المنشأة لمصلحتها في استئجار العمال لأحكام الإجارة أو الجعالة وتقارن بين الاثنين ونوع العمل المطلوب أدائه ، وتكلفة كل نوع وبذلك تستطيع تشغيل العمال وفق أحكام أحدهما ، والعمال أو نقاباتهم ينظرون في

اي من هذين العقدين بما يوافق مصلحتهم حيث يملكون في الجعالة
الحقية ترك العمل متى شاءوا في حين يلزم الوفاء بالاجارة لحين
نهاية العقد ، وربما امكن الجمع بين الاجارة والجعالة ، فتعطى
الاجارة على الزمن ، وتعطى جعالة اضافية (علاوة انتاج) ، او مكافاة
انتاجية تكون بمثابة حافز) لمن يحقق انتاجية معينة (عددا من
الوحدات المنتجة مثلا) ويكون ذلك في عقدين مختلفين ، وذلك خروجا
من الخلاف فيمن يمنع الجمع بين الاجارة والجعالة في عقد واحد ،
وايضا لتسهيل عملية الحسابات حيث تعرف الاجور الشابتة ، من
الاجور المتغيرة المرتبطة بجزء من الناتج <الجعل> ، ايضا الجعل
المدفوع هنا ممكن ان يكون محدد (كم من انتج وحدات معينة) ، يستحقون
مبلغا محدد ، او مقطوعا) ، وقد يكون مشاعا (كنسبة من الارباح
المتحققة آخر العام) ومعلوم ان الحسابلة اُجازوا ذلك ، ومن
الممكن ان يربط الجعل بتصريف المنتجات ، وعند تمام العمل ،
فيستحق الجعل ، وتستفيد من ذلك شركات التسويق وغيرها (١) .

وهناك الكثير من الافكار للاستفادة من سعة عقد الجعالة في
الاسلام كتخفيض تكاليف الانتاج ، او استعماله كحافز على زيادة
الانتاج او لاغراض التدريب على الصناعات والحرف ، او مكافاة
لاختراعات محددة كأن يقال من اخترع كذا ، او ابتكر كذا فله كذا
وغيرها .

وهنا نلاحظ الاتفاق الواسعة ، والمجالات الرحبة لاستغلال هذا العقد في
الاعمال المفيدة لاقامة مصالح العباد ومعاشهم في الدنيا والاخرة .

(١) انظر : المصري : د . رفيق : الجعالة ونظرية الاجر في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثالث : الاجر من خلال عقد السمسرة :-

- ١ - تعريف السمسار :-

- السمسار :- اسم لمن يعمل للغير بالاجرة بيعا وشراء (١) .
- والسمسار :- هو الدلال ، وهو الوسيط بين البائع والمشتري لتسهيل الصفقة (٢) .
- وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ((لا تلقوا الركبان ولا يبع حاضر لباد)) قال فقلت لابن عباس : ما قوله (لا يبع حاضر لباد) قال لا يكون له سمسارا ، رواه البخاري في كتاب البيوع .
- وفي الحديث أيضا عن قيس ابن ابي غرزة الكناني قال ((كنا نبتاع بلاوساق بالمدينة ونسمي انفسنا السماسرة فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم هو احسن من اسمنا قال صلى الله عليه وسلم : يا معشر التجار ان البيع يحضره اللغو والحلف فشربوه بالصدقة)) (٣) .
- قال السرخسي رحمه الله ((ومقصوده من ايراد الحديث بيان جواز ذلك)) (٤) .

(١) السرخسي : المبسوط ، مرجع سابق ج ١٥ ص ١١٤ .

(٢) سعدي ابو حبيب : القاموس الفقهي مرجع سابق ص ١٨٣ .

(٣) الحديث : رواه ابو داود في كتاب البيوع في باب التجارة يخالفها

الحلف واللغو ، قال المنذري : واخرجه الترمذي والنسائي وابن

ماجه ، وقال الترمذي حسن صحيح : انظر شمس الحق الهادي :- عون

المعبود شرح سنن ابي داود ، مرجع سابق ج ٩ ص ١٧٣ .

(٤) السرخسي : المبسوط ، مرجع سابق ، ج ١٥ ص ١١٤ .

وعائد السمسرة على ذلك هو نوع من أنواع الأجر ولكن سمي
سمساراً لتوسطه عند بيع السلعة بين البائع والمشتري ، وبين
المؤجر والمستأجر وسمي دلالاً لمناداته على السلعة .
وعمل السمسار مهم في ترويج السلعة وبيعها بأرفع سعر ممكن
فهو ينادي مُعرفاً بالسلعة المعروضة للبيع واصفاً لها ، وهو عنصر
مهم في البيع بالمزايدة العلنية ، إذ يعرض السلعة ذاكراً آخر ما
عرض من ثمن لها ، وباحثاً عن زيادة أخرى .
وكان السمسرة يعرفون قديماً بالمنادين ، وبالدلالين ، وبالطوافين
، وبالصاحبة ، وذلك لائهم ينادون ويصيحون للتعريف بالسلعة وبأجر
ثمن بذل لشراؤها ، ويطوفون أحياناً على المشتريين لاغرائهم بالشراء
، ولم تكن مهمتهم تنحصر في المناذاة على ما يعرض للبيع ثم بيعه
بل كانت تحمل الاعلان عن العقارات المعروضة للبيع أو الكراء ...
ويعد السمسار أجيراً يتقاضى أجراً مقابل سعيه لترويج السلعة
أو كراء العقار بعد البحث عن أوفر ثمن ممكن (١) .

- ٢ - نوع العائد الذي يحصل عليه السمسار :-

عقد السمسرة يمثل أسلوباً خاصاً في تعويض العمل بوصفه عنصراً
انتاجياً ، فالأصل شرعاً فيمن يعمل لغيره بعوض أن يكون ذلك بعقد
أجرة يحدد فيه مقدار الأجر ومقدار العمل ، ويعتبر عدم تحديد
الأجر أو مقدار العمل جهالة مفسدة للعقد وهنا لا يتحمل العامل أية
مخاطرة خلال العقد .

(١) انظر : أبو الجفان : محمد ، كتاب مسائل السمسرة للإبياني - مجلة

البحاث الاقتصادي الإسلامي - عدد ٢ - مجلد ١ - شتاء ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

أما السمسار : فيأخذ السلع من التاجر على سبيل الأمانة ، على أن يحاول بيعها ، فان باعها تقاضى أجره محددة سلفا ، وان لم يبيعها رغم بذله الجهد في ذلك ردها الى صاحبها ولم يتقاضى منه شيئا ، فالعامل على أساس السمسرة يتحمل مخاطرة تجعل أجرته احتمالية غير متيقنة .

وقد ذكر ذلك السرخسي : اذ يؤكد أن العمل هنا مجهول المقدار ، فقد يبيع السمسار السلع بكلمة واحدة وينال كامل الأجرة المحددة ، وقد يبذل الكثير من الجهد ولا يوفق في بيعها ولا ينال شيئا (١) .

وأجرة السمسار في نظر الفقهاء هو من قبيل الجعل لوجود المخاطرة «الغرر» في الحصول على الأجر عند عدم تحقيق النتيجة المطلوبة رغم القيام بالعمل ، فالسمسرة عقد جائز ، وهو أيضا عقد احتمالي (أي فيه غرر) يتحمل العامل فيه جزءا من مخاطرة تسويق السلع التي يقدمها له التاجر - ويلاحظ أن الغرر أو المخاطرة بالنسبة الى السمسار تنحصر في حصوله أو عدم حصوله على أجر محدد سلفا .

أي أن الأجر يجب يكون محددا في العقد (بالمقدار أو بالنسبة) وذلك لأن السمسار . لا يأخذ أجرة الا اذا حصل البيع . واذا لم يحصل بيع فلا شيء له فجعله الذي يتقاضاه هو العوض المعلق على البيع (٢) .

(١) الزرقاء : د . محمد أنس : ايفاح حول موقع عقد السمسرة في نظرية

الاقتصاد ، تقديم لعرض كتاب مسائل السمسرة للابيهاني عرض محمد

بن الهادي أبو الاجفان - منشور في مجلة الابحاث الاقتصادية الاسلامي -

عدد ٢ - مجلد ١ - شتاء ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ٦٣ .

(٢) انظر : الزرقاء : د . محمد - ايفاح حول موقع عقد السمسرة في نظرية

الاقتصاد الاسلامي ، تقديم لعرض كتاب مسائل السمسرة للابيهاني ،

مرجع سابق ، ص ٦٤ ، وانظر أبو الاجفان : كتاب مسائل السمسرة

للأبياني : مجلة الابحاث الاقتصادية الاسلامي - مرجع سابق ص ٦٧ .

٣ - الآثار الاقتصادية للأجر من خلال عقد السمسرة :-

((إذا نظرنا الى منشأة تجارية تقارن بين تسويق سلعتها بتوظيف من يقوم بذلك لقاء أجر ثابت ، وبين تسويقها باعطاؤها لسماسرة ، لوجدنا أن :-

- أجر العاملين في التسويق < خلال سريان عقد العمل > يعتبر من التكاليف الثابتة بالنسبة للمنشأة .

- عمولة السماسرة تعتبر تكلفة متغيرة ، لأنها تزيد بزيادة المبيعات وتنقص بنقصها .

وبالتالي فإن وجود نشاط السمسرة في سوق معينة ، يسمح للعديد من المنشآت يتحول بعض كلفة العمل التسويقي لديها من كلفة ثابتة الى كلفة متغيرة .

ولهذا آثار اقتصادية محتملة منها :

- تخفيض درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة نتيجة لانخفاض تكاليفها الثابتة .

- تخفيض حجم الاستثمار الأدنى اللازم لاقامة مثل هذه المنشآت مما يزيد من احتمالات المنافسة (((١) .

وإذا نظرنا الى السمسار نفسه نجد أن دخله يزداد بزيادة العمليات التي ينجح في تسويقها وبذلك يكون أجره حسب جده ونشاطه وحسن تسويقه للسلعة .

أيضا ممكن أن تستفيد شركات التسويق من هذا العقد حيث تقوم هذه الشركات بدور السمسار ، وتستأجرها شركات الانتاج ، ويكون الأجر مقابل نجاحها في تسويق السلع بما يخدم الطرفين حيث تسعى شركات التسويق الى تصريف هذه المنتجات وفق أحدث الطرق ليزيد دخلها ، وتستفيد شركات الانتاج بأن لا تدفع اجرا الا مقابل ما سوق

(١) نفس المصدر ، ص ٦٤ .

من منتجاتها فعلا ، مع ضمانها حرص شركات التسويق على تصريف منتجاتها على احسن وجه .

ومن الممكن ان تستفيد المصارف الاسلامية من هذا العقد حيث تستطيع ان تقدم بعض خدماتها المصرفية عن طريق هذا العقد يكون دور هذا المصرف فيه هو دور السمسار فاذا نجح في تقديم هذه الخدمة < الاحتمالية > لعملائه استحق الاجر المحدد ، كائن يقوم بشراء العملات الاجنبية للعملاء ، فاذا تحقق هذا الربح للعميل استحق المصرف اجرا على ذلك يرتبط بنسبة من الربح واذا لم يتحقق ربح لم يستحق المصرف شيئا . واذا تحققت خسارة فهي على العميل لكن سيفقد المصرف سمعته في هذه الحالة لذلك تعتمد هذه العملية على مدى نجاح المصرف وخبرته في ادارة مثل هذه العمليات وهكذا في العمليات الاخرى .

المطلب الرابع : الأجر من خلال عقود أخرى :-

١ - الأجر على الصناعة وعقد الاستمناح :- (١)

الاستمناح في اللغة هو :-

طلب عمل الصنعة من الصانع فيما يصنعه .

وفي الشرع هو :

عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص

وعقد الاستمناح بهذا الاسم لا يوجد الا عند فقهاء الحنفية - أما

غيرهم فيدخلونه مع البيع أو مع الإجارة .

- صورة الاستمناح :-

هي أن يقول انسان لصانع من خفاف أو صفار أو غيرهما . اعمل

لي خفا أو آتية من اديم أو نحاس من عندك بثمن كذا ، ويبين نوع

ما يعمل وقدره وصفته فيقول الصانع نعم :

تكييف عقد الاستمناح :-

عقد الاستمناح مختلف فيه عند فقهاء الحنفية أنفسهم :

أ - فمنهم من يرى عقد الاستمناح عقد بيع ، الا أنه فقد بعض

مستلزمات البيع ، وأخذ شبهة بالإجارة .

ب - ومنهم من يرى عقد الاستمناح إجارة محضة .

ج - ومنهم من يرى عقد الاستمناح إجارة ابتداء ، بيعا انتهاء .

(١) انظر : البدران : كاسب عبد الكريم : الاستمناح في الفقه الاسلامي -

الطبعة بدون ، دار الدعوة ، من ص ٥٤ الى ص ١٣٢ . والكاساني :

الامام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود : بدائع الصنائع في ترتيب

الشرايع ج ٥ ص ٢ .

وقد رجع صاحب كتاب < الاستصناع في الفقه الاسلامي > ان :
الاستصناع عقد مستقل مسمى ، وهو عقد بيع اسمه < عقد الاستصناع >
كما ان السلم عقد اسمه عقد السلم .
الفرق بين الاجارة والاستصناع :-

ان هناك فرقا بين الاستئجار على الصبغ وبين الاستصناع ، فعمل
الصباغ محله العين وهو الصبغ ، اما الاستصناع فليس كذلك
فافترقا ، ووجه الفرق ان الصبغ < اي عمل الصباغ > اصل والصبغ < اي
المادة الخام > آتته فكان المقصود فيه العمل وذلك اجارة وردت على
العمل في عين يملكها المستأجر ، اما هنا في الاستصناع فالاصل
فيه هو العين المستصنع المملوك للصانع فيكون ما حدث بين الصانع
والمستصنع هو بيع ، ولما لم يكن للبيع وجود من حيث وصفه الا
بالعمل ، فاشبهه العقد هنا الاجارة في حكم واحد لا غير ، ولذلك
افترق عمل الاجير عن عمل الاستصناع ايضا في اجارة الصانع للعمل
يعتبر الصانع من قبيل الاجير المشترك وانه استؤجر للاستفادة
والانتفاع بصفته فهو يقدم عملا لا عينا ، اما الاستصناع فان الصانع
يقدم مادة وعَمَلًا بها ولهذا لو تعاقد على ان تكون العين من صاحب
العمل والعمل من الصانع كان العقد عقد اجارة لا استصناع .

وقد ذكر السرخسي رحمه الله ان البيوع انواع اربعة : (١)

الاول : بيع عين بثمن وهذا هو البيع المعروف .

الثاني : بيع دين في الذمة بثمن وهذا هو السلم .

الثالث : بيع عمل العين فيه تبع : وهو الاستئجار للصناعة ونحوهما
فالمعقود عليه الوصف الذي يحدث في المحل بعمل العامل والعمل هو
الصبغ بيع فيه .

الرابع : بيع عين شرط فيه العمل : وهو الاستصناع ، فالمستصنع فيه
مبيع عين .

(١) السرخسي : الامام شمس الدين : المبسوط مرجع سابق ، ج ١٥ ص ٨٤ .

مما سبق يتضح ان هناك فرقا عند فقهاء الحنفية بين الاستئجار للصناعة الذي هو بيع عمل العين فيه تبع وعليه تكون العين من صاحب العمل كالقماش ، والعمل من الصانع بان يخطه او يصبغه او غير ذلك .

اما الاستصناع فهو بيع عين شرط فيه العمل ، او بيع عين العمل داخل فيها فكأنه رب العمل هنا قد اشترى العين مع العمل المبذول في انتاجها اما في الاستئجار على الصناعة فان رب العمل قد اشترى العمل فقط (من صناعة او خياطة) لان العين ملك له والله اعلم .

وعلى ذلك فالصناع من خياطين ونجارين وطحانيين وخبازين وغيرهم على وجهين :-

الأول : ان يحتاج الناس الى صناعتهم : كالذين يطحنون ويخبزون ويخيطون لاهل البيوت ، فهؤلاء يستحقون الاجرة ، وليس لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا بالاجرة المثل كغيرهم من الصناع ، والاجر هنا هو اجر على الصناعة والعمل ، لا على العين . والعقد هنا يلحق بالاجارة .

والثاني : ان يحتاج الناس الى الصنعة والبيع ، فيحتاجوا الى من يشتري الحنطة ويطحنها ، والى من يخبزها ويبيعها خبزا ، والى من يشتري الحديد والنحاس ويبيعه ماعونا والى من يشتري قماشاً ويبيعه ثوبا ، فهذا عقد استصناع يلحق بالبيع لا بالاجارة سواء عقد لعاقد معين او لا . (١)

- ٢ - الاجر من خلال عقود الوكالة ، ومطاردة الخصوم واستخلاص الحقوق وغيرها :-

(١) انظر : ابن تيمية : شيخ الاسلام : مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ج ٢٨

قال ابن رشد : ((الوكالة بعوض هي اجارة تلزمهما جميعا ، ولا تجوز الا باجرة مسماة واجل مضروب وعمل معروف)) (١)
وقد تكون الوكالة باجر او بدون اجر ، ففي الحالة الاولى يكون الوكيل اجيرا ، كالدلال والسمسار ، ووكلاء الدعاوى (المحاميين) فيعطى حكم الاجير، وفي الحالة الثانية يكون متبرعا (٢)
وعن سويد بن قيس قال : ((جلبت انا ومخرمة العبيدي بزا من هجر فأتينا به مكة ، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي فساومنا بسر اويل فبعناه وثمَّ رجل يزن بالاجرة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : زن وارجح)) رواه ابو داود والترمذي والنسائي .

قال الخطابي : ((فيه دليل على جواز اخذ الاجرة على الوزن والكيل ، وفي معناهما اجرة القسام والحاسب)) (٣) .
قال ابن حزم :

((والاجارة جائزة على التجارة مدة مسماة ، في مال مسمى او هكذا جملة ، كالخدمة والوكالة ، وعلى نقل جواب المخاصم طالبا كان او مطلوبا . وعلى جلب البينة ، وحملهم الى الحاكم ، وعلى تقاضي اليمين وعلى طلب الحقوق ، وعلى المجيء بمن وجب احضاره ، لان هذه كلها اعمال محدودة داخلية تحت ائمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤاجرة . (٤) .

(١) ابن رشد : المقدمات والممهديات ، مرجع سابق ج ٣ ص ٥٨ .

(٢) احمد ابراهيم : المعاملات الشرعية المالية ، ص ١٧٤ مرجع سابق .

(٣) انظر : شمس الحق الانصاري : عون المعبود شرح سنن ابي داود ، مرجع سابق ص ١٨٦ - ١٨٥ .

(٤) ابن حزم : ابو محمد علي : المحلى ، مرجع سابق ج ٨ ص ١٩٦ .

ومن ذلك نعلم أن جميع الأعمال متى ما كانت محددة واستحق عليها العامل اجرا تعد اجارة جائزة لأمره صلى الله عليه وسلم بالمؤاجرة ، وهذا الحديث رواه مسلم قال : دخلنا على عبد الله بن معقل : فسألناه عن المزارعة فقال زعم ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة ، وقال لا بأس بها (١) .

وقال ابن القاسم : ((قال مالك : من قال دُلَّ عليّ من يشتري مني جاريّتي ولك كذا ، أو كذا ، فدل عليه فذلك لازم له - ولو قال : دلني على من أؤجره نفسي ولك كذا ، أو كذلك ، فذلك له ، ومن قال دلني على امرأة أتزوجها ولك كذا كذا فلا شيء له ، قال سحنون كل ذلك عندي واحد ليس بينهما فرق ، وأرى أن يلزمه في النكاح مثل ما يلزمه في البيع والاجرة)) (٢) .

وهذه الأنواع من الأعمال تلحق بأحكام الاجارة أو بأحكام الجعالة حسب طبيعة كل عقد وقت عقده ، فتلحق بأحدهما .
وللمصرف الاسلامي عمليات كثيرة يكون فيها وكلاء عن عملائه في توفيرها وبذلك فهو قدم منفعة وعمل فبذلك يستحق اجرا على هذه العمليات ، كما يستفيد من هذا العقد كثيرا شركات الأعمال والمحاسبون القانونيون والمحامون والمؤسسات المالية والعقارية بحيث تستطيع تكييف الكثير من أعمالها وخدماتها وفقا لهذه العقود ويكون استحقاق الاجر هو الرابط المشترك بينهما وبذلك تتميز هذه الشريعة السهلة بالسعة والشمولية والثبات في كل عصر وزمان .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ج ٢٠ ص ٢٠٧ باب كراء الأرض في

كتاب البيع .

(٢) ابن رشد : أبو الوليد - البيان والتحصيل ، مرجع سابق ج ٨ ص ٤٤٠ .

المطلب الخامس : الأجر بحصة من الناتج :-

قد تكون الأجرة جزءا محددا من الانتاج ، كصاع من الدقيق الذي يطحنه العامل ، أو واحدا أو أكثر من الآلة التي يصنعها العامل .
وقد تكون الأجرة جزءا شائعا من الانتاج كله ، كسدس الزيت الذي يعصره ، أو خمس الزرع الذي يحصده أو نصف الانتاج الذي ينتجه وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أعطوا العامل من عمله فان عامل الله لا يخيّب) رواه أحمد .
وفي الحديث دليل على جواز ذلك اذا كانت < من > للتبعيض .

١ - مذاهب العلماء في حكم أن تكون الأجرة جزءا من الانتاج :-

وإذا كان الأجر حصة من هذا الانتاج بعينه سواء كانت محددة أو مشاعة . فقد اختلف الفقهاء في جوازها على قولين :

الأول :- المنع . وهو مذهب الحنفية والشافعية وبعض المالكية . لأن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن قفيز الطحان) رواه البيهقي باسناد حسن (١) .

وفسروه باكتراء الطحان على طحن الحنطة ببعض دقيقها وقيس به مافي معناه . لأن الأجرة ليست في الحال بالهيئة المشروطة فهي غير مقدور عليها . وللجهل بها حينئذ ، ولاشتمال العقد على استحقاق كل منها على الآخر طحن قدر الأجرة وهما متنافيان وللأجير

(١) الذي في سنن البيهقي أن النهي قفيز الطحان ، هي مدرجة من كلام عبيد

الله بن موسى ، راجع التخريج في آخر الرسالة .

إذا عمل في ذلك أجره عمله كما صرح به في الأصل (١) .
(وقال في الهداية : هذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من
الاجارات .

قال الاتقاني : أي جعل الأجر بعض ما يخرج من عمل الأجير أصل
عظيم يعرف به فساد كثير من الاجارات كما إذا استأجره ليغصر له
< قفيز > سمس < بمن > من دهنه (((٢) .
وذكر الخرخشي : ((أن الاجارة تكون فاسدة إذا قال له أنفص
زيتوني فما سقط فلك نصفه أو رבעه ومما أشبه ذلك من الأجزاء وعلّة
الفساد الغرر للجهل في قدر ما يسقط فهو جهل في الكم . أما لو
قال أنفص زيتوني كله ولك نصفه فانه جائز ، وكذلك لا يجوز الاجارة
إذا قال له اعصر زيتوني وما عصرت فلك نصفه مثلاً وعلّة الفساد
للجهل بصفة الخارج فهو جهل بالكيف والكم (((٣) .

الثاني :- الجواز . وهو مذهب أكثر الحنابلة والمحققين من
أهل العلم كابن تيمية وابن حزم .
قال الامام أحمد رحمه الله في رواية منها : ((لا بأس أن
يحصد الزرع ويصرم النخل بسدس ما يخرج منه هو أحب إلي من
المقاطعة)) ، وإنما أجازها هنا لأنه إذا شاهده فقد علمه بالرؤية
وهي أعلى طرق العلم ومن علم شيئاً علم جزاءه المشاع فيكون اجرا
معلوماً .

(١) الاتصاري : أبو زكريا يحيى : شرح روضة الطالب من أسنى المطالب وبها

مشه حاشية . شيخ الشيوخ أبي العباس الرملي - المكتبة الإسلامية

لصاحبها الحاج رياض الشيخ - الطبعة بدون - ج ٢ ص ٤٥٠ .

٢ - الزيلعي : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - مرجع سابق ج ٥ ص ١٣٥ .

٣ - الخرخشي : شرح الخرخشي على مختصر سيدي خليل . الطبعة بدون . بيروت .

دار صادر ج ٧ مجلد ٤ - ص ٦-٧ .

واختاره أحمد على المقاطعة مع أنها جائزة ، لأنه ربما لم يخرج من الزرع مثل الذي قاطعه عليه وههنا يكون أقل منه ضرراً)) (١) .

وقال ابن حزم : ((وكذلك يجوز إعطاء الثوب للخياط بجزء منه مشاع أو معين وإعطاء الطعام للطحان بجزء منه كذلك ، وإعطاء الزيتون للعصير كذلك ، وكذلك الاستئجار لجميع هذه الزيوت المحددة بجزء منها كذلك . كل ذلك جائز .)) ثم روى ابن حزم آثاراً عن ابن سيرين وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وأن الجواز هو قول ابن أبي ليلى والأوزاعي ، والليث (٢) .

وحجة من منع قائمة على حديث (نهيه صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطحان)

وقد قال ابن تيمية رحمه الله : ((هذا حديث باطل لا أصل له ، وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، ولا رواه إمام من الأئمة . والمدينة لم يكن بها طحان يطحن بالأجرة وخباز يخبز بالأجرة . فالأهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز .)) (٣)

١ - ابن قدامة : المغني والشرح الكبير . مرجع سابق . ج ٦ ص ٨٢ .

٢ - ابن حزم : المحلى . مرجع سابق . ج ١٩٩ .

٣ - ابن تيمية : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم : مجموع الفتاوى -

الطبعة بدون - إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين ج ٣٠

ص ١١٣ وذكر ابن تيمية أيضاً بطلان الحديث في ج ١٨ ص ٦٣ من الفتاوى

وفي ج ٢٨ ص ٨٨ أيضاً .

أما ما ذكره صاحب روضة الطالب من أسنى المطالب بأن هذا الحديث رواه البيهقي بإسناد حسن .
فهو محل نظر فقد قال صاحب الراية لأحاديث الهداية :
الامام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي : ((أخرجه
الدار قطنى والبيهقي في سننهما في كتاب البيوع . عن أبي سعيد
الخدري قال : نهى عن عسيب الفجل وعن قفيز الطحان - انتهى وأخرجه
أبو يعلى الموصلي في مسنده)) (١) .

هذا ما ذكره صاحب الراية ولم يحكم على هذا الحديث .
والمعول في ذلك ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية . ولعل نفي
ابن تيمية أن يكون رواه أحد من الأئمة . هو أن يكون مبنيا
للفاعل : هكذا : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) - لأنه ورد
في السنن مبنيا للمفعول . وقال ابن حجر في الدراية : وفي أسناده
ضعف (٢) .

وقد رد ابن القيم رحمه الله على أصحاب المذهب الأول وسماه
القياسيين - فقال : ((القياسيون يجمعون بين ما فرق الله
ويفرقون بين ما جمع - فرقتم بين ما جمع الله بينه من عقود
الاجارات كاستئجار الرجل لطن الحب بنصف ^{كُرٍّ} من دقيق واستئجاره
لطحينه بنصف ^{كُرٍّ} منه . فصحتم الأول دون الثاني مع استوائهما من
جميع الوجوه وفرقتم بأن العمل في الأول في العوض الذي استأجره
به ليس مستحقا عليه . وفي الثاني العمل مستحق عليه فيكون
مستحقا له عليه . وهذا فرق صوري لا تأثير له ولا تتعلق بوجوده

١- الزيلعي : الامام أبو محمد عبد الله : نصب الراية لأحاديث الهداية ،

الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار احياء التراث الاسلامي ، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م ج ٤ ص ١٤٠ .

٢- ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : الدراية في تخريج

أحاديث الهداية ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، صححه

وعلق عليه : السيد عبد الله هاشم ج ٢ ص ١٩٠ .

مفسدة قط ، لا جهالة ولا ربا ولا غرر ، ولا تنازع ، ولا هي مما يمنع صحة العقد بوجه ، وائي غرر او مفسدة او مضرة للمتعاقدين في ان يدفع اليه غزله بنسجه له ثوبا بربعه ، وزيتونه يعصره زيتا بربعه وحبه يطحنه بربعه ، واثمال ذلك ما هو مصلحة محضة للمتعاقدين لا تتم مصلحتها في كثير من المواضع الا به ، فانه ليس كل واحد يملك عوضا يستأجر به من يعمل له ذلك والاجر محتاج الى جزء من ذلك ، والمستأجر محتاج الى العمل ، وقد تراضيا به ولم يأت من الله ورسوله نص يمنعه . ولا قياس صحيح ولا قول صاحب ولا مصلحة معتبرة ولا مرسل ، ففرقتم بين ما جمع الله بينه ، وجمعتم بين ما فرق الله بينه ((١) .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ((وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة انما تكون اذا كان لكل من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف ، فاذا جعل لاحدهم شيء مقدر لم يكن ذلك عدلا بل كان ظلما ، ولقد ظن طائفة من العلماء ان هذه المشاركات من باب الاجارات بعوض مجهول ، فقالوا : القياس يقتضي تحريمها ، ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء ان هذه المشاركات اذا فسدت وجب نصيب المثل لا اجرة المثل ، فيجب من الربح او النماء اما ثلثه او نصفه ، كما جرت العادة في مثل ذلك ، ولا يجب اجرة مقدرة فان ذلك قد يستغرق المال واضعافه ، وانما يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح ، والواجب في الصحيح ليس هو اجرة مسماة بل جزء شائع من الربح مسمى فيجب في الفاسد نظير ذلك ، والمزارعة اهل من المؤاجرة واقرب الى العدل والاصول ، فانهما يشتركان في المغنم والمغرم ، بخلاف المؤاجرة ، فان صاحب الارض تسلم له الاجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل ، والعلماء مختلفون في جواز هذا وجواز هذا ، والصحيح جوازهما)) . (٢)

١- ابن القيم : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ج ١ من ٢٩٠ .

٢- ابن تيمية : شيخ الاسلام ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ج ٢٨ من ٨٤ - ٨٥ .

٢ - هل يجوز الجمع بين الاجارة والشركة <الاجر والربح> :-

هذه المسألة منوعها بعض الفقهاء ، لأن من شأن ذلك أن يكون للشريك حصة في الربح واجر معلوم في آن واحد <مثل نصف الربح وعشرة دراهم> ، فهو بذلك شريك واجر ، وتعليل المنع عندهم أن الشركة والاجارة متنافيان ، لأن الاجر المعلوم قد يقطع الشركة ، فيكون الشريك الذي تقاضاه حصل على كل شيء ، ولم يحصل الشريك الاخر على شيء ، ولأن عمله يكون في حصته وحصة شريكه بلا تمييز فلا اجر له ، كمن استأجره شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق اجرا ، ومثاله لو استأجره لحمل طعام مشترك بينهما فلا اجر له ، لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعفه لنفسه فلا يستحق اجرا (١) .

((وقد تجدد النظر حديثا في هذه المسألة ، لجريان العرف وعموم البلوى فيها ، في شركات المساهمة المنتشرة كثيرا في عالمنا المعاصر ، وفي غيرها من الشركات الحديثة ؛
أ - فالمدير فيها قد يعطى اجرا ثابتا على ادارته بالاضافة الى حصة من الربح ، وقد يكون هو نفسه أحد المساهمين .
ب - كذلك يعطى العمال فوق اجورهم حق الاشتراك بنسبة من الربح تشجيعا لهم وتوزيعا لثمرة النجاح الاداري بين المال والعمل .
فهل هذا جائز ام لا ؟ ام فيه تفصيل)) (٢) .

١ - انظر : ابن عابدين : حاشية رد المحتار : مرجع سابق ج ٤ ص ٣١٢ - ج ٦ ص ٦٣ .

٢ - المصري : د . رفيق : كتاب مشاركة الاموال الاستعمالية في الناتج او في الربح - بحث منشور في مجلة الابحاث الاقتصادية الاسلامي ، المجلد ٣ - العدد ١ - ص ١٤٠ هـ - ١٩٨٥ م - جدة مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ص ٢٣ .

وقبل ان ندخل الى هذه المسألة ننظر بما يستحق الربح وبما يستحق الاجر عند الفقهاء : فاستحقاق الربح يكون بالمال أو العمل أو الضمان ، وهذه القاعدة أصلها الفقهاء لاستحقاق الربح على أساسها ، فاستحقاق الربح أما أن يكون بسبب المال وأما أن يكون بسبب العمل وأما أن يكون بسبب الضمان ، والشريك يستحق الربح بسبب المال ، لأنه نماءه ، ونماء الشيء يكون لمالكه ، ومن هنا استحق رب المال الربح في شركة المضاربة ، وهو يستحق الربح بالعمل حين يكون العمل سببه ، كما في المضارب حيث يستحق الربح بسبب عمله في شركة المضاربة ، وكذلك في شركة الاعمال ويستحق الشريك الربح بسبب الضمان في شركة الوجوه .

والدليل على أن الضمان سبب من أسباب الاستحقاق في الربح قوله صلى الله عليه وسلم ((الخراج بالضمان)) أو ((الغلة بالضمان)) (١) أي أن من ضمن شيئاً فله غلته ، ولهذا كان لأصحاب الحرف اليدوية أن يتلقوا من الناس ما يسلمون اليهم من أشياء تتطلب العمل الذي احترفوا فيه ، كخياطة ثوب أو نجارة صندوق أو حدادة قفل ، أو صباغة بسط ، ويتعهدون بانجاز هذه الأشياء لقاء أجر معلوم ثم يتفقون مع آخرين من أهل حرفتهم على القيام بهذه الاعمال لقاء أجر أقل من الأجر الذي سيأخذونه من أصحاب هذه الأشياء ويربحون هم فرق ما بين الأجرين حالاً طيباً وربحاً حالاً ، بسبب أنهم ضمنوا العمل وإن كانوا لم يقوموا به وقد لا يكون لهم مال أصلاً (٢)

(٢) الحديث : رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي عن عائشة

مرفوعاً ، راجع التخریج في آخر الرسالة .

(٣) الدكتور أحمد حمد : فقه الشركات - دراسة مقارنة - الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار القلم الكويت ص ١٠٣ .

أما الأجر فانه يملك بالعقد ، ويستحق بالتسليم ، ومن الفقهاء قال يملك بالاستيفاء أي باستيفاء العمل ، أو التمكين منه ولو لم يعمل ، كما ذكرنا ذلك سابقا .

وبذلك يكون الرابطة في استحقاق كل من الأجر والربح هو العمل ، ولكن تختلف طبيعة كل عقد وشروطه ، والربح يزيد على الأجر في استحقاقه بالمال والضمان .

ويقرر الفقهاء بطلان الشركة إذا اشترط أحد الشركاء مقدارا معيناً مقطوعاً من الربح ، أو أن يجمع بين مضاربة وإجارة ، جاء في المغني :- متى جعل نصيب أحد الشركاء دراهم معلومة أو جعل مع نصيبه دراهم ، مثل أن يشترط لنفسه جزءاً وعشرة دراهم بطلت الشركة ، وقال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إبطال القراض إذا شرط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة ، ومن حفظنا ذلك عنه مالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي (١) .

أما إذا تعدد الشركاء في الشركة على نحو يتعذر معه أن يشارك كل واحد في إدارتها وتصريف شؤونها ، وفي هذه الحالة يجيز الفقهاء ، أن ينفرد واحد أو أكثر من الشركاء بإدارة الشركة ، فيصير وكيلاً عن الشركاء ، وينفذ تصرفه عليهم ، ويرى الفقهاء أن من يقوم بتصريف أمور الشركة يستحق أجراً مقابل عمله فيها ، غير أنهم يفرقون في ذلك بين أن يكون هذا الشريك شريكاً أو مستأجراً ، فإذا كان المتصرف في أمور الشركة شريكاً «بعمله» في شركة مضاربة

(١) انظر المرزوقي : د. صالح بن زابين : شركة المساهمة في النظام

السعودي - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ، الطبعة بدون ، مركز

البحث العلمي ، جامعة أم القرى - ١٤٠٦ هـ - ص ٤٤٩ .

و ، د :- رشاد حسن خليل :- الشركات في الفقه الإسلامي - دراسة

مقارنة - الطبعة الثالثة - دار الرشيد - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - ص ٩١

- وأبي قدامة :- المغني والشرح الكبير (مرجع سابق) ج ٥ ص ١٤٨ .

فانه لا يستحق اجرا مقابل عمله ، بل يكون له جزء شائع معين من الربح كالنصف أو الثلث وذلك بحسب ما يتفقون عليه .

وإذا كان الشريك مشتركا «بماله وعمله» فقد ذهب الاحناف والحنابلة الى أن الشريك يأخذ مقابل عمله جزءا من الربح ، لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل ، وذهب الشافعية والمالكية الى أنه لا يجوز أن يكون للشريك جزء من الربح لأن الربح تابع للمال لانه نماؤه (١) .

وقد ذهب كل من الاحناف والحنابلة الى جواز أن يأخذ الشريك جزءا من الربح ، وإذا كان المتصرف في أمور الشركة من غير الشركاء فان أجرته تكون مقدارا من المال يتحدد باتفاقه مع الشركاء وللشركاء حق عزله كما لهم حق تعيينه (٢) .

وسبب أن الفقهاء يمنعون الجمع بين الأجر والربح هو عدم انفصال الذمم المالية للشركاء ، ولكن في العصر الحديث اختلف الوضع حيث الشخصية المعنوية أو الاعتبارية للشركة مع ضخامة الشركة وعدم تداخل الذمم المالية للشركاء فيها (٣) .

(١) د . رشاد حسن خليل : الشركات في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ص ٨٦ .

(٢) نفس المصدر - ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) ان الفقه الاسلامي لم يقرر الذمة لغير الانسان ، لكنه عالج الآثار المترتبة على الشخصية المعنوية ، حيث كيف الوقف ، وبیت المال ، والشركات تكييفا يقترب منه تكييف الفقه الوضعي من حيث النتيجة ، وقدم لها حلا جذرية حالت دون حاجته الى الاعتراف بالشخصية المعنوية ، ولقد ذهب كثير من الباحثين المعاصرين الى عدم الممانعة من الاعتراف بشخصية المعنوية ، ومنحها لمثل هذه الجهات والشركات ، ما دامت الحاجة تدعو اليها ، تسهيلا للمعاملات وتيسيرا على مرونة النظام التجاري والاقتصادي ، انظر : القره داغي : د . علي محيي الدين : مبادئ الرضا في العقود ، دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون المدني ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ص ٢٤٩ الى ص ٣٥٨ .

ويقصد بالشخصية المعنوية أو الاعتبارية للشركة : أن تعتبر الشركة شخصا معنويا مستقلا عن أشخاص الشركاء وأن تكون لها ذمة مالية خاصة ، وأن تكون لها حياة قانونية بمعنى : أن تكتسب حقوقا وتلتزم بواجبات .

ولم يذكر الفقهاء المسلمون أن للشركة شخصية معنوية إلا أنهم قد أثبتوا حقوقا لبعض الجهات كالوقف والمسجد وبيت المال وغيرها وحين وجدوا أن كثيرا من أحكامها لا يستقيم إلا بإثبات ذمة منفصلة لها .

وما دام لم يرد بالمنع من القول بإثبات شخصية اعتبارية للشركة ، كتاب ولا سنة بل العرف والمصلحة وحاجة الناس تقضي بإثباتها للشركات ، فمن الأولى أن يقال بإثبات الشخصية المعنوية للشركة وتكون لها ذمة منفصلة ووجود مستقل لكي تستقيم معاملات الناس أسوة بالوقف والمسجد وبيت المال ويترتب على القول بأن للشركة شخصية معنوية آثارا متعددة هي :

- ١ - للشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء الذين يكوّنونها ، ويترتب على القول بذلك :
- أ - يكون لدائني الشركة ضمان عام على جميع أموالها .
- ب - لا يجوز طلب التقاضي بين ديون الشركة ، ودين على الشريك أو العكس لاختلاف في الذمة بينهما .
- ج - لا يترتب على إفلاس الشركة إفلاس أعضائها فيما عدا الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوجيه .

- ٢ - يجب أن يوجد من يمثل الشركة عند التقاضي والتعامل مع الغير وهو مديرها الذي يعمل باسمها .

٣ - للشركة كيان مستقل عن كيان الشركاء (١) .

لذلك يمكن للشخص ان يكون شريكا في رأس مال شركة بحيث تنفصل الذمة المالية له عن الذمة المالية للشركة في هذه الحالة كما في الشركات الحديثة يجوز لهذا الشريك ان يكون اجيرا للشركة بحيث يتقاضى اجرة من ذمة الشركة ، وقد اجاز الفقهاء لكل من الشركاء ان يستأجر من يعمل في الشركة ، لان الاجارة من التجارة فيملكها المأذون له فيها ، ثم هي من عادات التجار بل من ضروراتهم لان التجار لا يستغنون على الاطلاق عنها ، ولان المنافع عند ايراد العقد عليها تجري مجرى الاعيان ، فكان الاستئجار بمنزلة الشراء والشريك يملك الشراء فيملك اذا الاستئجار .

والأجر يكون على المستأجر يطالب به دون شريكه ، لانه العاقد لا شريكه ، وحقوق العقد ترجع الى العاقد ثم هو يرجع على شريكه بالاجرة لانه وكيله في العقد (٢) .

والشركة هنا هي المستأجر ، فكما لها ان تستأجر غير الشريك فلها ايضا ان تستأجر الشريك ، والأجر الذي يذهب الى ذاك يذهب الى هذا ، ثم الشركة بعد ذلك ترجع على الشركاء بالاجرة .

وبذلك يجوز الجمع بين الاجرة والربح متى انفصلت ذمم الشركاء عن ذمة الشركة ، وهذا الرأي ذهب اليه الحنابلة في رواية عنهم ، قال في الانصاف :

((لكن لو استأجر احدهما <أي الشريكين> الآخر فيما لا يستحق أجرته الا بعمل فيه ، كنقل طعام نفسه أو غلامه ، أو دابته ، جاز كداره ، قدمه في الفروع ، وقال نقله الأكثر ، وقدمه في المغنى ، والشرح

١- انظر الموسى : محمد بن ابراهيم : شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ، الطبعة الاولى - ١٤٠٤هـ - مطبوعات جامعة الامام محمد

بن سعود الاسلامية . ص ١١٥ الى ص ١١٨ .

٢- احمد حمد : فقه الشركات ، مرجع سابق ص ١١٢ .

ذكراه في المضاربة .

وعنه : لا يجوز لعدم ايقاع العمل فيه ، لعدم تميز نصيبها ،
اختاره ابن عقيل .

قال : (فان فعله لياخذ أجرته ، فهل له ذلك ؟ على وجهين :
هما روايتان : أحدهما - ليس له أخذ الأجرة ، وهو المذهب ،
صححه المصنف في المغنى - قال في الفروع : ليس له فعله
بنفسه ، لياخذ الأجرة بلا شرط على الأصح . والوجه الثاني : يجوز
له الأخذ (((١) ،

وقال في المحرر : ((وله أي المضارب - الاستئجار لما العادة فيه
ذلك ، كالنداء ونقل المتاع ، وليس له مباشرته لياخذ الأجرة ،
وعنه له ذلك)) (٢)

وقال في الكشاف : ((ما جرت العادة بأن يستنيب الشريك فيه ،
كالاستئجار للنداء على المتاع ونحوه ، فله أن يستأجر من مال
الشركة من يفعله ، لانه العرف ، وليس له - أي الشريك - فعله أي
فعل ما جرت العادة أن لا يتولاه لياخذ أجرته بلا شرط لانه تبرع بما
لا يلزمه ، فلم يستحق شيئا ، كالمرأة التي تستحق خادما اذا خدمت
نفسها واذا استأجر أحدهما الآخر فيما لا يستحق أجرته الا بعمله فيه
كنقل طعام بنفسه أو غلامه أو دابته ، جاز كاستئجار داره أو أجنبي
لذلك)) (٣)

١- المزدائي : علاء الدين بن الحسن علي بن سليمان : الانصاف في معرفة

الراجح من الخلاف ، الطبعة الاولى القاهرة مطبعة السنة المحمدية ،

١٣٧٦هـ ، ١٩٥٦م وحققه محمد حامد الفقي ج ٥ ص ٢٢٣ .

٢- ابن تيمية : مجد الدين أبو البركات : المحرر في الفقه مرجع سابق

ص ٣٥٢ .

٣- البهوتي : كشاف القناع مرجع سابق ج ٣ ص ٥٠٣ .

كما أجاز الحنابلة أن ينقلب الأجير شريكاً ولم يمنعوا ذلك قال ابن رجب : ((وقد قال القاضي في بعض تعاليقه وقراءته بخطه في الأجير إذا عمل في العين المستأجر عليها دون شرط عليه أن المالك مخير : أن شاء رد عمله وأخذ الأجرة وصار الأجير شريكاً بعمله ، وإن شاء قبل العمل ورجع على الجير بالارش وذكر نص أحمد في رواية الميموني بالرجوع بالارش ثم حملة على أنه قد رضي بالعمل)) (٤).

١- ابن رجب : أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي : القواعد ، الطبعة بدون

الرياض مكتبة الرياض الحديثة ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

المطلب السادس : الأجر بتحديد المدة والأجر بتحديد العمل :-

ذكرنا في الفصل السابق أن من أنواع الأجور وضعيا الأجر الزمني وأجر القطعة ، وهذان النوعان هما الأجر بذكر المدة التي ذكرها الفقهاء كاستأجرتك يوما أو شهرا أو سنة ، لعمل معلوم بكذا ، فيستحق العامل الأجرة بمضي المدة عمل أو لم يعمل مادام أنه مستعد للعمل ، وسلم نفسه للمستأجر بالمدة .

وأجر القطعة أيضا هو الأجر بتحديد العمل كالاستأجار على بناء هذا الجدار أو خياطة هذا الثوب ، أو صنع هذه الآلة أو صنع هذه القطعة لمن يعملون في مصانع حديثة ، فالأجر هنا مقدر بالعمل وإن كان الفقهاء نظروا إلى أن المنفعة هي مورد العقد ، فقالوا تقدر بالمدة وبالعمل ، ولم ينظروا للأجر من هذه الناحية ، ولما كان الأجر في مقابل المنفعة أمكن أن يكون أجر المدة ، وأجر العمل . وقد تميز الفقهاء رحمهم الله بأن بحثوا الجمع بين تحديد المدة وتحديد العمل أي بين الأجر الزمني وأجر القطعة ، وتحرير المسألة أن الفقهاء اختلفوا في جواز الجمع بين تقدير المدة والعمل ، كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا اليوم أو تبني هذه الدار في شهر عند النظر إلى منفعة . أما الجمع بين تقدير المدة والعمل عند النظر إلى الجر فمثاله كأن يقول صاحب العمل خط لي هذا الثوب بدينار وإن أنجزته في هذا اليوم فلك دينار آخر .

وذهب إلى عدم جواز الجمع بين تقدير المدة والعمل أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه لأن الجمع بينهما يزيد الإجارة غررا لا حاجة إليه لأنه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة فإن استعمله في بقية المدة فقد زاد على ما وقع عليه العقد .

وان لم يعمل كان تشاركاً للعمل في بعض المدة ، فهذا غرر يمكن التحرر منه ولم يوجد مثله في محل الوفاق فلم يجز العقد معه (١) .
وروى سحنون عن ابن القاسم ان مالكا قال : ((من استأجر أجيرا على عمل شيء بعينه يعمله فلا يجوز فيه الأجر لأن الفراغ من العمل هو الأجر فلا يستقيم الاستأجار الى أجلين في شيء واحد)) . (٢)
وذهب الامام احمد وابو يوسف ومحمد من الحنفية : انه يجوز تقديرهما جميعا ، لأن الاجارة معقودة على العمل فالمدة ذكرت للتعجيل فلا تمنع ذلك .

وهذا الرأي هو الصحيح لأن تحديدها بالعمل والمدة ينفي الغرر والجهالة عنها ، فلو اتمه قبل فراغ المدة فلا شيء عليه ، ولو مضت المدة فله الفسخ ، قاله في الفائق وغيره . (٣)
ولكن هنا ننظر الى الاجرة على انها تتحدد بالمدة او تتحدد بالعمل وعلى ذلك يكون حكمها حكم المنفعة لانها اي الاجرة في مقابل المنفعة فتأخذ حكما في هذه المسألة ، ولذلك قلنا الأجر بتحديد المدة والأجر بتحديد العمل ، وهو ما يعرف بالأجر الزمني وأجر القطعة . أما اذا اجتمع أجر القطعة والأجر الزمني فان ذلك جائز، لما ذكرنا من جواز ذلك في المنفعة ، كما لو قال صاحب عمل لعامل اعمل عندي ولك في اليوم (١٠٠ ريال) أجر مدة ولك ايضا (٥٠ ريالا) عن كل ثوب خطته او قطعة انتجتها .

١- انظر الشريف : د . شرف بن علي : الاجارة الواردة على عمل الانسان ، مرجع سابق ص ١٠٤ و البهوتي : كشف القناع ، مرجع سابق ج ٤ ص ١١ و ابن قدامة : شمس الدين : الشرح الكبير هامش المغني ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣ . وابن تيمية : مجد الدين : المحرر ، مرجع سابق ج ١ ص ٣٥٦ .

٢- ابن سلعون الكتاني : العقد المنظم هامش تبصرة الحكام ، مرجع سابق ج ١ ص ٢٨٣ .

٣- المرادوي : الانصاف ، مرجع سابق ج ٦ ص ٤٤ - ٤٥ .

خلاصة المبحث :-

ليس الأجر خاصا بعقد الإجار بل للأجر في الاسلام انواعا متعددة يرد كل نوع الى عقد خاص به ، فبذلك تلمس الأجر من خلال عقد الإجار ، زمن خلال عقد الجعالة ، ومن خلال عقد السمسرة ، ومن خلال عقود الوكالة ومطاردة الخصوم واستخلاص الحقوق وغيرها .

وكل نوع من هذه الانواع ينقسم الى أجر نقدي وأجر عيني وأجر بمنفعة ، ويوجد نوع آخر للأجر هو الأجر بحصة من الناتج أو المشاركة في الربح كما يعرف بالعمر الحديث ، وقد استعرض الباحث لحكمين هامين في هذا العمر وهما :

- حكم الجمع بين الأجر والجعل .
- وحكم الجمع بين الأجر والربح .

كما تحدث الفقهاء عن الأجر بتحديد المدة والأجر بتحديد العمل وهما ما يعرفان في العمر الحاضر بالأجر الزمني وأجر القطعة وقد توسع الباحث بالتحدث عن هذه الانواع بما يؤكد ثراء الفكر الاقتصادي الاسلامي ، وأنه مليء بالكنوز الدفينة التي تحتاج الى جهد ومبرر لكي يخرج في ثوب جديد يمكن أن ينتفع به الناس ، بدلا من الاحكام الوضعية التي لاتسهل ولاتسلي من جوع .

خاتمة الفصل :-

في هذا الفصل تم التطرق لتعريف الأجر في الاقتصاد الإسلامي ، والتحدث عن آراء الفقهاء ومسائلهم الهامة فيه ، بما يبين ثراء الفكر الاقتصادي الإسلامي وأهمية عنصر الأجر فيه وأن فقهاءنا رحمهم الله لم يتركوا جليلة ولا دقيقة متعلقة بالأجر إلا بحثوها وبينوا أحكامها ، وقد تم ترتيب هذا الفصل فيما يخدم الفصول القادمة ، وبما يؤدي إلى إبراز مفهوم الأجر وأنواعه وأحكامه في الاقتصاد الإسلامي المستمد من الفقه الإسلامي وتميزه عن الأنظمة والقوانين الوضعية .

وفي الفصل القادم - ان شاء الله - نتحدث عن تحديد الأجور في الاقتصاد الإسلامي ، ونبين كيف نظم الإسلام العلاقة بين رب العمل والعامل ، وكيف حمى الإسلام الأجر وصانه من الاستغلال والاعتداء ، وأنه لا يوجد صراع أو تناقض بين مصلحة العامل ومصلحة رب العمل كما في الأنظمة الوضعية .

الفصل الثالث :-

تحديد الأجور في الاقتصاد الإسلامي .

في هذا الفصل نرى كيف تتحدد الأجور في الإسلام - وذلك وفقاً للمبادئ التالية :-

- المبجئة الأولى : الأصول والضوابط الحاكمة .
- د الثانية : دور الدولة .
- د الثالثة : دور السوق .

المبحث الأول :-

الأصول والضوابط الحاكمة

في هذا البحث نفرض للأساس الذي ينبغي عليه تقدير الأجر حيث نتحدث عنه النفع عند كل من الفقراء والاقتصاديين ثم نفرض بعد ذلك الكيفيات التي نظم بها الإسلام العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال وأقرباً ننظر إلى كيف صمّم الإسلام الأجر حمايته قل أن نوضح في أي دين أو نظام آخر وذلك في الكتاب التالي :-

- الكتاب الأول : الأساس الذي ينبغي عليه تقدير الأجر .
- » الثاني : تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال .
- » الثالث : حماية الإسلام للأجر .

المطلب الأول : الأساس الذي يبنى عليه تقدير الأجر

- ١ - هل الأجر على قدر المشقة ؟ :-

هناك قاعدة فقهية مؤداها أن الأجر في الطاعات على قدر ما فيها من مشقة وأصل هذه القاعدة ما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشه : (أجرك على قدر نصبك) (١). وقوله صلى الله عليه وسلم : (الأجر على قدر التعب) (٢). وحديث أبي هريرة رفعه : قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله ينزل الرزق على قدر المؤنة ، وينزل الصبر على قدر البلاء) أخرجه الحارث (٣).

فقد أُسْتُظهر من هذه الأحاديث وأمثالها أن مناط الأجر إنما هو ما تضمنه من مشقة وجهد ، وليس في الطاعات وحسب بل في كل أجر حتى الأجر في العقود . والسؤال هنا الآن : هل الأجر على قدر المشقة ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي أولاً أن نعلم أن في هذا البحث جانبين أحدهما متفق عليه والآخر هو محل نزاع : أما الجانب المتفق عليه فهو أن كل ما يجد المكلف من المشقات والشدائد محسوب له في المثوبة عند الله قل ذلك أو أكثر ولم خالف أحد في هذا مطلقاً (٤).

(١) الحديث : متفق عليه بغير هذا اللفظ انظر التخریج في آخر الرسالة .

(٢) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ المطلق ، انظر التخریج في آخر

الرسالة .

(٣) ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي : المطالب العالية بزوائد المسانيد

الشمانية ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الكتب العلمية - تحقيق الشيخ

حبيب عبد الرحمن الأعظمي ، ج ١ ص ٢٤٥ .

(٤) انظر البوطي : د . محمد سعيد : ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية

، الطبعة الرابعة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ص ١٠٢ - ١١٢ .

أما جانب النزاع فهو التحقق من علاقة المشقة بالأجر ، أي هل المشقة من الأسباب الأساسية لزيادة الأجر وهل هي < أي المشقة > مقصودة لذاتها من أجل ذلك كان مناط الأجر متعلقا بها ، إذ المفروض أنه كلما زاد مناط الأجر قوة وكثرة زاد الأجر نفسه فذلك هو شأن المقاصد المطلوبة لذاتها وإذا صح هذا بطل أن يكون مناط هذه العقود والأحكام تحقيق مصالح الناس إذ أن مصالحهم تتنافى مع تحصيلهم المشاق خصوصا إذا كانت هذه المشاق بحد ذاتها هي مناط الأجر ، مع أنه ثبت بالنص وبالإجماع من أنه تعالى لم يشرع لعباده المشقة التي تدخل في حدود العنت والحر (١) .

قال العز بن عبد السلام : ((ولا شك أن المشاق من حيث أنها مشاق تسوء المؤمن وغيره ، وإذا اتحد الفعلان < أو العملان > في الشرف والشرائط والسنن والأركان وكان أحدهما شاقا فقد استويا في أجرهما لتساويهما في جميع الوظائف ، وانفرد أحدهما بتحمل المشقة لأجل الله سبحانه وتعالى فأثيب على تحمل المشقة ، لا على عين المشاق ، إذ لا يصح القرب بالمشاق ، وقد يكون قليل العمل البدني أفضل من كثيره وخفيفه أفضل من ثقله)) (٢)

كما ثبت أنه رب عمل قليل يستحق عليه أجرا عظيما ورب عمل شاق مضني لا يحصل منه إلا على أجر يسير إذ لو كان التقدير بالمشقة لكان أجر الحجار أكثر من أجر المهندس وأجر الممرض أكثر من أجر الطبيب .

وقد جاء في حاشية ابن عابدين : ((للقاضي أن يأخذ ما يجوز لغيره . وما قيل في كل ألف خمسة دراهم ، لأنقول به ولا يليق ذلك بالفقه ، وأي مشقة للكاتب من كثرة الثمن ؟

(١) نفس المصدر : ص ١٠٢ - ١١٢

(٢) سلطان العلماء : أبو محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي

قواعد الأحكام في مصالح الأتباع ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الكتب

العلمية ، ص ٣١ - ٣٢ .

وانما اجر مثله بقدر مشقته ، اوبقدر عمله في صنعته ايضا كحكاك
وثقاب يستاجر باجر كثير في مشقة قليلة ، قال بعض الفضلاء : افهم
ذلك جواز اخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقته قليلة ونظرهم
لمنفعة المكتوب له ، قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله ، وان من تفرغ
لهذا العمل كثقاب اللالى مثلا لاياخذ الاجر على قدر مشقته فانه لايقوم
بمؤنته ، ولو الزمناه ذلك لزم ضياع هذه الصنعة فكان ذلك اجر
مثله ((١)).

من هذا النص نفهم مايلى :

انه اذا قلنا ان الاجر على قدر المشقة يلزم منه ضياع الكثير
من الصناعات والاعمال القليلة المشقة لان اجرها لا يقوم بسد مؤونة
من يعملها ، الا اذا قلنا بجواز اخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل
مشقته قليلة وهذا لم يقل به قائل حسب ما اعلم ، والامثلة التي
وردت في النص كالحكاك وثقاب اللالى تدل ان الاجر لا يمكن ان يكون
على حسب المشقة لان هذه الصناعات ذات مشقة قليلة ، اذا نظر الى
المشقة وحدها ، وبذلك بطل ان يكون الاجر على قدر المشقة في
العبادات والعقود .

اما من استدل بحديث عائشة فانه لا حجة فيه حيث ان المراد به
الاجر الاثروي بلا منازع وهو الثواب وسياق القصة يدل عليه ، وورد في
روايات اخرى قوله صلى الله عليه وسلم ((اجرک في عمرتك)) وهو
مقيّد بالعبادة ولا يمكن قياسه على المعاملات ، لذلك ترجم البخاري
عند ذكر هذا الحديث ، وقال ياب اجر العمرة على قدر النصب .

قال النووي : ((هذا ظاهر في ان الثواب والفعل في العبادة
يكثر بكثرة النصب والنفقة ، والمراد بالنصب الذي لا يذمه الشرع
وكذا النفقة)) (٢) .

(١) ابن عابدين : حاشية رد المحتار ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٩٢ .

(٢) انظر النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ج ٨ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

قال ابن حجر بعد ذكر كلام الامام النووي :

((وهو كما قال : لكن ليس ذلك بمُطَرَّد ، فقد يكون بعض العبادة اخف من بعض وهو اكثر فضلا وشوابا بالنسبة الى الزمان ، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان ، وبالنسبة للمكان ، كملاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لملاة ركعات في غيرها ، وبالنسبة الى شرف العبادة المالية والبدنية ، كملاة الفريضة بالنسبة الى اكثر من عدد ركعاتها او اطول من قراءتها ، ونحو ذلك من صلاة النافلة ، وكدرهم من الزكاة بالنسبة الى اكثر منه من التطوع)) (١) .

وعليه فلو قيل لنا ، انه عام في كل اجر ، نقول وعلى فرض ذلك فليس ذلك بمطرد كما قال ابن حجر ، فقد يكون بعض العمل اخف من بعض وهو اكثر منه اجرا وانتاجا ، كاجور الخبراء والاطباء والمهندسين ، وهو يختلف ايضا بالنسبة الى الزمان والمكان ، ونوع العمل ، وما الى ذلك ، فعليه لا يمكن ان تكون المشقة هي مناط ارتفاع الاجر وعدمها هي مناط انخفاضه .

اما حديث ابي هريرة رضي الله عنه : ((ان الله ينزل الرزق على قدر المؤنة)) فان سياق الحديث يبين فضل الله سبحانه وتعالى في انزال الرزق على قدر المؤنة ، وهو حث للمسلم في السعي وطلب الرزق ، وليس فيه ان سبب زيادة الاجر زيادة المؤنة ، انما ذكر رزق الله وهو عام لا يمكن حصره ولا تحديده ، لافي الاجر ولا غيره .
واذا بطل القول بان الاجر على قدر المشقة فما هو الاساس الذي يبنى عليه تقدير الاجر ؟ .

الاساس الوحيد الذي يبنى عليه تقدير الاجر في العقود انما يرجع لشيء واحد هو المنفعة ، لاتها عقد على المنفعة بعوض ، ويقدر الاجر بحسب تقدير المنفعة التي جرى عليها العقد .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٧١٦ .

٢ - تعريف المنفعة :

والنَّفْعُ في اللغة : ضِدُّ الضَّرِّ ، يقال : نفعته بكذا فانتفع به
والاسمُ الْمَنْفَعَةُ ، أو نفعه يَنْفَعُهُ نفعاً ومنفعةً ، والنَّفِيعَةُ والنُّفَاعَةُ
وَالْمَنْفَعَةُ : اسمٌ ما يُنْتَفَعُ به (١) .

والمنفعة : هي اسم لكل ما ينتفع به وهي كالمصلحة وزنا
ومعنى : والنفع : الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه ،
وانتفعت بالشيء ونفعني الله به ، والمنفعة : اسم منه (٢) .
والمنفعة : هي اللذة أو ما كان وسيلة اليها ، ودفع الالم أو
ما كان وسيلة اليه .

وقيل : بآئها اللذة تحصيلاً أو ابقاءً ، والمراد بالتحصيل جلب
اللذة والمراد بالابقاء المحافظة عليها .

وخلاف المنفعة : المضرة أو المفسدة أو الالم (٣) .
وفي الاصطلاح الفقهي عرفها ابن عرفة : ما لاتمكن الاشارة اليه
حسا دون اضافة يمكن اسيفائه غير جزء مما اضيف اليه ، فتخرج
الاعيان ونحو العلم والقدرة ونصف العبد ونصف الدابة مشاعا (٤) .

وقيل المنفعة هي : الفائدة المقصودة في الاعيان والاشياء
المالية مما لايمكن حيازته بنفسه كسكنى الدار ، وركوب السيارة
وقراءة الكتاب أو الصحيفة الى غير ذلك من المنافع التي تعتبر
عرضاً زائلاً لا يحاز بنفسه وانما تحصل المنفعة وتدرك طبعاً لحيازة

(١) الجوهرى : الصحاح مرجع سابق ج ٣ ص ١٢٩٢ ، وابن منظور : لسان
العرب، مرجع سابق ، المجلد الثامن ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٢) انظر الفيومي : المصباح المنير ، مرجع سابق ص ٦١٦ .

(٣) انظر : البوطي : د . محمد سعيد : ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية ،

مرجع سابق ، ص ٢٢ ، وحسن حامد حسان ، نظرية المصلحة في الفقه

الاسلامي ، الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة المتنبى ١٩٨١م ص ٤ .

(٤) - (١) : PEJAL، الفروق الشرعية، مرجع سابق ج ٤ ص ٨ .

أصلها ، والتمكن من تحصيلها منه (١) .

((والمنفعة هي شيء آخر غير الجهد >المشقة> لأنه لو كان التقدير بالجهد لكان أجر الحجار أكثر من أجر المهندس وأجر الممرض أكثر من أجر الطبيب ، ومع التسليم بأن المنفعة هي ثمرة الجهد في مختلف الأعمال ولكن المراد بالمنفعة لا الجهد)) (٢) .

والمنفعة عند الاقتصاديين الوضعيين : هي الشيء لنافع الذي يشبع رغبة لدى الإنسان ، ففي الاقتصاد يستخدم عادة اصطلاح >المنفعة> ليشير الى قابلية السلعة أو الخدمة لاشباع حاجة أو رغبة ، فنحن نستهلك من أجل الحصول على بعض المنافع ، أو الاشباع فعندما نشترى دجاجاً أو خبزاً مثلاً فنحن نتوقع بالمقابل أن نحصل على منفعة من هذا الشراء والمنفعة من الوجهة الاقتصادية قد تختلف عن المنفعة من الوجهة الصحية أو الوجهة الاجتماعية ، فطالما الشيء يشبع رغبة لدى الإنسان فهو يعتبر نافعا فالتدخين مثلاً يشبع رغبة لدى الإنسان >فالسجائر> تعتبر أنها نافعة وإن كانت من الوجهة الصحية ضارة وكذلك الخمر .

فالمنفعة اذا هي : مقدرة السلعة أو الخدمة على اشباع الرغبة فالاشباع الذي يحققه شخص ما ، من استهلاكه للسلع والخدمات انما يسمى منفعة (٣) .

-
- (١) المصري د. رفيع : اصول الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة الاولى - دمشق - دار القلم - بيروت - الدار الشامية - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ص ١٠٨ .
- (٢) الخياط : د. عبدالعزيز : المجتمع المتكافل في الاسلام ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار السلامة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٨٩ .
- (٣) انظر جي هولتن ولسون : الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، مرجع سابق ص ٥٥ ، و د. سامي خليل : مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، الكويت ، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ١٩٣ .

والمنفعة التي هي اللذة ودفع الألم غير المنفعة التي هي الرغبة لأنه قد يرغب الإنسان بالشئ ولا لذة له في الحقيقة ويترتب الألم والمفسدة عليه كالخمر والمخدرات وغيرها .

والرغبة في الحصول على منفعة ما تعطي القيمة التبادلية للسلعة في السوق ولكننا نتساءل هل القيمة سابقة لعلاقات السوق وبمعنى آخر هل للأشياء والموارد قيمة حقيقية كامنة تتقدم على العرض والطلب ؟ .

يفيد التصور الاسلامي للإنسان والكون أن هذا الكون لم يوجد عبثاً ولم يخلق نفسه بل الحق تبارك وتعالى ((خلق كل شيء فقدره تقديراً)) (١) .

والتقدير هنا لايفيد مجرد الكم بل القيمة ، فالكم مقدر والقيمة ايضاً ، وعليه يقرر الاقتصاد الاسلامي أن لكل شيء في هذا الكون قيمته ومنفعته ولكن يد الإنسان هي التي تتدخل للحصول على النفع أو لتحويل الموارد الى مضر (٢) .

والمنفعة التي تقابل الأجر : هي الخدمة - عند الاقتصاديين حيث تملك منفعة العمل بالأجر ، وتملك بلا أجر ، وتسمى اعارة أو خدمة مجانية ، وعليه فتملك المنافع نوعان : أحدهما بغير عوض كالعارية أو الوصية بالخدمة والآخر بعوض وهو الاجارة (٣) .

(١) سورة الفرقان آية ٢ .

(٢) محمد احسان طالب : مفهوم القيمة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد

الوضعي ، بحث منشور في مجلة الامة ، العدد ٤١ ، جمادي الاولى ١٤٠٤هـ

، شباط <فبراير> ١٩٨٤م ص ١٩ .

(٣) السرخس : المبسوط ، مرجع سابق ص ٧٤ .

والأساس الذي يقوم عليه تقدير النفع ، هو الشرع ونظر العقل ، فلو استأجر انسان حصانا ليربطه أمام داره أو ليجذبه أو استأجر ثيابا ليضعها في بيته ليظن الناس أن له حصانا أو ثيابا نفيسة ليراها الناس ويظهر بمظهر الاغنياء ، أو استأجر على الغناء والطرب أو استأجر تافحة للشم أو طائفة لينظر اليها ، أو استأجر رجلا لصنع الخمر أو كتابة الربا والفجور .

كل هذه تحقق رغبة للمستأجر ومنفعة مقصودة له فلا يرى الاقتصاديون الوضعيون وجها لمنعها ، أما في الاسلام فهذه اجارة فاسدة لا تجب الاجرة فيها لانه منفعة غير مقصودة من العين في الشرع ونظر العقل ، ولا يكفي في ذلك أن تكون المنفعة مقصودة للمستأجر بل لابد أن تكون المنفعة مقصودة في الشرع ونظر العقل ، وذاك هما المقياسان الوحيدان في تقدير المنفعة فان تعارضا أو تناقضا قدم الشرع على العقل ونادرا ما يحدث ذلك (١) .

-٣- حدود المنفعة :-

كل عين استأجرها لمنفعة فله أن يستوفي تلك المنفعة ومادونها من الضرر ولانعرف في ذلك مخالفا (٢) .
وقد كان الفقهاء رحمهم الله دقيقين في تحديد المنفعة فقد وضعوا لها شروطا ذكرناها سابقا عند الكلام عن اركان عقد الاجارة ، لكن بقي أن نضيف هنا أن من استحق منفعة معينة بعقد ، مقابل أجر فان له أن يستوفي عينها أو مثلها أو مادونها وليس له أن يستوفي مافوقها ، مثلا لو استأجر الحداد حائوتا على أن يعمل له فيه صنعة

(١) انظر : علي حيدر : دور الحكام ، شرح مجلة الاحكام ، مرجع سابق ج ١

(٢) النووي : المجموع شرح المذهب ، مرجع سابق ، ج ١٥ ص ٦١ .

مساوية في المضرة لصنعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوتا
للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحدادة ، والمثال الآخر لو استأجر دابة
ليحمل عليها خمسة اقفزة حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة في
الضرر او اقل كالشعير والسهم لانه داخل تحت الاذن لعدم التفاوت او
لكونه خيرا من الاول ، وليس له ان يحمل ما هو اضر من الحنطة
كالملاح والحديد ، او استأجرها ليحمل عليها قطنا سماه ، فليس له
ان يحمل عليها مثل وزنه حديدا لانه ربما يكون اضر بالدابة فان
الحديد يجتمع في موضع من ظهرها والقطن ينبسط على ظهرها (١) .

واذا استوفى المستأجر اكثر من النفع المعقود عليه لزمه الاجر
المسمى ، مع اجرة مثل الزائد ، مثلا : لو استأجر الأرض لزراعة
فزرع دخنا ، او تجاوز بالدابة المؤجرة الموضع المعين فحمل عليها
اكثير من القدر المعين لزمه المسمى واجرة مثل الزائد (٢) .

فقد روى عبد الرزاق عن بن سيرين في رجل استأجر اجيراء ليحمل

على ظهره شيئا الى مكان معلوم ، فزاد عليه ، فغرمه شريح بقدر

ما زاد عليه ، لحساب ذلك (٣) .

أما الشافعية فيفصلون في ذلك : فان كانت الزيادة تتميز بان

استأجر عاملا على حمل عشرة اقفزة فحمل عليه احد عشر قفيضا لزمه

المسمى لما عقد عليه واجر المثل لما زاد فان كانت الزيادة لا تتميز

(١) انظر : علي حيدر : دور الحكام شرح مجلة الاحكام ، مرجع سابق ج ١

ص ٣٨٩ ، قاضي زادة نتايج الاسكار كشف الرموز والاسرار ، وهي تكملة

فتح القدير لابن الهمام على الهداية ، الطبعة الاولى ، مصر مكتبة

ممطفى البابي الحلبي واولاده ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٢) القاري : احمد بن عبد الله : مجلة الاحكام الشرعية : الطبعة الاولى ،

جدة ، تهامة ، ١٤٠١ - ١٩٨١ م ، دراسة وتحقيق : د. عبد الوهاب

ابو سليمان ، محمد ابراهيم ، ص ٢٥٠ مادة رقم ٦٧٥ .

(٣) عبد الرزاق : الحافظ : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ٢١٢ .

فقد اختلف فيه على قولين :

١- يلزمه اجر المثل للجميع .

٢- يلزمه المسمى وأجرة المثل للزيادة (٢) .

وهذا هو الذي ذكره الفقهاء في الحائوت والدابة يكون في ابن آدم من باب اولى ، أيضا هو عام في كل المنافع ، والحائوت والدابة والأرض هي فقط للتمثيل فالحكم ليس خاص بها .
وقد كان الفقهاء رحمهم الله يفسخون عقد الاجارة عند الضرر وهو عكس النفع بآن يرى الانسان المنفعة في شيء ثم يتبين له الضرر في ذلك ، في هذه الحالة لاتجوز الاجارة على الضرر وفيه دليل على ان مناط الاجر هو النفع فاذا عدم انعدم الاجر جاء في المبسوط : ((من استأجر أجييرا ليقلع ضرره فسكن ماله من الوجع أو استأجره ليقطع يده للاكلة ثم بدا له في ذلك ، أو استأجره ليهدم بناء له ثم بدا له في ذلك فله الفسخ ، لانه لا يتمكن من ابقاء العقد الا بضرر يلحقه في نفسه أو ماله من حيث اتلاف شيء من بدنه أو اتلاف ماله وجواز الاستئجار للمنفعة لا للضرر وقد يرى الانسان المنفعة في شيء ثم يتبين له الضرر في ذلك (٣) .

وبذلك نقرر ان المنفعة هي تعبير اسلامي ، وان مضمونه العام هو المصلحة والفائدة ومنع الضرر ، وانه لايعني مجرد اللذة والمتعة بما لها من احساس بل يعني ما هو اكثر من ذلك واعمق وانه يعني تحقيق مصلحة أو فائدة حقيقية للانسان وليس هناك ابلغ من تصوير ذلك في مقابلته بالضرر ، فهو كل ما يزيل ضررا أو يمنع حدوثه ، والضرر شيء ممكن تصويره واخضاعه للمقاييس الموضوعية (٣) .

(١) النووي : المجموع شرح المذهب ، مرجع سابق ، ج ١٥ ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) السرخس : المبسوط ، مرجع سابق ج ١٦ ص ٢-٣ .

(٣) دنيا : د . شوقي احمد : النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي ، الطبعة

الاولى ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤ - ١٦٨٤ ، ص ٤٨٤ .

المطلب الثاني تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال :-

وذلك عن طريق المبادئ التالية :-

١- الأصل في هذه العلاقة رضا المتعاقد مع حرية التعاقد والاشتراط

شرعت العقود لتحقيق مصالح يحتاج اليها الناس في حياتهم ،
وقد جاء الاسلام محافظا على قضاء حاجات الناس وتيسر حصولهم عليها
رفعا للحرص عنهم وتسهيلا لأمور الحياة .

وهكذا ييسر الأمر وفقا لقاعدة اقتصادية عامة ، وهي حرية
التعاقد فيما لا يضر فيه ، ومقياس الضرر ومعياره هو نظر الشارع
الاسلامي ، فالمعيار شرعي لأن خالق الناس أدرى بمصالح الناس فما
لم ينهاه عنه الشارع الاسلامي من العقود يجوز التعامل على اسمها ،
ومقتضى القاعدة السابقة أن للناس حريتهم في انشاء العقود التي
يرونها محققة لمصالحهم وان لم تكن معروفة من قبل ، مادامت
لا تتعارض مع نصوص الشريعة الاسلامية ولا مبادئها الغراء (١) .

وعليه فالأصل في الاسلام عندما شرع حرية التعاقد والاشتراط أن
يطلق لطرفي العقد حرية التعاقد والاشتراط ليحقق كلا منهما مصلحته ،
ويضمن حقوقه كما شرع الاسلام حرية العمل ، وتعني عدم الحيلولة بين
الفرد والعمل الذي يريد أداءه فعلا ، كما تعني الحيلولة دون
احتكار نوع معين من الأعمال بواسطة هيئات خاصة (٢) .

(١) الحصري : د. أحمد : السياسة الاقتصادية والنظرية المالية في الفقه

الاسلامي ، الطبعة الاولى ، بيروت دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ ،

ص ٦٧ - ٦٨ .

(٢) الشيشاني : د. عبد الوهاب ، عبد العزيز : حقوق الانسان وحرياته

الاساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مطابع

الجمعية العامة الملكية ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ ص ٤٤٦ .

فالاصل الاباحة حتى يرد المحرم ، لذلك فالاسلام لايمنع تنظيم العمل والعمال بالتشريعات التي تكفل لهم حقوقهم وتؤدي بهم الى الانصاف . (١) .

إذا استمدت واتفقت هذه التشريعات مع روح الشريعة الاسلامية ، ولم تحل حراما وتحرم حلالا فتأخذ حكم الاصل وهو الاباحة قال ابن القيم في اعلام الموقعين : ((وجمهور الفقهاء على أن الاصل في العقود والشروط الصحة الا ما يبطله الشارع أو نهى عنه (٢) .

-٢- العامل تجب له أجرته وان لم يشترط :-

يرى الفقهاء أن أجره العامل تجب له وان لم يشترط طبقا لمفهوم العقد : فمن استأجر رجلا ليحمل له كتباً الى مكة أو غيرها الى صاحب له ، فحمله فوجد صاحبه غائبا فرده استحق الأجرة بحمله في الذهاب والرد لأنه حمله في الذهاب بامر من صاحبه صريحا وفي الرد تضييها (٣) .

وان دخل حماما أو سفيئة أو أعطى ثوبه قصارا أو خياطاً بلا عقد صح بأجره العادة ، ولو لم يكن له عادة يأخذ الأجر اذا كان منتمبا له ، وذلك مبني على قاعدة أن الشرط العرفي كالشرط اللفظي ، وهو اختيار الشيخ ابن القيم وأكثر العلماء قال في اعلام الموقعين : ((وقد اجري العرف مجرد النطق في أكثر من مئة موضع)) (٤) .

(١) الخياط : د. عبدالعزيز : المجتمع المتكامل ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(٢) البليهي : السلسيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٤٤ .

(٣) انظر : الحصري : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، وابن

قدامة مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٦٣ .

(٤) البليهي : السلسيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٥ ،

وابن القيم ، اعلام الموقعين ، مرجع سابق ج ٢ ص ٤١٢ .

وقال في زاد المعاد : ((وهو مطرد على قواعد أهل المدينة ، وقواعد أحمد رحمه الله : ان الشرط العرفي كاللفظي سواء ، ولهذا اوجبوا الاجرة على دفع ثوبه البى غسال او قصار ، او عجيئة الى خبان ، او طعامة الى طبياخ يعملون بالاجرة ، او دخل الحمام ، او استخدم من يغسله ممن عادته يغسل بالاجرة ، ونحو ذلك ، ولم يشترط لهم اجرة انه يلزمه اجر المثل)) (١) .

واذا لم يسم للعامل أجرته ولكن جرى العرف او العقد بانصراف الاجرة على اجرة المثل صح هذا النوع من الاجارة ، قال ابن القيم : ((والاجارة بالسعر من غير مساومة جائزة مثل دخول الحمام وغسل الغسال ، وطبخ الطبياخ والخباز وغيرهم ولم يزل الناس يفعلون ذلك من غير تقدير اجارة واكتفاء منهم باجارة المثل)) (٢) .

كما صح ابن تيمية ذلك بدون تسمية اجرة ، وتنصرف الى اجرة المثل كما في دخول الحمام ، ودفع الثوب الى القصار والغسال واللحم الى الطبياخ ونظائره ، قال : ((والمعاوضة بثمن المثل ثابتة بالنص والاجماع ، في النكاح ، وبالنص في اجارة المرضع في قوله تعالى ((فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ)) (٣) .

وعمل الناس قديما وحديثا عليه في كثير من عقود الاجارة وكذلك البيع بما ينقطع له السعر هو بيع بثمن المثل ، وقد نص أحمد على جوازه وعمل الائمة عليه ، وهو اطيب للقلب من المساومة يقول : لي اسوة بالناس اخذ بما يائخذ به غيري قال : والذين يمنعون ذلك لا يمكنهم تركه بل هم واقعون فيه وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا اجماع الامة ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ما يحرمه (٤) .

(١) ابن القيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ١١٨ .

(٢) ابن القيم الجوزية : بدائع الفوائد ، طبعة بدون ، دار الفكر ج ٤ ص ٧٥ .

(٣) سورة : الطلاق آية ٦ .

(٤) انظر : ابن القيم : بدائع الفوائد ، مرجع سابق ج ٤ ص ٥١ - اعلام

الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٦ .

قال ابن رجب : ((من يستحق العوض عن العمل بغير شرط وهو نوعان :

أحدهما : أن يعمل العمل ودلالة حاله تقتضي المطالبة بالعوض ، ويندرج تحته صور كثيرة كالملاح والحجام والقصار والخياط والدلال وغيرهم .

الثاني : أن يعمل عملا فيه غناء عن المسلمين وقيام بمصالحهم العامة أو فيه استنقاذ لمال معصوم من الهلكة ، ويدخل تحته صور :

١- منها العامل على الصدقات فإنه يستحق أجره عمله بالشرع قال أحمد في رواية صالح : العاملين عليها الذين جعل الله لهم الثمن في كتابة السلطان ، وقال في رواية حنبل يكون لهم الذي يراه الامام ، وظاهر هذا أنه يجب ذلك له بالشرع .

٢- منها من رد أبقا على مولاه فإنه يستحق على رده جعل بالشرع سواء شرطه أم لم يشرطه على ظاهر المذهب .

٣- ومنها من أنقذ مال غيره من التلف كمن خلص عبد غيره من فلاة مهلكة ، أو متاعه من موضع يكون هلاكه فيه محققا أو قريبا منه ، بالبحر وفم السبع ، فنص أحمد على وجوب الأجرة له في المتاع ، لأن فيه حشا وترغيبا في انقاذ الأموال من التهلكة فإن <المنقذ> إذا علم أنه يستحق الأجرة غرر بنفسه وبأدار إلى التخليص بخلاف ما إذا علم أنه لا شيء له ، وفي تخصيص الامام أحمد المتاع دون الأدمي لأن الأدمي يجب انقاذه وتخليصه ما أمكن ذلك من غير انتظار للعوض (((١) .

(١) ابن رجب : أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي : القواعد ، مرجع سابق ؛

٣- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغفر باشتغاله عن عمله :-
كما يحمي الاسلام العامل من ظلم رب العمل واستغلاله فانه يحمي
رب العمل من تقصير الاجير واهماله ، وهذا هو منتهى العدل الذي
قامت عليه السماوات والارض .

ويعتبر الاجر حقا كاملا للعامل اذا ادى العمل على الوجه
المطلوب اما اذا اخل العامل بشرط او بشروط من العقد بشكل يؤدي
الى فساد المنفعة التي استؤجر لتحقيقها ، واذا تسبب ذلك بتعدي
العامل واهماله سقط حقه في الاجر ، والفقهاء يفرقون بين الضرر
الناسئ عن تقصير العامل واهماله وخيانتة ، وبين الضرر الناسئ
بمسبب خارج عن ارادة العامل ، فالعامل يضمن الضرر الناسئ عن
الاعتداء ، اما ما كان من النوع الثاني فلا يضمنه ، وان كان البعض
ذهب الى القول بسقوط الاجر في الحالتين ، لان الزام صاحب العمل
الذي تضرر بالمصيبة بسبب اهمال العامل ، او تقصيره او غير ذلك هو
مضاعفة لغرمه ، وهناك من قال الاولى عدم سقوط الاجر لان الاجر حق
العامل قد لا يجد ما يقتات به في يومه ذلك (١) .

((وسئل مالك عن الرجل يستأجر الرجل يحرس له بيتا فينابم
فيسرق من البيت شيء ، اترى عليه ضمانا ؟ قال : لا ، قيل له :
افتري له اجارة ؟ قال : نعم ، وكذلك الذي يستأجر يحرس النخيل
والغنم والابل ليس عليه ضمان وله اجرته ، قيل لابن القاسم : فما
الذي يضمن الاجير ؟ قال لا يضمن الا ما ضيع او فرط او تعدى ، قيل
له : فما ترى الضيعة ؟ قال : من الضيعة ان يترك ما وكل به ويذهب
الى غير ذلك حتى يذهب ما وكل به ونحو هذا من الضيعة ، واما
الرقاد يغلبه او الغفلة يغفلها فليس هذا من الضيعة)) (٢) .

(١) انظر : الشيشاني : د . عبد الوهاب : حقوق الانسان ، مرجع سابق ، ص

(٢) ابن رشد : البيان والتحصيل ، مرجع سابق ج ٨ ص ٤٣٠ .

وقد تكلمنا في مسألة الضمان في الفصل الثاني ، والفصل في هذا الأمر هو بيد المحتسب ، قال الماوردي : ((وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجر واستزادة عمل كفه عن تعديه وكان الإنكار عليه معتبرا بشواهد حاله ، ولو قصر الأجير في حق المستأجر فنقصه من العمل أو استزاده من الأجرة منعه منه وإنكر عليه إذا تخصصوا اليه ، وإذا اختلفوا وتناكروا كان الحاكم (القاضي) بالنظر بينهما الحق)) (١) .

وإذا كان العامل أجيرا خاصا وهو من كان وقت عمله ملكا لصاحب العمل ، فعمل عند غيره أو فرط أو أهمل فيما لا يملك من وقت ، واستضر صاحب العمل ، فإنه يرجع على العامل بقيمة ما استضر باشتغاله عن عمله أو بقيمة ما عمله عند غيره : قال الامام أحمد : ((في رجل استأجر أجيرا على أن يحتطب له على حمارين كل يوم ، فكان الرجل ينقل عليهما وعلى حمير لرجل آخر ويأخذ منه الأجرة ، فإن كان يدخل عليه ضرر يرجع عليه بالقيمة .

قال في المغنى : فظاهر هذا أن المستأجر يرجع على الأجير بقيمة ما استضر باشتغاله له عن عمله ، وقال ويحتمل أنه أراد أنه يرجع عليه بقيمة ما عمله لغيره ، وقال القاضي معناه يرجع بالأجر الذي أحذه من الآخر)) (٢) .

ومعنى ذلك أن رب العمل إذا حصل له ذلك كان في اختيارين : الأول : أن ينظر في الضرر الذي وقع به لما اشتغل عن عمله ، بعمل الغير ، فيرجع على العامل به أو يخصمه من أجره .

(١) الماوردي : علي بن محمد حبيب البصري : الاحكام اللطانية والولايات

الدينية ، الطبعة الاولى ، مصر ، دار الفكر .

(٢) البهوتي : كشف القناع ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٣٣ .

الثاني : ان ينظر الى قيمة ما عمله للغير ، او كما قال القاضي ، الاجر الذي اخذه من الغير فيرجع به الى رب العمل .
والفرق بين القيمتين واضح فقد يكون الضرر الواقع على رب العمل اكثر من الاجرة التي حصل عليها العامل من الغير وقد يكون العكس ،
فراعى الاسلام كلتا الخالتين .

وفي مثال آخر ((قال جعفر بن محمد سألت ابا عبد الله ، عن رجل ينتقد للناس مائة دينار بدرهم فخرج في نقده دينار رديء قال :
وجب عليه ان يرد في اجرتة جزءا من مائة من درهم .

قال القاضي : انما صحت هذه الاجارة وان لم يشاهد الدنانير ،
لانه لا تفاوت بين الدنانير في النقد فصحت الاجارة ، قال ابن القيم :
وانما رجع عليه بجزء من الدرهم لان العمل لا يتفاوت في كل واحد
منهما كما لو كان له مائة مكوك الا مكوكا واحدا)) (١) .

وشرح هذه المسألة : ان يستاجر رجل رجلا يفحص له الدنانير
ليعرف له جيدها من زيفها وكان يفحص المائة دينار صحيحة بدرهم ،
فخرج في نقده دينار رديء ، لم تقع الاجارة عليه ، فقال ابو
عبد الله ((وهو احمد بن حنبل على ما يظهر لي)) : على العامل ان
يرد من الاجر جزءا من مائة من درهم ، وهنا يظهر الحق ويتميز الاسلام
في تنظيم هذه العلاقة تنظيما دقيقا وعمليا حتى الجزء من مائة جزء
لا يغفل ولا يبخل في هذه العلاقة حيث لامجال للشعارات الزائفة
والكلمات الطنانة .

ولا يقف الاسلام عند هذا فقط بل ان المنفعة التي استأجرها رب العمل
من العامل اذا نقصت او تغيرت او تعطلت لاي سبب طارئ فان الاسلام
راعى هنا مصلحة رب العمل قال ابن تيمية :

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد : مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٤ .

((لا خلاف بين الامة ان تعطيل المنفعة بامر سماوي يوجب سقوط الاجرة ،
او نقصها او الفسخ ، وان لم يكن للمستأجر فيه صنع ، ولهذا
اتفقوا على انه اذا اتلفت العين او تعطلت المنفعة او بعضها في
اثناء المدة سقطت الاجرة او بعضها او ملك الفسخ)) (١).

ولم ينظر لمصلحة العامل وضعفه ، وان هذا العمل هو قوته وقد
لايجد مايقف به ، لان هذه الامور وان كانت مراعاة اسلاميا فليس
هذا محلها ، لان الدين الاسلامي دين العدل فلا تظلمون ولا تظلمون ،
والعامل هنا لايتترك للضياع والحرمان لان المجتمع الاسلامي كله كفيل
به والدولة مسؤولة عن اعالته وكفالتة ، وقد فصل ابن تيمية ذلك
فقال :

((لانزاع بين الائمة ان منافع الاجارة اذا تعطلت قبل التمكن
من استيفائها سقطت الاجرة ، وتعطيل المنفعة يكون بوجهين :-
اُحدهما : تلف العين ، لموت العبد او العامل او الدابة
المستأجرة .

الثاني : زوال نفعها بان يحدث عليها مايمنع نفعها ، كدار
انهدمت واُرض للزراع غرقت ، ويد عامل تعطلت ، فهذه وان لم يبق
فيها نفع فهي كالتالفة سواء لافرق بينهما عند احد من العلماء ،
وان زال بعض نفعها المقصود وبقي بعضه ملك فسخ الاجارة ، فان ذلك
كالعيب في البيع ولم تبطل به الاجارة وان تعطل نفعها بعض المدة ،
لزمه من الاجر بقدر ما انتفع به .
كما قال الخرقي : فاذا جاء امر غلب يحجز المستأجر عن منفعة ما
وقع عليه العقد لزمه من الاجرة بمقدار مدة انتفاعه

(١) ابن تيمية : شيخ الاسلام احمد : مجموع الرسائل والمسائل الطبعة

الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص ٤٠٤ -

وإذا بقي من المنفعة مالم يس هو المقصود بالعقد فهل تبطل الإجارة
هنا أو يكون هذا كالتقص الذي يملك به الفسخ ؟ على وجهين :

أحدهما : تبطل : وهو قول أكثر العلماء ، كابن حنيفة ومالك
والشافعي في صورة الهدم ، لأن هذه المنفعة لما لم تكن هي المقصودة
بالعقد كان وجودها وعدمه سواء .

الثاني : يملك الفسخ ، وهو نص الشافعي في صورة انقطاع
الماء ، وقد اختاره القاضي وابن عقيل في بعض المواضع ، والأول
اختاره غيرهما من الأصحاب (١) .

((ومن ذلك أن الموضع إذا أجزت نفسها للرضاع وكان الصوم
ينقص لبنها أو يغيره فطالبها أهل الصبي بالفطر في رمضان ،
هل يجوز لها الفطر ؟ وإذا لم يجز هل يثبت لأهل الصبي الخيار ؟
أجاب أبو الخطاب : إذا كانت أجزت نفسها إجارة صحيحة جاز لها
الافطار إذا نقص لبنها أو تغير بحيث يتأذى بذلك المرتضع ، وإذا
امتنعت لزمها ذلك ، فإن لم تفعل كان لأهل الصبي الخيار)) (٢) .

(١) نفس المصدر : ص ٥٠٤ - ص ٤٠٦ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٧٥ .

-٤- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة الضمير :-

حرصا من الشريعة الاسلامية على تركيز الاساس الاخلاقي ربطت بين الاجر والعمل والثواب في الآخرة ، وأن من يعمل عليه أن يحسن العمل ، واحسان العمل له نواح كثيرة منها ، الدقة وحسن الانتاج جودة وكثرة وعدم الغش ، وعدم التدليس ، ومنع الاحتياال ، والتهريب والاهمال والتفريط ، فالعامل هو يعمل عليه رقيب لا ينس ولا يغفل هو خالق البشر ، ((وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ)) (١) .

وقد قيل يجب أن يكون لكل عامل حافظ يحفزه على اداء العمل بأفضل مايمكنه كما ونوعا ، كما قد تكون المحفزات دافعا له على زيادة مكاسبه وزيادة مهارته (٢) ، وهذا صحيح ، وفي الاسلام يوجد حافظ الايمان الذي يمكن أن يستغنى به عن الكثير من الحوافز المادية لأن الايمان يصنع المعجزات ورقابة الله خير من رقابة البشر وثوابه واجرهم اعظم كما أن رب العمل عليه رقابة من الله فليحسن الى عماله وليستوصي بهم خيرا فيحسن معاملتهم ولا يكلفهم مالا يطيقونه ((إِنَّ اللّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّفَاعِلْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا)) (٣) .

وفي الحديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((خير الكسب كسب العامل اذا نصح)) رواه احمد ورجاله ثقات (٤) .

(١) الحصري : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ، الآية : سورة

التوبة آية ١٥٠ .

(٢) مدخل لدراسة الاجور : اعداد مكتب العمل الدولي ، مرجع سابق ص ٨٣ .

(٣) النساء ، آية ٤٠ .

(٤) الهيثمي : الحافظ ، نور الدين علي بن ابي بكر : مجمع الزوائد

ومنبع الفوائد ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب ، ٩ ،

١٩٦٧ م ، ج ٤ ص ٩٨ .

وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه)) رواه ابو يعلى وفيه مصعب بن ثابت وثقه بن حبان وضعفه جماعة (١) . ويؤيده الحديث الاتي .

وعن عصام بن كليب عن ابيه ، انه خرج مع ابيه ، الى جنازة شهدها النبي صلى الله عليه وسلم ، وانا غلام اعقل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((يحب الله العامل اذا عمل ان يتقن)) رواه الطبراني في الكبير (٢) ، وليس الحث في الاسلام منصب على العامل وحده بل ان رب العمل مطالب بذلك ، ففي الحديث عن عمرو بن حريث : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ما خففت عن عاملك من عمله فان اجره في موازينك)) رواه ابو يعلى وعبد بن حميد .

(١) نفس المصدر ج ٤ ص ٩٨ .

(٢) نفس المصدر ج ٤ ص ٩٨ - ومراجع تخريج هذه الاحاديث في آخر الرسالة .

المطلب الثالث : حماية الاسلام للأجرة :-

يتمتع الأجر المستحق للعامل بحماية كبيرة قل أن يوجد لها نظير في النظم الأخرى ، وهذه الحماية ذات جانبين :-
جانب نظري يهتم بالتركيز على حق الأجر وحرمة الاعتداء عليه واثمة
أمانة في يد صاحب العمل ، وينذر بالوعيد الشديد لمن فرط واستغل
العمال وأكل أجرهم بغير حق .

وجانب عملي يعطي الحق بصرف الأجر من تركة المتوفي قبل توزيع
الميراث ، وأن تقدم أجور العمال على جميع الحقوق سواء كانت
للدولة أو الدائنين عند الإفلاس للمشروع أو الأفراد وحق العامل
بحبس العين التي أدى فيها العمل بعد فراغ العامل من العمل كضمان
، حتى يقبض الأجرة دون حاجة إلى حكم حاكم ، كما يرفع الاسلام
الزكاة عن آلات المحترفين وادوات انتاجهم وغير ذلك (١) .
وسوف نتكلم عن هذين الجانبين بشيء من التفصيل :

(١) انظر : د. محمد كمال عطية : نظرية المحاسبة المالية ، مرجع سابق ،

ج ٤ ص ١٤٩ ، والشيشاني : عبد الوهاب : حقوق الانسان ، مرجع سابق

١- صور من الجانب النظري لحماية الأجر في الإسلام :-

حرم الإسلام الاعتداء على الأجر بأشد لفظ وأعظم ذنب ، حيث يعد خصما لله ، وتعالى الله أن يكون له خصما ، وإنما المراد التشديد على عظم هذا الذنب ، فقد ورد في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فاكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرافاستوفى منه ولم يعطه أجره)) ، وفي الحديث أيضا عن أبي هريرة ، وابن عباس ، رفعاه قالا خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه ((من ظلم أجيراف أجره حبط عمله وحرم عليه ربح الجنة ، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام)) رواه الحارث (١) .

ومن جانب آخر أثاب من حفظ أجر العامل ثوابا عظيما ظهر أثره في الدنيا ، ف ضرب الأمثال ليدل على أن إيفاء العامل حقه وسيلة للنجاة من المحن التي تتدرأف على الفرد والأمة ، لو ظلم فيها العاملون ويئسوا من نوال أجورهم كاملة : فقد حكى أن رجلا آواهم المبيت الى غار فانحدرت صخرة من الجبل فأنسدت عليهم فدعا كل منهم بأحسن عمل قدمه في حياته كي ينقذه من ورطته :

فكان الأول باراف بوالديه ، وكان الثاني حفيظا للأعراض ، وتوجه كلاهما الى الله بصالح عمله فانفجرت الصخرة قليلا عن فم الكهف ، غير أن ذلك لم يمكنهم من الخروج ، حتى قال الثالث : اللهم اني استأجرت أجراء واعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له فثمرت أجره ، حتى كثرت منه الأموال .

(١) ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي : المطالب العالية بزوائد المسانيد

فجائني بعد حين فقال يا عبد الله اد لي اجري .
قلت : كل ما ترى من الابل والبقر والغنم فهو اجره فقال :
يا عبد الله لا تستهزي بي ، فقلت اني لا استهزي بك ، فاخذه كله
فاستاقه امامه فلم يترك منه شيئا ، اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء
وجهك فافرج عنا مانحن فيه فانفرجت الصخرة وخرجوا يمشون (١) .

رواه البخاري في كتاب الاجارة باب من استأجر اجيرا فترك
اجره ، فعمل فيه المستأجر فزاد ، او من عمل في مال غيره فاستفصل
وروي بالفاظ وطرق مختلفة ، قال ابن حجر : لم يخرج الشيخان هذا
الحديث الا من رواية ابن عمر ، وجاء باسناد صحيح عن ائس وباسناد
حسن عن ابي هريرة الخ (٢) .

هذه القصة الطريفة في هذا الحديث الشريف ترمز الى معنى
عظيم من معاني العدل والنبيل والفضل التي يجب ان يسير عليها صاحب
العمل ليؤمن موارد التلّف وفواجع القدر فهي تشير الى :
١ - ان فساد العلاقة بين العامل ، ورب العمل بعد استيفاء
العمل لا يعد سببا لسقوط الاجر ، فقد ورد في بعض طرق هذا الحديث
(فاتاني يطلب اجره وانا غضبان فزجرته فانطلق وترك اجره) وفي
الخرى ان سبب غضبه ان رب العمل استأجر اجيرا بعد نصف النهار
واعطاه اجرا مثل اصحابه ، فقال الاجير تعطي هذا مثل ما اعطيتني ،
قال له رب المال لم ابخسك شيئا من اجره انما هو مالي احكم فيه
بما شئت قال ، فغضب وترك اجره (٣) وعليه فالاجر ثابت بالاجير وحق
له حتى عندما يحدث الخلاف والخصام لان هذا الحدث عارض طارئ بعد
استيفاء العمل لا يؤثر في الاجر ولا ينقص منه شيئا .

(١) الغزالي : محمد : الاسلام والاستبداد السياسي ، الطبعة الثانية ، دار

الكتب الحديثية ، ١٣٨٠هـ - ١٩٨٦م ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٥٩٠ .

(٣) نفس المصدر : ج ٦ ص ٥٨٦ .

ب - أن انتهاء العامل من أداء مهمته يجعل أجره أمانة في عنق صاحبه يبقى وديعة لديه الى آخر الدهر .

ج - أنه اذا عز له على حده بقي على حالته .

د - أنه اذا أداره في العمل واستغله في جر أرباح زائدة فإن الأجر وأرباحه المضاعفة من حق العامل .

هـ - ليس لصاحب العمل (الذي حفظ الأجر ونماه) الا أجر عمله هو فيه ، ان شاء أخذه عدلا وان شاء تركه فضلا كما في هذه القصة (٢) . فانظر كيف انقلب صاحب العمل الى عامل فعمل في مال غيره > وهي الأجرة < وحفظه ونماه حتى جاء صاحب الحق فأخذ حقه ، وانظر كيف ترك صاحب العمل عوض عمله في تنمية هذا الأجر تفضلا ، وذلك هو عدل الاسلام وفضله على ما عداه ، ولعل في هذه الأمثلة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاية ، وما بقي فهو أكثر ولكن نكتفي بهذا من صور الحماية النظرية للأجر في الاسلام ، وسننتقل الى الجانب العملي - ٢ - صور من الجانب العملي لحماية الأجر في الاسلام :-

يتمتع الأجر في الاسلام بحماية قل أن توجد في غيره من النظم الأخرى وسنذكر هنا صورا من هذه الحماية :-
الصورة الأولى :

تقدم أجور العمال على جميع الحقوق سواء كانت للدولة أو للداشنيين عند الإفلاس للمشروع أو للأفراد :

فقد قرر الفقهاء ((أن من وجد عين ما باعه للمفلس ، أو عين ما اقترضه ، أو عين ما أعطاه له رأس مال سلم فهو أحق به أو وجد شيئا أجره للمفلس ولو كان المأجر للمفلس نفسه ؛ بأن أجر حر نفسه فحجر على المستأجر لفلس أو لغيره ؛ بأن أجر عبده ، أو دابته فحجر على المستأجر لفلس ، ولم يمض من المدة > أي مدة الإجار < شيء ، له أجر عادة ، فهو أحق بها ان شاء الرجوع فيها لما

(٢) الغزالي : محمد : الاسلام والاستبداد السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

روي عن علي وعمار وأبي هريرة لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من أدرك متاعه عند انسان أفلس فهو أحق به)) متفق عليه .

فيكون بالخيار بين الرجوع فيها وبين أن يكون أسوة الغرماء ((١)). وقال ابن رشد :

((وأما العمل الذي لا يتعين فان أفلس المستأجر قبل أن يستوفى عمل الأجير كان الأجير أحق بما عمله في الموت والفلس جميعا كالسلعة اذا كانت بيد البائع وقت الفلاس ، وان كان أفلس بعد أن استوفى عمل الأجير فالأجير أسوة الغرماء بأجرته التي شاطره عليها في الموت والفلاس جميعا على أظهر الأقوال ، الا أن تكون السلعة التي استأجر على عملها ، فيكون أحق بذلك في الموت والفلاس جميعا)) (٢) .

وليس هذا الحكم قاصرا على الأجرة العينية < السلعة > بل القياس يقتضي اجراء هذا الحكم على كل أجر سواء كان عينا أو نقدا أو غير ذلك ، فقد ورد في لفظ البخاري (من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره) حيث ترجم البخاري لحديث المفلس : باب من وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به ، قال ابن حجر : قوله < في البيع > اشارة الى ماورد في بعض طرقه نصا ، وقوله < القرض > هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر ، وقوله < والوديعة > هو بالاجماع قال ابن المنير : أدخل هذه الثلاثة اما لأن الحديث مطلق واما لانه وارد في البيع والاخران أولى لأن من ملك الوديعة لم ينتقل ، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفا مطلوب (٣) .

(١) انظر : البهوتي : شرح منتهى الارادات ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٢٧٩ ،

وكشاف القناع ، مرجع سابق ج ٣ ص ٤٢٥ .

(٢) ابن رشد : أبو الوليد محمد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ج ٢ ص ٢١٨ .

(٣) ابن حجر : فتح الباري : مرجع سابق ، ج ٥ ص ٧٧ .

وعليه فالإجارة داخلة أيضا من باب أولى وقد أدرجها الفقهاء وقال ابن حجر : وأدرج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليه اسم المتاع أو المال ، أو يقال يقتضي الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم (١) .

ولكن اشترط الفقهاء لاستحقاق صاحب المال سواء كان بائعا أو أجير أو مقرضا أو مودعا دون غيره ، أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل لقول الرسول صلى الله عليه وسلم ((من وجد ماله بعينه)) أما أن كان غير ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا لاختلاف فيه فقد نص عليه الفقهاء ، وإنما الخلاف في الأجر النقدي فالملاحظ في كتب الفقهاء أن الأجير فيه يكون أسوة الغرماء له ماله وعليه ما عليهم ولكن يمكن أن يعمم هذا الحكم قياسا لأن القياس يقتضي إجراء هذا الحكم في كل أجر سواء كان عينا أو نقدا أو غير ذلك ، كما أن روح الشريعة الإسلامية واهتمامها في الأجير والحض على دفع الأجرة عند اسيفاء العمل حالا بلا ممانعة ولا تسويق يقتضي ذلك ، كما أن الأجير من بين الغرماء جميعا يعتمد في دخله على الأجر ، وهو قوت يومه مع قلة أجره عادة ، إذا ما قورنت ببقية الغرماء من مصارف وشركات ودول ودائنين ، وفي انتظاره إلى أن يحجر على المفلس في أمواله ، وانتظاره حكم الحاكم ، وربما لم يكفي مال المفلس فيقسم بين الغرماء بالمحاصة ، كل على قدر ماله ، فيقع الظلم على الأجير ، أقسى من غيره لذلك وأخذوا بالمصلحة ورفعوا للظلم يمكن أن يعم هذا الحكم في كل أجر ، هذا وقد وجد الباحث بعد طول عناء أن من المتأخرين من أفتى بذلك . ((فقد سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب

(١) نفوس المصدر : ج ٥ ص ٧٩ .

رحمه الله عن تقديم الاجير ... الخ ، فاجاب ان الاجير يقدم على
الغرماء (((١) .

وقد ذهب الاحناف ايضا الى ان من ورد آبقا فوجد المالك قد
مات فله الجعل من تركته ، فان كان عليه دين ، يقدم الجعل على
سائر الديون ، فان لم يكن له مال سواه فيباع العبد ويبدأ بالجعل
من ضمنه ثم يقسم الباقي بين الغرماء ، لانه كان احق بحبسه من بين
سائر الغرماء لاستيفاء الجعل فكان احق بثمنه بقدر الجعل
كالمرتهن (٢) .

وقد ذهب الحنابلة ايضا الى ان المنادى في الافلاس يعطي
اجرته من المال ، والمنادى اجير فيقاس عليه غيره ، قال في
الانصاف : ((ويعطى المنادى - يعنى ونحوه - اجرته ، من المال
والمراد ان لم يوجد متطوع وهذا المذهب ، قال في الفائق : واجر
المنادى من الثمن ، ان فقد متطوع وقيل : من بيت المال ان تعذر))
(٣) . ثم ذكر ان الباقي يقسم بين باقي الغرماء .

(١) عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، الدور السنوية في الاجور النجدية ،

الطبعة الثانية ، دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية ، طبع

بأمر جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

ج ٥ ص ١٥١ .

(٢) انظر : الكاساني : الامام علاء الدين : بدائع المنافع ، مرجع سابق ،

ج ٦ ص ٢٠٤ .

(٣) انظر : المرداوي : الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، مرجع سابق ،

ج ٥ ص ٣٠٤ .

الصورة الثانية :

للاجير أن يحبس السلعة التي صنعها حتى يستوفي أجره في كل حال سواء في فلس أو موت أو غيره ، دون الحاجة الى حكم الحاكم ، وقد اختلف في ذلك الفقهاء ، والمختار هو أن المستاجر يملك حبس العين بعد العمل على الأجرة قال في المغني :
((وان كان العمل من صانع لم يستوفي أجره فله حبس الثوب على استيفاء أجره فان كانت الزيادة بقدر الأجر دفعت اليه ، وان كانت أقل فله حبس الثوب على استيفاء قدر الزيادة ويضرب مع الغرماء بما بقي ، وان كانت أكثر مثل أن تكون الزيادة درهمين والأجر درهم فله قدر أجره وما فضل للغرماء) ((١) .

وقال في التفريع : ((ومن استؤجر على صنعة في سلعة فصنعها ، ثم افلس رب السلعة ، فالصانع اُحق بالسلعة حتى يقبض أجرته ، في فلس ربها وموته ، ومن استؤجر على رعي غنم ، وحفظ متاع ، ثم افلس مستأجره فالاجير اسوة غرمائه ولا سبيل الى الغنم أو المتاع الذي استؤجر على حفظه) ((٢) .

وقال الشارمساحي : ((والفرق بين هذه وبين الصانع ، أن هذا عمل في المتاع صنعة لها تأثير وهو بمنزلة سلعة ، فكان اُحق بها من سائر الغرماء ، وكذلك الذي يحمل المتاع على دابته الى بلد آخر لأن الغالب فيما ينقل المتاع الى البلدان أن يزيد ثمنه فصار كائنه اثر في عينه ، فكان اُحق به من الغرماء ، والراعي لا يؤثر في الغنم وانما المراد منه حفظها خاصة ، ورعيها فعل لها لا من فعل الراعي ،

(١) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٥٠٥ .

(٢) ابن الجلاب : التفريع ، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

فلم يكن الحق بها وكذلك المتاع الذي يحفظه بنفسه ، أو في منزله ،
وان حازه (((١) .

والى ذلك أيضا ذهب الاحناف فان ((كل صانع لعمله اثر في العين
كالقصار والصباغ فله ان يحبس العين حتى يستوفي الاجر ، لان
المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما
في الببيع ، وكل صانع ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس
العين للاجر كالحمال والملاح لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير
قائم في العين فلا يتصور حبسه وليس له ولاية الحبس (((٢) .
وقال ابن القيم : ((اختلف الفقهاء هل يملك البائع حبس
السلعة على ثمنها وهل يملك المستاجر حبس العين بعد العمل على
الاجرة ؟ على ثلاثة اقوال :

الاول : يملكه في الموضعين وهو قول مالك وابن حنيفة ، وهو
المختار .

الثاني : لا يملكه في الموضعين وهو المشهور من مذهب احمد
عند اصحابه .

الثالث : يملك حبس العين المستاجر على عملها ولا يملك حبس
المبيع على ثمنه ، والفرق بينهما ان العمل يجري مجرى الاعيان
ولهذا يقابل بالعوض ، فصار كائه شريك لمالك العين بعمله فاثرت
عمله قائم بالعين ، فلا يجب تسليمه قبل ان يياخذ عوضه (((١) .

١- نفس المصدر : ص ٢٥٣ .

٢- قاضي زاده : نتائج الامكار كشف الرموز والاسرار ، مرجع سابق ج ٩ ص ٧٧

٣- ابن القيم : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٢ .

وهنا يلاحظ تقييد الاسلام حبس السلعة على ما انتجه العامل
 واثّر فيه بأن كان هذا هو جهده وعمله ، وقد اتعب نفسه واضاع وقته
 فيه ، فلم حبس هذا العمل حتى يستوفي أجره ، أما اذا كان الاجير
 مؤتمن على عمله ، ائمين على مال رب العمل الذي افلس او توفى او
 تأسر في دفع الأجر ، فليس له الاعتداء على هذا المال وحبسه بدعوى
 اخذ الأجره فلو قال أحد بذلك لعمت الفوضى واضطربت الاعمال وضاعت
 الحقوق ، فمن كان هذا حاله فهو أسوأ الغرماء فانه يسلم ماعنده
 قليلا كان او كثيرا لانه مؤتمن عليه ، وليعلم ان حق الأجر مقدم على
 غيره قياسا كما قلنا سابقا فللحاكم ان يقدمه على غيره من الغرماء

الصورة الثالثة :-

ان يصرف الأجر من تركة المتوفى قبل توزيع الميراث.
 والاجير هنا حاله حال الغرماء ولكن حقه قبل حق الورثة بل
 قدمه ابن حزم رحمه الله على كفنه وحنوطه خلافا لغيره من الائمة .
 قال ابن حزم : ((اول ما يخرج من رأس مال الميت دين
 الغرماء فان فضل منه شيء كفن منه الميت)) (١) .
 وقال مالك رحمه الله : ((ومن مات وعليه دين فانه يبدأ من
 تركته بكفنه وحنوطه ومؤنة دفنه بالمعروف ، ثم يقضى دينه ، ثم
 يخرج ثلث في وجوه وصيته ، ثم يكون ما بقي بعد ذلك لورثته)) (٢) .
 وقال البهوتي : ((وتخرج الواجبات التي على الميت من رأس
 المال اوصى بها قبل موته ام لم يوص ، كقضاء الدين والحج والزكاة
 لحديث علي رضي الله عنه)) ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 بالدين قبل الوصية)) خرجه الامام أحمد في المسند والترمذي وابن
 ماجه .

١- ابن حزم : المحلى : مرجع سابق ، ج ٩ ص ٢٥٢ .

٢- ابن الجلاب : التفريع ، مرجع سابق ج ٢ ص ٣٢١ .

كمن ترك أربعين فوصى بثلث ماله وعليه دين عشرة فتخرج
العشرة أولا ، ويرفع الى الموصي له عشرة وهي ثلث الباقي بعد الدين
وان لم يفي ماله بالواجب الذي عليه تحاصوا اي وزع ما تركه على
جميع الديون بالحصص سواء كانت دين آدمي او لله او مختلفة (٣).

وهذا مع ملاحظة ان الاجير مقدم على غيره من الغرماء
والدائنين لاننا لم نجد احق منه في التقديم فقدمناه ، قياسا
واستحسانا واخذا بالمصلحة كما بيناه سابقا .

(٣) البهوتي : كشف القناع ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٣٥١ .

الصورة الرابعة :

فريضة الزكاة^١ في الاسلام تراعى فيها مصالح العمال والاجراء^{والبرئ}
وذلك في مواضع :

الموضع الاول : رفع الزكاة عن آلات المحترفين والعمال دفعا
لانتاجهم وتخفيف التكلفة عليهم :

قال في الهداية : ((وليس في دور السكنى ، وثياب البدن ،
واثاث المنزل ، ودواب الركوب ، وعبيد الخدمة ، وسلاح الاستعمال
زكاة ، لانها مشغولة بالحاجة الاصلية ، وليس بنامية ايضا وعلى هذا
كتب العلم لاهلها وادوات المحترفين كما قلنا)) (١) .

وكذا لاتجب في آلات الصناعة مطلقا سواء بقي اثرها في المصنوع
ام لا ، الا عند الحنفية قالوا ، آلات الصناعة اذا بقي اثرها في
المصنوع : كالصناعة تجب فيها الزكاة والا فلا (٢) .

ولم اثر وجهها للتفريق بين ان يبقى اثر في المصنوع ام لا ،
والعمدة في ذلك كلام صاحب الهداية .
وقد اعترف الدكتور القرضاوي باعفاء آلات الانتاج وادوات
المحترفين من الزكاة وان كان قد رفض قياسها على الآلات الحديثة
فقد قال :

(١) المرغياني : شيخ الاسلام : برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر -
الهداية - شرح بداية المبتدي - الطبعة بدون المكتبة الاسلامية ج ١
ص ٩٣ .

(٢) الجزري : عبد الرحمن : الفقه على المذاهب الاربعة : الطبعة الثالثة
بيروت ، دار احياء التراث العربي ج ١ ص ٥٩٦ .

((أما نص الفقهاء على اعفاء الدور والآلات ونحوها من الزكاة فهو عين المواب ولكن هذه الأشياء التي أخرجها علماؤنا من وعاء الزكاة غير ما نحن فيه ، فدور السكنى غير العمارات الاستغلالية ، وآلات المحترفين كالقدوم والمنشار ونحوها غير الماكينات والأجهزة التي تنتج وتعمل وتدر ربحا ودخلا ، فما أخطأ علماؤنا حين قرروا أن لزكاة فيما ذكروا من الأشياء بل طبقوا بدقة وبصر ما اشترطوه لوجوب الزكاة ، أن يكون المال ناميا ، فاضلا عن الحاجة الأصلية لصاحبه ، ولهذا علل صاحب <الهداية> الحكم في الأشياء المذكورة بقوله لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أيضا ، فمفهوم المخالفة يقتضي أن ما اتخذ منها للثمار ولغير الاستعمال في الحاجة الأصلية يصبح صالحا لوجوب الزكاة (١).

والاقتصار على ما ذهب إليه الأئمة السابقون أولى ، مع وجاهة ما ذهب إليه الدكتور القرضاوي ، وإن كان لا يسلم له أن الأدوات الانتاجية البسيطة في السابق كالقدوم والمنشار والمطرقة وغيرها لا تقاس على الأدوات الانتاجية الحديثة المتطورة لشيء سوى أن هذه الأخيرة تنتج بالملايين ، وإن تلك البسيطة لا تنتج إلا القليل ، فهذا الفارق لا ينظر إليه لأن لكل عصر أدواته التي تتغير وتتبدل ، ويبقى حكم الله ثابتا لا يتغير .

الموضع الثاني : في الإجر حصة من الناتج لا يجوز أن يشترط رب المال زكاة المال على العامل في حصته وحده سواء كانت مضاربة أو مزارعة أو مساقاة أو غيرها .

(١) القرضاوي : د . : يوسف : فقه الزكاة ، الطبعة السادسة ، بيروت ،

مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ج ١ ص ٤٦٤ .

فإذا عمل المقارض في المال عاما وجبت الزكاة فيه كله وان لم يكن في حصة العامل نصاب كامل ، وان اقتسما قبل حلول الحول بنى رب العامل على حوله ، واستقبل العامل بحصته حولا وزكاة ، ان كان حصل له نصاب ولا يجوز ان يشترط رب المال زكاة المال على العامل في حصته (٢) . أي وحده أما اذا اتفقا على ان ينزكي كل واحد منهما حصته فذلك جائز . قال في التفريع : ((لا بأس ان يشترط كل واحد منهما الزكاة على صاحبه في حصته دونه ، اخرج الحائظ > أي في المساقاة < نصابا أو دونه لأن ذلك جزء معلوم)) (٣) .

وجاء في المغني : ((ان دفع الى رجل ألفا مضاربة على ان الربح بينهما نصفان فحال الحول وقد صار ثلاثة آلاف ، فعلى رب المال زكاة ألفين لأن ربح التجارة حوله حول أصله ، وأما العامل فليس عليه زكاة في حصته حتى يفتسمان ويستأنف حولا من حينئذ نص عليه أحمد)) (٣) .

الموضع الثالث : صدقة التطوع من العامل والاجر تكون بما فضل عن كفايته وكفاية من يمونه :

عندما حفظ الاسلام للعامل أجره وفقا لظروف السوق وضمن للعامل كفايته ومن يعول عن طريق التكافل الاجتماعي في الاسلام من جانب . ولكي يحدث التوازن في دخله ، نهاه من الجانب الآخر عن ان يتصدق الا بما فضل عن كفايته وكفاية من يمونه على الدوام ، ليحفظ له التوازن والاستقرار في دخله ، فقد ضمن المجتمع كفايته وما بقي

(١) ابن الجلاب : التفريع ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٢) نفس المصدر : ج ٢ ص ١٩٧ .

(٣) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٦٣١ .

عليه الا ان يحفظ هذه الكفاية ولا يسرف في انفاقه حتى في الصدقة مع عظيم ثوابها ، وهنا لم يهتم الاسلام بالجانب الكمي فقط بل اهتم بالجانب الكيفي لسلوك العامل ، ذلك ان مجرد الزيادة < الكمية > في دخل العامل لا تعني بالضرورة تحسنا في مستوى رفاهه الاقتصادي ، فقد تختلف تلك الزيادة في انحرافات سلوك وتصرفات العامل ، لذلك اهتم الاسلام بالجانبين ، ضمن كفايته من ناحية ، وضبط سلوكه من الناحية الاخرى حتى في زكاة تطوعه فيكون غيرها من باب اولى ، قال في المغني :

((والاولى ان يتصدق من الفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه على الدوام وان تصدق بما ينقص عن كفاية من تلزم مؤنثته ولا كسب له ، اثم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((كفى بالمرء اثما ان يضيع من يمونه)) رواه احمد وابو داود والحاكم والبيهقي بسند صحيح . وفي رواية < يقات > بدل < يمونه > . ولأن نفقة من يمونه واجبة ، والتطوع نافلة وتقديم النفل على الغرض غير جائز ، وان كان الرجل وحده او كان لمن يمونه كفايتهم فإراد الصدقة بجميع ماله وكان ذا مكسب ، او كان واثقا من نفسه يحسن التوكل والصبر على الفقر والتعفف عن المسألة فحسن)) (١) .

(١) نفس المصدر : ج ٢ ص ٧١٨ .

ان الأساس الذي يبنى عليه تقدير الأجر في الاقتصاد الإسلامي هو المنفعة ، لأن العقد على منفعة بعوض ، ويقدر الأجر بحسب تقدير المنفعة التي جرى عليها العقد ، والمنفعة هي شيء آخر غير المشقة لأنه لو كان تقدير الأجر بالمشقة لكانت أجرة الحجار أكثر من أجرة المهندس ، وأجرة الممرض أكثر من أجرة الطبيب ، ولا يكفي أن تكون المنفعة مقصودة للمستأجر كما في الأنظمة الوضعية ، إنما لا بد أن تكون المنفعة مقصودة في الشرع ونظر العقلاء ، كما بين الفقهاء حدود المنفعة ، فكل من استحق منفعة بعقد ، مقابل أجر ، فإن له أن يستوفي عينها أو مادونها ، وليس له أن يستوفي ما فوقها ، والمنفعة هي تعبير إسلامي ، تعني في المضمون العام المصلحة والفائدة ومنع الضرر .

وبما أن العقد هنا بين رب العمل الذي يستوفي المنفعة ، وبين العامل الذي يستحق الأجر ، فقد نظم الإسلام هذه العلاقة تنظيمًا دقيقًا عن طريق المبادئ التالية :

- ١- الأصل في هذه العلاقة رضا المتعاقدين مع حرية التعاقد والاشتراط.
- ٢- العامل تجب له أجرته وإن لم يشترط .
- ٣- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغرقت باشتغاله عن عمله .
- ٤- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة الضمير .

كما يتمتع الأجر المستحق للعامل بحماية كبيرة في الاقتصاد الإسلامي وهي حماية ذات جانبين :

جانب نظري : يعتمد على الحث الأخلاقي بالترغيب في إعطاء الأجر وإيفاء حقوق العمال وبالترهيب لئلا يضيع أجر العامل أو أكله وقد وردت في ذلك أحاديث صحيحة ذكرنا بعضها .

جانب عملي : يعتمد على وسائل عملية تحافظ على الأجر وتصونه من الضياع ، من ذلك أن تقدم أجور العاملين على جميع الحقوق عند الإفلاس لرب العمل وللمشروع ، كما أن للأجير أن يخبس السلعة التي صنعها حتى يستوفي أجره في كل حال سواء في موت أو فساد أو غيره ، كما أن الأجر يصرف من تركة المتوفى قبل توزيع الميراث حفاظًا لحق العامل ، وأخيرًا راعت فريضة الزكاة مصالح العمال والأجراء في مواضع مختلفة تم ذكرها .

المبحث الثاني :-

دور الدولة

وفي هذا البهت نعرض لوسائل تدخل الدولة في سوق العمل ثم
نتحدث بعد ذلك عن أجور الكفاية وهل الدولة ملزمة بتطبيقه
في الاقتصاد المصري ثم نستقل أخيراً بالأجور المثل الذي نعرضه
الدولة عند انحراف السوق .
وذلك في المطالبات التالية :-

الطلب الأول : وسائل تدفيل الكوليت في سوق العمل .
 الثاني : الكوليت والجراحات الكفائية .
 الثالث : " " " الكوليت .

المطلب الأول : وسائل تدخل الدولة في سوق العمل :-

ولتدخل الدولة في سوق العمل وسائل وصور شرعها الاسلام وحض
الدولة على القيام بها منها :-

١- منع الاستغلال ووسائله (١)

ان منع الناس من استغلال بعضهم وحملهم على التوسط في
الانفاق هو من الدين واثان الاستغلال يجب محاربته واثان البخل على
المسلمين من الحرفيين بمهاراتهم فيمسكون بها عن تقديمها للناس
بحجة ان هذا رأس مالهم الخاص يتصرفون فيه كما يشاؤون امر
مخالف للدين كمخالفة الذين يبخلون بمالهم ويكنزونهم ولا يؤدون حق
الله فيه (٢) ، قال ابن تيمية رحمه الله ((وعلى هذا فاذا
احتجاج المسلمون الى الصناعات كالفلحة والنساجة والبنائية :
فعلى اهلها بذلها لهم بقيمتها كما عليهم بذل الاموال التي يحتاج
اليها بقيمتها اذ لا فرق بين بذل الاموال وبذل المنافع ، بل بذل
المنافع التي لا يضر بذلها اولى بالوجوب معاوضة ، وقد ذكر طائفة
من العلماء ان اصول الصناعات : كالفلحة ، والخياطة والبنائية
فرض على الكفاية والتحقيق : انها فرض عند الحاجة اليها)) (٣).

(١) لم يشتهر <الاستغلال> بين الفقهاء المسلمين ، كمصطلح فقهي ، كما
اشتهر بين القانونيين ولكنهم عالجوا مسأله من خلال مصطلحات فقهية
اخرى ، كالغبين ، والتغريير ، والاضطرار ، والغش ، واثان ما كان فلا
مشاحة في الاصطلاح ، وقد جعل الفقهاء الغبن <او الاستغلال> دليلا
على عدم تحقق الرضا ، وكما هو معلوم فان مدار عقد الاجارة هو
الرضا-لذلك وجب على الدولة الاسلامية منعه ، انظر القره داغي :
د . علي محي الدين علي ، مبدا الرضا في العقود ، مرجع سابق ،
ص ٧٠٥ - ٧٠٤ وما بعدها .

(٢) الحصري : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٣) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ج ٢٩ ص ١٩٤ ، ١٩٣ .

وهذا الاستغلال يكون من ارباب العمل تجاه العمال ويكون من العمال تجاه ارباب العمل والناس في حاجة الى صناعته وعمله وعليه فان الدولة تحرص على ان تؤدي دورها بصورة متوازنة بين العمال ونقاباتهم واشتراكيهم ، وبين ارباب الاعمال واتحاداتهم .

٢ - ايجاد العمل لمن لا عمل له :-

من اهم وظائف الدولة الاسلامية محاربة البطالة بايجاد عمل لكل قادر على العمل باحداث فرص وظيفية جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد ، فقد روى ابو داود في كتاب الزكاة باب ما تجوز فيه المسئلة : عن انس ابن مالك : ((ان رجلا من الانصار اتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فقال اما في بيتك شيء ؟ قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه <كساء غليظ> وقعب نشرب فيه الماء <قدح> قال اثنتي بهما ، قال فأتاه بهما فآخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل انا آخذهما بدرهم ، قال من يزيد على درهمين مرتين او ثلاثا قال رجل انا آخذهما بدرهمين فأعطاهما اياه واخذ الدرهمين فأعطاهما الانصاري وقال اشتر باحدهما طعاما فانبذه الى اهلك واشتر بالآخر قدوما <فاسا> فأتني به ، فأتاه به ، فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب وبع ولا ارينك خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وبيع بعضها طعاما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خير لك من ان تجيء المسئلة نكتة في وجهك يوم القيامة . ان المسئلة لا تحل الا الى ثلاثة ، لذي فقر مدقع ، او لذي غرم مفظع او لذي دم موجع)) . قال المنذري واخرجه الترميذي والنسائي وابن ماجة ، قال الترميذي هذا حديث حسن (١) .

(١) شمس الحق ابادي : عون المعبود شرح سنن ابي داود ، مرجع سابق ، ج ٥

ومن هذا الحديث الشريف نخرج بالمبادئ التالية (١) :-

أ - ان على الدولة ان توجه العاملين فيها نحو الاعمال الانتاجية المفيدة بدلا من ان يكونوا عالة على المجتمع لاهمّ لهم الا طلب المسألة .

ب - ان تعتمد الدولة في ذلك على قدراتها وطاقاتها الشخصية مهما كانت تلك القدرات بسيطة ، بان توظف رأس المال المحلي التوظيف الأمثل لفتح فرص عمل جديدة ، ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلب من الرجل ان يقترض ولم يقترض له رسول الله ولم يعطه من الصدقة بل حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان تكون العملية الانتاجية من المدخرات المحلية الخاصة .

ج - اهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم بتأمين الطعام مع العملية الانتاجية في وقت واحد وذلك لان الاقواء الجائعة لاتنتج مهما أعطيت من حوافز ومشجعات .

د - اطمئنان الدولة على يسر العامل ورخائه فقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ان يعرف ما صارت له حالة الرجل ليطمئن عليه .

هـ - حق العمال على الدولة ان تهنيء لهم فرص العمل .

٢- ان تضمن الدولة لجميع العاملين المستوى المعيشي اللائق

وذلك بجميع الوسائل والطرق <غير الاجر> فان لم تستطع ذلك تساوي الناس في الكفاف ، فالدولة هي المسؤولة عن تحسين حالة العمال المعيشية بان تفرض أنظمة التكافل الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد وتنشئ الجمعيات الخيرية ، والمجمعات الصحية ، التي تراعي نفسية العمال وحاجاتهم الصحية والبدنية والمعاشية حتى يحصل لهم الايمان والاطمئنان بما يزيد من انتاجيتهم ويحثهم على الاخلاص والتفاني في العمل ، وان تؤمن الدولة جميع وسائل الرفاه للعمال بقدر ماتستطيع ولكن ان لاتأثروا جهدا في تحقيق ذلك .

(١) الحصري : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

٤- التوازن بين مصالح العمال ومصالح ارباب العمل :

- يما يحفظ حقوق الطرفين جميعا ، ويضمن لهم العدالة بشكل متوازن بين الطرفين ويوجه الانتاج الوجهة الاسلامية الصحيحة ، فالامام هو الحاكم على نشاط الامة الاقتصادية فهو مكلف بتنظيم مختلف المهن ، وتنظيم المهن يحقق هدفين حسب فكر ابن تيمية رحمه الله :
- أ- من جهة يوفر حماية الصناع والتجار .
- ب- من جهة اخرى يقيم رقابة على الانتاج وعلى البيع تحمي المستهلك من الغش (١) .

وعليه يجب ان يكون ناتج العمل متفقا مع المبادئ والتعاليم الاسلامية حتى يمكن ان تعتبر الحاجات التي يشبعها هذا الناتج تستحق الاشباع وفق القيم والاخلاق الاسلامية لان كثيرا من السلع والخدمات التي يوظف العمال في انتاجها والقيام بها قد تشبع حاجات لا تتفق ابدا مع القيم والاخلاق الاسلامية ولذا يعتبر مابذل في انتاجها من عمل ومواد ضياعا اجتماعيا يجب ان تكافحه الدولة الاسلامية (٢) .

قال الماوردي رحمه الله : ((ومما يؤخذ ولاية الحسبة بمراعاته في اهل الصنائع في الاسواق ثلاث اصناف :

أ - منهم من يرعى عمله في الوفور والتقصير :

كالطبيب والمعلم ، لان الطب اقدام على النفوس ، يفضي التقصير منه الى تلف او سقم ، فيقدم منهم من توفر علمه وحسنت طريقته ،

(١) هنري لاوست : اصول الاسلام ونظمه في السياسة والاجتماع عند شيخ الاسلام

ابن تيمية ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ترجمة :

محمد عبد العظيم ، وتقديم وتعليق : د. مصطفى صبحي ص ٤١٢ .

(٢) انظر هيكل : د. عبد العزيز : مدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة

بدون ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ص ٤١٢ .

ويمنع من قصر وإساءة في التصدي لما يفسد به النفوس ، وتخبث به
الآداب (١) .

وتبرز أهمية هذا في العصر الحاضر ، حيث تمدى الكثير للأعمال
والمهن دون علم ولاخبرة ، وقد غفل الرقيب ونام الحسيب فلحق الضرر
والظلم بالناس وهذا من أهم أعمال الدولة الإسلامية وقد قل
الاهتمام به في الوقت الحاضر مع أهميته للمحافظة على مصالح
الناس .

ب - ((من يراعي حاله في الأمانة والخيانة ، فمثل الصاغة
والحاكة ، والقصارين ، والصباغين ، لاثم ربما هربوا بأموال
الناس فيراعى أهل الثقة والأمانة منهم ، فيقرهم ، ويبعد من ظهرت
خيانتته ويشهر أمره لئلا يغتر به من لايعرفه .

ج - من يراعى عمله في الجودة والرداءة : فهو مما ينفرد
بالنظر فيه ولاة الحسبة ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد
العمل ورداءته (((٢) .

وعليه فالدولة مسؤولة عن تعيين من يراقب العمال ويراعي
مصالحهم بالعدل بلا إفراط ولا تفريط .

هـ - اجبار العمال على العمل والتسعير عليهم وفرض أجر المثل
فمن حق الامام أن يلزم أصحاب الحرف على القيام بعملهم مقابل
أجر عادل < هو أجر المثل > عندما تحتاج الأمة الى خدمتهم ، ولهذا
يتعين عليه دائما أن يتدخل ليلزم الزراع بزراعة الاقطاعات لحساب
الجند بشرط أن يدفع لهم تعويضا عادلا وأن يوفر لهم الحماية
اللازمة من سوء معاملة من جانب العسكر (٣) .

١- الماوي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ص ٢٢٠ .

٢- نفس المصدر : ص ٢٢١ .

٣- هنري لاوست : اصول الاسلام ، مرجع سابق ص ٤١٤ .

ولهذا يقول ابن تيمية :

((فإذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، كما إذا احتاج الجند المرصودون للجهاد الى فلاحه أرضهم الزم من صناعته الفلاح بأن يصنعها لهم فإن الجند ملزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما الزم الفلاح أن يفلح للجند)) (١) .

وقال رحمه الله : ((والمقصود هنا أن ولي الأمر أن يجبر أهل الصناعات على ما يحتاج اليه الناس في صناعتهم كالفلاح والحياسة والبنائية فإنه يقدر أجره المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجره الصانع عن ذلك ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل ، وهذا من التسعير الواجب ، وكذلك إذا احتاج الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل بأجرة المثل ، ولا يمكن المستعملين من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم فهذا تسعير في الاعمال)) (٢)

ويسفهم من كلام ابن تيمية أن التسعير يكون اجباريا إذا كان الناس محتاجين الى هذه الصناعة مع وجود رغبته في رفع الاسعار لاستغلال عوز الناس وحاجتهم فيلزمهم الامام بالعمل بأجرة المثل فان رفضوا أجبرهم على العمل مع أخذ الضوابط بأن لا يحق لاتحاد أن يجبرهم مع نقص في أجرتهم أو اعتداء عليهم ، كما لا يمكن للعامل المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل .

(١) ابن تيمية : الحسبة في الاسلام ، الطبعة الاولى ، الكويت ، مكتبة دار

الازرقم ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، تحقيق : سعيد بن محمد سعدة ، ص ٢٩ .

(٢) نفس المصدر : ص ٣٢ - ٣٣ .

وعملية التسخير هذه عملية دقيقة وخطيرة ، وإجبار العمال على العمل رغم ارادتهم له مساوئه ، فانه يتعين على الامام أن يجرىها بمنتهى الحذر (١) .

وقد حذر ابن خلدون من ذلك حيث قال (٢) :

((ومن أشد الظلمات وأعظمها في افساد العمران تكليف الاعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الاعمال من قبيل المتمولات لأن الرزق والكسب إنما هو قيم اعمال أهل العمران فإذا مساعيتهم واعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم ، بل لامكاسب لهم سواها فان الرعية المعتملين في العمارة ، إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم فإذا كُلفوا العمل من غير شائهم واتخذوا سُخْرِيًّا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بالجملة وان تكرر عليهم ذلك افسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فلاذاه

(١) انظر : هنري لاوست : اصول الاسلام ، مرجع سابق ص ٤١٧ .

(٢) ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي : مقدمة ابن

خلدون ، الطبعة الخامسة ، بيروت - دار القلم - ١٩٨٤م ص ٢٨٧ .

ذلك الى انتقاص العمران وتخريبه (((١).

ومفهوم الظلم عند ابن خلدون مفهوم عام فكل من اخذ ملك احد او غصبه في عمله او طالبه بغير حق او فرض عليه حقا لم يفرغه الشرع فقد ظلمه ، فجباة الاموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة وغصاب الاملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة (٢). فاجبار العمال قد تكون له آثار عكسية غير محمودة والتسعير كذلك فقد يخرج الكثير من العمال من السوق او يتوقفوا كلياً عن العمل وغير ذلك ، وقد لاحظ الامام مالك رحمه الله ذلك . فقد روى اشهب عن مالك قال : ((اذا سعر عليهم صاحب السوق قدر ما يرى من شرائهم فلا بائس به ، ولكن اخاف ان يقوموا من السوق)) (٣).

فالتدخل في السوق له محامده ، كما ان له مساوئه ، وقد لاحظ ذلك فقهاء الاسلام ولكن ثمة توجيه من ابن حبيب اتاح لمن اُجاز التسعير ان يذكر الامام بالاسلوب الواجب عليه اتباعه عند فرض اجر المثل ، قال :

((ينبغي للامام ان يجمع وجوه اهل سوق ذلك الشيء > سلعة او عمل > ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم ، وهم الخبراء بالسوق السالمين من الغرض : فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون ؟ فينازلهم الى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضى)) (٤) . وعليه يكون هذا التسعير عن رضى وقناعة وليس قهرا وغلبة ، والدولة مسؤولة عن مراعاة ذلك بما يحقق رفع الظلم ورضى الجميع وقناعتهم .

(١) نفس المصدر : ص ٢٨٩ .

(٢) نفس المصدر : ص ٢٨٨ .

(٣) ابن تيمية : الحسبة في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٤) انظر : نفس المصدر ، ص ٤٠ .

وهناك التزامات لاغنى عنها حتى يصبح التسعير فعالا في السوق بما يقمّن العدل للجميع (١).

أ - منع أي شكل من أشكال التجمع > ولو كان ضمنيا > يكون الغرض منه الضغط على حركة الأسعار والتحكم بالآجور ، ولهذا منع غير واحد من العلماء كآبي حنيفة وأصحابه القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالآجرة : أن يشتركوا فانهم إذا اشتركوا والناس محتاجين اليهم اغلوا عليهم الآجرة (٢).

ب - أن يفوض الامام من يراقب حركة التسعير ومدى تطبيقه التطبيق الصحيح .

ج - ان اجبار العمال والتسعير عليهم ليس الا اجراء استثنائيا تبرره الضرورة ويقدر بقدرها والاصل هو ترك ظروف السوق تعمل بحرية لتحدد الأجر ، وهذا ما سنبحثه في المبحث التالي ان شاء الله تعالى .

(١) انظر : هنري لاوست : اصول الاسلام ، مرجع سابق ص ٢١٧ .

(٢) ابن القيم : الطرق السكّمية في السياسة الشرعية ، الطبعة بدون ،

بيروت ، دار الكتب العلمية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ص ٢٤٦ .

المطلب الثاني : ضمان الدولة لأجر الكفاية :-

في هذا المطلب نجيب على الاسئلة التالية :-

- هل الدولة مطالبة بضمان أجر الكفاية ؟

وهل جميع العمال - الخاص منهم والعام - له هذا الحق ؟

وما دليل ذلك ؟ وما ضابطه ؟

كل هذه الاسئلة وغيرها هي محل الدراسة هنا - وعليه نقول :

ان كثيرا من الاقتصاديين قد ذهب الى ان الدولة في الاسلام ملزمة بضمان أجر لا يقل عن الكفاية لكل عاملها العاملين فيها من عمال الدولة وعمال القطاع الخاص ، وحججهم في ذلك غير واقعية - على اختلاف بينهم في عرض ذلك - ، واعتمادهم على بعض الأدلة والاقاويل الضعيفة .

وممن قال بأجر الكفاية د. رفعت العوضي بعدما ذكر كلام الماوردي في تقدير عطاء الجند ، فذهب الى ان الأجور في الاقتصاد الاسلامي تتحدد وفقا لما يلي :

((أ - ان تقدير الأجر < تحديده > لا يخضع لقوى السوق وحدها > العرض والطلب > انما يراعى فيه كفاية العامل .

ب - ان الكفاية التي يبنى عليها التقدير ، لا ينظر فيها للعامل وحده وانما ينظر الى العامل وما يتحمل من مسؤوليات أسرية ، بل ان عطاء العامل يراعى فيه ما يكون عنده من خادم يحتاجه لخدمته ، والقيام على شؤونه)) (١) .

(١) العوضي : د. رفعت : اقتصاديات العمل والأجر في الاسلام ، بحث منشور

في ندوة الاسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد المنعقدة في

جنيف ، ١٩٨٠م جدة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، صندوق

التضامن الاسلامي ، تونس ، دار مرداس ، ص ١٥٨ . والعوضي :

د. رفعت : نظرية التوزيع ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون

المطابع الاميرية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، ص ١٨٧ .

والى ذلك ذهب أيضا الشيخ محمد الغزالي ، قال : ((ان خير الطول لهذه المشكلة ان يرتبط أجر العامل بحالة المعيشة العامة غلاء ورخص ، وحالة الارباح قلة وكثرة ، وحالة الفرد نفسه من نشاط وبلادة)) (١) .

والى ذلك ذهب أيضا د. عبدالله غانم ، حيث قال : ((ان الاجر اسلاميا يتحدد بصفة عامة لظروف السوق < العرض والطلب > شرط ان لا يقل هذا الاجر عن الحد الأدنى للكفاية ... الخ)) (٢) .

والى ذلك ذهب أيضا عبدالسميع المصري حيث قال : ((ان الاجر الذي يقرر الاسلام انه أحد أركان عقد العمل فهو مايكفل المأكل والملبس والمشرب ... الخ)) ثم قسم العمال الى طوائف من خدم في البيوت وغيرهم (٣) .

والى ذلك ذهب أيضا هيكل : ((حيث ان الاجر العادل في الاسلام عنده لابد من وجود :

أولا : أجر أساسي يمثل حد الكفاية ويقابل بنود الانفاق الضرورية بحيث تتفق مع نمط المعيشة السائد .

ثانيا : أجر تفاضلي تبعا لطريقة العمل والمهارة والتقنية والعرض والطلب في سوق العمل)) (٤) .

(١) الغزالي : محمد : الاسلام والاستبداد السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) د. عبدالله غانم : المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤م ، ص ٧٢ .

(٣) المصري : عبدالسميع : مقومات العمل في الاسلام ، الطبعة الاولى ، دار التراث العربي ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م ص ٦٠ .

(٤) هيكل : د. عبدالعزيز فهمي : مدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

والى ذلك ذهب أيضا ابو زهرة في كتابه التكافل الاجتماعي (١).
وكذلك د. عبد الوهاب الشيشاني في كتابه حقوق الانسان (٢).
وكذلك علي شحاتة رزق في كتابه مصرع الفقر في الاسلام (٣)
وغيرهم .

وهناك اقوال اخرى تتحدث عن الاجر العادل في الاسلام ، ويتحقق ذلك عندما يتحقق نوعان من العدالة :-

١- عدالة التوزيع : وتكون حين يبذل اصحاب المهنة الواحدة جهودا متقاربة وتكون كفايتهم متقاربة ايضا فعند ذلك يأخذ هؤلاء كلهم اجرا واحدا .

٢- عدالة السعر : وتكون بان يأخذ العامل ما يستحق من اجر من غير ان يكون للاحتكارات التي تتحكم في سوق المنفعة اى تاثير كان (٤). وهناك اقوال اخرى تختلف قليلا عن ما سبق ولكن لاتخرج عن اجر الكفاية .

وقد قام الباحث باستقراء نصوص الشريعة الاسلامية فلم يجد ما يعرف باجر الكفاية نهائيا في الاسلام . واثلة اثبات ذلك مايلى :

(١) ابو زهرة : الامام محمد : التكافل الاجتماعي في الاسلام ، الطبعة بدون ، دار الفكر العربي ، ص ٥٢ .

(٢) الشيشاني : د. عبد الوهاب عبد العزيز ، حقوق الانسان وحياته في النظام الاسلامي ، مرجع سابق ص ٤٦٤ .

(٣) علي شحاتة رزق ، مصرع الفقر في الاسلام ، الطبعة بدون ، مطبعة دار التاليف ، ١٣٧٠هـ ، ١٩٥١م ، ص ٨٣ .

(٤) انظر : ابراهيم النعمة : العمل والعمال في الفكر الاسلامي ، الطبعة الاولى ، جدة ، الدار السعودية ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ص ٣٩ - ٤٠ .

ومحمد شقفة : احكام وحقوق العمال في الاسلام ، الطبعة الاولى ، دار

الارشاد ، ١٣٨٧هـ ، ١٩٦٧م ، ص ٨٣ .

الدليل الأول : هناك ثلاثة معاني في الاسلام يلزم التفريق بينها وهي < الاجر > و < الرزق > و < العطاء > حيث يختلف كل واحد منها عن الآخر ، وجملة أدلة من قال باجر الكفاية منطلقها عدم التفريق بين هذه الالفاظ المختلفة ، وتفصيل ذلك مايلي :

أما العطاء فهو ما يعطى ، وعند الحنفية ، هو مايفرض في بيت المال في كل سنة (١) ، وليس العطاء رواتب موظفين ، ولا هو صدقة على محتاجين ، ولكنه نوع من الضمان الاجتماعي يأخذه صاحبه على أنه حق له في بيت المال ، وليس عليه فيه مئة لاخذ (٢). والعطاء لا يكون مقابل عمل بل هو شامل لجميع المسلمين رجالهم ونسائهم وأطفالهم وحتى مماليتهم ، وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يرى السوية ... بين الناس ، أما عمر فقد فضل أهل السوابق على سوابقهم .

قال أبو يوسف : ((حدثني ابن أبي نجيح قال : قدم على أبي بكر الصديق مال ، فقال أبو بكر : من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم وعدة فليأتني فجاءه جابر بن عبد الله ... ثم أعطى كل انسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعده شيئاً وبقي من المال بقية ، ثم قسم ما بقي بالسوية على الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، والذكر والانثى فخرج على تسعة دراهم وثلاث لكل انسان ، فلما كان العام المقبل جاء مال هو أكثر من ذلك فقسمه بين الناس فأصاب كل انسان عشرين درهما .

قال : فجاء أناس من المسلمين فقالوا : يا خليفة رسول الله انك قسمت هذا فسويت بين الناس ، ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم ، فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم ، فقال : أما ذكرت من الفضل ومن السوابق والقدم فما أعرفني بذلك إنما ذلك

(١) أبو جيب سعدي : القاموس الفقهي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٢) الطنطاوي : علي ، ناجي : أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر ،

الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، ١٣٢٩هـ ، ١٩٧٣م ، ص ١٤٥ .

شيء ثوابه على الله ، وهذا معاش ، والاسوة فيه خير من الاثرة ، فلما كان عمر بن الخطاب وجاءته الفتوح ، فَضَّلَهُ وَقَالَ : لا تجعل من قاتل رسول الله ، كمن قاتل معه ، ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانتصار ممن شهد بدرا خمسة آلاف ، وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك ، وانزلهم على قدر منازلهم من (السوابق) (١). وهذا هو العطاء وهو خارج عن الاجور لعمال الدولة وعمال القطاع الخاص .

اما الرزق : فهو ما يرتبه الامام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين (٢) ، وهو يكون في مقابل عمل وهو ما يعرف الان برواتب الموظفين ، ولم يكن يسمى عند المسلمين الا رزق حيث يميزون بينه وبين الاجر الذي يدفع لعمال القطاع الخاص وادلة ذلك مايلي :
١- حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فماخذ اكثر من رزقه فهو غلول) (٣).
٢- حديث : (ايما عامل اصاب في عمله فوق رزقه الذي فرض له فانه غلول) (٤).

٣- روى ابن ابي شيبة عن عطاء قال : (كان بالمدينة ثلاث معلمين يعلمون الصبيان ، فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر) (٥) .

٤- وروى ايضا عن هشام عن محمد انه كان لا يرى باسا ان يأخذ القاضي رزقا من بيت مال المسلمين (٦) .

٥- وروى ايضا عن ابن ابي ليلى قال : بلغني ان عليا رزق شريحا خمسمائة (٧) .

(١) ابو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ١٣ ، ص ١٦٠ .

(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) — راجع تخريج هذه الاحاديث في فهرست الاحاديث في

- ٦- وعن الحسن رحمه الله أن عمر وعثمان بن عفان رضي الله عنهما كانا يرزقان الأئمة والمؤذنين والمعلمين والقضاة (١) .
- ٧- وروي أنه لم يقدر عمر الأرزاق إلا في ولاية عمار في الكوفة ، فأجرى على عمار ستمائة درهم مع عطائه لولائه وكتابه ومؤذنيه ومن كان يلي معه في كل شهر لما بعثه وبعث معه عثمان بن حنيف وابن مسعود إلى العراق ، وأجرى عليه في كل يوم نصف شاة ورأسها وجلدها وأكرعها ونصف جريب كل يوم ، وأجرى على عثمان بن حنيف ربع شاة وخمسة دراهم كل يوم مع عطائه وكان عطاؤه خمسة آلاف درهم ، وأجرى على عبدالله بن مسعود مائة درهم في كل شهر وربع شاة في كل يوم ، وأجرى على شريح القاضي مائة درهم في كل شهر وعشرة أجرة ، وإنما فضل عمارا لأنه كان على الصلاة (٢) .
- ٨- كما روى الخطيب البغدادي بسنده قال ((بعث عمر بن عبدالعزيز يزيد بن أبي مالك الدمشقي والحارث بن يمجذ الأشعري يفتحان الناس في البدو وأجرى عليهما رزقا ، فأما يزيد فقبل ، وأما الحارث فابى أن يقبل ، فكتب إلى عمر بن عبدالعزيز بذلك ، فكتب عمر : أنا لأنعلم بما صنع يزيد بأنا ، وأكثر الله فينا مثل الحارث بن يمجذ)) (٣) .
-
- (١) ابن الجوزي : أبو الفرج عبدالرحمن : مناقب أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ .
- ١٩٨٢م ، تحقيق د. زينب القاروط ، ص ١٠٥ .
- (٢) الطنطاوي : علي ، وناجي : أخبار عمر ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
- (٣) الخطيب البغدادي : الحافظ المؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن شابت : كتاب الفقيه المتفقه ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . ص ١٦٥ .

فمن هذه الأحاديث والآثار نستنتج ما يلي :

أ - أن ما يدفع الى العمال في الدولة من أجور ورواتب كان يسمى رزقا في الاسلام .

ب - أن هذا الرزق يكون في مقابل عمل وهو يومي او شهري .

ج - أن هذا الرزق يختلف عن العطاء وعن الأجور في القطاع الخاص .

د - أن هذا الرزق يتفاوت حسب تفاوت الاعمال .

وقد كان فقهاؤنا رحمهم الله يفرقون بين الاجر والارزاق فقد ذكر ابن القيم رحمه الله مسألة في اخذ الاجرة والهدية والرزق على الفتوى في ثلاث صور مختلفة السبب والحكم حيث قال : ((اما اخذه الاجرة فلا يجوز له اما الهدية ففيها تفصيل ، فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عادته يهاديه او من لا يعرف انه مفت فلا باس بها ، وان كانت غير ذلك كره له قبول الهدية لانها تشبه المعاوضة على الافتاء .

اما اخذه الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عمال الزكاة وعمال اليتيم فمن الحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحقه بعامل اليتيم منعه من الاخذ ، وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي ، بل القاضي اولى بالمنع)) (١) .

وهنا يلاحظ كيف منعه من اخذ الاجر واجاز له اخذ الرزق ، الحاقا له بعامل الزكاة ، وان مناط ذلك هو ان يكون النفع فيه عاما وهذا لا يصدق الا على عمال الدولة .

قال الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه المتفقه :-

((ولا يسوغ للمفتي ان يأخذ الاجرة من اعيان من يفتيه

كالحاكم الذي لايجوز له ان يأخذ الرزق من اعيان من يحكم له وعليه

(١) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

وعلى الامام ان يفرض لمن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى في الاحكام ما يغنيه عن الاحتراف والتكسب ، ويجعل ذلك في بيت مال المسلمين ، فان لم يكن هناك بيت مال او لم يفرض الامام للمفتي شيئا واجتمع اهله على ان يجعلوا له من اموالهم رزقا ليتفرغ لفتاويهم وكتابات نوازلهم ساغ ذلك)) (١) .

وقد اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على انه لا يجوز اخذ الاجرة على القضاء ، اذ هو قرينة وطاعة ، اما اخذ الرزق على القضاء من بيت المال فجائز عند فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وهؤلاء يجيزون للقاضي اخذ الرزق مع الحاجة ، اما مع عدمها ففيه خلاف (٢) .

وقال النووي : ((وكما يرزق الامام القاضي من بيت المال يرزق ايضا من يرجع مصلحة عمله الى عامة المسلمين كالامير والمفتي والمحتسب ... الخ)) (٣) .

اما الاجير : فاذا اطلق فهو لعمال القطاع الخاص وهو الذي تشمل احكام الفقهاء ، وان كان يخالف المفهوم في الوقت الحاضر للاجور الذي يشمل عمال الدولة وعمال القطاع الخاص .
وثمره هذا التفريق ستظهر ان شاء الله في الصفحات القادمة .

(١) الخطيب البغدادي : كتاب الفقيه والمتفقه ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٢) لتفصيل هذه المذاهب : انظر : الطريفي : د . عبدالله بن محمد بن

احمد ، اخذ الاجرة على اعمال الطاعات والمعاصي ، الطبعة الاولى ،

الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ٩٢ الى ص ٩٧ .

(٣) نلس الممدر ، ص ٩٧ .

الدليل الثاني : عقد عمال الدولة من عقود المسامحة في حين
ان عقد عمال القطاع الخاص من عقود المعاوضات - وتفصيل ذلك ما
يلي :

فرق الامام القرافي بين <الارزاق> و <الاجارات> حيث قال :
(ان كلاهما بذل مال بازاء المنافع من الغير ، غير ان باب الارزاق
اُدخل في باب الاحسان وابتعد عن باب المعاوضة وباب الاجارة ابتعد من
باب المسامحة وادخل في باب المكايسة . والاجارة عقد ، والوفاء
بالعقود واجب ، والارزاق معروف وصرف حسب المصلحة .) (١)

وقد ضرب القرافي رحمه الله بعض الامثلة اهمها : ((ان
القضاة يجوز ان يكون لهم ، ارزاق من بيت المال على القضاء
اجماعا ولا يجوز ان يستأجروا على القضاء اجماعا ، وما يعرف من
جهة الحاكم كقسام العقار بين الخصوم ولترجم الكتب عند الحاكم ،
ولكاتب الحاكم ولائناء الحاكم على الائتام ، وللخراص على خرص
الاموال الزكوية من الدوالي والنخل ، ولسعاة المواشي والعمال على
الزكاة ونحو ذلك من المسائل رزق يجري عليه احكام الارزاق دون
احكام الاجارات)) (٢) .

كما ان الفقهاء نصوا على ان موظف الدولة يستحق رزقه حتى في يوم
بطالته ، ولو كانت معاوضة ما استحق ذلك ، جاء في حاشية ابن
عابدين :

((وفي الحموي سئل المصنف عن لم يدرس لعدم وجود طلبه ، فهل
يستحق المعلوم ؟ فاجاب : ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة
المعينة استحق المعلوم .

١ - انظر القرافي : الفروق مع هوامشها ، مرجع سابق ج ٣ ص ٣ .

٢ - نفس المصدر . ج ٣ ص ٣ .

وقال في الاشباه : وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال يوم بطالته ، فقال في المحيط : انه يأخذ لانه يستريح لليوم الثاني ، وقيل لا . وفي المنية : القاضي يستحق الكفاية من بيت المال يوم البطالة في الاصح .

وقيل : ان كان الواقف قدر للدرس لكل يوم مبلغا فلم يدرس يوم الجمعة او الثلاثاء لا يحل له ان يأخذ ، ويصرف هذين اليومين الى مصارف المدرسة ، بخلاف اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا ، فانه يحل له الاخذ وان لم يدرس فيهما للعرف ، بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا ، سواء قدر له اجر كل يوم او لا . قال ابن عابدين : هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا . اما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا فينبغي ان يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقريئة ما ذكر في مقابلة من البناء على العرف ، فحيث كانت البطالة معروفة يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين يحل الاخذ ، وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لتحرير درس ، الا اذا نص الواقف على تقييد الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا ((١)) .

ومن ذلك نخرج بما يلي :

- ١ - ان ما يدفع لعمال الدولة هو من الارزاق .
- ٢ - ان طبيعة هذا العقد غير قائمة على المعاوضة نهائيا .
- ٣ - ان هذه الارزاق تصرف حسب المصلحة والمعروف .
- ٤ - انه لا يمكن اجراء احكام الاجارة على الارزاق ولا يصح العكس .
- ٥ - ان عمال الدولة يستحقون ارزاقهم في ايام اجازاتهم ويطالتهم اذا فرغ نفسه لهذا العمل ، ولو كان عقدهم معاوضة ما استحقوا ذلك . خاصة وان الاجازات لعمال الدولة اكثر منها لعمال القطاع الخاص عادة .

(١) انظر : ابن عابدين : حاشية رد المحتار ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٣٩٩-٤٠٠

الدليل الثالث : اُرزاق عمال الدولة قائمة على المسامحة ، ودخول الكفاية فيه أمر تفصيلي يكون وفق المصلحة والامام مخير في ذلك ، وتفصيل ذلك ما يلي :

ذلك ان الدولة مخيرة في استئجار العمال وفق مصلحتها ولا يمكن إلزامها بشروط وضوابط عقود المعاوضات لان منبع هذه الخيرة طبيعة هذا العقد القائم على المسامحة والمعروف والاحسان ، قال ابن قدامه رحمه الله :

((والامام مخير بين ان يستأجر العامل ، اجارة صحيحة باجر معلوم اما على مدة معلومة واما على عمل معلوم . وبين ان يجعل له جعلا على عمله فاذا عمله استحق المشروط . وان شاء بعثه من غير تسمية ثم اعطاه . فان عمر رضي الله عنه قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة ، فلما رجعت علمني فقلت اعطه من هو احوج مني وذكر الحديث ، وان رأى الامام اعطاه اجرته من بيت المال او يجعل له رزقا في بيت المال ولا يعطيه منها <أي الزكاة> شيئا فعل)) (١) وقال الامام مالك : ((وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة ، الا على قدر ما يرى الامام)) (٢) .

وهنا يلاحظ اعطاء الامام صلاحية واسعة في اجراء العقد ، والكفاية من باب اولى داخلية في هذه الصلاحية ، ويستحيل إلزام الدولة بها مع ان اساس العقد وطبيعته قائم على الحرية الواسعة في الانتقال بين عقود وصور مختلفة هي اهم من الكفاية اساسا ، وهنا يلاحظ ايضا انه مع عدم إلزام الدولة بالكفاية لا يقال ان يقدم عمال الدولة عملهم مجانا ، ودون مقابل ، فان ذلك لم يقل به أحد ، ذلك ان العامل المكثفي او من كان غنيا وذو مال وسعة اذا عمل في

(١) ابن قدامه : المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٣١٩ .

(٢) مالك بن انس : الامام : الموطأ ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ،

المكتبة الفيصلية ، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي ، ج ١ ص ٢٦٨

الدولة عملا لايجوز له ان يرفض ما اعطيه من اجر لان هذا اولا وقبل كل شيء حقه وكذلك حتى لا يكون هناك من يعمل ويأخذ اجرا وآخرون يعملون ولا يأخذون شيئا .

فالاسلام دين المساواة والعدل في كل شيء فما بالك بالحقوق ، وهنا يمكن ان نستخلص قاعدة عامة وهي ان الاسلام هنا لا ينظر لحال الغني في غناه ولا الفقير في فقره اذا قدما عملا واحدا استحقا عوضا واحدا بالتساوي . وذلك لما روى عبدالله السعدي انه قدم على عمر رضي الله عنه في خلافته (فقال عمر : ألم احدث انك تلي من اعمال المسلمين اعمالا فاذا اعطيت العمالة كرهتها ؟ فقلت : بلى ، فقال عمر : ما تريد الى ذلك ؟ قلت : ان لي افراسا واعبدا ، وانا بخير واثريد ان تكون عمالتي صدقة على المسلمين ، فقال عمر : فلا تفعل ، فاني اُردت الذي اُردت ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فاقول اعطه افقر اليه مني ، حتى اعطاني مرة مالا فقلت اعطه افقر مني ، فقال خذ فتموله وتصدق به ، وما جاءك من هذا المال من غير مسألة ولا اشراف فخذ ومالا فلا تتبعه نفسك) متفق عليه (١) .

قال ابن حجر : وفي رواية مسلم ((فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملني «بتشديد الميم» اي اعطاني اجرة عملي فقلت مثل قولك)) (٢) .

(١) الحديث رواه البخاري في مواضع عديدة منها كتاب الزكاة ، وفي كتاب

الاحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها ، انظر ، ابن حجر فتح

الباري ، مرجع سابق ، ج ١٣ ص ١٦٠ - ١٦٣ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ١٣ ص ١٦٤ .

قال القرطبي : ((في حديث عمر الدليل الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك ، كالولاية والقضاة وجباة الفتي وعمال الصدقة وشبههم ، لاعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر العمالة على عمله)) (١) .

وهذا خلافا للعاملين في القطاع الخاص فلو كان العامل عنده كفايته وأراد أن يعمل عند رب العمل بدون أجر فله ذلك ولم أقف على ما يمنع منه ، لأنه يعد متبرعا وباب التبرع مفتوح والتنازل عن الحقوق معتبر ، مع أن العقد هنا معاوضة ومكايسة فقبل تبرع الأجير ، والعقد هناك مسامحة واحسان فلم يقبل تبرعه لأن رد الاحسان والمسامحة والمعروف لؤم تنزه الشريعة عنه ، في حين ان التبرع مع المكايسة والمساومة والمعاوضة كرم تحض الشريعة عليه والله أعلم .

الدليل الرابع : الأجر في الاسلام قائم على المنافسة والمكايسة والمشاحة وبمجرد دخول الكفاية عليه او القول بها ، تنعدم هذه المنافسة وهي طبيعة هذا العقد وهذا ما لم يقل به أحد من فقهاء الاسلام وعلمائهم ، وتفصيل ذلك ما يلي :

ذلك بأن القول بأجر الكفاية يناقض طبيعة هذا العقد حيث تنعدم المنافسة والمشاحة بين العاقدين وبذلك يختلفي سعر السوق الذي هو الأساس في تحديد الأجر .

وقد روي عن علي رضي الله عنه قال : (جعت مرة جوعا شديدا وخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فاذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا ، وظننتها تريد بله فقاطعتها كل ذنوب على ثمرة فمددت ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يداي ، ثم اتيتها فعدت لي ست عشرة ثمرة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأكل معي منها) رواه أحمد .

(١) نفس المصدر ، ج ١٣ ص ١٦٤ .

بالتمعن والنظر في هذا الحديث نخرج بما يلي :

١ - الدليل الصريح على ان الاجر لا علاقة له بالكفاية فقد كان الذئوب من الماء مقابل ثمرة واحدة وهذا ما اتفق عليه المتعاقدان ورضيا به وهو سعر السوق .

٢ - ان العامل قد مجلت يدها وتعبت ولم يحصل الا على ما اتفقا عليه وهذا يثبت ايضا ان المشقة ليست هي مناط زيادة الاجر .

٣ - لم يطالب علي رضي الله عنه باجر كفايته مع ان الجوع كان شديدا عليه .

٤ - اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لذلك .

وأصح من هذا الحديث ، حديث عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة في رعي الغنم على قراريط وهي جزء من الدرهم والدينار ، - وقد ذكر سابقا - ، ولا ذكر للكفاية فيه ، كما كان الصحابة يتولون اعمالا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جمع الصدقات وغيرها ولم يثبت ان الرسول قال لهم خذوا كفايتكم او انهم طالبوا بها ، وعمل الناس على ذلك الى الوقت الحاضر ولم يثبت ان ارتباط الاجر بالكفاية نهائيا ، ولم يكن للكفاية ذكر في عقود المعاوضات ، ولا هي من مستلزمات العقد ولا اركانها ولا شروطه ، بل الصحيح انها من دواعي بطلانه ، لانها تنافي الرضى بين طرفي العقد وتنافي العدالة في عقود المعاوضات المالية .

كما يجب ان نعرف ان عقود المعاوضات المالية قائمة على العدل ، وقد كتبت رسالة ماجستير في العدل في المعاوضات المالية ، حيث عرف العدل فيها بالتسوية ، يقال : عادل بين الشيئين : سويت بينهما ، وعدل الموازين : سواها .

وقد عرفه الفخر الرازي بائه : اعطاء كل مستحق حقه . وعرفه الجرجاني بائه : عبارة عن الامر المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط .

وهذه التعاريف كلها مطلوبة في المعاوضات المالية ، اذ لا

بد من المساواة بين العوضين مساواة حقيقية او تقريبية (١) .

وقد ذهبنا الباحث في تلك الرسالة الى وجوب العدل في
المعاوضات المالية ، والوعيد على تركه وانه مقصد من مقاصد
الاحكام في الشريعة الاسلامية ، ويتحقق هذا العدل باجتناّب الضرر اذ
هو اكبر الظلم الذي نهى الله تبارك وتعالى عنه ، سواء كان الضرر
عاما ، كالاختكار ، وتلقي الركبان ، والتعامل بالعملة المزيفة ،
والتواطؤ بقصد الضرر بين ارباب الاعمال او العمال وغير ذلك . او
كان الضرر خاصا ، كالغبن والغش والتطفيف وغيرها ، وان المرجع
في معرفة الثمن العادل هو السوق ، فقد رضي الرسول صلى الله
عليه وسلم بالسوق ، وجعله معيارا للقيمة التبادلية او الثمن
الجاري ، وعندما جعل الاسلام السوق معيارا احاطها بسياج واحد من
الاحكام التي تهذب النفوس وتسمو بها ، فقد نهى عن الاختكار ودعا
الى المنافسة الخيرة البئاءة (٢) .

وعليه فان اي تدخل في السوق بغرض اجر لا يقل عن الكفاية قد
يخل بهذا العدل الذي حمته الشريعة الاسلامية . كما انه قد يربك
توازن السوق ويقضي على المنافسة كما انه يخالف طبيعة عقود
المعاوضات القائمة على العدل وفق معيار السوق ، ولا شيء غير
السوق .

(١) كعكي ، شادية محمد احمد : العدل في المعاوضات المالية : بحث مقدم

لنيل درجة الماجستير لجامعة ام القرى كلية الشريعة والدراسات

الاسلامية : اشراف د : احمد فهمي ابو سنة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص ١٤ .

(٢) انظر نفس المصدر الصفحات من ص ١٤ الى ص ٢٧ وص ٤٩ .

الدليل الخامس : أجر الكفاف و أجر الكفاية والمفهوم

الشرعي لهما :-

والكفاية هنا غير الكفاية التي فهمها الاقتصاديون الاسلاميون

المحدثون ، وتفصيل ذلك ما يلي :

فقد وردت احاديث صحيحة في فضل الكفاف والاقتصار عليه منها :

١ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((قد افلح من اسلم ورزق كفافا ، وقنعه الله بما اتاه)) رواه مسلم .

٢ - حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((اللهم ارزق آل محمد كفافا)) رواه مسلم وفي لفظ عند غيره ((اللهم اجعل رزق آل محمد في الدنيا كفافا))

٣ - وعن فضالة بن عبيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((طوبى لمن هدى للإسلام ، وكان عيشه كفافا وقنع بما اتاه الله عز وجل)) أخرجه الترمذي .

٤ - وروى عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابي فلاية رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ومن اعطى فضل ماله فهو خير له ، ومن منع ذلك فهو شر له ، ولا يلوم الله على الكفاف)) قال المحقق : وأخرجه الترمذي من حديث ابي امامة مرفوعا ولفظه : ((يا ابن آدم ان تبذل الفضل خير لك وان تمسكه شر لك ولا تلام على الكفاف ، وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى)) (١) .

٥ - وفي الحديث : ((خذ حقلك في كفاف وعفاف واف او غير واف يحاسبك الله حسابا يسيرا)) .

(١) انظر : عبد الرزاق : الحافظ ابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي

: المصنف ، مرجع سابق ، ج ١١ ص ٩٨ .

قال العراقي : رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد حسن دون قوله ((يحبسك الله حسابا يسيرا)) . وكذلك رواه الحاكم وصححه ، وقال في الفردوس ((هذا قاله لرجل مر به وهو يقاضي رجلا وقد ألح عليه)) (١) .

٦ - وروى الترمذي وابن ماجه عن أبي امامه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((ان أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ ، ذو حظ من الصلاة ، وأحسن عبادة ربه وأطاعه في السر ، وكان غامضا في الناس ، لا يشار اليه بالأصابع ، وكان رزقه كفافا لمصبر على ذلك))

- والكفاف - بالفتح : مقدار حاجته من غير زيادة ولا نقصان ، سمى ذلك لأنه يكف عن سؤال الناس ويغني عنه (٢) .

قال المجنون :

فيا رب ان حملتني فوق طاقتي فحمل ليلي ببعض ما في فؤاديا
والا فسو الحب بيني وبينها أعيش كفافا لا عليا ولا ليا (٣)

(١) الحداد : أبو عبد الله محمد بن محمد ، تخرىج الأحاديث احياء علوم

الدين ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار العاصمة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

، ج ٢ ص ١٠٣٩ ص ١٠٤٠ .

(٢) الفيومي : المصباح المنير ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .

(٣) انظر : د. شافية اننا لبق : قيس بن الملوح المجنون وديوانه ،

أنقرة ، مطبعة الجمعية التاريخية التركية ، ١٩٦٧م ص ٩١ وهذه

البيت من قصيدته المعروفة بالمؤنسة ، ويروى البيت أيضا بلفظ

فيا رب سو الحب بيني وبينها يكون كفافا لا علي ولا ليا . انظر :

ديوان مجنون ليلي ، الطبعة بدون ، مكتبة مصر ، جمع وتحقيق : عبد

الستار أحمد فرج ص ٢٢٦ .

وقال آخر

طوبى لمن رزق الكفاف وكان منه في كفاية
فلهذه الدنيا الدنية والمقام بها نهاية (١)

وقال عمر : وددت أن ذلك كفاف لا علي ولا لي ، قال ذلك عندما
ذكر بفضائله عند فراش موته (٢) .

قال النووي : الكفاف : الكفاية بلا زيادة ولا نقص (٣) .

وهنا نلاحظ أن الاسلام يحض على القبول والقناعة بالرزق ولو كان قليلا ، والاجر داخل في ذلك ، فعلى العامل أن يرضى به ولو كان قليلا ، فليل يكفي ، خير من كثير يطغي ، وما كان قليلا اليوم يصبح كثيرا غدا ، المهم هنا عدم ظلم العامل واعطاءه دون حقه واجره المتفق عليه في السوق ، والعامل أيضا ممكن أن يطور قدراته بما يسد حاجاته ، كأن يزيد ساعات العمل أو يغير نوع وطبيعة عمله وغير ذلك ، مع أن كفايته ومن يعول مضمونه في الاسلام

(١) القرطبي : الامام ابو عبد الله محمد بن احمد : الكفاف والقناعة ،

الطبعة الاولى ، طنطا ، دار الصحابة للتراث ١٤٠٨هـ ، تحقيق مجدي

السيد ، ١٩٨٨م ص ١٠ .

(٢) روى ذلك البخاري في حديث طويل في كتاب فضائل الصحابة انظر ابن حجر

، فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ٧٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الزكاة ، باب فضل التعفف والصبر

والقناعة ، الطبعة بدون ، الطبعة المصرية ، ج ٧ ص ١٤٥ .

بطرق غير الأجر . وهذا الكفاف الذي هو الكفاية ، غير الأجر الكفاية الذي فهمه الاقتصاديون الإسلاميون المحدثون من أن يضمن للعامل كفايته من المأكل والمشرب والملبس والسكن والزوجة ، واتخاذ الدابة والخدم وتأمين المواصلات ، كل تلك المطالب يتحملها الأجر وحده ، مع عدم واقعية ذلك وصعوبة تطبيقه وهذا ما نترك تفصيله للدليل القادم ان شاء الله تعالى .

الدليل السادس : عدم واقعية أجر الكفاية المزعوم وصعوبة تنفيذه وتطبيقه من الناحية العملية - وتفصيل ذلك للأسباب التالية :-

١ - عدم انضباط هذا الحد :

مع اتفاق ائصار أجر الكفاية عليه ، الا انهم يختلفون اختلافاً بيننا في تحديد الكفاية التي يجب ان يصل اليها الاجر ولا يقل عنه فمن قائل ان حد الكفاية هو تلك الاوجه التي يجب ان يتضمنها الحد الأدنى من الاجر بحيث يتضمن طبقاً لذلك الطعام والملبس والمأكل والمسكن ، بالإضافة الى امكانية الزواج لعفاف النفس بل يمكن ان يتضمن ذلك نفقات الانتقال والحصول على خادم لأولئك الذين تقتضي مراكزهم الاجتماعية ذلك (١) .

وهناك من قال حد الكفاية هو ما يكفي العامل وأهله بالمعروف من غير تقتير ولا اسراف وان ذلك يختلف باختلاف الاعمال والاشخاص والاموال والاعراف (٢) .

وسبب هذا الاختلاف ان حد الكفاية من اساسه لا يمكن ضبطه ، وقد بحثه الفقهاء من الجهة المعاكسة فنظروا من تحل له الصدقة ، وسموه حد الغنى الذي لا يجوز معه طلب المسألة .

قال ابن جرير الطبري : ((المسألة التي حرمها صلى الله عليه وسلم ، على من حرمها عليه ، هي المسألة التي يسألها السائل عن غنى منه عنها ، بوجود ما فيه له الكفاية لما لا بد له منه ، من غذاء

(١) د. عبد الله غانم : المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في

الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) أبو زهرة : الامام محمد : التكافل الاجتماعي في الاسلام ، مرجع سابق ،

ومن مطعم ومشرب وملبس ومسكن منميا بذلك ماله طالبا به
تكثره)) (١)،
واختلف الفقهاء في ذلك على مذاهب هي :

أ - أن حد الغنى هو حد مقدر مقداراً بوزن أو كيل أو قيمة ،
فحد بعضهم ذلك بخمسين درهماً من الدراهم التي أوزانها سبعة ،
وبقدر قيمة ذلك من سائر الأشياء وغيرها (٢) .

واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ((من سأل وله ما يغنيه
جاء يوم القيامة خموش أو خدوش أو كدوح في وجهه فقيل يا رسول
الله وما الغنى ؟ قال خمسون درهماً ، وقيمتها من الذهب)) رواه
أبو داود .

ب - قول أبي حنيفة وغيره أن الغنى من ملك نصبا فيحرم عليه
أخذ الزكاة ، وأن يسأل الناس الصدقة واعتلوا لقومهم هذا بأن
قالوا : إن الله تعالى ذكره ، وأمر نبيه أن يأخذ الصدقة من
أغنياء المؤمنين فيردها إلى فقرائهم ، وقالوا من وجد نصابا
وحال عليها الحول فقد وجبت عليه الزكاة منها ، ففي ذلك بيان
واضح أنه بها غني (٣) .

(١) ابن جرير الطبري : الامام محمد : تهذيب الآثار وتفصيل معاني الشايت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار ، مكة المكرمة ،
مطابع المفا ، ١٤٠٢هـ ، تحقيق د. ناصر الرشيد وعبد القيوم عبد
رب النبي ج ١ ص ٣٣ .

(٢) انظر : نفس المصدر ج ١ ص ٣٧ ، وابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق
، ج ٣ ص ٤٠٠ .

(٣) انظر : شمس الحق آبادي : عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٣٤-٣٦
وابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٤٠٠ .

ج - ان حد الغنى من وجد ما يغديه ويعشيه ، لحديث سهل بن الحنظلية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من سأل وعنده ما يغنيه فائما يستكثر من النار ، فقالوا يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعشيه)) رواه أبو داود .

وقالوا غنى الرجل في كل حال من احوال دهره وجوده الكفاية ، فمن وجد كفايته في يوم فهو غني بذلك من غيره ، غير جائزة له مسألة الناس ، وهذا قول من بعض اقوال المتصوفة الذين زعموا انه ليس لأحد ادخار شيء لغد (١) .

د - انه لم يحدد في حد الغنى قدرا معيناً انما يعرف ذلك بالكفاية والغنى المعروف بمعناه عند عوام الناس ، وعلى هذا القول عوام علماء أهل الحجاز ، وهو رأي الجمهور (٢) .

واعتلوا لافكارهم بعدم تحديد قدر الغنى ، بحد من الوزن والكيل بأن قالوا : احوال الناس في الغنى والفقر متفاوتة واسبابهم فيه مختلفة ، ومنهم ذو العيال والمؤن الكثيرة الذي لا يغنيه الا العظيم من المال لاستغراق نفقته التي لا بد له منها في كل يوم اليسير من المال في اليسير من المدة .

ومنهم ذو المؤونة الخفيفة والخلي من العيال الذي يغنيه اليسير من المال ويخرجه القليل الفاقة والفقر الى الغنى وحسن الحال ، قالوا : فغير جائز لأحد تحديد المقدار الذي يخرج المرء

(١) ابن جرير الطبري : تهذيب الاشار ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٩ .

(٢) ابن جرير الطبري : تهذيب الاشار ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٥- ٣٦ ،

وكوركولي : حسن علي : مصارف الزكاة في الاسلام ، رسالة ماجستير

مقدمة الى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ،

اشراف د. محمد خضراوي ، ص ٨٩ .

من حالة الفاقة والفقر الى الغنى واليسر بحد من الكيل والوزن مع
الاسباب التي ذكرنا ، فيكون بتحديد ذلك قد حرم على الفقير ما
اباحه الله له من الصدقة ان كان قدر الذي حد لا يخرج من فقره ،
واجاز للغني ان كان مادون ذلك يخرج من الفاقة والفقر ، وهو
لقدر ذلك مالك اخذه قد حرم الله عليه اخذه من الصدقة ، وابعاح له
من مسألة الناس ما قد حظره الله عليه مسألتهم اياه على لسان
رسول الله صلى الله عليه وسلم : قالوا : وترك تحديده ذلك للسبب
الذي وصفنا نظير تركه تحديد متعة المطلقة (١) .

وقال مالك والشافعي : ((لا حد للغنى معلوم توسعة وطاقة ،
فاذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة وان احتاج حلت له ، قال
الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنيا مع كسب ولا يغنيه الالف مع
ضعف نفسه وكثرة عياله)) (٢) .

وهذا الرأي الاخير هو الاقرب للحق والواقع ، وحد الغنى هو حد
الكفاية حيث رآه الاقدمون غنا لزهدهم في الدنيا وعدم اهتمامهم
بالفانية ورآه المتأخرون كفاية لنهمهم في الدنيا وعدم قناعتهم
بما رزقهم الله .

قال في الكشاف : ((فالغنى في باب الزكاة نوعان : نوع
يوجبها ونوع يمتنعها .

والغنى هنا : ما تحصل به الكفاية ، فاذا لم يكن محتاجا
حرمت عليه الزكاة ، وان لم يملك شيئا ، وان كان محتاجا ، حلت له
، ولو ملك نصابا فاكثر)) (٣) .

(١) ابن جرير : تهذيب الآثار ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) انظر : شمس الحق ابادي : عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٣٣ .

(٣) البهوتي : كشاف القناع ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

وقال ابن رشد في بداية المجتهد ، نقلا عن الامام مالك رحمه

الله :

((ليس في ذلك حد انما هو راجع الى الاجتهاد ، ومن رأى انه غير محدود وان ذلك يختلف باختلاف الحالات والحاجات والاشخاص والامكنة والازمنة وغير ذلك ، قال هو غير محدود وان ذلك راجع الى الاجتهاد)) (١) .

وهنا يلزم من قال باجر الكفاية ان لا يكون له حد ، كما هو مذهب الجمهور في حد الغنى وان ذلك راجع الى الاجتهاد وانه غير محدود ، وان مناط الكفاية هي الحاجة ، فمن كان محتاجا حلت له الزكاة ، وان ملك نصابا فاكثر ، وان لم يكن محتاجا حرمت عليه وان لم يملك شيئا ، وهذا يختلف كلياً عن الاجر ، لان الحاجة لا يمكن ان تكون مناطا للاجر نهائياً .

كما اختلف الفقهاء في قدر ما يعطى للمحتاج من الزكاة على مذاهب هي (٢) :

١ - منهم من يرى اعطاء قدر معلوم بحيث لا يزيد على نصاب الزكاة الذي هو حد الغنى .

٢ - منهم من يرى اعطاءه ومن يعوله كفايته سنة كما هو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة ورجحه الباحث الذي نقلت عنه .

٣ - ومنهم من قال لا يأخذ زيادة على خمسين درهما وان حد الغنى خمسون درهما .

٤ - ومنهم من بالغ في التقليل الى حد اوجب الاقتصاد على قدر قوت يومه وليلته .

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) كوركولي : حسن علي : مصارف الزكاة في الاسلام ، مرجع سابق ،

هـ - ومنهم من بالغ في التوسعة ، فقالوا له ان يأخذ كفاية العمر
الغالب اذا اتسع مال الزكاة لذلك .

وهذه هي مذاهب الفقهاء ، وكلها ممكنة التطبيق لأن هذه صدقات
ومعروف بعيدة كل البعد عن عقود المعاوضات ، وإنما أجر الكفاية
فليت شعري أن تنطبق عليه أحد هذه الأقوال السابقة ، وهنا نقول
لائصار أجر الكفاية هل كفاية العامل تقدر على أساس قوت يومه او
شهره أو سنته أو عمره الغالب ؟ ولو أن أحدا حاول تطبيق ذلك بشكل
عملي لواجهته الكثير من الأسئلة من غير اجابات ولكن هي الكتابة
المثالية والبعيدة عن الواقع نهائيا .

ونعود الى أجر الكفاية ، فنقول أنه في اساسه لا يمكن ضبطه حيث
يبنى على مدى قناعة الانسان ومدى زهده في الحياة ، فما يعد حدا
للكفاية في نظر شخص ما ، يعد غنى في نظر آخر ، وما هو غنى
لإنسان ربما لا يقنع الآخر ، فالنظرات والحاجات تختلف باختلاف
الناس ، كما أن مجرد الزيادة الكمية في دخل العامل أو ضمان حد
كفايته لا يعني بالضرورة تحسنا في مستوى رفاهه الاقتصادي فقد
تختلف تلك الزيادة نتيجة انحرافات في سلوك الانسان (١) كمن تعود
على الاسراف والبذخ مثلا ، فالاسلام لا يركز على الجانب الكمي فقط بل
لا بد من الاهتمام بالجانب الكيفي لسلوك العامل المسلم ، كما تبرز
صعوبة تطبيق حد الكفاية عمليا على الأجور ، فاذا حدد أجر الكفاية
كما هو المعتاد على أساس عمل منتظم ودائم ، فإن العمال الذين
يعملون بعض الوقت أو العمال الموسميون لن يحصلوا الا على اقل من
أجر الكفاية .

(١) انظر : د. حسن غانم ، دراسة في نظرية القيمة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ .

واذا حدد ايضا على الاساس الذي يكفي عاملا غير ماهر يعيل اسرة متوسطة ليعيش عيشة معقولة >أي عامل متوسط المهارة ، واسرة متوسطة وعيشة متوسطة > فان الامر لا يزال مبهما وصعبا لاختلاف الناس في قدر العيشة المتوسطة والاكل بالمعروف (١) ، ولتنوع عادات الاستهلاك واساليب الانفاق ، وهناك من يفضل الراحة والاستجمام على الانتاج والعمل ، فالناس مختلفون في ذلك بين مقل ومكثر ، ومُسرف ومقتدر ، ومبالغ ومقتصد ، وهنا قد يثار سؤال هو انه قد امكن ضبطه كما ذكرت سابقا في حد الغنى ، وكما ضبطه الفقهاء في عطاء الجند ، قال الماوردي : ((والكفاية معتبرة من ثلاث اوجه :

١ - عدد من يعول من الذراري والمماليك .

٢ - عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر .

٣ - الموضع الذي يحل له من الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته من عامه كله)) (٢) .

وقال القاضي : ((ويعرف قدر حاجتهم يعني اهل العطاء وكفايتهم ويزداد ذو الولد من اجل ولده وذو الفرس من اجل فرسه ، وان كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤونتهم في كفايته ، وان كانوا لزينة او تجارة لم يدخلوا في مؤونته وينظر في اسعارهم في بلدانهم ، لان البلدان تختلف والغرض الكفاية)) (٣) .

((ومعلوم ان الكفاية هنا للجند ولمن يعولون معتبرة في الاسلام في حال تجنيدهم وبعد موتهم لانه خرج مجاهدا في سبيل الله وقد لا يعود الى اهله فلو لم تعطى ذريته بعده كفايتهم لم يجرّد نفسه للقتال لانه يخاف على ذريته الضياع ، فاذا علم انهم يكفلون

(١) انظر : مدخل لدراسة الاجور : اعداد مكتب العمل الدولي ، مرجع سابق

، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٣) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٣١٠ - ٣١١ .

بعد موته سهل عليه ذلك)) (١) .

أما ما ذكره الفقهاء في حد الغنى وفي عطاء الجند ، فإن ذلك احسان ومعروف صرف حسب المصلحة وهو يختلف بحسب تلك المصلحة ، وهذا كله خارج عن المعاوضة وعقودها فالكفاية لا يمكن أن تكون في الأجر نهائيا وقد فرقنا سابقا بين ما هو رزق وعطاء وبين ما هو أجر ، مما لا مجال لقياس أحدهما على الآخر .

وقد اعتبر فقهاؤنا ذلك عملا بالمصلحة ، والحال عندهم ليس أجرا ، وهنا نقول لا نصار أجر الكفاية حالكم لا يخلو من امرين ، اما أن تقولوا أن أجر الكفاية هو حد مقدر معروف بخمسين ريالاً في بلد كذا مثلاً ، أو تقولون ان هذا الأجر يتفاوت حسب حال العامل وحاجته وعدد ذراريه ، وعوائله ، أما الأول فباطل من وجه أن <الخمسين> التي تسد كفاية زيد من الناس لا تكفي عمرو ، وما تكفي زيد اليوم ربما لا تكفيه غدا ، وهنا يلزم أن يقال ان هذا الأجر يتفاوت بحسب حال العامل وهذا أيضا باطل من وجه آخر ، لأنه كيف يعطى العاملان اللذان قدما عملا واحدا أجرا متفاوتا لأسباب خارجة عن طبيعة العامل ، كأن يكون أحدهما محتاجا أو متزوجا أو ذا عيال ، وهذا أيضا منتقض عقلا وبذلك ينتقض أجر الكفاية من أساسه .

٢ - تضخم نفقات الدولة وتزايد اعبائها المالية ، وعدم وجود مورد مالي مخصص في الاسلام يقابل ضمان أجر الكفاية :
من المعروف بدهيا ان لكل التزام مالي للدولة موارده المحددة ، ولو قلنا بأجر الكفاية ، وكما هو معلوم كبر الطبقة العاملة في الدولة عادة ، فإن هذا الالتزام سيعصف بميزانية الدولة نهائيا ، حيث يضخم نفقاتها ويزيد من اعبائها الكثيرة ، كما أنه لا يرجد مورد مالي يقابل هذا الالتزام ،

(١) نفس المصدر ، ج ٧ ص ٣١١ .

ذلك أن موارد الدولة الإسلامية محددة ومصارفها أيضا محددة ، فلا يمكن بحال إلزام الدولة الإسلامية بضمان أجر الكفاية إنما يقال أن هذا رزق يصرف حسب المصلحة والامام مخير في ذلك ، وقد بحث الفقهاء مسألة الزيادة في الرزق والعطاء إذا قدر بالكفاية هل يجوز أن يزداد عليها .

قال الماوردي : ((اختلف الفقهاء في ذلك حيث منع الشافعي من زيادته على كفايته وإن اتسع المال لأن أموال بيت المال لا توضع إلا في الحقوق اللازمة ، وجوز أبي حنيفة زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها)) (١) . وقال أبو يعلى : ((ظاهر كلام أحمد ، أنه جاز زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها ، لأنه قال في رواية أبي النضر العجلي «والغني بين الغني والفقير» فقد جعل للغني فيها حقا ، والغني إنما يكون فيما فضل عن حاجته)) (٢) . وكلام أحمد وما فهمه منه أبو يعلى يدل على أن المسألة هنا ليست أجرا ، بل معروف وإحسان يصرف حسب المصلحة ، وبديل إعطاء الغني منها ، والله أعلم .

٣ - القول بأجر الكفاية ، يزيد من تكاليف الإنتاج ، ويقضي على المنافسة ، وهذه قاصمة الظهر التي غفل عنها أنصار أجر الكفاية ، ذلك أن رب العمل ليس على استعداد أن يضمن لكل عامل كفايته ، أو أن يميز بين من يعملون عنده بأن يزيد ذوي الحاجة والضعفاء وينقص غيرهم وبذلك تنقلب المؤسسة الانتاجية إلى جمعية

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) أبو يعلى : محمد بن حسن الفراء : الأحكام السلطانية ، الطبعة بدون

بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م ، حققه ، محمد حامد الفقي

خيرية ، حيث سيغادرها أصحاب الأجر القليل من الأصحاء والاقوياء ،
وينكب عليها ذوو الحاجات لارتفاع الأجر فيها ، وهذا يستحيل أن
يقول به أحد فيما أعلم .

٤ - هناك طرق عديدة لرفع دخل الأفراد وذوي الحاجات دون
المساس بالأجر ، وتفصيل ذلك :
هو أن القول بالكفاية للمسلم كمطلب انساني واجتماعي ، فهذا
مضمون في الاسلام ضمانا كاملا بطرق غير طريق الأجر ،

وهذا واضح في الاسلام وضوح الشمس فلماذا الاصرار على الأجر ،
ولماذا تكليف الواقع ما لا يتحمل ، ذلك أن الدين الاسلامي يضمن
لجميع الأفراد حياة كريمة سعيدة ، فتتدخل الدولة عن طريق التكافل
الاسلامي والتضامن الاجتماعي والمؤسسات الخيرية فتضمن لذوي الحاجات
كفايتهم بلا منة ولا تفضل ، بل هو حق لهم سنته شريعة الاسلام وفرضت
له موارده الثابتة والدائمة كالزكاة والصدقات مثلا وغيرها كثير ،
والنصوص في ذلك أكثر ، وهنا لن نحتاج لأجر الكفاية نهائيا .

الدليل السابع : لا يوجد دليل صحيح وصريح في الزام الدولة
بأجر الكفاية سواء كان ذلك لعمالها أو لعمال القطاع الخاص ،
وما استدل به من قال بذلك ، كله محل نظر ، وتفصيل ذلك ما يلي :
جملة أدلة أنصار أجر الكفاية منطلقها أحاديث وآثار وردت في
عمال الدولة واعتبار الكفاية لهم أخذا بالمصلحة وردعا لهم عن
الغلول والسرقة والرشوة ، حيث قام أنصار أجر الكفاية بتعميمها
قياسا على جميع العمال مع عدم تفريقهم بين طبيعة العقدين
وادخالهم عقود المعاوضات في غيرها من عقود المعروف والاحسان ،
وأدلتهم التفصيلية هي :

١ - حديث ابي ذر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ان اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فان كلفتموهم ما يغلبهم فاعينوهم)) رواه احمد والشيخان وابو داود والترمذي وابن ماجه بالفاظ وطرق مختلفة وهذا لفظ البخاري في كتاب العتق ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ((العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تاكلون)) (١) .

وجه الدلالة : ان الرسول صلى الله عليه وسلم حث على اطعام العامل من طعام رب العمل وان يلبسه من لبسه مما يمثل كفايته ، وان لا يكلفه ما لا يطيقه فان كلفه فليعينه ، وهذا وان كان بالنسبة للعبيد ، فالعمال اولى ، قال ابن حجر : ويلحق بالرقيق من في معناتهم من اجير وغيرهم (٢) .

الرد عليه :

قال ابن حجر : ((الخول : بفتح المعجمة والواو ، هم الخدم سموا بذلك لانهم يتخولون الامور اي يصلحونها ، قال : فالمراد المواساة لا المساواة من كل جهة ، لكن من اخذ بالاكمل كابي ذر فعل المساواة وهو الافضل ، وفي الحديث الحث على الاحسان اليهم والرفق بهم)) (٣) .

قال النووي : ((الامر باطعامهم مما ياكل السيد والباسهم مما يلبس ، محمول على الاستحباب لا على الايجاب وهذا باجماع المسلمين ، وانما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والاشخاص ، سواء كان من جنس نفقة السيد او دونه او فوقه)) (٤) .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٢) نفس المصدر ، ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٣) نفس المصدر ، ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٤) شمس الحق ابيادي : عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ١٤ ص ٦٨ .

وعليه ليس في الحديث ايجاب او الزام لارباب الاعمال بدفع
 الاجور بما لا يقل عن حد الكفاية بل يفهم من الحديث المواصلة ،
 والحث على حسن المعاملة والرفق مع العمال والخدم والعبيد فيطعمه
 مما يطعم ويلبسه مما يلبس وهذا ادعى للتواضع ونفي الطبقية في
 المجتمع الاسلامي ، كذلك عدم تكليف العمال ما لا يطيقونه فاذا كان
 ولا بد ، فعلى صاحب العمل ان يعينهم ويشاركهم هذا العبء الزائد
 والتعب الشديد ليذوق من معاناتهم فلا يكلفهم مستقبلا الا ما
 يطيقونه ، كذلك العمال عندما يشاركهم رب العمل هو ادعى
 لمواساتهم واطيب لنفوسهم ، فتخلص اعمالهم ، ويزيد حبهم لعملهم
 مما يؤدي الى جودة انتاجهم وكثرته ، وليس في الحديث اي ذكر
 للاجر لا من حيث المنطوق ولا المفهوم ، وايضا نقول هنا : ان
 الكفاية التي اعتبرها الاسلام للرقيق والخدم هي كفاية اطعام وسد
 الحاجة لا كفاية تمليك ، وهي من النفقة الواجبة على السيد لعبده
 وهي مثل نفقة الزوجة والولد ، قال ابن القيم رحمه الله :
 (والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل الخادم ، وسوى
 بينهما في عدم التقدير وردها الى المعروف فقال ((للمملوك طعامه
 وكسوته بالمعروف)) (١) . وجعل نفقتهما بالمعروف ولا ريب ان نفقة
 الخادم غير مقدرة ولم يقل احد بتقديرها ، وصح عنه في الرقيق انه
 قال ((اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون)) كما قال في
 الزوجة سواء ، فصح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (امرأتك
 تقول : اما ان تطعمني ، واما ان تطلقني ، ويقول العبد اطعمني
 واستعملني ، ويقول الابن اطعمني الى من تدعني) (٢)

١ - رواه مسلم في كتاب الايمان > باب صحبة المماليك> انظر : النووي في

شرح مسلم ، مرجع سابق ، ج ١١ ص ١٣٤ .

٢ - رواه البخاري في كتاب النفقات (باب وجوب النفقة على الامل والعيال)

انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ج ٩ ، ص ٦٩ .

فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كلها الاطعام لا التملك (١)
وقال رحمه الله ((في حديث هند (خذي ما يكفيك وولدك
بالمعروف) (٢) ، دليل على أن نفقة الزوجة ، والاقارب مقدرة
بالكفاية ، وأن ذلك بالمعروف ، وأن لمن له النفقة أن يأخذها
بنفسه اذا منعه اياها من هي عليه)) (٣)

ومن هذا نخرج بما يلي :

١ - أن الكفاية في الاسلام نوعان ، كفاية اطعام ونفقة وسد
حاجة ، وكفاية تملك ، ومثال الأولى كفاية الرقيق والزوجة
والخدم وعليه فان المسكن والملبس والاطعام هي لسد الحاجة وليست
للملك ومثال الثانية كفاية الفقير في الزكاة ومعلوم أنه
يملكها .

ب - لا يقاس الاجير على الرقيق والخدم ، وذلك لأن الاجير
يملك أجره فاختلفت الصورة ، وعليه يحمل كلام ابن حجر السابق في
الحاق الاجير بالرقيق وذلك على سبيل الاحسان والمعروف لا على أن
ذلك أجر يستحقه ، وباب الاحسان في الاسلام مفتوح ، فمن احسن الى
أجرائه وعماله في السكن والملبس فان ثوابه الى الله لأن ذلك
ليس أجرا .

٢ - حديث المستورد بن شداد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ((من كان لنا عاملا فيكتسب زوجة فان لم يكن له خادم
فليكتسب خادما فان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا))

١ - ابن القيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٤١٩ .

٢ - أخرجه الشيخان : انظر ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٤

ص ٤٧٤ ، ومسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ، ج ١٢ ص ٧ .

٣ - ابن القيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٥٠٣ .

قال أبو بكر الخبزي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 ((من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق)) . رواه أبو داود وهذا
 لفظه (١) ، وقد رواه أحمد بلفظ (من ولي لنا عملا فلم يكن له
 زوجة فليتزوج أو خادما فليتخذ خادما ، أو مسكنا ، فليتخذ مسكنا
 أو دابة فليتخذ دابة ، فمن أصاب شيئا سوى ذلك فهو غال أو سارق)
 اسناده حسن (٢) .

- وجه الدلالة - أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر من ولي
 عملا أن يكفل له المسكن والزوجة والخادم والدابة وهذا التعبير
 الأخير كناية عن وسائل المواصلات حيث يلزم أن تؤمن للعامل وهذه
 أمور تمثل كفاية العامل .

ويؤيده أيضا حديث ((ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال :
 بيت يسكنه وثوب يوارى عورته ، وجلف الخبز والماء)) أخرجه الترمذي .
 يقول السباعي ((وهذا وإن كان واردا على موظفي الدولة إلا أن
 العلة التي اقتضت حصول الموظف على ذلك وهي تحقيق كفايته للقيام
 بعمله بأمان واستقرار تقتضي شمول هذا الحكم للعامل . وليس
 معنى ذلك أن رب العمل ملزم بإعطائه ما يحتاج إليه من نفقات ،
 ولو كان أكثر مما يستحق من أجره عامل ، بل معنى ذلك أن على
 الدولة أن تضمن للعامل هذا الحق إذا كان أجر العامل لا يكفيه)) . (٣)

(١) رواه أبو داود في كتاب الخراج والفيء والامارة ، باب في إرزاق
 العمال ، انظر شمس الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٨
 ص ١٦١ .

(٢) د . علي محمد جهاز : مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد ابن حنبل ،
 الطبعة الأولى ، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ، وعن
 بطبعه : عبد الله الانتصاري ، ج ٢ ص ٩٩٤-٩٩٥ .

(٣) الخياط : د . عبد العزيز : التكافل الاجتماعي في الإسلام ، مرجع سابق
 ص ٨٨ نقلا عن اشتراكية الإسلام للسباعي .

وقال أبو زهرة : ((واتخاذ المنزل والزوجة والخدام والدابة التي أمر بها الرسول ، كل هذا بلا ريب من بيت المال)) (١) .

- الرد عليه -

أ - باديء ذي بدء نقول : ان هذا خاص بعمال الدولة ، لقوله صلى الله عليه وسلم ((من ولي لنا عملا)) وهذا رزق ينفق حسب المصلحة ، والامام مخير في ذلك .

ب - ان هذا لا يمكن اطلاقه على جميع عمال الدولة ، انما يمكن قصره على من ولي عملا مهما خطيرا ، كأمير وقاض ووال وقائد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : ((فمن اصاب شيئا سوى ذلك فهو غال او سارق)) ، دليل على ذلك ، وان اموال المسلمين تحت يده ، فيحل له ان يأخذ مما في تصرفه من مال بيت المال قدر مهر زوجه ونفقتها وكسوتها ، وكذلك ما لا بد منه من غير اسراف وتنعيم ، فان اخذ اكثر مما يحتاج اليه ضرورة فهو حرام عليه (٢) .

وقال الخطابي : ((هذا يتناول على وجهين ، أحدهما ، انه انما اباح اكتساب الخادم والمسكن من عمالته التي هي اجرة مثله وليس له ان يرتفق بشيء سواها .

والوجه الآخر : ان للعامل السكنى والخدمة فان لم يكن له مسكن ولا خادم استؤجر له من يخدمه فيكفيه مهنة مثله ويكترى له مسكن يسكنه مدة قيامه في عمله)) (٣) .

وهذا الاخير هو الاقرب وهو ما يعرف في الوقت الحاضر بمصاريف السلك الدبلوماسي ومبعوثي الدولة ، حيث تتحمل الدولة كافة مصاريفهم مدة قيامهم بعملهم المكلفين به .

(١) أبو زهرة : التكافل الاجتماعي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) انظر : شمس الحق ابادي : عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٦١ .

(٣) نفس المصدر ج ٨ ص ١٦٢ .

ج - ان قيل : ان لفظ «من ولي لنا عملا» عام ، فكيف تقصره على مبعوثي الدولة والاعمال المهمة والمهام الخطيرة ؟ قلت : ان سبب ذلك أولا : هو ان الدولة لا تستطيع مهما بلغت من غنى ان تكفل كل هذه المطالب لكل عامل تولى لها عملا ، كما ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، كانوا يتولون اعمالا من جباية زكاة وامامة صلاة وامارة بلدة وتولي قضاء ، وغير ذلك ، ولم يثبت ان احدهم طالب بما يطالب به انصار اجر الكفاية بل ان حقيقة اجورهم عندما تولوا هذه الاعمال عكس ذلك كله .

فعن عمر بن ابي عقرب ، قال : سمعت عتاب بن اسيد وهو مسند ظهره الى بيت الله يقول : والله ما اصبحت في عملي هذا الذي ولاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ثوبين معقدين فكسوتهما مولاي كيسان ، رواه الطبراني ، وقال الهيثمي : فيه جماعة لم اعرفهم (١) .

ولما استخلف ابو بكر اصبح غاديا الى السوق وعلى رقبته اثواب يتسجر بها ، فلقية عمر وابو عبيدة ابن الجراح رضي الله تعالى عنهما - فقال : انى تريد يا خليفة رسول الله ؟ قال السوق قالوا ماذا وقد وليت امر المسلمين ؟ قال : فمن اين اطعم عيالي ؟ قالوا : انطلق حتى نفرض لك شيئا . فانطلق معهما ففرضا له كل يوم شطر شاة وماكسوه في الراس والبطن (٢) .

(١) انظر : الهيثمي : مجمع الزوائد ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٢٢ .

(٢) الخزاعي : علي بن محمد : تخرج الدلالات السمعية على ما كان في عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجرف والصنايع والعمالات

الشرعية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٥هـ ،

١٩٨٥م تحقيق احسان عباس ، ص ٧٨٦ .

وذكر عن حميد بن هلال قال : لما ولي أبو بكر قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : افرضوا لخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يغنيه ، قالوا نعم ، بردان اذا اخلقهما وضعهما واخذ مثلهما ، وظهره اذا سافر ونفقتة على اهله كما كان ينفق قبل ان يستخلف ، قال أبو بكر رضيت (١) .

ويؤيد هذا ما ذكرنا سابقا لما رواه البخاري عن عائشة قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق قال لقد علم قومي ان حرفتي لم تكن لتعجز عن مؤنة اهلي وشغلت بأمور المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ، واحترف للمسلمين فيه ، فأصبح أبو بكر وآله يأخذون من بيت المال ما يكفيهم في مقابل احترامه شئون الدولة ورعاية احوال المسلمين ، التي شغلته عن اكتساب ما يكفي آله ، وهذا هو المعنى الصحيح ، وقد قيل ان المقصود انه كان يتجر للمسلمين في مالهم او يعطيه من يتاجر لهم لينميهم ويضاعفه والاول أولى (٢) .

فهذه هي كفاية أمير المؤمنين ، فأتى هذا مما قاله المحدثون من انصار الكفاية ، وهذا عمر بن الخطاب قال للمسلمين : اني كنت امرأ تاجرا يغني الله عيالي بتجارتي ، وقد شغلتموني بأمركم هذا ، فما ترون انه يحل لي في هذا المال ؟ وعلي رضي الله عنه ساكت ، فأكثر القوم ، فقال : ما تقول يا علي ؟ قال : ما اصلحك واصلح عيالك بالمعروف ليس لك غيره ، فقال القوم : القول ما قاله علي فأخذ قوته (٣) .

(١) نفس المصدر ، ص ٧٨٦ .

(٢) د . محمد نبيل غنيم : دراسات اقتصادية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية : ج ١ ، الملكية واسباب التملك المشروعة ، ١٤٠٣هـ .

١٩٨٣م ، ص ٣٠ .

(٣) الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ .

وقال عمر : انزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم ، ان استغنيت عنه تركت ، وان افتقرت اليه اكلت بالمعروف ، وسنده صحيح (١) ، وقال عمر : انا اخبركم بما استحل ما احج عليه واعتمر وحلتي الشتاء والقيظ ، وقوتي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس باعلام ولا اسفلهم ، قال ابن حجر اخرج الكرابيسي بسند صحيح (٢) . واخرجه ايضا عبد الرزاق وزاد فيه قال معمر : وانما كان الذي يحج عليه ويعتمر بغير واحد (٣) .

فانظر الى الفاظ الصحابة رضوان الله عليهم حيث قالوا : (افرضوا لخليفة رسول الله ما يغنيه) ومرادهم ما يغنيه عن الناس ويكفيه واهله بلا زيادة . وانظر الى قول علي (ما املكك واصلح عيالك بالمعروف) واكد ذلك <ليس لك غيره> وكذلك قوله (كرجل من قريش ليس باعلام ولا اسفلهم) (٤) .

وهو امير المؤمنين وخليفة رسول الله ، وهذا بعيد جدا عما قاله انصار اجرا الكفاية في العصر الحديث .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ج ١٣ ص ١٦١ .

(٢) نفس المصدر ، ج ١٣ ص ١٦١ .

(٣) عبد الرزاق : الحافظ ابو بكر عبد الرزاق بن هشام المنعاني المصنف ، مرجع سابق ، ج ١١ ص ١٠٥ .

(٤) ورواه ابو عبيد في كتابه الاموال وفيه : <ليس باغناهم ولا افقرهم>

بدلا من باعلام ولا اسفلهم . وزاد بعده <ثم انا رجل من المسلمين

يصيبني ما اصابهم> ابو عبيد القاسم بن سلام : كتاب الاموال ، مرجع

سابق ، ص ٢٤٩ .

٣ - واستدلوا ايضاً بما ورد في الاحياء قال : ((كان صلى الله عليه وسلم يعطي العطاء على قدر العيلة ويعطي المتاهل ضعف ما يعطي العزب ويعطي صاحب العيال ضعفي ما يعطي المتزوج ويعطي كل رجل على قدر اهل بيته هذا لفظ صاحب القوت وتبعه فيه الغزالي)) (١) وهذا الحديث بهذا اللفظ قال العراقي : لم اجد له اصلاً ، ولابي الدرداء من حديث عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه الفيء قسمه في يومه فاعطى الاهل حظين واعطى العزب حظاً (٢) . رواه احمد ، واخرجه ابو داود . ايضاً عن عوف بن مالك ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه الفيء قسمه في يومه فاعطى الاهل حظين واعطى العزب < الاعزب > حظاً ، زاد ابن المصفي : فدعينا وكنت ادعى قبل عمار فدعيت فاعطاني حظين وكان لي اهل ، ثم دعي بعدي عمار بن ياسر فاعطني حظاً واحداً (٣) .

- وجه الدلالة - ان الرسول فاضل في العطاء بين المتزوج والاعزب فاعطى المتزوج حظين والاعزب حظاً واحداً وهذا ناتج عن ان كفاية الاهل ذو العيال اكثر من كفاية غيره ، وان الدولة الاسلامية يجب ان تراعي هذا في عمالها فتزيد المتزوجين وذوي الحاجات .

- الرد عليه - هذا الحديث ورد في العطاء وقسمة الفيء ، وهذا باب واسع غير باب الاجارات وقياسه على الاجور غلط فادح ، كما اثبتنا ذلك سابقاً بما اغنى عن اعادته هنا .

(١) الحداد : تخريج الاحاديث احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٢ .

(٢) نفس المصدر ، ج ٢ ص ٥٨٢ .

(٣) شمس الحق : ابو الطيب محمد ابادي : عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٨

٤ - واستدلوا أيضا : بما حدث بين عمر ابن الخطاب وبين عامل اتهم بالسرقة ، وبين صاحب العمل الذي يعمل عنده هذا السارق ، اذ ان صاحب العمل ظلم العامل ولم يعطه اجرا يكفي لاعالته هو واسرته ويقدم هذا العامل للمحاكمة واقامة الحد ، فيعترف ويقر امام امير المؤمنين انه قد سرق حقيقة بدافع الحاجة ، وما يلاقيه من جوع وحرمان نتيجة قلة أجره فيرى الحاكم ان العامل معذور ويستدعي سيده وينذره اذا لم يعط هذا العامل اجرا كافيا يقيه من الالتجاء الى السرقة فان حد السرقة اذا عاد اليها العامل ، سيقام على صاحب العمل وتقطع يده هو وليست يد العامل ، باعتبار ان صاحب العمل هو الذي سرق العامل ، لانه لم يعطه من الاجر ما يكفيه وعياله (١) .

- الرد عليه - اصل هذه القصة عن ابي حاطب ، ان غلما لحاطب بن ابي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فاقروا فإرسل الى عبد الرحمن بن حاطب فجاءه فقال له : ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة ، واقروا على انفسهم ، فقال عمر ، يا كثير بن الصلت ، اذهب فاقطع ايديهم فلما ولى بهم ردهم عمر ثم قال ، اما والله لولا انني اعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى ان احدهم لو اكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت ايديهم ، وايم والله اذ لم افعل لاغرمنك غرامة توجعك ، ثم قال : يامزني بكم اريدت منك ناسقتك ؟ فقال باربعمائة ، فقال عمر : اذهب فاعطه ثمانمائة (٢) .

(١) علي شحاتة رزق : مصرع الفقه في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) ابن القيم : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ١١ .

وهذه الحادثة لا يمكن قياسها على العامل لما يلي :

أ - أن المذكورين في القصة كانوا عبيدا لحاطب ، ولما يكونوا أجراء ، ووردت في رواية مالك (أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها) (١) .

ب - أن هذه الواقعة وقعت في عام المجاعة ، وهي حادثة خاصة في وقت خاص ومذهب الجمهور عدم قطع يد السارق في عام المجاعة (٢)

ج - لم أقف إلا على هذه القصة ، أما ما تصرف فيه من الفاظ ممن استدل بها فلا أعلم له أصلا .

هـ - وأخيرا ، استدل من قال بأجر الكفاية ، بما ذكره بعض العلماء من أن الكفاية معتبرة في العطاء من بيت المال مثل الماوردي عندما اعتبر الكفاية عند عطاء الجند ، ومثل كلام أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه لعمر بن الخطاب عندما قال له أغنهم بالعمالة عن الخيانة وغير ذلك ، ولم يفرقوا بين العطاء والأرزاق وبين الأجور ، بل عمموا ذلك ، والصحيح يخالفه كما ذكرنا ذلك سابقا - والله أعلم .

(١) الرحيلي : د. رويحي بن راجح ، فقه عمر بن الخطاب ، الطبعة الأولى ،

بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٣هـ ، مركز البحث العلمي وأحياء

التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ج ١ ص ٥٢٠ .

المطلب الثالث : فرض الدولة أجر المثل :

(١) - متى يفرض أجر المثل وتعريفه :

عند اختلال السوق وحصول الانحرافات ، بحيث يقع الظلم والفساد في عقد الإجارة (العمل) سواء كان هذا الظلم واقعاً على العمال أو على أرباب العمل فتتدخل الدولة لتفرض (أجر المثل) ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة كالفلحة والنساجة والبناء وغير ذلك فلولي الأمر : أن يلزمهم بأجرة مثلهم فانه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك وكذلك تجهيز الموتى وكذلك أنواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم مصلحة الأمة إلا بها (١) ولا يمكنهم مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقوقهم (٢) .

ويلاحظ هنا أن الأحوال التي يمكن أن يتحكم فيها أحد الفريقين بالآخر أو يستغل ضعفه هي التي فسح المجال فيها لتدخل الدولة ، كما يلاحظ أن ثمة احتمالين :

احتمال تحكم المستأجرين والمستعملين . أي الذين يستخدمون العامل أو صاحب المهنة .

واحتمال تحكم العمال أي أصحاب المهنة بالناس ، وقد لاحظ التشريع الإسلامي كلا الاحتمالين ، وهذا خلاف ما يحصل في الأنظمة المعاصرة ، أما التشريع الإسلامي فيضع موازين القسط بين الفريقين ، ويفترض حصول الظلم من كلا الفريقين للآخر ويضع القاعدة على هذا الأساس لينصف المظلوم منهما ، ويأخذ على يد الظالم ، وسواء كان

(١) ابن القيم : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦

، ص ٢٤٧ .

(٢) ابن تيمية :- الحسبة في الإسلام : مرجع سابق ص ٢٣ إلى ص ٣٣ .

هذا الظالم أصحاب الأموال ثم العمال وسواء كان هؤلاء العمال عمالا
يدويين ثم مهندسين ثم أطباء (١)...

وأجرة المثل تعني : الأجر المألوف والسائد الذي يحصل عليه
العمال الآخرون المماثلون في ظل الظروف العادية (٢)
وأجرة المثل عند الفقهاء هي : الأجرة التي يقدرها أهل الخبرة .
وفي مجلة الأحكام : هي الأجرة التي يقدرها أهل الخبرة السالمين من
الغرض (٣) .

وأجر الأجير يكون مسمى ويكون أجر مثل :
أما الأجر المسمى فهو : الأجرة التي ذكرت وتعينت وقت
العقد لذلك إذا استخدمت عمالا أو موظفين وسميت لهم أجرتهم فيكون
المسمى هو أجرهم وإن لم يسمى للعامل أجرته ينظر إن كانت معلومة
فتعطى لهم وتعتبر أجرا مسمى ، وإن لم تكن الأجرة معلومة فيعطى
أجر المثل (٤) .

وأجرة المثل : هي أجر مثل العمل ومثل العامل فقط ويحدد من
قبل ذوي الخبرة (٥) .

(١) محمد المبارك : نظام الإسلام ، الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة ، مرجع
سابق ص ١١١ .

(٢) د - عبد الله غانم : المشكلة الاقتصادية (مرجع سابق) ص ٤٢ .

(٣) أبو حبيب : القساموس الفقهي (مرجع سابق) ص ١٤ وعلي حيدر : درر

الحكام شرح مجلة الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ - مادة رقم ٤١٤ -

(٤) سميح عاطف : الإسلام وثقافة الإنسان (مرجع سابق) ص ٣٨٨ علي حيدر :

درر الحكام شرح مجلة الأحكام (مرجع سابق) ص ٣٧٦ ، ٣٧٨

(٥) نفس المصدر

(ب) - حالات فرض أجر المثل :

يذكر الفقهاء أجر المثل في الحالات التالية :

١ - إذا فسد عقد الإجارة بسبب جهالة الأجرة ، فله أجر المثل باتفاق الفقهاء ، وكذلك إذا فسد عقد المضاربة فللعامل المضارب أجر مثله وعند بعض المالكية له قراض مثله (١)

جاء في الفروق :

(قاعدة بين ما يرد من القراض الفاسد الى قراض المثل وبين

قاعدة ما يرد الى أجرة المثل :- اعلم أن الأصل الرد الى

قراض المثل)

كسائر أبواب الفقه ولأنه الأصل الذي دخل عليه ، قال القاضي عياض

في التنبيهات : مذهب المدونة ، (أن الفاسد من القراض يرد الى

أجرة مثله الا في تسع مسائل) ذكرها (٢) .

٢ - إذا فسد عقد الإجارة ، لسبب آخر غير جهالة الأجرة ، أي

كانت الأجرة مسماة في العقد ، فقال المالكية ، والشافعية ،

والحنابلة وابن حزم ونفر من الحنفية أن الواجب فيها أجر المثل

قليلا كان أم كثيرا ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن علمت الأجرة فلا

يزاد على المسمى ، وإن جهلت فاجر المثل . (٣)

(١) انظر : المصري د. رفيق : أصول الاقتصاد الاسلامي (مرجع سابق) ص ٢٠٢

والشريف د. شرف بن علي ، الإجارة الواردة على عمل الإنسان مرجع

سابق ص ٢٢٨ وابن نجيم ، الأشباه والنظائر ص ٤٢٣ .

(٢) القرافي : الفروق . مرجع سابق ج ٤ ص ١٤ والسيوطي : الأشباه والنظائر

، مرجع سابق ص ٣٦٣ والخشني : أصول الفقه ، مرجع سابق ص ١٥٣

(٣) انظر : الشريف د. شرف بن علي ، الإجارة الواردة على عمل الإنسان .

مرجع سابق ص ٢٢٨ والمصري د. رفيق ، أصول الاقتصاد الاسلامي ، مرجع

سابق . ص ٢٠٢

٣ - إذا أُجبر ولي الأمر بعض أهل الصناعات ، كالبنائين والفلاحين والنساجين على عمل ما ، لحاجة الناس اليه ، فللصانع أجر المثل ، ذلك بأن الصناعات من فروض الكفايات ، فإذا قصر الناس في القيام بها ، جاز لولي الأمر إجبار القادرين منهم على النهوض بها ، بأجر المثل ، دون وكس ولا شطط ، وإلى ذلك ذهب ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى . (١)

ع- إذا استوفى المستأجر أكثر من النفع المعقود عليه لزمه الأجر المسمى لما عقد عليه وأجر المثل لما زاد وقيل يلزمه أجر المثل للجميع . (٢)

٥ - إذا سمى في العقد مالا يصح أجره وجب أجره المثل (٣) .

(١) ابن تيمية : الحسبة في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣- ٣٣ ، وابن القيم : الطرق الحكمية ، مرجع سابق ص ٢٤٦- ٢٤٧ والمصري : د . رفيق : اصول الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ص ٢٠٢ . وقوله : وكس ولا شطط : أي لا نقصان ولا زيادة ، انظر : الفيومي : المصباح المنير ، مرجع سابق ص ٦٧٠

(٢) القاري : أحمد بن عبد الله . مجلة الاحكام الشرعية ، مرجع سابق . ص ٢٥٠ مادة رقم (٦٧٥) . والنووي : المجموع شرح المذهب . مرجع سابق ج ١٥ ص ٥٨- ٥٩ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٤٧ مادة رقم (٦٦٢) .

٦ - اذا دفع ثوبه الى من يعرف انه يغسل او يخييط بالاجرة ،
او عجينه لمن يخبزه او لحما لمن يطبخه او حبا لمن يطحنه او متاعا
لمن يحمله ونحو ذلك ممن نصب نفسه للاجرة على ذلك وجب له اجرة مثله
وان لم يشترط (١)

٧ - اذا اختلف في قدر الاجر ، او المنفعة ، او غيرها ،
وتحالفوا : فسد العقد ورجعا الى اجرة المثل . (٢)

٨ - اذا فسدت المساقاة والمزارعة - وتشغيل العامل بجزء من
انتاجه - كان للعامل اجرة مثله . (٣) على احد قولي العلماء
والصحيح انه له نصيب مثله كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية وذكرناه
سابقا .

٩ - الجعالة اذا فسدت او فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل
او تخالفا وجب اجر المثل . (٤)

١٠ - القسام - وما شابهه - لو لم يستأجر بمعين فانه يستحق
اجر المثل . (٥)

١١ - الناظر على الوقف ، اذا لم يشترط له الواقف فله اجر
مثل عمله ، وهذا اذا عين القاضي له اجرا ، ولم يجمع له اجر النظر
والعمالة لو عمل مع العملة (٦) .

١٢ - الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا بقدر اجرة مثله
جاز (٧) .

(١) ابن القيم : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٤١٤ .

(٢) السيوطي : الاشباه والنظائر ، مرجع سابق ص ٣٦٣

(٣) ابن نجيم : الاشباه والنظائر ، مرجع سابق ص ٤٣٤

(٤) السيوطي : - الاشباه والنظائر - مرجع سابق ص ٣٦٣ -

(٥) ابن نجيم : - الاشباه والنظائر - مرجع سابق ص ٤٣٤ -

(٦) ابن نجيم : الاشباه والنظائر ، مرجع سابق ص ٤٣٤

(٧) نفس المصدر ص ٤٣٣

١٣ - لو عمل له شيئاً ، ولم يستأجره وكان الصانع معروفاً بتلك المنفعة وجب أجر المثل (١) .

١٤ - عامل الزكاة ، يستحق أجره مثل عمله ، حتى لو حمل أصحاب الأموال زكاتهم إلى الإمام ، فلا شيء له وإن بعثه استحقها بلا شرط (٢) .

وعند تقدير أجر المثل ينبغي أن ينظر إلى ثلاثة أمور :
الأول : إذا كانت الإجارة واردة على المنفعة أن ينظر إلى الشيء الذي تساوي منفعته منفعة المأجور .

الثاني : إذا كانت الإجارة واردة على العمل ينظر إلى الشخص المماثل للمأجير بذلك العمل .

الثالث : أن ينظر إلى زمان الإيجار ومكانه لأن الأجرة تتفاوت بتفاوت المنفعة والعمل والزمان والمكان (٣) .
وعليه يعرف أن (أجر المثل) ليس هو الحد الأدنى للمأجور ،
بقي أن نعرف ما هو الحد الأدنى للمأجور ؟ ولماذا لا يوجد حد أدنى للمأجور في الإسلام ؟

تتدخل الدولة أحياناً في سوق العمل فتحدد حداً أدنى للمأجور لا يجوز التعاقد بين رب العمل والعامل على أجر يقل عنه ، وهذا المبدأ مستمد من فكرة أن هناك مستوى للمعيشة لا يجوز النزول عنه .

(١) نفس المصدر ص ٤٢٣

(٢) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر ، مرجع سابق ص ٣٦٤ وابن نجيم : الأشباه والنظائر ص ٤٣٤ .

(٣) انظر الزين : - سميح عاطف : الإسلام وثقافة الإنسان ، مرجع سابق ص ٣٨٨ . وعلي حيدر : درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

ويكون تشريع الحد الأدنى للأجور عاما يشمل جميع فروع النشاط الانتاجي أو قد يكون قاصرا على فئة معينة من العمال (مثل النساء والأطفال) أو على صناعات معينة ينتشر فيها استغلال العمال ، وتهدف هذه التشريعات غالبا الى تحسين حالة الطبقة العاملة من الوجهة الاجتماعية ، وتشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القوة الشرائية للطبقة العاملة فيزيد الطلب الكلي في السوق أو منع استغلال المشروعات الاحتكارية للعمال ، كما أن لسياسة تطبيق حد أدنى للأجور نتائج سلبية ، ففي حالة ما يكون الطلب على السلعة قليل المرونة فإن المنتج قد يعتبر الأجر القانوني كانه ضريبة مفروضة فيلجأ الى نقل عبئها الى عاتق المستهلك عن طريق رفع ثمن السلعة وقد يعتمد رب العمل الى أن يزيد من كثافة العمل في محاولة منه لموازنة أو تعويض الزيادة في الأجر والتي ينطوي عليها نظام الحد الأدنى للأجور ، كما أن الكثير من صغار المنتجين قد يضطرون الى الخروج من السوق عند فرض هذا الحد لارتفاع تكاليف الانتاج (١).

ج - الفرق بين أجر المثل والحد الأدنى للأجور :

ومن هنا نستنتج ما يلي :

- ١ - أن الحد الأدنى للأجور يفرض لمصلحة العمال فقط ، بحيث لا يستطيع أرباب الأعمال أن يدفعوا أقل منه أما أجر المثل في الاسلام فيفرض لمصلحة من وقع عليه الظلم من الطرفين .
- ٢ - الحد الأدنى للأجور هو أجر قانوني تفرضه الدولة غالبا لتحسين حالة الطبقة العاملة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية ، في حين أن أجر المثل هو الأجر السائد في السوق ويقدره أهل الخبرة والاختصاص وهم الاقتصاديون العارفون أحوال السوق والسالمون من

(١) انظر : د. عبد العزيز هيكل : الساليب التحليل الاقتصادي (مرجع سابق)

ص ٤٢٩ . والبرايوي د. راشد - الموسوعة الاقتصادية (مرجع سابق)

الغرض أي يكونوا محايدين لا غرض لهم ، وعليهم أن لا يظلموا
العمال بأن يعطوهم دون حقهم كما أنه ليس للعمال أن يطالبوا
بالزيادة على عوض المثل .

٣ - الحد الأدنى للأجور لم يعرف الا في العصر الحديث عندما
انتشر الظلم وساد الفساد واستغل العمال والنساء والأطفال في غيبة
من الضمير الانساني عندما طغت المادة وعميت الابصار عن التشريع
الساوي الاسلامي الذي لا وجود للحد الأدنى للأجور فيه .

بل أجر واحد سائد هو أجر السوق ، وإذا اختل هذا الأجر
وانحرف عن مساره تتدخل الدولة لتصحيح هذا الاختلال ولتعديل هذا
الانحراف . فتعيد الأجر السائد وهو أجر المثل . بأن تفرضه فرضا
فاذا تحقق ذلك رفعت الدولة يدها وعاد الحق والعدل الى نصابه
وهكذا .

خلاصة المبحث :-

للدولة دور كبير في الاقتصاد الاسلامي ، كما ان لها دورا كبيرا في تنظيم العلاقة بين العمال وارباب العمل عن طريق التدخل في السوق ، وقد شرع لها وسائل يجب عليها القيام بها منها :

١ - منع الاستغلال ووسائله .

٢ - ايجاد العمل لمن لا عمل له .

٣ - ان تضمن الدولة لجميع العاملين المستوى المعيشي اللائق

بجميع الوسائل والطرق غير طريق الاجر .

٤ - مراعاة مصالح العمال والصناع المحترفين وارباب العمل بما يحفظ حقوق الجميع ، ويضمن لهم العدالة بشكل متوازن ، دون محاباة فئة عن فئة او مصلحة عن مصلحة ، ويكون ذلك عن طريق ولاية الحسبة الذين تعينهم الدولة .

٥ - اجبار العمال والصناع بالعمل ، والتسعير في اجور العمل

والصناعات عند انحرافات السوق بفرض [الجر المثل] .

كما ثبت عن طريق الأدلة انه لا يوجد في الاسلام ما يعرف بالجر الكفاية تتحمله الدولة نهائيا ، ولا نظريا ولا تطبيقيا ، فالدولة في حل من ضمان هذا الحد عن طريق الاجر ، وان من قال ذلك من علماء المسلمين في ارزاق عمال الدولة بان يعتبر فيها الكفاية ، اعتبر ذلك بناء على المصلحة وان الامام مخير في ذلك مع ملاحظة ان الارزاق ليست من عقود المعاوضات ولا تجري عليها احكام الاجارة ، وعليه فان الاجر في الاسلام يتحدد في السوق وفقا لظروف العرض والطلب وبتراضي الطرفين ، والدولة لا تتدخل في هذا الا عند وجود انحرافات في السوق عند ذلك يفرض [الجر المثل] ، والجر المثل هو : الاجر الذي يقدره اهل الخبرة في السوق السالمون من الغرض والمصالح الشخصية ، وقد ذكر الفقهاء ، حالات تفصيلية يفرض فيها اجر المثل ، كما يجب ان يعرف بوضوح ان اجر المثل هو شيء آخر غير الحد الأدنى للأجور في الانظمة الوضعية .

المبحث الثالث :-

دور السوق

وفي هذا المبحث نفرض مفهوم السوق بشكل عام . ثم نرى بعد ذلك كيف يتحدد الأجر في الإسلام . ثم نفرض أمثلة النقابات العمال وذلك على فرضية وجودها في الاقتصاد الإسلامي . وذلك في المطالب التالية :-

- المطلب الأول : مفهوم السوق .
- المطلب الثاني : تحديد الأجر في السوق .
- المطلب الثالث : دور نقابات العمال واتحادات أرباب العمل .

المطلب الأول :- مفهوم السوق

يتخذ المستهلكون والبائعون قرارات مستقلة عن بعضهم البعض ولكن السوق ينسق بين اختياراتهم ويوجه تصرفاتهم . ولا يعتبر السوق في نظر الاقتصاديين موقعا جغرافيا ، فالسوق عبارة عن فكرة مجردة تشمل القوى المتولدة بواسطة قرارات كل من البائعين والمشتريين المشتركين في العملية الاقتصادية . ويكفي ان نعتبر السوق نظاما او هيكلًا يسهل عمليات التبادل بين مختلف الوحدات الاقتصادية (الافراد ، الاسر ، منشآت الاعمال ، الحكومة ، المنظمات الخيرية) .

ولفهم عمل السوق لابد ان نكون اكثر ادراكا لفهم العرض والطلب الذي ينتج عنه حالة التوازن .

والتوازن هو الحالة التي تكون فيها القوى المتعارضة في حالة تعادل تام . فعندما يكون هناك تعادل او توازن ينعدم الميل الى التغيير . وقبل الوصول الى حالة التوازن ، فان قرارات كل من المستهلكين والمنتجين يجب ان تتوافق مع بعضها البعض (١) .

ويهمنا ان نميز بين نوعين من الاسواق :

اولا :- سوق السلعة والخدمات التي تباع فيه المنشآت منتجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا :- سوق الموارد (عوامل الانتاج) حيث يقوم مالكي الموارد ببيع هذه الموارد او بيع خدماتها الى منشآت الاعمال كما يقوم العمال ببيع خدماتهم الى هذه المنشآت . وهذه السوق هي محل الدراسة (٢) .

(١) انظر - جيمس جوارثيني و - ريتشارد ستروب :- الاقتصاد الجزئي - الاختيار الخاص والعام - مرجع سابق ص ٧٦ - و - جي هولثن ولسون : الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، مرجع سابق ص ٣٥ .

(٢) انظر - د. سامي خليل : مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٧٤ .

المطلب الثاني :- تحديد الاجر في السوق :

هناك اجر واحد يتحدد في الاسلام هو اجر السوق ، وهذا خلافا لمن قال : ((ان الاصل في تحديد الاجر في القطاع الخاص يكون عن طريق العرض والطلب في السوق والتراضي بين المتعاقدين واجر المثل وما جرى به العرف واشترطا عليه)) (١).

او من قال : ((الاصل ان مقدار الاجر يتحدد في الاسلام بالاتفاق الحر العادل ثم بالعرف والعادة عند تقرير اجر المثل ، وان لا يكون فيه غبن وظلم واجحاف ومماثلة في الاداء)) (٢).
وذلك لما يلي :

١- لان ما تراض به المتعقدان واتفقا عليه هو سعر السوق عادة وان انخفض او ارتفع في بعض الاحوال فهو في حدود السوق ولا يخرج عنه الا اذا كان هناك انحرافات في السوق او ظلم لاحد الطرفين .

٢- كما ان ما جرى به العرف واشترطا عليه وما جرت به العادة فهو ايضا لا يخرج عن السوق لانه ان كان اجر المثل فان من يفرضه ويحدده هم الخبراء الاقتصاديون العالمون باحوال السوق .
السالمون من الغرض والمصالح الخاصة ، وهم يسترشدون باليات السوق عند تحديد اجر المثل . كما ذكرنا ذلك في الدولة عند كلام ابن حبيب السابق .

(١) موسى بن محمد الطيب علقم :- توظيف العمل في الاقتصاد الاسلامي -

رسالة ماجستير - قسم الدراسات العليا - كلية الشريعة - جامعة

أم القرى - ص ٢١٨ .

(٢) السعيد د . صادق مهدي :- عقد العمل والاجور في الاسلام - بحث منشور

في ندوة الاقتصاد الاسلامي - مرجع سابق ص ١٧٧ .

وعليه فان تحديد الاجر في الاقتصاد الاسلامي يتحدد بحالة طبيعية واحدة هي ظروف السوق . الا عند حصول انحرافات في السوق . فان الدولة بالاتفاق والرضى مع العمال والنقابات وارباب العمل واتحاداتهم تتدخل لاعادة السوق لحالتها الطبيعية ، وهذا لا يكون ابديا . بل اذا رفعت الظلم وضحت الانحرافات . رفعت الدولة يدها عن السوق ، فعاد الاجر من جديد ليتحدد حسب طبيعة السوق .

وعليه فان الفكر الاسلامي لم يجعل القيمة (اجر المثل) بديلا للاجر المحدد في السوق الا اذا تدخلت عوامل تنطوي على ظلم من العباد في تحديد هذا الاجر كالاحتكار او شابت السوق عوامل الانحراف التي تنطوي على الظلم (١) يقول بن تيمية رحمه الله :

((فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر ، اما لقلة الشيء ، واما لكثرة الخلق ، فهذا الى الله . فالزام الخلق ان يبيعوا بقيمة بعينها اكراه بغير حق)) (٢) .

وقال ايضا : ((ان الغلاء والرخص لا تنحصر اسبابه في ظلم بعض ، بل قد يكون سببه قلة ما يُخلق او يُطلب من ذلك المال المطلوب . فاذا كثرت الرغبات في الشيء وقل المرغوب فيه ارتفع سعره والقلة والكثرة قد لا تكون بسبب من العباد ، وقد تكون بسبب لا ظلم فيه ، وقد يكون بسبب فيه ظلم . والله تعالى يجعل الرغبات في القلوب)) (٣) .

(١) انظر - د . حسين غانم ، دراسة في نظرية القيمة ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٢) ابن تيمية : الحسبة في الاسلام . مرجع سابق ص ٢٤ .

(٣) ابن تيمية : مجموع الفتاوى - مرجع سابق ج ٢ ص ٥٢٣ .

وهكذا يهتم الاسلام اهتماما بالغاً بتوفر العدل في العقود والمعاملات . سواء تحقق هذا العدل عن طريق العرض والطلب . او تحقق في القيمة (الجر المثل) التي يفرضها ولي الامر عندما تنحرف السوق ، وأن ارتفاع الاسعار لاسباب من جانب العرض ، مثل قلة المعروض ، او من جانب الطلب من كثرة الطلاب والرغبات ، او كان انخفاض الاسعار من جانب العرض ، مثل كثرة المعروض ومن جانب الطلب مثل قلة الطلاب ، وزهد الناس فيه ، فهذه اسباب حقيقية لاتؤثر في العدالة ، لانه لم ينشأ عن ظلم احد (١) .

مما سبق يتضح ان هناك ثلاث حالات للسوق في تحديد الاجر هي :

الحالة الاولى :

الاجر السائد في السوق في الظروف العادية وفقاً لآليات العرض والطلب . هو اجر عادل فرضته قوى السوق على العامل ورب العمل ، وهو ثمرة التراضي بين العمال بمجهودهم وارباب الاعمال . وهذا الاجر يرتفع بازدهار الاعمال وازديادها ، وقوة الدولة الانتاجية ، وارتفاع الطلب على السلع التي ينتجها العمال . لان الطلب على العمل هو طلب مشتق ، وهذا ما لاحظته ابن خلدون فقد أكد انه كلما ازداد العمل ، ازداد العمران . وزيادة العمل تؤدي الى زيادة الكسب والرزق ، وهذا يعتبر ازدهار الامة وتقدمها العمراني ، وتتحسن احوال الامم ، ويزداد دخل الدولة من الضرائب (٢) .

(١) انظر - د. حسين غانم ، دراسة في نظرية القيمة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) احمد جمال طاهر : الايدي العاملة الوافدة الى الاردن ، دراسة

ميدانية ، الطبعة بدون الزرقاء ، مكتبة المنار ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ص ٥٨ .

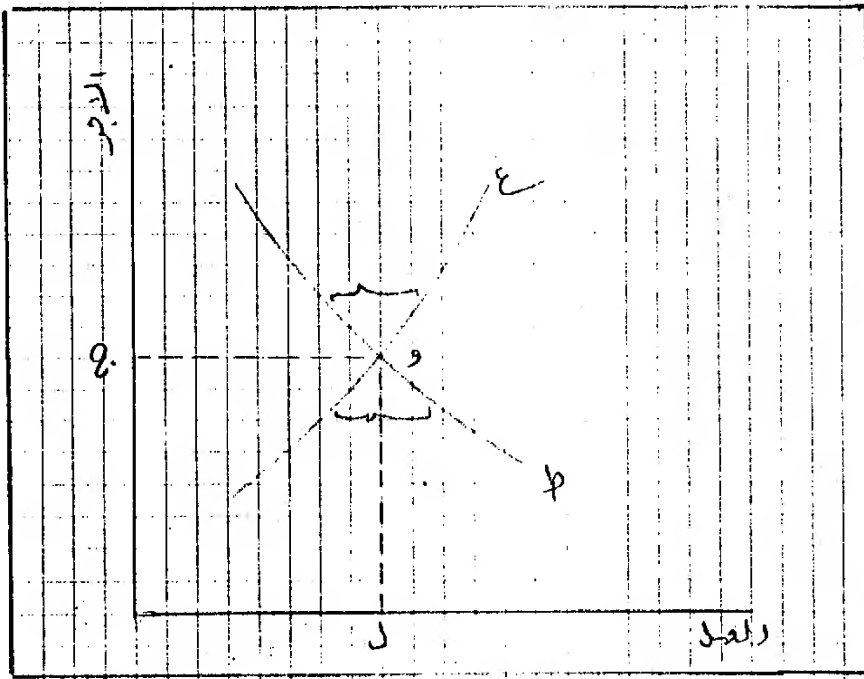
حيث يقول بن خلدون :

((وقد تبين لك ان المكاسب انما هي قيم الاعمال فاذا كثرت الاعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة فتتفق اسواق الاعمال والمناخ . ويكثر دخل المصروفات وخرجه ويحصل الكساد لمنتجي ذلك من قبل اعمالهم)) (١) .

وقلة انتاجية العامل من قلة عمله . ومن ثم تضعف انتاجية الدولة ، ويظهر هذا على افرادها .

وقد لاحظ ذلك ابن خلدون - فهو يقول :

((لذلك تجد اهل هذه الامصار الصغيرة ضعفاء الاحوال متقاربين في الفقر والخصاصة . لما ان اعمالهم لاتفي بضروراتهم ولايفضل ما يتائلونه كسبا ، فلا تنمو مكاسبهم وهم لذلك مساكين محاويج . الا في النادر (٢) .



شكل (٣ - ١) الاجر التوازني في السوق الاسلامية

(١) - ابن خلدون : المقدمة - مرجع سابق ص ٣٦٢ .

(٢) - نفس المصدر ص ٣٦٢ .

« الأجر التنافسي السائد في السوق الإسلامية هو أجر واحد في سوق العمل الإسلامية تحدد وفقا للمنافسة والمكايسة والمعارضة بدون تدخل في حرية هذه السوق وإذا ما تواجد أجر آخر فإن التوازن يختفي ويظهر الاختلال بين الجانبين . الأمر الذي يدفع بالأجر تلقائيا نحو مستوى التوازن من جديد فإني أجر أعلى من أجر التوازن يؤدي الى تنافس العمال على عرض خدماتهم فيزداد العرض بينما ينكمش طلب المشروعات على عنصر العمل بسبب ارتفاع ثمنه . فيأخذ الأجر في الانخفاض تدريجيا وتفيق بالتالي الفجوة بين العرض والطلب حتى يعود التوازن من جديد . ويحدث عكس ذلك لو استقر في سوق العمل أجر أقل من أجر التوازن حيث تتنافس المشروعات على طلب المزيد من العمال وهذا من شأنه رفع الأجر شيئا فشيئا حتى يتساوى من جديد عند أجر التوازن)) (١)

الحالة الثانية :-

وهي تتمتع للحالة الأولى ، وهي اختلال في العرض والطلب لا يكون لأحد من العباد سبب فيه ، أي بسبب لا ظلم فيه فمن الطبيعي أن يتأثر أجر التوازن بالمتغيرات التي تحدث في ظروف العرض في سوق العمل . وأيضا في سوق المنتجات ، وقد ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله حيث قال :

((ان الغلاء والرخص لا تنحصر أسبابه في ظلم بعض ، قد يكون سببه قلة ما يُخلق ، أو يُجلب ، من ذلك المال المطلوب ، فإذا كثرت الرغبات في الشيء وقل المرغوب فيه ارتفع سعره ، فإذا كثرت وقلت الرغبات فيه ، انخفض سعره ، والقلّة والكثرة قد تكون بسبب فيه ظلم)) (٢) .

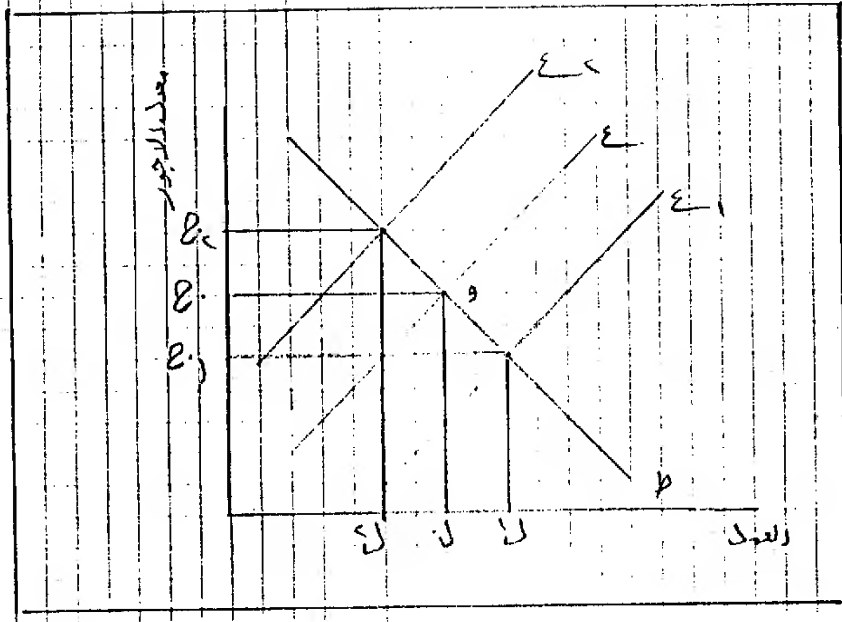
١- انظر الطحاوي :- دمنى :- اقتصاديات العمل - مرجع سابق ص ١٦٢-١٦٣

٢- ابن تيمية - شيخ الاسلام - مجموع الفتاوى - مرجع سابق ص ٥٢٣ .

وهذه الحالات التي ذكرها ابن تيمية هي التي سنذكرها .
فالحالة هنا هي الحالة التي تكون بسبب لا ظلم فيه ، فمثلا التغيرات
التي تطرأ على تفضيلات الافراد ورغباتهم فيما يختص بالاجر وقت
الفراغ ، يمكن ان تنعكس في شكل زيادة في عرض العمل . اذا اتجهت
هذه التفضيلات نحو الاجر الاعلى او في شكل انخفاض العرض عند تفضيل
الحصول على وقت فراغ اطول . وعندئذ يتحرك منحني العرض الى
اليمين في الحالة الاولى ويتحدد اجر اقل ، بينما ينتقل منحني عرض
العمل الى اليسار في الحالة الثانية ، بسبب ندرة العرض نسبيا
فيرتفع الاجر التوازني .

ايضا الزيادة السكانية وما يتبعها من ارتفاع في عرض
القوة العاملة ، تحرك منحني العرض الى اليمين مما يؤدي الى
انخفاض اجر التوازن ، ولكن الحروب والكوارث بما يصحبها من
تناقص في عرض العمل يترتب عليه ارتفاع في الاجر (١) . كما في
الشكل [٢-٣] .

(١) الطحاوي : د. د. منى : اقتصاديات العمل ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .



شكل (٢-٣) تغيير العرض بسبب لا ظلم فيه - (أي عدم وجود تدخل أو انحرافات).

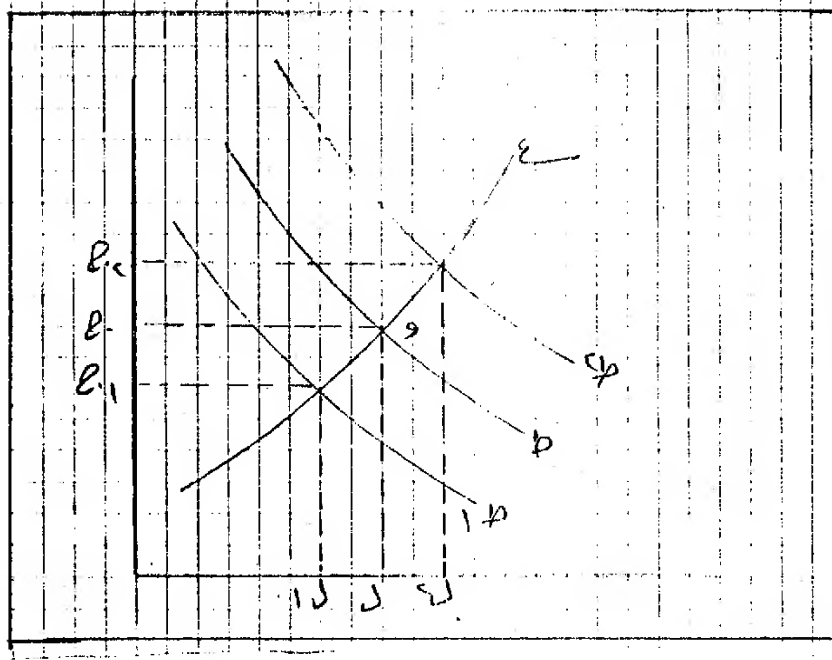
تغير العرض مع ثبات الطلب بسبب لا ظلم فيه من العباد وهنا يجب على الدولة أن تعيد الاستقرار إلى أسواق العمل وذلك بالتأثير في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تغيير العرض سواء بالزيادة أو النقصان وذلك لإعادة الأجر التوازني .

وهنا يجب على الدولة أن تؤثر في هذه الأسباب إذا رغبت في إعادة التوازن . مثلا زاد العرض نتيجة لزيادة السكان مما أدى الى انخفاض الأجر هنا يجب على الدولة أن تعمل على أحداث فرص عمل جديدة ، وذلك بطرق مختلفة لاستيعاب العمالة الجديدة ، أو مثلا نقص العرض نتيجة لكوارث أدت الى قلة السكان فقل العرض مما أدى الى ارتفاع الأجور ، هنا يمكن للدولة أن تعتمد على الآلات الحديثة وتكشف من احلال عنصر رأس المال بدلا من العمل وبذلك يعود الأجر الى التوازن وهكذا .

كذلك ممكن أن يتأثر جانب الطلب ، فالانتعاش الاقتصادي وما يقتدرن به من تزايد في الطلب على مختلف السلع والخدمات بوجه عام يؤدي الى زيادة في الطلب على العمل . لانتاج ما يلزم لمواجهة الطلب الإضافي ، فينتقل منحني الطلب على العمل الى اليمين دلالة على ارتفاع معدلات الأجر المقابلة للمستويات المختلفة للطلب ويتحدد الأجر توازنيا أعلى . وعلى العكس يترتب على الكساد تحريك منحني الطلب على العمل الى اليسار .

وبالتالي انخفاض معدل الأجر عند التوازن وبالمثل الاتجاه نحو تفصيل الطرق الانتاجية الأكثر كفاءة في رأس المال من شأنه أن يرتفع بمنحني الطلب على العمل الى اليسار باستمرار وبالتالي انخفاض معدل الأجر عند كل مستوى من مستويات الطلب ، والعكس يصدق في حالة ترجيح انماط الفن الانتاجي أكثر كثافة في العمل (١) .
كما في الشكل [٣-٣] .

(١) الطحاوي د . منى : اقتصاديات العمل ، مرجع سابق ص ١٦٥ - ١٦٦ .



شكل (٣-٣) تغيير الطلب بسبب لاظم فيه (اي عدم وجود تدخل او انحرافات) .

تغيير الطلب مع ثبات العرض بسبب لاظم فيه من العباد وهنا يجب على الدولة ان تعيد الاستقرار الى سوق العمل وذلك بالتاثير في الاسباب الحقيقية التي ادت الى تغيير الطلب ، سواء بالزيادة او النقصان ، وذلك لاعادة الاجر التوازني .

والاجر في هذه الحالة عادل وان تغير عن الاجر التوازني بالزيادة والنقصان ، لان هذا الاختلال كان باسباب طبيعية ، وهذا لايمنع الدولة ان تتدخل بسياسات واساليب اخرى لاصلاح هذا الاختلال . كان تزيد العرض او تتحكم في الطلب . المهم هنا عدم التدخل في السوق وتسعير الاعمال بفرض اجر المثل لان لهذا الاجر حالة اخرى هي الحالة القادمة .

الحالة الثالثة :-

إذا كان ارتفاع الأجر وانخفاضه لسبب فيه من العباد ظلم يتدخل في السوق وتسعر الأعمال بفرض أجر المثل من قبل ولي الأمر فيحدد (الأجر المثل) وذلك بتسعير الأعمال بالضوابط التي ذكرناها سابقا عند الكلام عن الدولة . وهي حالة مؤقتة تفرض لرفع الظلم عن أحد طرفي العقد ، وعند تصحيح هذا الوضع يعود الأجر الى السوق الحقيقي لتحديد وفق آليته بلا تدخل من أحد .

قال ابن تيمية رحمه الله :

((فالغلاء بارتفاع الأسعار ، والرخص بانخفاضها ، هما من جملة الحوادث التي لاخالق لها الا الله وحده ، ولايكون لشيء منها الا بمشيئته وقدرته ، لكن هو سبحانه قد جعل بعض أفعال العباد سببا في بعض الحوادث ، كما جعل قتل القاتل سببا في موت المقتول ، وجعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد وانخفاضها قد يكون بسبب احسان بعض الناس)) (١) .

وأجر المثل هذا لا يختلف عن أجر التوازن . الا ان هذا الأخير يتحدد وفق السوق . وذاك الأول تفرضه الدولة بالاسترشاد بالحوال السوق وعليه يكون أجر المثل قريبا نسبيا من أجر التوازن الذي ذكرناه في الحالة الأولى . وأخيرا بقي في هذا المبحث ان يسأل - هل يعترف الاسلام بالتفاوت في الأجور ؟ - هذا ما سنتناوله في الفقرة القادمة .

(١) ابن تيمية شيخ الاسلام : مجموعة الفتاوى ، مرجع سابق ج ٨ ص ٥٢٠ .

- هل يعترف الاسلام بالتفاوت في الاجور :

ولكن قد يسأل هل يعترف الاسلام بالفروق في الاجور ؟ أم ان

جميع العمال يجب ان يتقاضوا نفس المعدل من الاجر ؟

ان الاسلام يعترف ان تفاضل الناس في الارزاق كتفاضلهم في المواهب ،
سنة مطردة اقتضتها طبيعة هذه الحياة ، ووظيفة الانسان فيها وما
منحه الله من ارادة واختيار ، وما حفه به من ابتلاء واختبار (١) .

قال تعالى : " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ
بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ " الاتعام آية رقم : ١٦٥ .

قال ابن كثير : " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ " اي جعلكم
تعمرونها جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن وخلفا بعد سلف . " وَرَفَعَ
بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ " اي فاوت بينكم في الارزاق والاخلاق والمحاسن
والمساويء والمناظر والاشكال والالوان " (٢) .

وقال تعالى " وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ " النحل : ٧١ .
وقال تعالى " إِنْ رَبُّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ، إِنَّهُ كَانَ
بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا " الاسراء الآية رقم : ٣٠ .

قال ابن كثير : " الآية اخبار انه تعالى هو الرازق القابض
المتصرف في خلقه بما يشاء فيغني من يشاء ، ويفقر من يشاء ، لما
له في ذلك من الحكمة ، ولهذا قال تعالى " إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا
بَصِيرًا " اي خبير بمن يستحق الغنى ومن يستحق الفقر . كما جاء في
الحديث : " ان من عبادي لمن لا يملحه الا الفقر ولو اغنيته لا تسدت
عليه دينه " وقد يكون الغنى في حق بعض الناس استدراجا ، والفقر
عقوبة ، عيادا بالله من هذه وهذا " (٣) .

١- القرضاوي د . يوسف : مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام ،

الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ / ١٩٨٤م ص ٢٢ .

٢- ابن كثير - ابو الفداء اسماعيل : تفسير القرآن العظيم . مرجع سابق

ص ٢٠٨ .

٣- نفس المصدر : ٣٢ - ٤١٨ .

قال تعالى :- « نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا » الزحرف : ٣٢
معناه لِيُسَخَّرَ بعضهم بعضا في الاعمال لاحتياج هذا الى هذا وهذا الى هذا . (١) .

وقال الطبري في تفسير هذه الآية :- ((انما نحن قسمنا بينهم معيشتهم التي يعيشون بها في حياتهم الدنيا من الارزاق والاقوات فجعلنا بعضهم فيها ارفع درجة ، بل جعلنا هذا غنيا وهذا فقيرا وهذا ملكا وهذا مملوكا ؛ ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيًّا لِيَسْتَخِرَ هذا هذا في خدمته اياه ، وفي عود هذا على هذا بما في يديه من الفضل ، يقول جل ذكره جعلنا بعضا لبعض سبيبا في المعاش في الدنيا)) (٢) . وهذه حقيقة معروفة في طبيعة البشر الاجتماعية .. وهي كقول الشاعر^(٣) :-

الناسُ بالناسِ من حضرٍ وباديةٍ
بعضٌ لبعضٍ وإن لم يشعروا خدماً
وكلُّ عضوٍ لأمْرِ ما يمارِسُهُ
لامشيٍّ للكفِّ بل تمشي به القدمُ

كما يرجع تفاوت الاجور الى وجود عدم التجانس بين العمال ، لان هناك فرق بين من يعملون بفكرهم ، وبين من يعملون بايديهم وبين العمال المهرة وبين العمال غير المهرة فالناس مختلفون متباينون

١- نفس المصدر : رُفُص ١٣٧ .

٢- انظر ابن جرير الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م . ص ٦٩ - ومن ٦٧ .

٣- البيهقيان لابي العلاء المعري في لزومياته ، انظر : اليازجي : د . كمال : ابو العلاء ولزومياته ، الطبعة الاولى ، بيروت دار الجيل ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٣٧٨ .

فيهم القوي النشيط وفيهم الكسول الخامل .

ان الاسلام يعترف بتلك الفروق التي توجد بين مختلف مستويات العمال لان القرآن الكريم يعترف باختلاف القدرات والمواهب مما يؤدي الى الفروق في الكسب والعائد المادي ، فالاسلام لا يؤمن بالمساواة المطلقة في توزيع الدخل .

لان اي تقدم اجتماعي بمعناه الحقيقي يتطلب اتاحة الفرصة لتنمية الملكات والمواهب والتي تتطلب بدورها الاعتراف بمبدأ الفروق في الاجور وهذا المنهج الاسلامي في تحديد الاجور مع مراعاة المواهب والقدرات لهو واحد من أبرز الاضافات في سبيل تقدم الحضارة الانسانية (١) .

هذه هي أبرز فروق الاجور اسلاميا مع انه توجد هناك اسباب مادية عديدة كطبيعة العمل ونوعه ومكانه ، وطبيعة العامل وقوته ونشاطه وتدريبه وتعليمه ، كل هذه اسباب تؤدي الى تفاوت الاجور .

١- افنان : الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق : دراسة مقارنة -

اشرف على ترجمته : د. منصور ابراهيم التركي ، الاسكندرية ،

المكتب المصري الحديث ، ص ١٣٢ .

المطلب الثالث : دور نقابات العمال واتحادات ارباب العمل

نظرا لخطورة دور النقابات العمالية واتحادات ارباب الاعمال في تحديد الاجور ، ونتيجة لعدم الاتفاق على مشروعية وجودها ودورها بين الكتاب الاقتصاديين الاسلاميين مع انه لايمكن اغفال هذا الدور ، اضافة الى سعة هذا الموضوع وعدم امكانية طرحه بكامل تفاصيله هنا لهذه الاسباب وغيرها ستم تقييد هذا الدور بفروض وشروط سنسلم بوجودها ثم نبني عليها النتائج الخاصة بتحديد الاجور في الاقتصاد الاسلامي .

الفرض الاول : وجود نقابات عمال في الاقتصاد الاسلامي تدافع عن مصالح العمال وتسعى الى تنظيمهم وتوحيد كلمتهم وتكافلهم فيما بينهم بما يخدم مصالحهم وكذلك وجود اتحادات ارباب الاعمال .

الفرض الثاني : ان تلتزم هذه النقابات وتلك الاتحادات بما يلتزم به كل فرد مسلم باحكام الاسلام العامة وبشكل مخصوص بعقد الاجارة وما سبق ذكره من شرائط واحكام شرعها الاسلام لتنظيم هذا العقد وحماية مصالح طرفية بالعدل .

الفرض الثالث : تقوم هذه النقابات وتلك الاتحادات بدور المحتسب على عملها واعضائها المنضمين اليها حيث تكون رقيبة عليهم تكافئ من احسن منهم وتعاقب من اساء وفق تعاليم الاسلام ومبادئه .

الفرض الرابع : يشترط فيمن يتولى قيادة هذه النقابات وتلك الاتحادات ما اشترطه فقهاء الاسلام فيمن يتولى اعمال السوق من المحتسبين يُعينه ولي الامر ليراعي مصالح هذه النقابات ، وتلك الاتحادات .

الفرض الخامس : ان لايتعارض دورهما مع الدولة ، بل يتعاونوا جميعا لرفع الظلم وتحقيق العدل في السوق الاسلامية ، فالدولة تكون دائما في الوسط ولا تسعى لمصلحة طرف دون آخر ، وهي

الحَكْمُ بين المنازعات والمرافعات عن طريق هيئاتها المختصة وتكون النقابات في الطرف الأول تتكلم باسم العمال ، وتكون الاتحادات في الطرف الآخر تتكلم باسم أرباب العمل .

الفرض السادس : أن لا يكون هدف النقابات الوحيد هو رفع الأجور والتحكم بالناس فقد منع غير واحد من العلماء - كآبي حنيفة وأصحابه - القساميين الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة ، أن يشتركوا فانهم ان اشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الأجرة (١) .

فاذا كان هدف العمال في نقاباتهم وتجمعهم هو أنه اذا احتاج اليهم الناس أغلوا عليهم الأجرة منعهام الامام ولذلك رأى ابن القيم : ((أن يُمنع مغسلي الموتى والحاملين لهم من الاشتراك لما في ذلك من اغلاء الأجرة عليهم وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس الى منافعهم كالشهود والدالين وغيرهم)) (٢) .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

((ولهذا منع غير واحد من العلماء كآبي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة ، أن يشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الأجر ، فمَنع البائعين الذين تواطئوا على أن لا يبيعوا الا بثمن قدره أولى ، وكذلك منع المشتريين اذا تواطئوا على أن يشتركوا فانهم اذا اشتركوا فيما يشتريه احدهم حتى يهضموا سلع الناس أولى أيضا ، فاذا كانت الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو تبيعها قد تواطئوا على أن يهضموا ما يشترونه فيشترون بدون ثمن المثل المعروف ويزيدون ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف ، وينموا ما يشترونه ، كان هذا اعظم عدوانا من تلقي السلع ، ومن بيع الحاضر للبادي ، ومن النجش ، ويكونون قد اتفقوا على ظلم الناس حتى يضطروا الى بيع سلعهم وشرائها بأكثر من ثمن المثل

(١) ابن القيم : الجوزية : الطرق الحكيمة - مرجع سابق - ص ٢٤٦ .

(٢) نفس المصدر - ص ٢٤٧ .

والناس يحتاجون الى ذلك وشراؤه ، وما احتاج الى بيعه وشراؤه
عموم الناس فانه يجب ان لا يبيع الا بثمن المثل اذا كانت الحاجة
الى بيعه وشراؤه عامة (((١) .

ويدخل هنا أيضا اتحادات ارباب العمل حيث لا يكون هدفهم
استغلال حاجة الناس وعوزهم ، واستغلال العمال ، وانما يكون هدفهم
الحقيقي في الاسلام رفع الظلم اولا عن انفسهم وعن غيرهم ، عن طريق
اشتراكهم .

فاذا ^{تكرر} العمال بان نقصت اجورهم عن كفايتهم
كان لهم ان يدفعوا ذلك بثلاث طرق :

الاول : معرفة الاسباب الحقيقية والموضوعية لانخفاض الاجور ،
بحيث تعمل هذه النقابات على تحسين هذا الوضع المتدني للعمال عن
طريق اليات السوق مثل ان تكون انتاجاتهم قليلة فتحضهم على زيادة
الانتاجية ، واتجاههم الى قطاعات ضعيفة سيئة الانتاج فترشدهم الى
القطاعات الانتاجية ، والاعمال المطلوبة بما يعود عليهم بالخير
والازدهار وغير ذلك ، وان تسترشد باوضاع الدولة الاقتصادية وتتعاون
معا بما يحقق الرفاه للجميع .

الثاني : ان تقدم هذه النقابات المساعدات والاعانات
لعمالها عن طريق تكافلهم مع بعضهم بالتعاون مع الدولة بحيث تسعى
الى كفايتهم جميعا وهذا هو الدور الحقيقي للنقابة في الاسلام .

الثالث : اذا كان انخفاض الاجور ناتج عن تحكم ارباب العمل
او كان العباد سببا فيه ، تقوم هذه النقابات برفع هذا الامر
للدولة مطالبة اياها بفرض اجر المثل كما ذكرنا ذلك سابقا .

ولا يختلف دور اتحادات ارباب العمال عن ذلك ولهم ثلاث طرق :

الاول : البحث عن الاسباب الحقيقية والموضوعية والسعي عن
طريقها لتحسين حالهم .

(١) ابن تيمية : شيخ الاسلام ، مجموع الفتاوى مرجع سابق ج ٢٨ من ٧٨ - ص ٧٩

الثاني : تكافلهم فيما بينهم وتعاونهم ومساعدة الضعيف والخاسر منهم وكفايته بحيث لا يخرج من السوق اذا كان بسبب خارج عنه وفق امكانياتهم وبتعاونهم مع الدولة .

الثالث : اذا كان ارتفاع عوامل الانتاج بما فيها العمل ناتج عن ظلم للعباد سبب فيه ، تقوم هذه الاتحادات برفع هذا الامر للدولة مطالبة بفرض اجر المثل ، ومعلوم ان الدولة لن تتأخر في مساعدة منتجيها ومستثمريها وحمايتهم .

وعليه ففي الاقتصاد الاسلامي لوجود لنظرية المساومة بين النقابات واتحادات العمال كما في الفكر الرأسمالي ، وانما وجود مساومة مضبوطة باحكام وتعاليم الاسلام بما يعود بالخير والرفاه على المجتمع الاسلامي ككل ، بعيدا عن النظرة الضيقة لمصالح العمال وحدهم وان هدفهم هو رفع اجورهم فينتج عن ذلك منحني تشددهم ، ومصالح ارباب العمل الذي ينتج عنه منحني تساهل ارباب العمل ، وتلتقي المنحنيات وتتحدد الاجور ، لان العكس في الاسلام محتمل حيث يتشدد ارباب العمل ويتساهل العمال اما رسم الصراع بين المالك والعامل كما صورته الماركسية فلا وجود له ، صحيح ان مصلحة المستأجرين تخفيض الاجور ومن مصلحة الاجراء رفعها ، ولكن ذلك مضبوط بالاسلام برفع الظلم والاستغلال فاذا وقع تدخلت الدولة باجر المثل ، وصحيح ان اي ارتفاع او هبوط في الاجرة يعني اضرارا بالجانب الاخر في الوقت الذي يستفيد منه احد الجانبين ، وهذا ناتج عن طبيعة العقد فهو عقد منافسة ومماكسة ومعاوضة كما وصفه فقهاء الاسلام (١) .

(١) انظر المصدر : محمد باقر : اقتصادنا ، الطبعة السابعة عشرة ،

بيروت دار المعارف للطبوعات ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ٢١٦ .

فلا خير أن يرتزق أحدهما من الآخر - فقد قال صلى الله عليه وسلم [دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل الرجل فليُنصَح له] قال ابن حجر : رواه أحمد من حديث عطار بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه ورواه البيهقي عن جابر مرفوعا وقد أخرجه مسلم بلفظ (لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) (١) .

فمن هذا التنافس ، والاختلاف في المصالح يرزق الله بعضهم من بعض بتراضيه فلا يكون أحدهما خاسرا والآخر رابحا بل كل واحد منهما من جانبه قد كسب وربح حسب مصلحته ، متى ما كانت المنافسة حقيقة ولم يوجد ظلم ولا انحراف في السوق .

وعليه فالنقابات في الاسلام تعاونية وخيرية ترتبط بالدولة وتهدف الى رفع الظلم واصلاح الانحرافات وتنضبط باحكام الاسلام وتعاليمه فلا شعارات زائفة واهدافا ثورية ومراعات مصطنعة . بل عدل وحق وتعاون يهدف لصالح الامة جميعا وكذلك اتحادات ارباب الاعمال .

(١) ابن حجر - فتح الباري - مرجع سابق - ج ٤ - ص ٤٣٤ .

خلاصة المبحث :-

هناك أجر واحد يتحدد في الاسلام هو أجر السوق وهي حالة طبيعية واحدة قائمة على التراضي بين طرفي العقد ووفق ظروف السوق الاسلامية ، اما اذا حدثت انحرافات في هذه السوق تتدخل الدولة بفرض أجر المثل ، حيث ارتفع الأجر أو انخفض لسبب فيه من العباد ظلم ، وهذا الظلم نوع من الانحرافات في السلوك فيتدخل ولي الأمر فيحدد [أجر المثل] بضوابط محددة ، ذكرناها عند الكلام عن هذا الأجر وأجر المثل لا يختلف عن أجر التوازن الا ان هذا الأخير يتحدد وفق السوق وذلك الأول تفرضه الدولة بالاستشهاد بأحوال السوق وبالخبراء الاقتصاديين والعارفين لأحوال السوق والسالمين من الغرض ، وعليه يكون أجر المثل قريباً نسبياً من أجر التوازن ، وقد تحدثت حالات اختلاف في العرض والطلب لا يكون لأحد من العباد سبب فيه ، أو بسبب لا ظلم فيه ولا انحرافات وهنا لا تتدخل الدولة بفرض أجر المثل ، انما تبحث عن الأسباب الموضوعية والطبيعية التي أدت الى هذا الاختلال وتحاول معالجة السوق عن طريق هذه الأسباب الى ان يعود التوازن من جديد ، وتعد نقابات العمال واتحادات أرباب العمل أحد الاقطاب الهامة المؤثرة في السوق ، وقد شرع لها الاسلام ضوابط وحدوداً تتحرك في داخلها ، وهي أجهزة تعاونية فيه ترتبط بالدولة وتهدف الى رفع الظلم واصلاح الانحرافات وتنضبط بأحكام الاسلام وتعاليمه .

خاتمة الفصل

في هذا الفصل استعرض الباحث الاساس الذي يبني عليه تقدير الاجور في الاقتصاد الاسلامي ، وكيف نظم الاسلام العلاقة بين العمال وارباب العمل ، وأن الاسلام حمى الاجر حماية نظرية وعملية تضمن حق العامل وتصونه ، كما أن للدولة الاسلامية دورا كبيرا في تنظيم هذه العلاقة عن طريق وسائل شرعت لها ، كما تم التحدث عن الدولة واجر الكفاية وهل هي ملزمة به أم لا ؟ كما تم التعرف على اجر المثل ومفهومه ، وحالاته ، ومتى تفرضه الدولة ، وأخيرا تحدث الفصل عن السوق الاسلامية ودورها في تحديد الاجر والضوابط الكفيلة بعمل نقابات العمال واتحادات ارباب العمل في الاقتصاد الاسلامي ، وبذلك تم عرض جوانب هامة في كيفية تحديد الاجور في الاسلام والنظرية الاسلامية في الاجور على مستوى التحليل الجزئي ، وفي الفصل القادم - ان شاء الله - سيكون التحليل أكثر تعقيدا وذلك بتوضيح آثار الاجور ودورها في النشاط الاقتصادي الكلي ، وسيتم بحث ذلك في الاقتصاد الوضعي ، مع تلمس جوانب هامة في الاقتصاد الاسلامي تبرز بشكل واضح من خلال التحليل للاجور والمتغيرات المختلفة التي تآثر وتتأثر بها.

الفصل الرابع :-

دور الأجور في النشاط الاقتصادي

تمهيد : أهمية الأجور : الأجور ووظيفته .
دو آتاني : دو والاستقرار .
" أمثلة : دو والتوزيع .

دور الأجور في النشاط الاقتصادي :-

تمهيد :-

تعد الأجور أحد المتغيرات الأساسية في الاقتصاديات الكلية ، وفي واقع الأمر فإن غالبية الحقائق التي يتعامل معها الاقتصاد الكلي هي حقائق مركبة . (synthetic facts) تمت تنقيتها من بين معلومات متناثر وعلاقات هذه الحقائق التي تهتم بها النظرية وتستعملها يمكن تقسيمها الى :

١ - علاقات تعريفية . ب - علاقات سببية .

ويجب أن تكون العلاقات التعريفية علاقة صحيحة دائماً . وعادة ما تكون تعبيراً عن أن متغيراً ما هو حاصل جمع مجموعة أخرى من المتغيرات ، وحاصل ضرب أو نتيجة طرح أو ناتج قسمة أو التفاضل الجزئي ، وعندما يكتشف المرء أن هذه العلاقة موجودة بالفعل بين البيانات المتصلة بالواقع فإن ذلك لا يعد اكتشافاً جديداً لأن هذا هو ما يجب أن يكون عليه الحال في أي اقتصاد محل الدراسة ، وبالعكس فإن تقرير علاقة سببية أو علاقة دالية بين حقيقتين مركبتين ، وأكثر (أي بين متغيرين أو أكثر) فلا يكون دائماً صحيحاً ، وذلك ناتج عن قصور أو خطأ في تحليل هذه العلاقة .

والأجور بصفتها أحد المتغيرات الاقتصادية توجد بها الكثير من العلاقات التعريفية - مثال ذلك - الأجور الحقيقية هي النسبة بين الأجور النقدية ومستوى الأسعار السائد أي : $(P/P_0 = I)$ وهذه الحقيقة تصدق في كل اقتصاد بما فيه الاقتصاد الإسلامي لأنها تعد اكتشافاً لقوانين طبيعية ، أما العلاقات السببية فلا تكون دائماً صحيحة إلا إذا ثبت صدقها عن طريق اختبارها على الواقع ، وهذا يختلف باختلاف الفروض وبعدها عن الواقع . (١) .

من ذلك كله نصل إلى أن التحليل الاقتصادي للأجور الذي سيعرض في السطور القادمة - إن شاء الله تعالى - هو بحث في حقائق موضوعية ثبت صلاحها وصدقها في كل اقتصاد قائم .

بما فيه الاقتصاد الإسلامي لأنها حقائق طبيعية وقوانين اقتصادية تم اكتشافها فلا تقبل التشكيك أو الرفض ، وقد تم اكتشاف هذه العلاقات عن طريق الصدفة أو عن طريق البحث المنظم (التجربة والخطأ) أو عن طريق افتراضها أو استنباطها من كيان نظري آخر .

(١) انظر ج - أكلي (Gardnar Ackley) :- الاقتصاد الكلي النظرية

والسياسات ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

الجامعة المستنصرية - ١٩٨٠ - ترجمة د . عطية مهدي سليمان مراجعة - د .

عبد المنعم السيد علي - ص ١٩ .

ان المعرفة تتكاثر بطرق متعددة ، وحين تكاثرها يتطلب الامر اتساقها الداخلي باستمرار مع ظهور حقائق جديدة او مع اقتراح علاقات اخرى .

ونحن - كاقصاديين اسلاميين - عندما نستعين بالنظرية الوضعية في التحليل العلمي يجب ان نعتزف انه ليس كل ما جاء في النظرية الوضعية مرفضا او لايقبل .

بل الصحيح هو ان الكثير مقبول ، ويوجد كذلك المرفوض مثال ذلك ما نحن بصدده من بحث اُحد المتغيرات وهي (الاجور) وعلاقتها بالتوظيف والبطالة والتضخم والادخار والا استثمار وغيرها كل هذا ممكن ان ياتخذ من النظرية الوضعية كتحليل علمي مقبول وفق الفروض التي افترضتها الدراسة وتكون كل النتائج صحيحة في حدود هذه الفروض ، والنموذج الخاص بها ، ولكن قد يوجد في هذا النموذج ما يتعارض صراحة مع الاقتصاد الاسلامي في هذه الحالة ، يلزم التنويه ان هذا لا يوجد في الاقتصاد الاسلامي وفقا لاسباب والدوافع الاسلامية التالية مثال ذلك (سعر الفائدة) فلا يخلو نموذج اقتصادي وضعي من هذا البلاء ، بل هو اُحد دعائم الاقتصاد الوضعي ، حتى الاجور وهي موضوع هذه الدراسة - تتاثر وتؤثر كثيرا به - لذلك يقوم الباحث الاسلامي باسقاط سعر الفائدة من التحليل ويضع بديلا له ان وجد ويخرج بالنتائج والحقائق الجديدة التي تختلف عن الاقتصاد الوضعي وهكذا ، وهذا هو الطريق الوحيد والقصير على الاقل - في الوقت الحاضر - للباحث الاقتصادي الاسلامي في البحث .

ان مكن الصعوبة في هذه الدراسة هو انه عندما نحاول ان نحدد عمليا وبصورة تقريبية ، مفهومنا نظريا ما ، ولتكن الاجور مثلا نجد انه من الصعب بمكان ان نفصل العلاقة موضع الدراسة عن المؤثرات الاخرى التي تؤثر في المتغيرات المدروسة .

واحدى الطرق الرئيسية التي حاول وسيحاول الباحث بواسطتها توضيح اثر الاجور في النشاط الاقتصادي هي استخدام النماذج وتمثل هذه النماذج العالم الواقعي في شكل بسيط متعمد .

وهو تبسيط متعمد سواء بمعنى انها تقوم بحذف او طمس الكثير من تفاصيل الواقع او بمعنى انها تقوم بتشويه الواقع في بعض جوانبه ، فمثلا قد يفترض نموذج ما اقتصادا بدون قطاع حكومي او

بدون علاقات اقتصادية دولية ، وبدلاً من محاولة تقديم اقتصاد حقيقي فان النموذج يصف اقتصاداً له بعض جوانب الاقتصاد الحقيقي التي يعتقد - افتراضاً - بأنها الأهم من الناحية الكمية ، والأكثر ملائمة بالنسبة إلى أنواع الأسئلة التي سوف يدرسها النموذج ، ونظريات الأجور في الاقتصاد الكلي المعروضة للمناقشة في هذه الدراسة سواء كانت نماذج كلاسيكية مبسطة أو نماذج ما بعد كينز هي نظريات معبر عنها في إطار متغيرات كلية . وتتضمن علاقات دالية ، وتعريفية بين هذه المتغيرات وسيحاول الباحث إبراز دور الأجور في خضم هذه العلاقات ، وبدلاً من محاولة تحليل أو حساب كل شيء يمكن أن يبحث في العالم الواقعي (وهو أمر مستحيل) ، نقوم حسب ما أمكن بتحليل ما يحدث في النموذج ، وفي هذه ميزة إضافية هي أننا نستطيع أن نفهم كيف ولماذا هذه النتائج وليس غيرها هي التي يجب أن تظهر ، ونحن نعتقد بأن للنموذج مشابهة للواقع (في عناصرها الأساسية) ، بصورة تكفي لمساعدتنا على فهم كيف تعمل الأجور في النشاط الاقتصادي .

وبما أن محل الدراسة في هذا الفصل هي الأجور كمتغير في الاقتصاد الكلي فان التحليل الاقتصادي الكلي يمثل نوعاً من التزاوج بين اتجاهين مختلفين تمام الاختلاف يطلق على أحدهما الاتجاه الكينزي والآخر هو الاتجاه الكلاسيكي ، والاتجاه الأول هو نتائج الثلاثينات أما الاتجاه الآخر فهو محطة تراكم وتحسين في الأفكار التي تطورت خلال القرن والنصف السابقين ، وفي الواقع فأننا نجد أن أفكار جون مايندر كينز كما ظهرت في كتابه الذي نشره عام ١٩٣٩م ، قد تضمنت العديد من الأفكار التي استعارها مباشرة من النظرية الكلاسيكية كما تضمنت أيضاً تعديلات لأفكار كلاسيكية تحل محل الأفكار الأصلية . ولقد أظهر التحليل والتأمل الذي ظهر بعد ذلك ربما يكون كينز قد بالغ في تصوره التناقض بين اتجاهه وبين اتجاه هؤلاء الذين سبقوه .

ولقد أصبح الآن واضحاً أكثر مما كان عندما شرح كينز نظريته أن آراء وأفكار كينز ما هي إلا حالة خاصة من نظرية عامة تشمل أيضاً كثيراً من الأفكار الكلاسيكية .

وتعتبر نظريات الاقتصاد الكلي المقبولة من معظم الاقتصاديين هو التزاوج بين الاتجاهين الكينزي والكلاسيكي يعرف أحيانا تحت اسم (التركيب الكينزي الكلاسيكي) (١) لذلك فانه لغرض عرض هذا التركيب فقد ظهر للباحت أنه من المفيد أن يتم عرض العناصر الأساسية في النظرية الكلاسيكية بما فيها الأجور بشكل أكثر حداثة وذلك بدون أي خلط كينزي مضاف ، وتتم بعد ذلك مقارنته مع نموذج كينزي صرف مبسط يحتوي على إضافات كينز الأساسية ثم بعد هذا يمكننا أن نرى كيف يمكن إيجاد التوافق بين هاتين المجموعتين من العناصر وقد اتبع الباحث في ذلك طريقة الاقتصادي الأمريكي . (ج - اكلي Ackley (Gardner) في كتابة الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، وتتيح لنا هذه الطريقة أن نتناول ونبرز دور الأجور في كل من النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي من داخل النموذج حيث تتأثر وتؤثر في المتغيرات الأخرى ، كما تتيح لنا هذه الطريقة تسلسل في عرض الأفكار والتصورات بشكل مبسط إلى أشكال أكثر تعقيدا ، وهكذا . يتحدث هذا الفصل في مبحثه الأول عن الأجور والتوظيف وفق النموذج الكلاسيكي أولا ، ثم وفق النموذج الكينزي ثانيا ، وأخيرا عن الأجور والتوظيف في الاقتصاد الإسلامي .

وفي المبحث الثاني نعرض للأجور والاستقرار الاقتصادي ، أي أثر الأجور على التضخم والانكماش ، فننتحدث عن أثر الأجور في أحداث كلا من التضخم والبطالة ، ثم نتطرق لعرض النظريات الحديثة التي تفسر ظاهرة الركود التضخمي كما نعالج بعض سياسات الأجور المتجهة للمحافظة على الاستقرار ، وأخيرا نعرض على ذكر الأجور والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل نتحدث عن الأجور والتوزيع في النظم الاقتصادية المختلفة ، فنعرض أولا : للأجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي ونعرض ثانيا : للأجور والتوزيع في النظام الرأسمالي ، وأخيرا نبرز أثر الأجور والتوزيع في الاقتصاد الإسلامي .

ويجب أن يكون واضحا أن التركيز في المبحثين الأولين سيكون منصبا على النظام الرأسمالي من الأنظمة الوضعية ، ذلك أن آثار الأجور على المتغيرات الكلية لا تظهر في النظام الاشتراكي لهيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة ونشاطاتها والتحكم في كل شيء من أجل تحقيق أهداف محددة ومخطط لها مسبقا ، وبهذا تكون الدولة

(١) انظر - ج - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق

الاشتراكية في تصرفاتها قد ابعدت النتائج الطبيعية المتوقع بلوغها من المجتمع والتي يمكن اخضاعها للبحث والدراسة ، وعليه فان الاجور ومسألة تحديد مستوياتها في النظم الاشتراكية تركت للجنة او مجموعة لجان تتحكم بها وبهذا التحكم فقد السوق اهميته واصبح تحليل الظواهر الاقتصادية لافائدة له ، وصار الاجر ومستواه غير مرتبطين بعرض العمل والطلب عليه ، وبذلك تختفي كل الآثار والمتغيرات ما عدا تلك التي تريد تحقيقها اللجان المركزية المسؤولة عن كل النشاطات الاقتصادية بما فيها نشاطات قوى العمل وتنظيماتها (١).

- وعليه يشمل هذا الفصل على المباحث التالية :-

المبحث الاول :- الاجور والتوظيف .

المبحث الثاني :- الاجور والاستقرار «التضخم والانكماش»

المبحث الثالث :- الاجور والتوزيع .

١- انظر :- خضير عباس :- الاجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، ١٤٩هـ - ١٩٨٨م ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

المبحث الأول :- الأجور والتوظيف

تمهيد :
أولاً : الأجور والتوظيف وفهم النموذج الكلاسيكي .
ثانياً : الأجور :
ثالثاً : في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول : الأجور والتوظيف :-

تمهيد :-

لم يتناول الاقتصاديون الكلاسيكيون نظرية التوظيف بشكل واضح وصريح حيث جاءت تفسيراتهم عن آلية التوظيف ، ومستويات التشغيل الكامل من خلال تحليلاتهم العامة للظواهر الاقتصادية ، إلا أنه تم الكشف عن آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين في تقدير مستوى التوظيف ، عندما قام كينز بدحض النظرية الكلاسيكية في كتابه < النظرية العامة > ومنها أمكن تحديد نظرية التوظيف الكلاسيكية التي كان منطلقها الأساسي هو دالة الانتاج ، والتي تقضي بأن الانتاج في المدى القصير يتغير تغييرا مباشرا مع مستوى التوظيف (١) .

وبظهور كينز في طلائع الثلاثينات من هذا القرن أوضح وجود ثلاث اضافات هامة لنظرية التوظيف ، وهي دالة الاستهلاك ، وسعر الفائدة ، والكفاية الحدية لرأس المال ، حيث اعتقد كينز بأن تخفيض الأجور يؤدي الى تدني مستويات الأسعار ، أما تحديد هذا الانخفاض فيعتمد على نسبة الأجور الى التكاليف الكلية ، إذ أن توقع زيادة الأجور ، ومن ثم الأسعار ، سيعمل على زيادة الاستهلاك حيث سيتوجه المستهلكون نحو اقتناء السلع دون تأجيل ، أما إذا أدى انخفاض الأسعار الى زيادة انخفاضها في المستقبل فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض مستوى التوظيف ، ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، ومن ثم قيام المستهلكين بتأجيل استهلاكهم حتى تقل الأسعار نتيجة لتخفيضات جديدة في الأجور ، علما بأن انخفاض الأجور ومعدلات الأسعار قد يؤدي الى انخفاض الدخول الأخرى (٢) .

وعليه فإن أهم ما يبرز عند التحدث عن نظرية التوظيف نموذجين مختلفين هما :

النموذج الكلاسيكي ، والنموذج الكينزي .

ولكل نموذج منهما أفكار ومنطلقات يعتمد عليها في تحليله ، وسيتم النظر في آثار الأجور في التوظيف من داخل هذه النماذج ، كما سنعرض لجوانب اسلامية هامة ، تبرز في الاقتصاد الاسلامي كعلم له أفكاره ومنطلقاته الخاصة به .

وعليه يتكون هذا البحث من المطالب التالية :-

المطلب الأول :- الأجور والتوظيف وفق النموذج الكلاسيكي .

المطلب الثاني :- الأجور والتوظيف وفق النموذج الكينزي .

المطلب الثالث :- الأجور والتوظيف في الاقتصاد الاسلامي .

(١) انظر : الراوي ، د. علاء شفيق ، و د. عبد الرسول عبد جاسم :

اقتصاديات العمل ، الجمهورية العراقية ، وزارة التعليم والبحث

العلمي ، ١٩٨٣م ، ١٤٠٣هـ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) نفس المصدر ص ١٧ .

المطلب الأول :- الأجور والتوظيف وفق النموذج الكلاسيكي (*)

١- المدخل للفكر الكلاسيكي :

هناك ثلاث منطلقات هامة تشكل أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

هي :

١- قانون ساي :

ان احدى القضايا القليلة التي تتناولها النظرية الكلاسيكية هي القضية المعرفة بقانون ساي للأسواق (والمسمى باسم الاقتصاد الفرنسي 2381_2671 , say) وقد نبعث هذه النظرية من خلال المناقشات التي دارت في اوائل القرن التاسع عشر حول سؤال هو : هل يمكن ان يوجد هناك فائض انتاج في نظام سوقي للانتاج والتبادل ، ويقرر قانون ساي بان ذلك غير ممكن الحدوث.

ويمكن تلخيص قانون ساي كما ياتي :

ان العرض يولد الطلب الخاص به SUPPLY CREATES ITS OWN DEMAND اي انه اذا تم انتاج السلع فسوف يوجد وبصورة تلقائية سوق يجري تصريفه فيه ، ويمكن ان نضع بصورة واضحة ما كان ساي يعنيه حقا كما ياتي :

ان الافراد لا يعملون لغرض العمل (ذلك العمل شيء غير مريح في ذاته) وانما يهدف الحصول على السلع والخدمات التي تعطي اشباعا ، وفي اقتصاد يقوم على اساس تقسيم العمل والتبادل لا يحصل الافراد على الجزء الاكبر من هذه السلع والخدمات بصورة مباشرة بوساطة عملهم ، بل ان الفرد يقوم بانتاج السلع التي تكون كفاءته في انتاجها اعلى نسبيا ثم يقوم بتبادل ما يفيض على استخدامه الشخصي مقابل منتجات الاخرين وعلى هذا نجد ان مجرد القيام بالانتاج يمثل طلبا على السلع الاخرى وهو طلب مساو لقيمة السلع الفائضة يتجنبها كل فرد ، كيف يكون هناك اذن فائض في الانتاج ؟ وعلى ذلك فان قانون ساي هو قانون واضح وصحيح عندما يتم ربطه باقتصاد مقايضة ، ولكن هل هذا القانون هو ايضا صحيح لاقتصاد يستخدم النقود ؟ ان ذلك ليس واضحا بهذه الصورة عندما يتم بيع السلع مقابل النقود .

(*) نظرا لقيام ج اكلي بدراسة هذا الموضوع دراسة مفصلة ومعمقة في

كتابه ((الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات)) فقد اعتمد الباحث

بشكل اساسي في بحث لهذا الموضوع على ما قدمه اكلي .

وذلك أننا غير متأكدين من أن النقود التي تم الحصول عليها سوف يتم انفاقها كلها على السلع والخدمات الأخرى (١).

ولقد كان الاعتقاد السائد هو أن نظريات الأجور والأسعار والتوظيف المعاصرة لقانون ساي تستطيع أن تشرح كيف ولماذا يمكن أن تعمل الأسواق المنفصلة للعمل والسلع والخدمات الوسيطة والخدمات رأس المال والأرض ، بحيث يتحقق مستوى التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج إذا ما كانت هذه الأسواق حرة وتنافسية .

لكن النتيجة هي دائما وبالتأكيد غير واضحة لقد تجاهل هذا التصور الأولي والواضح لقانون ساي ظاهرة الادخار والاستثمار ، ومن ثم فإنه نستطيع أن نفهم قانون ساي في اقتصاد واقعي يستخدم النقود وليس المقايضة ، ويبيع معظم أفراد خدمات عملهم ، وليس منتجاتهم النهائية ، والذي نجد فيه الأفراد يدخرون ويستثمرون (٢).

ب- النظرية الكمية في النقود :

تؤكد النظرية الكمية أن النقود تقوم فقط بتحديد مستوى الأسعار وليس الناتج الحقيقي ، والفكرة الأساسية في النظرية الكمية هي أنه لا يوجد شخص (يسلك سلوكا اقتصاديا رشيدا) يحتفظ بالنقود عاطلة حيث أن النقود لاتدر عائدا ، ولا تعطي اشباعا ، وبدلا من ذلك فإن الأفراد يقومون فوراً باستخدام كل ما يحصلون عليه نقداً ، في شراء سلع وخدمات أخرى ، وأن الفرد العاقل ليس لديه رغبة في الاحتفاظ بالنقود لذاتها ما دامت النقود تستخدم فقط وسيلة للتبادل وتهدف نظرية كمية النقود الى شرح العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار والأسباب التي تؤدي الى التغير في قيمة النقود (٣) .

وتقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات ، وسرعة دوران النقود (٤) ، وفي أن كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار هو المتغير التابع .

١- انظر . ج - اكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق

ص ١٣٢ - ١٣٤ و د . سامي خليل : النظريات والسياسات النقدية

والمالية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، شركة كاظمة ، ١٩٨٢م ، ص ١٩٠ .

٢- انظر اكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، مرجع سابق ص ١٣٤ - ١٣٥

٣- انظر : اكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ص ١٣٥

و د . سامي خليل : النظريات والسياسات ، مرجع سابق ص ١٠٩ .

٤- أن سرعة دوران النقود : إنما هي متوسط عدد المرات التي تنفق فيها

كل وحدة من النقود للحصول على السلع والخدمات خلال فترة زمنية

معينة ، انظر : د . سامي خليل : - النظريات والسياسات ، مرجع سابق

ولشرح تلك الافتراضات بشكل مختصر نذكر ان النظرية الكمية تفترض ان حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود او بالتغيرات التي تحدث فيها .

وعلى ذلك فان حجم المعاملات يعد بمثابة متغير خارجي ، بمعنى انه لايتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة . ومن ثم يعامل على انه ثابت ، كما تفترض هذه النظرية ان سرعة دوران النقود ثابتة على الاقل في المدة القصيرة - فهي تحدد بعوامل بطيئة ومستقلة عن كمية النقود ، ومن ثم ينظر اليها على اساس انها متغير خارجي تتحدد قيمته خارج المعادلة ويعامل كثابت كما ان المستوى العام للأسعار يعتبر متغير تابع ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود ، ومعنى ذلك ان الاثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود - وهي المتغير المستقل - سوف يقع كاملا على مستوى الاسعار وهو المتغير التابع ، دون ان ياتر في سرعة التداول ، وعلى حجم المعاملات ، اي ان كمية النقود سوف تحدد تطور المستوى العام للأسعار .

والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي الى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فاذا زادت كمية النقود بنسبة معينة فان الاسعار لا بد ان ترتفع بنفس النسبة (١) .

- اسباب ضعف النظرية الكمية :

ان احد نقاط ضعفها الهامة هو افتراضها ان سرعة دوران النقود ثابتة ، ونقطة ضعفها الثانية هي افتراضها ان الاقتصاد هو دائما في وضع العمالة الكاملة ، ولكن بالرغم من قصورها ، فان النظرية الكمية تشير الى حقيقة هامة جدا ، فاذا قامت الحكومة بتمويل نفقاتها بزيادة ضخمة في عرض النقود ، تكون النتيجة تضخما عنيقا فاذا زيد عرض النقود مثلا عشر مرات فسوف تحدث زيادة كبيرة في مستوى السعر ، واذا اخذنا بما تقوله النظرية الكمية ، فاننا سوف نتوقع زيادة السعر عشر اضعاف ولكن هذه الدقة زائفة ، فربما يزيد السعر ثمانية اضعاف ، وربما ضعفين والشئ المهم هو ان السعر سيرتفع كثيرا . وهذا بدوره سيؤثر على الاجور وبالذات الحقيقة التي ستخف عند ارتفاع الاسعار (٢) .

(١) د . سهير محمود معتوق :- النظريات والسياسات النقدية . الطبعة

الاولى ، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م ص ٢٤ - ٢٥

(٢) انظر : ادوين مانسفيلد ، وناريمان : علم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٣٦٨ .

ج- العرض الكلي للعمل ، والطلب الكلي على العمل :

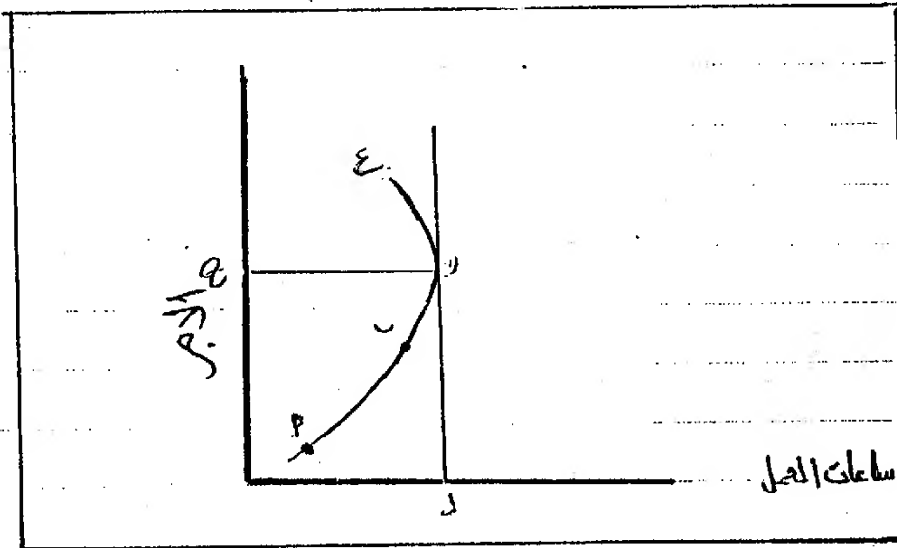
ولمعرفة كيف يتحدد الأجر عند الكلاسيك في الاقتصاد الكلي نتحدث عن العرض الكلي للعمل والطلب الكلي على العمل وتوازن سوق العمل :

- العرض الكلي للعمل :

افترض الكلاسيكيون أن العرض الكلي لساعات العمل (عند أية نقطة زمنية معينة) يتغير بشكل طردي مع تغير أجر الساعة الحقيقي الذي يعتقد العمال أنهم يمكنهم الحصول عليه بمعنى أن عمالا أكثر سوف يبحثون عن عمل (أو يعرضون أو يعملوا ساعات أكثر) عندما يتوافر أجر حقيقي أعلى.

ومع ذلك فإنه يمكن أن يرتبط عرض العمل بعلاقة عكسية مع الأجر الحقيقي وذلك عند مستويات من الأجور الحقيقية أعلى نسبيا - حتى على أساس الفروض الكلاسيكية - حيث أننا نجد أن العمال الذين يحصلون فعلا على أجور مرتفعة قد يرغبون في الاستفادة من دخولهم العالية في شكل وقت فراغ أطول (١).

وإذا صورنا ذلك هندسيا فسوف نجد أن منحنى عرض العمل سوف ينتجه إلى الأعلى من اليسار إلى اليمين بشكل متدرج جدا ثم يتجه إلى اليسار مرة أخرى عند مستوى الأجر المرتفع ويميل المنحنى إلى أن يكون عموديا في هذا المجال. كما يظهر في الشكل رقم [٤ - ١] (٢).



(١) ج. اكلي . الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ص ١٥٤ .

(٢) انظر : - جي هولتن ولسون - الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات -

- الطلب الكلي على العمل :

تفرض النظرية الكلاسيكية وجود المنافسة الكاملة في أسواق كل المنتجات كما أنها تفرض أيضا وجود المنافسة الكاملة في سوق العمل ، وتحت مثل هذه الظروف فإن الطلب مثل الطلب على أي مدخل آخر من قبل أية منشأة تحاول الحصول على أكبر ربح ممكن سوف يتوقف على :

- سعر المدخل : أي معدل الأجر الذي يجب أن تدفعه المنشأة .
- الإضافة الحدية في شكل وحدات عينية تساهم بها كل وحدة من وحدات المدخل في ناتج المنشأة الكلي .
- سعر الوحدة من الانتاج الذي يمكن أن تباع عنده .

ونتيجة ذلك فإن كل منشأة تنافسية تحاول تعظيم الأرباح سوف تستمر في الانتاج والتوظيف الى النقطة التي تجد عندها أن القيمة السوقية للانتاج الحدية (المتناقصة) للعمل تتساوى مع الأجر النقدي الذي يجب أن تدفعه المنشأة .

بمعنى أن طلب المنشأة على العمل يتوقف على الأجر الحقيقي الذي يجب أن تدفعه وهذه دالة مشتقة من انتاج المنشآت .

وسوف تستمر المنشأة في التوظيف الى النقطة التي تتساوى عندها الانتاجية الحدية لعملها مع الأجر الحقيقي ، وحيث أن الانتاجية الحدية متناقصة مع كل اضافة جديدة من العمال فإن منحني عرض العمل سوف يميل الى أسفل (ذو ميل سالب) (١) .
أي أن الطلب على العمل هو دالة لمعدل الأجر الحقيقي (أي القوى الشرائية بمقدار معين من الأجر) .

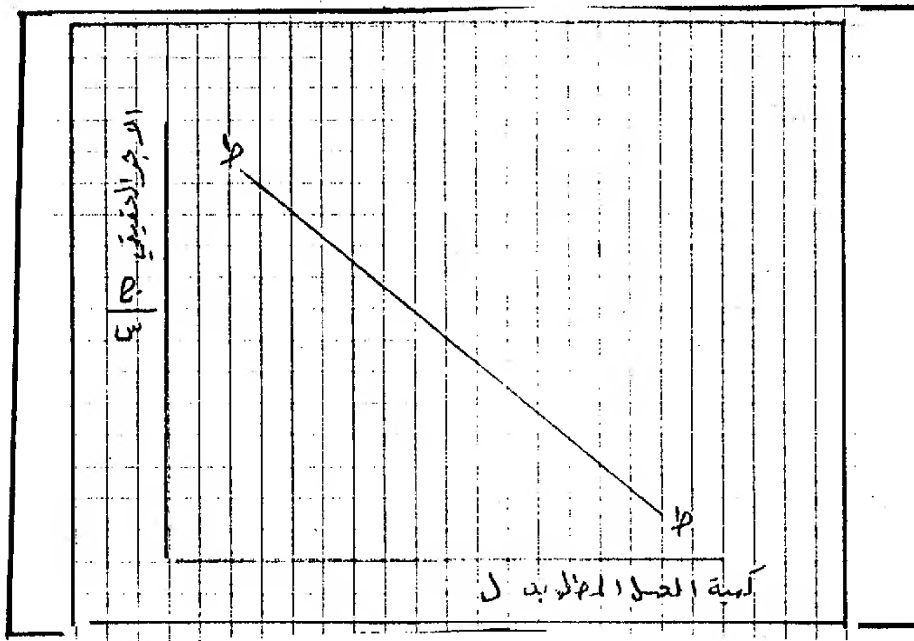
وفي ضوء هذه الدالة يمكن أن نستنتج أن المؤسسة تستأجر من اليد العاملة عددا أكبر كلما انخفض الأجر الحقيقي .

(١) ج . أكلي . الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات " مرجع سابق

ص ١٥٤-١٥٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٧ - ١٥٨ .

وهذا يعني أن الطلب هو دالة عكسية للأجر الحقيقي ، فله اتجاه سلبي متناقص كما هو مبين بالشكل التالي (٤ - ٢) ، ومن ثم فإذا أريد زيادة [الاستخدام] يصبح من الضروري خفض الأجر الحقيقي ، وتفسير هذه الظاهرة على النحو التالي (١) :



شكل رقم (٤-٢)

المعروف أن المنظم دائماً أنه يجعل أرباحه في حدها الأعلى فهو يسترشد في هذا المبدأ ، ويسترشد بمبدأ آخر وهو قانون الغلة المتناقصة - انخفاض الانتاجية والإيراد الحدي والذي يعبر عنه بالرمز $دول$ - وعليه فإذا استخدمت وحدة إضافية من العمل ، فإن الإيراد الحدي ($دول$) لابد أن ينخفض وحيث أن ما يهم المنظم هي الغلة التي يحصل عليها ، فاذن لابد من الأخذ في الاعتبار الثمن الذي ستباع فيه السلعة في السوق ، فإذا فرضنا بقاء الأسعار على حالها ، وسلمنا بمبدأ تناقص الغلة ، فالنتيجة المنطقية هي انخفاض في العائد الحدي (بسبب انخفاض ^{الإيراد} الحدي) فالمنظمة تكيف انتاجها إلى الحد الذي تكون فيه قيمة الإيراد الحدي تساوي تكلفة ذلك الناتج .

(١) البيرومائي : - د. خزعل - مبادئ الاقتصاد الكلي - بغداد مكتبة التحرير - ومكتبة النهضة العربية - ١٩٨٧م - ص ١١٥ - ١١٦ .

وحين تطبق المبدأ على الاستخدام ، نقول ان المنظمة تكيف حجم أو مستوى الاستخدام الى الحد الذي تكون فيه تكلفة عامل اضافي تساوي قيمة الايراد الحدي الطبيعي لذلك العامل ، وهذه الحالة هي حالة توازن بالنسبة للمؤسسة ، فالتكلفة (حين استخدام عامل اضافي) بالنسبة للمؤسسة تتوقف على عدد العمال الاضافيين الذين استأجروا وأجورهم النقدية (١).

ولكن ما هي العلاقة بين الاجر الحقيقي وبين الاستخدام (التوظيف)؟ يقصد بالاجر الحقيقي القوة الشرائية للاجر النقدي ، وهو يعتمد بصورة رئيسية على العلاقة بين الاجر النقدي وبين المستوى العام للأسعار .

فإذا رمزنا للاجر الحقيقي بالرمز : $\frac{E}{S}$

وللاجر النقدي بالرمز : E

وللمتوسط العام للأسعار : S

عندئذ نحصل :

$$\frac{E}{S} = 2$$

فإذا ارتفعت الأسعار ، وبقي الاجر النقدي على حاله عندئذ يهبط الاجر الحقيقي ، ويحصل العكس فيما لو زاد الاجر النقدي وبقي المستوى العام للأسعار على حاله .

هذا وان الوضع المتوازن للمؤسسة سيتأثر ، سواء حصل تبدل في المستوى العام للأسعار ، أو في معدل الاجر النقدي ، فإذا انخفض معدل الاجر النقدي فلا بد ان تنخفض تكاليف الايراد الحدي الطبيعي ، ويمكن للمؤسسة ان تستأجر عددا اكبر من العمال وفي هذه الحالة سيكون التوازن عند مستوى اعلى للاستخدام ، وهذا هو عينه ماقصده حين نقول ان الاستخدام دالة عكسية للاجر الحقيقي لانه حين تهبط الاجور النقدية ويبقى المستوى العام للأسعار على حاله ، فهذا يعني انخفاضاً في الاجر الحقيقي (ومن ثم امكانية استخدام عدد اكبر من العمال) وهذا على صعيد مؤسسة يمكن ان يطبق على الاقتصاد ككل . (٢)

(١) نفس المصدر - ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) نفس المصدر - ص ١١٦ - ١١٧ .

ان الاجر النقدي يميل الى الارتفاع ليس عند مستوى (التوظيف الكامل) بالمعنى الحرفي - اي بمعنى ان تكون البطالة مساوية للصفر - ولكنه يميل الى الارتفاع عند مستوى منخفض ولكن بموجب من البطالة يعكس عدم قدرة الافراد العاطلين عن العمل والراغبين فيه على ايجاد عمل حالا. (١)

وفي كل الحالات فان التساؤل حول ما اذا كان ارتفاع او انخفاض الاجر النقدي - (كنتيجة لوجود فائض او عجز بالطلب) يعني ايضا ارتفاع او انخفاض الاجر الحقيقي . حيث انه لم يحدث ذلك . فانه لم يتم تصحيح الاختلال في سوق العمل ، ففائض الطلب يؤدي الى استمرار ارتفاع الاجر النقدي بدون حد وفائض العرض يؤدي الى استمرار انخفاض الاجر النقدي بدون حد . (٢)

ويحدد من العرض الكلي للعمل والطلب الكلي على العمل توازن سوق العمل وهذا هو الاجر التوازني . وعند اي اجر حقيقي اكبر من هذا الاجر التوازني فان العرض سوف يكون اكبر من الطلب - وكذلك عند مستوى اجر حقيقي اقل من الاجر التوازني فان الطلب يكون اكبر من العرض .

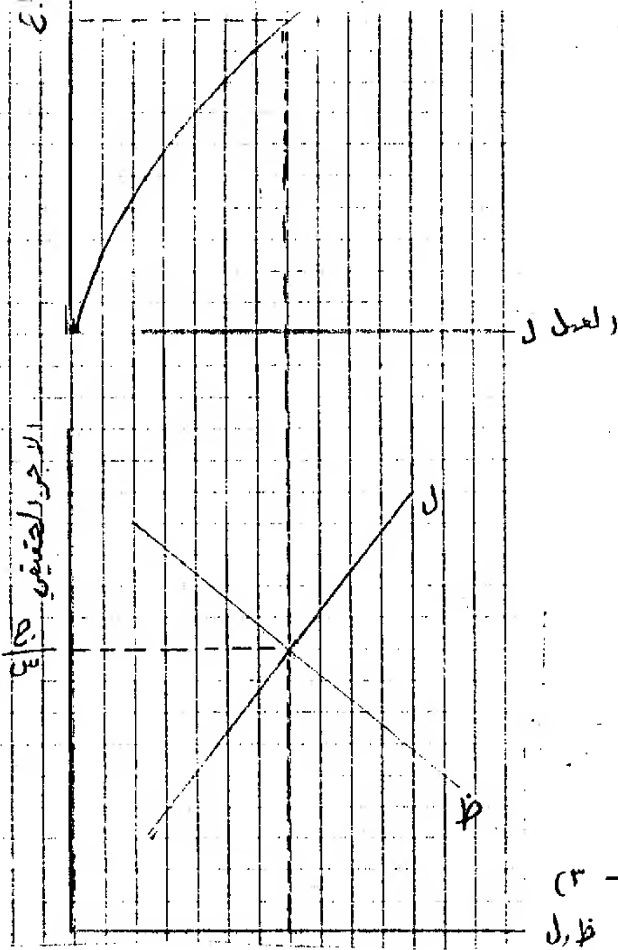
واذا افترضنا حالة المنافسة الكاملة في سوق العمل . والمرونة الكاملة في معدل الاجر النقدي .

فان وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل سوف يؤدي الى انخفاض الاجر النقدي بدون حد ، وكذلك فان الفائض من الطلب سيؤدي الى رفع الاجر النقدي بدون حد . (٣) وذلك كما هو موضح في الشكل التالي (٤-٣) .

(١) اكلي : الاعتماد الكلي النظريه والسياسات مرجع سابق ، ص ١٦٣

(٢) نفس المصدر - ص ١٦٤ .

(٣) نفس المصدر - ص ١٦٣ .



شكل رقم (٤ - ٣)

- دالة الانتاج والتوازن في سوق العمل -

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل ، ويلاحظ أن منحنى الطلب على العمل مشتق من دالة الانتاج .

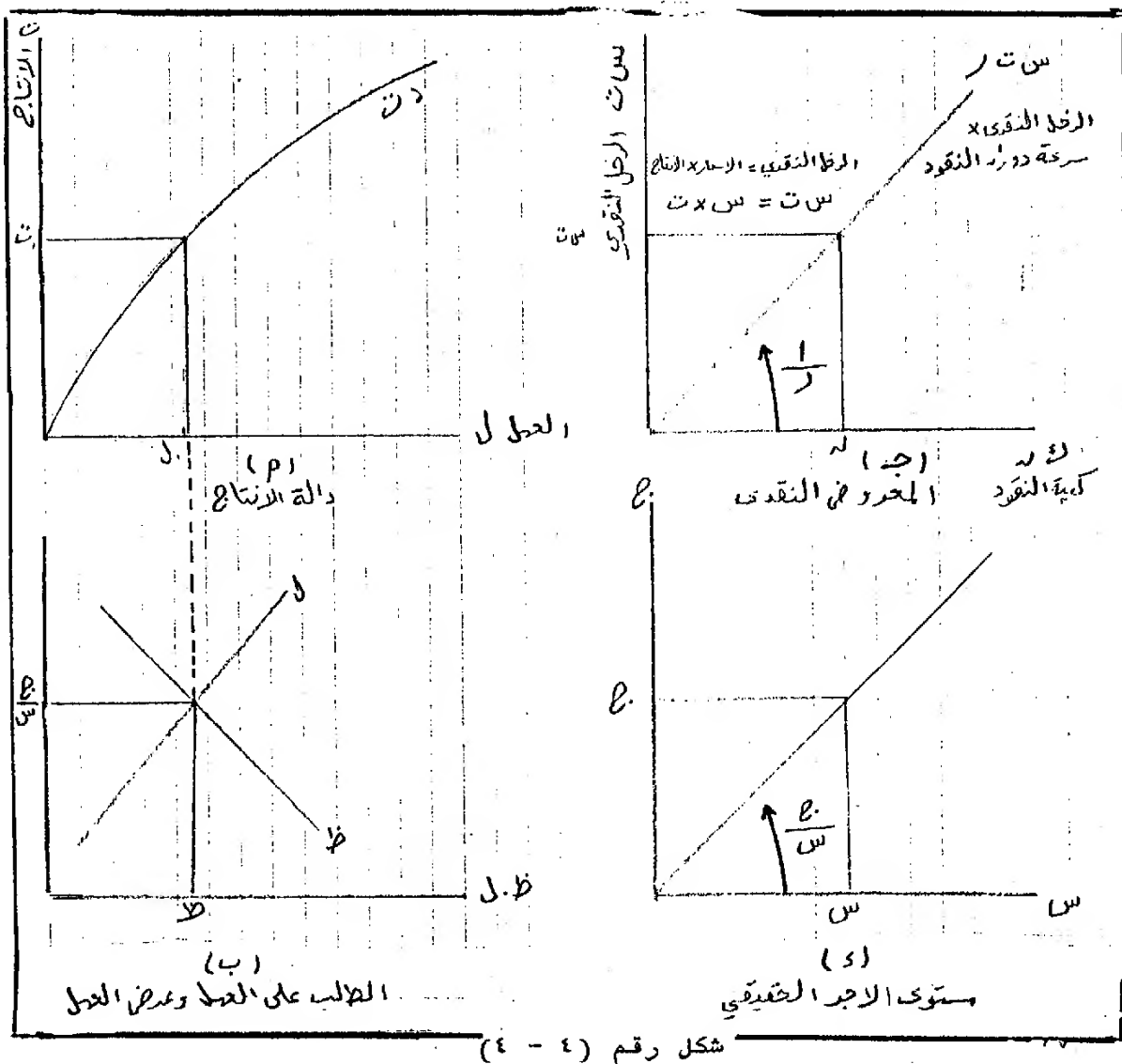
وعليه فإن دالة الانتاج تعد دالة متزايدة للعمل غير أنها تتزايد بمعدل متناقص^(١) ويمثل منحنى الطلب على العمل ميل تلك الدالة (الانتاجية الحدية للعمل) ولذلك تجده متناقصا وهو دالة في الاجر الحقيقي نظرا لان المنظمين - كما وضحنا من قبل في - سعيهم للحصول على أقصى ربح يسوون بين الاجر وبين الانتاجية الحدية للعمل - أما منحنى عرض العمل فهو دالة متزايدة في معدل الاجر الحقيقي تسمح نقطة تقاطع المنحنيين بتحديد المنحنيين حجم التشغيل الذي يتساوى عنده عرض العمل مع الطلب ويلاحظ أنه وفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل (\bar{L}) بمثابة المستوى الذي يحقق عنده التشغيل الكامل للقوى العاملة ويقصد بذلك أنه عند الاجر السائد لا يوجد عامل يبحث عن عمل دون أن يجده وكل من يرغب من العمال في العمل عند الاجر السائد سيجري طلبا كافيا لامتصاص عمله (٢) .

١ - تتزايد دالة الانتاج في البداية بشكل متزايد وفي هذه المرحلة يتزايد الناتج الحدى ثم بعد ذلك تتزايد دالة الانتاج بمعدل متناقص وفي هذه المرحلة يتناقص الناتج الحدى وهو المقصود هنا ثم بعد ذلك تتناقص دالة الانتاج بعد ان تبلغ اقصى قيمة لها ويقابل اقصى نقطة الصفر بالنسبة للناتج الحدى .

٢ - د. سمير مختوق : النظريات والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

٢ - العرض البياني للنموذج الكلاسيكي واثـر الاجور :

والآن يمكن ان نوضح النظام التوازني الذي تم بناؤه في الصفحات السابقة - وذلك باستخدام الشكل الكلاسيكي التقليدي الذي يحتوي على دالة انتاج كلية وطلب كلي على العمل مشتق مباشرة من هذه الدالة ، وعرض كلي للعمل يزداد اذا زاد الاجر كما في الشكل التالي (٤-٤) . (١)



العرض البياني للنموذج الكلاسيكي واثـر الاجور .

ويصور الجزء الأول من الرسم (p) علاقة الانتاج - التوظيف الكلية أو دالة الانتاج الكلية الخاضعة لقانون تناقص الغلة - ويتحدد لكل مستوى من مستويات التوظيف مستوى معين من الناتج ، فيما يوضح الجزء الثاني (ب) من الرسم تقاطع منحنى عرض العمل والطلب على العمل ، وفي هذا الشكل نعتبر منحنى الطلب على العمل ليعكس تماما انتاجية العمل الحدية (من دالة انتاجية التوظيف في الجزء الأول من الشكل) وبطبيعة الحال فان المنحنى (ظ) يوضح هنا ميل منحنى دالة الانتاج ، والذي ينخفض مع زيادة التوظيف لأن الانتاج خاضع لقانون تناقص الغلة .

وسوف نجد أن لكل دالة انتاج معينه يوجد لدينا منحنى انتاجية حدية واحدة ومنحنى واحد فقط فاذا حدث تغيير في مستوى ارتفاع دالة الانتاج مع بقاء ميلها ثابتا عند كل مستوى من مستويات التوظيف فعندئذ لن يؤدي الى تغيير في مستوى دالة الانتاج الحدية . (وقد يعكس هذا تغيرا في الانتاجية المتوسطة للعمل ولكن لم يعكس تغيرا في الانتاجية الحدية للعمل) . ولكن سيؤدي الى تغيير في ميل منحنى دالة الانتاج الى تغيير في الانتاجية الحدية أي منحنى الطلب على العمل .

وتحدد نقطة التقاطع بين المنحنيين في الجزء (ب) من الشكل كل من مستوى التوظيف الكامل (p) ومستوى الاجر الحقيقي - (y/p) - الذي يرتبط بهذا المستوى من مستويات التوظيف الكامل .

فاذا كان الاجر الحقيقي قد تم تحديده عند مستوى اعلى من هذا المستوى الذي يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنيين فان ذلك يؤدي الى وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل . واذا افترضنا وجود منافسة كاملة في سوق العمل فان ذلك يؤدي الى انخفاض سريع في معدل الاجر النقدي ، ومن هنا يمكن ان نتصور الاستقرار في الاجر النقدي الذي يعتبر شرطا للتوازن في هذا النموذج وبالتالي فان التوازن يتطلب وجود استقرار في الاجر النقدي واستقرار في مستوى الاسعار الذي يحدد معدل الاجر الحقيقي - (y/p) - وسوف نجد مستوى الاسعار التوازني في الرسم في الجزء الثالث (ج) .

وفي هذا الجزء نجد ان الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الاصل (س) والذي له ميل يساوي $r/1$ يعطي لنا كمية النقود المطلوبة عند كل مستوى من مستويات الدخل النقدي .

أو اذا قرأناه من الجانب الآخر يعطي لنا مستوى الدخل النقدي الذي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة للمعروض النقدي ، فاذا كان الرصيد الفعلي من النقود محددا بالخط العمودي المرسوم ب (لم) فان الدخل النقدي يجب أن يكون حينئذ (سج) .

وحيث اننا نعرف الآن مستوى الناتج التوازني (ت) من الجزء الاول من الرسم فانه باستطاعتنا حساب (س) أي المستوى العام للأسعار مباشرة .

أما الجزء الرابع (د) فهو يسمح لنا بإيجاد مستوى الأجر النقدي الضروري ، ففي الجزء الرابع نقوم برسم منحنى قطري يمثل الأجر الحقيقي التوازني الذي حصلنا عليه من الجزء الثاني (ب) حيث أن كل أجر حقيقي هو نسبة بين الأجر النقدي والسعر ، ومن ثم لكل مستوى معين من الأجر الحقيقي توجد لدينا تركيبات متعددة من الاسعار والأجور النقدية وكلها تقع على الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الأصل وميله يمثل الأجر الحقيقي ، فاذا عرفنا الأجر الحقيقي ومستوى الاسعار التوازني فانه يوجد لدينا أجر نقدي واحد يرتبط بكل منهما معا ، وهذا يمكن قراءته في الجزء الرابع من الرسم اذا اسقطنا عمودا من نقطة التقاطع على المحور الأفقي .

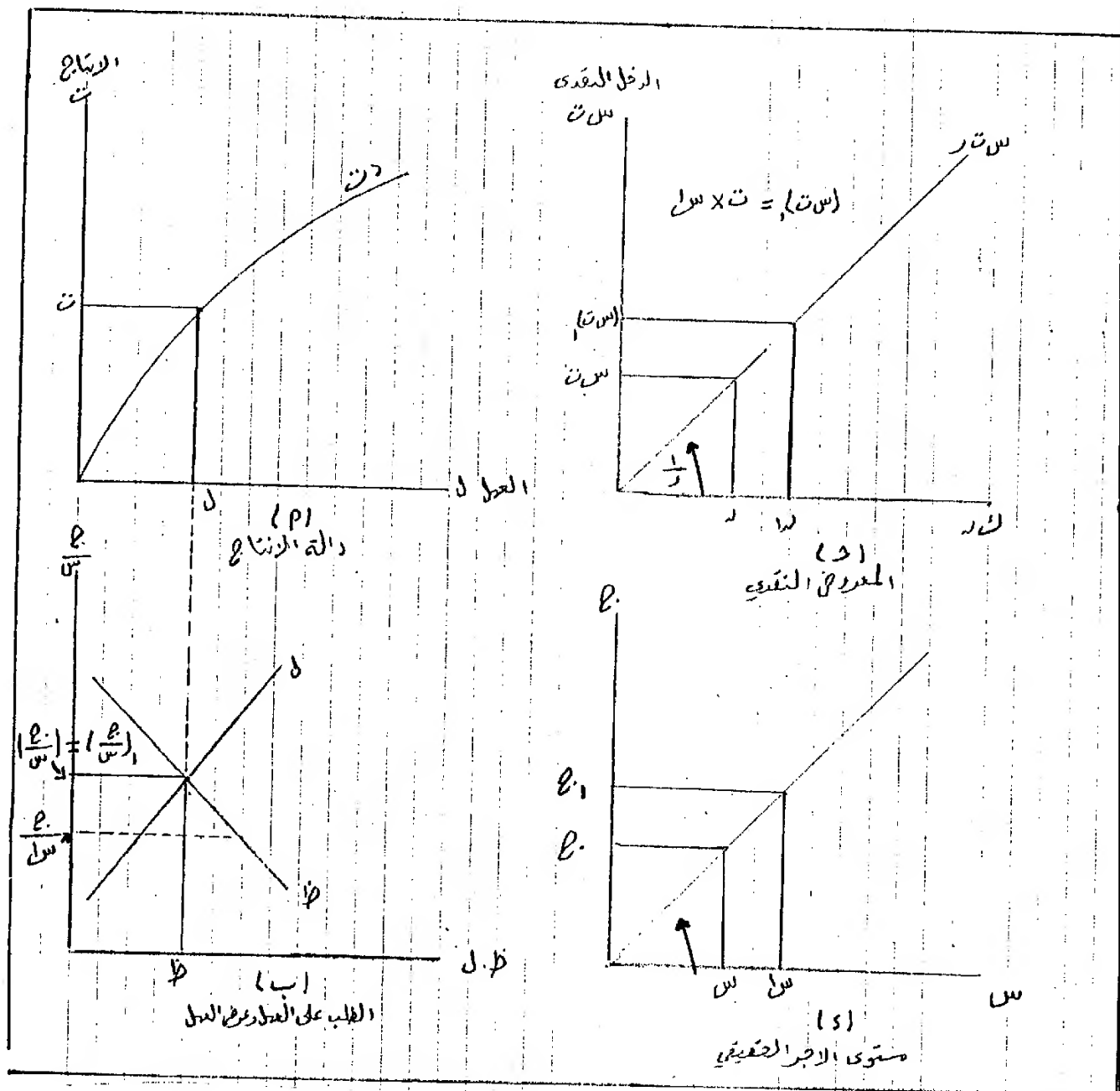
ويمكننا ان نفهم النموذج والرسم فهما افضل وذلك من خلال تحليل
تأثير بعض التغيرات التي يمكن ان تحدث في المعامل على المستوى
التوازني ، فمثلا يمكن ان نأخذ في الاعتبار زيادة في (ل) المعروف
النقدي (او) انتقال في منحنى دالة الانتاج او انتقال منحنى عرض
العمل (.) وسوف نجد ان زيادة في (ل) تسمح بحدوث زيادة مماثلة في
حاصل ضرب (ن) في (س) كما يمكن ان نلاحظ من الجزء الثالث من الرسم
حيث نجد ان الناتج السابق (ن) يمكن بيعه عند مستوى اعلى من
الاسعار (س) في الشكل رقم (٤-٥) .

واذا لم تحدث زيادة في الاجور النقدية فان ذلك سوف يؤدي الى
انخفاض الاجر الحقيقي وسوف يحفز رجال الاعمال الى زيادة الناتج عن
طريق التنافس مع رجال الاعمال الاخرين على العمال .
وحيث انه لا يوجد كثير من العمال الذين يمكن توظيفهم
(وبالعكس سوف يكون هناك عدد قليل وبالذات اذا ارتفعت الاسعار مع
بقاء الاجر النقدي ثابتا) .

فان ذلك يؤدي الى ضرورة ان تزداد الاجور النقدية بدرجة
كافية حتى تزيل فائض الطلب (يوضح الشكل [٤ - ٥] الجزء (ب)
الفجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل عند مستوى السعر الجديد
ومستوى الاجر القديم) .

ومعنى هذا ان زيادة النقود تؤدي الى زيادة مماثلة في كل من
الاسعار والاجور وتترك الناتج والاجور الحقيقية ومستوى التوظيف
ثابتة ، طبعاً يمكن توضيح اثر انخفاض النقود بسهولة ايضا (١) .
ان عكس الحالة السابقة . كما يظهر في الشكل التالي :

(١) انظر - ج - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق



شكل (٤-٥)

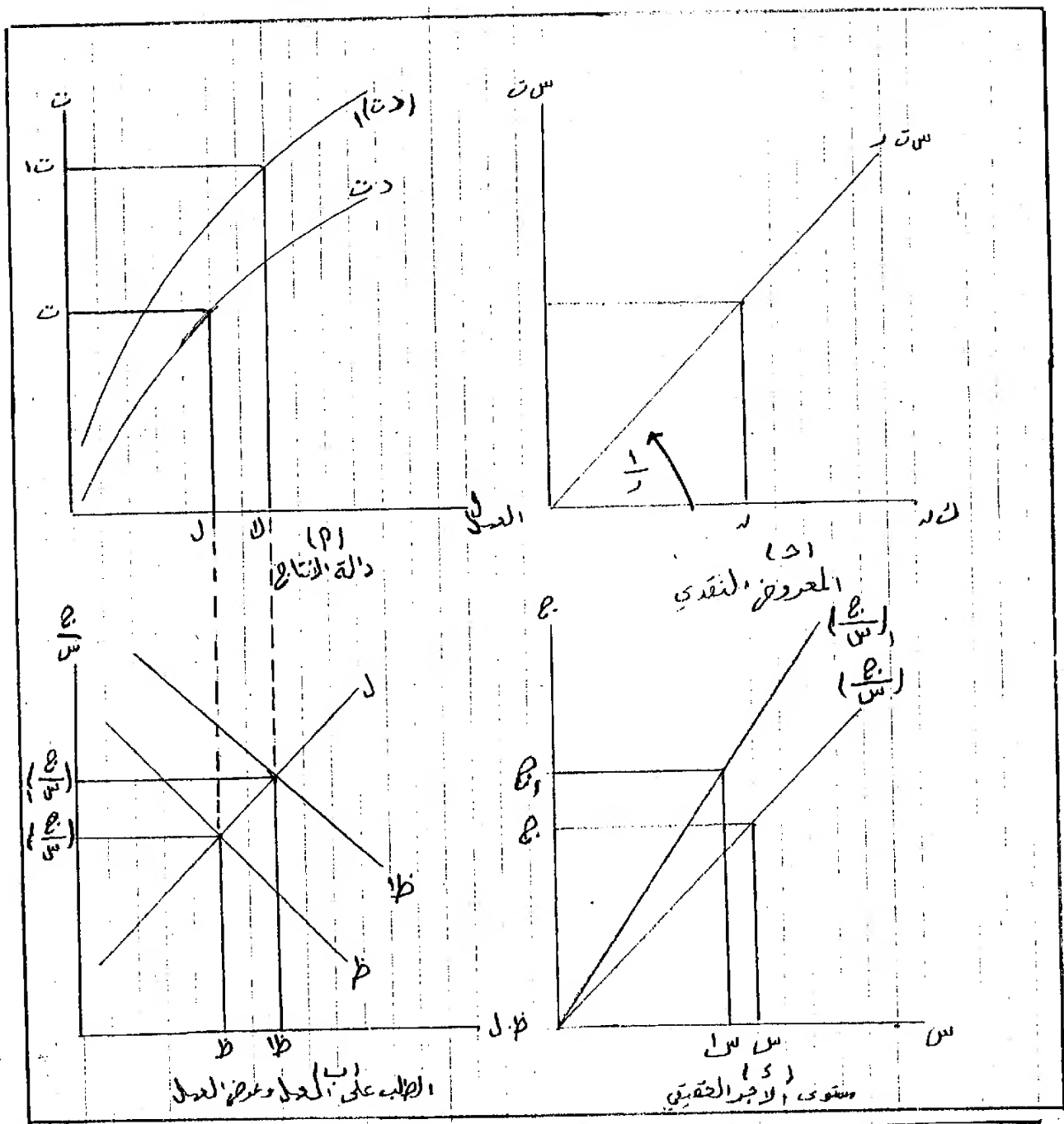
العرض البياني للنموذج الكلاسيكي عند تحريك بعض المتغيرات

ونتناول الآن الانتقال في منحنى دالة الانتاج ويظهر هذا التغير في الشكل رقم [٦-٤] حيث تضمن هذا الشكل تغييرا في كل من الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة للعمل ، وتعطي دالة الانتاج الجديد في الشكل [٦-٤] وهي (د) منحنى جديدا للناتج الحدي ، او منحنى الطلب على العمل (ل) وعلى هذا تزداد الاجور الحقيقية من (١/٢) الى (٣/٢) كما يزداد مستوى التوظيف من (٢) الى (٤) . ويتوسع حجم الناتج ايضا الى (٦) .

وسبب ذلك هو زيادة الانتاجية الحدية من ناحية وزيادة مستوى التوظيف من ناحية اخرى . فذا لم يحدث تغير في (د) . (ر) فان هذا الناتج الجديد يمكن بيعه فقط عند مستوى اسعار اقل وهي (س) . وعلى الرغم من انخفاض مستوى الاسعار فان الاجور النقدية (في هذا المثال) يمكن ان ترتفع الى مستوى (٢) .

(وسيتوقف ذلك على ميول الدوال المختلفة ونجد ان الاجر النقدي الجديد ينخفض بدلا من ان يرتفع . ومع ذلك فان الاجر الحقيقي سوف يرتفع بالتأكيد واما الاسعار فستنخفض بمعدل اكبر من انخفاض الاجر) . ويمكن ان نلاحظ مرة اخرى انه يمكن تقسيم هذه التأثيرات الى قسمين الاول حقيقي والثاني نقدي . فمثلا يتحدد الاجر الحقيقي بتحدد مستوى التوظيف - الناتج الحقيقي بالعوامل الحقيقية فقط مثل الانتاجية الحدية للعمل او اية عوامل اخرى تحدد عرض العمل . في حين تحدد الاجور النقدية والاسعار بواسطة العوامل النقدية . فاذا حدث تغير في الجانب الحقيقي فان ذلك يمكن ان يؤدي الى تغير في الاسعار والاجور النقدية ولكن لا يوجد اي تأثير للتغير في الجانب النقدي على الجانب الحقيقي . (١)

(١) انظر نفس المصدر ص ١٧٢ - ١٧٤ .



شكل (٦-٤)

العرض البياني للنموذج الكلاسيكي عند انتقال منحنى دالة الانتاج

ولكن ماذا يحدث لو كانت الأجور غير مرنة؟

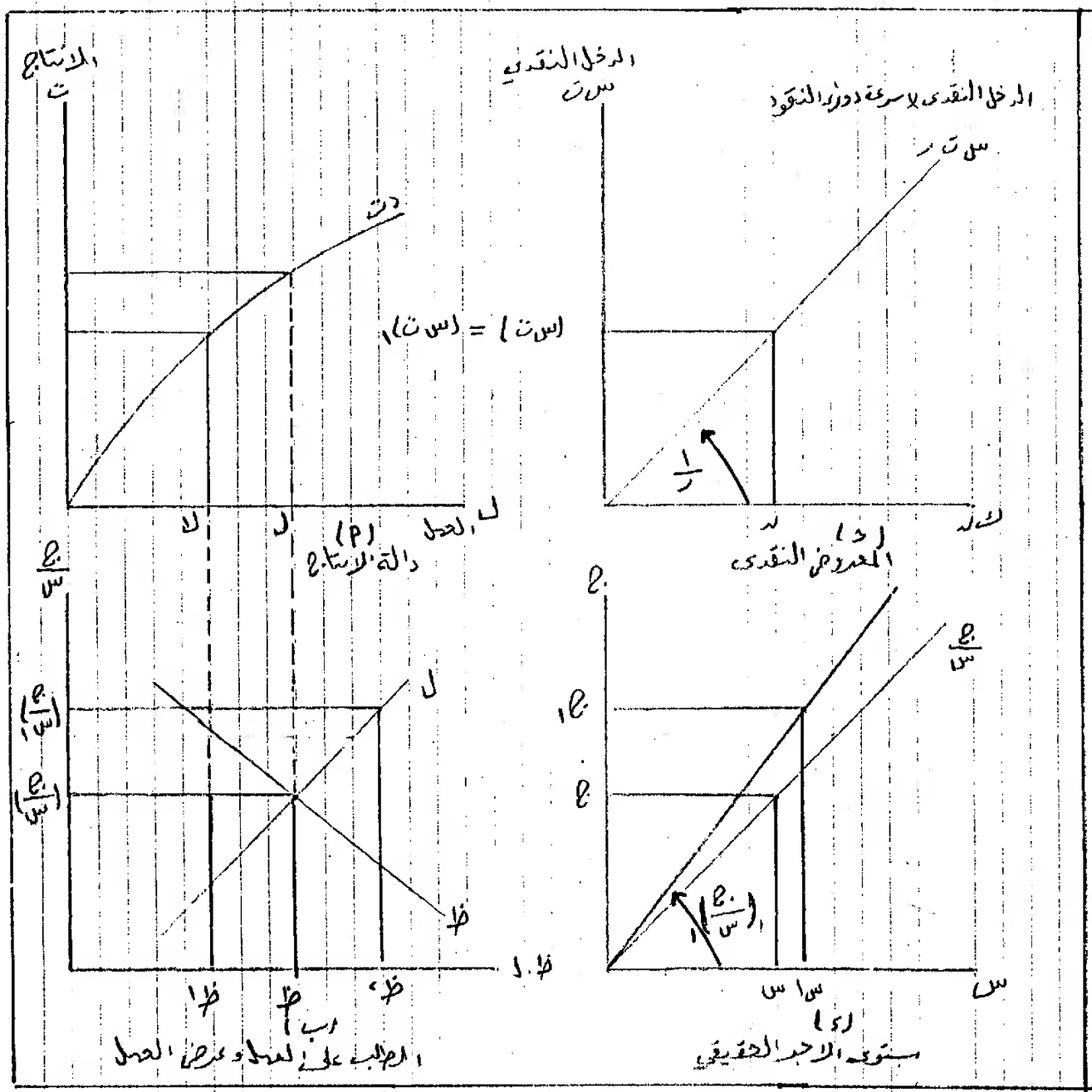
ونتناول الآن تأثير غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل سواء في شكل قيود على أي اتجاه للأجور النقدية نحو الانخفاض إذا كان هناك عمال عاطلون ، وقد يكون ذلك نتيجة لتنظيمات العمال التي ترفض تخفيض الأجور النقدية إذا بدأت البطالة في الظهور . أو التي تدفع في الواقع بالأجور إلى أعلى عندما لا يكون هناك فائض طلب على العمل ، كما أن ذلك قد يكون بكل بساطة نتيجة للعادة أو التشريعات أو سياسة الأجور الحكومية ، أو نتيجة الرخاء الاجتماعي (الخاطيء) من قبل العمال تجاه أصحاب العمل وقد يؤدي هذا كله إلى ظهور البطالة إذا تم التمسك بالأجر النقدي ثابتا أو إذا ارتفع عاليا .

ولنأخذ الآن الحالة التي يوضحها الشكل (٤ - ٧) والتي تفترض وجود الفروض الكلاسيكية في كل المجالات ما عدا مرونة الأجر . ويوجد لدينا الآن أجر نقدي توازني هو (Q_0) يتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ، ولكن لنفترض أن الأجر هو (Q_1) وليس (Q_0) كما يظهر في الجزء (د) من الشكل . ولغرض تبسيط الشرح نفترض أن الأجر النقدي كان في الأصل عند المستوى (Q_0) . ولكن تم رفعه إلى أعلى إلى (Q_1) فما هي المستويات الجديدة للأسعار (P_1) . ومستوى التوظيف (L_1) والناتج (Y_1) . والأجر الحقيقي Q_1/P_1 ؟ (١) .
يمكننا أن نرى :

أولاً : أن الأسعار يجب أن ترتفع على الأقل بنسبة معينة وذلك لأنه إذا لم ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأجر الحقيقي ومن ثم يقوم رجال الأعمال بانتاج مستوى انتاج أقل من قبل وناتج قليل من ثبات الأسعار لن يتسق مع كل من (د) المعروض النقدي و(ر) سرعة الدوران ، ومن ثم فإن الأسعار يجب أن ترتفع .

وثانياً : يمكن أن نرى أيضاً أن الأسعار لن يمكن لها أن ترتفع بنفس النسبة التي ارتفعت بها الأجور النقدية ، وذلك لأنه إذا ارتفعت الأسعار بنفس النسبة التي ارتفعت بها الأجور فإن الأجر الحقيقي لن يتغير ، ومن ثم يميل أصحاب الأعمال إلى انتاج نفس ما كانوا ينتجون من قبل ولكن سنجد أنهم لن يستطيعوا بيع هذا المقدار من الناتج عند مستوى أسعار أعلى لأن ذلك غير متسق مع كمية المعروض النقدي الثابتة (د) وسرعة الدوران الثابتة (ر) .

(١) انظر - نفس المصدر : ص ١٨٢ .



شكل (٧-٤)

العرض البياني للنموذج الكلاسيكي بعد إسقاط فرض مرونة الأجور

وعلى هذا فان مستوى (س٢) الجديد يجب ان يكون هو نفس مستوى (س١) السابق ، وعلى هذا فان كانت الاسعار يجب ان ترتفع فلا بد ان يصاحب ذلك انخفاض في (٢) .

والواقع ان الشكل [٧-٤] لم يوضع بحيث نستطيع ان نحدد منه مباشرة المستويات التوازنية للمتغيرات الاخرى - ولو اننا نستطيع ان نقوم بذلك من خلال التقريب المتتابع ، ومع هذا وكما اوضحنا من قبل فان المستوى التوازني الجديد يجب ان يتضمن مستوى اقل من التوظيف ومستوى اقل من الناتج . ويمكن ان نرى ان الشكل [٧-٤] هو شكل متناسق مع كل متطلبات النظرية الكلاسيكية فيما عدا المتطلب الخاص بضرورة ان يتحقق التوازن عندما يتقاطع المنحنى (ل) مع المنحنى (ك) لان هذا الحل هو حل يتناسق فقط مع اجر مستقر ، والناتج التي تترتب على حدوث زيادة تحكمية في الاجر النقدي (ل٠) الى (ل٠١) هي اسعار مرتفعة . اجر حقيقي مرتفع . ومستوى اقل من التوظيف والناتج ومستوى من البطالة يساوي (ل - ل٠) على الرسم . (لاحظ ان حاصل جمع مستوى التوظيف ومستوى البطالة هو اكبر من مستوى التوظيف السابق) وان العمال الذين مازالوا يعملون هم في وضع افضل من قبل ، ومن الواضح ان السياسة النقدية يمكن ان تلغي الآثار الناجمة عن وجود اجر حقيقي مرتفع ، فان انخفاض مستوى التوظيف نتيجة لعدم قدرة الاجر النقدي على ان ينخفض نتيجة (مثلا) لزيادة في الانتاجية المتوسطة للعمل (اي انتقال منحنى دالة الانتاج الى اعلى) فان التوسع النقدي سوف يسمح باستعادة مستوى التوظيف الكامل مرة اخرى ، ويجب ان نلاحظ هنا ان مثل هذا التوسع النقدي لا يمكن ان يعتبر بأي معنى من المعاني توسعا تضخميا حيث ان ذلك يمنع فقط الاسعار من الانخفاض نتيجة لزيادة الناتج . ومع ذلك فاذا كانت الاجور النقدية قد تم دفعها الى اعلى كثيرا ، فان السلطات النقدية سوف تواجه مشكلة الاختيار الصعب بين الموافقة على بقاء التضخم او السماح بظهور البطالة .

وحيث اننا يمكن ان نفترض بان التضخم قد يغري العمال بالمحاولة من جديد ، بينما قد تعلمهم البطالة السلوك الحسن فان الاختيار هو فعلا اختيار صعب ، وهي حالة يشرحها منحنى فيليبس ، كما سنوضحه ان شاء الله في المبحث القادم .

٣- اثر الاجور في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة وفق النموذج الكلاسيكي

قلنا ان قانون ساي هو أحد دعائم النظرية الكلاسيكية وأن اية ببطالة عامة ناشئة عن فائض انتاجي في السلع هي امر غير محتمل ، ذلك ان العرض يخلق الطلب عليه ، فالدخل الناشئ عن عملية الانتاج والذي يستلمه الافراد يعيدون انفاقه في السوق على شراء السلع الاستهلاكية ، وما لا ينفقونه يصبح ادخارا يعود الى السوق تلقائيا كاتفاق استثماري تقوم به المشاريع على سلع انتاجية ، وهكذا ينفق هؤلاء كل دخولهم المساوية لقيمة الانتاج ، فاذا اقتضت المشاريع وانفقت نفس المقدار الذي ادخره الافراد فان التدفق الدوري للدخل سيستمر ، وستتم بذلك المحافظة على مستوى الاستخدام ، ولكن هل هناك من سبب يدعو لتساوي الاستثمار مع الادخار المستهدف او المرغوب؟ (١)

ان جواب ذلك يكمن في دور سعر الفائدة في الاقتصاد وفي مرونة الاجور والاسعار ، فمما دام الاستثمار مربحا فان المنظمين مستعدون لدفع سعر ، هو الفائدة للحصول على الاموال القابلة للاستثمار ، ولما كانت انتاجية رأس المال متناقصة مع اتساع حجمه فان عدد المشاريع الاستثمارية المربحة سيزداد كلما انخفض سعر الفائدة .

وعليه فان منحني الطلب على الاموال المعدة للاستثمار (ط ط) سيكون انحدارا سالبا ، أما الاموال المعدة للاقراض فانها تأتي من الادخار الذي هو عبارة عن الامتناع عن الاستهلاك حاليا ، وكلما ازداد الادخار كلما زاد مقدار ما يرغب الناس في ادخاره من دخلهم ، ولهذا فان هناك منحني عرض (ع ع) موجب الاتجاه ، أي ذو ميلان موجب كما في الشكل التالي [٤-٨] .

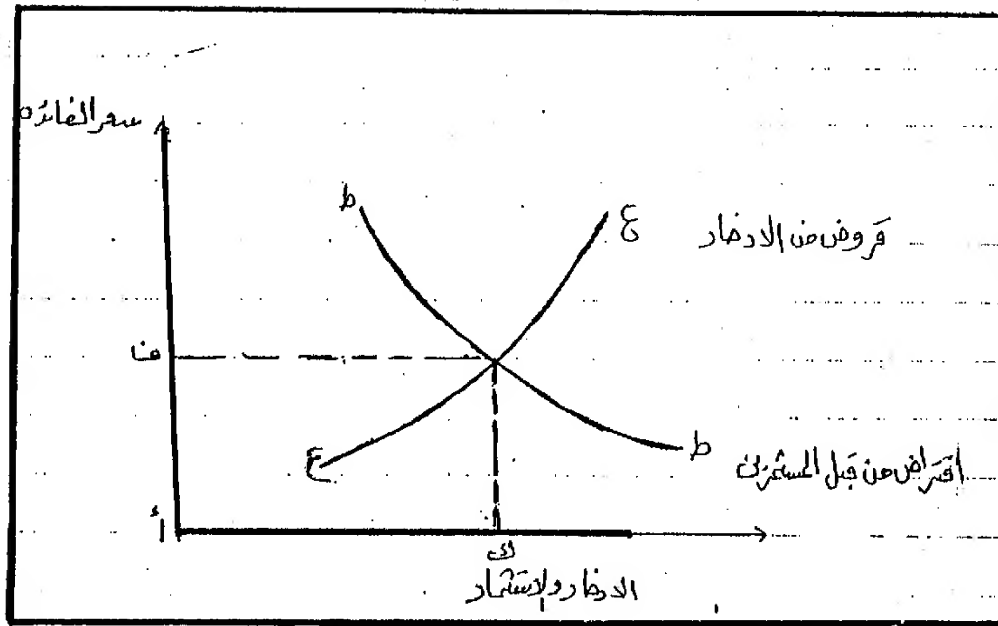
وكما هو الحال في الاسواق الاخرى يتساوى تدفق الادخار والاستثمار مع بعضهما في سعر معين هو سعر الفائدة . كما يظهر ذلك في الشكل التالي (٢) :

(١) د. عبد المنعم السيد علي - مدخل علم الاقتصاد . الجزء الثاني مبادئ

الاقتصاد الكلي - بغداد - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة

المستنصرية - ١٩٨٤ . ص ٣٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٠ .



شكل (٨-٤) سعر الفائدة يحدد الادخار والاستثمار برأي الكلاسيك.

وهكذا وفقا للكلاسيك تصبح وظيفة سعر الفائدة مساواة الادخار مع الاستثمار وتعمل مرونة هذا السعر على المحافظة على التدفق الدوري للدخل ، ولما كان الكلاسيكيون يفترضون وجود فرص غير محدودة للاستثمار فان الاقتصاد يعمل دائما في ظل الاستخدام الشامل بصرف النظر عن مقدار ما يرغب الناس في ادخاره اي مهما انتقل عرض الادخار (ع) في الشكل اعلاه الى اليمين مهما زاد الادخار فان هناك فرصا لاستثماره بأكمله في ظل الافتراضات الكلاسيكية هذه .

ولكن هناك تحد حقيقي للفكر الكلاسيكي هو ان نفرض ان بعض الافراد - والواقع معظمهم - الذين يستلمون دخلا يقومون بادخار جزء من دخولهم ونحن نعرف ان دخولهم نابعة من قيمة الناتج النهائي ، ولكن الجزء الذي يدخرونه لا يمثل بالتأكيد طلبا من شراء على الناتج النهائي

الا يزال عرض السلع يخلق الطلب عليها ؟
وتعتبر حقيقة ان الافراد يدخرون اخطر تحدي لصحة قانون ساي ،
كيف استطاع الاقتصاديون الكلاسيكيون مقابلة هذا التحدي ؟ (١)

(١) ج - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق ص ١٨٨ .

التحليل السابق قدم اجابة الكلاسيك ، وذلك ان مرونة اسعار الفائدة تكفل توجيه المدخرات الى لاستثمارات ، هذا جانب والجانب الاخر هو مرونة الاسعار والاجور .

وبنفس الطريقة سيمنع جمود سعر الفائدة تحقيق التوازن في سوق رأس المال ، فاذا ما تم رفع الفائدة عند مستوى عال - مثلا - نتيجة للاكتناز - او كنتيجة لتخفيض المعروض من النقود من قبل النظام المصرفي ، فسيكون الادخار اعلى من الطلب على الاستثمار ، وتنتج الاجور النقدية والاسعار الى الانخفاض بدون حد طالما ظلت المحافظة على سعر الفائدة اعلى من مستواه التوازني . (١)

ولكن قد يؤدي انخفاض الاجور النقدية المرنة بسرعة كافية الى منع ان تسبب هذه الحالة اللاتوازنية في سوق رأس المال في ظهور البطالة ، وبصورة اكيدة فانه طالما تم الابقاء على سعر الفائدة مرتفعا ، فان النظام ككل لا يمكن ان يكون في حالة توازن نظرا لان كلا من الاجور والاسعار تستمر في الانخفاض ، او بعبارة اخرى فأننا نجد ان الحالة الوحيدة التي لانستطيع فيها المحافظة على مستوى التوظيف الكامل هي الحالة التي تكون فيها الاجور النقدية غير مرنة او (جامدة) بحيث لا يمكن لها ان تنخفض (٢) .

وعلى هذا فانه قد يمكن من التسليم بالقول ان جمود الاجور هو سبب البطالة . وهو السبب الوحيد الذي يعترف به في النظام الكلاسيكي ، او بمعنى آخر ان مرونة الاجور النقدية يمكن ان تكون دائما عنصرا تصحيحيا كاملا اتوماتيكيا - وذلك سواء كانت الحاجة الى تخفيض الاجور (بغرض المحافظة على مستوى التوظيف الكامل) تنبع من النمو في قوة العمل او المتغيرات التكنولوجية او من حدث سيء الحظ في هذا المجال كائن تحدث زيادة في الادخار او في تخفيض الرغبة في الاستثمار التي تولد رد فعل سالب تماما من قبل الجهاز المصرفي .

ومع ذلك فلقد اعترف كثير من الاقتصاديين ذوى الاتجاه الكلاسيكي بانه ليس من المرغوب فيه ان نلقي عبء تحقيق التعديلات في الاقتصاد على مستوى الاجور النقدية فقط ، وعلى الاخص بعد تجربة انجلترا في العشرينات وتجربة الولايات المتحدة بعد عام 1929 .

(١) نفس المصدر ص ٢٢٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٢١ .

حيث يمكن تخفيض الحاجة الى تعديل الاجور والاسعار - سواء بالزيادة او التخفيض - الى درجة بعيدة عن طريق سياسة نقدية ، تمنع النظام المصرفي من التدخل في عمليات الادخار - الاستثمار سواء عن طريق خلق النقود او تدميرها ، وسواء كان هذا التدخل كرد فعل لوجود تغيرات في الميول نحو الادخار او الاستثمار ، او كان هذا التدخل بصورة مستقلة من قبل الجهاز المصرفي ، ولقد استهدفت اصلاحات النظام المصرفي ومنها انتشار البنوك المركزية . ووضعها تحت سيطرة الحكومة - تحقيق هذا الهدف ، حيث ان المحافظة على (ل) - المعروف من النقود - ثابتة - يمنع البنوك ، او عرض الذهب ، من التسبب في ظهور مشاكل او انتقالات في ميول الادخار او في فرص الاستثمار وغير تلك التي تتطلبها التغيرات في الاجور والاسعار سواء في حالة التضخم او حالة الانكماش ، ومن ناحية اخرى نجد ان (التغيرات المسيطر عليها) في (ل) المعروف النقدي ، قد تكون ضرورية من اجل المحافظة على استقرار الاجور والاسعار ، خاصة في الحالات التي يزداد فيها عرض العمل او ترتفع انتاجيته الحدية ، او نتيجة التغير في طلب الجمهور على النقود بسبب وجود التغيرات في العوامل المؤسسة التي تحدد سرعة دوران النقود او نتيجة لوجود اكتناز غير رشيد ويمكن لسياسة حكومية نقدية ان تؤكد ان هذه التغيرات في المعروف النقدي هي تغيرات ضرورية ومطلوبة ، وباختصار فانه كان ينظر الى السياسة النقدية انها وسيلة مفيدة لتفادي ضرورة التقلبات في الاجور والاسعار بغرض المحافظة على مستوى مستقر من الاسعار ضد التضخم او الانكماش . (١)

٤- النتائج الهامة للنموذج الكلاسيكي :

ان افتراض وجود بطالة (اجبارية) . أي وجود عمال مستعدين للعمل حتى بأقل من الأجر السائد . ومع ذلك لا يجدون عملاً أمر يتعارض مع النظرية الكلاسيكية ، اذ ترى هذه الأخيرة أن البطالة لا يمكن أن توجد لأن الاستخدام يتحدد بعرض وطلب اليد العاملة بمعدل للأجور تتحقق مع المساواة بين [الانتاجية الحدية للعامل] - من وجهة صاحب العمل - وبسبب (المنفعة الحدية) للأجر - من وجهة نظر العامل - وبعبارة واضحة نقول أن البطالة توجد حسب هذه النظرية ، لأن الأجور مرتفعة ومن ثم فان خفض الأجور يترك للمنظمين أرباحاً تدفعهم لتقليل الأثمان في السوق ، فيأملون زيادة في الطلب ، وربما زادوا الاستثمارات في الحال واستخدموا عدداً إضافياً من العمال (١) . واعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن مرونة الأسعار والأجور سوف تؤدي بسرعة إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد .

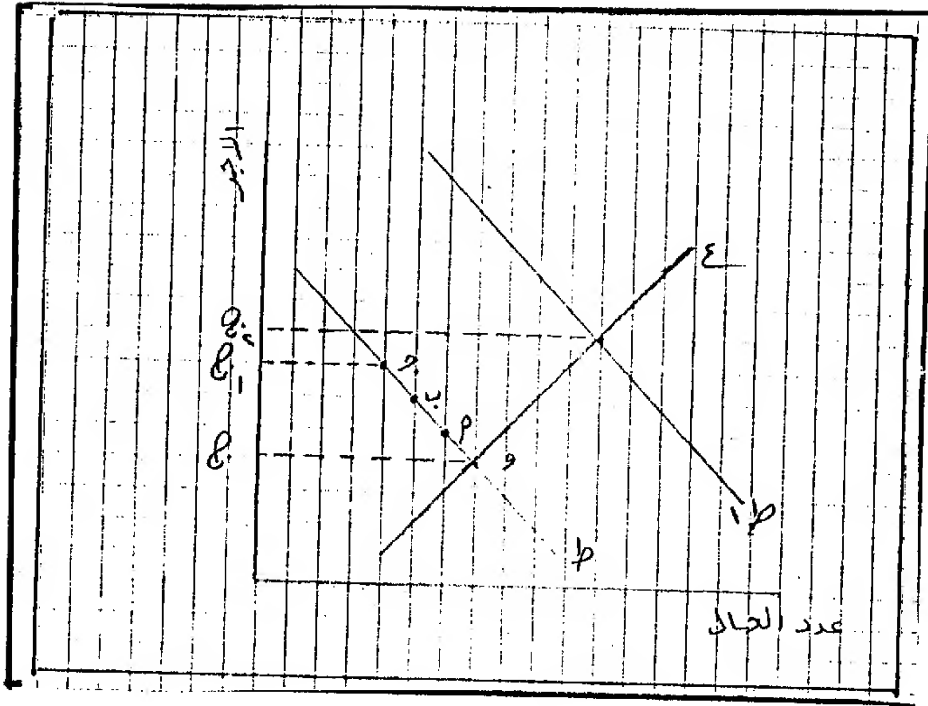
- ولكن هل ممكن أن تنتج السلع ويتحقق من إنتاجها ربحية في ظل الأسعار المنخفضة ، لقد اعتقد الكلاسيكيون هذا ، اذا تناقصت أسعار الموارد أيضاً ، فالانخفاض العام في الطلب على المنتجات سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على الموارد بما فيها عنصر العمل ، وكما يوضح الشكل [٩-٤] فان نقص الطلب على العمل سوف يؤدي إلى بطالة مؤقتة وسوف يستمر معدل الأجر مثل (٩.١) لفترة ما حتى لو أن ظروف الكساد في السوق سببت في تناقص معدل الأجر إلى مستوى (٩.٢) وفي هذه المرحلة يكون معدل البطالة عالياً على نحو غير عادي ، على أن المنافسة بين العاطلين لا تترك للعمال فرصة الاختيار ولكنها تدفعهم إلى قبول معدلات أدنى وتنخفض معدلات الأجور [النقط P, P_1, P_2] وفي نهاية الأمر يحدث التوازن والعمالة الكاملة مرة أخرى عند مستوى الأجر (٩.٢) وعند مستوى الأجر التوازني الجديد ، فان قطاع العمال يقومون بتشغيل جميع العمال الراغبين في العمل بما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى الذي يتفق مع سوق للعمل تتسم بالكفاءة والحركة . (٢) .

(١) البيرماني - د. خزعل - مبادئ الاقتصاد الكلي - (مرجع سابق)

ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) انظر - جيمس جوارتييني . وريچارد استروب : - الاقتصاد الكلي .

والاختبار العام والخاص . مرجع سابق : ص ٢٣١ - ٢٣٣ .



شكل رقم (٤-٩)

تنافس الطلب على العمل لا يؤدي الى احداث بطالة اجبارية بسبب مرونة
الاجور .

(وجهة نظر الكلاسيك)

حيث اعتقد الاقتصاديون السابقون على كينز ان البطالة الطويلة الاجل
مستحيلة فاذا تنافس الطلب على العمل من (أ) الى (ب) فان
انخفاض الاجور سوف يؤدي في نهاية الامر الى عودة التوازن الى سوق
العمل ، وقد تحدث معدلات عالية للبطالة بصورة مؤقتة ، عند معدل
اجر مثل (P1) (ونقط عدم التوازن مثل P ، ب) وفي نهاية الامر فان
الاجور سوف تنخفض باستمرار حتى تصل الى المستوى التوازني (P) .

- ولكن ماذا يحدث لو حدثت بطالة عامة مؤقتة ؟

يجيب الكلاسيك بانه ما دامت الاسعار والاجور مرنة ، فان قوى
السوق ستدفع بالاجور الى الانخفاض الى ان يتم استخدام جميع
العاطلين عن العمل كما في الشكل السابق . (١)

١- د - عبد المنعم السيد على - مدخل علم الاقتصاد - ج ٢ - مرجع سابق -

ومن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين تعتبر مرونة الأجور عملية آلية حيث زعموا أن قوى السوق تؤدي دائما إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل وأن الكساد لا يحدث إلا لفترات محدودة (١). ووفقا لفرض النظرية الكلاسيكية فإن التوظيف الكامل هو الحالة العادية في الاقتصاد وأن قوى السوق تؤدي دائما إلى العودة إليه ويعني ذلك أنه لا توجد بطالة إجبارية ولكن وجود التوظيف الكامل مع قدر معين من البطالة الاختيارية والبطالة المؤقتة .

والبطالة الاختيارية تحدث عندما يكون العمال المحتملين ليسوا راغبين في قبول الأجور السائدة أو أقل قليلا من الأجور السائدة ، فالعمال المضربون للحصول على أجور أعلى إنما هم مثال للبطالة الاختيارية ، وبالمثل أيضا فإنه عندما يرفض الأفراد العمل بالرغم من وجود فرص عمل متوافرة فإن مثل هؤلاء الأفراد لا يدخلون في أعداد المتعطلين فمثلا بعض الأفراد الأغنياء لا يقومون بأي عمل ذلك لأنهم لا يشعرون بأنهم في حاجة لمثل هذا العمل ، كما أن بعض الأفراد الفقراء يبقون عاطلين لاعتيادهم على الكسل ، مثل هؤلاء الأفراد يدخلون في أعداد البطالة الاختيارية وعليه فإن الاقتصاديين الكلاسيك يعتقدون بأن التوظيف الكامل من الممكن أن يتحقق ، هذا بالرغم من وجود قدر من البطالة الاختيارية وبالمثل فإن وجود البطالة (العرضية) وفقا للنظرية الكلاسيكية لا يتعارض مع تحقيق التوظيف الكامل .

فالبطالة (العرضية) إنما توجد عندما يصبح الأفراد متعطلين مؤقتا لأسباب (عرضية) مثل عدم إمكان انتقال العمال أو بسبب الطبيعة الموسمية لبعض الوظائف أو نقص بعض المواد . تعطل في الآلات . الجهل بفرص العمل ...

وعليه فإن التوظيف الكامل وفقا للاقتصاديين الكلاسيكيين إنما يتحقق فقط في حالة غياب البطالة الإجبارية . وفقا لنظريتهم فإن البطالة الإجبارية لا وجود لها فهم لا يعتقدون بأن الأعمال لن تكون غير متوافرة للعمال الذين يرغبون في العمل ، وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن البطالة الإجبارية إنما تحدث نتيجة للإجراءات

(١) انظر :- جيمس جوارتسي و د. بجاور استروب : الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص ، مرجع سابق ص ٢٣١ - ٢٣٣ .

الجماعية ، كتلك التي تتخذ بواسطة نقابات العمال لرفع الأجور أو التي تتخذ بواسطة الحكومة لتحديد حد أدنى للأجر . الأمر الذي يترتب عليه خلق سوق عمل غير متكامل والتي تكون فيه معدلات الأجور غير حرة في الانخفاض إلى المستوى التنافسي . فالتصرفات الاحتكارية في سوق العمل هي المسئولة عن البطالة . فلو أن النظام الاقتصادي ترك لي عمل دون أي عرقلة أو تدخل . ولو أن الأجور تترك لتحديد عند مستوى المنافسة الكاملة فإن البطالة الإجبارية لن تحدث .

وعليه فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين يعتقدون بأن البطالة الإجبارية إنما هي نتيجة للجمود في هيكل الأجور . فلو أن الأجور انخفضت بالقدر الكافي فإن كل البطالة الإجبارية سوف تختفي ، وكذلك أيدوا سياسة تخفيض الأجور لزيادة التوظيف . (١)

ومن الواضح أن الشرط الضروري لعمل النموذج الكلاسيكي هو : مرونة الأجور النقدية واتجاهها نحو الانخفاض بدون حدود طالما كانت هناك بطالة (أو لأن ترفع دون حدود طالما كان الطلب على العمل أكبر من عرض العمل) وبدون هذا الشرط فستختلف نتائج النموذج جدا ، وبصورة أساسية فإنه بدون مرونة الأجور النقدية فالبطالة محتملة .

ويتوقف مستوى كل النتائج والتوظيف - جزئيا - على عرض النقود (٢) .

ويلاحظ أن الاعتراف بالدور الجوهري للأجور النقدية لا يعني أن العناصر النقدية تستطيع أن تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي العيني (أو الحقيقي) - فالتوازن في واقع الأمر يتوقف على المتغيرات الحقيقية (معدل الأجور الحقيقية . الانتاجية الحدية للعمل ...) والتي تؤثر في الأسعار والأجور النقدية .

ومن هنا فإن السياسة النقدية لا تؤثر تأثيرا ايجابيا في مستوى التشغيل والانتاج والأجور الحقيقية - ويمكن اعتبارها بمثابة سياسة محايدة - يتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات بحيث أن زيادتها يترتب عليه ارتفاع الأسعار بنفس النسبة دون أن يتأثر حجم الانتاج أو التشغيل أي دون أن تعالج البطالة .

(١) أنظر - د . سامي خليل - النظريات والسياسات النقدية

والمالية - مرجع سابق - ص ١٩٤ - ١٩٦ .

(٢) أنظر : د . أكلي الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسات ، مرجع

سابق ص ٢٢٠ .

ويلاحظ أن النظرية الكلاسيكية على النحو الموضح - هي مجرد تبسيط للواقع الذي يعد أكثر تعقيدا أو لا يتمشى على الإطلاق مع فروض تلك النظرية :

١ - فالفرض الخاص بمرونة الأجور (النقدية) لا يتفق مع الاقتصاد الحديث حيث يمنع وجود نقابات العمال من اتجاه تلك الأجور نحو الانخفاض .

٢ - وافترض حياد السياسة النقدية أيضا تمثل فرضا غير واقعي حيث يمكن استخدام تلك السياسة في معالجة البطالة .

٣ - كذلك افترض أن ارتفاع الأجور النقدية سوف يقف عقبة أمام زيادة الانتاج والتشغيل - يمثل فرضا غير واقعي وخاصة إذا ما تجاوزت الزيادة في الانتاجية الزيادة في الأجور . (١)

وليس هناك شك في أن النموذج الكلاسيكي قد استطاع اللمام بصورة جيدة بالجوانب العامة والواسعة لاداء الاقتصاد على المستوى الكلي وأنه يقدم بعض التوصيفات الملائمة للسياسات العامة ، ولكن على الجانب الآخر فإنه من السهل اعطائه الكثير من الأمثلة على فشل التنبؤات التي تمت بواسطة النموذج والتي كانت غير كاملة (أو دقيقة) .

مثال ذلك هو القول بأن البطالة هي ظاهرة مؤقتة في اثناء الانتقال من مستوى توازني الى مستوى توازني آخر . ومع ذلك يقال فإنه يمكن للمدافع عن الاقتصاد الكلاسيكي أن يقر بأن ما يقال عن وجود أخطاء في التنبؤ بواسطة النموذج الكلاسيكي هو شيء متناسق تماما مع النظام الكلاسيكي بمعنى أن هذه الأخطاء تعكس أساسا المرونة المناسبة في الأجور والأسعار وأسعار الفائدة (٢) .

(١) د. سهير محمود معتوق : النظريات والسياسات النقدية . مرجع

سابق ص ٥٧ - ٥٦ .

(٢) ج - كلي - الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسات - مرجع

سابق ص ٢٢٥ .

المطلب الثاني : الاجور والتوظيف وفق النموذج الكينزي :

- ١ - المدخل للفكري الكينزي :

اشرنا من قبل الى ان نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة - بما فيها الاجور - تشمل تركيبا من العناصر الكينزية والكلاسيكية . وتساهم النظرية الكينزية في هذا التركيب بالعناصر التالية : (وسنكتفي بذكرها فقط من غير شرح اختصارا او اقتصارا على ما هو اهم في هذه الدراسة) :

- التمييز بين الناتج الفعلي والناتج الممكن .
- استخدام الطلب الكلي كمفهوم لشرح الناتج الفعلي .
- ان دالة الاستهلاك تحدد الجزء الاكبر من الطلب الكلي . وكما هو معلوم فان دالة الاستهلاك هي اختراع كينزي .

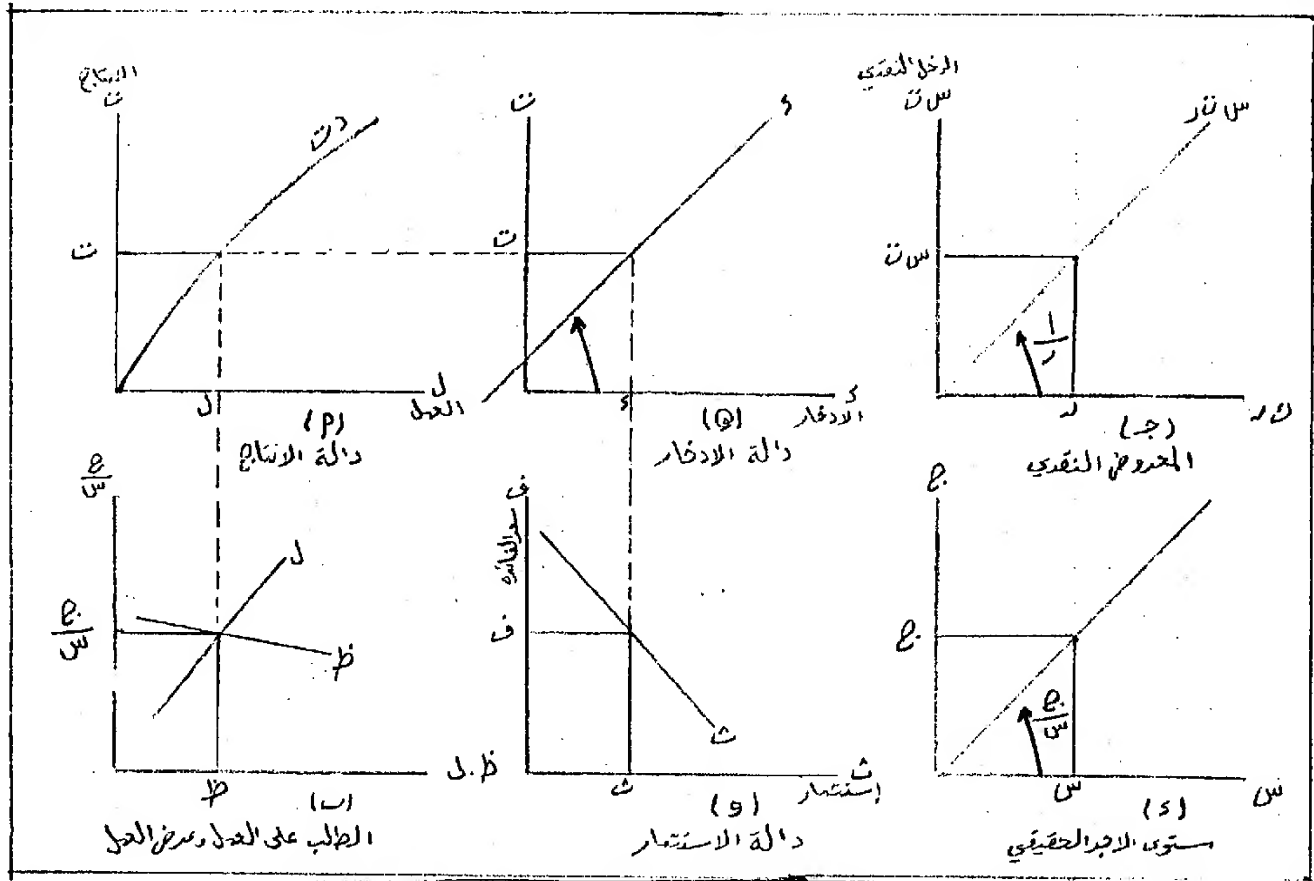
ويتم في التركيب تزاوج هذه العناصر - بشكل او بآخر - الى نظريات سعر الفائدة . الاستثمار . النقود . ولقد قام كينز نفسه ببناء هذا التركيب مستخدما افكارا كاملة من التحليل الكلاسيكي بعضها لم يجري عليه اي تغيير في حين قام بتعديل البعض الاخر تعديلا اساسيا . (١)

سنرى أولا ان مجرد ادخال دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي يؤدي الى تغيير طبيعة النموذج والناتج التي نحصل عليها تغييرا طفيفا في الواقع :

١ - اضافة دالة الاستهلاك :

تظل نتائج النموذج الكلاسيكي الرئيسية صحيحة حتى بعد ادخال دالة الاستهلاك الكينزية الى النموذج . طالما كانت الاجور والاسعار . وسعر الفائدة مرنة مرونة كاملة ، وتؤدي التغيرات في المعروض من النقود [M] الى تغيرات في الاجور [P] والاسعار فقط . وتؤدي التغيرات في عرض العمل او في دالة الانتاج الى تغيرات في كل المتغيرات بما فيها سعر الفائدة الآن . كما هو واضح من الشكل (٤-١٠)

(١) - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق



شكل رقم (٤-١٠)، إضافة دالة الاستثمار الكثرية.

الاجزاء P، B، D، S من الرسم هي نفسها الاجزاء التي ظهرت في النموذج الكلاسيكي (شكل ٤-٧) ولكنه تم ادماج الحل لكل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في النموذج الآن. ويوضح الجزءان B و D حقيقة ان الناتج ما ان يباع في شكل سلع استهلاك او في شكل سلع استثمار. ويوضح الجزء (D) من الرسم مقدار ما يمكن ادخاره (وبالتالي مقدار ما يمكن استهلاكه) عند كل مستوى من مستويات الدخل. وهذا ما هو الادالة الادخار الكينزية بكل بساطه فقط مع تغيير المحاور (المحور الافقي يصبح عموديا والمحور العامودي يصبح افقيا). وفي حالة التوازن يجب ان يتساوى الجزء من الناتج الذي لم يستهلك اي الذي تم ادخاره مع الاستثمار. في حين يوضح الجزء (و) من الرسم مستوى سعر الفائدة الذي يجب ان يتحقق حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار ويمكن لنا ان نستمر في النظر الى الادخار كطلب على الاسهم والسندات (الجديدة) والى الاستثمار

كعرض للاسهم والسندات (الجديدة) والى سعر السند (سعر الفائدة) في شكل السعر الذي يوازن فيما بينهما .

ونعتقد بان الادخار يتوقف ايضا على سعر الفائدة وذلك سيؤدي الى تعديل بسيط في النتائج .

تظل نتائج النموذج الكلاسيكي الرئسية صحيحة حتى بعد ادخال دالة الاستهلاك الكينزيه الى النموذج . طالما كانت الاجور والاسعار . وسعر الفائدة مرنة مرونة كاملة . وتؤدي الى التغيرات في المعروض (لم) الى تغيرات في الاجور (P) والاسعار فقط . وتؤدي التغيرات في عرض العمل او في دالة الانتاج الى تغييرات في كل المتغيرات بما فيها سعر الفائدة الان .

وهذا هو الاختلاف الاساسي الوحيد عن النموذج الكلاسيكي . وعلى هذا فانه من الواضح الان ان اضافة دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي لن تؤدي بحد ذاتها الى تغير النتائج الكلاسيكية .

ان النتائج الكلاسيكية تتغير فقط اذا فشلت واحدة او كل من القوتين . وخطي الدفاع ضد البطالة . او بعبارة اخرى اذا وجدت اسباب تؤدي الى تعطيل عمل سعر الفائدة اي تجعله لاينخفض تلقائيا لتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار عند مستوى التوظيف الكامل واذا وجدت اسباب تمنع معدل الاجور من الانخفاض الى اي مدى ضروري للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل . ولم يرى الكلاسيكيون - مع ذلك - اي سبب يجعل من الممكن افتراض فشل اي واحد من هذين الدفاعين وبالتالي لم يتساءلوا ماذا يجب عمله اذا فشل فعلا في ذلك . ولكننا نستطيع الان ان نتساءل :

ماذا اذا فشل خط الدفاع المزدوج ؟ (١)

(١) انظر - نفس المصدر : ص ٤١٣ الى ٤١٥ .

ب - النظرية الكنزية في سعر الفائدة - (١)

تعد نظرية كينز في سعر الفائدة من أهم مساهماته في النظرية العامة . ولقد انتقد كينز النظرية التقليدية في سعر الفائدة - حيث يرى أنها لاتعبر عن الواقع تعبيرا سليما - فهي تستند الى فرض ثبات الدخل القومي رغم تغير الاستثمار . كذلك تنتقد هذه النظرية على أساس افتراضها أن الادخار دالة في سعر الفائدة بحيث يمكن زيادته (أي تخفيض الاستهلاك) برفع سعر الفائدة في حين أن الادخار بصفة أساسية - وفقا لكينز - يعتمد على الدخل وليس على سعر الفائدة ، كما أن سعر الفائدة ليس ثمنا للادخار - كما تفترض تلك النظرية - وإنما هو ثمن أو مقابل التخلي عن السيولة (٢) .

ويرى كينز أن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية لاتتحدد بعرض المدخرات والطلب عليها وإنما تتحدد عن طريق عرض النقود والطلب عليها (أي ما يسمى بالتفضيل النقدي) ويرجع ذلك الى أن الأفراد لا يطلبون النقود فقط بغرض استخدامها وسيطا في المبادلات لأن هناك طلبا عليها في حد ذاتها للاحتفاظ بها نظرا لأنها تمثل أصلا كامل السيولة بحيث تعطي لحائزها - بصفتها هذه - مزايا معينة اذا ما قورنت بغيرها من الأصول - ومن ثم تغري وتقنع الأفراد حائزي تلك النقود على التنازل عنها وينبغي أن تدفع لهم مكافأة أو تعويضا معيننا نظير تنازلهم عن تلك المزايا التي كانوا يستمدونها من احتفاظهم بالثروة الخاصة بهم في شكل نقود - أي في شكل أصل يتمتع بالسيولة الكاملة .

ومن هنا تدفع الفائدة - وفقا لكينز - نظير التخلي عن السيولة وبحيث تصبح - والحال كذلك - بمثابة (ثمن التخلي عن السيولة) وهذا الثمن يتحدد مثله في ذلك أي سعر آخر في السوق عند المستوى الذي يتساوى عنده عرض النقود مع الطلب عليها . (٣)

(١) يمد التفصيل في شرح هذه النظرية ضروريا لفهم النموذج الكينزي وأشره على الأجور في الأسطر القادمة .

(٢) د . سهير محمود معتوق : - النظريات والسياسات النقدية

مرجع سابق . ص ٧٨ .

(٣) نفس المصدر ص ٧٨ - ٧٩ .

ونتناول الآن تعديلا أساسيا أجراه كينز على التحليل الكلاسيكي ولقد تمثل هذا التعديل في ادخار مفهوم (تفضيل السيولة) واعتبر كينز هذا التعديل خروجاً على الأفكار الكلاسيكية تماماً .

ويعني مفهوم تفضيل السيولة : بأن الطلب على النقود يتوقف على سعر الفائدة . ولقد ناقش كينز بصورة أساسية بأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية . أي كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود والعكس صحيح - ولقد كانت نظرية الكلاسيك الكمية تقرر بأن النقود تطلب للاستعمال كوسيط للتبادل ولقد قبل كينز هذا النوع من الطلب على النقود كأحد عناصر نظرية تفضيل السيولة ، ولكن ليبرز خروجه عن النظرية الكمية ، بالتأكيد على وجود نوعين آخرين من الطلب على النقود لأغراض الاحياط والآخر هو الطلب على النقود لأغراض المضاربة . وكل من هذين النوعين من الطلب على النقود هو طلب على النقود كأصل من الأصول وليس كوسيط للتبادل . (١)

أما عرض النقود فائمه يتحدد عند كينز من جانب السلطات النقدية . ويخضع اصدار النقود في الواقع لعوامل كثيرة متشابكة . ولكن يمكن القول بصفة عامة ان هذه الاصدار لا يتوقف على التغيرات في اسعار الفائدة وبحيث يمكن اعتبار أن عرض النقود يعد غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . وهو ما دعى كينز الى اعتبار عرض النقود راجعاً الى عوامل مستقلة متعلقة بموقف السلطات النقدية . (٢)

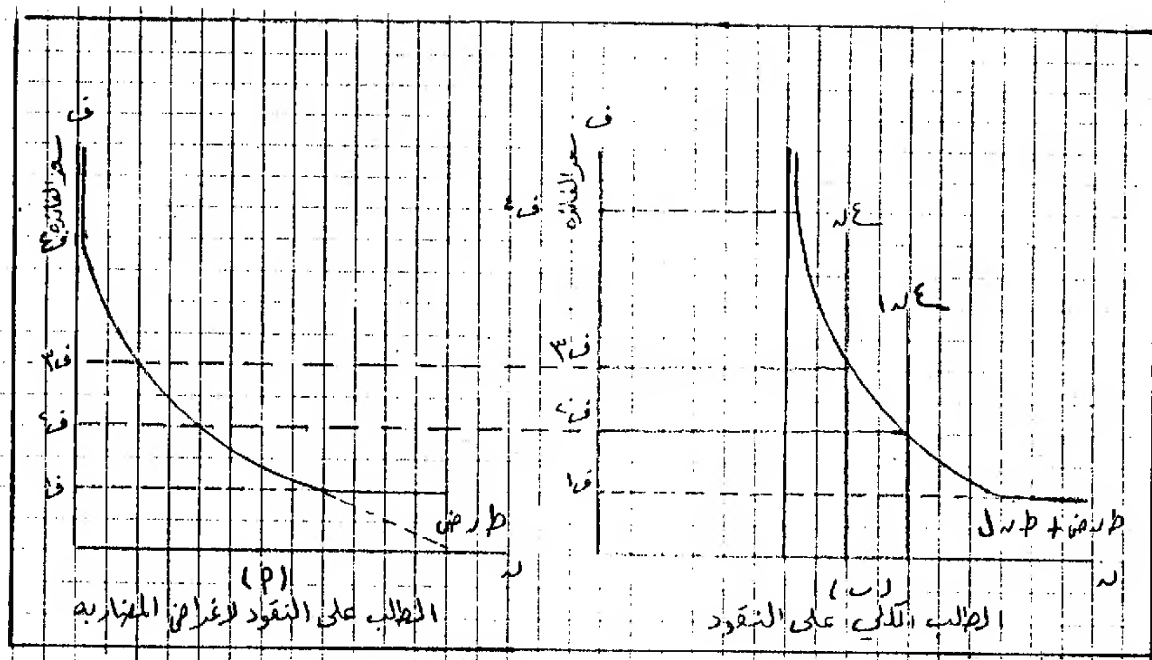
وعلى هذا قام كينز بتوصيف جدول للسوق يوضح مستويات الطلب على النقود لأغراض المضاربة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة كما يظهر في الشكل [٤ - ١١]

(١) انظر : - أكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات . مرجع

سابق . ص ٤١٦ - ٤١٧ .

(٢) انظر : - د. سهير محمود معتوق : - النظريات والسياسات

النقدية - مرجع سابق - ص ٧٩ .



شكل [١١ - ٤]

النظرية الكنزوية في سعر الفائدة

ويظهر في الشكل المنحنى (P_n) في الجزء (P) من الرسم، ويصل مستوى الطلب على النقود لأغراض المضاربة إذا ارتفع سعر الفائدة إلى مستوى عال هو (F_1) . ويكون حجم الطلب موجبا عند مستويات أقل لسعر الفائدة ثم يتزايد مع انخفاض سعر الفائدة

وعند سعر فائدة منخفض (F_2) يصبح الطلب على النقود مرنا مرونة لانهائية بالنسبة للتغير في سعر الفائدة (ويطلق على هذه الحالة " مصيدة السيولة ") .

ويعتبر هذا الطلب على النقود كوسيط للتبادل (والذي يمكن أن يتضمن أيضا الطلب على النقود لأغراض الاحتياط) وعلى هذا يتكون الطلب الكلي على النقود من جزئين :

الطلب على النقود كوسيط للتبادل والذي يعتبر كنسبة من القيمة النقدية للناتج القومي (الدخل القومي) والطلب على النقود كإصل أو الطلب على النقود لأغراض المضاربة والذي يعتبر دالة في سعر الفائدة .

ويتم في الجزء (ب) من الشكل توضيح الطلب الكلي على النقود $P^d = P^m + P^s$ كإصل جمع الطلب على النقود لأغراض التبادل P^m والذي يتوقف على الدخل النقدي (Y^d) . والطلب على النقود لأغراض المضاربة P^s والذي يتوقف على سعر الفائدة وإذا عرفنا حجم المعروض النقدي (E^d) وعرفنا كذلك حجم الطلب على النقود كوسيط للتبادل P^m فإنه سيوجد سعر فائدة واحد (F^d) يتساوى عند الطلب على النقود وعرض النقود . ونلاحظ هنا أنه بينما يستطيع كل من البنك المركزي والحكومة . تغيير حجم المعروض النقدي إلا أن الجمهور لا يستطيع ذلك وبصرف النظر عما إذا كان الجمهور يرغب في الاحتفاظ بكمية أكبر أو كمية أقل من النقود .

فإنه سيحتفظ فعلاً بالكمية التي يعرضها البنك المركزي والحكومة ويمكن لكل فرد أن يحتفظ بكمية أكبر من النقود (أو بكمية أقل) عن طريق بيعه (أو شرائه) للسندات . ولكن نلاحظ أنه عندما يحتفظ فرد ما بكمية أكبر من النقود فسيوجد فرد آخر يحتفظ بكمية أقل ويمكن تصوير ذلك في الجزء (ب) من الشكل . وذلك بالمستوى الجديد للرصيد النقدي (E^d) وهو أكبر من المستوى السابق (E^s) والذي يتحقق من خلال عمليات السوق المفتوحة . وقد أدت هذه الزيادة في المعروض النقدي إلى تخفيض سعر الفائدة من (F^s) إلى (F^d) وذلك تحت افتراض أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات لم يتغير .

وعلى هذا فإننا يمكن التوصل إلى النتيجة التالية . وهي أنه مع ثبات حجم الطلب على النقود لأغراض التبادل . ومع ثبات توقعات الأفراد بخصوص مستويات أسعار الفائدة في المستقبل فإن مستوى سعر الفائدة الفعلي يتوقف على عرض النقود ويرتبط به بعلاقة عكسية بمعنى أنه كلما ارتفع حجم المعروض النقدي . كلما انخفض سعر الفائدة . (١)

(١) انظر : - إكلي الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات مرجع

ويتحدد سعر الفائدة عند كينز وذلك عن طريق التقاطع بين منحنى الطلب الكلي على النقود D_{total} ومنحنى عرض النقود S_{total} وعند مستوى سعر الفائدة التوازني الذي يتحدد بهذه الصورة فان الافراد سيحتفظون تماما بمقدار من النقود سواء لاجراض التبادل او لاجراض المضاربة وهو نفس المقدار الذي كانوا يحتفظون به فعلا من قبل . (١)

ويمكن تلخيص مناقشتنا والنتائج التي حصلنا عليها حتى هذه النقطة كما يلي :

١ - ان اي تغير في الطلب على النقود لاجراض التبادل او في الطلب على النقود لاجراض الاحتياط (زيادة او انخفاض) وذلك كنتيجة للتغير في القيمة النقدية للنتاج القومي ستؤدي الى تغيرات في سعر الفائدة اذا كان المعروض النقدي ثابتا .

وكمثال فان اي انخفاض في الناتج او تخفيض في الاجور او الاسعار كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي . سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من خلال تخفيضه للطلب على النقود لاجراض التبادل . (٢)

٢ - يستطيع البنك المركزي - الذي يتحكم في المعروض النقدي ان يخفض سعر الفائدة بواسطة زيادة المعروض النقدي وان يرفع سعر الفائدة بواسطة تخفيض المعروض النقدي . (٣)

٣- يقرر كينز ان قرار الادخار لا يتحدد على ضوء معدل الفائدة ولكن على ضوء مستوى الدخل وبالتالي فان ارتفاع معدل الفائدة لا يؤدي وحده الى زيادة كمية الادخارات وعلى الرغم من انه وافق على ان مستوى الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة . الا انه اكد على ان هذا المعدل يتحدد بطريقه معينه بحيث يكون له مستوى ادنى لا يمكن ان يهبط عنه . وفي حالة وصول المعدل الى هذا المستوى

(١) نفس المصدر ص ٤٤٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٢٩ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٢٩ .

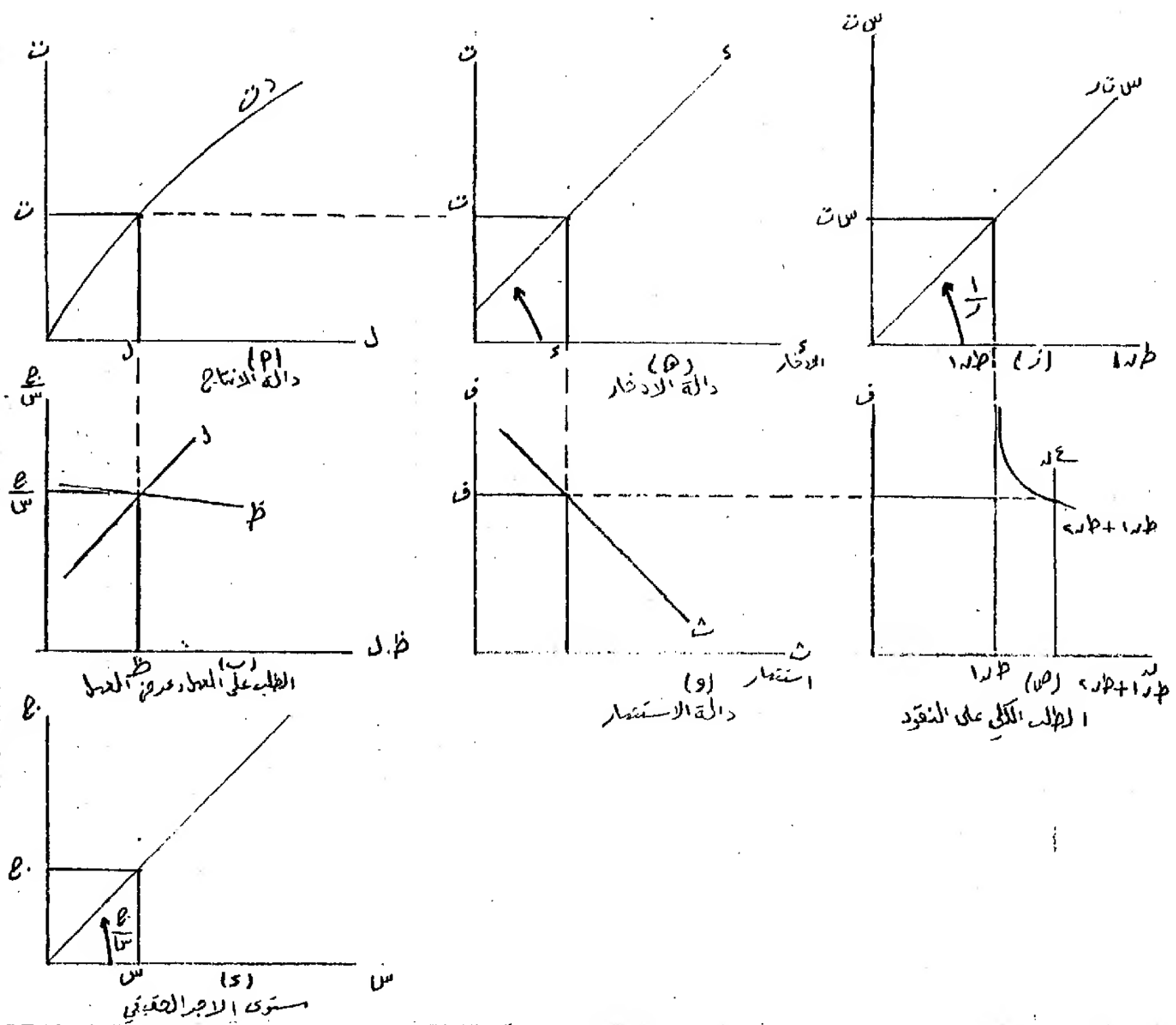
الادنى يستحيل زيادة ضفطه لتشجيع الاستثمارات . (١)
 ٤ - لقد اتجه الكنزيون الى الاعتقاد بان التغيرات في كمية النقود تؤثر على الطلب الكلي عن طريق تاشيراتها على سعر الفائدة . فتعمل معدلات الفائدة العالية على تخفيض الاستثمار وهذا يخفض بدوره الناتج القومي الصافي . وتعمل معدلات الفائدة المنخفضة على زيادة الاستثمار . وهذا بدوره يزيد الناتج القومي الصافي وبسبب تاكيدهم على هذه العلاقات . يتجه الكنزيون الى رؤية التشدد النقدي أو التساهل عن طريق سلوك معدلات الفائدة . فتفسر معدلات الفائدة العالية على انها تعني سياسة نقدية متشددة . وتفسر معدلات الفائدة المنخفضة على انها تعني سياسة نقدية متساهلة . (٢)

ج - الآثار الاقتصادية للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة مع افتراض مرونة الأجور النقدية -

تتطابق الأجزاء (٩ . ب . د . هـ) وكذلك الجزء (و) في الشكل [٤ - ١٢] بالضرورة مع الأجزاء المقابلة لها في الشكل السابق رقم [٤ - ١٠] على الرغم من أن موقع الجزء (هـ) قد تغير الآن . ولكن نلاحظ أنه قد تم احلال الجزء (جـ) وهو الذي كان يمثل التوازن النقدي الكلاسيكي عندما يكون هناك طلب على النقود لأغراض التبادل فقط . بالجزئين (ر) (هـ) اللذين يتضمنان النظرية الكينزية في سعر الفائدة . ويوضح الجزء (ر) من الشكل اثر كل من (س) الاسعار (ت) الدخل على الطلب على النقود (١٨/٢) ، في حين يوضح الجزء (هـ) اثر سعر الفائدة على الطلب على النقود (١٨/٢) وكذلك على الطلب الكلي للنقود $١٨/٢ + ١٨/٢$ (واذا اراد أحد هناك أن يبسط الأمور ويطلق على (١٨/٢) الطلب على النقود لأغراض التبادل . وعلى (١٨/٢) الطلب على النقود لأغراض المضاربة فيمكنه ذلك بالتأكيد . ولكننا نعلم أن الطلب على النقود لأغراض التبادل يتاثر أيضا بسعر الفائدة) .

(١) بوب سوتكليف : الكنزية واستقرار الاقتصاديات الرأسمالية .
 بحيث منشور في كتاب دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية .
 تحرير فرانسيس جرين وبيتر نور . الطبعة الاولى بيهروت .
 دار الطليع ١٩٨٧ م ترجمة : د. شعلان كنفاني . ص ١٤٨ .

(٢) انظر :- ادوين مانسفيلد . وناديان . علم الاقتصاد .
 مرجع سابق ص ٣٧١ .



شكل (٤-١٢)

الاثار الاقتصادية للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة مع
افتراض مرونة الاجور النقدية

٣ - الأجور الجامدة في النموذج الكينزي :

الاختراع التحليلي الثالث لكينز وهو تقديرة الخاص بأن الأجور النقدية هي بصورة عامة جامدة ضد أي ضغوط نحو الانخفاض الناتجة عن وجود بطالة . ويمكن وضع هذا الاقتراح في واحد من المعنيين التاليين :

أ - المعنى الضيق للاقتراح : وهو أن الأجور النقدية هي في الواقع جامدة تماما في اتجاه الانخفاض .

ب - المعنى الأضعف : وهو أنه على الرغم من أن الأجور النقدية ليست بالضرورة جامدة تماما أو جامدة دائما . فمع ذلك فإن الأجور تستجيب بسبب وبشكل غير متناسب لوجود بطالة .

وعلى هذا فأي تحليل يفترض المرونة الكاملة في الأجور ينتج عنه نتائج خاطئة وفي أفضل الحالات نتائج غير واردة . أو بعبارة أخرى أن التحليل الذي يفترض جمود الأجور . يؤدي إلى نتائج صحيحة ويعطي معلومات مفيدة حول كيفية عمل الاقتصاد ويستطيع بشكل أفضل أن يقترح سياسات عامة مناسبة من أجل تحسين عمل الاقتصاد .

وتوضح القراءة المتأنية (للنظرية العامة وعلى الأخص الفصل التاسع عشر) أن رأي كينز الخاص كان أقرب إلى المعنى الأول . ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن معالجة كينز للموضوع التزمت المبدأ الذي يقرر بأنه بالرغم من أن مستوى الأجور النقدية يتوقف على عوامل وقوى مؤسسية وتاريخية إلا أنه يتأثر أيضا بحالة الاقتصاد . وتكون الأجور النقدية عند المستوى الذي هي عليه - عند أي نقطة معينة - لأنها تكون قريبة من المستوى الذي وصلته في السابق . ولكن يمكن أن تتغير الأجور ارتفاعا أو انخفاضاً نتيجة لوجود ضغوط من عوامل مؤسسية . مثل تحديد حد أدنى للأجور أو نتيجة لضغط نقابات العمال . بالإضافة إلى ذلك فإنه سيكون هناك تأثير لحالة الاقتصاد على الأجور . فعندما يتحرك الاقتصاد في اتجاه مستوى التوظيف الكامل فإنه من الممكن جدا أن تزداد قوة نقابات العمل . وتقل مقاومة رجال الأعمال للمطالبة برفع الأجور . (١)

وعليه يقول كينز في الفصل التاسع عشر من النظرية العامة :-

(ليس هناك اذن من سبب يدعو الى الاعتقاد بان سياسة مرنة في الاجور تستطيع ابقاء حالة استخدام تام مستمر . كما ليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بان السياسة النقدية المعتمدة على السوق المفتوحة تستطيع الحصول بمفردها على هذه النتيجة .

ان امثال هذه الوسائل لا يمكنها ان تكسب النظام الاقتصادي صفة تكييف نفسه بنفسه . وباستثناء المجتمع الخاضع للتنظيم الاشتراكي حيث تحدد الاجور بمرسوم . ليس هناك اي وسيلة لتحقيق تخفيض مماثل في الاجور لدى كل فئات اليد العاملة ولا يمكن الحصول على التخفيض الا بفضل سلسلة من التدينات التدريجية . وغير المنظمة لا يبررها اي دليل يعتمد على العدالة الاجتماعية او المنفعة الاقتصادية . ولا تحقق عادة الا بعد مراعاة عقيمة او المنفعة الاقتصادية . ولا تحقق عادة الا بعد صراعات عقيمة وخيمة . يعاني فيها المستضعفون وقت المفاوضات اكثر من غيرهم (١) .

كما ذكر كينز انه (على ضوء هذه الاعتبارات نعتقد الان ان ابقاء مستوى الاجور الاسمية عند مستوى عام ثابت بعد موازنة الاسباب اصوب سياسة في نظام مغلق . وتبقى نفس النتيجة صحيحة في نظام منفتح على ان يكون بالامكان تأمين التوازن مع بقاء العالم بواسطة تحويلات القطع . ويستحب ان يكون للاجور في الصناعات الجزئية درجة معينة من المرونة بصورة تسمح بالاسراع في نقل اليد العاملة من الصناعات المتأخرة الى الصناعات المتقدمة بالنسبة الى الحد الوسطي . لكن ينبغي ابقاء المستوى العام للاجور الاسمية (النقدية) ثابتا بقدر المستطاع . على الاقل في الفترة القصيرة (٢) .

وعلى هذا . فقد رأى كينز انه من الممكن ان يرتفع مستوى الاجور (عن المستوى الذي وصل اليه) عندما يكون مستوى التوظيف الفعلي قريبا من مستوى التوظيف الكامل . وانه ربما سيزداد بسرعة اكبر كلما كان تنظيم نقابات العمال اكثر قوة واكثر كفاءة وكذلك يمكن ان تخفض بسرعة اكبر كلما كان حجم البطالة اكبر . وكلما كان تنظيم نقابات العمال اضعف ،

١- جون مينر كنز :- النظرية العامة في الاقتصاد - الطبعة بدون -

بيروت - دار مكتبة الحياة ترجمة - نهاد رضا - ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

٢- نفس المصدر - ص ٣٠٤ .

ولكن عند أي نقطة من الزمن فإنه يمكن النظر إلى الأجور النقدية على أنها كانت ، بشكل أو بآخر محددة تاريخيا أو تلقائيا . ويختلف هذا المفهوم لمستوى الأجر النقدي بصورة جوهرية عن المفهوم الذي افترضه الكلاسيكيون . وهو (مرونة الأجور) . فإذا كانت الأجور فعلا مرنة فإنها ستخفض وباستمرار . بدون حد طالما كانت هناك بطالة .

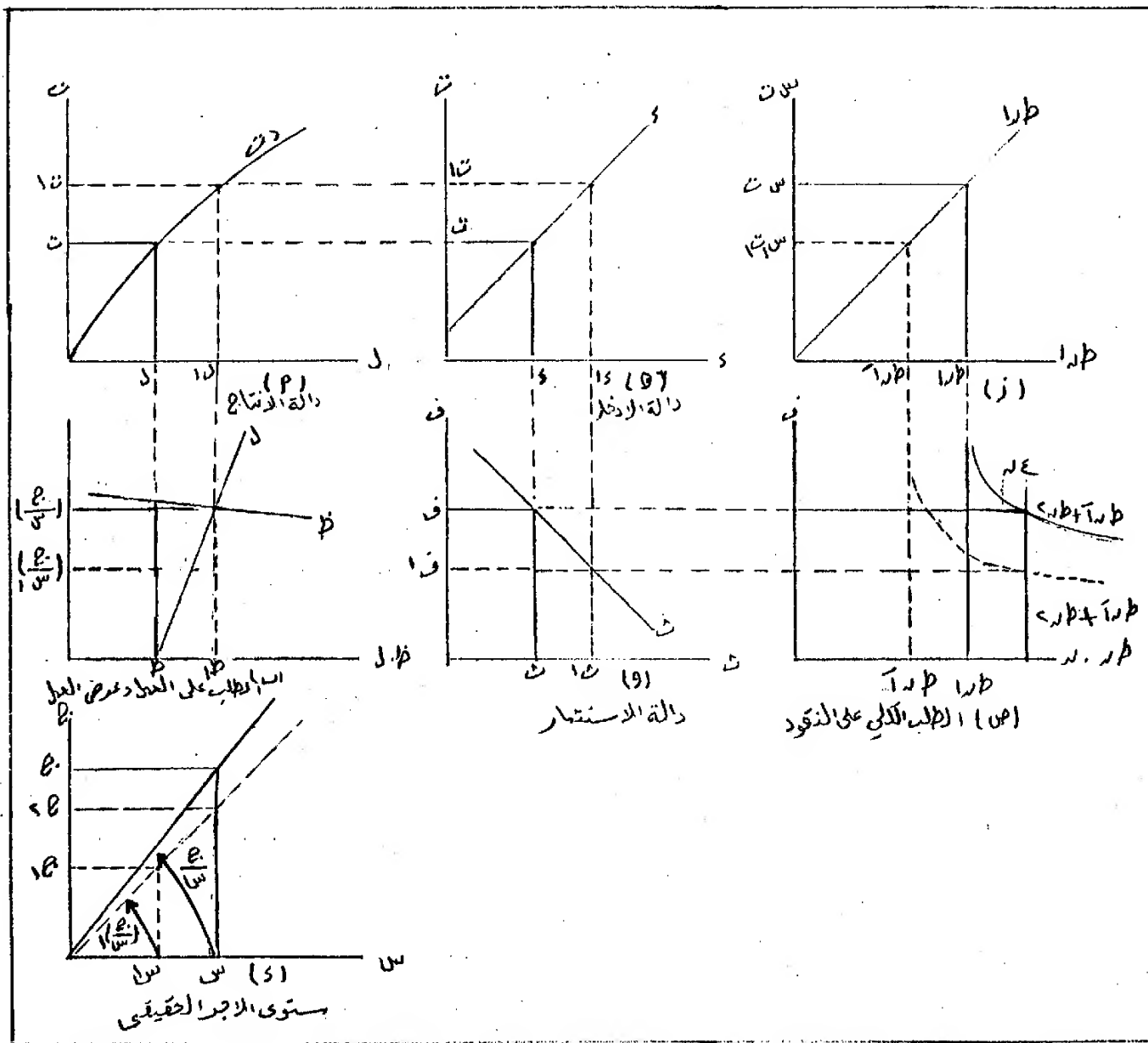
وتكون الأجور ثابتة فقط عندما يكون كل العمالة الذين يبحثون عن عمل يحصلون عليه . أما مفهوم كينز للأجور . فإنه ينظر إلى الأجور على أنها ثابتة عند نقطة ما أسفل مستوى التوظيف الكامل . وعند هذه النقطة تتساوى القوة الدافعة إلى أعلى والقوى الضاغطة إلى أسفل . ويمكن أن تنخفض الأجور عند مستوى منخفض من التوظيف . ولكنها ستخفض فقط إلى مستوى معروف ويمكن التنبؤ به . ويتوقف هذا المستوى على مدى البطالة . وهو ما لا يمكن أن يكون عليه الحال إذا كانت الأجور مرنة فعلا . ويمكن تصوير ذلك بشكل دقيق باستخدام منحنى فيليبس - phillips (١) وهو صيغة سنبحثها إن شاء الله في المبحث القادم .

- العرض البياني الكنزي الذي يتضمن جمود الأجور :

يتركز اهتمامنا الآن على نموذج كلي نفترض فيه أن الأجور جامدة بشكل أو بآخر . وهدفنا هو معرفة الآثار التي يمكن أن تنتج نتيجة للتغير في المعاملات والثوابت المختلفة في النموذج ، ويمكن بسهولة أن نحدد هذه الآثار وذلك باستخدام شكل مماثل للشكل رقم [٤ - ١٢] وهذا الشكل هو رقم [٤ - ١٣] التالي وكما يظهر في هذا الشكل الجزء (ب) فإن مستوى التوظيف الكامل يجب أن يكون عند P_1 . ويرتبط به أجر حقيقي هو (P_1/W_1) . أما مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل [فهو الجزء (پ)] . وعند هذا المستوى من الناتج نجد أن الادخار يجب أن يكون Y_1 (الجزء د) وبالتالي يكون مستوى الاستثمار وهو I_1 (الجزء و) ويتطلب ذلك بالتالي وجود سعر الفائدة توازني عند مستوى r_1 . ومن الجزئين (ز) فإننا يمكن أن نرى أنه عند سعر فائدة (r_1) ومع ثبات المعروض النقدي (M) ومنحنى الطلب على النقود لاغراض المضاربة (r_1/P) فإن ذلك يتطلب وجود مقدار توازني من الطلب على النقود لاغراض التبادل P_1 .

(١) انظر - ج - كلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات -

مرجع سابق - ص ٤٨٠ - ٤٨١ .



شكل (٤ - ١٣)

العرض البياني للنموذج الكينزي الذي يتضمن جمود الأجور

ولكن بدلا من ذلك نجد أن الطلب الفعلي على النقود لاغراض التبادل هو P_1 وهو المستوى الذي يرتبط بمستوى للناتج (ت) اقل من مستوى التوظيف الكامل ، ومستوى الاسعار السائد (س) ومع معرفة مستوى الاجور النقدية الجامدة (P_0) (الجزء ك) ومستوى الاجر الحقيقي عند مستوى اقل من التوظيف الكامل (P_1/P_0) فاننا نجد أن المستوى العام السائد للاسعار (س) هو اقل مستوى يمكن أن يتحقق . ويرجع ذلك الى أن وجود أي مستوى للاسعار اعلى من (س) سيعني عند ثبات (P_0) انخفاض في مستوى الاجر الحقيقي الذي يطلبه العمال لانتاج مستوى الناتج (ت) وتصبح الوحدات الحدية في الانتاج اكثر ربحا . وتؤدي المنافسة بين رجال الاعمال الى تخفيض الاسعار .

وحتى نستطيع أن نخفض سعر الفائدة الى مستوى P_1 ، من أجل أن يزداد الاستثمار الى مستوى P_1 . ليساوي الادخار التوازني كما وبالتالي يسمح بالوصول الى مستوى الناتج ومستوى التوظيف الى مستوى التوظيف الكامل أي الى P_1 - P_1 فانه من الضروري أن ينخفض (س) الى مستوى P_1 وهو مستوى منخفض جدا عن المستوى (س) . وحيث أن P_1 هي اعلى بكثير من (ت) . فان ذلك يعني بالضرورة انخفاضا كبيرا في الاسعار (س) .

ولكن الاسعار (س) لن تنخفض الا اذا انخفضت (P_0) الاجور النقدية فاذا انخفضت الاجور النقدية من (P_0) الى (P_1) . مع ثبات (س) عند المستوى (س) . فان المستوى يؤدي الى استعادة مستوى الاجر الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل (P_1/P_0) . ولكن ذلك لن يؤدي الى تحقيق التوظيف الكامل . ويرجع ذلك الى أن (س) يجب أن تنخفض الى P_1 وهو ما يتطلب انخفاض الاجور النقدية ليس الى P_1 فقط . وانما ايضا الى P_1 . وبالتعريف نجد أن الاجور لن تنخفض الى هذا المستوى ، على الاقل لن تنخفض بالسرعة الكافية اللازمة .

وخلال هذا الوقت فان (ت) . (P_1) وكل المتغيرات الاخرى يكون لها خاصية التوازن أو شبه التوازن عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل . ويتساوى الادخار ^{المعقد} والاستثمار ^{المعقد} عند المستوى المحقق للناتج (ت) . ويكون سعر الفائدة التوازني عند المستوى (P_1) . ومع معرفة وثبات المعروض من النقود ومستوى الاسعار (س) يتساوى الطلب على النقود مع المعروض من النقود عند سعر الفائدة (P_1) ومع ثبات الاجر النقدي المرتفع P_1 ومعامل الاجر النقدي للاسعار (P_1/P_0) ،

والذي يتلائم مع مستوى التوظيف (\bar{X}) . أي بمعنى أنه يتلائم
أيضا مع السعر التنافسي السائد (S) . ومن الناحية الأخرى
فإن مستوى التوظيف السائد (\bar{X}) يحدد مستوى الناتج (Y)
والذي يتضمن ادخارا مقداره (K) . وهو يتساوى مع (Y)
عند سعر الفائدة الملائم (F)

ولا يوجد ، في مثل هذا الموقف ، أي مؤسسة أو مستهلك ، أو
مستثمر أو عامل ، يكون غير راض عن سلوكه الاقتصادي ، ويرغب
أي واحد منهم في تغيير ما يقوم به فعلا ولكن ، وبدون شك ، فإن
العمال العاطلين عن العمل هم الذين يكونون غير راضين ، ولكن
هذا لن يؤدي بهم إلى عرض خدمات عملهم عند مستوى أجر أقل من
المستوى السائد وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تخفيض الأجر
النقدي إلى P_1 .

ونلاحظ هنا مرة أخرى أن التوظيف الكامل يتطلب وجود أجر حقيقي
منخفض (P_1/P_0) . وكذلك يتطلب وجود أجر نقدي منخفض P_1 ولكن
المطلب الأخير هو المطلب الرئيسي . ولنرى أهمية ذلك المطلب ،
لنفترض أن منحى الطلب على العمل كان منحى أفقيا وفي هذه
الحالة لن تكون هناك حاجة إلى تخفيض الأجر الحقيقي . لكن تظل
ضرورة تخفيض الأجر النقدي قائمة . أو نفترض أن الحكومة تقدم
اعانات للعمال بمقدار الفرق ($P_0 - P_1$) مما يؤدي إلى تخفيض الأجر
الحقيقي بالنسبة لأصحاب الأعمال في المستوى (P_1/P_0) . إذا
كانت (S) ثابتة . إلا أنه مع ذلك توجد بطلالة (١) .

(١) ج - أكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع

سابق - ص ٤٨٤ - ٤٨٧ .

٣- اثر الاجور في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة . وفق النموذج الكينزي :

وطبقا للنموذج الكينزي يتوقف حجم الاستثمار لدى أي مشروع بالمقارنة بين (الكفاءة الحدية للاستثمار) من ناحية (وسعر الفائدة) من ناحية أخرى . فإذا كانت الأولى أكبر من سعر الفائدة أو مساوية له يتم الاستثمار لدى المشروع والعكس بالعكس صحيح ومن ثم فإن سعر الفائدة الجاري في السوق يصبح محدد أساسيا للاستثمار ولدى المشروع - ثم أن هذه النتيجة تعمم على الاقتصاد ككل . حيث أن هذا يتكون من عدد كبير من المشروعات ، ومن ثم فإن حجم الاستثمار الكلي يكون دالة في سعر الفائدة (١) . ولكن في فترة متأخرة من الثلاثينات ازداد الاقتصاديون شكاً حول أهمية سعر الفائدة كمحدد للاستثمار (٢) .

ووفقا لكنز سنذكر اثر الاجور على كل من الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . ثم نذكر الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ونتعرض لشيء من النظريات الحديثة للاستثمار بعد كينز .

أولاً : اثر تخفيض الاجور النقدية على الكفاءة الحدية لرأس المال

ان اثر سياسة تخفيض الاجور على الكفاءة الحدية لرأس المال التي عن طريقها يمكن تحقيق أكبر فرصة لزيادة التوظيف سوف تتوقف على رد الفعل على توقعات رجال الأعمال ، فلو أن تخفيض الاجور النقدية سوف يؤدي الى توقع تخفيض تالي في الاجور النقدية فيما بعد فإن الاثر سيكون غير موافق ، أي أن الكفاءة الحدية لرأس المال سوف تنخفض . والسبب في ذلك أن رجال الأعمال . نظرا لتوقعهم حدوث تخفيض تالي في الاجور في المستقبل سوف يعتمدون الى تأجيل الاستثمارات وذلك حتى يتحققوا من معدلات الاجور النقدية قد انخفضت الى أقل مستوى ممكن .

وعلاوة على ذلك فإن انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يصحب سياسة تخفيض الاجور النقدية سوف يؤدي زيادة عبء الديون على رجال الأعمال أو سوف يؤدي ذلك الى تثبيط همهم للقيام باستثمارات جديدة .

(١) د. عبد الرحمن يسري : التحليل الاقتصادي - الطبعة بدون -

الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٧ - ص ٨٧ .

(٢) مايكل ابدجان : - الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسة ، الرياض

دار المريخ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ترجمة : محمد ابراهيم منصور - ص ١٧٥ .

ويجب أن نشير إلى أهمية الناحية السيكلوجية للعمال . وذلك لأن الاضطرابات العمالية قد تلغي الأثر الموافق للتوقعات . وعليه ، فإن سياسة الأجور النقدية الجامدة من المحتمل أن يكون لها أثر موافق على الكفاءة الحدية لرأس المال على سياسة أجور نقدية مرنة كنتيجة فيها نحو الانخفاض تدريجيا . فائز سياسة تخفيض الأجور في أوقات الكساد على الكفاءة الحدية لرأس المال يبدو أنها لا تعطي أملا كبيرا في تخفيض البطالة (١) .

- ثانيا : أثر تخفيض الأجور النقدية على سعر الفائدة :

لعل أكبر أثر موافق لسياسة التخفيض العامة في الأجور النقدية على مستوى التوظيف يمكن أن يوجد في أثر هذه السياسة على تخفيض سعر الفائدة .

فإنخفاض الأجور وانخفاض الأسعار سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود بدافع المعاملات وعليه . فانه من عرض ثابت معين من النقود [E] عندما ينخفض مقدار طلب الأفراد للنقود بغرض المعاملات [P_d] فإن مقدار ما يتبقى للأفراد من النقود بغرض المضاربة . سوف يزداد ذلك لأن مجموع المعروض من النقود [E] سوف توزع بين نقود تطلب بغرض المعاملات [P_d] ونقود تطلب بغرض المضاربة [P_m] أي أن : $E = P_d + P_m$

وبالتالي فإن دالة التفضيل النقدي سوف تثجة إلى أسفل وبالتالي فإن سعر الفائدة سوف ينخفض وكلما كان انخفاض الأجور والأسعار كبيرا كلما كانت كمية النقود التي تتحول من الأرصدة النشطة [P_d] إلى الأرصدة الخاملة [P_m] كبيرة وبالتالي كلما كان الانخفاض في سعر الفائدة كبيرا .

ولا شك أن انخفاضا في سعر الفائدة سوف يكون له أثر موافق على الاستثمار ، هذا بافتراض أن دالة الاستثمار مرنة بالنسبة لسعر الفائدة . ومن الوجهة التحليلية فإن ما تؤدي إليه انخفاض الأجور النقدية من انخفاض في سعر الفائدة لا تختلف عما تؤدي إليه زيادة الكمية المعروضة من النقود [E] بغرض زيادة مقدار النقود المتاحة للأرصدة الخاملة [P_m] من تخفيض في سعر الفائدة ، والخطوات التي توضح كيف أن تخفيضا عاما في الأجور سوف يترتب عليه تخفيض في سعر الفائدة إنما عادة يشار إليها على أنها أثر كينز .

الا اننا يجب ان نلاحظ انه اذا كان لتخفيض الاجور النقدية اثار غير موافقة على توقعات الاعمال مما يترتب معه انتقال دالة الطلب الاستثماري الى اسفل . وانتقالها الى اعلى في دالة التفصيل النقدي . وعليه فان اثر سياسة تخفيض الاجور على سعر الفائدة سوف تختلف باختلاف الظروف السائدة ، ولذلك فاننا لا نستطيع - من الناحية النظرية - سوى ان نقول انه ليس هناك نتيجة قاطعة فيما يتعلق باثر سياسة تخفيض الاجور على سعر الفائدة بغرض زيادة الاستثمارات . وذلك عن طريق اتباع سياسة تخفيض الاجور النقدية ويرى كينز ان تخفيضها في الفائدة انما هو امر ضروري لزيادة الاستثمارات ولكن ليس من الضروري ان يتحقق هذا التخفيض في الفائدة عن طريق تخفيض عام في الاجور النقدية فمن الممكن ان يتحقق تخفيض سعر الفائدة عن طريق اتباع سياسة نقدية رشيدة . (١)

- ثالثا : الانتقادات الموجهة لدالة الاستثمار الكنزية :

لقد واجهت فكرة الكفاءة الحدية للاستثمار كمحدد للاستثمار الجديد انتقادا شديدا على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة وبريطانيا ومن اهم هذه الانتقادات مايلي :

١ - ان سعر الفائدة لا يعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات رجال الاعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد حيث ان الكفاءة الحدية للاستثمار عادة ما تكون مرتفعة جدا عن سعر الفائدة في حالات الرواج ، بحيث صعب القول بان سعر الفائدة ممكن ان يكون محددا لحجم الاستثمار .

٢ - اما حالات الكساد فبالرغم من ان سعر الفائدة ينخفض الى مستويات ضئيلة . الا ان الكفاءة الحدية للاستثمار تنخفض بمعدلات اكبر بكثير . حيث ان التوقعات تتم بالتشاؤم الشديد . لذا يصعب التمديق في هذه الحالات ان سعر الفائدة مهما كان منخفضا سوف يؤثر على حجم الاستثمار الجديد فيدفعه الى الزيادة . (٢)

٣ - اظهرت الدراسات التطبيقية ان المشروعات الكبيرة لاتتأثر عموما بسعر الفائدة وتغييراته . ذلك لاتها تقوم بتمويل مشروعاتها ذاتيا . ولا تبالي بالتغيرات المؤقتة لسعر الفائدة بالارتفاع والانخفاض . وتحسب لنفسها سعر فائدة متوسطة تعتمد فيه على الاجل الطويل . (٣)

١- نفس المصدر - ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

٢- انظر : - د . عبد الرحمن يسري : التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ص ٨٤

٣- نفس المصدر ص ٨٥ .

٣ - ان التحليل الخاص بدالة الاستثمار انما يستند الى سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ، ذلك لانه يفترض ان الاجور انما تتساوى مع الانتاجية الحدية للعمل . ولكن اذا ما اسقطنا هذا الفرض فان معدلات الاجور تصبح عاملا اكثر اهمية في نظرية الاستثمارات . (١)

٤ - ان كينز لم يبين ان سعر الفائدة انما يتوقف على التوقعات بدرجة اكبر من توقف الكفاية الحدية لرأس المال على التوقعات . وان هذا هو السبب في اعتباره الكفاءة الحدية لرأس المال ظاهرة ديناميكية ، بينما كان ينظر الى رأس المال على انه ظاهرة ساكنة

٥ - استخلص الاقتصاديون في النهاية ان تحليل كينز فيما يتعلق بالكفاية الحدية لرأس المال ليس فقط غير كامل بل انه لايعتبر ايضا مرضيا للعوامل التي تحدد انتاجية رأس المال . كما انها غير واضحة ، وغامضة ومتعارضة وغير منسقة . (٢)

وبذلك يثبت ان الاستثمار يعتبر اقل حساسية نسبيا للتغيرات في سعر الفائدة . ما اشارت به الدراسات التطبيقية المبكرة ، وكننتيجة لهذا فان عددا من النظريات البديلة للاستثمار قدمت (منها نظرية المعجل ونظرية الارصدة الداخلية والنظرية التقليدية الحديثة) . (٣)

وبعدا عن شرح هذه النظريات ودراستها التطبيقية نجد (ان ثمة ارتباطا قويا وموجبا بين الاستثمار والارباح . فالمنشآت تستثمر اكثر عندما تكون الارباح عالية . ومع ذلك فثمة ارتباط قوي وموجب بين الارباح والناتج . فعندما تكون الارباح مرتفعة ، فان المنشآت تعمل عادة عند طاقتها القصوى ، ومن ثم تقدم حافزا للمنتجات لكي تزيد من طاقتها الانتاجية . (٤)

(١) انظر : د . سامي خليل : النظريات والسياسات ، مرجع سابق ص ٣٦١ .

(٢) نفس المصدر . ص ٣٦٢ .

(٣) مايكل ايدجمان : - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - مرجع سابق ص ١٧٦ .

(٤) نفس المصدر ص ١٨٥ .

- رابعا :- اثر الاجور في نظريات الاستثمار الحديثة :

توجد هناك ثلاث نظريات بسيطة نسبيا في الاستثمار هي :

- ١ - الاستثمار كدالة في سعر الفائدة (دالة الاستثمار الكنزية) والتي سبق التعرض لها .
- ٢ - الاستثمار كدالة في الداخل .
- ٣ - الاستثمار كدالة في التغيرات في الناتج والدخل - ان مبدأ المعجل .

واحدى النظريات البسيطة للاستثمار هي النظرية التي تقرر ان حجم الاستثمار يتوقف على مستوى الناتج والدخل ويقرر احد تفسيرات هذه النظرية ان الاستثمار يتوقف على الارباح المجودة والمتوقعة وان مستوى الارباح الجاري هو افضل معلومات يمكن ان تحصل عليها المنشأة . حتى تستطيع ان تقوم بتوقعات الارباح في المستقبل . وكما هو معلوم فان الارباح تعتبر ذات حساسية عالية لمسوى الناتج والدخل وبالتالي فان الاستثمار يتاثر بالتغيرات في الناتج والدخل . (١)

ويوجد شكل آخر لكيفية ربط الاستثمار بالدخل ولا يؤكد هذا الشكل على دور واهمية القيمة الجارية للناتج او على اهمية الارباح الجارية لعامل مهم في تحديد مستوى الناتج المتوقعة والارباح المتوقعة ، بل بدلا من ذلك فانه ينظر الى دور الارباح او الى الارباح غير الموزعة بصورة خاصة كمصدر من مصادر تمويل الاستثمار الذي يعرف (بالموارد الذاتية) ويصبح هذا المصدر اكثر اهمية كلما انخفضت درجة التنافس في اسواق رأس المال وتعتمد كثير من المؤسسات على الارباح المحتجزة الى حد كبير لتمويل مشاريعها الاستثمارية . حيث انها تفضل اعادة استثمار جزء كبير من ارباحها في توسيع اعمالها بدلا من الاحتفاظ بها في شكل ارصدة في البنوك ، او شراء اسهم ، او جعل المساهمين يتذوقون طعم التوزيعات بمعدلات قد لا يمكن المحافظة عليها وبما انها لا تقترض من الخارج فان تاثير التغيرات في معدلات الفائدة ووفرة التسليف على خططها الاستثمارية يمكن ان يقل . (٢)

(١) انظر :- اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع

سابق ص ٩٥٠ - ٩٥١ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

أو ينعدم - كما في الاقتصاد الإسلامي - وبذلك نلاحظ عدم الأهمية الكبيرة لسعر الفائدة كما تصورنا لنا النظرية الوضعية ، وبالنظر لدور الأجر في الاستثمار نجد أنه توجد ثلاث مجموعات من العناصر تدخل في عملية حساب ربحية هذه الحسابات هي :

١ - مستوى تكاليف السلع الرأسمالية .

٢ - العائد النقدي المتوقع ، عدد سنوات فترة تشغيل الاستثمار . وكميات العائد وكذلك الأسعار والأجور والعمال التي تحددها . وكذلك أسعار المواد الأولية ، والمدخلات الأخرى ، ومعدلات الضرائب والزكاة .

٣ - سعر الفائدة في السوق الذي يستطيع عنده رجال الأعمال الاقتراض أو الاقراض أو أي بديل عنه يؤدي مهمة الاقتراض والاقراض (٢) كالتمويل بالمشاركة كما في الاقتصاد الإسلامي .

ويمكننا أن نحدد من كل صيغ من صيغ القاعدة بشكل مباشر أن نوع من التغيرات التي سوف تحسن كفاءة الاستثمار والتي يمكن افتراض أنها حدثت بصورة عامة ، ستؤثر على عدد المشاريع الاستثمارية المربحة ، ومن ثم تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي .

فمثلاً نجد أن التغيرات الآتية (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ستؤدي إلى رفع كفاءة المشاريع الاستثمارية . ومن ثم يمكن أن تؤدي إلى نقلها من كونها غير مقبولة إلى أن تصبح مربحة ومن ثم مقبولة وهي :

ارتفاع الأسعار المتوقعة ، انخفاض الأجر المتوقع ، أو عدد العمال تخفيض سعر الفائدة أو الغاءه ... الخ . وكل تغير من هذه التغيرات يمكن أن يؤدي إلى وجود نظرية أو جانب من نظرية الاستثمار ومع ذلك فإنه لا يمكن اشتقاق أي من هذه النظريات . أو أي نظريات أخرى ممكنة مباشرة من حسابات قاعدة الاستثمار .

(١) نفس المصدر ص ٣٦٤ .

(٢) أنظر : نفس المصدر . ص ٨٩٠ - ٨٩١ .

ويرجع ذلك الى أن تغيير ما في أي من المجموعات الثلاث التي تدخل في عملية الحساب سواء حدث ذلك التغيير تلقائيا ، أو عبر بعض عمليات السوق ، قد يتضمن بالضرورة وجود مجموعة أخرى من التغيرات بالنسبة لمؤسسة أو سلعة ، أو بالنسبة لكل المؤسسات أو كل السلع ، والتي تزيل أثر التغير الأول .

وتوجد أمثلة كثيرة على نظريات تم اشتقاقها مباشرة من عملية الحساب التي تقوم بها المنشآت لتحديد كفاءة الاستثمار ، وكلها نظريات تعاني من عدم القدرة ، وأقرب الأمثلة لذلك هو اشتقاق النظرية التي تقرر أن الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة ، حيث ثبت مع الوقت قصورها . ان لم يكن بطلانها كما في الاقتصاد الاسلامي .

والدليل على ذلك أن هذه النظرية تقرر أن تخفيفا مستمرا في سعر الفائدة يجعل الاستثمار موجبا خلال فترة زمنية . ولكن الملاحظ أنه لم يحدث مثل هذا التخفيض المستمر في سعر الفائدة ، خلال القرن الماضي في معظم الدول الغربية ، ولم يؤثر ذلك على الاستثمار كما تصوره تلك النظرية . وبذلك تفقد هذه النظرية قدرتها على تفسير عمليات التراكم الرأسمالي الكبيرة - مع ضخامة الاستثمارات - التي حدثت في هذه الدول خلال هذه الفترة .

وتعد الأجور أحد المتغيرات في داخل المجموعات الثلاث التي تدخل في عملية حساب ربحية الاستثمار ويصدق عليها ما يصدق على غيرها حيث تؤثر وتتأثر حسب تغيرها مع عدم اهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر بها ، وأن التركيز عليها وحدها يظهر جانبا واحدا فقط من جوانب نظرية الاستثمار ، وهو جانب لن يكون الا مشوها عن الواقع الحقيقي والمعقد لنظرية الاستثمار . (١)

(١) انظر : - نفس المصدر . ص ٨٩١ .

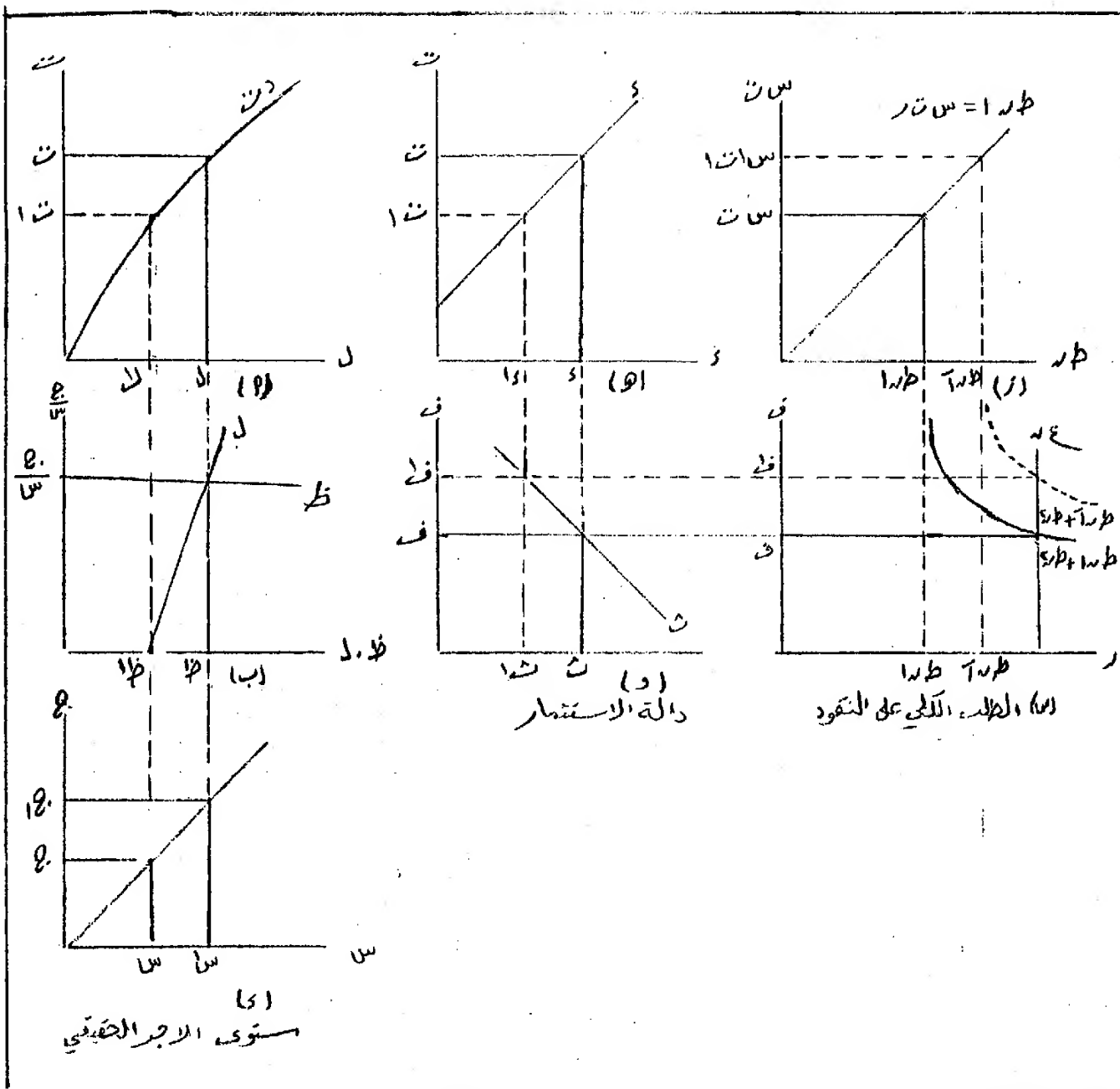
٤ - سياسة الحكومة في النموذج ذي الأجور الجامدة :

ويمكن أن نعتبر الأجر النقدي كمتغير من متغيرات السياسة الاقتصادية في هذا النموذج . وعلى الرغم من أن الأجر النقدي ليس مرئنا مرونة تلقائية بحيث ينخفض مع وجود البطالة إلا أنه قد يرتفع أو ينخفض نتيجة لإجراءات حكومية معينة ، يتم اتخاذها لغرض التأثير على حجم الناتج ومستوى التوظيف أو حتى - للتأثير على مستوى الأسعار وتسمح لنا دراسة اثر التغير في الأجر النقدي الذي يحدث ولمرة واحدة ، وبشكل محدد الذي يحدث نتيجة لإجراء حكومي بإجراء التنبؤ أو بأن نتوقع النتائج التي يمكن أن تحدث نتيجة لحدوث تغير (زيادة أو انخفاض) تلقائي في الأجر النقدي ولمرة واحدة وبشكل محدد . والذي يحدث دون أي مساعدة من جانب الحكومة . (١)

ويوضح الشكل [٤ - ١٤] هذه الحالة إذا زاد الأجر النقدي . سواء كان ذلك نتيجة لرفع مستوى الحد الأدنى للأجور عن طريق ضغط الحكومة على المؤسسات لزيادة الأجور (بما في ذلك زيادة الأجور ورواتب موظفي الحكومة نفسها) . أو كان ذلك نتيجة لتحديد الأجور بين العمال وبين أصحاب العمل وبدون أي تدخل من جانب الحكومة أو موافقتها . وستكون النتائج التي تحدث نتيجة لتخفيض الأجر النقدي معاكسة تماما للنتائج التي تحدث كرد فعل على زيادة الأجور وسنستمر هنا أيضا في الشكل [٤ - ١٤] في افتراض أن دالة الطلب على العمل دالة أفقية وذلك للتبسيط .

وتظهر الزيادة في الأجر النقدي من (٢) إلى (١٠) في الجزء (د) من الرسم . وحيث أنه لا يوجد تغير في دالة الطلب على العمل (١) فإنه من الواضح أن الأجر الحقيقي لن يتغير . وبالتالي فإنه يجب أن ترتفع الأسعار بنفس النسبة التي زاد بها الأجر النقدي أي من (س) إلى (د) . والاثـر الوحيد لهذا التغير هو زيادة (٣) نتيجة للزيادة في الطلب على النقود لأغراض التبادل (١) وبالتالي زيادة (٤) سعر الفائدة والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي تخفيض الناتج (٥) . وتظهر المستويات التوازنية الجديدة باستخدام الرمز (١) بجانب كل متغير .

(١) انظر :- نفس المصدر . ص ٤٩٢ .



شكل رقم (٤-١٤)
سياسة الحكومة في النموذج ذي الأجور الجامدة

من الوضح في الشكل أن (ن) لا تنخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها الاسعار (س) لانه اذا حدث ذلك فلن تكون هناك حاجة الى انخفاض سعر الفائدة (ف) وبالتالي الى انخفاض الناتج . وعلى كل ، ومع بقاء الاشياء الاخرى على حاله - فانه اذا كان الاستثمار عديم المرونة نسبيا مع سعر الفائدة . فان مدى الانخفاض في (ن) . سيكون قليلا . ومدى الارتفاع في (ف) سيكون كبيرا .

ومن ناحية اخرى كلما كان الطلب على النقود كبير المرونة بالنسبة لسعر الفائدة كلما كان الانخفاض في (ن) كبيرا والارتفاع في (ف) قليلا . وذلك مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها مرة اخرى .

واذا كانت دالة الطلب على العمل (ل) مائلة الى اسفل الى جهة اليمين . فان النتائج التي عرضناها في الفقرة السابقة تبقى كما هي في نفس الاتجاه ولكن مع انخفاض (ن) فان الاسعار لن تنخفض بنفس النسبة التي زاد بها الاجر النقدي وبالتالي فان كل التغيرات الاخرى نتيجة لتغير معين (ΔP) في الاجر النقدي ستكون اصغر في قيمتها عن الحالة السابقة التي يكون فيها الاجر الحقيقي P/س - ثابتا .

والنتيجة هنا هي ان ارتفاع الاجر النقدي سيؤدي الى انخفاض في مستوى التوظيف والناتج من خلال تأثيره على سعر الفائدة . الا اذا تم ازالة هذا الاثر عن طريق زيادة في (ف) المعروض النقدي . والعكس صحيح - بمعنى ان أي تخفيض في الاجر النقدي سيؤدي الى زيادة التوظيف - وهذا هو السبب في ان مرونة الاجر النقدي - أي اتجاهه الى الانخفاض في حالة وجود بطالة - تؤدي الى زيادة التوظيف وفي النهاية الى الوصول الى مستوى التوظيف الكامل في غياب الحالات الخاصة التي تم تناولها سابقا .

ومن المهم جدا هنا ان نفهم لماذا يوجد ارتباط عكسي بين (ΔP) و (Δل) . ويتبع هذا الارتباط وبصورة اساسية فقط من تأثير مستوى الاجور على مستوى الاسعار ومن تأثير مستوى الاسعار على الطلب وعلى النقود لاغراض التبادل . واذا رجع القاريء الى الخلف فسيرى اهمية هاتين العلاقتين المبسطتين بالنسبة للنتائج التي تظهر طبقا لقانون ساي في النموذج الكلاسيكي - ونرى هنا - للتأكيد - انه في اطار النظرية الكمية الكلاسيكية . وحيث لا توجد نظرية للطلب الكلي . فان التغيرات في المستوى العام للاسعار تؤثر مباشرة على الناتج وليس من خلال سعر الفائدة . ولكن تتطابق الالية (الميكانيكية) الاساسية لتأثيرات الاسعار على الطلب على النقود لاغراض التبادل مع هذه الالية .

ويظهر وبوضوح في هذا النموذج - مثله في النموذج الكلاسيكي ان تـاثيرات التغير في الاجر النقدي هي نفسها تـاثيرات التغير في المعروض النقدي - ويمكن ازالة اثر الزيادة في الاجر النقدي - في اي من النموذجين وبدقة كاملة - عن طريق اجراء تغير في الاتجاه العكسي ، اي تخفيض حجم المعروض النقدي ، ومع بقاء الاستثمار . بالتالي - ثابتا - او يمكن الحفاظ على اثر الانخفاض في (Q) الاجر النقدي - باستخدام نفس العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة - عن طريق رفع المعروض النقدي . وفي الحقيقة يميل بعض الاقتصاديين الى التحدث عن (المعروض النقدي الحقيقي real Money supply ع/ر/س) . والذي يتاثر وبشكل متساو بمقدار عشرة بالمائة مثلا اما نتيجة لزيادة النقود بمقدار عشرة بالمائة او نتيجة تخفيض مستوى الاسعار بنسبة عشرة بالمائة .

ولايعني ذلك انه لن تكون هناك تـاثيرات للتغير في الاجر النقدي على مستوى التوظيف - ماعدا تلك التـاثيرات التي تظهر من خلال سعر الفائدة حيث ان مجرى التـاثيرات هذه هو فقط المجرى الذي تم ادخاله في النموذج .

وعلى الاقتصاديين او اي امرئ آخر يقترح استخدام مستوى الاجور كأداة من أدوات السياسة لتحقيق مستوى التوظيف . ان يفهموا انهم في الواقع يطلبون استخدام نوعا آخر من النماذج عندما يؤيدون الاتواع الأخرى للتـاثير ، ومع ذلك فانه مازالت هناك اقتراحات لاستخدام سياسة الاجور بغرض التـاثير على التوظيف - تدور كلها او يقال انها تدور - في اطار الاتجاه ((الكينزي)) ولكن لا يوجد لها اي تبريرات في النموذج الكينزي . على الاقل في النموذج الذي تم تطويره واستخدامه حتى هذه النقطة من التحليل . وساعدنا معرفة اخطاء مثل هذه النظرية في الوصول الى فهم افضل لطبيعة الصيغة الكينزية للتركيب الكينزي الكلاسيكي . (١)

(١) - ج - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات (مرجع سابق)

• - النتائج الأساسية للنموذج الكينزي :

بعد أن رد كينز على الكلاسيكيين حجتهم القائلة بأن تخفيض الأجور تؤدي الى زيادة التوظيف . الا اذا اثر هذا التخفيض على المتغيرات الأساسية المؤثرة في زيادة التوظيف وهي الميل الحدي للاستهلاك . او للكفاءة الحدية لرأس المال ، او معدل الفائدة ، او عليها جميعا . (١) وبذلك يقول كينز :

وليس هناك من طريقة سوى تتبع تأثيراته الممكنة على هذه العوامل الثلاثة :

ويبدو في الواقع أن أهم الانعكاسات هي كالتالي :

١ - أن تخفيض الأجور الاسمية (النقدية) (٢) يخفض الاسعار بصورة متفاوتة ويؤدي اذا الى انتقال معين في الدخل الحقيقي :

(أ) من الاجراء الى العناصر الاخرى الداخلة في الكلفة الحدية الاولى التي لم يخفض اجرها .

(ب) من المنظمين الى حملة وشائق الدخل الذين ضمن لهم دخل اسمي معين ثابت فما هو تأثير هذا التبدل في التوزيع على ميل الجماعة الى الاستهلاك ؟ أن انتقال الدخل من الاجراء الى عناصر الانتاج الاخرى من شأنه أن ينقص الميل الى الاستهلاك . اما انتقال الدخل من المنظمين الى حملة وشائق الدخل فتأثيره مريب بشكل اكبر . ولكن اذا كان حملة وشائق الدخل يمثلون اجمالا في المجتمع الطبقة الأكثر شراء ، والذي يتميز مستوى معيشتها بانه المستوى الاقل مرونة فان التأثير يكون أيضا غير ملائم ، فما هي النتيجة الصافية لهذه الانتقالات مع اخذ جميع الاعتبارات المتداخلة بعين الاعتبار ، لايسعنا الا أن نخمن تخميننا وليس من شك في أن هناك احتمالات اكبر في أن تكون نافيته أكثر ملائمة (٣) .

(١) انظر : - البرماني : د. خزعل : مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ١٢٠ .

(٢) يستخدم المترجم كلمة (الاسمية) بدلا من النقدية .

(٣) جون مينر كينز - النظرية العامة - مرجع سابق - ص ٢٩٦ .

٢ - فإذا كنا بصدد نظام منفتح ، وإذا كان تخفيض الأجر الاسمية تخفيضاً بالنسبة الى الأجر الاسمية في الخارج . مع رد هذه الأجر وتلك الى نفس الوحدة ، كان التحويل طبعاً ملائماً للتوظيف (١) (الاستثمار) لانه يميل الى تحسين الميزان التجاري ويفترض ذلك طبعاً عدم ضياع الكسب بسبب تعديل التسعيرات الجمركية والمحاصة ... الخ ولئن كان الايمان التقليدي بفاعلية تخفيض الأجر الاسمية بوضعه وسيله لزيادة الاستخدام الاكثر انتشاراً في انجلترا منه في الولايات المتحدة ، فلعل ذلك لان الولايات المتحدة تملك طابع الاقتصاد المغلق اكثر من انجلترا . (٢)

٣ - ان تخفيض الأجر الاسمية في حالة نظام منفتح ، من شأنه ان يجعل معدل المقايضة الخارجية ، اقل ملائمة رغم زيادته الرصيد الدائن في الميزان التجاري وان المداخل الحقيقية غير مداخل العاطلين الذين يستخدمون مجدداً ستتعرض اذا الى تخفيض قد يسهم في زيادة الميل الى الاستهلاك . (٣)

٤ - اذا بدا ان على تخفيض الأجر الاسمية ان يكون تخفيضاً الى الأجر الاسمية المقبلة ، فانه يكون ملائماً للتوظيف (الاستثمار) لانه كما رأينا يزيد فعالية الراسمال الحدية . (٤)

٥ - ان تخفيض الأجر الاسمية المرفق عموماً بانخفاض معين من الاسعار والمداخل الاسمية ، ويضعف الحاجة الى النقود السائلة للتعامل التجاري ودفع المدخول ، ومن ثم يخفض مستوى منحى ترجيح السيولة الخاص بالجماعة كلها بنفس النسبة ومع بقاء كل شيء على حاله . وينقص اذن معدل الفائدة ، ويبعد ملائماً للتوظيف (الاستثمار) في هذه الحالة ، يكون تأثير التنبؤات اذا منحى معاكس للمنىح المفحوص في السابق . واذا توقعنا حدوث ارتفاع لاحق في الأجر والاسعار ، فان المفعول الملائم سيكون اقل ظهوراً بكثير على القروض لاجل طويل منه على القروض لاجل قصير ... ائف الى ذلك اذا اضر تخفيض الأجر بالثقة السياسية وذلك بتوليده الاشياء لدى الشعب ، فان ازدياد ترجيح السيولة الناجم عن ذلك ، قد يمتص كمية من النقود السائلة اعظم من الكمية المتحررة من التداول الناشط . (٥)

(١) يستخدم المترجم كلمة (التوظيف) بدلا من الاستثمار .

(٢) جون مينز كينز : النظرية العامة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٩٧ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٩٧ .

(٥) نفس المصدر ص ٢٨٩ .

- ٦ - بما أن تخفيض الأجر الاسمية الخاص بمشروع واحد أو بصناعة واحدة يفيد دائماً هذا المشروع أو هذه الصناعة ليس غير ، فإن التخفيض العام للأجر يحدث تأثيرات مختلفة ...
- ٧ - من جهة أخرى أن التأثير المثبط الذي يولده تناقل الديون على المنظمين قد يعدل جزئياً كل نتيجة محدودة لتخفيض الأجر ...
- ان التعداد السابق لا يشكل لائحة تامة بالنتائج التي قد تنشأ عن تخفيض الأجر في العالم المعقد الذي نحيا فيه ، ولكنه سيشتمل على تلك التي تبدو لنا أنها أهم النتائج عادة (١).

من كلام كينز السابق نعرف أن المتغيرات المستقلة وهي الميل الحدي للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة هي التي ستحدد مستوى التوازن للدخل وحجم الاستخدام ولشرح كلمة السابق نسال :

هل يؤدي انخفاض الأجر الاسمية الى زيادة الميل للاستهلاك ؟
الجواب : كلا ، اذ يؤدي هذا الانخفاض الى تقليل الأهمية النسبية لدخول الطبقة المكونة لغالبية السكان ، أي الطبقة العاملة التي تمتاز بميل عال للاستهلاك .

وهل يؤدي انخفاض الأجر الاسمية الى ارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال ؟

الجواب : بالنفي ، وذلك لأن الأجر الاسمية ، يعمل كما قلنا حالاً على انخفاض دخول الطبقة الغالبة من السكان ، ومن احتمال عجز الطلب الفعال ، وحيث أن الطلب على رؤوس الأموال الاستثمارية طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية . عندئذ لابد أن يؤدي توقع انخفاض الطلب الفعال الى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال .

الا أن حجم الاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وبين معدل الفائدة . ومن ثم فإن أي توقع انخفاض في الأولى مع بقاء الثانية على حاله سيؤدي لا محالة الى نقص في الربح المتوقع الأمر الذي يثبط من عزائم المستثمرين فتقلل الاستثمارات ، فتظهر البطالة .

وما أثر انخفاض الأجر الاسمية على معدل الفائدة ؟

أما العلاقة بين انخفاض الأجر الاسمية وبين معدل الفائدة فهي معقدة ومن الصعب الجزم برأي . ونستطيع القول بأن انخفاض الأجر يؤثر على التفضيل النقدي لدى الأفراد فانخفاض الأجر عادة مصحوب بانخفاض الائتمان ، ويقلل هذا الانخفاض من حاجة المجتمع الى النقود

(١) نفس المصدر من ٢٩٨ - ٢٩٩ .

وعليه اذا بقيت الكميات النقدية على حالها ، وقلت رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود سائلة قبلهم ، انخفض معدل الفائدة ، ولكن انخفاض معدل الفائدة لا يؤدي حتما بالضرورة الى زيادة الاستثمارات لان هذه الاخيرة تعتمد بالدرجة الاولى على الكفاية الحدية لرأس المال التي انخفضت بسبب العاملين السابقين .

وبذلك يقرر كينز انه بدلا من البحث عن تاثير انخفاض الاجور الاسمية على الاستثمارات وعلى حجم الاستخدام يجدر بنا البحث عن عناصر الطلب الفعال الذي يتمثل في الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار . ذلك العامل الرئيسي الذي يؤثر مباشرة على الاستثمارات وعلى الاستخدام ، والذي تعمل زيادته او نقصانه على اختفاء او ظهور البطالة (١).

ومن ثم لا يمكن ان تكون الاجور العالية هي السبب الرئيسي في البطالة كما انه يعتقد ان الخفض في الاجور يعادل من الناحية النظرية ومن حيث النتائج المترتبة عليه الهبوط في سعر الفائدة ، وان مايمكن تحقيقه بتخفيض الاجور ، يتم افضل عن طريق خفض اسعار الفائدة ، وان لم يكن اي من الاجراءين بالعلاج الكافي . (٢)

مما سبق يتضح فشل كل من سياسات تخفيض الاجور او دفعها لزيادة التوظيف وتحقيق العمالة الكاملة وعليه فان النظرية الحديثة لتأويد تخفيض الاجور ولا رفع هذه الاجور وانما تدعو الى ترك الاجور النقدية في حالة من الاستقرار فكما يرى كينز فان استقرار الاجور انما هي الاساس لتحقيق الاستقرار النقدي اي استقرار في قيمة النقود ومنه استقرار الاقتصاد القومي (٣) ، ويؤيد كينز ، دحضه لزعم الكلاسيك بان العرض والطلب للعمال يقرران الاجر الحقيقي ومستوى العمالة بحجتين اثنتين هما :

١ - بين ان عرض العمل ليس تابعا للاجر الحقيقي ، بمعنى رفض اعتبار العمل دالة لمعدل الاجر الحقيقي فهو يرى ان العمال يعتمدون بالاجور النقدية اكثر من اهتمامهم بالاجور الحقيقي ، فالاجور النقدية المرتفعة تعتبر في نظرهم هي الاجور المناسبة - بصرف النظر عن مستوى الاسعار .

(١) البيرماني - د. حزعل مبادي الاقتصاد الكلي - مرجع سابق - ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) حشيش : د. عادل احمد - تاريخ الفكر الاقتصادي - بيروت - دار النهضة العربية . ١٩٧٤ م ص ٥٦٠ .

(٣) د. سامي خليل - النظريات والسياسات - مرجع سابق - ص ٤٦٠ .

ومن هنا يخضع العمال وفقا لكيئز للخداع النقدي (او الوهم النقدي) ويعم عرض العمل الكيئزي دالة في معدل الاجور النقدية ، ويستشهد على ذلك بان العمال لا ينسحبون عادة من سوق العمل اذا هبطت اجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع في الاسعار لم يرافقه تغيير في اجورهم النقدية . (١)

٢ - افترض كيئز ايضا جمود الاجور (بالذات في اتجاه الانخفاض) وليس مرونتها ، فالاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الاجور النقدية تحت تاثير نقابات العمال ، واني محاولة تبذل من جانب المشروعات في هذا المدد تواجهها مقاومة من جانب العمال ومن ثم فالاجر النقدي لم يعد متغيرا مرنا قابلا للانخفاض - بل يعتبر بمثابة معطاه ويتوقف على ارادة نقابات العمال الذين يعبرون عن ارادة العمال في هذا المدد ، وتتدخل الدولة في كثير من الاحيان لوضع حد ادنى للاجور تطلبه نقابات العمال ، ولا تقبل ان تتنازل عنه . (٢)

والخيرا فان اهم مانريد توضيحه هنا هو :

- ١ - ان تطبيق استراتيجيه معينة من شاتها تخفيض مستويات الاجور لايؤدي بالضرورة الى زيادة معدلات الاستخدام . (٣)
- ٢ - ان الاخذ باستراتيجيه معينة لرفع الاجور كوسيلة للتخلص من البطالة ، تعتبر مرفوضة بسبب طبيعة الاجور من ناحية التكاليف واثار الطلب . (٤)

(١) انظر : د. توفيق سعد بيغون : - الاقتصاد السياسي الحديث الطبعة الثانية . بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ٢٣٥ و د. معتوق : - النظريات والسياسات ، النقدية - مرجع سابق ص ٦٥ .

(٢) انظر : د. شهير معتوق : النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(٣) المهير : د. خضير عباس : الاجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي . الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ص ٤٤ .

(٤) نفس المصدر - ص ٤٥ .

٣ - نتيجة لانخفاض مستويات الأجور والأسعار وعند كمية محددة من النقد فإن فائضا في عرض النقد سيكون هو الظاهرة الواضحة لتلك المرحلة . وهذا مما يؤدي الى انخفاض مستويات الفائدة السائد في اسواق النقد . وإذا ما انخفضت مستويات الفائدة فإن الطلب على رؤوس الأموال لغرض الاستثمار سترتفع نسبته ويزداد الانتاج . ومن ثم فإن الطلب على العمل سيزداد وتسبداً مرحلة جديدة من الاستخدام . ولكن بالنسبة للطلب على السلع وعلى الاستخدام فانهما لن يتحققا فعليا . وذلك اما لأن معدل الفائدة قد استقر عند أدنى مستوى له ، وأن عرض النقد لا يمكنه أن ينخفض الى دون المستوى الذي بلغه ، أو لأن الطلب على الاستثمار لن يتأثر عند انخفاض معدلات الفائدة . (١)

- والسؤال هنا الآن هو : ما هي السياسة الواجب اتباعها حيال الأجور؟

وسبب هذا السؤال هو أنه كثيرا ما أثارت سياسة الأجور التساؤلات حول ما إذا كان باستطاعتها عند تطبيقها من قبل الجهات المختصة تحديد مستويات الأجور بالكيفية التي تخدم الاقتصاد ككل وتحقق الاستخدام . فمن المعروف أن النظريات عندما عالجت مشكلة مستويات الأجور من اتجاهات فكرية واقتصادية واجتماعية عالجت في الوقت نفسه مشكلة تقلبات الأجور وأثارها على الأسعار والانتاج والاستخدام والعلاقة بين كل تلك العناصر لها أهمية كبيرة ليست من الناحية النظرية ، بل كذلك من الناحية التطبيقية ، فالنظريات نجدها عجزت كل العجز عن الإجابة عن الأسئلة التالية :

- إلى أي مستوى يجب أن ترتفع مستويات الأجور ؟

- وإلى أي مستوى يجب أن تنخفض أيضا ؟

- ثم ماذا يحدث في الاقتصاد ككل إذا ما أمكن فرض القوة النسبية التي يتمتع بها أطراف السوق . وأثرت تلك القوة في تحديد مستويات الأجور ؟

- ومدى تقبل السوق لتلك السياسات ؟

كل تلك الاسئلة وغيرها قد تثار عند تطبيق مثل تلك السياسات كما قد تبرز بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية القوية التي قد تعصف بالحل الاقتصادي رغم وجاهته . وذلك نظرا للحساسية الشديدة التي تتمتع بها الاجور في المجتمعات جمعاء لذلك يركز كثير من الاقتصاديين على اهمية استقرار الاجور نسبيا كعامل مهم يرضي جميع الاطراف المؤثرة في الاجور كالعمال والنقابات والمنتجين والدولة والاقتصاديين ايضا . وعليه فان النظرية الحديثة لاتؤيد تخفيض الاجور النقدية ولا رفع هذه الاجور وانما تدعو الى ترك الاجور النقدية في حالة من الاستقرار فكما يرى كينز فان استقرار الاجور انما هو الاساس لتحقيق الاستقرار النقدي اي استقرار في قيمة النقود ومنه استقرار الاقتصاد القومي . (١)

(١) انظر نفس المصدر . ص ٥٨ - ٥٩ و٥٠ د . سامي خليل -
النظريات والسياسات ، ص ٤٦٠ .

المطلب الثالث : الأجور والتوظيف في الاقتصاد الاسلامي :

للاقتصاد الاسلامي خصائص يتميز بها عن غيره ، واهمها على الاطلاق الغاء سعر الفائدة ، وبالنظر في النماذج الوضعية السابقة يتضح تركيز واهمية سعر الفائدة في بناء هذه النماذج ، كما ان بعض فرضيات هذه النماذج تتعارض الى حد كبير مع الفكر الاسلامي مثل فرض تعظيم الارباح ، كما ان العلاقة بين الاجور والاسعار في الاقتصاد الاسلامي ، لها وضع خاص متميز تبرز فيه ثمرة هذا العلم وتفوقه على الانظمة الوضعية ، كما ان لاستقرار الاجور في الاقتصاد الاسلامي اثار على التوظيف تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي تظهر في النماذج الوضعية وسنعرض لمجمل هذه الافكار بشيء من التفصيل :

١ - الغاء سعر الفائدة :

من اهم مميزات الاقتصاد الاسلامي عدم وجود الربا فيه ، والغاء نهائيا في جميع العمليات والنماذج الاقتصادية ، ونظرا لاعتماد الانظمة الوضعية على سعر الفائدة ، فان بعض نتائج هذه النماذج تختلف عنها في الاقتصاد الاسلامي .
وجاء حول الغاء الفائدة المقدم لمجلس الفكر الاسلامي في
الباكستان مايلي :

((توافق الهيئة تماما على انه لا مكان للفائدة في الاقتصاد الاسلامي ، الا انها تعي كذلك ان الفائدة راسخة رسوخا عميقا في النظام الاقتصادي الحالي ، بحيث ان الغاءها يثير بلا ريب مشكلات غاية في التعقيد ، فوفقا للفكر الاقتصادي والتطور الواقعي في المجتمع الغربي ، تعتبر الفائدة حجر الزاوية في النظام المالي الحديث ، ومع ان الاسلام يحرم الفائدة ، الا ان اقتصاديات جميع الدول الاسلامية تعمل في الوقت الحاضر لسوء الحظ على اساس الفائدة كما ان الفكر الاسلامي قد ظل تقريبا في سبات في مجال النقود والمصارف لعدة قرون ، اذ ليس ثمة الا القليل جدا من الادبيات المتوفرة التي تستطيع ان تعتمد عليها الهيئة في حملها المتطلع الى نظام اقتصادي لاربوي ، اما التجارب القليلة التي قامت ولا تزال تقوم على النظام المصرفي الاربوي في بعض الدول الاسلامية ، فانها تعتبر محدودة جدا في نطاقها ، ولا وزن لها يذكر في صياغة نظام اقتصادي ومالي خالي تماما من الفائدة ، لذلك يشير المجلس بان الاجراءات الخاصة بالغاء الفائدة من النظام الاقتصادي لا بد منها ،

وأن تأتي بعد دراسة عميقة وشاملة لجميع المشكلات الداخلة فيه ،
وبأنه يجب تحاشي اتخاذ إجراء متسرع في هذا المجال البالغ
الحساسية (((١) .

لذلك فإنه من الممكن في عصرنا الحالي إقامة كيان اقتصادي متحرر
من الفائدة وهو كيان سيكون بالتأكيد أفضل مما يسمى بالنظام
الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي ، فالاقتصاد المتحرر من الفائدة في
الاسلام سوف يحقق الحد الأقصى للانتاج بأبقله على واقع العمل من خلال
الربح ، وبذلك يحتفظ بوحدة من السمات الأساسية في النظام
الرأسمالي ، ومن ناحية أخرى سوف يضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي ،
وذلك عن طريق تحريم الفائدة ، الثابتة على رأس المال وعدم
السماح بنمو الطبقة الرأسمالية في الاقتصاد ، وبذلك يحقق الاسلام
أفضل مما يدعو اليه النظام الاشتراكي ، وتعتبر الفائدة في
التحليل النهائي هي السبب في نمو الرأسماليين والمرابين في المجتمع

أما في المجتمع الاشتراكي فلا مجال لدفع الفائدة لأن كل الادخارات
جماعية تقوم بها الدولة قبل أن يتم توزيع الدخل بين العمال (٢)
وليس ذلك مجرد أحلام أن تمنى ، بل من الضروري اثبات أن الاقتصاد
المتحرر من الفائدة أفضل من الاقتصاد الذي يعتمد على الفائدة .
هذا وإن كان الباحث يعتقد أن منهج الله هو خير منهج إلا أن ذلك
ادعى إلى نشر الفكر الاقتصادي الاسلامي عن طريق الأسباب الموضوعية
وادعى إلى زيادة اليقين والثقة في الاقتصاد الاسلامي .

ومن المعروف أن المستثمر يتوقف قراره الاستثماري على ما يتوقعه
من ربح . وفي ظل سيادة نظام الفائدة يقارن المستثمر بين الربح
المتوقع وبين سعر الفائدة . حيث أن سعر الفائدة يمثل الفرصة
البديلة التي يمكن للمستثمر أن يوظف أمواله فيها . كما أن سعر
الفائدة يمثل تكلفة المال الذي يقترضه لأقامة مشروعه الاستثماري .

(١) تقرير مجلس الفكر في الباكستان : الغاء الفائدة من
الاقتصاد ، المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك
عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م ، ترجمة /
عبدالمعيم السيد منسي ، راجعه / د. حسن ابراهيم عمر ، اشرف على
طبعه / د. رفيق المصري . ص ١٢٠ .

(٢) انظر : منان : الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق - دراسة
مقارنة ، الاسكندرية المكتب المصري الحديث ، اشرف على ترجمته / د.
منصور ابراهيم التركي ص ١٤٢ - ١٤٤ .

ومعنى ذلك ان عليه ان يغطي بربحه هذه التكلفة ويفضل عنها .
وهكذا نجد ان سعر الفائدة يضع قيودا امام الاستثمارات بحيث عليها ان
تدر ارباحا تساوي على الاقل لسعر الفائدة ، ويترتب على ذلك ان
هناك مساحة كبيرة على خريطة الاستثمار تظل فارغة خالية . حيث ان
عائداتها ليست من الارتفاع بحيث تغطي سعر الفائدة . مع اهمية هذه
الاستثمارات . (١)

من ذلك نعرف الاضرار السيئة لسعر الفائدة على الاستثمار . وذلك
ان العلاقة بينهما علاقة عكسية بمعنى انه كلما ارتفع سعر الفائدة
فمن المتوقع ان ينخفض حجم الاستثمار . وكلما انخفض سعر الفائدة
ارتفع حجم الاستثمار . (٢)

اما اذا الغينا سعر الفائدة نهائيا كما في الاقتصاد الاسلامي فان
تكاليف الاستثمار تنخفض ويظل الانفاق الاستثماري قائما حتى لو كانت
الربحية مساوية للصفر . وبرهان ذلك العديد من العوامل (٣) .

اولا : تحريم الفائدة ، وعليه عدم وجود غير الاستثمار الحقيقي
لتوظيف المدخرات وهذا النوع من الاستثمار هو المفيد حيث يساعد على
ايجاد فرص عمل للعمال ويساهم في زيادة الناتج الحقيقي للدولة .

ثانيا : توجيه المدخرات نحو الاستثمار . حيث لا يوجد ادخار لمجرد
الادخار في الاسلام والا دخل في مفهوم (الاكتناز) المنهي عنه ، كما
تقوم الزكاة من الجهة الاخرى (بجدولة) هذا المال المدخر سنويا حتى
ينفذ اذا لم يستثمر ، وهنا يقع (المال المدخر) الزائد عن حاجة
الانسان المسلم الاساسية بين قضيتين هما : الاكتناز والزكاة وذلك على
ان ما ادى زكاته فليس يكنز مهما كثر .

ثالثا : ارتفاع العائد عن الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي . ففي
الاسلام يوجد هدف الربح الاخرى مقترنا بهدف الربح الدنيوي . فالكثير
من الاعمال والمستشفيات والسبل والاقواف يكون الهدف من الاستثمار فيها
اخرى وهذا لا يوجد الا في الاقتصاد الاسلامي

(١) دنيا - د. شوقي احمد :- تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي .

الطبعة الاولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ص ٤٥٤ .

(٢) انظر - الحبيب - د. فاضل ابراهيم - مبادئ الاقتصاد الكلي .

الطبعة الاولى ، الرياض ، تهامة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م ، ص ٢٠٢ .

(٣) انظر : دنيا : د. شوقي - النظرية الاقتصادية - مرجع سابق -

مع أن الربحية الدنيوية تساوي صفراً . أيضا ممكن أن يحقق الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي كلا الهدفين ، العائد الدنيوي والعائد الاخرى .

- والسؤال الآن هو ، ما هو البديل لسعر الفائدة ، او ما هي الاداة الفعالة لتخصيص الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي ؟

في الاقتصاد الاسلامي نمتلك (معدل عائد الاستثمار) ونمتلك ايضا الزكاة ، حيث يتحدد الاستثمار في الاسلام بهذين العاملين وتفصيل ذلك - ما يلي :

- معدل عائد الاستثمار : وذلك من خلال تتبع سلسلة زمنية نعرف منها على المعدل السائد لمعدل الاستثمار الحالي بالمقارنة مع المعدل المتوقع من هذه الاستثمارات في المستقبل . فاذا كان المعدل المتوقع في المستقبل يساوي . او اكثر من المعدل السائد ، فان المستثمر عليه أن يقوم بالاستثمار . اما اذا كان اقل من المعدل السائد فمن الافضل له ان لا يستثمر . علما بأن هذا المعدل استرشادي فقط لتتضح الصورة للمستثمر في المستقبل . ويعتمد على التوقعات . وعنصر المخاطرة اكثر من اعتماده على هذا المحدد لكن يمكن الاستفادة والاسترشاد بهذا المعدل . اضافة الى دراسات الجدوى الاقتصادية والضمانات التي وفرها الاقتصاد الاسلامي للمستثمرين كاعطاء الزكاة للغارمين والتكافل الاسلامي ومساعدة الدولة وغير ذلك .

- نسبة الزكاة المفترضة على الاموال المدخرة غير المستثمرة ، حيث تمثل نفقة على الاحتفاظ بالاموال دون توظيف (١) .
- والسؤال هنا - هو : مادور الاجور في الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي؟

بما أن الاجور تعد تكلفة متغيرة يتحملها المستثمرون . وتحسب في تكاليف الاستثمار نجد أنها في الاقتصاد الاسلامي تتميز بالاستقرار حيث تتضمن نسبة من الثبات ، تتيح للمستثمرين معرفة تكاليفهم بدقة ايضا لعدم وجود نظرية المساومة بين العمال وأرباب العمل وعدم وجود تنافس مادي بينهم . وانتفاء الاحتكارات . وحرية الدخول في سوق العمل يمكن القول أن للاجور اثرا محمودا على الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي .

(١) انظر - د. محمد عمر الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة الاولى ، جدة دار البيان العربي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ج ٢ ، ص ١١٥ . ودنيا : د. شوقي : تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي - مرجع سابق - ص ١٢١ .

٢ - الغاء فرض تعظيم الأرباح :

تفرض النظرية الوضعية أن الهدف الأول للمنشأة ، هو الحصول على أقصى ربح ممكن* ، أو تحمل أقل خسارة ممكنة إذا لم يكن في الامكان تحقيق الأرباح ، ومن المعروف أن الربح هو الفرق بين الإيرادات الكلية للمنشأة ونفقاتها الكلية (١) .

وذلك في حالة المنافسة أو الاحتكار كلاهما يسعى لأن يمل بأرباحه الى الحد الأقصى ، لأن المنشآت المتنافسة ، وهي أكثر استعدادا لأن تصبح أكثر سعيا وأكثر حرصا على الربح السريع من الاحتكاري الذي يحتمل أن يأخذ موقفا أقل سعيا وراء الربح (٢) .

ويقوم بناء النماذج الاقتصادية الوضعية على فرض تعظيم الأرباح ، وقد اكتشفت الرأسمالية الحديثه قساوة هذا الفرض وتطرفه ، وأدى ذلك الى ظهور < خدمات الرفاهية > بظهور قطاع عريض لا يبحث عن الربح وإنما يعمل على تقديم خدمات نافعة للجماهير بلا مقابل أو بمقابل رمزي (٣) .

ويرجع نمو القطاع الرأسمالي ، غير الباحث عن الربح ، الى أسباب عديدة منها :

التوسع فيمما تؤديه الحكومة من وظائف كالامن والدفاع والتعليم والصحة ، وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكذلك التوسع في أنشطة المؤسسات الخاصة التي لاتستهدف الربح وبخاصة في مجال التعليم والصحة ، ويعود نمو القطاع الى طبيعة ذاتية في الاقتصاديات المتقدمة - بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد - وهي أن زيادة الثروة القومية تؤدي الى ظهور الخدمات والتوسع فيها ، واتجاه العمالة الى التوظيف في القطاع غير الباحث عن الربح ، ففي الولايات المتحدة مثلا - ينمو القطاع غير الباحث عن الربح بمعدل أسرع من نمو القطاع القائم على حافز الربح (٤) .

* في الأجل القصير .

(١) انظر : أبو علي : د. محمد سلطان : د. هناء خير الدين :

الاسعمار وتخصيص الموارد الاسكندرية دار الجامعات المصرية ،

١٩٧٩ م ، ص ١٧٢

(٢) انظر : روبرت هيلبرونز ، وليستروشارو : الاقتصاد المبسط ،

القاهرة ، كتبة غريب ، ترجمة / صفوت عبد الحليم . ص ٢٠٣ .

(٣) د. حسن عمر : التطور الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ،

دار الفكر العربي ١٩٨٨ م ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٤) نفس المصدر ص ٧٢ .

أن النظرية الاقتصادية الوضعية تفترض أن هدف المشروع الوحيد هو تحقيق أقصى قدر من الربح (أو أدنى خسارة) في المدى القصير ولا يعنى هذا أن النظرية الاقتصادية لاتسلم بوجود أهداف أخرى ، إنما تبرر ذلك بعوامل كثيرة منها :

(أ) على الرغم من وجود أهداف أخرى تؤثر في سلوك المشروع ، إلا أن هدف الربح يعتبر أهم الأهداف التي يسعى المشروع الخاص الى تحقيقها بحيث يمكن عند صياغة نظرية المشروع اغفال الأهداف الأخرى .

(ب) يترتب على ادخال الأهداف الأخرى ، وخاصة الأهداف التي يتعذر إعطاؤها قيمة نقدية - كإرضاء الرأي العام مثلا ، وادخال أهداف دينية أخلاقية - في صياغة نظرية المشروع كثير من التعقيدات ، التي تؤدي الى صعوبة الوصول الى نتائج محددة في نطاق التحليل النظري المجرد .

(ج) لاتتفق الأهداف الدينية والأخروية مع شغف أنصار هذه النظريات الوضعية بالتجريدات الشكلية التي تعطي نتائج دقيقة محددة ، حتى ولو كانت عديمة الجدوى في تحليل وتفهم الظاهرة الاقتصادية كما هي في الواقع . (١)

ومن فترة ليست بالقصيرة شعر الاقتصاديون بأن فرض تحقيق أقصى ربح لايمثل الواقع على الرغم من أهمية الربح للمشروعات ، ولكن الرغبة في زيادة الربح شيء ، تحقيق أقصى ربح شيء آخر ، إذا لايتلزم الأول تحقيق المساواة بين النفقة الحدية والإيراد الحدي على عكس الآخر .

وقد حاول الاقتصاديون ايجاد بديل لهذا الفرض ، ومن هذه البدائل الفروض التالية :-

(أ) فرض تحقيق أكبر قدر من المبيعات :
ويتلخص هذا الفرض في أن المشروع يهدف الى الوصول بمبيعاته الى أكبر قدر ممكن . (٢)

(ب) فرض أقصى ربح في المدى الطويل :
لجاء بعض الاقتصاديين رغبة منهم في تفادي الإبتقادات التي وجهت الى فرض أقصى ربح في المدى القصير ، الى إعادة صياغة الفرض التقليدي بجعله يشير الى أن هدف المشروع هو تحقيق أقصى ربح في المدى الطويل (٣)

(١) انظر :- أحمد رشاد موسى :- اقتصاديات المشروع الصناعي ، الطبعة الثانية القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ م - ص

(٢) نفس المصدر :- ص ١٨٠ .

(٣) نفس المصدر :- ص ١٨١ .

ج - فرض الربح من أجل النمو :

ويفسر هذا الفرض ما نلاحظه من ميل واضح في جانب المشروعات للاحتفاظ بالكبر قدر ممكن من الأرباح لاعادة استثمارها في أعمالها ، ومعنى هذا أن إدارة المشروع تهدف الى تحقيق الربح من أجل المشروع ذاته ، وأنها تحقق الربح عن طريق نمو المشروع واتساع نطاق أعماله ولهذا يكون تحقيق الربح في المدى الطويل مساويا لزيادة معدل النمو في المدى الطويل ، ومتى اتضح ذلك فلا يهم أن نتكلم عن الربح أو النمو كهدف لسياسة الاستثمار في المشروع (١)

أما في الاقتصاد الاسلامي فان المنتج المسلم لا يقتصر هدفه على تحقيق الربح الأقصى وتعظيم ربحه ، بل انه أحد الأهداف ، لأن الربح الأخروي بمنفعة اخوانه المؤمنين وبذل الخير يعظم أرباحه أيضا ويحقق أقصى أيراد ، لذلك فان الربح الهادي باعتباره أحد بنود التكاليف الاقتصادية يقل في الاقتصاد الاسلامي < في المتوسط > عنه في الأنظمة الأخرى ، وذلك لوجود أهداف أخرى للانتاج ووجود ضوابط أخلاقية واقتصادية تجعل الربح مناسباً لجهود المنظم لقاء خدماته الانتاجية دون استغلال أو تجاوز للحد (٢) .

لذلك لا يوجد صراع بين الربح والأجر كما تصوره بعض الأنظمة الوضعية ، تكون دأثرته أن زيادة الربح تكون على حساب الأجر ، وزيادة الأجر تكون على حساب الربح ، وهذه نقطة خطيرة استطاع الاقتصاد الاسلامي أن يعالجها بشيء من الحكمة دون المساس بمبدأ المنافسة ومبدأ الملكية ومبدأ الحريات والحقوق الشخصية .

(١) نفس المصدر ، ص ١٨٢ - ١٨٤

(٢) انظر : عمر : د. محمد عبد المنعم : الاقتصاد التحليلي

الاسلامي - التصرّفات الفردية - جدن دار حافظ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م ص

٣ - الأجور المستقرة في الاقتصاد الإسلامي :

يحرص الإسلام على استقرار الأجور الحقيقية للعمال بما يؤدي إلى استقرار الأجور في الاقتصاد القومي ككل . وذلك ناتج عن عدم السماح للأجور بالانخفاض الكبير أو الارتفاع وعدم السماح لها بالارتفاع أيضا مع إعطاء الأجور في نفس الوقت شيء من المرونة بالتذبذب بالارتفاع أو الانخفاض وفق ظروف السوق الحقيقية . ويظهر ذلك عن طريق وسائل عديدة لكل واحدة من هاتين السياستين وهي :

أولا : عدم السماح للأجور بالانخفاض " الفار " وذلك عن طريق الوسائل التالية :

- (أ) ربط الأجر بالانتاجية من ناحية أن انتاجية العامل وعدم انخفاضها تؤدي إلى استقرار أجره . كما حرص الإسلام على زيادة الانتاجية ومعلوم أن الأجر يزيد بزيادة الانتاجية .
- ب . مكافحة وجود التضخم في الاقتصاد الإسلامي فتستقر أسعار السلع والخدمات بما يعود على الأجور الحقيقية للعمال بالاستقرار .
- وتنتفي حجة نقابات العمال أو العمال أنفسهم في المطالبة بزيادة الأجور لأن الأسعار قد زادت ، وارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع التكاليف فترتفع الأسعار من جديد وهكذا ... فتتقطع هذه الحلقة في الاقتصاد الإسلامي لانعدام التضخم .
- ج) وجود حد الكفاية في القطاع الحكومي في الاقتصاد الإسلامي وفق مصلحة الأمة ، فلا تنخفض الأجور في هذا القطاع عن هذا الحد .
- د) رفع الزكاة عن الأجور والمرتبات ووسائل المكاسب من مكافآت وغيرها ، مالم تنشأ من مستغل معين ، وفق رأي الجمهور خلافا لمن أعطاه حكم المال المستفاد الذي يركز عند قبضه بمقدار " ٢ % " إذا بلغ المقبوض نصيبا وكان زائدا عن حاجاته وسالما من الدين . (١)
- هـ) إلغاء سعر الفائدة ، حيث تتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج ، فترتفع الأسعار فيقل الطلب الكلي فتتخفض الأجور ، باعتبارها أهم بنود التكاليف المتغيرة فيسعى المنتج لتخفيضها ، أو تقليل عدد العمال وتسريح بعضهم ، وتخفيض الأجور يقلل من دخول العمال ، وبالتالي يؤثر على الانفاق الاستهلاكي في المجتمع فيقل الطلب على السلع كما أن لتسريح العمال نفس الأثر من خفض الدخل

(١) انظر فتاوى مؤتمر الزكاة الذي عقد في دولة الكويت عام ١٤٠٤ هـ -

١٩٨٤ م . مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي - العدد الأول .

المجلد الثاني ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . ص ١٤٧ والقرضاوي . د . يوسف

فقه الزكاة مرجع سابق . ص ٤٩٠

ونقص الانفاق الاستهلاكي مما يعود بالضرر على المنتجين وأصحاب المشروعات لقلة الطلب على منتجاتهم فتزداد احتمالات الركود والكساد لصناعاتهم ، ومن هنا تنشأ الأزمات الدورية التي تعاني منها الرأسمالية بين فترة وأخرى ، كما أن تسريح العمال أو تخفيض أجورهم يضر بهم ويفتح المجال للصراع الطبقي والتنافس بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال (١).

ثانيا : عدم السماح للأجور بالارتفاع " الضار " وذلك عن طريق الوسائل التالية :

(أ) منع الاحتكارات التي تسبب الزيادة في الأسعار والتحكم في أقوات الناس ، أو الزيادة في الأجور والتحكم في حوائج الناس فليس لأصحاب المهن والأعمال من رفع الأجرة على الناس وليس للمشاريع رفع الأسعار على الناس بسبب الاحتكار كل ذلك ممنوع في الاقتصاد الإسلامي .

(ب) منع نقابات العمال " على فرض وجودها " من زيادة الأجور كما ذكرنا ذلك في الفصل الثالث .

(ج) تحريم كافة العمليات التبادلية التي من شأنها رفع الأسعار مثل بيع النجش ، وبيع على البيعة ، وبيع الحاضر للبادي ، وبيع الشيء قبل قبضه (٢) من منطلق أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأجور وهكذا .

وهذه العوامل أو الوسائل الموجودة في الاقتصاد الإسلامي تكاملية بمعنى أنها تكمل بعضها بما يؤدي إلى استقرار الأجور في الاقتصاد الإسلامي ، فهي تشكل قوتي دفع وجذب بما يحافظ على استقرار الأجور نسبيا .

(١) انظر : عمر د. محمد : - الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية - مرجع

سابق ص ٨٩ - و ص ٨١ .

(٢) انظر : دنسياد د. شوقي : - النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي .

مرجع سابق ص ٣٠٤ .

ونذكر هنا ان استقرار الاجور في الاقتصاد الاسلامي ليس مطلباً او سياسة يجب الوصول اليها بل هي واقع تم استخلاصه من السوق الاساسية البعيدة عن الصراعات والمساومات بين العمال واثرياء العمل ، او بشكل عام هو نتيجة لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية بكافة جوانبها الاقتصادية ، بحيث يعم الاستقرار ليس في الاجور وحدها بل في الاقتصاد ككل ، ولكن قد يثار سؤال وهو ماذا اذا وجدت انحرافات في السلوك الاقتصادي منعت من تحقيق ذلك الاستقرار ؟ وما حال هذا الاستقرار المزعوم الذي نتحدث عنه ؟ والجواب على هذا السؤال هو ان الانحرافات في السلوك الاقتصادي او حتى الاجتماعي ، لم يسلم منها عصر من العصور الاسلامية ، ولذلك شرعت في الاسلام اجهزه لتصحيح هذه الانحرافات يقوم عليها المحتسبون والولاة والحكام لتعيد للاقتصاد وللمجتمع بشكل عام استقراره ، اما اذا لم يحدث ذلك فانهم سيفقدون في مقابل هذه الانحرافات نسبة من الاستقرار تزيد بزيادتها وتنقص بنقصها .

٤ - العلاقة بين الأجور والأسعار في الاقتصاد الإسلامي ، والانظمة الوضعية واثـر ذلك على التوظيف :

قبل الخوض في هذه المناقشة نتحدث أولاً عن العلاقة بين معدلات الأجر ومستوى الأسعار حيث نعلم أنه توجد في الاقتصاد الواقعي ثلاث متغيرات متاخلة ومتشابكة تؤثر بعضها ببعض وهي : الأجور النقدية (W) والأسعار (P) والأجور الحقيقية وهي النسبة بين الأجور النقدية ومتوسط الأسعار أي ($\frac{W}{P}$) وسنتكلم عن هذه المتغيرات بشيء من التفصيل .

(١) العلاقة بين معدلات الأجر ومستوى الأسعار :

على الرغم من أنه قد تم تعريف العرض الكلي للعمل بأنه دالة في معدل الأجر الحقيقي في الاقتصاد وأن الطلب على العمل كدالة تقريبية في هذا المعدل من الأجر الحقيقي فإن كلا من أصحاب العمل المتنافسين وكذلك عمالهم المحتملين يعتبرون كما هو واضح أن مستوى الأسعار (سواء أسعار السلع التي ينتجها المنتج أو أسعار كل السلع بصورة عامة) مستقلة تماماً عن الأجر النقدي المدفوع أو المعروض من قبل صاحب عمل معين .

وبالتالي فإنه إذا قصرنا اهتمامنا على كل من المنتج والعامل الفردين فإن التغيرات في الأجر النقدي سوف تصاحبها تغيرات مماثلة في الأجر الحقيقي محسوبة عن طريق السلعة المنتجة . من قبل المنتج والذي يمثل هنا ما يعرضه صاحب العمل . وكذلك في الأجر الحقيقي محسوبة على أساس المستوى العام للأسعار (ثم تكاليف المعيشة) الذي يمثل هنا ما يمكن أن يقبل به العامل (١) ومع ذلك فعندما ننقل من مستوى الاقتصاد الجزئي في عملية اتخاذ قرارات التوظيف والتوظيف إلى مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاد القومي ككل فإنه يجب علينا أن ندرك :

أولاً : أن الأجور ليست وحدها وإنما أيضاً كل من الأسعار الفردية ومتوسط مستوى الأسعار هي كلها متغيرات وليست كميات ثابتة .

ثانياً : أن كلا من معدل الأجر السائد في الاقتصاد ومتوسط مستوى الأسعار غير مستقلين تماماً عن بعضهما البعض يعني أننا لا يجب أن نفرض أن كل انخفاض في الأجر النقدي سوف يصاحبه انخفاض في الأجر الحقيقي لنفترض مثلاً أنه عند معدل الأجر النقدي ومتوسط مستوى الأسعار السائدين في الاقتصاد وجد أصحاب العمل أنهم يستطيعون تحقيق أرباح أعلى إذا استخدموا عمالاً أقل مما يتضمنه مستوى معدل الأجر الحقيقي

(١) ج ككلي :- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات :- مرجع سابق

السائد وبعبارة أخرى فإن ما يحدث للأجر الحقيقي عندما تنخفض الأجور النقدية تتوقف على رد فعل الأسعار للتغير في الأجر النقدي . لقد أشار كينز في كتابه (النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود) الى أن النظرية الكلاسيكية للتوظيف لم تعط تفسيراً مقنعاً وكافياً لعدم قدرة أسعار البيع على الانخفاض في مواجهة حالة عامة من تخفيض الأجور بنفس النسبة التي تنخفض بها الأجور (١) ونحن نعرف في الأجل القصير وبافتراض أن العمل هو عنصر الانتاج المتغير الوحيد وأن التكاليف الحدية تتناسب مع معدلات الأجر ، وإذا كانت الأسعار تتساوى مع التكاليف الحدية فإنها يجب أن تنخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها الأجور ، وإذا كان بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد افترضوا صراحة أو ضمناً أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً إذا ما انخفضت الأجور النقدية فإن ذلك ببساطة هو تعميم غير مدعوم لفرض قد يكون ملائماً لصاحب عمل واحد . ويقرر كينز أنه في حالة وجود البطالة ومرونة في الأجور فإنه كان يجب على النظرية الكلاسيكية أن تفترض حدوث انكماش متساوي في كل من الأجور والأسعار والذي سوف يستمر الى ما لانهاية ، حيث أنه لن يكون هناك تخفيض في الأجور الحقيقية ، وبالتالي لن تتحقق زيادة في مستوى التوظيف ثم ان وجود البطالة باستمرار يؤدي الى تخفيض مستوى الأجر النقدي ويصاحب ذلك انخفاض مماثل في مستوى الأسعار . (٢)

(ب) اثر الأجور على الطلب الكلي على سلع الاستهلاك :

هناك ثلاثة أمثلة تثبت بعض المفاهيم والآثار الخاصة للتغير في الأجور على الطلب الكلي للمستهلكين [أو السلع للاستهلاك] وهي :

أولاً: ان تخفيض الأجور ومنه انخفاض الدخل الأجرى [دخل العامل] لن يكون له أثر سلبي على الطلب على سلع الاستهلاك ، إذا ما انخفضت الأسعار بنفس النسبة التي انخفضت بها الأجور ، ذلك أنه ولانخفاض الأسعار لن ينخفض الدخل الحقيقي للعامل هذا أولاً .

أما إذا انخفضت الأسعار بنسبة أقل من انخفاض الأجور فإن دخل العمال [الدخل الأجرى] الذي انخفض سيذهب الى فئات أخرى وهم يستهلكون أيضاً .

(١) - نفس المصدر . ص ١٦٦ .

(٢) - نفس المصدر . ص ١٦٦ .

ثانيا : ان تخفيض الاجور عند مايكون الطلب على العمل مرنا يؤدي الى زيادة التوظيف ، ومنه زيادة الدخل النقدي للعمال بما يؤدي الى زيادة الطلب على الاستهلاك ، وتفسير ذلك هو ان الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الانتاج المتحققة نتيجة لاستخدام عمالا اكثر تؤول بكاملها الى الافراد ذوي الدخل الاجري ، ولكن هذا مستحيل تحت افتراض تعظيم الارباح بواسطة رجال الاعمال لان ارباحهم ايضا سيزيد .

ثالثا : واخيرا هناك اتجاه يؤيد رفع الاجور كاداة لتخفيض البطالة ، ويقوم هذا الاتجاه عل الحقيقة المحتملة التي تقرر ان الميل الحدي لاستهلاك فئات الدخل الاجري هو اعلى من الميل الحدي لاستهلاك فئات الدخل الاجري عن الارباح ، وعليه فان رفع الاجور يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك ، هذا اذا ارتفعت الاسعار بنسبه اقل من زيادة الاجور او لم ترتفع نهائيا ، ولكن هذه النتيجة يعارضها ان يقوم رجال الاعمال برفع الاسعار بنفس النسبة التي زادت بها الاجور ، وعليه فان كل شيء سيكون كما كان عليه في السابق ، وافترض السلوك الرشيد للوصول الى اعلى مستوى للارباح سيحدث ذلك .

والحقيقه هي انه لا يوجد اي تاثير مباشر للتغير في الاجور على الطلب على سلع الاستهلاك طالما اننا قبلنا الفروض التالية وهي :

- ١ - ان الاستهلاك الحقيقي الكلي او لكل فئة من فئات الدخل هو دالة للدخل الحقيقي وليس للدخل النقدي .
- ٢ - ان الميل الحدي للاستهلاك المتوسط للمجتمع ككل " اي لفئات الدخل الناتج عن الاجور او الدخل غير الاجري " هو اقل من الواحد الصحيح

- ٣ - ان رجال الاعمال يحققون او يهتمون على الاقل بتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح . (١)

لذلك في الاقتصاد الاسلامي يجب ان نعيد النظر في هذه الفروض الثلاثة ومدى وجودها في الاقتصاد الاسلامي ثم بناء النتائج عليها وهذا الامر غير ممكن في هذه الدراسة ولكن في دراسات قلمة ان شاء الله .

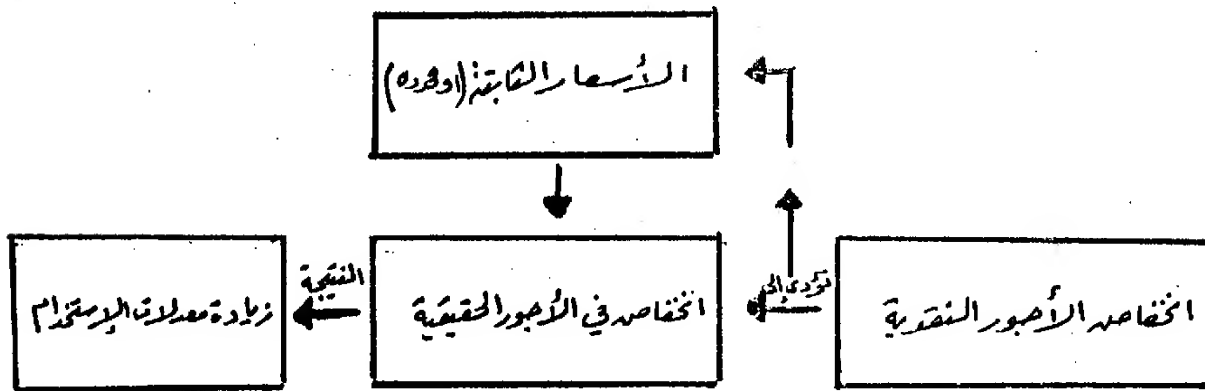
(١) انظر نفس المصدر : - ص ٤٩٥ - ٥٠٣ .

ج - اثر الاجور على التوظيف (الاستخدام) في النماذج الاقتصادية المختلفة وفي الاقتصاد الاسلامي

مما سبق نستطيع ان نلاحظ العلاقة بين التغيرات في مستويات الاجور النقدية وارتباطها بالتغيرات في الاسعار واثار ذلك على الاجور الحقيقية والاستخدام في النماذج المختلفة كما يلي :

١- نموذج الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) :

لقد بدأ الاقتصاديون التقليديون بحثهم في مشكلة الاجور وعلاقتها بالاستخدام على النحو التالي : ان انخفاض مستوى الاجر النقدي (W) يؤدي الى تدهور مستوى الاجر الحقيقي (W) وبالتالي زيادة معدى الاستخدام بشرط ثبات مستويات الاسعار (P) والتخطيط التالي يوضح ذلك (١) :



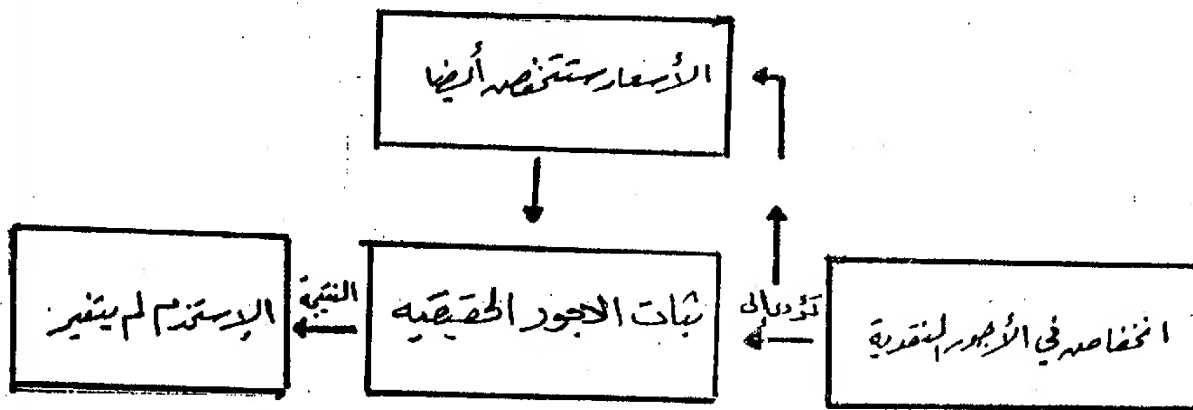
وهنا نلاحظ الخطأ الذي وقع فيه الاقتصاديون الكلاسيك وهو فرضهم ان انخفاضاً في الاجور النقدية يؤدي الى انخفاض في الاجور الحقيقية ، مع استبعادهم تاثيرات الاسعار .

٢- نموذج كينز :

اما كينز فقد اشار الى انه اذا ما انخفضت مستويات الاجور النقدية فان مستويات الاسعار العامة ستخفض ايضاً هي الاخرى بنفس النسبة

١- المهر ، د. خضر عباس : الاجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي ، مرجع سابق ص ٧٦ .

على حين تبقى الأجور الحقيقية ثابتة أما الطلب على العمل لغرض الاستخدام فإنه لم يتغير والعكس أيضا صحيح بمعنى أنه إذا ما ارتفعت الأجور النقدية فإن الأسعار أيضا سترتفع في حين تبقى الأجور الحقيقية ثابتة بنفس النسبة (١)

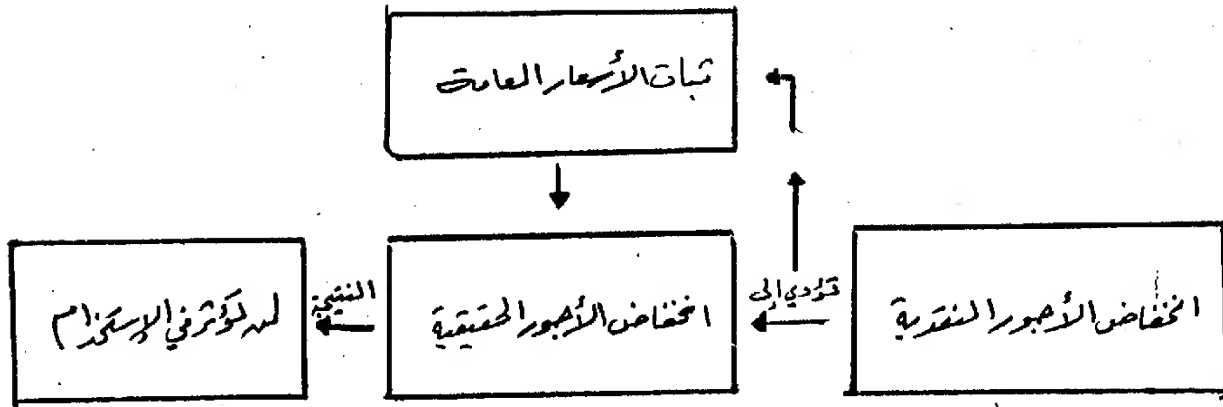


٣- نموذج الاقتصاد غير المتوازن :

ويدعي أصحاب هذه الفكرة وهم الكلاسيكيون الجدد بأنه إذا ما انخفضت الأجور النقدية فإن مستوى الأجر الحقيقي هو الآخر سينخفض وبشرط أن تكون مستويات الأسعار العامة في حالة ثبات ، وأن هذا الوضع لا يخلق بدوره أي تأثير على حجم الاستخدام وذلك لأن الاستخدام عند التقلبات الاقتصادية الحادة (المنخفضة المستويات) ليس معلقا بمستويات الأجور الحقيقية . (٢)

١- نفس المصدر ص ٧٧ .

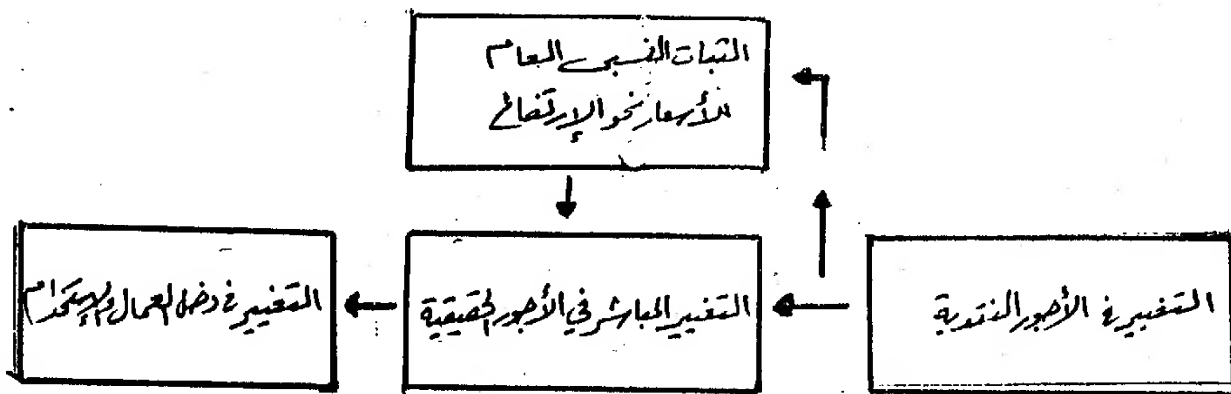
٢- نفس المصدر ص ٧٧ - ٧٨ .



٤ العلاقة بين الأجور والأسعار في الاقتصاد الإسلامي :

أما الاقتصاد الإسلامي فإن التمييز والاختلاف بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية ليس كبيراً وذلك بسبب الثبات النسبي للأسعار في حالة الارتفاع والاستقرار الحقيقي للأجور النقدية ، ومصدر هذا الثبات وذلك الاستقرار هو السوق الإسلامية البعيدة عن الصراعات بين العمال وأرباب العمل ، وتتدخل الدولة الإسلامية لضمان هذا الاستقرار ، لذلك فإن الفرضية التي تقول أن العلاقة طردية بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية في الاقتصاد الإسلامي هي فرضية صحيحة عادة ، بمعنى أن أي تأثير سواء بالارتفاع أو بالانخفاض يؤدي بالضرورة إلى تغيير في الأجور الحقيقية وذلك ^{بنسبة} ناتج عن ثبات الأسعار نحو الارتفاع (١) . وهذا بدوره يؤثر بالاستخدام تأثيراً مباشراً حسب تغيير الأجور النقدية والتخطيط التالي يوضح ذلك :

١- ثبات الأسعار نحو الارتفاع في الاقتصاد الإسلامي عوامل كثيرة من أهمها : تحريم كافة العمليات التبادلية التي تؤدي إلى رفع الأسعار كبيع الحاضر للباد ، وبيع النجش ، والغش بأنواعه ، وتحريم الربا ، والغرر ، والغبن الفاحش ، وغيرها هذا من جانب ومن جانب آخر يوجد سعر المثل وهو أقصى خد يمكن أن يصل إليه السعر في السوق الإسلامية كما ذكرنا ذلك سابقاً - أن أي سعر في الاقتصاد الإسلامي - له حالتين : حالة السوق الإسلامية التي يتحدد فيها وفق العرض والطلب ، وحالة فرض سعر المثل من الدولة وهو سعر يسترشد بالسوق ولكنه فرض لمصلحة راجحة ، فمثلاً لو ارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ولأسباب غير طبيعية كان توجد انحرافات مثلاً فلولي الأمر إعادة هذه الأسعار إلى سعر المثل .

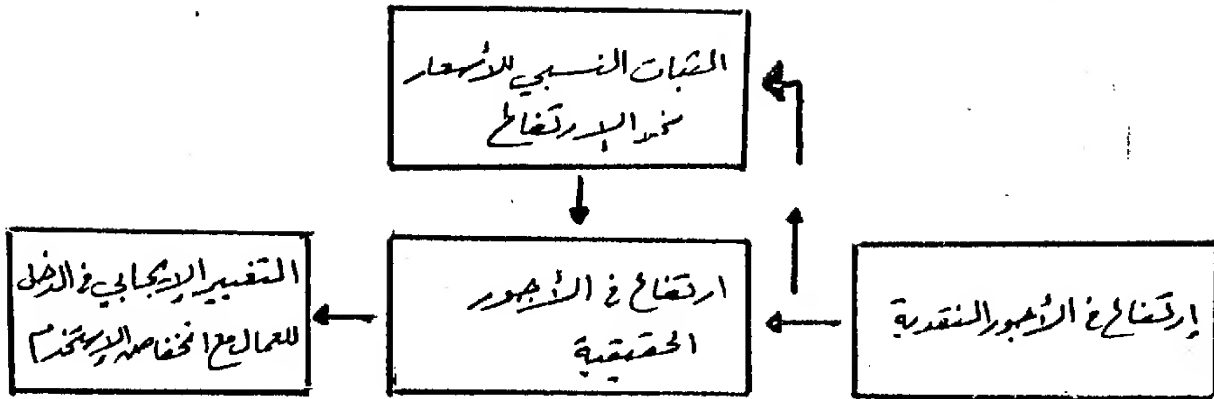


وأدلة ذلك مايلي :

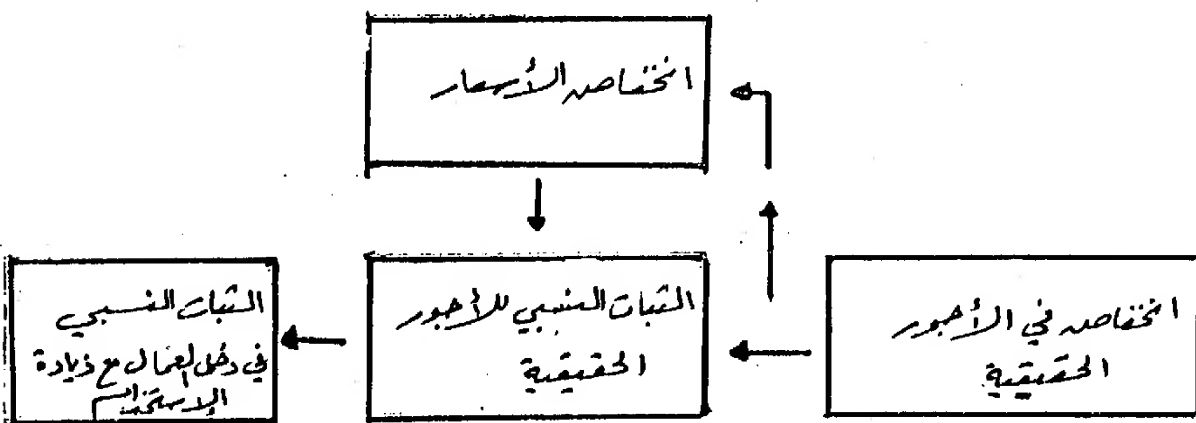
الحالة الاولى : حالة ارتفاع الأجور النقدية : في هذه الحالة نفرض أن الأجور النقدية ارتفعت لأي سبب كان ، علما بأن هذا قد يناقض فرضيتنا السابقة وهي استقرار الأجور - لكن لنقل ان ذلك حدث نتيجة لسبب ما ، ما اثر ذلك في الاقتصاد الاسلامي ؟

وبملاحظة المبدأ الاقتصادي لارتفاع الأجور يؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع في تكاليف الانتاج مما يثبط المستثمرين عن القيام باستثمارات جديدة فيقل الاستخدام وهذه مسلمة في أي اقتصاد - ننظر الآن في الاسعار هل سترتفع؟ والجواب على ذلك هو لا ، وسبب ذلك هو الثبات العام النسبي للأسعار في الاقتصاد الاسلامي ومصدر هذا الثبات هو سعر المثل الذي يمثل أقصى حد ممكن أن يصل اليه السعر في السوق الاسلامية فيستحيل أن ترتفع الاسعار فوق هذا السعر مهما ارتفعت التكاليف الفردية للمنتج الفرد .

ولكن ماذا عن الارتفاع العام للأسعار ؟ ان الارتفاع العام للأسعار هو التضخم بحد ذاته واعتقد أن في الاقتصاد الاسلامي قوى مضادة للتضخم تمنع حدوث ذلك ليس هنا محل بحثها وتظهر هذه الحالة في التخطيط التالي :



الحالة الثانية : حالة انخفاض الأجر النقدية : في هذه الحالة نفرض أن الأجر النقدية قد انخفضت ، ما أثر ذلك في الاقتصاد الإسلامي ؟
ان انخفاض الأجر يؤدي بطبيعة الحال الى انخفاض في تكاليف الانتاج مما يشجع المستثمرين على زيادة الاستخدام - هذه أيضا مسمة في اي اقتصاد - بقي أن ننظر الآن الى الأسعار هل ستخفض ؟ والجواب هو نعم وسبب ذلك أن الأسعار في اقتصاد الإسلامي تنخفض بلا قيد في حين أنها تواجه صعوبات عديدة تمنعها من الارتفاع ، وهذه هي احد مميزات الاقتصاد الإسلامي الجديدة الجديرة بالتأمل والاعتبار ، وبانخفاض الأجر النقدية والأسعار تستقر الأجر الحقيقية وتكون ثابتة نسبيا بما يؤدي الى زيادة الاستثمار ومنه زيادة الاستخدام .



وفي الحالات السابقة نفترض أن الأجور هي المتغير المستقل وأن الأسعار هي المتغير التابع ولكن إذا حدث العكس - وهو ما يحدث كثيرا في الواقع - فإن النتائج السابقة ستتغير ، وهذا بدوره ينقلنا للحديث عن التضخم وآثار الأجور فيه ، وهو ما سيتم بحثه إن شاء الله تعالى في المبحث القادم ولكن ذكرناه هنا ليتضح الفرق وعدم التداخل بين المتغيرات المترابطة .

ومع أن النموذج الكينزي ناقش أنه من الممكن أن يكون لتخفيض الأجور آثار إيجابية غير مباشرة فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية ، إلا أن كينز قد رفض تخفيض أجور عام في الأجور كسياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة التوظيف ، وقد بنى كينز هذا الرفض على أساس أنه يمكن التوصل إلى النتائج التي يؤدي إليها تخفيض الأجور بسرعة وبكفاءة أكثر عن طريق استخدام وسائل أخرى . وبصورة خاصة باستخدام السياسة المالية أو النقدية .

ومن الواضح هنا أن الاعتقاد الكلاسيكي بأن البطالة تنشأ فقط نتيجة لوجود مستوى أجر نقدي مرتفع جدا ، وأنه يمكن دائما معالجة البطالة عن طريق تخفيض الأجور هو اعتقاد قائم على أساس تحليل مبسط جدا وغير واقعي ومع ذلك فإن المناقشات التي تقوم على الفهم البسيط لمفهوم " انخفاض الاستهلاك " والتي تقدمها نقابات العمال بغرض رفع الأجور هي أيضا خاطئة (١) .

وعلى كل فانه من المحتمل أن يكون لتخفيض الأجور في بعض الأوقات أو في بعض الأماكن - إذا أمكن القيام به تأثير إيجابي جدا وأن يكون هو أفضل السياسات البديلة المتاحة ، ولكن قد نجد أنه في أوقات أخرى أو في أماكن أخرى يكون لزيادة الأجور العام تأثير إيجابي ولكن يجب أن يقوم تبرير أي من هاتين السياستين على اعتبارات أخرى غير الاعتبارات التي أدخلناها هنا في النظريات الساكنة والتي تم تحليلها حتى الآن ، كما يمكن أن يقوم تبرير هذه السياسات على اعتبارات أخرى إدارية أو استراتيجية يمكن أن يكون لها أهمية فائقة وللعلاقات الديناميكية - والتي أهملها نموذجنا حتى الآن - أهمية لا يمكن التغلغل منها عند وضع سياسات الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وعلى هذا فإن اهتمامنا كان مركزا في توضيح الأخطاء أو النقص في المناقشات التي تقدم لتدعيم سياسة أخرى وليس في الوصول إلى توصيات محددة لسياسة ما .

(١) انظر - ج - أكلي - الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات - مرجع

سابق - ص ١٩٩ ، ص ٥٠٠ .

وكما يحدث أحيانا. فان تأثير تخفيض الاجور يمكن ان يكون له تأثير سلبي ايضا . والآن لتحديد متى يتوقع المرء نتائج ايجابية او غير ايجابية سيأخذنا بعيدا خارج حدود التحليل ، وربما خارج حدود المعرفة الدقيقة للاقتصاديين .

ومع ذلك فانه من الضروري ان نقرر ان التطورات النظرية التي حدثت خلال الأربعين سنة الماضية ، قد أدت الى حدوث تغيير كامل في الاعتقاد العام الذي كان سائدا حول موضوع تخفيض الاجور لم يشهده اي عنصر آخر من عناصر سياسة الاستقرار .

والرأي العام الذي كان سائدا وبالإجماع تقريبا - بين الاقتصاديين منذ خمسين سنة هو ان تخفيض الاجور اذا امكن تحقيقه سيكون له تأثير ايجابي على مستوى التوظيف ، اذا كانت هناك بطالة عامة في الاقتصاد

أما الآن فان الاعتقاد السائد هو ان نترك الاجر النقدي في حالة او نضع العبء الأكبر للبرهان على من يؤيد او يقترح استخدام اي شكل من اشكال تغيير المستوى العام للاجور كعلاج للبطالة . (١)

(١) نفس المصدر :- ص ٥٠١ ، ص ٥٠٢ .

خاتمة المبحث :-

يقوم بناء النموذج الكلاسيكي للتوظيف على فرضية مرونة الأجور وانها سوف تؤدي الى تحقيق التوظيف الكامل للموارد وان أي اختلاف في التوازن فان الأجور والأسعار (بما فيها سعر الفائدة) ستعيد للاقتصاد توازنه وعليه فان افتراض وجود بطالة (اجبارية) أي وجود عمال مستعدين للعمل حتى لاقل من الأجر السائد ، ومع ذلك لا يجدون عملاً أمر يتعارض مع النظرية الكلاسيكية .

ولكن كينز اثبت جمود الأجور وبالذات باتجاه الانخفاض ، وليس مرونتها ، فالإقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية نتيجة لقوى سياسية ونقابية ترفض تخفيض الأجور نهائياً .

لذلك يركز كثير من الاقتصاديين على أهمية استقرار الأجور نسبياً كعامل مهم يرضي جميع الأطراف المؤثرة أو المتأثرة من الأجور كالعمال والنقابات المنتجين والدولة وغيرهم ، وقد تم في هذا المبحث استعراض آثار الأجور في كل من النموذج الكلاسيكي والنموذج الكنزي .

وفي الإقتصاد الإسلامي تتميز الأجور بأنها مستقرة وذلك نتيجة لعوامل طبيعية تعمل في الإقتصاد الإسلامي وتحافظ على استقرار الأجور وتنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما تتميز الإقتصاد الإسلامي بتحرره من سعر الفائدة ومساوئها ومن فرض تعظيم الأرباح على حساب الأجور ، كما ان الأسعار في الإقتصاد الإسلامي وعلاقتها بكل من الأجور النقدية ، والأجور الحقيقية ، تتميز بعلاقة خاصة - لا كما تصورها النظم الوضعية - نتيجة لعوامل أخرى تؤثر وتتأثر بها ، وقد تعرض في هذا المبحث لكل ذلك بشيء من التفصيل وبين أثر الأجور المستقرة في الإسلام على التوظيف (الاستخدام) .

المبحث الثاني :

الأجور والاستقرار (الضخم والكثافة)

- تمهيد :
- ١ القلب الأول : أثر الأجر في معدل الضخم والكثافة .
 - ٢ الثاني : الأجر والركود الضخم (عمرية للظواهر الدينية) .
 - ٣ الثالث : سياسات الأجر لمعالجة الضخم والكثافة .
 - ٤ الرابع : الأجر والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .

تمهيد :

يمكننا القول بان > الاستقرار الاقتصادي < اصلاح مزدوج يتضمن السعي الى تحقيق هدفين اساسيين هما استمرار التشغيل الكامل وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار ، وهذا يعني بعبارة اخرى تفادي كل من حالات الكساد وحالات التضخم (١) .

وللأجور دور اساسي في سياسات الاستقرار الاقتصادي ، ذلك ان كلا من الأجور والأسعار لا تبقى على حالها في مواجهة تغيرات مباشرة او تغيرات مستقلة ، وهذه التغيرات ممكن ان تؤدي الى تغيرات في الانفاق ، تؤثر بدورها على مستوى كل من الانتاج والتشغيل كما يمكن ان تترتب عليها حلقات تراكمية في شكل مزيد من التغيرات في الأجور والأسعار (٢) .

وفي هذا المبحث سنعرض لاثـر الأجور في احداث التضخم والبطالة ، ثم ننتقل الى دراسات اكثر حداثة عن الركود التضخمي ثم نعرض للأجور وسياساتها لمعالجة التضخم والبطالة ، واخيرا ننظر في الأجور ودورها في الاستقرار في الاقتصاد الاسلامي .

وعليه يتكون هذا المبحث من المطالب التالية :

المطلب الاول : اثر الأجور في احداث التضخم والبطالة .

المطلب الثاني : الأجور والركود التضخمي > عرض للنظريات الحديثة < .

المطلب الثالث : سياسات الأجور لمعالجة التضخم والبطالة .

المطلب الرابع : الأجور والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي .

(١) انظر : د. سلوى علي سليمان : السياسة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ،

الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣م ، ص ١٦٢ .

(٢) انظر نفس المصدر ، ص ١٧٨ .

المطلب الأول : اثر الاجور في احداث التضخم والبطالة :

١- الاجور والتضخم

أولاً : تعريف التضخم :

هو الارتفاع العام المستمر في الاسعار ولا يعني ذلك في كل الاسعار اذ ان بعضها قد ينخفض ، وانما الاتجاه العام يجب ان يكون صعودياً ، وارتفاع الاسعار يجب ان يكون مستمرا ومصحوباً بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، مثل الدولار الأمريكي والريال السعودي ، او بعبارة اخرى - التضخم هو ارتفاع عام في الاسعار من ثم ترتفع تكاليف شراء السلع والخدمات التي يختارها المستهلك .

- والانكماش هو - عكس التضخم . فهو عبارة عن الانخفاض في المستوى العام للأسعار ، ومرة ثانية فيجب الا يفهم من الانكماش ان كل الاسعار تكون متجهة للانخفاض بنفس المعدل ، والانخفاض المذكور في الاسعار انما يكون مصحوباً بانخفاض في مستوى الناتج والتوظيف فالسبب هو عجز في الانفاق الكلي . (١)

ثانياً : الاجور ونظريات التضخم :

هناك نظريتان رئيسيتان للتضخم هما :

-
- ١- انظر - مايكل ايدجمنان :- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، مرجع سابق . ص ٣٦٣ . و جيمس جوارتبني - و - ريتشارد استروب - الاقتصاد الكلي (مرجع سابق) ص ٢١٣ .
و :- سامي خليل :- مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٦٨٧ .

التضخم بجذب الطلب ، والتضخم بدفع النفقة . (١)

وفي ظل التضخم الناشئ عن جذب الطلب يزداد الطلب الكلي مؤديا الى مستويات اعلى للأسعار ، وطبقا لنظرية جذب الطلب . يحدث التضخم اذا ازداد الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي . لأسباب عديدة - ليس للأجور علاقة فيها - لذلك فان المستوى العام للأسعار يزداد ، وهذا النوع من التضخم ليس له أهمية هنا ، اما في ظل التضخم الناشئ عن دفع النفقة فان العرض الكلي يتناقص وبذلك يتسبب في ارتفاع اعلى فاعلى في مستويات الأسعار ، ويحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الاحتكارية للمديرين من الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب وارتفاع النفقات ، ان التضخم بدفع النفقة الذي يحدث بسبب النقابات قد يسمى بالتضخم الناشئ عن دفع الأجور . بينما التضخم الناشئ عن دفع النفقة الذي ينشأ عن سلوك المشات قد يطلق عليه التضخم الناشئ عن دفع الأرباح (٢)

١- ويعرف هذا التضخم ايضا بتضخم دفع التكاليف ، وتضخم دفع التكاليف قد يحدث اما نتيجة الى دفع الأجور (Wage Push) او كنتيجة لدفع الأرباح (Profit Push) ، وعليه فان تحليل دفع التكاليف انما يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق العمل ، او في سوق السلع ، فعندما تكون هناك منظمات عمالية احتكارية (نقابات عمالية) فان الأسعار قد ترتفع نتيجة لارتفاع الأجور ، وبالمثل لانه عندما تكون هناك سلطة احتكارية في سوق السلع فان المحتكر قد يعمد الى رفع السعر وذلك رغبة في زيادة الأرباح ، وعليه فان هناك دفع ارباح هو الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، وعلى أية حال ، فان تضخم دفع التكاليف نادرا ما تعتبر المحاولات المستقلة لزيادة الأرباح عنصرا تضخميا هاما ، وذلك :

أولا : لان الأرباح عادة ما تكون نسبة صغيرة من السعر الكلي ، فزيادة الأرباح سيكون لها اثر ضئيل على الأسعار .

ثانيا : ان المحتكرين عادة ما يترددون في رفع الأسعار في غياب عوامل جذب الطلب الواضح .

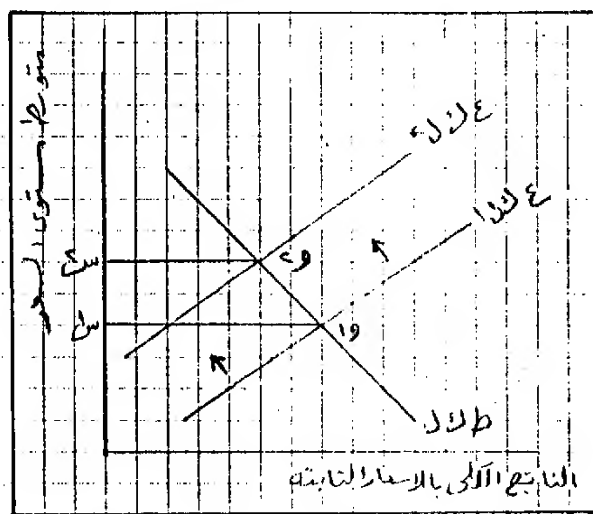
ثالثا : ان دافع دفع الأرباح انما يكون ضعيفا وذلك على الاقل عند الشركات - ان هؤلاء الذين يتخذون قرارات رفع الأسعار ليسوا هم المستفيدين المباشرين من زيادة الأسعار وعليه ، فان دفع التكاليف عادة ما يعتبر انه دفع الأجور .

انظر : - د. سامي خليل - النظريات والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٥٩٤، ٥٩٥

٢- مايكل ابدجمان : - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، مرجع سابق ص ٢٧٩

وسنهتم هنا بالتضخم الناتج عن ارتفاع الأجور ، لانه محل دراستنا وعليه يمكن القول بان ارتفاع معدلات الأجور العمالية بصفة مستقلة يؤدي الى ارتفاع نفقات الانتاج وأن هذا يؤدي بدوره الى ارتفاع مستوى الاسعار الى اعلى ولقد عرضت النظرية من قبل اصحابها ومؤيديها في نسخ عديدة تتفق في تقريرها العام ولكنها تختلف في اهم شيء مرتبط بها ، كنظرية علمية ، الا وهو الفرض المفسر الخاص بالزيادات المستقلة في معدلات الأجور . فهل هذه الزيادات " عشوائية " ليس لها نمط منتظم خلال الزمن ؟ ام انها " متكررة " بشكل منتظم خلال الزمن ؟ وان كان كذلك فعلى اي اساس تتكرر او تنتظم ؟ وهل كل زيادة في الأجور تسبب التضخم ؟ وللإجابة على هذه الاسئلة نذكر . انه ليس كل زيادة في الأجور تضخمية انما تصبح هذه الزيادات تضخمية في حالة واحدة ما اذا زادت هذه الأجور بمعدل يفوق الارتفاع في الانتاجية الكلية . فان الاسعار في هذه الحالة ترتفع نظرا لان الزيادة في الأجور لم يقابلها زيادة في الانتاجية . (١) وهذا كما هو واضح من

الشكل (٤-١٥) .



شكل رقم (٤-١٥) التضخم بدفع التكاليف

" عندما تزيد تكاليف انتاج السلع والخدمات فاننا نستطيع ان نتوقع انتقال العرض الكلي الى اعلى من علاوة الى "علاوة" وتعتبر الزيادة في تكلفة العمل وارتفاع تكاليف الطاقة وتزايد التكاليف التي تفرض بواسطة القوانين الحكومية امثلة للعوامل المسببة لهذا الانتقال والنتيجة هي الزيادة في مستوى الاسعار من "س" الى "ص" وهو ما يشار اليه على انه تضخم بدفع التكاليف "

(١) انظر :- د. عبدالرحمن يسري :- التحليل الاقتصادي . مرجع سابق

ص ١٢٠ و - الروبي - د. نبيل :- نظرية التضخم . الطبعة الثانية ،

الاسكندرية مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤م . ص ٢٨ .

و - جي هولتن ولسن - الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات - مرجع

سابق - ص ٦٣٢ .

ثالثا: هل النقابات العمالية تسبب التضخم :

لنفرض أن النقابات قد نجحت من خلال عملية المساومة الجماعية في الحصول على أجور تزيد كثيرا عن الزيادة التي تقررها قوى السوق ، ولنفرض أن هذه الزيادات كبيرة الى حد يكفي لزيادة متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد القوى .

وبمساعدة الشكل (٤ - ١٦) نستطيع أن نحلل اثر هذه الزيادة :

أ- لنفرض أن النقابات العمالية نجحت في رفع الأجور النقدية النقدية للاقتصاد الى مستوى جديد هو (١٦٠) .

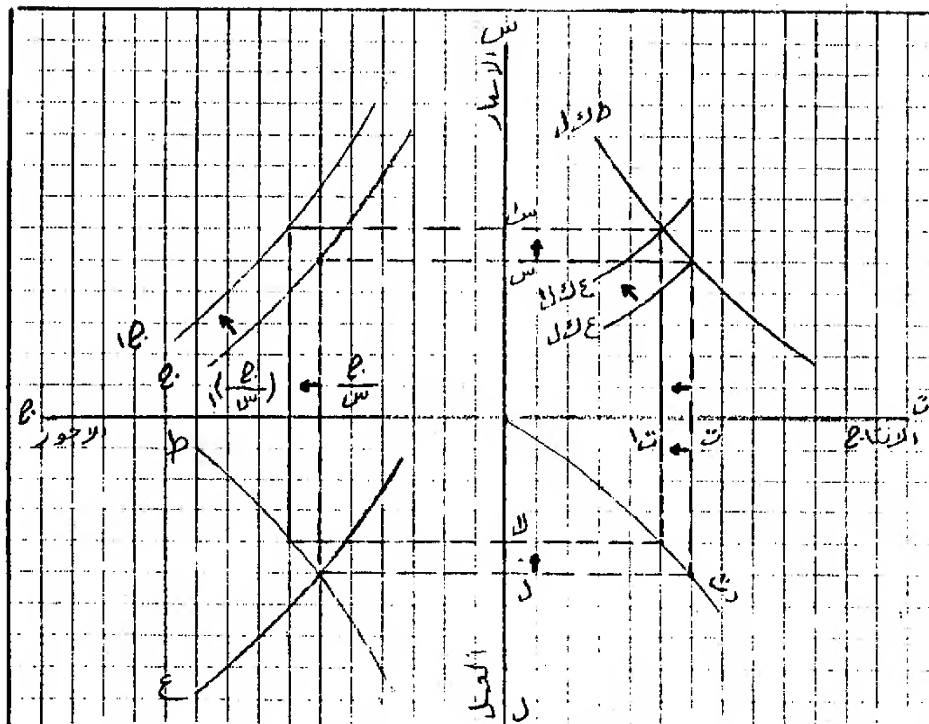
ب- بنقل منحنى الأجور النقدية الى المستوى (١٦٠) .

ج- بانتقال منحنى الأجور النقدية ينتقل منحنى العرض الكلي الى (١٦٠) .

د- مع افتراض ثبات الطلب الكلي ، فان مستوى الاسعار الجديد يكون (س١) هو اكبر من مستوى الاسعار (س) .

وهذا يعني أنه اذا زادت الأجور النقدية في ظل الظروف المبينة ، فان المستوى العام للأسعار يرتفع ومع الانخفاض في العرض الكلي فان العمالة والناتج ينخفضان ، واذا ضغطت نقابات العمال من أجل رفع الأجور النقدية الى أعلى ، فان مستوى الاسعار سوف يزداد بنفس الطريقة السابقة ، واذا حققت نقابات العمال زيادة في الأجور النقدية اسرع مما نحققه في الأحوال العادية فان الاسعار ترتفع ومع ذلك فان النقابات قد تعوزها القوة لعمل كهذا (١) . كما يظهر ذلك في الشكل :

١- مايكل ايدجمان :- الاقتصاد الكلي " النظرية والسياسة " مرجع سابق



شكل رقم (٤-١٦) اتحادات العمال والتضخم بدفع النفقة

إذا نجحت النقابات العمالية في رفع الأجور من P_1 إلى مستوى جديد هو P_2 ، وعليه ينتقل منحنى الأجور النقدية إلى المستوى P_2 وبانتقال منحنى الأجور النقدية / ينتقل منحنى العرض الكلي إلى E_2 (وهو أكبر من مستوى الأسعار S)، ومع افتراض ثبات الطلب الكلي فإن مستوى الأسعار الجديد S_2 وهو أكبر من مستوى الأسعار S وهذا يعني أنه إذا زادت الأجور النقدية فإن المستوى العام للأسعار يرتفع ومع الانخفاض في العرض الكلي، فإن العمالة L_2 والناتج Y_2 ينخفضان وإذا ضغمت نقابات العمال من أجل رفع الأجور النقدية إلى أعلى فإن مستوى الأسعار سوف يزداد بنفس الطريقة السابقة .

- والسؤال هو لماذا تطالب وتحرم نقابات العمال دائماً على زيادة الأجور ؟

- هناك ثلاث أسباب :

- الأول : هو قوة نقابات العمال ، فكلما ازدادت هذه القوة كلما سعت لارتفاع الأجور بمعدلات أكبر والعكس بالعكس
- الثاني : هو زيادة أرباح المشروعات فكلما ارتفعت أرباح المشروعات كلما طالبت نقابات العمال أصحاب الأعمال في رفع معدلات الأجور .

الثالث : هو ارتفاع نفقات المعيشة فكلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما طالبت النقابات العمالية برفع معدلات الأجور بما يتناسب معها .

من تلك الأسباب يدور جدل كبير بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال ، فمن ناحية يرى أصحاب الأعمال دفاعا عن أرباحهم - أن نقابات العمال تصر معتمدة على قوتها الاحتكارية - على زيادة الأجور بنسبة أكبر من إنتاجية العمال ، حيث أن أجور العمال تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج ، وعليه سترتفع الأسعار للمحافظة على نسب حقيقية للأرباح ، ولكن من الناحية الأخرى ترى نقابات العمال - دفاعا عن الأجور - أنه لارتفاع أسعار السلع والخدمات وللحفاظ على المستوى الحقيقي للأجور تطالب النقابات بالزيادة في الأجور ، وهكذا يدور الجدل في حلقة مفرغة تعرف (بحلقة الأسعار والأجور) بمعنى أن الأجور تسبب ارتفاع الأسعار ، وارتفاع الأسعار يتسبب في ارتفاع الأجور ، مع اختلاف وجهات النظر فيمن هو المسبب الأول ولكن المحصلة النهائية هو حدوث ارتفاع في تكلفة الإنتاج تؤدي الى حدوث تضخم التكاليف . (١).

ولما كان تضخم دفع التكاليف إنما يرجع بدرجة كبيرة الى زيادة التكاليف فإنه يمكن السيطرة عليه بتحقيق الاستقرار في معدلات الأجور ، وذلك عن طريق منع أي زيادة في الأجور لاتصطبب بزيادة في الإنتاجية ، فالزيادة الاقتصادية الانكماشية بإمكانها أن توقف تضخم رفع التكاليف شريطة أنها تؤدي الى تخفيض الطلب الكلي والناتج بالقدر الكافي الذي يؤدي الى تحقيق بطالة كافية لمنع زيادة الأجور بمقدار يزيد عن إنتاجية العمل .

ولكن من المحتمل جدا أن مقدار البطالة التي تكون لازمة لتجنب تضخم دفع التكاليف إنما تكون أكبر من تلك التي تكون مقبولة اجتماعيا واقتصاديا ، وبعبارة أخرى فإن المجتمع قد يكون مجبرا على دفع ثمن معين (وقد يكون هذا الثمن مرتفعا) في صورة مقاساة اجتماعية شديدة ومعدل نمو منخفض وذلك مقابل تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ، فلو أن نسبة عالية قدرها ٦٪ أو ٧٪ من البطالة كانت لازمة لتحقيق استقرار في الأسعار فقد يبدو للمجتمع أنه يفضل أن يقبل أقل الشرين :

١- انظر : عبدالرحمن يسري : التحليل الاقتصادي (مرجع سابق) ص ١٢١ .
و- الحبيب ، د. فاضل ابراهيم : مبادئ الاقتصاد الكلي ، (مرجع سابق) ص ٢٧٩ .

أن يقبل تضخم متوسط مع بطالة منخفضة ٢٠٪ أو ٣٠٪ بدلا من أن يقبل نسبة عالية من البطالة قدرها ٦٠٪ أو ٧٠٪ دون تضخم في الاقتصاد القومي ، وهذه صيغة سنبحثها بالتفصيل عند دراسة " منحى فيلبس " في الأسطر القادمة ان شاء الله تعالى . (١)

رابعا : صعوبات وعيوب نظرية تضخم دفع النفقة :
ليس ثمة ريب ، أن نظرية تضخم دفع النفقة لها بعض المنطق ، ورغم ذلك فإن الفحص الدقيق يبين أنها تتسم بعدد من العيوب والمآزق منها :

١- ثبت أن الزيادة في الأجور تحدث في غياب النقابات . ومن ثم يكون من الصعب تحديد كم من الزيادة في أجر معين يعزى الى نشاط النقابة ، وكم منها يرجع الى قوى السوق . (٢)
٢- يوجد خلط بين قدرة النقابات على تقاضي أجور مرتفعة وقدرتهم على رفع الأجور (أو الأسعار) وعليه فإن ثمة دليلا يقطع بأن النقابات قد رفعت أجور العمال النقابيين ، بالنسبة للعمال غير النقابيين ، وبعبارة أخرى فإن النقابات العمالية القومية قد استطاعت أن تحقق لأعضائها أجورا أعلى من الأجور التي يحصلون عليها في حالة عدم وجود هذه النقابات ، ومع ذلك فليس هناك دليل على أن الأجور التي تتمكن النقابة من تحقيقها لأعضائها ترتفع بمعدل أسرع من أسعار أي مورد أو (منتج) آخر ، ذلك أنه لكي تتمكن النقابة من رفع الأجور بمعدل أعلى من النقابيين والبائعين الآخرين ، فلا بد أن تكون قوتها الاحتكارية متزايدة باستمرار بحيث نستطيع أن نفسر الارتفاع الحاد في معدلات التضخم (٣) . فليس ثمة دليل يشير أن النقابات العمالية تستطيع أن تسبب معدلات مضاعفة أو حتى معتدلة من التضخم .

٣- يتجاهل مؤيدوا هذه النظرية الآثار الثانوية . فلو زادت الأجور النقدية في صناعة معينة بسرعة أكبر من بقية الاقتصاد القومي ، فأننا لانستطيع أن نكون على يقين بأن ذلك بسبب الضغوط النقابية ، إذ ربما يكون الطلب على منتجات هذه الصناعة قد نما بسرعة أكبر مما هو عليه في بقية الاقتصاد .

١- انظر : د. سامي خليل : النظريات والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٦٠٩ .
٢- انظر - مايكل إيدجمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة . مرجع سابق ص ٣٨١ .
٣- انظر : جيمس جوارتيني - و : ريتشارد ستروب - الاقتصاد الكلي مرجع سابق ، ص ٤٠٥ . و - مايكل إيدجمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة مرجع سابق ، ص ٣٨١ .

أو ربما تزايدت الانتاجية بمعدل اسرع في هذه الصناعة (١) ورغم هذه العيوب والصعوبات فان نظرية دفع النفقة لاتزال مستمرة الى اليوم وذلك لسببين على الاقل :

الاول : انه من السهل والشائع ان نلقي بملانمة الزيادة في الاسعار على الممارسات الاحتكارية سواء من جانب النقابات أو المنشآت ففي فترات التضخم تصبح اقرب ماتكون الى كبش الغداء ، وعادة مايفعل ذلك السياسيون في محاولة لاختفاء ما يتخذونه من سياسات خاطئة . (٢)

الثاني : ان التضخم يحدث احيانا بالرغم من هبوط الناتج ، وارتفاع معدلات البطالة فاذا حدث التضخم الناشيء عن جذب الطلب ، فان مستوى الاسعار والناتج يزيد مع ثبات معدل البطالة أو هبوطه ، ومن ثم فان التضخم لا يشرح حركات الاسعار والناتج ومعدل البطالة ، والذي نلاحظه احيانا ، وبالتالي فعن طريق عملية العزل ، يخلص البعض الى ان التضخم يجب ان يكون بدفع النفقة ، ومع التضخم بدفع النفقة يواجه الاقتصاد كلا من غلاء الاسعار والبطالة ، ومع التضخم بجذب الطلب يواجه الاقتصاد بالتضخم دون البطالة .

والصحيح ان التضخم الناشيء عن جذب الطلب والتضخم بدفع النفقة هما جزءان من عملية تضخمية واحدة ، وان التضخم الناشيء عن جذب الطلب يعقبه حتما تضخم بدفع النفقة ، فبدلا من ان ننظر الى انهما نظريتان منفصلتان للتضخم ، فانه من الافضل ان نتولاهما باعتبارهما جزئين مرتبطين لعملية تضخمية واحدة (٣) .

ومع ذلك نخرج بانه ليس لزيادة الاجور اثار حقيقية لاحداث تضخم النفقة متى ما كانت هذه الزيادة وفق معدلات السوق أو كانت مقابل الزيادة في انتاجية العامل أو مقابل زيادة في ارباح المنشآت واصحاب الاعمال ، كما ان هناك من يشكك في ان النقابات العمالية هي السبب الحقيقي في احداث هذا النوع من التضخم ، وذلك ان ارتفاع الاسعار يسبب تضخم جذب الطلب أو أي سياسات نقدية خاطئة ، فترتفع تكاليف المعيشة بما يؤدي الى خفض الاجور الحقيقية ، فيدفع نقابات العمال الى المطالبة برفع الاجور الحقيقية فيحدث تضخم دفع النفقة أو تضخم زيادة التكاليف كما يسميه البعض الاخر .

١- انظر : مايكل ايدجمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، مرجع

سابق ، ص ٣٨١ ، ٤٠٦ .

٢- نفس المصدر ، ص ٣٨٨ ، ٤٠٤ .

٣- نفس المصدر - ص ٣٨٨ و ص ٣٨٩ .

-٢- الأجر والبطالة :

تعريف البطالة هي : الفرق بين حجم العمل المعروف عند مستويات الأجر السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة . (١)

ان حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل (٢) ومعدل البطالة هو نسبة الأفراد في الأعمال المدنية بدون عمل (٣) .

ويحسب رياضيا على النحو التالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد في حالة البطالة}}{\text{عدد الأفراد في الأعمال المدنية}} \times 100$$

- الأجر وأنواع البطالة

للبطالة ثلاثة أنواع هي :

١- البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، تحدث بسببين :

أ- نقص معلومات أصحاب الأعمال عن العمالة المتاحة ، والكفاءات اللازمة لأعمالهم .

ب- نقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب العمال (٤) .

الأجر والبطالة الاحتكاكية :

في هذا النوع من البطالة يكون العمال قادرين على إيجاد فرص عمل مع المحافظة على نفس الأجر السابق أو قريب منه .

١- الطحاوي : د. منى : اقتصاديات العمل (مرجع سابق) ص ٧٨ .

٢- نفس المصدر . ص ٧٨ .

٣- انظر : جيمس جوارتييني - و - ريتشارد استروب - الاقتصاد الكلي ، الاختيار الخاص والعام (مرجع سابق) ص ١٩٧ .

٤- نفس المصدر ص ٢٠٢ .

حيث انهم في كثير من الاحوال لا يلتحقون بأول فرصة عمل تتاح لهم ، انما يبحثون عن افضل فرص العمل التي تناسبهم وذلك حسب الوقت الذي يمكن للعامل تحمله وحسب المعلومات التي يحصل عليها عن فرص العمل المتوفرة .

٢- البطالة الهيكلية :

هي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد تترتب عليها انعدام التوافق بين الاعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل ، وتستمر فرص العمل قائمة لان العمال غير المشتغلين لا تؤهلهم امكانياتهم للالتحاق بها .

- هناك اسباب كثيرة للبطالة الهيكلية منها :

١- التغيرات الحركية في الطلب قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الاعمال ، حيث تتقدم المهارات ، مثل مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ ، بينما يتزايد الطلب على البعض الآخر ، مثل مهنة تشغيل الحاسبات الالية بحيث لا يكفي المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد .

ب- العوامل التنظيمية ، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ، حيث تضعف دوافع وحدات قطاع الاعمال لتوفير فرص التدريب ، حيث تبحث تلك القطاعات عن العمال المؤهلين والمدربين بدلا من ان تتحمل تكاليف التدريب (١) .

الأجور والبطالة الهيكلية :

تساهم قوانين الحد الأدنى للأجور في وجود هذا النوع من البطالة وخاصة من الشباب ، ذلك ان التدريب الجيد والخبرة يمكن تحقيقها من خلال العمل ، ولكن الامر مكلف بالنسبة لصاحب العمل ، بسبب التزامه بدفع الحد الأدنى للأجور الذي يقرره القانون في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتدريب هؤلاء الشباب وتنمية خبراتهم (٢) .

١- جيمس جوارتيسني وريتشارد استروب : الاقتصاد الكلي الاختيار العام

والخاص - مرجع سابق ص ٢٠٣ و ص ٢٠٤ .

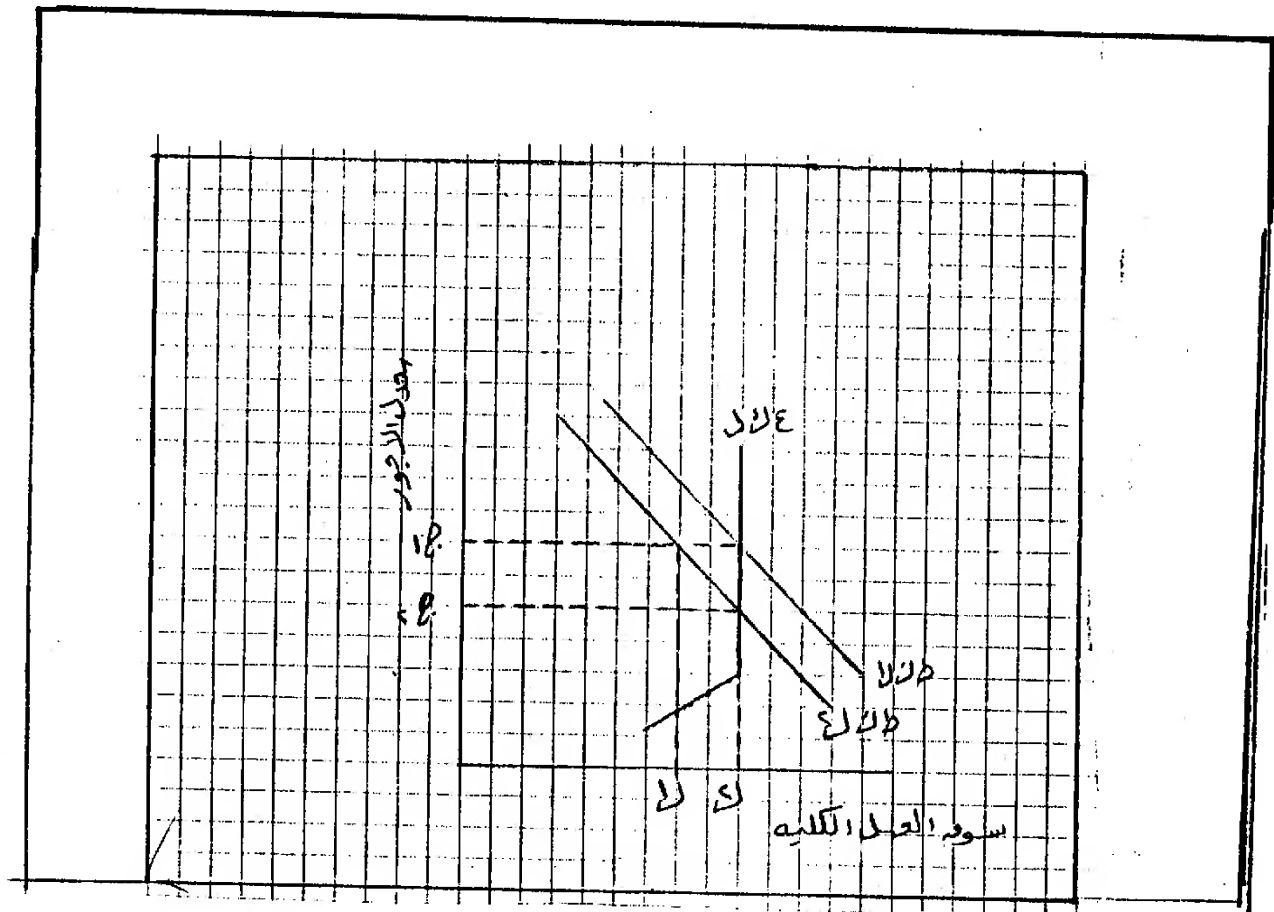
٢- نفس المصدر ص ٤٩٥ .

فهذه القوانين لا تشجع المنشآت على تاجير أشخاص ذوي مهارات دنيا ومن ثم فإن كثيرا من الاقتصاديين يطالبون بإلغاء هذه القوانين أو تعديلها ، ويختلف تأثير الحد الأدنى للأجور بشكل واضح ، فإذا كان الحد الأدنى للأجر في العادة يقع تحت الأجر المتوسط ، فإن تأثيره يكون قليلا أو منعدما على معظم العمال ، أما التأثير على الأشخاص ذوي المهارات الوظيفية الدنيا فيكون أكثر قوة ، ففي غياب الحد الأدنى للأجور فإن المنشآت سوف تستأجر الصبيان وغير ذوي الخبرة ، وكذلك ذوي المهارات الدنيا على الرغم من انخفاض انتاجيتهم ، ولكن في ظل الحد الأدنى للأجور لن يكون هناك حافز لدى المنشآت لفعل ذلك .

وبسبب تأثيره على العمالة من الأشخاص ذوي المهارات الوظيفية الدنيا فإن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن الحد الأدنى للأجور ينبغي أن يلغى .

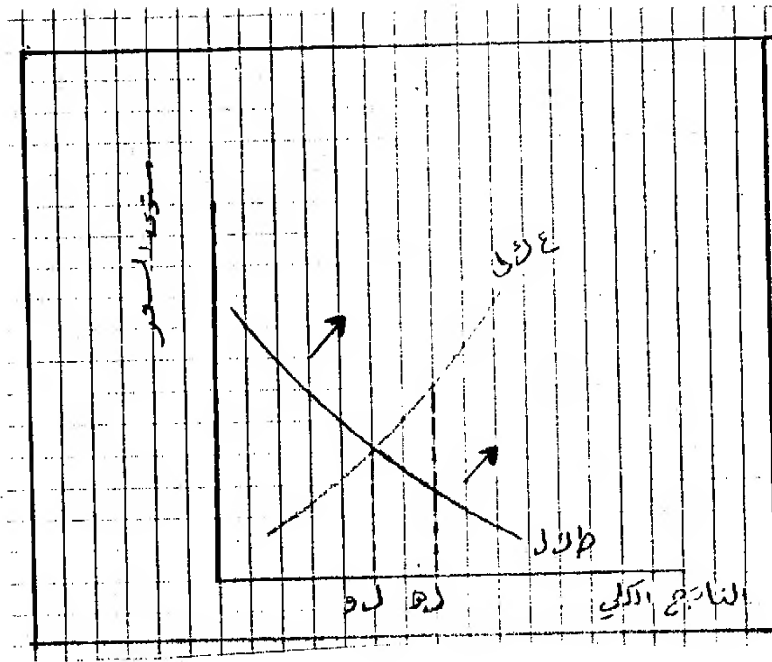
٣- البطالة الدورية :

هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل ، أي وجود طلب منخفض على السلع والخدمات بالاقتصاد وهذا النوع من البطالة يسمى قصور الطلب أو البطالة الدورية ، فعندما يتناقص الطلب على العمل فإن بعض العمال يسرحون عن العمل (أو لا يجدون فرصة) عند الأجر السائد ، وفي البداية فإن العمال يكونون غير متأكدين مما لو كانوا قد اُبعدوا عن العمل بسبب تحول معين في الطلب الكلي ، وفي ظل عدم التحقق من تدهور توقعاتهم ، فإنهم يستمرون في البحث عن عمل بنفس الأجر السابق (١٢) .
لذلك تتزايد البطالة كما في الشكل (٤ - ١٧) والشكل (٤ - ١٨) .



شكل رقم (٤-١٧) البطالة وتناقص الطلب الكلي

ويتضح من هذا الشكل أن التناقص في الطلب الكلي ، الانتقال من L_1 إلى L_2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من L_1 إلى L_2 إذا لم يتناقص معدل الأجر من w_1 إلى w_2 ، وحيث أن العمال يتوقعون أن يجدوا فرص عمل عند الأجر w_1 فإنهم لا يقبلون الأجر المنخفض في البداية . وتنتج بطالة دورية قدرها ($L_1 - L_2$) . (١٠)



شكل رقم (٤-١٨) : الطلب والعرض والبطالة

((باستخدام مقياس عام للأسعار والناتج على أساس القيمة الحقيقية نستطيع أن نرسم الطلب الكلي (١٨-٤) والعرض الكلي (٤-١٨) كما هو موضح ويكون التوازن عند المستوى (د) من الناتج ويكون مستوى الناتج اللازم لتحقيق العمالة الكاملة هو (د). وفي هذه الحالة يكون هناك طلب كلي غير كاف للمحافظة على العمالة الكاملة . وتسمى البطالة الناتجة من ذلك ((بطالة قصور الطلب)) ويمكن تخفيضها عن طريق البرامج التي تنقل الطلب الكلي في الاتجاه الذي تشير اليه الأسهم، وشاري البطالة الفردية (١٨-٤)).

الاجور والبطالة الدورية :

عندما تكون البطالة ناتجة عن تناقص الطلب الكلي كما في البطالة الدورية ، فان بحث العمال عن فرص العمل بنفس الاجر السابق يكون غير ذي جدوى ، ويكون الامر البطالة بالنسبة لهم اطول مما يتوقعون ، ومع الوقت فان العمال العاطلين يخفضون توقعاتهم ويقبلون اجراء تخفيضات على اجورهم ، ومع ذلك فقد يتزايد انخفاض الطلب الكلي في نفس الوقت الذي انخفضت فيه توقعات العمال ومن ثم قد يستمر المستوى المرتفع للبطالة الدورية او يزداد الامر سوءا .

وبعد توقف الطلب الكلي عن الانخفاض يحدث انخفاض تدريجي في البطالة الدورية حيث تكون توقعات العمال عن فرص العمل اكثر واقعية فكلما كان انخفاض الطلب الكلي اكبر كان انخفاض الاجور اللازم للتخلص من البطالة الدورية اعظم .
وكان الوقت اللازم ليقوم العمال بتعديل توقعاتهم عن الاجور وفقا للمعدل المنخفض اطول ، على ان الانخفاض الكبير في الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة حادة في معدل البطالة او امتداد فترات البطالة اكثر من المعدل العادي . (١)

١- انظر جيمس جواريني - ريتشارد واستروب - الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص " مرجع سابق " ص ٢٠٦ .

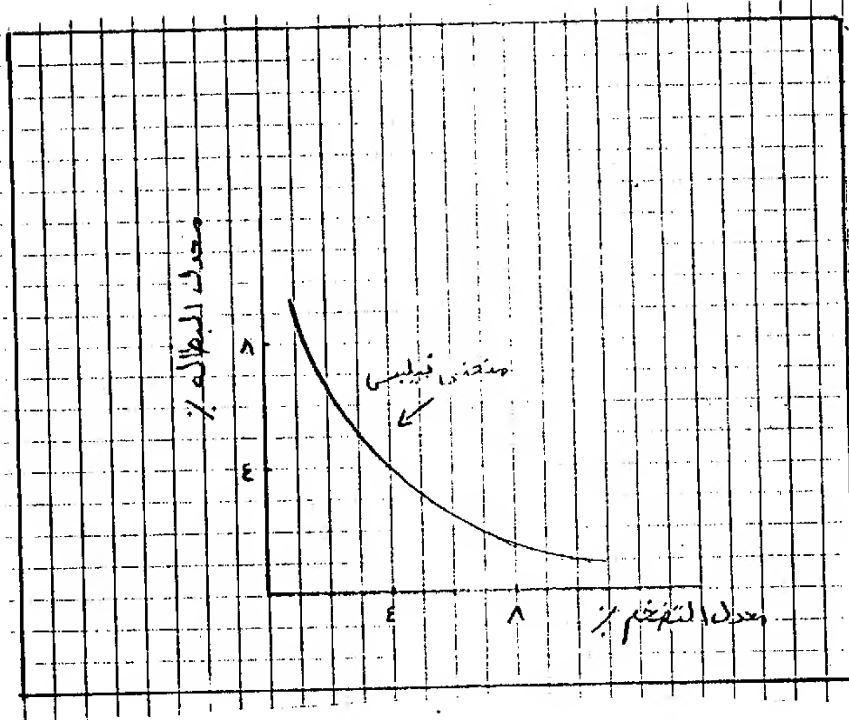
-٣- الأجور النقدية بين التضخم والبطالة : (منحنى فيليبس البسيط)

يركز الاقتصاديون كثيرا على البحوث التطبيقية ، وفي سنة ١٩٥٨م ، قام الاقتصادي الانجليزي (فيليبس) بنشر بحثه عن العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية باستخدام بيانات عن المملكة المتحدة . وجد (فيليبس) :

انه عندما كان معدل البطالة منخفضا كان معدل التغير في الأجور النقدية يميل الى الارتفاع ومن الناحية النظرية فان هذه النتيجة لها معنى وتستند الى منطق ، فانخفاض معدل البطالة يشير ضمنا الى ضيق سوق العمل ، وعلى ذلك فمن المتوقع ان ترتفع الأجور النقدية استجابة لشدة الطلب بمعدل اكبر مما يحدث لو ان اسواق العمل كانت تتمتع بحرية نسبية (اي لو كان معدل البطالة مرتفعا) .

وبالرغم من ان (فيليبس) كان يناقش العلاقة بين الأجور النقدية ومعدل البطالة الا ان الاقتصاديين فيما بعد وجدوا ان هذه العلاقة قائمة ايضا بارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) ومعدل البطالة . ومن ثم فليس ما يدعوا للدهشة من ان تكون هناك رابطة بين المعدل السريع للتغير في مستوى الاسعار وفي الأجور كذلك ، والانخفاض في معدل البطالة ، وتفسير ذلك كالتالي :

في حالة تزايد الطلب الكلي بمعدل كبير ، يعمل رجال الاعمال على زيادة الأجور لانغراء عمال اضافيين للعمل لديهم ، عندما تضمن هذه الأجور المرتفعة في تكاليف الانتاج ترتفع بالتالي الاسعار ، اي ان تخفيض معدل البطالة ادى الى ارتفاع الاسعار ، اما في حالة ارتفاع مستوى البطالة فهذا يعني ان الاقتصاد في حالة ركود مما يؤدي الى بقاء معدلات الأجور بدون تغير ، ومن ثم استقرار نسبي في مستوى الاسعار اي انه وخلال الاجل القصير كما في الشكل يرتبط معدل التضخم عادة بعلاقة عكسية مع معدل البطالة ، ويتضح منه انه عندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل ارتفاع السعر او (الاجر) منخفضا .
وتأسيسا على ذلك فان انخفاض معدل البطالة يرتبط بارتفاع معدل التضخم وعلى ذلك فان منحنى (فيليبس) منحدر من اعلى الى اسفل متجها الى اليمين مشيرا بذلك الى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم خلال الاجل القصير (١) وذلك في الشكل (٤ - ١٩) .



شكل رقم (٤-١٩) منحنى فيليبس البسيط

ووفقاً لمنحنى فيليبس فإن انخفاض معدل البطالة يصحبه ارتفاع في معدل التضخم وتبين الخبرة خلال السبعينات أن الاختيار بين البطالة والتضخم ظاهرة قصيرة الأجل .

-
- ١- انظر جيمس جوارتيني - وريتشارد استرب - الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص " مرجع سابق " ص ٤٤٨ و ص ٤٤٩ .
والحبيب - د. فائز ابراهيم - مبادئ الاقتصاد الكلي " مرجع سابق " ص ٢٨٠ ص ٢٨١ .

المطلب الثاني : الاجور والركود التضخمي . (عرض للنظريات الحديثة)

تمهيد :

ان التفسيرات السابقة التي قدمها الاقتصاديون للتضخم لم تعد مرضية حيث اعتاد اغلب الاقتصاديين ان يفكروا في التضخم والبطالة كبديلين ، وقد تدعم هذا الزعم بالدراسة القوية التي قام بها (ا. فيليبس) الذي اكتشف وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل (١٠٠ سنة) بين تغيرات الاجور النقدية ومستويات معدلات البطالة في المملكة المتحدة ثم توالى دراسات اخرى في الولايات المتحدة .

وقد ادت هذه الدراسات الى اقتناع كثير من الاقتصاديين .
وصانعي السياسات انه لابد من الاختيار بين زيادة في البطالة او زيادته في التضخم ، ولقد ظنوا ان الابقاء على التضخم عند مستوى منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم .

ان هذا الاعتقاد الذي كان سائدا في الستينات من تبادل ثابت في منحني فيليبس بين التضخم والبطالة لم يعد مقنعا الان ، ويرجع ذلك الى الحقيقة الواضحة تماما حول التضخم الجديد والمخيف في فترة السبعينات ، حيث اختفى التبادل الظاهر بين التضخم والبطالة وتميزت سنوات السبعينات وبداية الثمانينات بوجود بطالة عالية وتضخم عال معا ، وهو ما يدعى بالركود التضخمي (stagflation) (١) .

وعليه فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات جديدة في النظر للتضخم كظاهرة وهي :

- الاتجاه الاول : هو الذي حاول ان يجد توسيعا او تطويرا مقبولا لتحليل منحني (فيليبس) عن طريق ادخال متغيرات جديدة اضافية ، او هيكل اكثر تعقيدا في فترات الابطاء ، في حين يبقي على وجود علاقة هيكلية قوية بين معدل التغير في الاسعار ودرجة ضغط الطلب الكلي على الاقتصاد والتي يعكسها معدل البطالة .

١- انظر : باري سيجل : - النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديين ، الطبعة العربية ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، و د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد ، مراجعة : د. محمد ابراهيم منصور ، ص ٦٠٧ ، و د. ادوين ماتسفيد ، وناريمان : علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

- والاتجاه الثاني : كان اتجاه النقيدين والذين لم يكونوا متحمسين لمنحنى فيليبس ، والذين وجدوا في تجربة السبعينات تدعيما وتأكيدا لنظرة " فردمان fried man " القائلة بأن التضخم هو دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية بحتة ، الا انهم قدموا مع ذلك اطارا جديدا لحجتهم في صورة المفاهيم الجديدة التي قدموها والتي تتمثل في مفهوم " معدل البطالة الطبيعي " و " منحنى فيليبس طويل الاجل " و " مبداء التعجلين " .

- وفسر الاتجاه الثالث : الاتجاهات المتزايدة نحو التضخم ، بارجاع التضخم الى قوى مؤسسية او اجتماعية سياسية وقاموا بطرق مختلفة بتطوير وتحسين الافكار التي ارتبطت بتفسير التضخم " المدفوع بالتكاليف " حيث للاجور دور كبير في احداث ظاهرة تعرف " بانفجار الاجور " (Wage explosion) (١) .

وسيزكز الباحث هنا على بعض هذه الاتجاهات الحديثة وارتباطها بالاجور حيث تجمعت وتراكمت في الآونة الاخيرة دراسات تطبيقية ونظريات كثيرة تعد ثروة في المعلومات الاقتصادية عامة وفي موضوع التضخم خاصة لايمكن ادراكها كليا ، وسنعرض هنا لبعضها وفقا للترتيب التالي :

أولا : الاساس النظري لمنحنى فيليبس :

١- نظرية التكاليف .

ب- نظريات بعض الكتاب المعاصرين .

ج- ظاهرة منحنى فيليبس المعكوس .

ثانيا : منحنى فيليبس السعري ومنحنى فيلبس الاجري .

ثالثا : تأثيرات " تكاليف المعيشة " على معدلات الاجور .

رابعا : منحنى فيلبس طويل الاجل ونظرية فريدمان في المعدل الطبيعي للبطالة .

خامسا : ظاهرة انفجار الاجور وارتباطها بالعوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية .

١- انظر ج. الكلي . الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات " مرجع سابق " ص ٦٦١ و ص ٦٦٢ .

فيما بين قرب نهاية الستينات ونصف السبعينات انبرى فريقان من الكتاب الاقتصاديين ، الكنزيون من جانب ، والنقديون من جانب آخر لمناقشة طبيعة العملية التضخمية في علاقتها بمنحنى فيليبس فادلى كل منهما بدلوه في اتجاه من التحليل الانتقادي يغاير الفريق الآخر ، وان كان الفريق الأول يركز على الفكر الكنيزي في سياق جدله حول هذه العلاقة ، بينما يركز الفريق الآخر على الفكر النقدي ، بيد أن هذا لا يعني أن الكتاب الكلاسيك المحدثين لم يتعرضوا لتحليل العلاقة بين مستوى البطالة ومستوى الأجور والأسعار قبل بدء هذا الجدل المحتوم بين الفريقين حول طبيعة هذه العلاقة ولعلنا نذكر في هذا الصدد فكرة " اثربيجو " .

كما أطلق عليها بعض الكتاب المحدثين ، وفي الفكرة التي نادى بها " بيجو " العلامة الانجليزي في العشرينات ، والتي تتضمن أن هناك علاقة واضحة بين مستويات الأجور وبالتالي مستويات الأسعار وبين مستوى العمالة ، وأنه لو ظهر نقص ملموس في حجم العمالة ، أو بالاحرى لو تجاوز حجم البطالة تلك النسبة المتعارف عليه للبطالة الاحتكاكية ، فان خفض مستوى الأجور من جانب رجال الأعمال كفيل بان يقضي على البطالة " الزائدة " نسبة الزيادة في البطالة الفعلية عن البطالة الاحتكاكية " .

ونحن نذكر في هذا الصدد ما وجهه كينز من سخرية واستهزاء بالفكر بيجو حول هذه العلاقة ، والنقد اللاذع لخفض الأجور كوسيلة للقضاء على البطالة ، زعما أن خفض الأجور انما يعني في حقيقة الحال انتقاصا في الطالب الكلي الفعال ، وبالتالي انخفاضا في حجم الناتج القومي مما يأتي بعكس النتائج المرتقبة ، رغم خفض تكاليف الانتاج بانخفاض مستويات الأجور . (١)

وكما لاحظ الاقتصاديون فان علاقة منحنى فيليبس هي علاقة تعبر عن "ظاهرة تجريبية " ((تُرى)) " أو يعتقد انه يمكن رؤيتها " في تركيبات البيانات البيانات المختلفة . ولكن كيف يمكن تفسير وجود هذه الظاهرة؟ وما الذي يحدد موقعها وشكلها؟ ولماذا لا يكون لدينا (٩٩) بالمائة توظيف وواحد بالمائة تضخم؟ ماذا يجب أن يتغير لجعل هذا التركيب ممكنا؟ من الواضح أننا نحتاج الى نظرية لمنحنى فيليبس .

١- د . صلاح حسين ، ظاهرة التضخم بين الكنيزيين والنقديين وعلاقتها بمنحنى فيليبس " مرجع سابق ص ١٤ .

١- نظرية التكاليف :

من السهل أن نفسر منحنى فيلبس من خلال ظاهرة ارتفاع التكاليف مع جمود الأجور في اتجاه الانخفاض ، ذلك أنه مع انخفاض عدد العاملين إلى مستوى يقل عن حد أدنى معين ، يبدأ جمود الأجور يترجم نفسه في شكل ارتفاع الأجور إلى أعلى . وعلى هذا فائنا قد نجد أيضا أنه عندما تصل البطالة إلى مستوى (٨٧) مثلا فإن ذلك سيميل إلى تحييد القوة السوقية لنقابات العمال بشكل يجعل الأجور ثابتة لا ترتفع على الإطلاق ، وربما نجد أن مستوى البطالة يبلغ (٥٥) سيجعل الأجور لا تزيد بمعدل أسرع من معدل نمو الانتاجية مما يؤدي إلى استقرار التكاليف والأسعار ومع ذلك فعندما تنخفض البطالة إلى مستوى أقل من (٥٥) تزداد القوة السوقية للعمل المنظم بدرجة كافية تسمح لظهور زيادة مستمرة وبمعدلات سريعة من تضخم الأجور . ويمكن أن يشرح هذا كله منحنى فيلبس الأجرى . وإذا كانت الأسعار تعكس فقط التكاليف فإنه يمكن أن يشرح ذلك منحنى فيلبس السعري أيضا (١) .

ولعل أفضل تفسير لعلاقة فيلبس هو ذلك التفسير الذي يتضمن عنصر التكاليف ومع ذلك فمن السهل العثور على بعض الأخطاء الموجودة في مثل هذا التصور لتفسير منحنى فيلبس القائم على أساس دفع التكاليف مع وجود جمود في الأجور في اتجاه الانخفاض ،

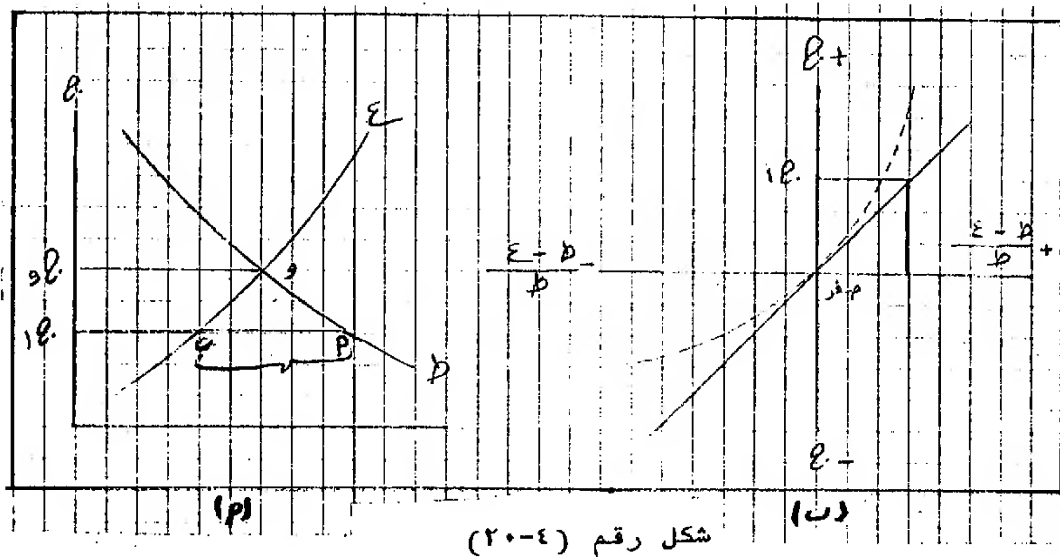
وبالإضافة إلى ذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى القول بأن القوة السوقية لنقابات العمال أكبر بكثير من حقيقتها وأنها مضخمة بشكل واضح ، وأن ما يعتقد بأنه قوة سوقية لنقابات العمال التي تمكنها من رفع الأجور ما هو في واقع الأمر إلا كلمات يطلقها المسؤولون عن النقابات ، وحتى إذا كانت معظم الأجور تحدد بواسطة عمليات المساومة الجماعية ، إلا أن عوامل العرض والطلب بما فيها المنافسة المباشرة وغير المباشرة للعمال غير المنظمين هي التي تحدد ما إذا كانت الأجور سترتفع وبأي مقدار ، وكذلك على الرغم من أنه يظهر أن كثيرا من المنشآت تقوم بوضع أسعارها بطرق إدارية ، إلا أنه لا يجب أن نخدعنا العمليات ، والواقع أن عوامل الطلب والعرض في ضوء المنافسة المباشرة ، وغير المباشرة من قبل المؤسسات الأخرى أو منافسة الذين يمكن أن يدخلوا الصناعة ، وإمكانية الاخلال بين السلع المختلفة هي التي تحدد ما إذا كانت الأسعار سترتفع وبأي مقدار ؟ (١) .

١- انظر - ج - أكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق "

ب- الأساس النظري لمنحنى فيليبس في نظريات بعض الاقتصاديين المعاصرين:

كان ((ليبس lippy)) أصلاً ، الرائد في عرض الأساس النظري لمنحنى فيليبس ، اذ اعتبر أن هذا المنحنى يتناول رد فعل مستوى الأجور النقدية بالنسبة لوجود حالة عامة من الطلب " الزائد " على العمل في الاقتصاد القومي ، وبالتالي رد فعل المستوى العام للأسعار بالنسبة للطلب " الزائد " على السلع ، وكان من المتصور أن الطلب " الزائد " لا كفكرة مسبقة تماماً مثل تلك التي تصادفها في التحليلات النظرية ضمن اقاويل العلامة ((فالراس Walras)) ، بل ككمية محققة كالتى تظهر في نماذج الاقتصاديات المكونة من أسواق تتميز بأسعار اقرب ما تكون الى الثبات . (١)

وكان ((lipsey ليبس)) من أول الذين قدموا نظرية لتفسير ظاهرة منحنى phillips ولم تشر هذه النظرية التي قدمها ليبس الى أي نوع من غياب المنافسة وتبدأ نظرية ((ليبس)) من مفهوم " دالة تعديل الأجور wage adjustment function " القائمة على وجود حالة عدم توازن في سوق العمل التنافسي ، كما يظهر في الشكل رقم [٢٠-٤]



شكل رقم (٢٠-٤)

تطيل ليبس [lipsey] لتفسير ظاهرة منحنى فيليبس

ويوضح الجزء الأول من الشكل منحنىات الطلب على عرض العمل ويكون السوق في حالة توازن عند مستوى الأجور P_0 . ولكن نتيجة للتغيرات الأخيرة مثلاً في منحنى العرض "ع" وفي منحنى الطلب "د" (أو لاية أسباب أخرى) فإن الأجر " P_0 " يمكن أن يكون عند مستوى آخر غير P_0 .

لنفرض أنه عند المستوى " P_1 " وتظهر في هذه الحالة فجوة بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة " سالبة أو موجبة " يتم قياسها بالنسبة الى العرض . وإذا استخدمنا دالة تعديل الأجور التناظرية والتي تتمثل بالخط المتصل في الجزء الثاني من الشكل ، فإن الفجوة التي مقدارها $(P - P_1)$ وتؤدي الى تعديلات موجبة في معدل الأجور مساوية للمعدل (P_1) أما إذا كانت دالة تعديل الأجور لا تناظرية . وهي يمكن أن تكون كذلك فعلا - فائنا نجد أن الفجوات السلبية تؤدي الى ظهور انخفاض بطيء في الأجور . في حين نجد الفجوات الموجبة المساوية تؤدي الى زيادة سريعة جدا في الأجور .

وإذا عدنا الآن الى الجزء الأول من الشكل نلاحظ أن ذلك يعني أن معدل الأجر " يتحرك خلال الزمن " من (P_1) في اتجاه الصعود الى (P_2) فإذا كانت منحنيات الطلب والعرض ثابتة فإن ذلك يؤدي الى تناقص الفجوة بينها مع تزايد (P_1) ولكنها تظل موجبة مؤدية بذلك الى تغيرات موجبة - ولكن البطء في الأجور مع اقتراب " P_1 " من " P_2 " . ومع ذلك فإنه لا يوجد سبب لأن نفترض أن منحنيات الطلب على العمل وعرض العمل تبقى ثابتة " بل نجد أننا في الواقع - وعلى مستوى الاقتصاد الكلي - نفترض أن أي زيادة في مستوى التوظيف على مستوى منحنى العرض . كلما زادت الأجور P_1 سوف تؤدي الى زيادة الناتج ثم الى زيادة الطلب على العمل) . إلا أنه على الرغم من ذلك فإذا كان اتجاه معدل التغير في الأجور يتوقف فقط على حجم الفجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل وإذا استطعنا إيجاد مقياس ما لحجم هذه الفجوة فائنا يمكن أن نفترض استقرار العلاقة حتى ولو كان كل منحنىي الطلب و / أو منحنى العرض يتغيران باستمرار .

ومن الطبيعي جدا أن نعتبر مستوى البطالة مقياسا جيدا لحجم الفجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل . ولكن نظرا لأن البطالة ترتفع مع كل انخفاض في المقدار ($P - P_1$) فإن ذلك يتطلب تبديل الاشارات الموجبة والسالبة على المحور الأفقي في الجزء الثاني من الشكل (٤ - ٢٠) (الموجبة تصبح سالبة والسالبة تصبح موجبة) وإذا قمنا الآن بتحويل اتجاه منحنى دالة تعديل الأجور يظهر لدينا فجاة منحنى فيليبس (١)

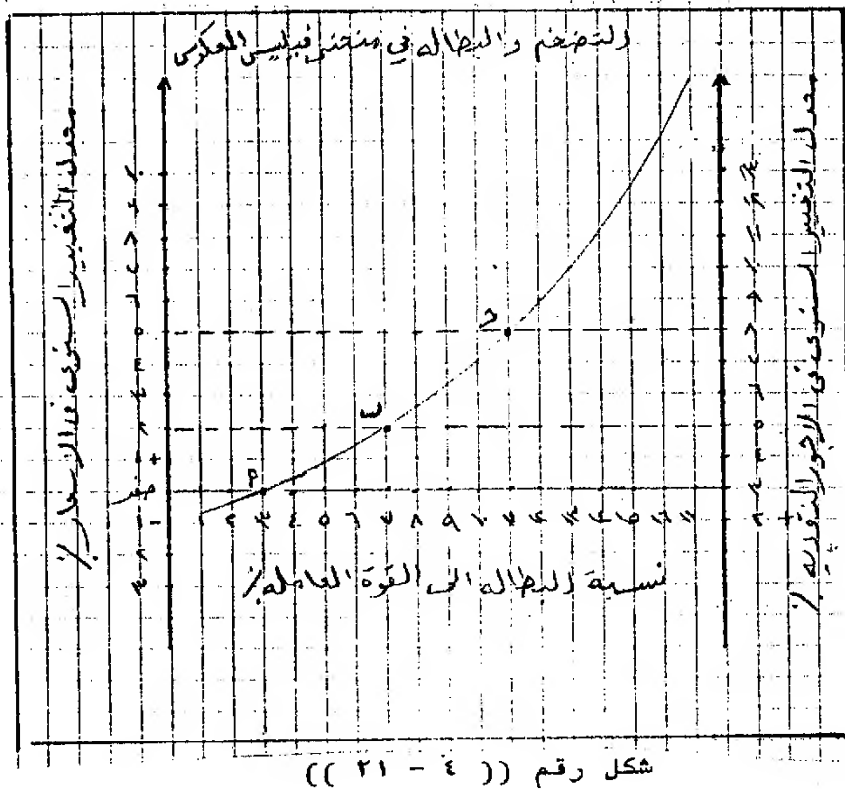
أما في عدد الانتقادات الأصلية الموجهة لمنحنى فيليبس فقد ركز كل من فريدمان عام ١٩٥٨م وفيلبس عام ١٩٦٧م على نقطة مفتدها أنه من

١- ج - كلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق ص ٦٤٢

المتوقع لاختلال التوازن في سوق العمل ، أن يجد في طياته ضغوطا على الأجور الحقيقية ، لا على الأجور النقدية في حد ذاتها ، وأن ما سيحدث للأخيرة سيكون بالتالي متاثرا بصورة حاسمة بما كان من المعتقد حدوثه للمستوى العام للأسعار ومما يلفت للنظر أن كلا منهما . وأن كان فليبس أكثر وضوحا من فردمان - قد عالج البطالة كعلاقة كمية بعثت في الأجهزة الاقتصادية الرغبة في الأسعار المتغيرة ، ومن ثم بدت على أنها توفر التصحيح الحاسم لما ظل قائما كاسلوب كنيزي في جوهره - في صدد تحليل " لزوجة " (٢) الأجور والأسعار .

ج - ظاهرة منحني فليبس المعكوس :

قدم الدكتور صلاح حسين هذا المنحنى كتفسير لظاهرة " الكساد التضخمي " ذلك أن منحني فليبس الأصلي يظهر علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، ولا يمكن أن يفسر وضع " الكساد التضخمي " إذ أن العلاقة بين التضخم والبطالة في هذه الحالة هي علاقة طردية الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر ، بل وإلى رؤية جديدة لمنحنى فليبس من هذه الزاوية ، وأطلق عليه اسم " منحني الكساد التضخمي " وهو لا يخرج عن كونه منحني فليبس ولكن في وضع معكوس كما يتضح من الشكل الآتي :



٢- يقدم بكلمة لزوجة ميل الأسعار والأجور إلى الثبات إلى المستويات السائدة . د. صلاح حسين ظاهرة التضخم " مرجع سابق ص ١٥ .

ومن الواضح في الشكل السابق أن الانحدار الموجب لمنحنى الكساد التضخمي STAGFLATION . وبمعكس العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة بحيث أن زيادة معدل التضخم تصاحبها زيادة مناظرة في نسبة البطالة إذ عندما تكون نسبة البطالة ٣٪ يكون المعدل السنوي للتغير في الأسعار مساوياً للصفر والمعدل السنوي للأجور النقدية ٣٪ « النقطة أعلى المنحنى » وعندما ترتفع نسبة البطالة إلى ٧٪ ، ويكون المعدل السنوي للتغير في الأسعار ٢٪ ويكون المعدل السنوي للتغير في الأجور النقدية ٥٪ تبعاً لذلك . وعندما ترتفع نسبة البطالة إلى ١١٪ ويكون المعدل السنوي للتغير في الأسعار ٥٪ ، في حين يصبح المعدل السنوي للتغير في الأجور النقدية ٨٪ وهكذا .

وإذا كانت هذه الخصائص العملية لمنحنى فيليبس المعكوس تتمشى تماماً مع العلاقة الطردية بين تضخم الأجور والأسعار وبين حجم البطالة في « الكساد التضخمي » فلا مناص عند هذه المرحلة من التحليل - أن نستقصى عن الأساس النظري لمنحنى فيليبس أو منحنى الكساد التضخمي (١) .

٢- منحني فيلبس السعري ومنحني فيلبس الاجري :

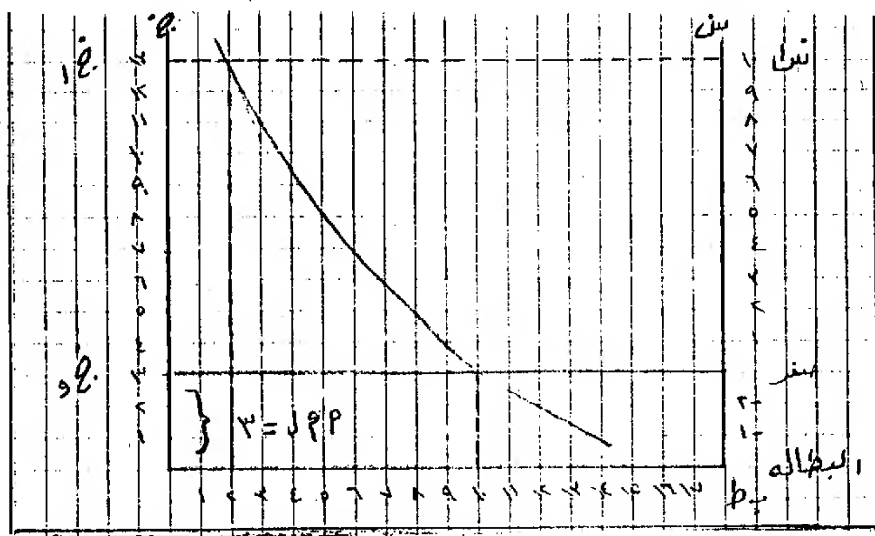
كان منحني فيلبس الاصلي يعبر عن وجود علاقة بين مستوى البطالة وبين معدل زيادة الاجر وحيث انه منذ فترة طويلة ينظر الى زيادة الاجر على انها المحدد الرئيسي لمعدل زيادة الاسعار " او العكس بالعكس " فانه يصبح من الممكن تحويل منحني فيلبس ليصبح " او ليعبر " عن علاقة بين البطالة ومعدل التضخم والاسعار ، وتقوم علاقة وثيقة بين الاسعار ومعدلات الاجور " على مستوى الاقتصاد الكلي " على اساس النظرية الكلاسيكية للاسعار " وهي موضع تساؤل وشك بكل تأكيد " من ناحية ، وعلى الملاحظات التجريبية من ناحية اخرى ، فاذا عبرنا عن العلاقة بين الاجر والسعر والانتاجية " في اقتصاد يعيش حالة تطور تكنولوجي وتراكم - رأسمالي " على شكل نسب . فان العلاقة تصبح كما ياتي :

$$s = \frac{p}{p_0} - \frac{p}{p_0} \cdot \frac{p}{p_0}$$

حيث $\frac{p}{p_0}$ تمثل الانتاجية المتوسطة للعمل " او ناتج قسمة الناتج القومي الاجمالي على عدد ساعات العمل " وتتمثل النقاط على كل رمز معدل التغير لكل فترة زمنية وعلى هذا فان كان منحني (فيلبس) يشرح التغيرات في الاجور بواسطة مستوى البطالة ، فانه يوجد منحني مماثل " ويسمى ايضا بمنحني فيلبس " يربط بين المتغيرات في الاسعار وبين مستوى البطالة .

ويمكن تمثيل العلاقة المفترضة بين المنحنيين في الشكل (٤-٢٢) (١) .

١- ج - اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات " مرجع سابق " ص ٦٣٦ و ٦٣٧ .



شكل رقم (٤-٢٢) منحنى فيليبس السعري والاجري

يظهر لدينا في الشكل منحنى فيليبس افتراضي واحد ولكن يوجد لدينا محوران عموديان يمثل أحدهما معدل التغير في الأجور ويمثل الآخر معدل التغير في الأسعار ، ومع ذلك فإن نقطة الصفر لكل من المحورين ليست واحدة حيث نجد أن كل تغيير بمقدار واحد بالمائة في معدل الأسعار يقابله تغيير في مستوى الأجور أعلى بمقدار ثلاثة بالمائة فمثلا عند مستوى بطالة (P_u) الذي يبلغ ١٠ بالمائة نجد أن معدل ارتفاع الأجور (المحور الأيسر) يصل إلى ٣ بالمائة في حين أن معدل التغير في الأسعار (المحور الأيمن) يساوي الصفر - والسبب في ذلك هو أننا نفترض أن انتاجية العمل المتوسطة تزداد بمعدل هو ($\Delta P/P$) (وهو ثابت بالافتراض) يساوي ٣ بالمائة وعند مستوى بطالة أقل من ($\frac{1}{10}$) (تساوي ٢ بالمائة) مثلا نجد أن معدل التغير في الأجور ($\Delta P/P$) (١٣ بالمائة) في حين أن معدل تغير الأسعار المقابل هو (P/P) وهو يساوي (١٠ بالمائة) حيث أن : $P/P = \Delta P/P - \Delta P/P = 13\% - 3\% = 10\%$

وسبب ذلك أن معدل زيادة الأسعار يساوي معدل زيادة الأجور ناقص معدل زيادة الانتاج في كل ساعة عمل عامل (أي معدل الانتاجية $\Delta P/P$) أي

$$\text{معدل التغير المقابل في الأسعار} = \text{معدل الانتاجية} - \text{معدل زيادة الأجور} = \frac{\Delta P}{P} - \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta P}{P}$$

وبذلك يكون منحنى فيليبس السعري (وهو الذي يبين العلاقة بين زيادة السعر والبطالة) وهو دائما أدنى من منحنى فيليبس الاجري (وهو الذي يبين العلاقة بين زيادة الأجور والبطالة) لماذا ؟ لأن معدل زيادة الأسعار يساوي دائما معدل زيادة الأجور مطروحا منه معدل الانتاجية .

ج اكلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات " مرجع سابق - ج ٢ " ص ٦٣٧ .
و ادوين مانفيلدن وناريمان : - علم الاقتصاد " مرجع سابق " ص ٢١٨ - ٢١٩ .

-٣- تأثيرات تكاليف المعيشة على معدلات الأجور : (التأثيرات الراجعة)

يمكن التعبير عن نماذج منحني فيليبس البسيط والتي ناقشناها الى الآن اما على انها نظريات في زيادة معدل الأجور ، أو على انها نظريات في زيادة معدل الاسعار ، ويمثل الفرق بين هذين المعدلين نمو الانتاجية ، وتتجاهل هذه العلاقة امكانية وجود تفاعل بين الأجور والاسعار غير التفاعل الذي يتضمنه الاقتراح الخاص بأن تكلفة وحدة العمل (معدل الاجر المعدل بعد احتساب الانتاجية) تحدد الاسعار .

فقد اقترح (فيلبس) نفسه بأن التغيرات في اسعار المستهلك بجانب التغيرات في معدل البطالة - يمكن ان تساعد في تفسير التغيرات المشاهدة على معدلات الأجور في المملكة المتحدة ولقد اضاف (LIPSEY) هذه التغيرات الاضافية في تحليله باستخدام الانحدار الاحصائي ، ووجد ان هذه المتغيرات ترتفع من (صحة التقدير) لعلاقة منحني (فيلبس) في المملكة المتحدة ، وكما ذكرنا من قبل فان معدل التغير الذي يتمثل في التغير في اسعار المستهلك للفترة السابقة لعام ١٩١٣م كان (٥٠,٢١) ويعني هذا ان كل تغير في اسعار المستهلك بمقدار واحد بالمائة يؤدي الى تغير مقداره (٥,٢١) بالمائة في معدل الأجور .

اما بالنسبة للفترة التي تلت ١٩١٣م فقد وجد (LIPSEY) ان معامل التغير في الاسعار قد وصل الى (٥,٦٩) وان متغير التغير في الاسعار قد شرح الجزء الاكبر من التغيرات في معدلات الأجور (١) .

وقد كان من الطبيعي ان نفكر في هذه العلاقة التي تحول تغيرات الاسعار الى تغيرات في الأجور - على انها تعكس اثر " تكاليف المعيشة " على زيادة الأجور ، التي لها تاريخ طويل في تحديد الأجور سواء تم تحديد الأجور بواسطة التفاوض مع النقابات أو تم تحديدها من قبل اصحاب الاعمال بمفردهم .

ونلاحظ انه يتم تثبيت ضرورة اجراء تعديلات تلقائية في معدلات الأجور بالارتباط مع التغيرات في تكاليف المعيشة في كثير من العقود مع النقابات بل ربما في نظام الأجور ككل (كما هو الحال في ايطاليا مثلاً) .

١- انظر : ج - اكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات مرجع سابق
ص ٦٦٤ وص ٦٦٥ .

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين بأنه توجد علاقة سببية هامة - في كل مكان تقريبا - تربط بين التغيرات في تكاليف المعيشة وبين التغيرات في معدل الأجر .

ومع هذا فإنه يجب أن نكون حذرين تماما حتى لانخلط بين هذه العلاقة السببية التي تبدأ في التغير في الأسعار ثم التغير في تكاليف المعيشة الى التغير في الأجر ، وبين العلاقة السببية العكسية التي تبدأ في التغير في الأجر كجزء هام من تكاليف الانتاج الى التغير في الأسعار :

يؤدي الى	يؤدي الى
التغير في الأسعار	تغير في تكاليف المعيشة

====> تغير في الأجر

والعلاقة العكسية السببية هي

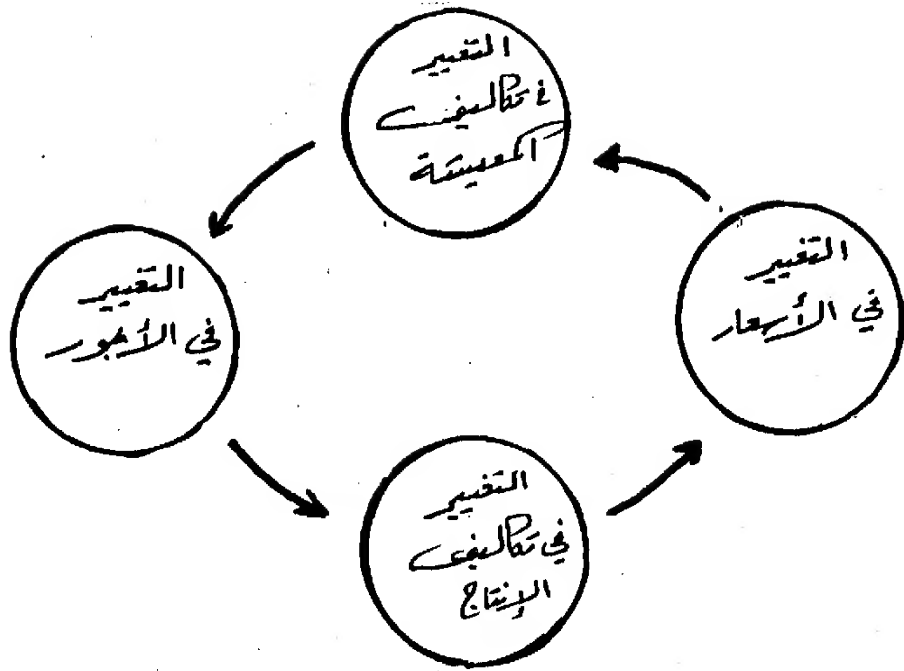
يؤدي الى	يؤدي الى
التغير في الأجر	تغير في تكاليف الانتاج

====> تغير في الأسعار

ومن الصعب أن نفرق احصائيا بين هذه الاتجاهات المنفصلة للسببية ، الا اذا افترضنا وجود فترات تباطوء بين التغير في الأسعار (كتكاليف المعيشة) وبين التغير في الأجر أو فترات تباطوء بين التغيرات في الأجر (كجزء من تكاليف الانتاج) وبين تغيرات الأسعار وسنجد أيضا - حتى في هذه الحالة - انه من الصعب تحديد كل تأثير على حده وخاصة اذا كانت فترات التباطوء توزيعية . (١)

وتبرز هنا حلقة دائرية لاتنتهي بين التغير في الأجر والتغير في الأسعار كما أنه لايمكن معرفة البداية الحقيقية للتغير أو منشأ هذا التغير هل هو من الأجر أم من الأسعار ؟

ان الاجابة على هذا السؤال قد توفر الجهد والوقت على الاقتصاديين ومتخذي القرار الاقتصادي من عمال وأرباب اعمال وسياسيين ولكن لا أحد يستطيع ذلك ، والسبب هو الصراع بين أرباب العمل والعمال في النظام الرأسمالي ، ومصدر هذا الصراع هي الفرصية في ان المنتج أو رب العمل يسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن

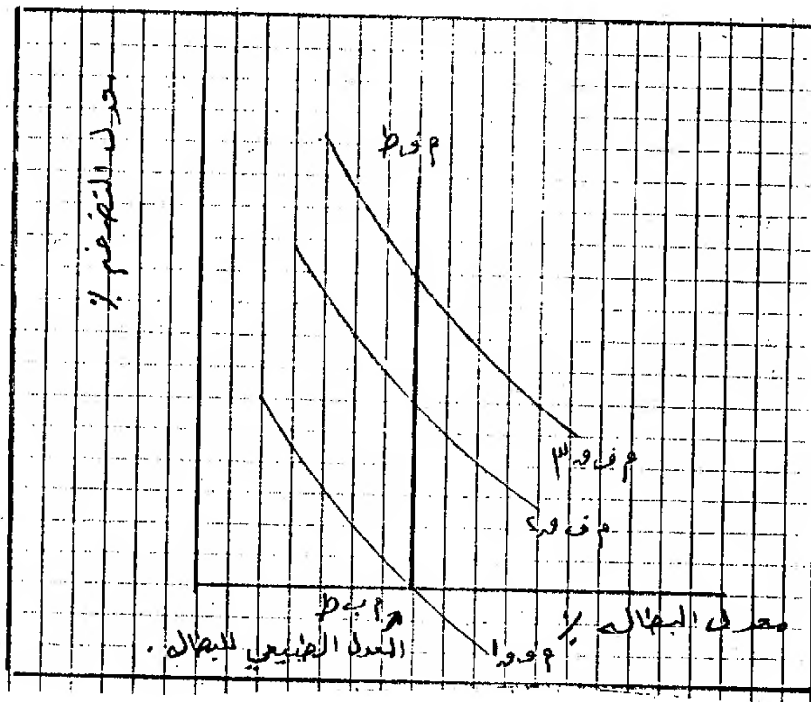


وفرضية أن العامل الرشيد في سعيه لتحقيق مصلحة يسعى الى تحقيق أعلى أجر ممكن ، وبذلك حصل تناقض وتضاد بين مصلحة رب العمل ومصلحة العامل ، وحل هذا التضاد تقوم به نظرية المساومة في تحديد الأجور - حيث يتطلب الأمر أن تؤدي كل زيادة بمقدار واحد بالمائة في الاسعار الى زيادة مماثلة بمقدار واحد بالمائة في معدل الأجور وهذا مايعرف بالعلاقة الطزونية بين الاسعار والأجور (WAGE - PRICE SPIRAL) وتوجد نظريات أخرى في التأثيرات الراجعة تتضمن وجود تأثيرات للتغيرات في معدل الأجر الجاري للمجموعات التي يتحدد أجرها اليوم على التغيرات المستقبلية في معدل الأجر لمجموعات أخرى وهو مايعرف بالعلاقة الطزونية بين الأجر والأجر (WAGE - WAGE SPIRAL) كما توجد نظريات أخرى في كيفية تأثير التغير في الاسعار الجارية مع تحديد الأجور مسبقا على حجم أرباح رجال الأعمال والتي بدورها تؤثر على الأهداف المستقبلية التي تحددها نقابات العمال عند المساومة مع معدل الأجر في المستقبل والنقطة الأكثر أهمية هي أنه لايجب النظر الى هذه التأثيرات على أن تكون كل واحدة منها تضمن وجود الأخرى ، حيث أنه من الممكن أن تظهر التأثيرات الراجعة من معدل الأجر الى الاسعار في المستقبل من خلال كل هذه القنوات في نفس الوقت ، أي من خلال التوقعات ، تكاليف المعيشة ، تقييد الأجور ، الأرباح وغيرها . (١)

١- انظر : كلي - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات " مرجع سابق "

-٤- منحني فيلبس طويل الاجل ونظرية فردمان في المعدل الطبيعي للبطالة :

لقد كان الاقتصاديون في اواخر الستينات يتساءلون عن مدى استقرار منحني فيلبس في الاجل الطويل وفي سنة ١٩٦٧م بين كل من " ميلتون فريدمان " و " ادمولد فيلبس " كل على حده بان منحني فيلبس في الاجل الطويل هو في الواقع خط رأسي بني على اساس ما اسماه " فريدمان " (المعدل الطبيعي للبطالة) وعلى العكس من ذلك فان منحنيات فيلبس قصيرة الاجل ذات الانحدار السالب تصف العلاقة المؤقتة والمتغيرة التي تقطع المنحني الرأسي طويل الاجل عند نقطة مختلفة . (١) كما هو مبين في شكل (٤-٢٣) .



شكل رقم (٤-٢٣)

منحنيات فيلبس قصيرة وطويلة الاجل والمعدل الطبيعي للبطالة .

- م ف ١ - منحني فيلبس قصير الاجل
- م ف ٢ - منحني فيلبس طويل الاجل
- م ف ٣ - معدل البطالة الطبيعي

انظر باري سيجل : النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ .

ويتطابق معدل البطالة الطبيعي عند فريدمان تماما مع ما وصفه الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه مستوى التوظيف الكامل ، حيث يحصل أي فرد يطلب أي نوع أو أي مقدار من العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد على ما يطلبه ولا يعني ذلك بالتأكيد أن يعتبر بعض الذين لا يعملون أنفسهم على أنهم عاطلون فعلى الرغم من الأجر الحقيقي الذي يفرض عليهم لأي عمل يمكن أن يحدده هو أقل من ذلك الأجر الذي يحفزهم على العمل ، إلا أنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك عمل متاح لهم عند أجر أعلى من الأجر الذي يعرض عليهم ، ومن ثم فإنهم لا يقبلون هذا الأجر الحقيقي المعروض ، ويتطلعون إلى الأجر الأعلى ، ولا يقوم الكثير من هؤلاء بإطلاق لقب " عاطلين " على أنفسهم فقط وإنما يقوم المجتمع باعتبارهم كذلك أيضا .

لنفترض الآن أن الاقتصاديون عند هذا المعدل " الطبيعي " حيث أنه لم يتم تخفيض الأجر النقدي إلى أسفل بواسطة هؤلاء الذين يبحثون عن عمل ، وكذلك لم يرتفع الأجر النقدي بسبب تنافس رجال الأعمال ، والذين يمكنهم الحصول على أي عدد من العمال يرغبون عند مستوى الأجر السائد وتكون الأسعار مستقرة .

وقد كانت كذلك ، وتوقع لها أن تبقى مستقرة ، ويتطلب ذلك أيضا أن تكون كمية النقود أيضا مستقرة ، وعندما يرى السياسيون وجود "بطالة" فإنهم يتصورون أن الاقتصاد بحاجة إلى "حافز" ومن ثم يشجعون المصرف المركزي على زيادة المعروض من النقود ، ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع وزيادة الطلب على العمل ، الذي يقوم بانتاج هذه السلع ، وتبدأ معدلات الأجور في الارتفاع ، وتبدأ البطالة في الانخفاض ، نظرا لأن بعض الأفراد " العاطلين " الذين يتوقعون بقاء الأسعار ثابتة ينظرون إلى زيادة الأجر النقدي كزيادة في الأجر الحقيقي أيضا . ومن ثم يقبلون الأعمال التي تعرض عليهم ولكن هذا يحدث مالم يكن في الحساب حيث تبدأ الزيادة في التكاليف والأسعار مما يؤدي إلى حدوث التضخم . (١)

إن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك المعدل الذي ينشأ لو أن العمال وأصحاب الأعمال كانوا قادرين على التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح في كل الأوقات .

فإذا كان ذلك كذلك ، فإن العمال سوف يقبلون الأعمال التي تمنح معدلات للأجور النقدية في الحال والمستقبل تحقق لهم الأجور الحقيقية التي يرغبون فيها مقابل ما يعرضونه من خدمات ، على أن يكون أصحاب

١- انظر اكلي : - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق . ص ٦٧٨

الاعمال راضين كذلك او يعرضون اجورا في الحال والمستقبل تحقق مستويات مرضية للربح وتحميمهم من خسارة نقود بفعل توقعات سيئة للتضخم . (١)

لماذا تكون منحنيات فيلبس قصيرة الاجل سالبة الانحدار ؟

تؤكد اغلب نظريات الانحدار السالب لمنحنيات فيلبس قصيرة الاجل حدوث تغيرات عارضة في معدلات الاجور الحقيقية ، وهذه المعدلات هي معدلات الاجور النقدية بعد تصحيحها على ضوء تغيرات القوة الشرائية في النقود .

فعندما تتعدى اسعار السلع والخدمات الاجور النقدية فان معدلات الاجور الحقيقية ترتفع ويؤدي انخفاض الاجور الحقيقية الى حث اصحاب الاعمال على طلب العمل ، بينما يؤدي ارتفاعها الى خفض المنشآت فرص العمل المعروضة ، ومع ذلك فان الاثر يكون عكسيا على العمال ذلك ان ارتفاع الاجور الحقيقية يزيد عرض العمل اما انخفاض هذه الاجور فلا يشجع العمال على قبول الوظائف (٢) وعلى هذا فان انخفاض الاجور النقدية الناشئة عن التضخم والتي تدفع البطالة الى مستوى ادنى من المعدل الطبيعي تنعكس في النهاية ، عندما يكتشف العمال زيادة اسعار سلع المستهلك حيث يرفع هؤلاء العمال الحدود الدنيا التي حددوها لاجورهم لتناسب الظروف الجديدة .

ويعرض اصحاب الاعمال ، الذين يواجهون بطلب اجور اعلى ، فرما اقل للعمل عند الهيكل الجديد لتلك الاجور الدنيا ، وهكذا ينتقل منحني فيلبس قصير الاجل الى اعلى وتقترب البطالة من المعدل الطبيعي .

وعندما يؤدي تباطؤ نمو الطلب الكلي الى زيادة الاجور الحقيقية وازيادة البطالة عن المعدل الطبيعي فان نفس العملية تحدث ولكن في الاتجاه العكسي اذ ينتقل منحني فيلبس قصير الاجل الى اسفل وفي اتجاه اليسار لان انخفاض التضخم المتوقع يخفض هيكل الاجور الدنيا التي حددها العمال وسوف يجد اصحاب الاعمال اقبالا اعظم لشغل الوظائف وتبدأ البطالة في العودة الى المعدل الطبيعي . (٣)

١- باري سيجل ١- النقود والبنوك - مرجع سابق - ص ٦١٠ .

٢- نفس المصدر ص ٦٢٠ .

٣- نفس المصدر ص ٦٢٣ .

ان معدلات الاجور النقدية تميل الى الجمود في الاتجاه النزولي وهناك عقود ضمنية ورسمية بين العمال والاتحادات واصحاب الاعمال تمنع عادة تخفيضات الاجور النقدية كوسيلة للاستجابة لانخفاض في الطلب ، وغالبا ماتفرض العقود على اصحاب الاعمال ان يرفعوا معدلات الاجور خلال ٢ - ٣ ساعات ، فضلا عن ذلك فان شروط نفقات الحياة في العقود تبقى على ارتفاع الاجور استجابة للتضخم الاخير حتى عندما تنخفض المعدلات الحالية والمتوقعة للتضخم ، بالاضافة الى ذلك فان الزيادات المحددة في الحد الأدنى القانوني للاجور تتمتع بالحصانة في حالات الركود ويترتب على ذلك احتمال بقاء البطالة عند معدل اعلى من المعدل الطبيعي لفترات زمنية اطول منها لو ساد انخفاض الاجور الدنيا التي يحددها العمال العاطلون وغير المنظمين في جانب العرض في سوق العمل

ويمكن ان تؤدي الاجراءات التعاقدية الرسمية وغير الرسمية ، من خلال ابطاء الزيادات الى تخفيض مرونة الاجور اثناء فترات الرواج - وهذا يعني ان الاجور الى حد ما ، تنقسم بالجمود في الاتجاه الصعودي مثلما يحدث في الاتجاه النزولي ومع ذلك فان التجربة تبين انه بالنسبة للعمل ككل فان الاجور تكون اقل مرونة في اتجاه النزول خلال الركود مما تكون عليه في حالة الصعود خلال فترات الرواج وهكذا فان البطالة الدورية التي تكون ادنى من المعدل العادي للبطالة قد تكون اقصر اجلا من البطالة الدورية الاعلى من المعدل الطبيعي (١).

ولا يؤيد كل الاقتصاديين ، رأي الاقتصاديين النقديين بان العلاقة في الاجل الطويل بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي خط عمودي ، ويعتقد البعض ان هذه العلاقة هي علاقة عكسية في الاجل الطويل ، ومع ذلك يبدو هنالك شك قليل في ان العلاقة في الاجل الطويل ، اكثر انحدارا بكثير من العلاقة في الاجل القصير وهكذا فان الكثير - ولو لم يكن الكل - من انخفاض معدل البطالة بسبب زيادات في التضخم هو على الأرجح وهمي (٢).

١- نفس المصدر ص ٦٢٤.

٢- ادوين مانسفيلدو ناريمان : علم الاقتصاد " مرجع سابق " ص ٢٩٠ .

٥- ظاهرة انفجار الأجور وارتباطها بالعوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية :

بدأ كثير من الاقتصاديين يدركون أهمية القوى السياسية والاجتماعية التي تؤدي الى ظهور واستمرار التضخم . ويبدو هذا التفسير مناسباً خصوصاً في حالة الظاهرة المعروفة " بانفجار الأجور " وهي التي تتمثل في زيادة مفاجئة ومستمرة في معدلات الأجور . وهو ما شهدته كثير من البلدان في السنوات الأخيرة ، ومن الواضح أنه لا يمكن تبرير معظم هذه الزيادات تبريراً اقتصادياً . فمثلاً حدث ذلك في فرنسا خلال فترة ركود اقتصادي طويل . وكذلك لا يمكن تفسير ما حدث في كل من إيطاليا وألمانيا الغربية عام ١٩٦٩م وفي الولايات المتحدة عام ١٩٧٠م بواسطة قوى الطلب . وقد أعلن الاقتصادي الإنجليزي ROYW HARROD بمناسبة هذه الأحداث " أن انفجار الأجور - (الأسعار) الجديد لامثيل له في التاريخ ... وأن أسباب (هذا الانفجار) هي أسباب اجتماعية والواقع أن انفجار الأجور في فرنسا قد ارتبط بعلاقة وثيقة جداً بالاضطرابات السياسية والاجتماعية التي ظهرت عندما قام الطلبة باحتلال جامعتهم ، والعمال المضربون باحتلال مصانعهم .

وبصرف النظر عن انفجارات الأجور هذه نلاحظ أيضاً أن عملية تحديد الأجور في معظم البلدان أصبحت تتم في أجواء وظروف سياسية بدرجة كبيرة .

ويؤثر التعاطف العام أو العداء العام نحو النقابات ، والتصور العام لدور النقابات في خلق التضخم . ومدى قبوله للاضرابات أو المقاطعة ، الذي يتم التعبير عنه سياسياً أو فردياً للمسؤولين الحكوميين تجاه الأطراف المتفاوضة والمؤثر على موقف النقابات التفاوضي .

وما يهمنا هو إبراز التأثيرات والاتجاهات السياسية والاهداف والقوى الاجتماعية التي تؤثر بدرجة كبيرة على جو التفاوض ، ثم على معدل زيادة الأجور في معظم البلدان . (١)

١- انظر : اكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات - مرجع سابق -

المطلب الثالث :- سياسات الأجور لمعالجة التضخم والبطالة :

١- التحكم في الأسعار والأجور (وجه نظر الكنزيين) :
طبقا للكنزيين فان أسعار معظم السلع ترتبط باحكام مع نفقات الانتاج والتي تشكل نفقات العمل جانبها الاكبر . ولذلك يعتقد الكنزيون ان تغيرات الأسعار تعكس التغيرات في الأجور النقدية . وهذه التغيرات في الأجور تعتمد جزئيا على مستوى النشاط الاقتصادي القومي فهي ترتفع بسرعة اقل او تهبط في حالة الركود وترتفع بسرعة اكبر عندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي مرتفعا . (١)

وبسبب لارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية فان كثيرا من الكنزيين يؤيدون استخدام سياسات اخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعة . مثل برامج ترشيد الأسعار والأجور او الرقابة على الأجور والأسعار والبرامج المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم واستقرار الأسعار والأجور وقد صممت هذه البرامج بتشجيع او اجبار العمال والمنشآت على قبول معدلات ادنى للزيادة في الأجور النقدية . وسنتكلم عن بعض هذه السياسات ومدى نجاح تطبيقها .

أولا - اشكال التحكم في الأسعار والأجور :
وقد جربت اشكال مختلفة في التحكم في الأجور والأسعار منها :

١- تجميد الأجور والأسعار :
وترتكز هذه الوسيلة على عدم السماح للأجور بالارتفاع ويحدث بصفة خاصة عندما لا تتمكن الحكومات من التوصل الى اتفاق مع نقابات العمال حول زيادة الأجور . ومثال ذلك ان انجلترا اتبعت هذه الوسيلة في اواخر عام ١٩٧٣ م (٢) .

ب- الترشيح الاختياري للأجور والأسعار .. او الاجباري الذي يتضمن عقوبات رادعة للخارجين .

ج- التحكم في سيز مساومات الأجور :
والتحكم في الأسعار والأجور ماهو الا محاولة مباشرة لوقف الأجور التضخمية والأسعار اللولبية .

١- انظر مايكل ابدجمان : الاعتماد الكلي النظرية والسياسة "مرجع سابق" ص ٤٢٦ .

٢- الزوبي - د . نبيل : نظرية التضخم "مرجع سابق" ص ٤٤٩ .

ذلك أنه نظرا لما تبين من أن المساومات المتسعة على مستوى الصناعة وعلى المستوى القومي تجعل من الميسور على المنتجين منح زيادات في الأجور وتحميلها على المستهلك ، فإن هذا المعيار يشترط أن تكون المساومة بمعدل أدنى فقط وإذا رغبت المنشأة في دفع زيادة أعلى فإنه يجب عليها أن تحصل على ترخيص بذلك (١).

د- ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار :

وهو أيضا متعدد الصور والأشكال وعلى سبيل المثال تتضمن عقود الاتحادات العمالية في الغالب شرط تعديل نفقات المعيشة حيث ترتبط الأجور النقدية بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (رسم) وبهذا الشرط تزداد الأجور النقدية آليا ، عندما يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وتغطي هذه العملية - عند الدول التي طبقتها - الأجور والمرتبات والمعاشات وكذلك القروض ووثائق التامين . كما تغطي أيضا المدفوعات التحويلية الحكومية والنظام الضريبي . أما الأرباح فإنها لن ترتبط بالرقم القياسي لأنها تعتبر فلة (RESIDUAL) (٢).

ولقد أيد مثل هذه السياسات الكنزيون والكثير من الاقتصاديين الذين يرون وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكانت حجتهم تعتمد على أن جانبا كبيرا من الاقتصاد وربما معظمه يتميز بالمنافسة غير الكاملة حيث أن المنشآت والنقابات العمالية الكبيرة تتحكم في الأسعار والأجور محدثة تفخم دفع النفقة كما ذكرناه سابقا . وعليه فإنه يمكن التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مصممة لجعل الاقتصاد أكثر تنافسية .

ونظرا لعدم ارتباط هذه السياسات العريضة بالأجور فنذكرها فقط من غير شرح وهي :

- وضع القوانين المضادة للاحتكارات موضع التنفيذ بصورة أكثر فعالية .

- إضعاف النقابات العمالية .

- إزالة عوائق التجارة الدولية من أجل تشجيع المنافسة الدولية .

١- نفس المصدر ص ٤٤٩ .

٢- مايكل أبديمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - مرجع سابق -

ثانيا - اختبار مدى نجاح سياسات التحكم بالاجور :

ان فكرة التحكم ليست جديدة ، فقد كان ظهور تجميد الاجور والاسعار مبكرا جدا حيث ظهر عام (١٨٠٠ ق . م) في بابل ، وكان كل من يقبض عليه متلبسا بانتهاك القواعد يحكم عليه بالفرق .

وفي سنة (٣٠ ق . م) وضع الامبراطور الروماني (ديوقليطس) جداول من ٧٦ شريحة اجرية و (٨٩٠) شريحة سعرية ، وكان عقوبة انتهاك هذه الجداول هو الموت ، وفي الماضي القريب سن برلمان المستعمرات الانجليزية في امريكا الشمالية قبل الاستقلال حدا اقصى للأسعار ، كما لجأت معظم الأمم المعاصرة الى استخدام بعض صور التحكم في الاجور والاسعار في اوقات الحروب . واستخدمت في اوروبا في فترات السلم التي اعقبت الحرب العالمية الثانية .

ويعتبر هذا التحكم بشكل عام وسيلة غير فعالة سرعان ما ينهار ، فلما قرره (ديوقليطس) دام (١٣ عاما) فقط . أما محاولات المستعمرات الانجليزية في امريكا فقد انهار في عام ١٧٨٠م . الا ان التحكم في الاسعار الذي لجأت اليه بابل دام اكثر من (١٠٠٠) عام وربما كان الفرق عقابا كافيا لفرض مثل هذا التحكم .

ان التحكم في الاجور والاسعار يشوه اداء اقتصاد السوق . ويؤدي الى عجوزات واختناقات واسواق سوداء ، والى اختلال في الاقتصاد عموما . ويتجه المستهلكون وقيادات العمال ورجال العمال الى تخصيص وقتهم وجهودهم للأنشطة غير المنتجة المتعلقة بالتعامل مع هيئات التحكم في الاجور والاسعار ومحاولة التأثير عليها .

ويبدو ان الأكثر أهمية ، هو ان التحكم يعالج اعراض التضخم بدلا من مسبباته ، وهو في الواقع يجذب الاهتمام بعيدا عن المسببات (مثل الانتاجية المنخفضة) ، فبدلا من ان نهتم بزيادة انتاجية العمال وكفاءتهم ، تنهك وتشتغل بالتحكم بالاجور ، ومعلوم مدى كلفتها وصعوبة تطبيقها . (١)

من ذلك نلخص ان الاداة التي تقف ضد هذه العملية (ربط الاجور بالاسعار) ذات ثلاثة ابعاد هي :

١ : من يرى ان ربط الانفاق بالرقام القياسية يخفض من فعالية السياسات المضادة للتضخم ، ذلك ان هذه العملية ماهي الا طريقة (للتعايش مع التضخم) وليس طريقا لمنع وقوعه .

١- انظر ا- جي هولترولسن -١- الاعتماد الجزئي المفاهيم والتطبيقات -

مرجع سابق - ص ٦٣٦ ص ٦٣٨ .

ب : هو أن ربط الانفاق بالأرقام القياسية قد يقود الى زيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد .

ج : الذي يناهض عملية ربط الانفاق بالأرقام القياسية يتعلق بالمشاكل التطبيقية المرتبطة بالتحرك نحو مثل هذا النظام . ولكي يزداد الأمر وضوحاً فإنه عند أية نقطة زمنية يوجد كثير من العقود التي لا تحتوي على شروط معدلة (١) . وليس واضحاً ما إذا كانت هذه العقود سوف يعاد التفاوض في شأنها أو تظل سارية المفعول .

هذه القضية وغيرها مما يتعلق باستخدام عملية ربط الأرقام القياسية ليست سهلة الحل ، وهكذا الآراء المتعلقة بهذه العملية ليست حاسمة . وفي الحقيقة فإن تأييد هذه العملية من عدمه قد يعتمد على معدل التضخم . فإذا حدث التضخم بمعدل معتدل (وليكن ٥% أو أقل) فإن هذه العملية لا يكون مرغوباً فيها بسبب تكاليفها ، وعند مستويات التضخم المرتفعة تصبح عملية الربط ، بالرقم القياسي مرغوبة أكثر بسبب ارتفاع التكاليف نسبياً المصاحبة لمعدلات التضخم المرتفعة والمتغيرة (٢) .

٢- التحكم في الأسعار والأجور :- " وجهة نظر النقديين "

وهذه وجهة نظر النقديين (شيكاجو) فهم يختلفون عن الكنزيين في ثلاثة قضايا فيما يتعلق بمعالجة التضخم والتوظيف وهي :

- فعالية السياسة المالية .

- التكاليف .

- كفاءة برامج ترشيد الأجور .

حيث يرفض النقديون ترشيد الأجور والأسعار والبرامج المماثلة التي يعتقد الكنزيون أنها سوف تخفض النفقات المرتبطة بتخفيض معدل التضخم الى حد ما الأدنى ، ويعتقد الكنزيون أن هذه البرامج فعالة في تقييد الأجور والأسعار ويعتبرها النقديون مسؤولة عن :

أ- سوء تخصيص الموارد وعدم المساواة ، فلا تسمح الرقابة أن تؤدي الأسعار وظائفها في توزيع الموارد .

ب- مرتفعة التكاليف في تنفيذها وإدارتها ، ومع ذلك استطاع الكثيرون التخلص منها .

١- انظر ، مايكل أبديمان : الاقتصاد الكلي "مرجع سابق" من ٤٣٢ من ٤٣٥ .

والشرط المعدل هو : شرط في عقد بين شركة ورقابة عمال يجيز زيادة

الأجور أو خفضها في أحوال معينة . (المترجم) نفس المصدر . من ٤٣٥ .

٢- نفس المصدر . من ٤٣٥ .

ج- لا تتفق مع الحريات الاقتصادية والسياسية الاساسية .

وتوجد كثير من القرائن تؤيد هذا الرأي منها محاولات تقييد الاجور والاسعار من خلال الاشكال والبرامج المختلفة لم ينجح كثيرا في الولايات المتحدة ، ولم يعمل على نحو حسن . كما لم تحقق نفس البرامج نجاحا يذكر في الدول الاخرى ، ومع ذلك لم يتوقف المطالبون بهذا المنهج ، اذا كانت البرامج الجديدة خالية من عيوب البرامج السابقة ، فانه يمكن تحقيق كل من العمالة الكاملة واستقرار الاسعار بدون تكلفة ، او بتكلفة قليلة على المجتمع من حيث عدم المساواة وسوء تخصيص الموارد

ويقترح النقديون استخدام السياسات الداخلية بدلا عن الرقابة على الاسعار والاجور ، وتحتوى السياسات الداخلية وفقا للتعريف العام على ثلاثة عناصر هي :

١ - تتضمن سياسة الدخل اهدافا للاجور والاسعار بالنسبة للاقتصاد ككل ، يكون التحرك في داخلها مثل السماح للاجور والاسعار بالارتفاع والانخفاض بنسب معينة تخدم تلك الاهداف .

ب - تعطي سياسة الدخل توجيهات اكثر تفصيلا تتعلق بصنع القرارات في مجال الاجور الى مؤسسات وصناعات معينة لتتفق سياسات هذه المؤسسات مع سياسات الحكومة (١).

ج - تحتوى سياسة الدخل آليات تجعل المؤسسات والنقابات تتبع توجيهاتها كالاقناع الادبي وحلافه .
وعليه فان الاختلاف بين سياسة الدخل وبين رقابة الاسعار والاجور هو اختلاف في الدرجة والشدة ، وليس اختلافا محدد المعالم . (٢)

١- انظر مايكل ايدجمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة "مرجع سابق" ص ٤٢٨ و ص ٥٧٦ و ص ٦٠٠ وانظر : ادوين : علم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٢٩٠ و ص ٢٩١ .

٢- انظر : ادوين مانسفيلد ، وناريمان : علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

-٣- سياسات الأجور لتحقيق الاستقرار :

إذا استطاعت السلطات المسؤولة المحافظة على مستوى مرتفع للطلب الكلي في الاقتصاد موضع البحث ، فليس هناك - حتى الآن - ضمان أكيد لتحقيق مستوى التشغيل الكامل ، ذلك أن النتيجة تتوقف على رفع مستوى العمال المشتغلين فعلا ، بدلا من إيجاد دخول جديدة للعمال العاطلين (أي تشغيلهم) فإنه لن يكون هناك أثر للتشغيل ، وبعبارة أخرى ، فإن تعظيم أثر التوسع في التشغيل ، المترتب على التوسع في الانفاق - خاصة أم عاما - يقتضي وقف زيادات الأجور على الأقل حتى تنخفض البطالة الى مستوى مقبول اجتماعيا .

ولكن إذا كان ارتفاع الأجور يمكن أن يعوق التوسع في خلق فرص العمل فإن انخفاض الأجور لا يعني بالضرورة تشجيع ذلك التوسع . فالمسألة ليست بهذه البساطة الظاهرية . ذلك أن انخفاض الأجور يترتب عليه آثار اقتصادية متعارضة فهو إذ يؤدي من ناحية الى تخفيض نفقات الانتاج فإنه يشجع أرباب الأعمال على التوسع في تشغيل العمال ، ولكنه من ناحية أخرى يؤدي بعد فترة من الوقت الى انخفاض مستوى الانفاق الاستهلاكي ، مما يكون له تأثير سيء على مبيعات قطاع الأعمال ، وبالتالي توقعاتهم عن المستقبل ومن ثم فإن الأثر الصافي لتخفيض الأجور لا يمكن التنبؤ به على وجه الدقة ، وعموما يميل أغلب الاقتصاديين الى التحذير من الآثار السيئة لتخفيض الأجور أكثر مما يرحبون بما قد يكون لها من آثار توسعية لفرص العمل (١).

إن المحافظة على مستوى الأجور في مواجهة الانكماش الاقتصادي ، وكبح ميلها الى الارتفاع في ظروف الانتعاش الاقتصادي هي انسب خطة لتشجيع أقصى عمالة ممكنة ، ولكن لاتخلو هذه الطريقة من عقبات وذلك في النظم الوضعية ، فمنع الأجور من الانخفاض في ظروف الانكماش الاقتصادي يقتضي وجود تنظيمات عمالية قوية ، ولكن متى تحسنت الظروف الاقتصادية فإن سلوك هذه النقابات القوية نفسها هو الذي يشكل عقبة أمام تحقيق الشق المقابل من هذه السياسة في ظروف الانتعاش ، ذلك أنه من الصعب أن نتصور ممارستها لضبط النفس ، بالتخلي عن المطالبة بالمزيد من الارتفاع في الأجور ، حتى يذهب القدر الإضافي من الانفاق الى تشغيل المتعطلين من العمال (٢).

(١) د. سلوى علي سليمان : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق . ص ١٣٥ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٣٦ .

وذلك مبنى على على ما يسمى بنظرية (التوقعات المعقولة)
فقد قال اصحاب هذه النظرية : صحيح ان زيادة كمية النقود تؤدي الى
رفع مستوى الطلب الاجمالي ، ولكن المهم في الامر هو هل سيرتفع مستوى
الطلب الاجمالي قبل ارتفاع اجور العاملين لمنتجين او بعد ارتفاعها
فان ارتفع الطلب الاجمالي قبل ارتفاع الاجور فان الطلب على الناتج
القومي سيزيد وكذلك العرض ولذلك ستتفخم قاعدة الاقتصاد الانتاجية
وتدنى نسبة البطالة ، اما اذا ارتفعت الاجور قبل ارتفاع الطلب
الاجمالي ، فسيزيد الانفاق بدون اية زيادة في الانتاج الكلي مما سيؤدي
الى ارتفاع الاسعار ، اي سترتفع نسبة التضخم دون ان يصحب ذلك
انخفاض في مستوى البطالة ، وهذا ما حدث فعلا في بريطانيا وامريكا
ما بين عامي ١٩٦٩م و ١٩٨٠ م ، وفي فرنسا منذ تولي حكمها
الاشتراكيون (١)

ويعني ذلك ان الحكومة قد تتمكن مرة من زيادة كمية النقود ،
ورفع الطلب الاجمالي والعرض الكلي ، ولكنها لن تفلح في تكرار هذه
السياسة والحصول على نفس النتيجة ، لان الناس لابد وان تعلموا من
تجارب سابقة (وتوقعوا) ان الاسعار سترتفع في الفترة التي تتبع
زيادة كمية النقود ، وهذا (التوقع المعقول) يحول دون حدوث
المنافع التي كان يرجى تحقيقها من زيادة كمية النقود ، وبصورة
عامة فان الناس يكونون (توقعات معقولة) عن تأثير السياسات
الاقتصادية قبل حدوث ما يرجى من سنها بناء على ماتعلموه من تجارب
مماثلة في اوقات سابقة (٢)

كما ان تخفيض الاجور ليس هو الوسيلة الفعالة لتفادي وقوع
الاقتصاد فريسة للازمات الاقتصادية الحادة ، بل انها ليست حتى
بالوسيلة التي يرجى من ورائها تحسن واضح ، وعلى وجه الخصوص فقد
اصبح الاعتقاد السائد هو ان الضغط المستمر على الاجور لتخفيضها خلال
فترات تراخي النشاط الاقتصادي ، من شائته ان يؤدي الى ضرر اكثر مما
يحقق من نفع ، وذلك نظرا للدور الذي تقوم به (التوقعات) .

اي توقعات قطاع الاعمال ، ذلك ان حدوث انخفاض في مستويات
الطلب وفي مستويات الاسعار في اوقات الكساد كثيرا ما يؤدي الى توقع

(١) الجهني د. د. علي بن طلال : نحو مفهوم اقتصادي واضح . الطبعة بدون ،

كتاب الشرق الاوسط ، نشر الشركة السعودية للابحاث والتسويق ،

ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٠ .

رجال الأعمال استمرار هذا الاتجاه ، في مثل هذه الظروف ، فإن أي انخفاض في مستوى الأجور لن يفلح - بذاته - في اغرائهم على أحداث زيادة تذكر في مستوى التشغيل ، بل ان هذا الانخفاض في الأجور ذاته قد يدعوا رجال الأعمال والمستهلكين الى توقع المزيد من حركات الانخفاض في الأجور والأسعار ، وهكذا يتضح ان انخفاض مستويات الأجور قد يزيد من حدة الانكماش بدلا من تحقيقها . (١)

ولعل افضل سياسة يمكن ان تتبعها الحكومة في حالة ظهور البطالة وانتشارها على نطاق واسع هي ان تعمل بالذات على الإجراءات المختلفة التي من شأنها انعاش الطلب الكلي ، بدلا من محاولة أحداث تخفيض عام في الأجور ، وهذه السياسة لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع العمل على اصلاح هيكل الأسعار والأجور ، لاسيما عن القضاء على سيطرة احتكري القلة في المجالات التي يحتمل ان يؤدي انخفاض الأسعار والنفقات فيها الى زيادة حجم الاستثمار ، ولهذا الاجراء اهميته البالغة على وجه الخصوص عندما يتبين وجود عجز في مستوى الاستثمار طويل الاجل . (٢)

(١) د . سلوى علي سليمان : السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق . ص ١٨١-١٨٢ .

(٢) نفس المصدر . ص ١٨٢ - ١٨٣ .

المطلب الرابع : الأجور والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي :

بالنظر فيما سبق هناك ثلاث حالات هي اثر الأجور في احداث التضخم - وبالتحديد تضخم نفقة - واثثر الأجور في احداث بطالة ، واثثر الأجور في المفاضلة بين البطالة والتضخم الذي ظهر في الستينات وأثبتته منحني فيلبس ، وان كان الواقع الاقتصادي ، والدراسات الحديثة أثبتت عكس ذلك ، وبينت وجود بطالة وتضخم معا ، وهو ما يعرف بالركود التضخمي ، وبذلك فشل منحني فيلبس البسيط في تفسير حالات الركود التضخمي .

وفي الاقتصاد الإسلامي سننظر أولا الى امكانية حدوث تضخم تسببه الأجور ، وامكانية حدوث انواع البطالة ثم سننظر للعلاقة بين الأجور والاسعار واثثرها في التضخم ، والركود التضخمي ، وقبل ان ندخل في تبیین ذلك سنعرض فروضا قائمة في الاقتصاد الإسلامي والتي سبق اثباتها في هذه الدراسة او تكون احد المسلمات في الاقتصاد الإسلامي .

وعليه يتكون هذا المطلب من النقاط التالية :

- ١- فروض أساسية في الاقتصاد الإسلامي .
- ٢- امكانية حدوث تضخم تسببه الأجور في الاقتصاد الإسلامي .
- ٣- امكانية حدوث احد انواع البطالة في الاقتصاد الإسلامي .
- ٤- العلاقة بين الأجور والاسعار في الاقتصاد الإسلامي .

(١) فروض أساسية في الاقتصاد الإسلامي :

- يتميز الاقتصاد الإسلامي بالفروض الأساسية التالية :
- أ - عدم وجود سعر فائدة يرفع تكاليف الإنتاج .
 - ب - يظل الانفاق الاستثماري قائما مهما كانت ربحيته .
 - ج - عدم وجود احتكارات .
 - د - النقابات العمالية - او أي تجمع طائفي - لا تتسبب في رفع الأجور كما ذكرناه سابقا .
 - هـ - تحريم كافة العمليات التبادلية التي من شأنها رفع الاسعار - كبيع حاضر لباد ، وبيع النجش ، وغيرها ، والغش بأنواعه .
 - و - لولي الامر اجبار العمال والمناجير المثل .
 - ز - لا يوجد حد أدنى للأجور في الاقتصاد الإسلامي .

٢- امكانية حدوث تضخم تسببه الاجور في الاقتصاد الاسلامي :

في الاقتصاد الاسلامي يصعب حدوث تضخم دفع النفقة ، لأن هذا التضخم ينتج عن وجود قوى احتكارية في سوق العمل ، واسواق السلع ومثل هذه الاحتكارات لاتجيزها احكام الشريعة الاسلامية ، وعليه فمن النادر ان يحدث في وقت واحد في الاقتصاد الاسلامي تضخم وبطالة ، لأن منحى العرض الكلي في مثل هذه الاقتصاديات لاينتقل الى اليسار بفعل القوى الاحتكارية .

هذا اذا قلنا ان النقابات العمالية والمؤسسات الاحتكارية ، هي السبب في احداث التضخم ، وهناك من يشكك في ذلك ، ولكن نقول ان مجرد التجمع الطائفي الذي يفرض اجرا معيناً لاتقتضيه ظروف السوق ممنوع في الاسلام فقد منع كثير من العلماء القسامين الذين يقسمون للناس بالاجرة ان يشتركوا ليرفعوا الاجر كما ذكرناه سابقا . كما ان لوي الامر اجبار العمال من اهل الحرف والصناعات على القيام بها اذا احتاج الناس اليها باجر المثل دون زيادة او نقص .

وعليه ليس لاحد من العمال ان يمتنع عن العمل ، او يمنع غيره من الدخول الى المهنة او الصناعة ، فحرية الاسواق مضمونة في الاسلام ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث . (١)

وبزوال الاحتكار يزول مصدر كبير للتضخم ، واذا اضفنا الى ذلك ان الاسلام حرم كافة العمليات التبادلية ، التي من شأنها رفع الاسعار مثل بيع النجش ، والبيع على البيع ، وبيع الحاضر للباد ، وبيع الشيء قبل قبضه ، وتحريم الربا ، والغرر ، وغير ذلك ، نجد ان فرصة وجود تضخم في الاقتصاد الاسلامي قليلة جدا ، او تكون منعدمة . (٢)

-
- ١- انظر : د. مختار محمد متولي ، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي ، بحث منشور في مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي العدد الاول - المجلد الاول - صيف ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص ٢٧ .
 - وعفر : د. محمد الاقتصاد الاسلامي - الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار البيان العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م - ج ٤ - ص ٢٨٧ .
 - ٢- انظر : - دنيا : د. شوقي احمد : - النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي (مرجع سابق) ص ٣٠٤ .

٣- امكانية حدوث احد انواع البطالة في الاقتصاد الاسلامي :

في الاقتصاد الاسلامي تكون فرصة وجود بطالة محل نظر للأسباب التالية :

أولا : نظرا لازدواجية دور السوق والدولة في الاقتصاد الاسلامي ، فانه لا توجد بطالة في الاقتصاد الاسلامي لحرص الدولة وفق احكام الاسلام بتشغيل جميع العاطلين واحداث فرص وظيفية حقيقية فالكثير مما سخره الله لنا في السماوات والارض لم يستثمر ، والكثير من خيرات الارض لم يستخرج وهذا هو الدور الحقيقي للدولة في الاسلام حيث يكمل دور السوق ويسد الثغرات والمثالب التي ممكن ان تحدث فيه وينسق بين اصحاب الاعمال والعمال ، ويوفر المعلومات عن فرص العمل المتاحة والكفاءات اللازمة لتشغيلها بحيث ينفي وجود بطالة احتكاكية عند ذلك .

ثانيا : لا يوجد حد ادنى للأجور في الاقتصاد الاسلامي كما بينا ذلك سابقا . وعليه يكون في امكان اصحاب الاعمال تشغيل العمال تحت التدريب وأجور منخفضة نسبيا لاكتساب الخبرة والمعرفة ، في سن مبكرة بما يعد عليهم مستقبلا بالخير كما يخفف عن الدولة نفقات تدريبهم ، ومعلوم كم تنفق الدولة في سبيل تحقيق ذلك ، بذلك يزدوج ايضا دور القطاع الخاص والعام في الاقتصاد الاسلامي ازدواجا تكامليا ، وهنا ايضا تنتفي البطالة الهيكلية في الاقتصاد الاسلامي .

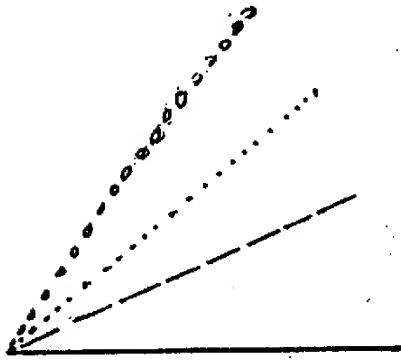
ثالثا : من استقرار مستويات الأجور في الاقتصاد الاسلامي حيث لاوجود إلا لأجر واحد محدد هو أجر السوق الخالي من الانحرافات . أو أجر المثل عند وجودها نصل الى ان البطالة الدورية قد تحدث بسبب الركود في قطاع الاعمال وانخفاض الطلب الكلي .

٤- العلاقة بين الأجر والأسعار في الاقتصاد الإسلامي :

هناك خمس مجموعات محتملة للمعدلات المتوسطة للأجور النقدية ومستوى أسعار السلع الاستهلاكية " نفقة المعيشة " وهما اللذين يمكن أن يكونا انعكاسا للتزايد في متوسط معدلات الأجور الحقيقية ويوضح الشكل هذه المجموعات الخمس : (١)

نماذج ممكنة في المستقبل للأجور والأسعار

المجموعة الأولى (٢) :



ارتفاع متوسط معدل الأجور النقدية بسرعة

ارتفاع متوسط معدل الأجور الحقيقية

ارتفاع مستوى أسعار السلع ببطء

المجموعة الثانية :



ارتفاع متوسط معدل الأجور النقدية

ومعدل الأجور الحقيقية معا

مستوى أسعار السلع الفقي لم يتغير

١- انظر :- جون فيليب ورنين :- الرخاء بدون تفخم - القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة (بدون طبعة أو تاريخ) ترجمة / د. حسين همر من ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ .

٢- في كل هذه النماذج نشأ فجوة بين متوسط معدل الأجور النقدية وبين نفقة المعيشة ، ولذلك فإن معدلات الأجور الحقيقية تتخذ في الارتفاع ، أما الزاوية التي تقع بين الخطين فهي ترمز للزيادة في معدلات الأجور الحقيقية وفي الناتج لكل رجل - ساعة .

المجموعة الثالثة :

ارتفاع متوسط معدل الاجور الحقيقية

ارتفاع متوسط معدل الاجور النقدية ببطء

هبوط مستوى اسعار السلع ببطء

المجموعة الرابعة :

ارتفاع متوسط معدل الاجور الحقيقية

متوسط معدل الاجور النقدية الفقي لم يتغير

هبوط مستوى اسعار السلع

المجموعة الخامسة :

ارتفاع متوسط معدل الاجور الحقيقية

هبوط مستوى معدل الاجور النقدية ببطء

هبوط مستوى الاسعار للسلع بسرعة .

_____ حالة عدم تغير .

..... متوسط معدل الاجور النقدية .

— — — — — متوسط مستوى اسعار السلع .

..... متوسط معدل الاجور الحقيقية .

وبالنظر في حالات النماذج السابقة نجد مايلي :

المجموعة الاولى : ترتفع نفقة المعيشة وترتفع معدلات الاجور النقدية باسرع من نفقة المعيشة ، وهذا هو نموذج التضخم .
المجموعة الخامسة : تاتخذ معدلات الاجور في التناقص ، اما نفقة المعيشة فتتخذ في الهبوط باسرع من معدلات الاجور ، وهذا تعبير عن اوضاع يفترض عدم امكان حدوثها الا في حالة الكساد .

واذا وضعنا كلا من هذين النموذجين غير المرغوبين في جانب ، فلا يتبقى لدينا سوى ثلاث نماذج ، لاتتفادى التضخم والكساد لحسب ، بل انها تتمشى ايضا مع مقتضيات النمو والاستقرار ، وهي حالات يمكن الوصول اليها .

ويجب ان نلاحظ هنا ان التغير في الاسعار < نفقة المعيشة > هو المتغير المستقل وان الاجور هي المتغير التابع .

المجموعة الثانية : اتجاه نفقة المعيشة افقي ، وكل المكاسب في الانتاجية تتحقق في شكل زيادة في متوسط الاجر النقدي .
المجموعة الرابعة : يبقى متوسط الاجر النقدي < لجميع العمال وليس لكل عامل على حده > افقيا وتتخذ الزيادة في الدخول الحقيقية شكل هبوط تدريجي في نفقة المعيشة ، كما يسمح ذلك تناقص نفقة الوحدة من العمل في انتاج السلع .
المجموعة الثالثة : في هذا النموذج عبارة عن مجموعة ، زيادة في متوسط الاجر النقدي اصغر من الزيادة المتحققة في المجموعة الثانية ، وانخفاض نفقة المعيشة اقل من المجموعة الرابعة وفي الاقتصاد الاسلامي سننظر الي المجموعات السابقة اقرب للحدوث وفق فروض ومسلمات الاقتصاد الاسلامي .

وعليه نجد ان وجود حالتين التطرف وهي التضخم او الكساد غير موجودة في الاقتصاد الاسلامي وسبق ان ذكرنا ذلك عند الحديث عنهما ، وعليه تبقى الاحتمالات الثلاثة الاخرى واقرب حالة حدوث هي الحالة الثانية ، وذلك لحرص الاسلام على الانتاجية وحضه عليها ، ولكن قد تحدث احدى الحالتين الثالثة او الرابعة نتيجة الانحرافات في السلوك ليس هذا محل بحثها ولكنها ليست حالات كساد او تضخم .

خاتمة المبحث :-

تهتم الدول بالاستقرار الاقتصادي وبالأجور كأهم أداة تعمل في سياسات الاستقرار ومعنى الاستقرار عدم وجود حالات كساد وحالات تضخم أو هو بعبارة أخرى تحقيق التشغيل الكامل ، وتفادي التغيرات الكبيرة نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وقد تم في هذا المبحث استعراض آثار الأجور في أحداث التضخم والبطالة . ودور الأجور في الركود التضخمي مع التركيز على النظريات الحديثة في هذا المجال ، كما تم التحدث عن سياسات الأجور لمعالجة التضخم والبطالة ووجهة نظر كل من الكنزيين والنقديين في ذلك .

وفي الاقتصاد الإسلامي نجد أن الاستقرار ليس هدفاً أو سياسة يلزم الوصول إليها بل حالة طبيعية ، نتيجة عوامل موضوعية تعمل في الاقتصاد الإسلامي على حفظ الاستقرار ، وقد توجد انحرافات في السلوك تؤثر على الاستقرار ولكن يفقد المجتمع الإسلامي بقدر هذه الانحرافات نسبة من الاستقرار تزيد بزيادتها وتنقص بنقصها ، وفي هذا المبحث ثبت ضعف وجود تضخم أو بطالة تسببه الأجور في الاقتصاد الإسلامي نتيجة لفروض تعمل على نفي ذلك .

المبحث الثالث : الأجور والتوزيع

تمهيد :
أولاً : الأجور والتوزيع في الاقتصاد الرأسمالي .
ثانياً : " " " " الاشتراكي .
ثالثاً : " " " " الإسلامي .

المبحث الثالث :- اثر الاجور في التوزيع .

تمهيد :

الدخل القومي انما يتوزع توزيعا شخصيا على افراد الجماعة ، ويتوزع على عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه ، وكل من يشترك في النشاط الانتاجي يحصل على دخل مقابل هذا الاشتراك فكان كل عملية انتاجية تصاحبها عملية اخرى هي عملية "توزيع" اي توزيع الاتصبة من دخل المجتمع على من اشتركوا في تكوينه ، وبذلك يميز الاقتصاديون عادة بين التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له (١).

والمقصود بالتوزيع الشخصي للدخل : هو بيان مدى التباين في الدخول التي يحصل عليها الاشخاص بغض النظر عن مصدر هذا الدخل (٢).

والمقصود بالتوزيع الوظيفي للدخل : هو كيفية توزيع الدخل على عناصر الانتاج ، بغض النظر عن الاشخاص المالكين لخدماتها (٣) ويختلف التوزيع باختلاف النظام الاقتصادي القائم ، وله عدة ادوات ووسائل وقوانين ، كالملكية ، والضرائب ، والادوات التكافل الاجتماعي ، والزكاة وغيرها ، لكن ما يهمنا هنا هو الاجور واسرارها في التوزيع ، ورغم ان جميع الانظمة تختلف في التوزيع الا انها تتفق في وجود عنصر الاجر فيها ، فلا يخلو نظام عادة مهما كان تطرفه من وجود عائد الاجر وان اختلفت درجة اهميته من نظام الى آخر او تباينت النظرة الاجتماعية لعنصر العمل وعائده فيها . ففي النظام الرأسمالي تتحدد الاجور تبعا لفاعلية عرض العمل والطلب عليه ودور المنظمات العمالية في الضغط على تلك الانظمة لزيادة معدلات الاجور ويمثل الاجر الثمن الذي يحصل عليه العامل لقاء بذل جهود عملية او عقلية في عملية الانتاج ، وبذلك يتحدد ثمن العمل كما تتحدد اثمان السلع بموجب قوانين العرض والطلب وقد ينص في قوانين العمل على تحديد حد ادنى للاجر بحسب طبيعة العمل ومكانه ومواسم العمل ، على ان تجاوز هذا الحد يعتمد على نظرية المساومة بين ارباب العمل والعمال . سواء ذلك على النطاق

١- انظر ١- صلاح الدين نامق : التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي

مرجع سابق ص ٢ - ٥ .

٢- ابو علي ، د . محمد سلطان و د . هناء خير الدين : اصول علم الاقتصاد

النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ص ٣٣٧ .

الفردى أو الجماعى من خلال النقابات العمالية والمهنية وانجازات
أرباب العمل ، وغالباً ما تتضمن عقود العمل شروطاً يرتبط فيها
الأجر بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك بحيث يزداد بزيادته (١).

أما فى النظام الاشتراكى فتحدد الأجور مركزياً من الدولة فى
نطاق الخطة الاقتصادية الشاملة ، وبذلك لا تتحدد وفقاً لقوانين
العرض والطلب فى السوق ، كما لا يحدد لها العمال عن طريق نقاباتهم
(٢) ، وبذلك ناقضت الاشتراكية الرأسمالية تناقضاً تاماً .

أما فى الاقتصاد الإسلامى ، فتحدد الأجور وفقاً لظروف العرض
والطلب القائم على التراضى الحر بين أرباب العمل والعمال
والمنضبط بضوابط السوق الإسلامية الخالية من الانحرافات أو الظلم
، وعند وقوع الانحرافات وتسلط الظلم سواء على العمال أو أرباب
العمل ، تتدخل الدولة بفرض أجر المثل مسترشدة بالسوق وهنا يجب
أن نلاحظ العدالة التى شرعها الإسلام فى التوازن بين مصلحة أرباب
العمل وبين مصلحة العمال ، ذلك وأن النظام الرأسمالى وخاصة فى
بدايته كان منحازاً لفئة أرباب العمال من أصحاب القوة والنفوذ
، وكانت فئة العمال مرهقة فى العمل منخفضة المعيشة قليلة المال
لا حول لها ولا طول ، وعندما اتت الاشتراكية أدت إلى الوضع
المعكوس ، وهو الانحياز إلى الطبقة العاملة ، وجعل التشريع
والحكم لمصلحتها واستغلال كثرة عددها بتجميعها واغرائها وخذعها
لسحق الطبقة الأخرى وإزالتها من مركز القوة .

أما الاقتصاد الإسلامى فلا ينحاز فى حكمه وتشريعاته لأحدى الفئتين فلا
يمنح حقوقاً ممتازة لأحدهما ، ولا يسلط أحدهما على الأخرى ، ولا
يوجد تناقض أو تضاد بين مصالحهما ، بل كل ميسر لما خلق له (٣) .
وتبرز أهمية ذلك فى التوزيع أن العدالة الاجتماعية بين فئات
المجتمع هى فى الإسلام ، أهم من المساواة المادية ، ذلك أن جميع
الفئات فى المجتمع الإسلامى متساوية فى الكرامة والإنسانية ، وفى
استحقاق الاحترام الإنسانى فكلهم ، بنو آدم ، وكلهم عباد الله
وفقراء إليه ، وكلهم أخوة مسلمون لا فضل لأحدهم على الآخر إلا
بالتقوى .

١ - انظر : - الراوى : د. علاء شفيق ، و د. عبد الرسول عبد جاسم ،

اقتصاديات العمل ، (مرجع سابق) ، ص ٧٥ .

٢ - نفس المصدر ص ٧٥ .

٣ - انظر : المبارك : محمد ، - نظام الإسلام - الاقتصاد مبادئ وقواعد

عامة - مرجع سابق ص ٥٦ - ٥٧ .

من هنا سيكون هذا المبحث ان شاء الله هو دراسة لعدالة التوزيع بين الانظمة الوضعية والاقتصاد الاسلامي ، او بعبارة اخرى هل الاجور في الاسلام تؤدي الى عدالة التوزيع ؟ وما هي العلاقة بين الملكية والاجر من جهة والاجر والحاجة من جهة اخرى في الاسلام ؟ وهل اعتبرت الانظمة الوضعية [حاجة] الفقير والضعيف والمسكين اداة من ادوات التوزيع ؟

ومن الناحية النظرية فان كل فرد في المجتمع يستحق ان يحصل من هذا الناتج بقدر ما ساهم من جهد في تحقيقه ، ولكن القضية بالغة التعقيد ، فمن جهة تقتضي المعايير الانسانية ان يستحق افراد في المجتمع جزءا من ذلك الناتج دون ان يكون لهم في انتاجه مشاركة من كبار السن والاطفال والعاجزين ، ومن جهة ثانية كيف يمكن تقدير اهمية جهد كل فرد ومساهمته في العملية الانتاجية ؟ ولا ريب في الامر انه لو ترك للتقدير الفردي لظن كل واحد ان جهده ومساهمته تفوق في اهميتها ما للآخرين ، لذلك لا بد ان يقوم اي نظام اقتصادي على طريقة معينة ومستقلة عن تأثير الافراد المباشر يكون لها دور تحديد اهمية جهد الفرد ومقدار مكافأته .

وهناك طريقتان رئيسيتان لهذا الفرض :

الاولى : هي السوق : حيث يقوم الافراد بعرض خدماتهم الانتاجية والتنظيمية ويقوم السوق بتحديد قيمة ما يستحقه كل فرد قدم جهدا مثمرا ، ولكن تبرز هنا مشكلتان هما :

١ - ان توجد انحرافات في السوق تمنع او تحرم من قدم انتاجا من تحقيق ثمرة عمله وقيمة جهده ، لذلك نجد ان الاقتصاد الاسلامي حرص على تنقيح السوق الاسلامية من كل عمليات الغش ، والخداع والاحتيال والغرر ، وغير ذلك ، لضمان عدالة السوق القائمة على المعاوضة والمبنية على الرضا والعدل وقد وضعنا ذلك - سابقا - عند تحديد الاجور في الاسلام والضوابط التي وضعها الاقتصاد الاسلامي لتحقيق العدالة في ذلك .

٢ - وجود فئة تكون خارج مجال العلاقات السوقية ، مثل الاطفال والعجزة والمعاقين والمحتاجين ، وقد عالج الاقتصاد الاسلامي ذلك عن طريق وسائل شرعية وحقوق الزمها ، بحيث استطاع ان يدخل هذه الفئة في دائرة التوزيع العادل مع انهم لم يساهموا في اي جهد في العملية الانتاجية .

الثانية : هي اتفاق جميع افراد المجتمع على ان تقوم جهة مركزية (كرئيس القبيلة مثلا او الدولة) مباشرة بتحديد مساهمة كل فرد في العملية الانتاجية ومعايير استحقاقه كجزء من الناتج . (١)

وبعد يتكون هذا المبحث من المطالب التالية :

المطلب الاول : الاجور والتوزيع في الاقتصاد الرأسمالي .

المطلب الثاني : الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي .

المطلب الثالث : الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاسلامي .

١ - انظر : بن عيد : د . محمد علي القرى ، مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي - دراسة مقارنة للنظام الاقتصادي الاسلامي ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار حافظ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

المطلب الاول : الاجور والتوزيع في النظام الرأسمالي :

ان الاجر في النظام الرأسمالي يتحدد بناء على عرض عنصر العمل والطلب عليه ، وكذلك الامر بالنسبة لكل من عائد الأرض وعائد رأس المال ، ويتحدد نمط توزيع الدخل بين الافراد والفئات بما يحصل عليه كل فرد من دخل ، ويتوقف دخل الفرد بدوره على كمية عناصر الانتاج المختلفة التي يمتلكها وعلى اسعارها (١) .

ويتسم النظام الرأسمالي بالسمات التالية :

- ١ - الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .
- ٢ - اعتماد النظام الرأسمالي على قوى السوق ، العرض والطلب لتنظيم العمليات الاقتصادية .
- ٣ - الحرية الفردية القائمة على المصلحة ، فالعامل ينطلق من مصلحته بالسعي للحصول على أقصى اجر ، ورب العمل ينطلق من مصلحته بالسعي للحصول على أقصى ربح ، ومن تناقض مصلحة كل منهما يتحدد الاجر اما في السوق أو عن طريق المساومة .
- ٤ - الدور المحدد للدولة (٢) .

ويهتم النظام الرأسمالي بشكل أساسي بتحقيق الكفاءة كهدف أولي للنظام ويعتقد ان تحقق الكفاءة سوف يؤدي الى زيادة معدل النمو بالنسبة للاقتصاد ككل ، مما يعني تحسن دخل جميع من يتلقون دخلا في هذا الاقتصاد والمشاركين في العملية الانتاجية ويتم التوزيع بصورة مبدئية من خلال تحقق الدخل للافراد المالكين لها ومع ان هدف العدالة في التوزيع ليس هدفا مرفوضا الا انه ليس هدفا أوليا للنظام فالحرية التي يفترض انها تؤدي الى تحسين مستوى كفاءة عمل السوق هي هدف مقدم على تحقق العدالة التي يفترض انها تتحقق بعد ذلك بالتبعية ، والتوزيع في ظل النظام الرأسمالي معتمد على ان الاسعار هي وسيلة تحديد الاولويات الاجتماعية . (٣)

-
- ١ - أبو علي : د. محمد سلطان ، و د. هناء خير الدين : الاسعار وتخصيص الموارد ، (مرجع سابق) ص ٣٨٩ .
 - ٢ - انظر : الكاظم : د. عبد الكريم كامل : النظم الاقتصادية المقارنة ، الجمهورية العراقية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٨م . ص ٥٠ - ٥٢ .
 - ٣ - انظر : بن عبيد : د. محمد : مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ص ١٠٢ .

من ذلك يتضح ان هناك عاملين يتحكمان في مستوى دخل الافراد في المجتمع الرأسمالي :

الاول : هو كمية عناصر الانتاج التي يمتلكها ، وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم ، فالفرد قد يحصل على عوائد انواع مختلفة من الدخل فمن يعمل يستحق اجرا ، وقد يمتلك اراضي واملاك عقارية فيستحق ريعا ، وقد يكون له رأس مال في مصرف يحصل منه على فائدة وقد يمتلك مؤسسة تجارية فيستحق ربحا .

وكلما امتلك وجمع الفرد بين اكثر من عنصر انتاج كلما توفرت الفرصة لزيادة الدخل الذي يحصل عليه ، وهذا هو توزيع السوق اما من لا يمتلك شيئا فلا بقاء له في النظام الرأسمالي لانه لا دور للحاجة هنا في التوزيع .

الثاني : سعر العنصر الذي يدفع للشخص فكلما ارتفع سعر عائد العنصر ارتفع دخل الفرد ، فاذا كان عائد عنصر العمل وهو الاجر مرتفعا في المجتمع كان دخل من يحصل عليه مرتفعا ، وهذا لا يكون الا باسباب موضوعية ، كأن تكون انتاجية هذا المجتمع عالية او يمتلك وسائل تقنية حديثة ، او مصادر طبيعية متوفرة وغيرها (١) . وعادة لا يكون توزيع الدخل الناجم عن جهاز الثمن في النظام الرأسمالي توزيعا عادلا ويرجع ذلك الى التفاوت في توزيع ملكية عناصر الانتاج بين افراد المجتمع بشكل كبير ، فالقلة القليلة هي التي تمتلك وتجمع بين اكثر من عنصر انتاجي ، كما ان القلة القليلة من السياسيين والاطباء والمحامين هم الذين يحصلون على عائد مرتفع لعناصر انتاجهم ، ولا يحدث ذلك دائما عن طريق العدل ونفي الظلم والاستغلال الا ان الغاية عندهم تبرر الوسيلة ، فالغاية مثلا هي الحصول على اقصى ربح اذا يتحقق ذلك باتباع كل وسيلة كان يستغل العمال ، او يشغل الاطفال او غير ذلك وقد كشف الاشتراكيون الكثير من ذلك الذي وقعت فيه الرأسمالية من الظلم والاستغلال وسنذكره قريبا ، وقد احتج البعض على ذلك بان الكثير مما ذكره ليس موضوعيا وان كان كشف زيف الرأسمالية ومساوئها ، كما يوضح اهتمام الرأسمالية اخيرا بانشطة التكافل الاجتماعي وتشريعات حقوق العمال وقوانين تدخل الدولة وغيرها ، ان الهدف منها تقريب توزيع السوق من العدالة ، وهذه وان كانت مفيدة الا انها لا تعالج المرض من جذوره بل مجرد مسكنات فقط .

١ - انظر : د. سلوى سليمان ، و د. عبد الفتاح قنديل ، مقدمة في علم

الاقتصاد ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ م .

ولم ينجح الاشتراكيون في شيء نجاحهم في انتقاد الرأسمالية وبالذات في التوزيع ، وبشكل محدد بدور الأجور في التوزيع الرأسمالي - وليس في ذلك ميزة لهذا النظام بقدر ما هي مساوئ لا تزال قائمة في الرأسمالية - حيث أكد الاشتراكيون أن النظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته الى استغلال الرأسماليين للعمال ، ويتمثل هذا الاستغلال في عدم حصول العمال على الأجور المادية للقيمة الكلية لانتاجهم فالرأسمالي لا يدفع من الأجور الا ما يكفي لبقاء واستمرار طبقة العمال ، دون أن يدفعوا القيمة الحقيقية لقوة العمل ، وهذا بدوره يؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروات ذلك أن تقدم الفن الانتاجي بالاضافة الى الملكية الخاصة لادوات الانتاج قد ادبى الى تراكم رؤوس الاموال في ايدي الطبقة الرأسمالية ، وهو ما أدى بدوره الى تقوية مركز الطبقة المالكة بالنسبة للطبقة العاملة في مجال تجديد الأجور ، وهو ما يعني في اغلب الحالات انخفاض الأجور لحساب الارباح ، ويترتب على سوء توزيع الدخل والثروات انقسام المجتمع الى طبقات تبعا لحجم الثروة التي تحوزها كل طبقة ، وهو ما يستلزم حتمية الصراع بين الطبقات ويتمثل الصراع الطبقي الاساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون ادوات الانتاج ، والطبقة العاملة التي لا تملك الا قوة العمل ، ويدور هذا الصراع بين هاتين الطبقتين حول ملكية ادوات الانتاج وحول توزيع الناتج القومي (١) .

وقد قام بعض الاقتصاديين بتبرير تفاوت الدخل في ظل الرأسمالية استنادا الى قيام اصحاب الدخل الكبيرة بادخار نسبة كبيرة من دخولهم يمكن استثمارها في العملية الانتاجية ، ولكن اعتبر أن عدم العدالة في توزيع الدخل من العوامل المؤدية الى زيادة الادخار وبالتالي الى انخفاض الطلب الفعال في المجتمعات الرأسمالية ، مما يترتب عليه حدوث الازمات الاقتصادية ، ولقد وجهت عدة انتقادات الى مقدرة جهاز الثمن في ظل الاقتصاد الرأسمالي على تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية من بينها : أن شروط المنافسة الكاملة غير متوافرة مما ينتج عنه سوء توزيع الموارد الاقتصادية على استخداماتها المختلفة ، كما أن النظام لا يأخذ في الحسبان وجود الوفورات والاضرار الخارجية في كل من الانتاج والاستهلاك ، مما يترتب عليه تباين التكلفة الحدية الفردية ، والتكلفة الحدية الاجتماعية ، نتيجة لما قد يسببه نشاط الفرد من منافع او اضرار ينعكس اثرها على غيره من افراد المجتمع ،

١ - انظر :- د . اسماعيل محمد هاشم ، محاضرات في التطور الاقتصادي ببيروت

، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧م . ص ١٤٤ - ١٤٥ .

كذلك فان وجود الاحتكارات يؤدي الى عدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، واخيرا ، فان التفاوت في توزيع الدخل قد يؤدي الى سوء توزيع كل من السلع والموارد الانتاجية (١) .

كما ان النظرية الاقتصادية المعاصرة ، وهي تميل - على الأقل في نظر أصحابها - الى الاهتمام بما هو كائن أكثر من اهتمامها بما يجب ان يكون ، تهدف اساسا الى معرفة القوى التي تحدد اثمان عناصر الانتاج ، أكثر من اهتمامها بمشكلة توزيع الناتج القومي بين أصحاب العناصر . (٢) لذلك تلعب الدولة دورا مهما في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل ، ومع ان النموذج النظري للنظام الرأسمالي لا يتضمن الدولة كفاعل مهم في شؤون النشاط الاقتصادي ، الا ان الانظمة المعاصرة قد اختلفت كثيرا عن ذلك النموذج ، فتتدخل الدولة عن طريق تقديم المساعدات ، وتطور اقتصاديات الرفاه ، بسد الكثير من عيوب الرأسمالية في عدالة التوزيع . (٣)

يقول فردمان في كتابه الرأسمالية والحرية :
 " لقد كان الاعتقاد في ضرورة وجود مساواة في الدخل كهدف اجتماعي ورغبة في استعمال سلطة الدولة لتعزيز ذلك الاعتقاد ، عنصرا أساسيا في تطوير عاطفة جماعية في هذا القرن - على الأقل في البلدان الغربية - ويجب ان يسال سؤالان مختلفان في تقييم هذه العاطفة التي تنادي بالمساواة والجراءات التي نبحث عنها :

السؤال الاول معياري واخلاقي وهو : ما هو مبرر تدخل الحكومة لتعزيز المساواة ؟
 السؤال الثاني ايجابي علمي وهو : ماذا كانت نتيجة الإجراءات التي تم اتخاذها ؟
 ان المبدأ الاخلاقي الذي سوف يبرر بشكل مباشر توزيع الدخل في مجتمع فيه سوق حر ، هو " لكل حسب ما ينتج هو واليرادات التي يمتلكها "

١ - انظر : أبو علي : د. محمد سلطان ، و د. هناء خير الدين : الاسعار وتخصيص الموارد ، مرجع سابق ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

٢ - انظر : أحمد رشاد موسى : اقتصاديات المشروع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

٣ - انظر : بن عيد : د. محمد : مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

ان تنفيذ هذا المبدأ يعتمد بشكل خفي على اجراء الدولة ان حقوق الملكية هي امور تتعلق بالقانون والتقليد الاجتماعي ، وكما رأينا ، فان تعريفها وتنفيذها من الواجبات الرئيسية للدولة ويعتمد التوزيع النهائي للدخل والثروة في ظل التنفيذ الكامل لهذا المبدأ على قواعد الملكية التي تتبناها الدولة ... الخ (١) .

المطلب الثاني :- الأجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي :-

تحتفظ الدولة في النظام الاشتراكي بملكية اغلب الاصول الرأسمالية المنتجة ولذلك فهي تحصل مباشرة على ما يتولد عنها من دخول ، ثم تقوم بتوزيعه اعتمادا على حكم معياري يفترض انه يعكس تفضيلات افراد المجتمع ، ومن الجلي ان هناك انفصالا تاما بين عمليات الانتاج والتوزيع ، ولذلك لا يمكن القول ان للنظام ابتداء أدوات داخلية تعمل ضمن فعاليات النشاط الاقتصادي تقوم باعادة توزيع الدخل ، ولكن الافكار المتعلقة بالمساواة وضرورة تحقق التقارب بين الدخول مفروضة على النظام بطريقة تؤدي الى شل عمليات الانتاج وانهيار كفاءة الاداء ، والعمل هو اساس استحقاق الافراد في ظل النظام ، لانه مصدر كل انواع الانتاج ، ولذلك كان العمل هو مصدر اكتساب الحقوق ، ولكن خدمة العمل لا تباع في ظل هذا النظام في سوق حرة لذلك فان تقدير اهميتها ونصيبها من التوزيع راجع الى معايير عامة تحددها الدولة . (٢)

والانتاج والتوزيع في النظام الاشتراكي يخضعان للتخطيط وللتوجيه المخطط للاقتصاد ، والانسان في هذا النظام لا يعمل الا لمصلحته ومصلحة المجتمع ممثلا بالدولة .

١ - فردمان :- ميلتون : الرأسمالية والحرية ، مركز الكتب الاردني ،

١٩٨٧م ، ترجمة / يوسف عليان ، ص ١٤٩ .

٢ - انظر :- بن عيد : د . محمد :- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي . مرجع

سابق . ص ١٠٣ - ١٠٤ .

وهذا يعني أن حصة الإنسان من الانتاج الاجتماعي تعتمد على كمية ونوعية العمل المقدم لصالح المجتمع ثم ان المنتج الفائض يتم التصرف به بموجب الحاجات الاجتماعية وتوسيع الانتاج الاشتراكي ، ورفع المستوى المادي والثقافي لمجموع افراد المجتمع ، وبذلك يصبح مبدأ التوزيع حسب العمل قانونا اقتصاديا لنمو قوى الانتاج ، وبديلا لقانون التوزيع حسب القيمة المميزة لطريقة الانتاج الرأسمالية ، ومن هنا يكتسب قانون التوزيع حسب العمل مدلولاً ومحتوى اقتصاديا واجتماعيا يرتبط بتطور الاقتصاد الاشتراكي وتوجهه الأصلي نحو رفع مستويات الاستهلاك الاجتماعي والفردى (١) .

وقد كان لسوء حالة الطبقة العاملة أن راجت الافكار الاشتراكية بين العمال والطبقات المتوسطة ومتوسطي التعليم ، حيث وجدوا فيها الخلاص من حالات البؤس والشقاء التي كانوا واقعين فيها .

ولكن هل كان البديل الاشتراكي أفضل لهم . وهل كان التوزيع الاشتراكي أكثر عدالة للعمال من التوزيع الرأسمالي ؟

ان النظام الاشتراكي الذي يفترض فيه أول مايفترض أن يحارب الاستغلال ، قد جسد الاستغلال بأبشع الصور وارهابها ، وفي الوقت الذي تزعم فيه النظرية أن النظام الاشتراكي هو الذي يحمي الطبقة العاملة نجد في التطبيق العملي أنه يستنزفها أشد استنزاف ، ويسترقها أشد استرقاق ، دون أن تستطيع الاعتراض والاحتجاج (٢)

لقد اكتشف ماركس في نظريته أن فائض القيمة هو أساس الرأسمالية ، وهو شكل استغلالها وبرهانه القاطع ، ويعني ماركس بفائض القيمة ، الفارق ما بين كلفة الانتاج التي هي أجور العمل وبين التسويق والربح والفائدة والريع ينتج فائض قيمة العمل ، وهو أساس فساد الرأسمالية عنده ، لأن العمل وحده مصدر الانتاج ، وإرباحه يجب أن تعود بمجموعها الى العمال الذين هم قوة العمل الوحيدة .

١ - انظر : - الكاظم : - د . عبد الكريم كامل : النظم الاقتصادية المقارنة ، مرجع سابق . ص ١٥٧ .

٢ - فارغا : ك.س كارول : الاشتراكية في التطبيق ، الطبعة الاولى دار الكتاب العربي ، ايار ١٩٧١ م . عرض وتحليل / نهاد الفادري ، تقديم / قدري قلنجي ، ص ١٢ .

ولكن النظام الاشتراكي لم يبلغ فائض القيمة كما يقول :
 «فارغا» وهو العالم الاقتصادي الماركسي « وانما فعل الشيء نفسه
 فقيمة العمل التي هي أجور العمال ، اذن بكثير من قيمة السلع
 المعروضة في السوق ، وتستولي الدولة على فائض القيمة كما
 يستولي الرأسمالي عليها ، وبمعنى آخر أصبحت الدولة هي الرأسمالي
 الجديد الكبير الاوحد .

كما كشف «فارغا» عن وجود الملكية في النظام الاشتراكي
 للدولة وحدها ، لا ملكية الشعب لوسائل الانتاج ، وان ملكية الدولة
 لا تعني ولن تعني ملكية الشعب لوسائل الانتاج (١) .

وهكذا فان فائض القيمة الذي تسرقه الدولة الاشتراكية يمكن
 تحقيقه بطريقتين :

أولا : تنظيم أجور العمال المستخدمين .

ثانيا : بتنظيم أسعار المنتجات المباعة في مخازن الدولة .
 وفي الحالتين فان الفائدة التي تجنيها الدولة والطبقة الحاكمة
 انما يتحقق على حساب العمال والمستخدمين ، ويجري تحديد أسعار
 سوق الدولة بحدها الاعلى مما قد يتفق ، او لا يتفق مع الواقع ،
 ويضاعف السعر عدة مرات متجاوزا أحيانا بصورة واسعة النفقات
 الحقيقية للجهد الذي بذلته الدولة لانتاج المواد المباعة ، ويحصل
 العمال من جهتهم على الحد الأدنى من الأجور ، مما لا يتيح لهم -
 بسبب ارتفاع أسعار مواد المعيشة - التوصل الى مستوى المعيشة
 اللائق (٢) .

ويبين كشف التطبيق الاشتراكي انها لا تختلف عن الرأسمالية في
 استغلال العمال ، فقط اختلاف الاسلوب ، ولكن الاسوأ في الاشتراكية
 عنها في النظم الأخرى ، انها لا تعترف بغير العمل عنصرا للانتاج ،
 ومصدرا للحصول على الدخل ، لذا فليس هناك عائد ، للعناصر
 الانتاجية الأخرى من جراء مشاركتها في العملية الانتاجية (٣) .

١ - نفس المصدر - ص ٤٥ .

٢ - نفس المصدر - ص ١٠٢ .

٣ - انظر :- عفر : د . محمد :- الاقتصاد الاسلامي - الاقتصاد الجزئي -

مرجع سابق - ج ٣ - ص ٤١٤ .

وبذلك يكون عائد هذا العنصر ، وهو الأجر الاداة الوحيدة للتوزيع في النظام الاشتراكي وتتحكم فيه الدولة وفق أهوائها في الخطة المركزية للدولة ، ولا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب في السوق الا ان الاتجاه الاشتراكي الحديث في تحديد الأجور يهتم بجدولي عرض العمال وطلبهم باعتبار انه في دراسته هذين الجدولين يتحدد الاتجاه الصحيح للمستوى العام للأجور ، فالدولة لا تهمل الاعتبارات الاقتصادية عند تحديد الأجور ، ولكن أجور العمال لا تحددها الظروف الاقتصادية السائدة وحدها ، كما لا يحددها العمال عن طريق نسقباتهم ، وانما يتم هذا التحديد في نطاق الخطة الاقتصادية الشاملة (١) ، وهكذا تخلص العمال من تحكم الرأسمالي في تحديد أجره ليقع في تحكم الدولة الاشتراكية ، وفي كلا الحالين فهو مستغل ولكن تختلف درجة هذا الاستغلال من نظام وضعي الى آخر ، وفيها ينحرف التوزيع عن العدالة الحقيقية وتظهر الانحرافات والظلم وعدم المساواة بما يؤدي الى ظهور الصراعات والحروب والعنف ، وهذا كله بسبب الابتعاد عن المنهج الرباني ، والتعلق بالانظمة التي صنعها البشر وفق مصالحهم وأهوائهم ، وفي المطلب القادم - ان شاء الله - سنرى كيف سادت عدالة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي مع اخذه بمصالح الناس ، واقامة العدالة بين فئات المجتمع .

١ - انظر - الراوي :- د : علاء شفيق - و د :- عبد الرسول عبد جاسم :-

اقتصاديات العمل - مرجع سابق ص ٨٧ .

المطلب الثالث : الأجور والتوزيع في الاقتصاد الاسلامي :

تمهيد :

يختلف نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي عما سبق من الانظمة الوضعية لانه يعتبر استحقاق الثروة لنوعين من الناس :

النوع الاول : يستحق الثروة مباشرة بعد عمل الانتاج ، وذلك ما نسميه بعوامل الانتاج التي اسهمت في العمل الانتاجي ، والاجر احدها ، حيث يوجد في الاقتصاد الاسلامي ايضا ربح ، وجعل ، وكل واحد منهما له خصائصه ومميزاته ، وهو هنا يمتلك ناتج عمله ولكن بسبب مباشر .

النوع الثاني : يستحق المال بواسطة من يملك ، وهو لا يسهم في عمل انتاجي ولكن الاسلام شرع على اصحاب المال ان يعطوه منه نصيبا (١) . وهو هنا ايضا يمتلك ولكن بسبب غير مباشر ، وذلك اما بسبب القرابة كالاستحقاق من بيت المال ومن الزكاة او غيرها (٢) .

ان النظام الاقتصادي الاسلامي وسط بين الافراط الرأسمالي والتفريط الاشتراكي ذلك انه لم يلغ دور السوق وجهاز الثمن (نظام الاسعار) وإنما جعله وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف العامة لمجتمع الاسلام ، وبينما تتم عملية التوزيع في النظام الرأسمالي من خلال السوق نجد ان النظام الاسلامي قد سمح لجهاز الاثمان بالعمل بالقدر الذي يحقق التخصيص الامثل للموارد ويخلق الحوافز المناسبة للعمل والانتاج ، لذلك يمكن القول ان جزءا من عملية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي يتم من خلال السوق . ولذلك حرص الاسلام على ضمان حرية التبادل ومنع الاحتكار ، وجعل الامل عدم التسعير ، وشدد على من يتدخل في اسعار المسلمين ليقلبها عليهم ، كل ذلك يعني حرية السوق واعطاءها الفرصة ليتحقق التخصيص الامثل للموارد ،

١ - انظر : محمد شفيع : اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع ، بحث مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٣٩٦هـ . ادارة الشقافة والنشر بالجامعة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م ص ٥٦٣ .

٢ - انظر : المبارك : محمد ، نظام الاسلام - الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة ، مرجع سابق ص ٩٣ - ٩٤ .

ومن جهة أخرى فإنها تقوم في ظل هذا الموضع بكل التوزيع الوظيفي للدخل وعندما تتحدد الأجور والأرباح في ظل سوق تنافسية يؤدي ذلك الى تشجيع الحوافز الوثابة للعمل والانتاج والجد والاجتهاد بطريقة تساعد على النمو الاقتصادي في المجتمع ، ذلك ان الأوضاع والترتيبات التي تعطي الفرصة لكل مجتهد كي يحصل على نصيب هي الملازمة لتفجير الطاقات الخلاقة في النشاط الاقتصادي . (١)

ثم نجد القيود على عمل السوق مفروضة من خارجه حتى لا تؤدي الى تداخل نظام الاسعار في الظروف الطبيعية وانما تقتصر على التدخل في اوقات الازمات فقط فعمل السوق مقيد بتحقيق مصلحة المسلمين حتى انه ليجوز لولي الامر ان يجبر اهل المهن الفردية في المجتمع على العمل ويضمن لهم عوض المثل - وقد اطلقنا في توضيح ذلك في الفصل الثالث - وعليه فلا يسمح لمن هو في مركز القوة ان يستخدم قوته ليحصل عن طريقها على دخل اضافي كما يفعل المحتكر او من يحتاج الناس الى ما عنده من فن انتاجي ، فالمنافسة اذن ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق المصلحة وهي الغاية (٢) .

وسيشمل هذا المطلوب على النقاط التالية :

- ١ - العوامل التي تحكم مستوى دخل الأفراد في الاقتصاد الاسلامي .
- ٢ - العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الاسلامي
- ٣ - العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤ - جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي .

١ - انظر :- بن عيد :- د. محمد :- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي ،

مرجع سابق . ص ١١٠ - ص ١١١ .

٢ - نفس المصدر :- ص ١١١ .

١ - العوامل التي تحكم مستوى دخل الأفراد في الاقتصاد الإسلامي :

أ - أنواع وكميات عناصر الإنتاج التي يمتلكها الأفراد ،
فالفرد قد يحصل على أنواع مختلفة من الدخل : دخل من
العمل وهو الأجر ودخل من الملكية ودخل من رأس المال
المستثمر وذلك إذا ما جمع الفرد الواحد بين أكثر من
وظيفة اقتصادية فكلما زادت الكمية التي يمتلكها الفرد
من عناصر الإنتاج ، كلما توفرت الفرصة لزيادة الدخل
الذي يحصل عليه (١) . ولذلك نجد في الإسلام جواز امتلاك
أكثر من عنصر انتاجي حيث سمح للأجير أن يجمع بين أجر
وربح وأجر وجعل في آن واحد وحافظ على ملكيته وحقه .

ب - مستوى العائد الذي يدفع مقابل خدمة كل عنصر فكلما كان
تقسيم المجتمع للعوائد التي تدفع مقابل خدمات هذه
العناصر مرتفعاً كلما كان دخل "هذا الفرد" مرتفعاً . وقد
يزداد دخل الشخص بسبب الدخول التحويلية التي يستفيد
منها " مثل معاشات التقاعد ، إعاشات البطالة ، منح
عائلية ، منح المؤسسات الخيرية ، الزكاة ، الصدقات ،
والنفقات ، ... الخ) وقد ينقص دخله بسبب الضرائب
والزكاة وغيرها التي يتحملها . (٢)

ومعلوم أن المجتمع الإسلامي المتكافل يرتفع فيه عائد عنصر
العمل وهو الأجر فقد حماه الإسلام من الاعتداء وحافظ عليه مستقراً ،
كل ذلك لحماية دخل الأفراد في عدالة التوزيع ، ووضع ضوابط وقيود
تنظم العلاقة بين العمال ورب العمل وهذا هو ما يختلف فيه الاقتصاد
الإسلامي عن النظام الرأسمالي من حيث العوامل التي تحكم دخل
الأفراد ، وقد توسع الباحث في بسط ذلك في الفصل السابق .

٢ - العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الإسلامي :

ففي الاقتصاد الإسلامي نجد أن التوزيع العادل والكفؤ بين
أبناء المجتمع الإسلامي يعتمد على ما يلي :

أ - يتم تحديد أسعار خدمات الإنتاج - بما فيها الأجور - من

١ - انظر : د. سلوى سليمان و د. عبد الفتاح قنديل : مقدمة في علم
الاقتصاد "مرجع سابق" ص ٧١٨ .

٢ - انظر : البيرماني د. خزعل : مبادئ الاقتصاد الكلي "مرجع سابق"
ص ٣٩٣ .

خلال تفاعل ظروف العرض والطلب لهذه العناصر في السوق الإسلامية الحرة . ويلاحظ أن ضمانات الحرية في السوق مرتبطة بثلاثة عناصر أساسية :

- تطبيق القيم الإسلامية التي تحرم الاحتكار بجميع أشكاله الظاهرة والمستترة وكذلك الغش والغبن في المعاملات بأنواعها المختلفة .
- رقابة ولي الأمر المستمرة على السوق من أجل تصحيح أي انحرافات من خلال نظام الحسبة .
- رقابة الأفراد على أنفسهم بوازع الخوف من الله .

- ب - يلاحظ أن تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج من خلال تفاعل السوق الحرة شرط ضروري لكفاءة وعدالة معيار توزيع الدخل ، ولكن يجب ربطه بالتراضي التام بين مستخدم العنصر الانتاجي وصاحب هذا العنصر في كل حالة من الحالات وإضافة مبدأ التراضي هام في عدالة التوزيع في الإسلام . لأنه لا يمكن أن يجتمع الرضى مع سوء عدالة التوزيع بل أن وجوده ينفي عدم عدالة التوزيع وهذا أمر هام جدا في الاقتصاد الإسلامي .
- ج - من أهم المبادئ لارتباط عملية توزيع الدخل بالكفاءة والعدالة ، البعد عن مصادر الكسب الحرام بجميع أشكاله .

٣ - العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الإسلامي :

أما التوزيع الشخصي فتحكمه المبادئ التالية :

- ١ - إقرار الإسلام لتفاوتات الدخل الناتج عن عوامل شرعية . فالتفاوتات في الدخل يدفع الإنسان نحو العمل والجد والاجتهاد وزيادة الإنتاج ، ويعمل على أن يصل كل فرد بجهوده إلى الحصول على دخل أعلى مما ينال غيره ، فلو حصل كل الأفراد على دخل فردية متساوية أو متقاربة لما اهتم أي فرد منهم بمضاعفة مجهوده ، فالتفاوت بهذا المعنى هو المحرك للعمل في العالم الذي لم يخلق للجمود والسكون إنما للحركة والتقدم ولكن هناك من يعتقد بأنه يمكن تنظيم المجتمع الإسلامي على أساس الاستغناء عن حافز الربح الدنيوي وأن لا يكون الأجر هدف في حد ذاته للمسلم

١ - انظر : د. عبد الرحمن أحمد : دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، دار الجامعات الإسلامية ، ١٩٨٨ م .

من عمله ولكن النصوص الصريحة تخالفه . (١)

ب - ان العقيدة الاسلامية تحت المسلم على ان يعمل ويتقن عمله طاعة لله ورسوله وارضاء لآخوانه المؤمنين . وان ما يتحقق من اجر " او دخل " من وراء العمل فهو اجر مستقل قد قدره الله عليه ولا حيلة للعامل فيه . بعد بذل الجهد والسعي في الارض فان النفس لن تموت حتى تستوفي رزقها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا ايها الناس اتقوا الله واجملوا في الطلب فان نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها . وان ابطأ عنها - فاتقوا الله واجملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم " (٢) رواه ابن ماجه . (٣)

ج - تقوم اجهزة اعادة التوزيع في الاسلام - من زكاة ومصدقات وغيرها برفع مستوى التوزيع الشخصي في الاسلام ، وبسد ما قد يحصل من انحرافات في التوزيع الوظيفي الذي يعتمد على السوق الاسلامية ، كما ذكرناه سابقا .

٤ - جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي :-

لقد وضع المجتمع الاسلامي جهازا متكاملا للتوزيع بالشكل الذي يلتقي فيه حقوق الفرد بحقوق الجماعة ، فلم يقف حائلا بين الفرد ، وحقه الطبيعي في اشباع ميوله ورغباته الفطرية ، كما انه لم يسلب الجماعة كرامتها ولم يهدد حياتها وبذلك امتاز عن اجهزة التوزيع المختلفة التي وضعها الانسان في مختلف الازمان ، والاسلام يعتمد نوعين من ادوات التوزيع :

النوع الاول : مباشر ، ويتمثل في كل من :

العمل والحاجة مجتمعين او منفردين ، احدهما عن الآخر بمعنى انهما غير متلازمي التأثير في التوزيع بصفة دائمة ، بل قد يجمعان معا فيكون تأثيرهما الحاقا للمستوى العام للرفاهية بالنسبة لمن اجتماعا فيه .

وقد ينفرد احدهما عن الآخر فيكون تأثير العمل غير محدود في رفاهية العامل ، وتأثير الحاجة ضائعا لتوفير ضرورات الحياة لمن اتصف بالحاجة التامة نتيجة لعجزه الكلي عن العمل .

(١) انظر :- صلاح الدين نامق :- التوزيع في النظامين الرأسمالي

والاشتراكي - مرجع سابق ص ٢٤ .

(٢) انظر - د :- عبد الرحمن يسري - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

الاسلام - الطبعة الاولى - الاسكندرية - مؤسسة شباب الجامعة ص ٢٨-٣١ .

(٣) راجع التوزيع في اخر الرسالة .

النوع الثاني : غير مباشر ويتمثل في الملكية بشقيها العامة والخاصة .

وان العمل في نظر الاسلام سبب للملكية العامل نتيجة عمله ، وهذه الملكية الخاصة تعبر عن ميل طبيعي في الانسان الى تملك نتائج عمله ، وبذلك تكون الملكية القائمة على اساس العمل في هذا المجال هي التي تحدد الشكل الاولي العام للتوزيع في الاقتصاد الاسلامي حيث ينقسم افراد المجتمع الاسلامي بين العمل والحاجة ، الى ثلاثة اقسام هي (١) :

الاول : فئة تعمل وتحقق كفايتها عن طريق العمل وتسد حاجتها مع زيادة في ذلك وفضل حتى تصل الى الرخاء والغنى . فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . فالحاجة لا تعمل شيئا بالنسبة الى هذه الفئة وانما العمل وهذه الفئة هي المفضلة والمطلوبة في الاقتصاد الاسلامي . حيث انها كفت نفسها وتصدقت بما فضل عنها فحصلت على خيري الدنيا والاخرة .

الثاني : فئة لا تستطيع ان تعمل وهم المعاقون والمسنون وذوو العاهات وغيرهم . فتعتمد في دخلها على الحاجة وحدها . فتحصل على كفايتها كاملة وفقا لمبادئ الكفالة العامة . والتضامن الاجتماعي في المجتمع الاسلامي . وهذه الفئة خارجة عن القوة العاملة في المجتمع .

الثالث : فئة تعمل ولا تحقق بعملها الا ما يشبع ضرورتها وهو لا يكتفيها حاجتها فتعتمد في دخلها على العمل والحاجة معا ، فالدولة هنا تكمل لها كفايتها فتعتمد على زيادة دخلها وفقا لمبادئ الكفالة والتضامن الاجتماعي في المجتمع الاسلامي (١) .

١ - انظر : محمد الحسن صالح المهيدي : دور العمل في توزيع مصادر الثروة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الملك عبد العزيز (سابق) (مكة المكرمة) كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ١٤٠٠هـ .

١٩٨٠م اشراف د. حسن حامد حسان ص ٩٩ وص ١٠٦ .

٢ - انظر المصدر : محمد باقر : اقتصادنا - مرجع سابق - ص ٣٥٣ .

وبالنظر الى عنصر العمل نجد ان توزيع ملكية هذا العنصر اقرب الى التساوي من ابي عنصر آخر فكل انسان يملك جهده الجسماني والذهني وبذلك فان عنصر العمل هو العنصر الوحيد الذي تمتلكه النسبة الكبرى من افراد المجتمع وارتفاع العائد الذي يحصل عليه هذا العنصر - عموما يستفيد منه غالبية الافراد الذين لا يمتلكون شيئا من عنصري الارض ورأس المال . ولذلك يكون من شأن ارتفاع العائد تحسن ملموس في دخول هذه الطبقات مما يفيق الفجوة بين دخول الطبقات المختلفة^(١).

١ - انظر : د. سلوى سليمان و د. عبد الفتاح قنديل : مقدمة في علم الاقتصاد "مرجع سابق" ص ٧٢٠ .

خاتمة المبحث

يميز الاقتصاديون عادة بين التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له ، والمقصود بالتوزيع الشخصي للدخل : هو بيان مدى التباين في الدخل التي يحصل عليها الاشخاص بغض النظر عن مصدر هذا الدخل ، والمقصود بالتوزيع الوظيفي للدخل : هو كيفية توزيع الدخل على عناصر الانتاج بغض النظر عن الاشخاص المالكين لخدماتها والاجور تعد احد عناصر التوزيع الوظيفي ، كما انها اهم دخل شخصي للأفراد في كافة المجتمعات والنظم لانها عائد عنصر العمل ، ويختلف التوزيع باختلاف النظام الاقتصادي القائم وله عدة وسائل وادوات من اهمها الاجور .

ففي المجتمع الرأسمالي تتحدد الاجور وفقا لنظرية المساومة بين العمال وارباب العمل وحسب ظروف العرض والطلب ، وبذلك يكون التوزيع الرأسمالي هو توزيع السوق مهما شابت هذه السوق من انحرافات وظلم ، لذلك كثيرا ما نسمع في هذا النظام من اضرابات للعمال ومطالبتهم برفع اجورهم وذلك لانخفاض دخولهم ، وفي النظام الاشتراكي تقوم الدولة بعملية التوزيع ، لان الاجور تتحدد مركزيا حسب خطة الدولة الاقتصادية ، كما ان اسعار السلع والخدمات محددة ايضا ودائما ما تنحرف هذه الخطط عن اهدافها ، والواقع التطبيقي لهذا النظام يثبت ان العمال لا يزالون يعانون من البؤس والشقاء وسوء عدالة التوزيع .

وفي الاقتصاد الاسلامي نجد ان الاجور تتحدد حسب ظروف السوق الاسلامية وعوامل العرض والطلب الحقيقية ، بغير ظلم من العباد او انحرافات في السوق ، والا فرض اجر المثل ، تفرضه الدولة بالاسترشاد باحوال السوق وبالخبراء الاقتصاديين العارفين له ، والمالمن من الغرض ، كما اجاز الاسلام للعامل امتلاك اكثر من عنصر انتاجي كانه يجمع بين اجر وربح ، واجر وجعل ، كما اقام الاسلام جهاز توزيع عام يقوم على الملكية والاجر من ناحية والاجر والحاجة من ناحية اخرى وهناك عوامل شرعها الاسلام وضوابط اقامها لتحقيق العدالة لجميع فئات المجتمع بما فيهم العمال ، مع السماح بنوع من التفاوت المكتسب بعوامل شرعية كدافع للانتاج والجد والعمل .

خاتمة الفصل :-

في هذا الفصل تم التطرق لدور الأجور في النشاط الاقتصادي وتتبع آثارها الاقتصادية المختلفة على التوظيف ، والاستقرار ، والتوزيع وذلك في النظم الاقتصادية المختلفة ، حيث تم عرض النظرية الكلاسيكية والكينزية في التوظيف ، ثم إبراز جوانب هامة في الاقتصاد الإسلامي تؤثر على التوظيف وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل .

وفي المبحث الثاني تم التحدث عن دور الأجور في الاستقرار وآثارها على كل من التضخم والبطالة ، والركود التضخمي ، كما تم استعراض سياسات الأجور لتحقيق الاستقرار ، ثم استعرض الباحث أخيراً دور الأجور في الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .
وفي المبحث الثالث ، تم التطرق الى آثار الأجور على التوزيع وذلك في النظم الاقتصادية المختلفة مع التركيز على النظام الاقتصادي الإسلامي .

وبختام هذا الفصل ، ختمت هذه الدراسة عن الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ويتم التطرق في الصفحات القادمة التالية - ان شاء الله - الى النتائج الهامة لهذه الدراسة .
والله الموفق .

تم بحمد الله

الختامة

وتشتمل على النتائج والتوصيات

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

١- اصطلاح " الأجر " قد يعني اشكالا متعددة من دخل العامل فهناك الأجر الزمني : وهو أجر يدفع على عمل خلال فترة زمنية محددة ، كيوم أو اسبوع أو شهر ، وهناك أجر القطعة : وهو يدفع للعامل عن كمية محدودة من الانتاج يؤديها العامل وفقا لمهارته وسرعته وكفاءته وقد يكون أحد المحفزات الاجرية ، وعند الفقهاء ، يعرف هذان النوعان من الأجر ، بالأجر بتحديد المدة كاستجرتك يوما ، أو شهرا ، أو سنة ، والأجر بتحديد العمل ، كالاستئجار على خياطة هذا الثوب أو صنع هذه الآلة ، أو انجاز هذه القطعة لمن يعملون في المصانع الحديثة ، وقد تميز الفقهاء رحمهم الله بأن بحثوا حكم الجمع بين تحديد المدة وتحديد العمل [أي أجر القطعة وأجر الزمن] على قولين اصحهما أنه جائز .

٢- من انواع الأجور الأخرى وأهم الوسائل لتحسين العلاقات الصناعية ، وحدث الحوافز لزيادة الانتاج ، اشتراك العاملين في المشاريع بأرباحهم وتملكهم جزء منها عن طريق أجورهم ، حيث تقوى المصلحة المشتركة بين العمل ورأس المال ، وكذلك يكتسب العمال فهما أفضل للمشاركة الاقتصادية لشركاتهم وللصناعة عامة ، وهذا ما يعرف بأجر بحصة من الناتج ، وقد عرف الفقهاء ذلك ، فقد تكون الأجرة جزءا من الانتاج كصاع من الدقيق الذي يطحنه العامل ، أو واحدا أو أكثر من الآلة التي يصنعها العامل ، وهذه اجارة بلا شك لأن الأجر محدد فيها ، وقد تكون الأجرة جزءا شائعا من الانتاج كله كسندس الزيت الذي يعصره ، أو خمس الزرع الذي يحصده العامل ، وهذه اقرب الى الشركات منها الى الاجارة ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين اصحهما أنه جائز .

٣- من انواع الأجور أيضا الأجر النقدي والأجر الحقيقي ، حيث لا يؤشر في العمال ما يتلقونه من مال كأجر نقدي وحسب ، انما بما يمكنهم الحصول عليه من سلع وخدمات بهذا المال أي الأجر الحقيقي ، وهذه المسألة لاتعرف الا حديثا ، ولم يعرفها الفقهاء ، لأن الأجر في الاسلام يعد اجرا حقيقيا لأن الأجر كان يدفع بالذهب والفضة ، اللذين يتميزان بثبات في قيمتهما نسبيا ، ويدفع كأجر عيني ، أو كمنفعة وهذه الأنواع التي عرفت قديما لا يظهر فيها الفرق بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ، ولكن الاسلام عالج هذه المشكلة الطارئة الحدوث بطرق أخرى ، فحرص على ثبات قيمة الأوراق النقدية وكافح التضخم..... الخ من الوسائل الأخرى .

٤- تعكس نظريات الأجور ظروف وأحوال البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تائرت بها وأن هذه النظريات ماهي الا صدى للبيئة نفسها ، وللأحوال والظروف التي سادت في فترة معينة ، وعند تغير هذه الظروف تغيرت هذه النظريات ، ولم تكن تلك النظريات موضوعية بل كانت تخدم مصلحة طبقة معينة او فلسفة معينة تنطلق منها ، ولذلك ثبت فشل الكثير من هذه النظريات عند التغيرات الاجتماعية والفلسفية ، هذا في النظام الرأسمالي ، وعلى العكس من ذلك النظام الشيوعي ، فلم تكن أفكاره [او نظرياته مجازا] منطلقة الا من رؤوس من نادوا بها ، وقد تكلفوا في الواقع كثيرا ليتقبلها الناس ، وهي الى الآن لم تزل ترفض ، متى ما وجد بصيص أمل من حرية فكرية ، ولم تطبق الى الآن الا بالمطرقة والمنجل حيث تضرب رؤوس من يرفض ذلك .

٥- ان نظام الأجور في النظام الشيوعي مرهق للعمال ، ولا يجدون في ظلاله اثرا للسعادة والرفاهية والحياة الكريمة ، ولم يكن شعار المساواة في الأجور بين العمال الا خدعة صدقها المغفلون واستمات في الدفاع عنها المنتفعون من خدمة هذا النظام ، ولكن الواقع كان اقوى منهم في كثير من الاحيان ، ففشل هذا النظام فشلا ذريعا أينما وجد ، وكانت فكرة مساواة الأجور هي سبب رفعه ، والآن هي التي تسقطه .

٦- الأجر في الوظيفة العامة [العمال الدولة] لا يكون في مقابل المنفعة لانه ليس عقد معاوضة كما في اجير القطاع الخاص ، وانما الأجر يكون في مقابل ان هذا الاجير [الموظف] قد حبس نفسه للصالح العام ، وكلف ببعض مهام الامة فلا بد ان تكفل الامة مؤنته هو واهله من بيت مال المسلمين ، وقد كان يعرف «بالرزق» تميزا له عن الأجر في القطاع الخاص .

٧- الاجراء في الاسلام على قسمين :
 احدهما : اجير الدولة [الموظف الحكومي] : والعقد هنا عقد مسامحة ومعروف واحسان ، ولا يستحدد هذا الأجر في السوق لانه ليس عقد معاوضة انما يحدده ولي الامر وفق المصلحة ويعرف هذا الأجر «بالرزق» او «العمالة» في الاسلام ، وما كانوا يطلقون عليه اجرا لانه ليس معاوضة ، الا في بعض الحالات تغليباً لانه داخل في معنى الأجر .

الثاني : اجير القطاع الخاص : [العامل أو الموظف في الشركات] :

وهو ينقسم الى قسمين :

- : وهو من قدر نفعه بالزمن [مدة معلومة] يستحق المستأجر نفعه في جميعها .

- : اجير مشترك وهه من قدر نفعه بالعمل ، أو عمل عملا

في مدة لا يستحق نفعه في جميعها والعقد هنا عقد

معاوضة ومكايسة ومشاحة في القسمين ، ويتحدد هذا

الاجر في السوق .

٨- يتميز الاسلام بمفهومه الشامل للعمل سواء اكان في مقابل اجر ، أو

جعل ، أو ربح أو رزق ، لأن العمل هو واحد في كل الحالات وان

اختلفت طبيعة العقد ، لأن العقد شيء والانسان الذي يؤدي هذا العمل

شيء آخر ، فنجد للعمل في الاسلام عقود مختلفة وهي الاجارة ،

الجمالة ، المزارعة ، المساقاة ... والشركات ، وعقود عمال

الدولة وغيرها كل هذا لم يخرج عن كونه عملا ، أما العقد فهو بين

المتعاقدين يختاران ما يرضيهما من انواع العقود المختلفة بما

يحقق مصالحهما ، ونجد فائدة النظرة الشمولية للعمل لنفي الطبقات

وعدم تقسيم المجتمع الى طبقات حسب نوع كل عمل ، فقد اعتبر

الاسلام جميع الاعمال النافعة من اقلها شائنا كحفر الارض مثلا الى

اعظمها كرياسة الدولة داخلة كلها تحت عنوان العمل وداخلة تحت

مسمى الاجراء بشكل عام ، على تفاوت في النوع والمقدرة وطبيعة

العقد .

أما القوانين الوضعية فان تشريع العمل يشمل العمال وحدهم

على انهم طبقة مستقلة ، ويتبدل هذا التشريع بحسب قوة العمال

وضعفهم ، وليست كذلك حال المهندسين ، والاطباء ، والمحامين فهم

في هذا التشريع طبقة اخرى ، وتوجد ايضا طبقة ارباب العمل

والصناعيين ، لذلك يجب ان نكون حذرين من هذه القوانين الوضعية

ومن نظرتها المادية القائمة على الاستغلال والمصلحة والطبقية ،

٩- يوجد في الاقتصاد الاسلامي مثلث رائع يستحق الوقوف عنده طويلا ، وهو

ان العمل في الاسلام يستحق ثلاث عوائد وهي الاجر والجعل والربح

[وهنا يجب ملاحظة عدم دمج الجعل في الاجر لأن للجعل خصائصه العامة

ومميزاته الخاصة والمفيدة وايضا هنا نستبعد الرزق لعمال الدولة

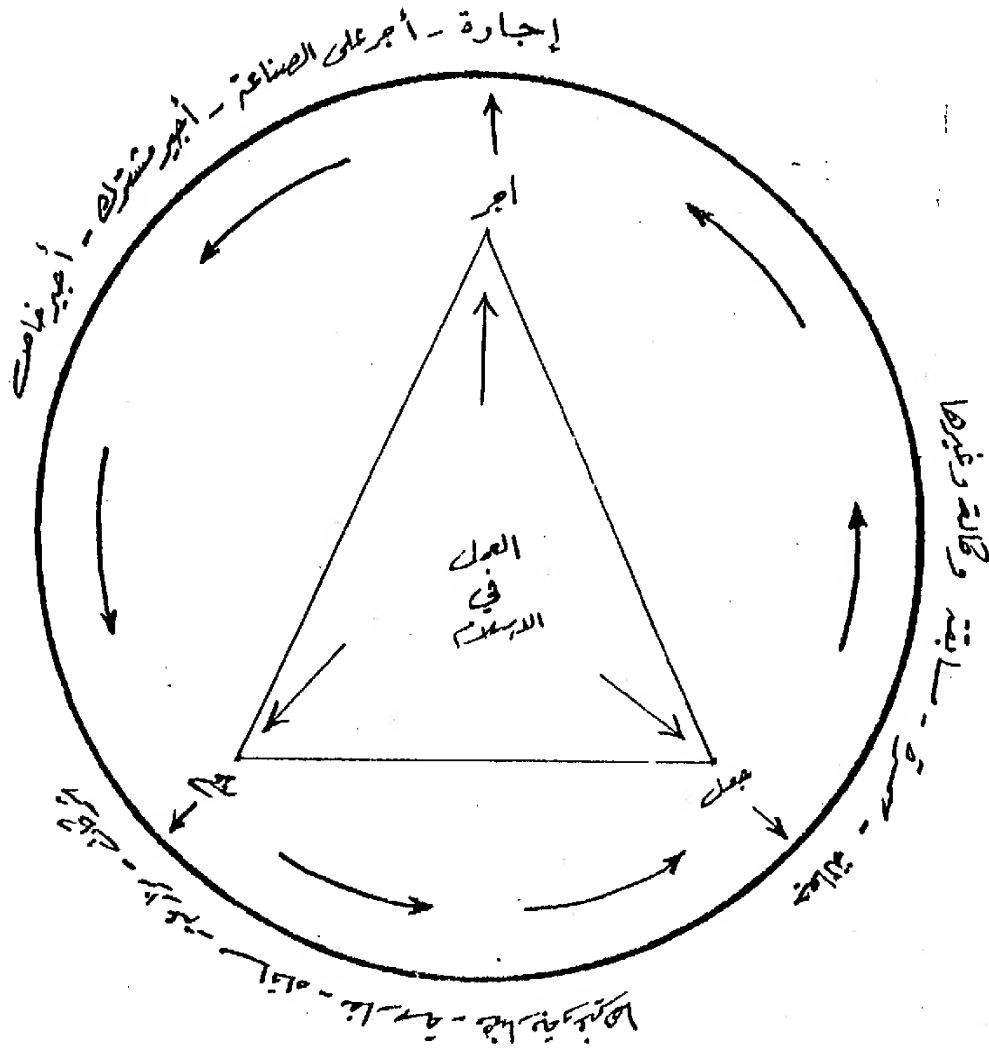
لأن له طبيعة معينة ترتبط بامام المسلمين والدولة ولايتحدد في

السوق] هذه الثلاث عوائد تقابل ثلاث عقود هي اصول في حد ذاتها وهي

عقد الاجارة ، عقد الجمالة ، وعقود الشركات .

وقد استطاع الاسلام من هذا التداخل بين العقود ان يصوغ فكرا عجيبا قل ان يوجد له تظير ، وذلك باعطاء الحرية الكاملة للعاقدين [ولنقل العامل ورب العمل] ان يختار كل واحد منهما من هذه العقود ، ليس ما يوافق مصلحته وحسب ، بل وطبيعته البشرية وامكاناته المادية ، فهناك من يملك المال ولا يملك العمل ، فنجد الشركات توفر له ذلك ، وهناك من يملك العمل ولا يملك المال ، فنجد الاجارة توفر له ذلك ، وهناك من يريد حرية التحرك داخل العقد فنجد الجعالة توفر له ذلك .

ويجب ان لا ننسى انه داخل كل نوع من هذه الثلاثة ، انواع اخرى من العقود فالشركات هناك المضاربة والمزارعة والمغارة والمساواة والاجارة هناك اجير مشترك ، واجير خاص ، والجعالة هناك السمسرة والمساواة وغيرها كثير ولو رسم ذلك في دائرة لزادت سعتها بزيادة انواع العقود ، والعمل هو الرابط المشترك والوحيد بين هذه العقود هو العمل . كما يلاحظ من الشكل التالي ان الدائرة تتسع بلا حدود :



١٠- هناك أيضا ملاحظة جديرة بالمناقشة ، وهي أن العمل هو العنصر المستخدم الوحيد في جميع هذه العقود ، ولنقل العنصر المشترك لجميع هذه العقود ، ثم نجد التفريع الأول لنوع العائد وهي ثلاث عائدات تعد كل منها أصل في حد ذاته وهي [أجر ، جعل ، ربح] - لاحظ السعة الأولى .

ثم يأتي التفريع الثاني لنوع العقد وتفريعاته الضابطة لهذه العائدات ، فكل واحدة من هذه العائدات لها أنواع من العقود تضبطه في حدود دائرته ، - لاحظ السعة الثانية - ثم وجدت أنواعا أخرى من العقود اختيارية تركت للمتعاقدين بأن يختار كل منهما ما يوافق مصلحته ، فاما أن يعقد على أساس أنها جمالة أو اجارة ثم وجد نوع آخر وهو الاجر بحصة من الناتج اذا كان محددا فهو اجارة ، لأن الشركة تفسد اذا وجد نصيب محدد ، واذا كان شائعا فهو شركة ، وهنا أيضا وجد ترابط [وتردد أيضا] بين الاجر والجعل من جهة والاجر والربح من جهة أخرى ، وقد ناقش الباحث في صلب الرسالة حكم الجمع بينهما ، ولم يمكن الجزم فيهما برأي ، لتجدد الحادثتين حيث لم يظهر بوضوح الا في هذا العصر ، وقد اجتهد الباحث فيهما للتوصل الى حكم ، ولكن الباب ما يزال مفتوحا .

ونعود الى شيء آخر واخير وهو نوع المال المدفوع في مقابل هذه العائدات الثلاثة [اجر ، جعل ، ربح] نجد انهم اتحدوا جميعا في قبول ثلاثة انواع وهي أن يكون المال ، اما نقدي ، او عيني ، او منفعة [وفي الشركات تسمى أيضا عمل] ولاحظ أن المدخل كان واحدا وهو [العمل] وأيضا المخرج كان واحدا وهو [نوع المال المدفوع] فوجد ترابط مشترك بين كل هذه العقود من بداية العملية الانتاجية [أي من العمل] وعند نهايتها [أي رأس المال] وفيه تزاوج عجيب بين العمل ورأس المال كما يظهر في الشكل التالي :

١١- لا يمكن أن تكون المشقة هي مناط ارتفاع الأجر ، وعدمها هي مناط انخفاضه ، لأنه رب عمل قليل يستحق عليه أجرا عظيما ، ورب عمل شاق مفضن لا يحصل الا على أجر يسير ، اذ لو كان التقدير بالمشقة لكان أجر الحجار اكثر من أجر المهندس ، وأجر الممرض اكثر من أجر الطبيب ، واذا بطل هذا ، فما هو الأساس الذي يبنى عليه تقدير الأجر ؟

ان الأساس الوحيد الذي يبنى عليه تقدير الأجر في العقود إنما يرجع لشيء واحد هو المنفعة لأنها عقد على منفعة بعوض ، ويقدر الأجر بحسب تقدير المنفعة التي جرى عليها العقد ، والمنفعة هي تعبير اسلامي ، مضمونه العام هو المصلحة والفائدة ومنع الضرر وانه لا يعني مجرد اللذة والمتعلق بها من احساسيس ، بل يعني ما هو اكثر من ذلك واعمق ، وانه يعني تحقيق مصلحة أو فائدة حقيقية للانسان وليس هناك ابلغ من تصوير ذلك في مقابل الضرر ، فهو كل ما يزيل ضررا أو يمنع حدوثه ، والضرر شيء ممكن تصوره واخضاعه للمقاييس الموضوعية ، والأساس الذي يقوم عليه تقدير هذه المنفعة هو الشرع ونظر العقلاء والمنفعة تتحدد في الورد الاسلاميه .

١٢- نظم الاسلام العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال عن طريق المبادئ التالية :

- أ- الأصل في هذه العلاقة رضا المتعاقدين مع حرية التعاقد والاشتراط
- ب- العامل يجب له أجره ويستحقه وان لم يشترط .
- ج- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغفر باشتغاله عن عمله .
- د- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة الضمير .

١٣- حمى الاسلام الأجر حماية قل أن توجد في غيره ، من نظام أو دين وذلك منذ أكثر من أربعة عشر قرنا ، وفي هذا رد على من يدعي أن العمال كانوا في بوؤس الرأسمالية حتى أنقذتهم المبادئ الاشتراكية والشيوعية ، حيث سنت القوانين لحمايتهم ، وأنشئت النقابات للدفاع عنهم ، ولو لم توجد كتابات ماركس وغيره لم يحدث هذا ، وقد يكون ذلك واقعهم حقيقة ، ولكن واقعنا نحن أن الاسلام حمى الأجور حماية نظرية وأدبية تهتم بالتركيز على حق الأجر وحرمة الاعتداء عليه وانه أمانة في يد صاحب العمل ، وينذر بالوعيد الشديد والعقاب من الله على من فرط في ذلك واستغل العمال واكل أجرهم بغير حق ، ولم يكتف الاسلام بذلك بل شرع طرقا عملية لتحقيق ذلك منها :

أ- تقدم أجور العمال على جميع الحقوق عند الافلاس للمشروع أو الأفراد .

ب- للإجير أن يحبس السلعة التي صنعها حتى يستوفي أجره في كل حال سواء في فلس أو موت أو غيره دون الحاجة لحكم حاكم .

- ج- أن يصرف الأجر من تكة المتوفي قبل توزيع الميراث .
د- فريضة الزكاة في الاسلام تراعى فيها مصالح العمال وذلك في مواضع هي :

الاول : رفع الزكاة عن الات المحترفين والعمال دفعا لانتاجهم وتخفيف التكلفة عليهم .
الثاني : في الأجر بحصة من الناتج لايحوز أن يشترط رب المال زكاة المال على العامل في حصته وحده ، سواء كانت مضاربة أو مزارعة أو مساقاة أو غيرها .
الثالث : زكاة التطوع للعامل والاجير تكون بما فضل عن كفايته وكفاية من يمونه .

١٤- للدولة في الاسلام دور كبير بشكل عام ، وفي الأجور بشكل خاص ، فالدولة مسؤولة عن محاربة استغلال ووسائله ، وايجاد العمل لمن لا عمل له ، وضمان حصول جميع افراد المجتمع بما فيهم العاملين ، على المستوى المعيشي اللائق بجميع الطرق والوسائل [غير الأجر] كفرض أنظمة التكافل الاجتماعي ، والتأمينات الاجتماعية ، ومعاشات التقاعد وغيرها ، وأن توازن الدولة بين مصالح العمل وأرباب العمل وفي حالات خاصة يتم اجبار العمال بالعمل ، والتسعير عليهم بفرض أجر المثل عند انحرافات السوق مثلا ، وغير ذلك .

١٥- لم يوجد في الاسلام ما يعرف بضمان أجر الكفاية نهائيا لانظريا ولا تطبيقيا ، وعليه فالدولة في حل من ضمان هذا الحد ، عن طريق الأجر ، وأن الأجر في الاسلام يتحدد وفق ظروف السوق والعرض والطلب ولا يجوز أن تتدخل الدولة في هذا الا عند وجود انحرافات ، عند ذلك يفرض أجر المثل ، وهو قريب نسبيا من أجر التوازن الذي يتحدد في السوق .

١٦- لامام المسلمين حرية النظر في اُرزاق العاملين في الدولة بأن يعتبر الكفاية فيها وهذا لم يبين على دليل شرعي الزامي ، انما يكون وفق المصلحة ، والامام مخير في ذلك ، وأن من اعتبر الكفاية من علماء الاسلام بنوه على المصلحة لاغير .

١٧- الكفاية في الاسلام مضمونة لجميع افراد المجتمع ، والعاملين من باب أولى متى كان دخلهم لا يكفيهم ، وذلك عن طريق التكافل الاسلامي الاجتماعي والمؤسسات الخيرية وقد فُرِضت له في الاسلام موارد ثابتة

أو متجددة كالزكاة ، والصدقات ، والنفقة على ذوي القربى وغير ذلك ، ولو طبق ذلك تطبيقاً صحيحاً لما كان هناك حاجة لأجر الكفاية ويعتقد الباحث أن ترديد الكلام عن أجر الكفاية في بعض الكتابات المنسوبة إلى بعض الاقتصاديين الإسلاميين ، وانتشار بعض المسميات الغريبة علينا كالحدا الأدنى للأجور وغير ذلك ، إنما هو تقليد للنظمية الوضعية وتأثر الكثير منهم بالأفكار الاشتراكية ، ولو أن هؤلاء رجعوا حقيقياً إلى النظام الاقتصادي الإسلامي لما وجدوا في النظام الإسلامي حاجة لأجر الكفاية ، بل هو في غنى عنه .

١٨- تتدخل الدولة أو من ينوب عنها من الولاة والمحتسبين - في حالات كثيرة لفرض أجر المثل ، وأجر المثل : هو الأجر الذي يقدره أهل الخبرة السالمون من الغرض ، وهو قريب نسبياً من أجر السوق [التوازن] وأجر المثل ليس هو حداً أدنى للأجور ، لأن هذا الأخير لم يعرف إلا في العصر الحديث عندما انتشر الظلم وساد الفساد واستغل العمال والنساء والأطفال في غيبة من الضمير الإنساني ، وعندما طغت المادة وعميت الأبصار عن التشريع السماوي الإسلامي الذي لا يوجد فيه مكان للحدا الأدنى للأجور .

١٩- الأجر في الاقتصاد الإسلامي يتحدد بحالة طبيعية واحدة هي ظروف السوق ، إلا عند حصول انحرافات في هذا السوق فإن الدولة بالاتفاق والرضى مع العمال والنقابات وأرباب العمل واتحاداتهم تتدخل لإعادة السوق لحالته الطبيعية بفرض أجر المثل ، وهذا لا يكون أبدياً بل إذا رفع الظلم ، وصححت الانحرافات رفعت الدولة يدها عن السوق ، فعاد الأجر من جديد ليتحدد حسب قوى السوق .

٢٠- النقابات العمالية واتحادات أرباب العمل في الإسلام تعاونية خيرية ترتبط بالدولة وتهدف إلى رفع الظلم ، وإصلاح الانحرافات ، وتنضبط بأحكام الإسلام وتعاليمه وتسعى لتحقيق العدل والحق وإصلاح الأمة ، ولا يمنع من وجود ذلك - متى وجدت الحاجة لها - أي محظور شرعي .

٢١- إن افتراض وجود [بطالة إجبارية] أي وجود عمال مستعدين للعمل حتى بأقل من الأجر السائد ومع ذلك لا يجدون عملاً ، أمر يتعارض مع النظرية الكلاسيكية ، ومن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين تعتبر مرونة الأجور عملية آلية تؤدي دائماً إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل وأن الكساد لا يحدث إلا لفترات محدودة .

وعليه فانهم يعتقدون بأن البطالة الاجبارية انما هي نتيجة للجمود في مستوى الاجور ، لذلك فانهم ايدوا سياسة تخفيض الاجور لزيادة التوظيف .

٢٢- وفقا للنظرية الكنزية يتوقف الاستثمار على عاملين الكفاءة الحدية للاستثمار ، وسعر الفائدة ، وسياسة الاجور النقدية الجامدة من المحتمل ان يكون لها اثر على الكفاءة الحدية للاستثمار عن سياسة اجور نقدية مرنة تتجه فيها نحو الانخفاض تدريجيا ، فاثار سياسة تخفيض الاجور في اوقات الكساد على الكفاءة الحدية للاستثمار يبدو انها لاتعطي املا كبيرا في تخفيض البطالة ولعل اكبر اثر موافق لسياسة التخفيض العام للاجور النقدية على مستوى التوظيف يمكن ان يوجد في اثر هذه السياسة على تخفيض سعر الفائدة ، ومن الوجهة التطيلية فان ما يؤدي اليه انخفاض الاجور النقدية من انخفاض في سعر الفائدة ، لا يختلف عما تؤدي اليه زيادة الكمية المعروضة من النقود [M] بغرض زيادة مقدار النقود المتاحة للأرصدة الخاملة من تخفيض سعر الفائدة ، والخطوات التي توضح كيف ان تخفيضا عاما في الاجور سوف يترتب عليه تخفيضا في سعر الفائدة انما يشار اليها عادة على انها اثر كينز .

٢٣ - ان سعر الفائدة لايعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات رجال الاعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد ، كما ان النظرية التي تقرر ان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة ، قد ثبت قصورها ، وذلك لان هذه النظرية تقرر ان تخفيضا مستمرا في سعر الفائدة تجعل الاستثمار موجبا خلال فترة زمنية ، ولكن الملاحظ انه لم يحدث مثل هذا التخفيض المستمر في سعر الفائدة خلال القرن الماضي في معظم الدول الغربية ، وبذلك تفقد النظرية قدرتها على تفسير عمليات التراكم الرأسمالي التي حدثت في هذه الدول خلال هذه الفترة .

٢٤- ان التحليل الخاص بدالة الاستثمار انما يستند الى سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار ، ذلك لانه يفترض ان الاجور تتساوى مع الانتاجية الحدية للعمل ولكن اذا ما اسقطنا هذا الفرض فان معدلات الاجور تصبح عاملا اكثر اهمية في نظرية الاستثمار .

٢٥- في الاقتصاد الاسلامي يتم الغاء سعر الفائدة نهائيا لذلك فان تكاليف الاستثمار تنخفض ويظل الاستثمار قائما حتى لو كانت الربحية مساوية للصفر واذا ربطنا ذلك بالاجور التي تتميز

بالاستقرار والثبات النسبي ، كل هذا يتيح للمستثمرين معرفة تكاليفهم بدقة ، أيضا لعدم وجود نظرية المساومة ، بين العمال وأرباب العمل ، وعدم وجود تنافس مادي بينهم ، وانتفاء الاحتكارات ، وحرية الدخول في سوق العمل ، يمكن القول أن للأجور أثرا محمودا على الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي .

٢٦- تعد الأجور أحد المتغيرات الداخلة في حسابات ربحية الاستثمار ، ويصدق عليها ما يصدق على غيرها ، حيث تؤثر وتتأثر حسب تغيرها مع عدم اهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر بها ، وأن التركيز عليها وحدها يظهر جانبا واحدا فقط من جوانب نظرية الاستثمار وهو جانب لن يكون الا مشوها عن الواقع الحقيقي والمعقد لنظرية الاستثمار .

٢٧- لكل سياسة من سياسات الأجور أثرها السلبي وذلك أن تطبيق استراتيجية معينة من شأنها تخفيض مستويات الأجور لايؤدي بالضرورة الى زيادة معدلات الاستخدام كما أن الأخذ باستراتيجية معينة لرفع الأجور كوسيلة للتخلص من البطالة تعتبر مرفوعة بسبب طبيعة الأجور من ناحية التكاليف وأثر الطلب ، وعليه فإن النظرية الحديثة لاتؤيد تخفيض الأجور النقدية ولارفع هذه الأجور ، وإنما تدعو الى ترك الأجور النقدية في حالة من الاستقرار ، فكما يرى كينز فإن استقرار الأجور إنما هو الأساس لتحقيق الاستقرار في قيمة النقود ومنه استقرار الاقتصاد القومي.

٢٨- يحرص الاسلام على استقرار الأجور الحقيقية للعمال بما يؤدي الى استقرار الأجور في الاقتصاد القومي ككل ، وذلك ناتج عن عدم السماح للأجور بالانخفاض الكبير أو الزار ، وعدم السماح لها بالارتفاع أيضا مع اعطاء الأجور في نفس الوقت شيئا من المرونة بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض البسيط وفق ظروف السوق الحقيقية ، وذلك عن طريق وسائل عديدة تحافظ على هذا الاستقرار ، فمن وسائل عدم انخفاض الأجور ، ربط الأجر بالانتاجية ، مكافحة التضخم ، وجود حد الكفاية للمجتمع ولعمال الدولة وفق مصلحة الأمة ، رفع الزكاة عن الأجور والمرتبات وسائر المكاسب ، والغاء سعر الفائدة وغيرها ، ومن وسائل عدم ارتفاع الأجور ، منع الاحتكارات ، منع نقابات العمال من زيادة الأجور ، تحريم كافة العمليات التبادلية التي من شأنها رفع الأسعار وغيرها . وتعمل هذه الوسائل على شكل قوتي ، دفع وجذب بما يحافظ على استقرار الأجور في الاقتصاد الاسلامي .

٢٩- ان أي تجمع طائفي لفرض أجر معين لاتقتضيه ظروف السوق ممنوع في الاسلام ، كما أن لولي الأمر سلطة اجبار العمال من أهل الصناعات والحرف على القيام بها اذا احتاج الناس اليها بأجر المثل دون زيادة او نقص ، وعليه فلا وجود للتضخم الذي تسببه مستويات الأجور المرتفعة الناتجة عن وجود احتكارات معينة .

٣٠- من استقرار مستويات الأجر في الاقتصاد الإسلامي ، حيث لا يوجد الأجر واحد محدد هو الأجر السوق الخالي من الانحرافات ، والأجر المثل عند وجودها نصل الى أن أحداث الأجر - أو تسببها في التضخم أو البطالة ضعيف أو منعدم تماما في الاقتصاد الإسلامي ، وذلك لعدم وجود دفع للأجر نحو الارتفاع الذي تسببه السلطات الاحتكارية ، كما لا يوجد حد أدنى في الاقتصاد الإسلامي ، وبذلك تكون السوق الإسلامية سوق حرة طليقة من الانحرافات والمساوي التي تسبب التضخم والبطالة ، كما أنه لانتفاء وجود أحدهما ، ينتفي وجود الركود التضخمي في الاقتصاد الإسلامي .

٣١- يرتفع عائد عنصر العمل ، وهو الأجر في المجتمع الإسلامي ، وذلك أن تقييم المجتمع الإسلامي لهذا العنصر مرتفع ، مما يؤدي الى ارتفاع دخل العامل الفرد ، فقد حمى الإسلام الأجر من الاعتداء وحافظ عليه مستقرا كل ذلك لحماية دخل الأفراد مساهمة في عدالة التوزيع ، فقد اهتم الإسلام باستقرار الأجر وفقا لمبدأ الرضى بين الطرفين من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الإسلامية الحرة ، ولذلك فإن للأجر محاذيره الخطرة عند التدخل لاستخدامه أداة لرفع دخل فئة من المجتمع - بشكل مباشر - سيكون على حساب فئة أخرى ، وعليه فإن الأجر في الإسلام ليس هو أداة من أدوات التكافل الاجتماعي ، وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ولا علاقة له بكفاية العامل وحالته المعيشية إنما هو أحد أجهزة السوق القائمة على العدل والقسطاس المستقيم لكل فئات المجتمع وبهذا الطريق وحده يساهم في عدالة التوزيع .

توصيات الرسالة

١- على جميع الدول الاسلامية ان تعيد النظر في قوانينها الوضعية ، وتعود الى جذورها وتراثها الاسلامي ففيه من الخير العظيم ما يغني عن كل تلك القوانين ومن اهم هذه القوانين ، القوانين الاقتصادية .

٢- ان اقرب من يستفيد من هذه الدراسة الاتحادات العمالية وتشريعاتها ، واتحادات ارباب العمل ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الرباني الصالح لجميع فئات البشر ، واستقتت من المعين الصافي الذي لا ينضب وهو التشريع الاسلامي .

الفهارس

- أولاً: فهرست اللآيات القرآنية .
- ثانياً: فهرست الأحاديث والآثار .
- ثالثاً: فهرست تخريج الأحاديث والآثار .
- رابعاً: قائمة الرموز والوجوبية .
- خامساً: قائمة الرسوم والمنحنيات البيانية .
- سادساً: قائمة المصادر والمراجع .
- سابعاً: قائمة المحتويات .

أولاً :- فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في الدراسة .

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١- وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .	٤٥	المائدة	ج
٢- وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ	٤٠	النور	خ
٣- وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .	٩٦	النحل	٧٨ ٧٩
٤- فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ .	٧٢	يونس	٧٨
٥- فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ .	٦	الطلاق	١٩٥-٧٨
٦- وَعَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ .	٢٥	النساء	٧٨
٧- قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ .	٤٧	سبا	٧٨
٨- يَقُومُ لَا تَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَجْرًا .	٥١	هود	٧٩
٩- وَءَاتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا .	٢٧	العنكبوت	٧٩
١٠- وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا .	٤٠	النساء	٧٩
١١- قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ	٢٦	القصاص	٧٩
١٢- قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِمْ أَجْرًا .	٧٧	الكهف	٧٩
١٣- فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً	٢٤	النساء	١٣٥

١٣٧	يوسف	٧٢	١٤- وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ .
٢٠٢	التوبة	١٠٥	١٥- وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ .
٢٠٢	النساء	٤٠	١٦- إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَفْضَعْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .
٢٩١	الانعام	١٦٥	١٧- وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ .
٢٩١	النحل	٧١	١٨- وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ .
٢٩١	الاسراء	٣٠	١٩- إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ .
٢٩٤	الزخرف	٣٢	٢٠- نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلُوفًا ، وَرَحِمْنَا رَبَّكَ خَيْرَ مِمَّا يَجْمَعُونَ .

ثانيا :- فهرس الاحاديث والاشار

الرقم	الحديث	الصفحة
١- حديث عائشة :	الاجر على قدر نصيبك .	١٨٣
٢- حديث :	الاجر على قدر التعب .	١٨٣
٣- حديث جابر :	اجر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه من خديجة بنت خويلد ...	٨١ - ٨١
٤- حديث ابي ذر :	اخوانكم خولكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم	٢٥٩

١٠٠	٥- حديث يعلى بن منبه : والنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتست اجيرا يكفيني ...	اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغزوا
٩٠	٦- حديث ابن عمر : اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه [رشحه] .	
١٦٤	٧- حديث ابي هريرة اعطوا العامل من عمله ...	
٢٤٥	٨- حديث : اللهم اجعل قوت [رزق] آل محمدا كفافا .	
١٦٢	٩- حديث : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمواجرة	
٢٦٠	١٠- اثر ابي هريرة امراتك تقول : اما ان تطعمني او تطلقني ...	
٢٦٦	١١- اثر عمر قال : اعتمر عليه ، وحلتى الشتاء والقيظ ، وقوتي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس باعلام ...	انا اخبركم بما استحل ، ما احج عليه او
٢٦٦	١٢- اثر عمر قال : انزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم	
٢٠٣	١٣- حديث عائشة : ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه .	
١٨٣	١٤- حديث ابي هريرة ان الله ينزل الرزق على قدر المؤنة .	
٢١٢	١٥- حديث علي : قبل الوصية .	ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين
ت	١٦- حديث الاشعث : ان اشكر الناس لله تبارك وتعالى اشكرهم للناس .	
٢٢٢	١٧- حديث انس : وسلم يساله فقال : اما في بيتك شيء .	ان رجلا من الانصار اتى النبي صلى الله عليه
٢٣٥	١٨- اثر : الكفوفة فاجرى على عمار ستمائة درهم	ان عمر لم يقدر الارزاق الا في ولاية عمار في

٢٣٥	١٩- اثر الحسن : ان عمر وعثمان رضي الله عنهما كان يرزقان الائمة والمؤذنين والمعلمين والقضاة .
٢٤٦	٢٠- حديث ابي امامة ان الغبط اوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ ذو حظ من الصلاة... وكان رزقه كفافا فصبر عليه
٢٦٨	٢١- اثر عمر بن الخطاب : ان غلما لحاطب بن ابي بلتعة سرقوا ناقة رجل
٢٩١	٢٢- حديث انس : ان من عبادي لمن لا يملحه الا الفقر ، ولو اغنيته لا قسدت عليه دينه ...
١٧٠	٢٣- حديث عتبة بن المنذر : ان موسى اجر نفسه ثمانين سنين او عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه .
٢٤٤	٢٤- حديث علي انه اجر نفسه من يهودي يستسقي كل دلو بتمرة
٢٤١	٢٥- حديث عبد الله بن سعدى انه قدم على عمر في خلافته فقال عمر : الم احدث انك تلي من اعمال المسلمين اعمالا فاذا اعطيت العمال كرهتها ...
٢٣٤	٢٦- اثر هشام عن محمد انه كان لا يرى باسا ان يأخذ القاضي رزقا من بيت مال المسلمين .
٨٩	٢٧- اثر ابراهيم وابن سيرين انهما كرها ان يستعمل الاجير حتى يبين له اجره
٢٦٥	٢٨- اثر عمر بن الخطاب انه قال اني كنت امرءا تاجرا يغني الله عيالي بتجارتي... فما ترون انه يحل لي...
٢٣٤	٢٩- حديث ايما عامل اصاب في عمله فوق رزقه الذي فرض له فانه غلول .
٢٣٤	٣٠- اثر ابن ابي ليلى قال : بلغني ان عليا رزق شريحا خمسمائة .

٢١٥	٣١- حديث أبي هريرة ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : وذكر رجلا استأجر أجيرا فاستوفى ولم يعطه أجره .
٢١٥-٢١٦	٣٢- حديث الثلاثة الذين انسد بهم الغار ، فدعا كل واحد منهم باحسن عمل قدمه في حياته ، فكان منهم الثالث الذي استأجر أجيرا فاعطاهم أجرهم الا واحدا ...
١٦٢	٣٣- حديث سويدة جلبت أنا وخرمة بزا من هجر... وشم رجل يزن بالاجرة .
٢٤٥	٣٤- حديث أبي هريرة خذ حقل في كفاف وعفاف ، واف أو غير واف ...
٢٦١	٣٥- حديث هند خذي مايكفيك وولدك بالمعروف .
٢٠٢	٣٦- حديث أبي هريرة خير الكسب كسب العامل اذا نصح .
١٧٠	٣٧- حديث عائشة الخراج بالضمنان .
١٩٨	٣٨- حديث عطاء بن السائب دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ...
١٩٧	٣٩- اثر أبي عبيدة قال لعمر دنست اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
١٩٥	٤٠- اثر أبي مسلم الخولاني السلام عليك ايها الاجير .
٢٤٥	٤١- حديث فضال بن عبيد طوبى لمن هدى للاسلام ، وكان عيشه كفافا ...
١٠٢	٤٢- حديث الحسن بن سمره على اليد ما اخذت حتى تؤديه .

٢٤٥	٤٣- حديث عبد الله بن عمرو	قد اُفْلَح من اِسْلَم ، ورزق كفافا وقنعه الله بما آتاه .
١٠٣	٤٤- اثر عمر و علي	في تضمين الاجير - وانهما ضمنا الاجير -
٢٣٤-٢٣٣	٤٥- اثر ابا بكر وعمر	في توزيع العطاء وان ابا بكر كان يرى السوية وعمر يرى المفاضلة ...
٢٦٧	٤٦- حديث	كان رسول الله يعطي العطاء على قدر العيلة
٢٣٤	٤٧- اثر عطاء قال	كان في المدينة ثلاث يعلمون الصبيان .
٢١٨	٤٨- حديث عبد الله بن محمود	كفى بالمرء اثما ان يضيع من يقوت .
١٠٣-٩٤	٤٩- حديث سلمة بن الاكوع	كنت اُجيرا [تبيعا] لطلحة اسوس فرسه .
١٥٦	٥٠- حديث قيس بن ابي غرزة	كنا نبتاع بلا وساق... ونسمي انفسنا السماسرة
١٥٦	٥١- حديث ابن عباس	لاتلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد [اي لا يكون له سمسارا] .
١٠٠	٥٢- حديث عبد الله بن عمر	للغازي اجره وللجاعل اجره واجر الغازي .
٢٦٠	٥٣- حديث ابي هريرة	للملوك طعامه وكسوته بالمعروف .
٢٦٥-١٩٧	٥٤- حديث عائشة	لما استخلف ابوبكر قال : لقد علم قومي ان حرفتي لم تكن لتعجز عن مؤنة اهلي ...
٢٦٤	٥٥- اثر ابي بكر	لما استخلف اُصبح غازيا الى السوق وعلى رقبته اثواب يتجر بها فلقيه عمر و ابي عبيد

٢٦٥	٥٦- اثر لما ولي ابو بكر ، قال اصحاب رسول الله : افرضوا لخليفة رسول الله ما يغنيه .
٢٦٢	٥٧- حديث ليس لابن آدم حق سوى هذه الخصال ...
١٤٦	٥٨- حديث لا يحل سلف وبيع ...
٨٠	٥٩- حديث ابي هريرة ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم .
٢٠٣	٦٠- حديث عمرو بن جريب ما خفت عن خادمك [عاملك] من عمله كان ذلك لك اجرا في موازينك .
٢٠٨	٦١- حديث ابي هريرة من ادرك متاعه عند انسان افلس فهو احق به
١٨٩	٦٢- حديث ابي هريرة من استاجر اجيرا فليعلمه [فليعطه - فليسم -] له اجره .
٢٢٤	٦٣- حديث من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فخذ اكثر من رزقه فهو غلول .
٢٤٥	٦٤- حديث ابي قلابه من اعطى فضل ماله فهو خير له ...
٢٠٥	٦٥- حديث من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن .
٢٥٠	٦٦- حديث عبد الله بن مسعود من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ... فقليل يارسول الله وما الغنى ؟ قال خمسون درهما وقيمتها من الذهب .
٢٥١	٦٧- حديث سهيل بن الحنفلة من سأل وعنده ما يغنيه فانما يستكثر من نار قالوا يارسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعيشه
٢٠٥	٦٨- حديث ابي هريرة من ظلم اجيرا اجره حبط عمله ... وابن عباس رفعه

٢٦١	٦٩- حديث المستورد من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة ، وان لم يكن له خادم فليكتسب خادما ...
٨٩	٧٠- حديث أبي سعيد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ...
١٦٤	٧١- حديث أبي سعيد نهى عن عسب الفرس وقفيز الطحان .
٢٦٤	٧٢- حديث عتاب بن أسيد والله ما أصبت من عملي هذا الذي ولاني رسول الله ...
٢٤٧	٧٣- أثر عمر وددت أن ذلك كفاف ولا على وليا .
٤٦١	٧٤- حديث جابر يأئها الناس اتقوا الله واجملوا في الطلب
٢٠٥	٧٥- أثر قتادة قال : يضمن كل عامل أخذ أجرا اذ ضيع ، وعن ابن شبرمة : لا يضمن الا ما أعتت يده

ثالثا :- فهرس تخريج الأحاديث والآثار

الحديث	التخريج
١- حديث الأجر على قدر نصبك	<p>الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، قال «النجم» وربما قيل على قدر المشقة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة بعد اعتماها : أجرك على قدر نفقتك أو نصبك ، وفي لفظ أو تعبك ، وروى ابن الامام أحمد في زوائده عن ابن المبارك عن سفيان من قوله « انما الأجر على قدر الصبر » . انظر العجوني : الشيخ اسماعيل ابن محمد : كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس ، الطبعة الرابعة بيروت مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق/ أحمد الفلاش ، ج ١ ص ٥٥٠ .</p> <p>قلت : لم يرد في الصحيحين النص على ذكر الأجر، وإنما فهم ذلك منه ، فلفظ البخاري : « ... قالت عائشة : يصدر الناس بنسكين ، وأصدر بنسك ، ف قيل لها انتظري فإذا طهرت فأخرجني الى التنعيم فأهلي ثم أتينا بمكان كذا ، ولكنها على قدر نفقتك ، أو نصبك » ، وترجم له البخاري فقال : باب أجر العمرة على قدر النصب ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٧١٤ ، وكذلك رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٥٤ .</p> <p>قال ابن حجر : وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ « ان لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك » بواو العطف ، وهو الثوري عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في عمرتها « انما أجرك في عمرتك على قدر نفقتك » انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٧١٥ .</p>
٢- حديث: الأجر على قدر التعب	<p>هذا الحديث كسابقه انما اختلفت الالفاظ، ذلك أن النصب هو التعب ، قال ابن حجر : وقع في رواية الاسماعيليين « على قدر نصبك أو تعبك » انتظر ابن حجر: فتح الباري ، مرجع سابق ج ٣ ص ٧١٥ . قلت: غير أنه هنا بلفظ [الأجر] وهو مطلق لم أجده بهذا الإطلاق .</p>

<p>٢- حديث أخرجه الحاكم وقال هو صحيح الإسناد ولم يخرجه الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>	<p>٢- حديث أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>
<p>٢- حديث أخرجه الحاكم وقال هو صحيح الإسناد ولم يخرجه الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>	<p>٢- حديث أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>
<p>٢- حديث أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>	<p>٢- حديث أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة من خديجة الصحابه ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرک على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرک للذهبي مرجع سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق ج ١ ص ١٦١ .</p>

٦- حديث أعطوا : قال ابن حجر : رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه :
الاجير اجره قبل : عبد الرحمن بن اسلم ، والطبراني في الصغير من حديث :
ان يجف عرقسه : جابر ، وفيه شرفى بن قطامي وهو ضعيف ، ومحمد بن زياد :
وفي لفظ (رشحه) . : الراوي عنه ، واُبو يعلى وابن عدي والبيهقي ، من :
حديث اُبي هريرة وهذا الحديث ذكره البغوي في المصابيح :
في قسم الحسان . انظر : ابن حجر : احمد بن علي ، :
تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافي الكبير ، عني :
بتصحيحه السيد : عبدالله هاشم اليماني المدني :
بالمدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ج ٣ ص ٥٩ - ٦٠ . :
قلت : ورواه ابو يعلى عن اُبي هريرة بلفظ "اعطوا الاجير :
اجرهم قبل ان يجف رشحه" انظر : اُبا يعلى الموصلي ، :
احمد بن علي : مسند اُبي يعلى الموصلي ، الطبعة الاولى :
، جدة ، دار القبلة ، وببيروت ، مؤسسة علوم القرآن :
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق / ارشاد الحق الاثري ج ٦ ص ١٣٦ . :
وقال الهيثمي : رواه ابو يعلى وفيه عبدالله بن جعفر :
بن نجيح والد علي بن المدني وهو ضعيف ، انظر الهيثمي :
، مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٤ ص ٩٧ . وقال العلجوني : :
رواه ابن ماجه باسناد جيد عن ابن عمر ، واُبو يعلى عن :
اُبي هريرة رضي الله عنه ، والطبراني عن جابر والحكيم :
الترمذي عن انس البيهقي عن اُبي هريرة بزيادة واعلمه :
اجرهم وهو في عمله .

: انظر العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق ج ١ ص ١٦٠ . :
قلت : وهو في سنن ابن ماجه ، انظر ابن ماجه القزويني : :
ابو عبد الله محمد بن يزيد : سنن ابن ماجه ، الطبعة :
الاولى ، بدون ناشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق / محمد :
مصطفى الاعظمي ج ٢ ص ٦٣ .

٧- حديث اعطوا : قال الهيثمي : رواه احمد ، واسناده حسن فيه ابن لهيعة :
العامل من : ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح انظر الهيثمي : مجمع الزوائد :
عمله . : ، مرجع سابق ج ٤ ص ٩٨ .

٨- حديث اللهم : قال العراقي : متفق عليه من حديث أبي هريرة ، قال :
اجعل قوت (رزق) : لفظ مسلم "اللهم ارزق آل محمد كفافا" واللفظ المتفق :
آل محمد كفافا : عليه "اللهم ارزق آل محمد قوتا" وعند أحمد والترمذي :
وابن ماجه وأبي يعلى والبيهقي "اللهم اجعل رزق آل :
محمد في الدنيا قوتا" انظر : الحداد تخريج الأحاديث :
أحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٨٩٢ وج ٥ ص ٢٢٥٦ .

٩- حديث امر رسول : رواه مسلم ، باب كراء الأرض ، في كتاب البيع ولفظه :
الله صلى الله : "قال : دخلنا على عبد الله بن معقل : فسألناه عن :
عليه وسلم : المزارعة فقال : زعم ثابت أن رسول الله صلى الله عليه :
بالمؤاجرة : وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة ، وقال لا بأس :
بها . " انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق :
ج ١٠ ص ٢٠٧ .

١٠- أثر أبي هريرة : رواه البخاري في كتاب النفقات ، باب وجوب النفقة على :
امراتك تقول : الأهل والعيال ، انظر ابن حجر فتح الباري ، مرجع سابق :
اما أن تطعمني ، ج ٩ ، ص ٩٦ . :
أو تطلقني :

١١- أثر أنا أخبركم : قال ابن حجر : أخرجه الكرابيسي بسند صحيح . انظر ابن :
بما استحل ما أحج : حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق . ج ١٣ ص ١٦١ وأخرجه :
عليه واعتمر : أيضا عبد الرزاق ، وزاد فيه : قال معمر : إنما كان :
الذي يحج عليه ويعتمر بعيرا واحدا ، انظر : - عبد :
الرزاق ، المصنف ، مرجع سابق ج ١١ ص ١٠٥ ، ورواه :
أبو عبيد في كتابه الأموال وفيه "ليس بأغناهم ولا :
أفقرهم " بدلا من ليس بأغلام ولا أسفلهم وزاد بعده :
"ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم" انظر : :
أبا عبيد القاسم بن سلام : كتاب الأموال ، مرجع سابق :
ص ٢٤٩ .

١٢- اثر عمر قال : قال ابن حجر : وسنده صحيح ، انظر ابن حجر فتح الباري :
: انزلت نفسي من : ، مرجع سابق ج ١٣ ص ١٦١ ، وذكره ابن الجوزي في مناقبه :
: مال الله بمنزلة : ولفظه : - " انزلت مال الله عندي بمنزلة مال اليتيم :
: قيم اليتيم : فان استغنيت عفت عنه ، وان افتقرت اكلت بالمعروف " :
: انظر : ابن الجوزي ، مناقب امير المؤمنين عمر بن :
: الخطاب مرجع سابق ص ١٠٢ . :

١٣- حديث ان الله : هذا الحديث نسبه ابن حجر في المطالب لابي يعلى ،
يحب اذا عمل : انظر ابن حجر : المطالب العالية ، مرجع سابق ، ج ٢ ،
احدكم عملا ان : ص ٣٧٩ وقال الهيثمي : رواه ابو يعلى وفيه مصعب بن
يتقنـــــــــــــــه : ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة ، وذكره ايضا الهيثمي:
في لفظ: "يحب الله العامل اذا عمل ان يتقن" وقال رواه:
الطبراني في الكبير وفيه قطب بن العلا وهو ضعيف ،
وقال ابن عدي : ارجو ان لا باس به ، وجماعة لم اعرفهم
انظر الهيثمي : مجمع الزوائد ، مرجع سابق . ج ٤ ص ٩٨
واخرجه البيهقي في شعب الايمان عن عائشة رضي الله
عنها ايضا واخرجه ايضا ابن عساكر من طريق عبد الرحمن
بن حسان عن امه سيرين اخت مارية ، انظر: السيوطي ؛
جلال الدين عبد الرحمن : الدرر المنتشرة في الاحاديث
المشتهرة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية
: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ص ٨٣ ،
وقال العلجوني : رواه ابو يعلى والعسكري عن عائشة
ترفعه ورواه العسكري ايضا بلفظ [ان يحكمه] ورواه
البيهقي بلفظ ((ان الله يحب من العامل اذا عمل ان
يحسن)) انظر : العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق
: ج ١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ . قلت وهو في مسند ابي يعلى عن عائشة
: رضي الله عنها انظر : مسند ابي يعلى ، مرجع سابق
: ج ٤ ص ٢٥٣ .

١٤- حديث ان الله : هذا الحديث نسبته ابن حجر في المطالب العالية للحارث :
ينزل الرزق على: قال المحقق في الهامش : هذا الحديث مما سقط من اصل :
قدر المؤنة : نسختنا من مسند الحارث. انظر : ابن حجر ، المطالب :
العالية مرجع سابق ج ١ ص ٢٤٥ ، ونسبه السيوطي في :
الدرر لابن لال في مكارم الاخلاق عن ابي هريرة ، :

: وكذلك العلجوني ، في كشف الخفاء انظر :- السيوطي ،
: الدرر المنتشرة ، مرجع سابق . ص ٨٣ ، والعلجوني
: كشف الخفاء ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .

: ١٥- حديث ان النبي : أخرجه الامام أحمد في المسند والترمذي وابن ماجه
: صلى الله عليه : انظر :- البهوتي : كشف القناع ، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٥١
: وسلم قضى بالدين : قلت وهو في مسند البزار عن علي قال : " قضى رسول الله :
: قبل الوصية : صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية وانتم تقرأون :
: " من بعد وصية يوصى بها او دين " ...
: قال المحقق : وأخرجه الترمذي في سننه . وابن ماجه ،
: والطيالسي في مسنده ، والحميدي في مسنده ، وأحمد في
: مسنده ، وأبو يعلى في مسنده ، وذكره الدارقطني في
: العلل ، وأخرجه البيهقي في الكبرى . انظر البزار :
: الحافظ الامام ابا بكر أحمد بن عمرو : البحر الزخار :
: المعروف بمسند البزار الطبعة الاولى ، المدينة المنورة :
: ، مكتبة العلوم والفكر ، بيروت ، مؤسسة علوم القرآن :
: ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، تحقيق / د. محفوظ الرحمن زيد الله :
: ، ج ٣ ص ٧٤ .

: ١٦- حديث ان اشكر : قال الهيثمي رواه أحمد والطبراني ، ورجال أحمد ثقات :
: الناس لله تبارك : من حديث الاشعث بن قيس ، قلت : ورواه الطبراني أيضا :
: وتعالى اشكرهم : بالفاظ اخرى عن جرير وعن ابي سعيد ، انظر الهيثمي :
: للناس : مجمع الزوائد مرجع سابق ج ٨ ص ١٨٠ .

: ١٧- حديث ان رجلا من : رواه ابو داود في كتاب الزكاة ، باب ما تجوز فيه
: الاتصار اتى النبي : المسألة . وقال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي
: صلى الله عليه : وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن ، انظر : شمس :
: وسلم يسأله : الحق ابادي عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٥٥ .

١٨- اثر ان عمر لم : ذكره الطنطاوي : علي ، وناجي : اخبار عمر ، مرجع :
يقدر الارزاق الا : سابق ص ١٤٦ نقلا عن "سراج الملوك" ولم ابحث عنه في :
في ولاية عمار : كتب السنة ، ولا في الكتاب المذكور . :
في الكوفة : :
فاجرى على عمار : :
ستمائة درهم : :
:

١٩- اثر : ان عمر : ذكره ابن الجوزي ، انظر : ابن الجوزي :
وعثمان كانا : مناقب امير المؤمنين عمر بن الخطاب :
يرزقان الاثمة : مرجع سابق . ص ١٠٥ . :
والمؤذنين : :
والمعلمين : :
والقضاة . : :
:

٢٠- حديث ان اغبط : قال القرطبي : في كتاب الكفاف والقناعة ، رواه :
اولياشي من : الترمذي وابن ماجه عن ابي امامة ، وقال المحقق : :
كان رزقه : أخرجه الترمذي وقال : علي بن يزيد ضعيف الحديث ، :
كفافا فصر : وابن ماجه بنحوه واحمد ، والحاكم صححه ، فتعقبه :
عليه . : الذهبي بقوله : لا بل الى الضعيف هو ، وحسن الحديث :
الشيخ الالباني . انظر : القرطبي الكفاف والقناعة ، :
مرجع سابق ص ١٠ . : :
:

٢١- اثر ان غلصة : ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ، انظر : ابن القيم :
لحاطب بن : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١١ ، وذكره :
ابي بلتعة : الدكتور الزحيلي : في فقه عمر بن الخطاب ان مالك :
سرقوا ناقة : رواه في الموطأ ، انظر الرحيلي د . رويحي : فقه عمر :
رجل من مزينة : بن الخطاب ، مرجع سابق ج ١ ص ٥٢٠ . :
وان عمر لم : قلت وهو في الموطأ في كتاب الاقضية ، باب القضاء في :
يقطع ايديهم : الضواري والحديسة ، انظر : - الامام مالك بن انس : :
لائهم جيعاع : الموطأ ، مكة المكرمة المكتبة الفيصلية ، صححه ورقمه : :
محمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ٧٤٦ . : :
:

٢٢- حديث ان من : هذا الحديث ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ولم
عبادي لمن : ينسبه لآحد ، انظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم
لا يملحه الا : مرجع سابق ج ٣ ص ٤١ وهو جزء من حديث قدسي طويل اوله :
الفقر ولو : قال الله تعالى "من اخاف وليا فقد بارزني بالمحاربة"
اغنيته لافسدت : وفي لفظ "من اهان لي وليا" وقد اخرجه ابن عساكر عن
عليه دينه : انس وفيه الحسن بن يحيى الخشني ، وابن ابي الدنيا
في كتاب الاولياء والحكيم الترمذي ، وابن مردويه ،
وابو نعيم ، والبيهقي في الاسماء واخرجه بلفظ آخر
الخطيب عن عمر ، انظر : الشيخ محمد : الاتحافات السنية
في الاحاديث القدسية ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار
الريان للتراث ، صحه / محمود امين النواوي ص ٣٨ و
ص ٦٩ - ٧٠ و ص ٨١ .
قلت : وهو في مجمع الزوائد عن ابن عباس واوله (من
عادى لي وليا فقد ناصبني بالمحاربة) قال الهيثمي :
رواه الطبراني وفيه جماعة لم اعرفهم ، انظر الهيثمي :
مجمع الزوائد ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٧٠ ، واول هذه
الرواية مشهورة فقد رواها البخاري في كتاب الرقائق
باب التواضع من حديث ابي هريرة غير ان الزيادة
المطلوب تخريجها ليست عنده ، انظر ابن حجر : فتح
الباري ، مرجع سابق ج ١١ ص ٣٤٨ . اما رواية ابن ابي
الدنيا ، والحكيم الترمذي فلا يعتمد ما انفردا به ،
لاتهما مشهوران بالوضع . انظر : الازهري : محمد بن
البشير : تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على
سيد المرسلين ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ،
مكتبة دار التراث ، دمشق ، مكتبة دار ابن كثير ،
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . صحه / محي الدين مستو ص ٤١١ .

٢٣- حديث ان موسى : رواه ابن ماجه : انظر : سنن ابن ماجه مرجع سابق ، ج ٢ ،
آجر نفسه ثمانى : ص ٦٣٠ وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره "وهذا الحديث
سنيين او عشرا : من هذا الوجه ضعيف لان مسلمة بن علي وهو الخشني
على عفة فرجه : الدمشقي البلاطي ، ضعيف الرواية عند الائمة . ولكن روى
من وجه آخر وفيه نظر ايضا . " انظر : ابن كثير ، تفسير
القرآن العظيم ، مرجع سابق ج ٣ ص ٣٩٧ .

٢٤- حديث علي أنه : قال ابن حجر : رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن
: اجر نفسه من : عباس ، وفيه حنش ، رواية عن عكرمة عنه ، وهو ضعيف
: يهودي سقى لكل : وسياق البيهقي اتم وعندهما : - ان عدد التمر سبعة
: دلو بتمرة : عشر ، ورواه احمد من طريق علي بسند جيد ورواه ابن
: ماجه بسند صحيح ، وابن السكن مختصرا انظر : ابن حجر
: تلخيص الحبير ، مرجع سابق ج ٣ ص ٦١ .

٢٥- حديث عبد الله : رواه البخاري في مواضع عديدة منها كتابه الزكاة ، وفي
: السعدي أنه قدم : كتاب الاحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها ،
: على عمر في : انظر : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ١٣
: خلافته فقال عمر : ص ١٦٠ - ١٦١ .

٢٦- اثر : أنه كان لا : اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ، انظر : ابن ابي شيبة
: يرى بالسا ان : الامام الحافظ عبد الله بن محمد الكوفي : المصنف في
: يأخذ القاضي : الاحاديث والاثار ، الطبعة الاولى ، بومباي ، الدار
: رزقا . : السلفية ١٤٠٠هـ اعتنى بتحقيقه / مختار احمد الندوي
: ج ٦ ص ٥٠٦ .

٢٧- اثر ابراهيم . : اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ، انظر : ابن ابي شيبة :
: انهما كرهما ان : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٠٤ .
: يستعمل الاجير حتى :
: يبين له اجره .

٢٨- اثر عمر قال : : ذكره الخزاعي في تخريجه ، انظر : الخزاعي : تخريج
: اني كنت امرءا : الدلالات السمعية ، مرجع سابق ص ٧٨٦ .
: تاجرا يغني الله :
: عيالي بتجارتي .

٢٩- حديث ايما عامل : ذكره ابن جرير الطبري في تهذيبه عن الصديقة ابنة
: اصاب فوق رزقه : الصديق ، انظر : ابن جرير الطبري : تهذيب الآثار ،
: الذي فرض له : مرجع سابق ج ١ ص ١٧٣ .

٣٠- اثر ابن ابي : أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : انظر ابن ابي شيبة
: ليلي قال : بلغني : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٥٠٦ .
: ان عليا رزق :
: شريحا خمسمائة .

٣١- حديث ثلاثة انا : رواه البخاري في كتاب الاجارة ، باب ، اثم من منع اجر :
: خصمهم يوم : الاجير ، ورواه ايضا في كتاب البيوع ، باب من باع حرا .
: القيامة ... : انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق
: وذكر رجلا استاجر : ج ٤ ص ٥٢٣ و ص ٤٨٧ .
: اجيرا

٣٢- حديث الثلاثة : رواه البخاري في كتاب الاجارة باب من استاجر اجيرا :
: الذين انسد بهم : فعمل فيه المستاجر فزاد ، ومن عمل في مال غيره
: الغار ... : فاستغفل ، وروي بطرق وبالفاظ مختلفة ، قال ابن حجر :
: لم يخرج الشيخان هذا الحديث الا من رواية ابن عمر :
: وجاء باسناد صحيح عن انس ، وباسناد حسن عن ابي
: هريرة ... الخ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع
: سابق ، ج ٦ ص ٥٩٠ .

٣٣- حديث جلبت انا : رواه ابو داود . وقال المنذري : واخرجه الترمذي
: ومخرمة بزا : والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن صحيح ، انظر :
: من هجر ... : شمس الحق ابادي : عون المعبود ، مرجع سابق ج ٩ ص ١٨٥ :
: وثم رجل يزن : واخرجه الحاكم ايضا في مستدركه في كتاب البيوع -
: انظر الحاكم المستدرک ((مرجع سابق)) ج ٢ ص ٣٠ .

٣٤- حديث خذ حقك في : قال العراقي : رواه ابن ماجه من حديث ابي هريرة
: كفاف وعفاف : باسناد حسن دون قوله [يحاسبك الله حسابا يسيرا]
: واف او غير : وكذلك رواه الحاكم وصححه ، وكذا رواه العسكري في
: واف . : الامثال ، وقال في الفردوس : هذا قاله لرجل مر به وهو :
: يتقاضى رجلا وقد الح عليه ، انظر : الحداد تخريج
: احاديث احياء علوم الدين ، مرجع سابق ،
: ج ٢ ص ١٠٣٩ ص ١٠٤٠ .

٣٥- حديث خـذي : أخرجه الشيخان : انظر : ابن حجر ، فتح الباري ،
ما يكفيك : مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٧٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ،
ولذلك بالمعروف : مرجع سابق ج ١٢ ص ٧ .

٣٦- حديث خير الكسب : قال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله ثقات ، انظر الهيثمي :
كسب العامل : مجمع الزوائد ، مرجع سابق ج ٤ ص ٩٨ .
إذا نصح .

٣٧- حديث الخراج : رواه أبو داود وقال المنذري : وأخرجه الترمذي
بالضمان . والنسائي ، وقال الترمذي حديث حسن ، انظر شمس الحق :
إبادي : عون المعبود ، مرجع سابق . ج ٩ ص ٤١٥ .
قلت : ورواه ابن ماجه في سننه : انظر سنن ابن ماجه :
مرجع سابق ج ٢ ص ٢٣٠ . وقال العلجوني : رواه أحمد
وأصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي عن عائشة مرفوعا :
، وقال «النجم» رواه الشافعي وأحمد وأبو داود
والترمذي وحسنه ، والنسائي وابن ماجه وصححه عن
عائشة : انظر العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق ،
ج ١ ص ٤٥١ .

٣٨- حديث دعوا : قال ابن حجر : رواه أحمد من حديث عطاء بن السائب ،
الناس يرزق : ورواه البيهقي عن جابر مرفوعا ، وقد أخرجه مسلم
يرزق الله : بلفظ : لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من : بعضهم من بعض . انظر : ابن حجر ، فتح الباري ،
بعض . مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٣٤ .
قلت : وقد اشتهر لفظ «دعوا الناس في غفلاتهم يرزق
الله بعضهم من بعض» وقوله في غفلاتهم ، زادها ابن
شبهة وعزاها لمسلم . قال ابن حجر المكي : لا وجود
لهذه الزيادة في مسلم ، بل ولا في كتب الحديث كما قضي :
به سبر ما بأيدي الناس . انظر العلجوني : كشف الخفاء :
، مرجع سابق ج ١ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

٣٩- اثر دنست أصحاب : ذكره أبو يوسف في الخراج . انظر : أبا يوسف : الخراج :
رسول الله صلى : ، مرجع سابق ص ٢٣٨ .
الله عليه وسلم :

٤٤- اثر عمر وعلي : قال ابن حجر : اما عمر : فائخرجه عبد الرزاق بسند
في تضمنين الاجير: منقطع عنه ، ان عمر ضمن الصباغ ، واما علي فروى
: البيهقي من طريق الشافعي عن علي بسند ضعيف . قال
: الشافعي : هذا لا يثبت اهل الحديث مثله ، ولغظه "ان
: عليا ضمن الغسال والصباغ . قال الشافعي لا يصلح الناس
: الا ذلك ، وروى عن عثمان من وجه اضعف من هذا ، وروى
: البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي انه
: كان يضمن الصباغ والصائغ ، وقال لا يصلح الناس الا
: ذلك ، وعن خلاص : ان عليا كان يضمن الاجير . انظر :
: ابن حجر : تلخيص الحبير ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٦١
: قلت : اخرج عبد الرزاق : ان عمر بن الخطاب ضمن الصباغ
: الذي يعمل بيده ، وان عليا ضمن الخياط والصباغ
: واشبه ذلك احتياطا للناس . انظر عبد الرزاق ،
: المصنف ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ٢١٧ .

٤٥- اثر ابي بكر : ذكره ابو يوسف في الخراج . انظر : ابا يوسف : الخراج ،
وعمر في توزيع : مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٠ . قلت : ورواه البزار عن زيد
: العطاء : بن اسلم . انظر البزار . البحر الزخار ، مرجع سابق
: ج ١ ص ٤٠٧ وقال الهيثمي بعد ذكر رواية البزار : في
: الصحيح طرف منه رواه البزار وفيه ابو معشر نجيح
: ضعيف يعتبر بحديثه . انظر الهيثمي : مجمع الزوائد ،
: مرجع سابق ج ٦ ص ٦ .

٤٦- حديث كان رسول : قال العراقي لم اجد له اضلا . ولكن يؤيده حديث "كان
: الله يعطي : رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه الفئ قسمه
: العطاء على : في يومه فاعطى الامل حظين واعطى العزب حظا" رواه احمد
: قدر العيلة : ، واهو داود في باب قسمة الفئ وسكت عنه المنذري .
: انظر:- الحداد : تخريج احاديث احياء علوم الدين ،
: مرجع سابق ، ج ٢ ص ٨٢ وشمس الحق ابادي ، عون المعبود
: ، مرجع سابق . ج ٨ ص ١٦٩ .

٤٧- اثر عطاء كان : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، انظر ابن أبي شيبة :
 في المدينة : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٢٢١ قال المحقق : وهو في :
 ثلاثة معلمين : السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ١٢٤ .
 يعلمون الصبيان :
 وكان عمر يرزق ... :

٤٨- حديث كفى بالمرء : رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب صلة الرحم ، وقال :
 اثما أن يضيع : المنذري : وأخرجه النسائي ، وأخرج مسلم في الصحيح من :
 من يقات : خيثمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص :
 "كفى بالمرء اثما أن يحبس عمن يملك قوته" انظر : شمس :
 الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ج ٥ ص ١١١ وقال :
 العلجوني : رواه النسائي وأبو داود بسند صحيح ورواه :
 الحاكم أيضا بلفظ [يعول] بدل [يقات] انظر : العلجوني :
 كشف الخفاء ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٤٧ :

٤٩- حديث كنت أجيرا : هكذا ذكره ابن حجر في فتح الباري ونسبه لمسلم ، ولعله :
 [تبيعا] لطلحة : رواه بالمعنى . أما لفظ مسلم : "كنت تبيعا - أي خادما :
 أسوس فرسه ... : أتبعه - لطلحة ابن عبد الله أسقي فرسه وأحسه وأخدمه :
 وأكل من طعامه ... " وهو جزء من حديث طويل أخرجه مسلم :
 في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة ذي قرد وغيرها .
 انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ، ج ٧ :
 ص ٢٠١ - ٢٠٣ وابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٤٦ :

٥٠- حديث كنا نبتاع : رواه أبو داود في كتاب البيوع في التجارة يخالطها :
 بلاوسباق : الحلف واللغو . قال المنذري ، وأخرجه الترمذي والنسائي :
 ونسبي : وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح . انظر شمس الحق :
 أنفسنا : آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ١٧٣ . وأخرجه :
 السمسرة .. : الحاكم أيضا في مستدركه في كتاب البيوع - انظر الحاكم :
 المستدرک ((مرجع سابق)) ج ٢ ص ٥ :

٥١- حديث لا تلقوا : رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب هل يبيع حاضر :
 الركبان ، ولا : لباد بغير أجر؟ وهل يعينه وينصحه؟ انظر : ابن حجر ، :
 يبيع حاضر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٣٥ .
 لباد ... :

٥٢- حديث للغازي : رواه أبو داود ، وسكت عنه المنذري . انظر : شمس الحق :
أجره وللجاعل : أبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٢٠١ .
أجره وأجر الغازي :

٥٣- حديث للمملوك : هذا الحديث ذكره ابن القيم في الزاد بهذا اللفظ وهو :
طعامه : في صحيح مسلم بلفظ "للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من :
كسوته : العمل إلا ما يطيق" انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، :
بالمعروف : كتاب الايمان ، باب صحبة المماليك ، ج ١١ ص ١٣٤ .

٥٤- حديث لما : رواه البخاري ، في كتاب البيوع ، باب كسب الرجل :
استخلف أبو بكر : وعمله بيده ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق :
قال لقد علم : ، ج ٤ ص ٣٥٥ ، وذكره أبو عبيد في كتابه الاموال ، :
قومي أن حرفتي : انظر : أبا عبيد : الاموال ، مرجع سابق . ص ٢٤٧ .

٥٥- أثر أبي بكر لما : ذكره الخزاعي في تخريجه انظر : الخزاعي : تخريج الدلالات :
استخلف أصبح : السمعية ، مرجع سابق . ص ٧٨٦ .
غاديا الى السوق :

٥٦- أثر لماولي أبو : ذكره الخزاعي في تخريجه : انظر : الخزاعي ، تخريج :
بكر ، قال أصحاب : الدلالات السمعية ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ :
رسول الله : افرضوا :
لخليفة رسول الله :

٥٧- حديث ليس لابن : ذكره القرطبي في الكفاف والقناعة وقال أخرجه الترمذي :
آدم حق سوى : عن عثمان رضي الله عنه ، انظر : القرطبي . الكفاف :
هذه الخصال . . . والقناعة ، مرجع سابق ، ص ١٤ . قلت : وهو في مسند :
البزار عن حمران بن أبان عن عثمان أن رسول الله صلى :
الله عليه وسلم قال : ثلاث ليس لابن آدم بعد من فضل :
جلف هذا الطعام ، وثوب يستره وبית يسكنه ، وما كان بعد :
ذلك فليس لابن آدم فيه فضل فقلت لحمران : ما بطلا بك :
عن هذا قال : دنيا تقاعدني" قال المحقق : أخرجه الترمذي :
في سننه ، وأبو داود الطيالسي في مسنده ، وأحمد في :
مسنده ، وأيضا في الزهد . . . الخ انظر : -البزار- : البحر :
الزخار المعروف بمسند البزار ، مرجع سابق ج ٢ ص ٧٠-٧١ .

٥٨- حديث لا يحل سلف: قال شيخ الاسلام ابن تيمية: رواه الاثمة الخمسة ، أحمد :
وبيع ... : وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وقال :
الترمذي: حديث حسن صحيح . انظر: ابن تيمية - شيخ الاسلام :
، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق، ج ٩ ص ٦٢ . قلت: وهو عند :
أبي داود في كتاب الاجارة ، باب في الرجل يبيع ماله ليس :
عنده ، قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن :
ماجه ، وقال الترمذي: حسن صحيح ، انظر: شمس الحق :
أبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ٤٠٣ :
:

٥٩- حديث ما بعث : رواه البخاري في كتاب الاجارة ، باب رعي الغنم على :
الله نبيا الا : قراريط ، انظر: ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، :
رعي الغنم : ج ٤ ص ٥١٦ . :
:

٦٠- حديث ما خفت : هذا الحديث نسبته ابن حجر في المطالب العالية عبد بن :
عن خادمك [عاملك]: حميد ، انظر: ابن حجر: المطالب العالية ، مرجع سابق :
من عمله ... : ، ج ٣ ص ٤٧ وقال الهيثمي : رواه أبو يعلى وعمره هذا :
قال ابن معين لم ير النبي صلى الله عليه وسلم فان :
كان كذلك فالحديث مرسل ، ورجاله رجال الصحيح ، :
انظر: - الهيثمي مجمع الزوائد ، مرجع سابق، ج ٤ ص ٤٣٩ . :
قلت: الذي عند الهيثمي: "ما خفت عن عاملك" وهو في :
مسند أبي يعلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
قال: "ما خفت عن خادمك من عمله فان أجره في موازينك" :
انظر: - أبنا يعلى مسند أبي يعلى ، مرجع سابق، ج ٢ ص ١٧١ :
:

٦١- حديث من أدرك : متفق عليه . انظر ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق :
متاعه [ماله] : ، ج ٥ ص ٧٧ ، قلت: وهو أيضا عند أبي داود . انظر شمس :
عند انسان : الحق أبادي ، عون المعبود مرجع سابق، ج ٩ ص ٤٣٠ . :
أفلس فهو أحق به :
:

٦٢- من استأجر : قال ابن حجر : رواه البيهقي من حديث الاسود عن أبي
 : أجيرا فليعلمه : هريرة ، قال عبد الرزاق عن الثوري ومحمد عنهما عن
 : [فليطعمهما : أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما أن النبي صلى الله
 : فليسلم] له أجره : عليه وسلم قال "من استأجر أجيرا فليسلم له أجرته"
 : وأخرجه اسحاق في مسنده عن عبد الرزاق ، وهو عند أحمد :
 : وأبي داود في المراسيل من وجه آخر ، وهو عند النسائي :
 : في المزارعة غير مرفوع ، انظر ابن حجر : تلخيص الحبير :
 : ، مرجع سابق ج ٣ ص ٦٠ ، وقال في الدراية : رواه محمد :
 : بن الحسن في الآثار ، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ "فليسلم
 : له أجرته" قال عبد الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم
 : يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا أخرجه ابن :
 : أبي شيبة ورواه اسحاق في مسنده عن عبد الرزاق بلفظ :
 : : فليبين له أجرته " ومن طريق حماد بن سلمة بلفظ "نهى :
 : أن يستأجر رجل حتى يبين له أجرته " وبهذا اللفظ أخرجه :
 : أحمد وأبو داود في المراسيل .
 : وقال أبو زرعة : الموقوف هو الصحيح ، انتهى وإبراهيم :
 : النخعي لم يدرك أبا سعيد ، ولا أبا هريرة ، أي لم
 : يسمع ، انظر : ابن حجر : الدراية في تخريج الأحاديث :
 : الهداية ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٨٦ .
 : قلت الذي في مصنف أبي شيبة : عند أبي هريرة وأبي :
 : سعيد قال "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" قال عثمان :
 : "من استأجر أجيرا فليبين له أجره" انظر : ابن أبي :
 : شيبة : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٠٣ .

٦٣- حديث مسنن : رواه ابن جرير الطبري في تهذيبه . انظر : ابن جرير :
 : استعملناه على : الطبري ، تهذيب الآثار ، مرجع سابق ج ١ ص ١٧٣ . قلت :
 : عمل فرزقناه : وهو في سنن أبي داود في كتاب الخراج والفيء والامارة :
 : رزقا ، باب في أرزاق العمال . والحديث سكت عنه المنذري . :
 : انظر : شمس الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، :
 : ج ٨ ص ١٦٠ .

٦٤- حديث من أعطى : أخرجه عبد الرزاق في مصنفه . وقال المحقق: أخرجه :
الفضل ماله : الترمذي من حديث أبي أمامه مرفوعا ولغظه " يا ابن :
فهو خير له ... : آدم أن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ولا تلام :
على الكفاف ... " وأخرجه مسلم أيضا . انظر عبد الرزاق :
المصنف ، مرجع سابق ، ج ١١ ص ٩٨ .

٦٥- حديث من تطيب : رواه أبو داود ، وأخرجه الحاكم في المستدرک في الطب :
ولا يعلم منه : وقال صحيح ، وأقره الذهبي ، قاله المناوي ، وقال :
طب فهو ضامن : المنذري : وأخرجه النسائي مسندا ومنقطعا وأخرجه ابن :
ماجه . انظر شمس الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع :
سابق ، ج ١٢ ص ٢٢٩ و ص ٢٣١ .

٦٦- حديث من سأل : قال العراقي: رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذي حسن ، :
وله ما يغنيه .. : ورواه أحمد وابن جرير في تهذيبه ، والحاكم ، :
فقليل يا رسول : والبيهقي . انظر: الحداد : تخريج الأحاديث احياء علوم :
الله وما الغنى؟ : الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٥ :
قال خمسون درهما :

٦٧- حديث من سأل : قال العراقي: رواه أبو داود وابن حبان بلفظ من سأل :
وعنده ما يغنيه : وله ما يغنيه ، وهكذا رواه أحمد وابن خزيمة ، وابن :
قالوا يا رسول : جرير ، والطبراني في الكبير ، والحاكم والبيهقي ، :
الله وما يغنيه؟ : والطحاوي في تبیین المشكل . انظر: الحداد ، تخريج :
قال قدر ما يغنيه : الأحاديث احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٥ :
ويعشيه ... :

٦٨- حديث من ظلم : هذا الحديث نسيه ابن جرير للحارث في المطالب العالية :
أجيرا أجره : ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٤٣٤ :
حبط عمله :

٦٩- حديث من كان : رواه أحمد بإسناد حسن من عدة طرق ، انظر: د. علي محمد :
لنا عاملا : جماز: مسند الشاميين من مسند الامام أحمد بن حنبل ، :
فليكتسب زوجة : مرجع سابق ، ج ٢ ص ٩٩٤ و ص ٩٩٥ . ورواه أبو داود في :
وإن لم يكن له : كتاب الخراج والفيء والامارة ، باب في أرزاق العمال . :
خادم ... : وسكت عنه المنذري ، انظر: شمس الحق آبادي ، عون :
المعبود ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٦١ - ١٦٢ .

٧٠- حديث نهى رسول : حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه احمد ولفظه :
الله صلى : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الاجير"
الله عليه وسلم : حتى يبين له اجره ، وعن النجش واللمس والقاء :
عن استئجار : الحجارة " ورواه البيهقي واثبو داود في المراسيل ، انظر :
الاجير حتى يبين : البليهي : السلسبيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق ، :
له اجره . : ج ٢ ص ١٥٣ ، والنووي : المجموع شرح المذهب ، مرجع سابق :
ج ٥ ص ٢٤ . :
وقال الهيثمي : رواه احمد ، وقد رواه النسائي موقوفا :
ورجال احمد رجال الصحيح الا ان ابراهيم النخعي لم :
يسمع ابا سعيد فيما احسب ، انظر الهيثمي : مجمع :
الزوائد ج ٤ ص ٩٧ ، وانظر كلام ابن حجر في تخريج :
الحديث رقم [٦٢] . :

٧١- حديث نهى عن : رواه ابو يعلى وهذا لفظه : انظر ابو يعلى : مسند ابي :
عسب الفرس : يعلى ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٨ ، ورواه الدارقطني من :
وعن قفيز الطحان : رواية ابي سعيد باسناد فيه مجهول . انظر ابن الملتن : :
الحافظ سراج الدين عمر بن علي : خلاصة البدر المنير : :
في تخريج الاحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير : :
للامام ابي القاسم الرافي ، الطبعة الاولى ، الرياض : :
مكتبة الرشد ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، وحققه ، حمدي بن عبد : :
المجيد السلفي ، ج ٢ ص ١٠٧ . وقال الزيلعي : أخرجه : :
الدارقطني ، ثم البيهقي في سننهما في كتاب البيوع : :
عن ابي سعيد الخدري قال : نهى عن عسب الفحل وعن قفيز : :
الطحان ، انتهى ، وأخرجه ابو يعلى الموصلي في مسنده ، : :
انظر : الزيلعي نصب الراية لاحاديث الهداية ، مرجع سابق : :
ج ٤ ص ١٤٠ . قلت : هذا ما ذكره ولم يحكم على هذا الحديث : :
، وقد حكم عليه ابن حجر في الدراية فقال : وفي اسناده : :
ضعف : انظر ابن حجر : الدراية في تخريج احاديث الهداية : :
، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٩٠ . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : :
رحمه الله : هذا حديث باطل لا اصل له ، وليس هو في : :
شيء من كتب الائمة المعتمدة ، ولا رواه امام من الائمة ، : :
والمدينة لم يكن بها طحان يطحن باجرة وخباز يخبز : :
بالاجرة ، واصل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى : :
الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز . انظر ابن تيمية : :
مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ج ٢٠ ص ١١٣ وج ١٨ ص ٦٣ : :

و ج ٢٨ ص ٨٨ . قلت : والذي في سنن البيهقي في كتاب البيوع :
باب النهي عن عسب الفحل وأن النهي عن قفيز الطحان هي :
مدرجة من كلام عبيد الله بن موسى . فقد روي البيهقي :
بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : - (نهى عن عسب الفحل ،
زاد عبيد الله عن قفيز الطحان) انظر : - البيهقي : -
الحافظ أبو بكر بن الحسن ابن علي ، السنن الكبرى .
وفي ذيله الجوهر النقي : - الطبعة الاولى - مطبعة مجلس :
داثرة المعارف العثمانية يحيد وآباربا لهند - ١٣٥٢هـ :
- بيروت - دار صادر ج ٢ - ص ٣٣٩ .

٧٢- اثر عتاب بن اسيد : قال الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم اعرفهم :
والله ما اصبحت من : انظر الهيثمي : مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٣٢ .
عملي الذي ولاني :
رسول الله :

٧٣- اثر وددت ان : رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، انظر : ابن حجر :
ذلك كفاف : ، فتح الباري ، مرجع سابق ج ٩ ص ٧٥ .
لا عليا ولا ليا :

٧٤- حديث يا ايها : رواه ابن ماجه : انظر سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ج ٢ :
الناس اتقوا : ص ٦ ، والحاكم في مستدركه في كتاب البيوع انظر :
الله واجملوا : الحاكم المستدرک - مرجع سابق - ج ٢ ص ٤ - قلت : وهو في :
في الطلب .. : مجمع الزوائد من وجه آخر رواه أبو يعلى عن أبي :
هريرة ، قال الهيثمي : وفيه عبيد بن بسطاس مولى كثير :
بن الصلت ، ولم اجد ترجمته ، وبقيّة رجاله ثقات .
انظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٤ ص ٧١ .
قلت : وقد ذكره ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد :
بلفظ " ان روح القدس نفث في روعي انه لن تموت نفس :
حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله واجملوا في الطلب ، :
ولا يحملنكم استبطاء الرزق على ان تطلبوه بمعصية الله :
، فان ما عند الله لا ينال الا بطاعته " قال المحقق :
حديث صحيح بشواهده ... الخ ، انظر : ابن القيم الجوزية :
زاد المعاد ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٧٨ - ٧٩ :

-
- ٧٥- اثر قتادة: يضمن: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، انظر: عبد الرزاق :
كل عامل أخذ اجرا: المصنف ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ٢١٧ .
إذا ضيع وعن ابن :
شربة :
:
-

رابعاً :- قائمة الرموز الأجنبية الهامة المستخدمة في هذه الدراسة والبدائل العربية لها

الرمز وما يقابله بالعربية	معناه	الرقم
ARC2 = \bar{p}	Average revenue cost of labour	١ -
	التكلفة المتوسطة لمورد العمل	
APL = \bar{p}	Average productivity of labour	٢ -
	الانتاجية المتوسطة للعمل	
C = \bar{p}	سرعة الدوران الداخلية للنقود [أو السرعة الداخلة للنقود] ، وتستعمل بعض المصادر بدلاً منها [V] وهي سرعة دوران النقود [Velocity of money] وتقاس [C] مثلما تقاس [V] حيث أنها تمثل متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقود في السنة [أو في أي فترة زمنية] لكن الفرق هو :- أننا لا نأخذ كل المعاملات في الاعتبار بل نأخذ فقط المعاملات التي تتم في سلع نهائية ، وسوف نجد أن [C] هي أقل من [V] حيث أنها تتجاهل كل المعاملات [وبالتالي دوران النقود] المتصلة بالسلع والخدمات الوسيطة أو خدمات عناصر الإنتاج .	٣ -
\bar{C} = \bar{p}	رأس المال الثابت عند كارل ماركس	٤ -
CPI = \bar{p}	Consumer price index	٥ -
	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	
DL = \bar{p}	Demand for labour	٦ -
	الطلب على العمل	
DMS = \bar{p}	Speculative demand for money	٧ -
	الطلب على النقود لأغراض المضاربة .	
DMT = \bar{p}	Transaction demand for money	٨ -
	الطلب على النقود لأغراض التبادل .	

٩ -	الفائدة	interest	$i = \text{ف}$
١٠ -	الاستثمار	Investment	$I = \text{ث}$
١١ -	العرض الكلي للعمل .	Aggregate supply of labour	$L = \text{ع ك ل}$
١٢ -	منحنى فيليبس طويل الأجل .	Lang - run phillips curve	$LPC = \text{م ف پ}$
١٣ -	عرض النقود [كمية وسائل الدفع]	Money supply	$M = \text{ع ل م}$
١٤ -	تمثل m :- نسبة ثابتة بين PY [الناتج القومي الحقيقي مضروباً في الأسعار] وهي في المتوسط ما يرغب الأفراد [قطاع الأعمال والمستهلكين] الاحتفاظ به في شكل ائصدة نقدية . ويجب أن يكون واضحاً أن $m = 1/c$ حيث [c] هي سرعة دوران النقود ، وبالتالي فان العوامل التي تحدد $[1/c]$ يجب أن تحدد [m] .		$m = \text{ر}$
١٥ -	ان الطلب على النقود بدافع المعاملات انها بعكس التغير في مستوى المعاملات ، والدخل يمكن أن يوصف بأنه دالة في مستوى الدخل معبراً عنه بالنقود ، وبفرض أن سرعة دوران النقود [c] تساوي [2] في السنة - أي أن الريال الواحد في المتوسط يستخدم مرتين في المعاملات ، فان معنى ذلك أن الأفراد سوف يطلبون ائصدة نقدية مساوية ل $[1/2]$ الدخل الاهلي سنوياً وفي هذه الحالة نقول ان [m] وهي النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الافراد في صورة ائصدة نقدية بدافع المعاملات تساوي $[1/2]$ وواضح أن [m] انها هي مقلوب [c] أي $m = 1/c$.		$m = 1/c$ $\frac{1}{2} = \text{ر}$
١٦ -	حجم المعروض النقدي وهي تساوي	$M = DM_t + DM_s$	$M = \text{ع ل م}$
١٧ -	الايراد الحدي الطبيعي	Marginaal physical product	$MPP = \text{د ج ل}$

MRC = $\lambda \rho \rho$	Marginal productivity of labour	١٨ -
	الانتاجية الحدية للعمل .	
MWP = $\lambda \rho \rho$	الايراد الحدي للاجر (للعمل)	١٩ -
MR = $\rho \rho$	Marginal revenue	٢٠ -
	الايراد الحدي	
MRC2 = $\lambda \rho \rho$	Marginal revenue cost of labour	٢١ -
	تكلفة الايراد الحدي للعمل	
MRP = $\lambda \rho \rho$	Marginal revenue product	٢٢ -
	الايراد الحدي الانتاجي .	
N = β	Aggregate demand for labour	٢٣ -
	الطلب الكلي على العمل [مستوى التوظيف]	
P = ρ	Price	٢٤ -
	السعر [الثمن]	
PY = $\rho \rho$	الدخل النقدي وهو يساوي [الناتج القومي الحقيقي	٢٥ -
	مضروبا في الاسعار] .	
\bar{S} = ρ	Surplus value	٢٦ -
	فائض القيمة عند كارل ماركس .	
S = ρ	Saving	٢٧ -
	الادخار	
SL = ρ	Supply of labour	٢٨ -
	عرض العمل	
SPC = $\rho \rho \rho$	Sohort - run phillips curve	٢٩ -
	منحنى فيلبس قصير الاجل .	
SLM = $\rho \rho$	منحنى عرض العمل	٣٠ -
un = $\rho \rho$	Natural unemployemny retes	٣١ -
	معدل البطالة الطبيعي .	

٣٢	: رأس المال المتغير عند كارل ماركس	: $\bar{V} =$ رقم
٣٣	: الأجور [الأجر النقدي]	: $W =$ Wage
٣٤	: الأجر الحقيقي	: $W/P =$ Real wage
٣٥	: الناتج القومي الحقيقي	: $Y =$ رقم

خامسا :- قائمة الرسوم والمنحنيات البيانية الفصل الأول :

- ١ - شكل رقم [٣-١] منحني عرض العمل الفردي. ١٦
- ٢ - شكل رقم [٤-١] تحديد أسعار السوق لعناصر الانتاج ١٩
- ٣ - شكل رقم [٥-١] تحديد الأجر في سوق العمل للجراحين ، وللعمال غير الماهرين. ٢١
- ٤ - شكل رقم [٦-١] تأثير قيود الدخول على سوق العمل. ٢٤
- ٥ - شكل رقم [٧-١] تخفيض البطالة عن طريق زيادة الطلب على العمل [زيادة الانتاجية الحدية]. ٢٧
- ٦ - شكل رقم [٨-١] تأثير احتكار الشراء على معدلات الأجور. ٣٠
- ٧ - شكل رقم [٩-١] تأثير الاحتكار المزدوج في سوق العمل. ٣٣
- ٨ - شكل رقم [١٠-١] سوق العمل والبطالة واثار فرض حد أدنى للأجور. ٣٦
- ٩ - شكل رقم [١١-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بنقل منحني عرض العمل الى اليسار. ٤٣
- ١٠ - شكل رقم [١٢-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بالحد من عرض العمل. ٤٤
- ١١ - شكل رقم [١٣-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بنقل منحني عرض العمل الى اليمين. ٤٥
- ١٢ - شكل رقم [١٤-١] نظرية المساومة الجماعية [منحني تساهل ازدياد العمل ومنحني تشدد العمال]. ٤٧

الفصل الثالث :

- ١٣- شكل رقم [١-٣] الأجر التوازني في الاسلام ٢٨٤
١٤- شكل رقم [٢-٣] تغيير العرض في السوق الاسلامية ٢٨٧
بسبب لظلم فيه [أي عدم وجود تدخل أو انحرافات]
١٥- شكل رقم [٣-٣] تغيير الطلب في السوق الاسلامية ٢٨٩
بسبب لظلم فيه [أي عدم وجود تدخل أو انحرافات]

الفصل الرابع :

- ١٦- شكل رقم [١-٤] العرض الكلي للعمل . ٢٩٢
١٧- شكل رقم [٢-٤] الطلب الكلي على العمل ٢٩٤
١٨- شكل رقم [٣-٤] دالة الانتاج والتوازن في سوق العمل . ٣٦٧
١٩- شكل رقم [٤-٤] العرض البياني للنموذج ٣٩٨
الكلاسيكي وأثر الأجور .
٢٠- شكل رقم [٥-٤] العرض البياني للنموذج ٣٩٢
الكلاسيكي عند تحريك بعض المتغيرات .
٢١- شكل رقم [٦-٤] العرض البياني للنموذج ٣٩٤
الكلاسيكي عند انتقال منحنى دالة الانتاج .
٢٢- شكل رقم [٧-٤] العرض البياني للنموذج ٣٩٦
الكلاسيكي عند اسقاط قرض مدونة الأجور .
٢٣- شكل رقم [٨-٤] سعر الفائدة يحدد الادخار ٣٩٩
والاستثمار عند الكلاسيك .
٢٤- شكل رقم [٩-٤] تناقص الطلب على العمل لا يؤدي ٣٩٣
الى احداث بطالة اجبارية بسبب مرونة الأجور
٢٥- شكل رقم [١٠-٤] اضافة دالة الاستهلاك . ٣٣٨
٢٦- شكل رقم [١١-٤] النظرية الكنزية في سعر الفائدة . ٣٤٢
٢٧- شكل رقم [١٢-٤] الاثار الاقتصادية للطلب على ٣٤٧
النقود المرن في سعر الفائدة مع افتراض
مرونة الأجور النقدية .
٢٨- شكل رقم [١٣-٤] العرض البياني للنموذج الكنزي ٣٥١
الكلاسيكي الذي يتضمن جمود الأجور .
٢٩- شكل رقم [١٤-٤] سياسة الحكومة في النموذج ذي ٣٦٢
الأجور الجامدة .
٣٠- شكل رقم [١٥-٤] التضخم يدفع التكاليف . ٣٩٧
٣١- شكل رقم [١٦-٤] اتحادات العمال والتضخم يدفع ٣٩٩
النفقة .

- ٣٢- شكل رقم [١٧-٤] البطالة وتناقض الطلب الكلي. ٤٠٦
٣٣- شكل رقم [١٨-٤] الطلب والعرض والبطالة. ٤٠٧
٣٤- شكل رقم [١٩-٤] منحني فيلبس البسيط. ٤١٠
٣٥- شكل رقم [٢٠-٤] تحليل ليبس [lipsy] لتفسير ٤١٥
ظاهرة منحني فيلبس .
٣٦- شكل رقم [٢١-٤] ظاهرة منحني فيلبس المعكوس. ٤١٧
٣٧- شكل رقم [٢٢-٤] منحني فيلبس السحري ومنحني ٤٢٠
فيلبس الاجري .
٣٨- شكل رقم [٢٣-٤] منحنيات فيلبس قصيرة وطويلة ٤٢٤
الاجل ونظرية فردمان في معدل البطالة
الطبيعي.

سادسا :- قائمة المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم وعلومه :-

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء اسماعيل ابن كثير ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣ - جامع البيان في تأويل آي القرآن : ابن جرير الطبري ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ب - الحديث وعلومه :-

- ٤ - الاتحافات السننية في الاحاديث القدسية : الشيخ محمد المدني ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار الريان للتراث / صححه / محمود أمين النواوي.
- ٥ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، الامام أبو بكر أحمد بن عمرو البزار ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ، مكتبة العلوم والعلوم ، بيروت ، مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، تحقيق / د. محفوظ الرحمن زين الله .
- ٦ - تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ، مكتبة دار التراث ، ودمشق ، دار ابن كثير ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م صححه محيي الدين مستو .

٧ - تخريج أحاديث أحياء علوم الدين : أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار العاصمة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٨ - تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم الأصبهاني : الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار البشائر ودار عمان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / مشهور حسن .

٩ - تخريج الدلالات السمعية على ماكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والمعاملات الشرعية : علي محمد الخزاعي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق / احسان عباس .

١٠ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : الحافظ أحمد بن علي بن حجر ، الطبعة بدون ، عني بتصحيحه / السيد : عبد الله هاشم المدني بالمدينة المنورة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

١١ - تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى الله عليه من الأخبار : الإمام محمد بن جرير الطبري ، مكة المكرمة ، مطابع الصفاء ، ١٤٠٢هـ تحقيق / د. ناصر الرشيد ، وعبد القيوم عبد رب النبي .

١٢ - خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، للإمام أبي القاسم الرافعي ، الحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملحن ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة الرشد ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، حققه / حمدي ابن عبد المجيد السلفي .

١٣ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية :- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، صححه وعلق عليه / السيد عبد الله هاشم .

١٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة :- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق ، محمد عبد القادر عطا .

١٥ - السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي : لإمام المحدثين الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي ، الطبعة الأولى ، الهند ، حيدرآباد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٥٦هـ .

١٦ - سنن ابن ماجه :- الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، الطبعة الأولى ، "بدون ناشر" ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م تحقيق وفهارس / محمد مصطفى الأعظمي .

- ١٧- صحيح مسلم بشرح النووي :- أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ،
الطبعة بدون ، المطبعة المصرية .
- ١٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود : العلامة أبي الطيب محمد شمس
الحق آبادي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م ، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ، حققه عبدالرحمن
محمد عثمان .
- ١٩- غريب الحديث : للإمام أبي اسحاق إبراهيم الحربي ، الطبعة الأولى
، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق / د. سليمان العائد .
- ٢٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري :- الإمام الحافظ أحمد بن حجر :
الطبعة الرابعة ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٤٠٨هـ ،
حققه محب الدين الخطيب .
- ٢١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث في السنة
الناس :- الشيخ اسماعيل إسم محمد العلجوني ، الطبعة
الرابعة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق
أحمد الفلاني .
- ٢٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : الحافظ أبو بكر نور الدين علي بن
أبي بكر الهيتمي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب ،
١٩٦٧م .
- ٢٣- المستدرك على الصحيحين وفي ذيله تلخيص المستدرك :- للحافظ
إمام المحدثين أبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري ،
الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢٤- المصنف في الأحاديث والآثار :- الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن
أبي شيبه ، الطبعة الأولى ، الهند ، بومباي ، الدار السلفية
، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٥- المصنف : للحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي ، الطبعة
الأولى ، نشر المجلس العلمي ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، تحقيق /
الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٢٦- مسند أبي يعلى الموصلي / للحافظ أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي
، الطبعة الأولى ، جدة ، دار القبلة ، بيروت ، مؤسسة علوم
القرآن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / ارشاد الحق الأثري .
- ٢٧- مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد بن حنبل : د. علي محمد جماز
، الطبعة الأولى ، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ،
وعني بطبعه : عبد الله الاتصاري .
- ٢٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، الحافظ أحمد بن
علي بن حجر ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
تحقيق / الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

- ٢٩- الموطأ :- للإمام مالك بن أنس ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، صححه ورقمه / محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٠- نصب الراية لأحاديث الهداية :- للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار أحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ج - القواميس وعلوم العربية :-

- ٣١- أبو العلاء المعري ولزومياته : د. كمال اليازجي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الجيل ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٣٢- ديوان مجنون ليلى : الطبعة بدون ، مكتبة مصر ، ودار مصر للطباعة ، جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فرج .
- ٣٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : اسماعيل بن حماد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣٤- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ، سعدي أبو جيب ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٣٥- قيس ابن الملوح المجنون وديوانه : د. شوقي ثنا لحق ، انقرة ، مطبعة الجمعية التاريخية التركية ، ١٩٦٧م .
- ٣٦- كشاف اصلاحات الفنون : محمد علي الفاروقي التهانوي :- الطبعة بدون ، وزارة الثقافة والارشاد القومي المؤسسة العامة ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م . حققه / د. لطفي عبد البديع ، راجعه / أمين الخولي .
- ٣٧- لسان العرب : أبو الفضل جهاد الدين محمد بن مكرم بن منظور ، بيروت ، دار صادر ، ودار بيروت ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ .
- ٣٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :- أحمد بن محمد المقرئ الفيومي ، الطبعة بدون ، بيروت ، المكتبة العلمية .
- ٣٩- نزهة الاعين النواظر في علم الوجوه والنظائر :- أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م تحقيق / محمد عبد الكريم الرازي .

د - الفقه والعلوم :-

أولاً : الفقه الحنفي :-

- ٤٠- الاشباه والنظائر وبحاشيته نزهة النواظر : زين الدين بن ابراهيم ابن نجيم ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق / محمد مطيع الحافظ .

- ٤١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني : الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٤٢- تبیین الحقائق شرح كنز الرقائق :- عثمان بن علي الزيلعي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المعرفة .
- ٤٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار : محمد الامين ابن عابدين ، الطبعة الثانية ، مصر ، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٤٤- درر الاحكام شرح مجلة الاحكام : علي حيدر ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة النهضة ، تعريب :- فهمي الحسيني .
- ٤٥- المبسوط : للامام شمس الدين السرخسي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المعرفة .
- ٤٦- نتائج الافكار كشف الرموز والاسرار وهي تكملة فتح القدير لابن الهمام على الهداية ، قاضي زادة ، الطبعة الاولى ، مصر ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي واولاده .
- ٤٧- الهداية شرح بداية المبتدى : شيخ الاسلام برهان الدين ابي الحسن علي بن ابي بكر الميرغاثي ، الطبعة بدون ، المكتبة الاسلامية .

ثانيا :- الفقه المالكي :-

- ٤٨- اصول الفتيا في الفقه على مذهب الامام مالك ، محمد بن حارث الخشني ، الطبعة بدون ، الدار العربية للكتاب ، المؤسسة الوطنية للكتاب ١٩٨٥م ، حقه / الشيخ محمد المجذوب ، وذ . محمد ابو الاجفان ، وذ . عثمان بطيخ .
- ٤٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابو الوليد محمد بن احمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد ، الطبعة بدون ، دار الفكر ، مكتبة الرياض الحديثة .
- ٥٠- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة ... : لابن رشد ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق الشرقاوي اقبال و د . محمد حجي .
- ٥١- التفریع : لابي القاسم عبدالله بن الجلاب البصري :- الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، تحقيق / د . حسن البهاني .
- ٥٢- حاشية منح الجليل على مختصر العلامة خليل :- محمد عlish ، الطبعة بدون ، مكتبة النجاح .

٥٣- حاشية على شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، الشيخ محمد
البناني : سيدي عبد الباقي الزرقاني ، الطبعة بدون ، بيروت
، دار الفكر .

٥٤- شرح الخرخشي على مختصر سيدي خليل ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار
صادر .

٥٥- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل بهامشه حاشية البناني : سيدي
عبد الباقي الزرقاني ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر .

٥٦- العقد المنظم مطبوع مع تبصرة الحكام لابن فرحون المالكي :- ابن
سلمون الكتاني / الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية
، ١٣٠١هـ .

٥٧- الفواكه الدواني على رسالة ابي عبد الله بن ابي زيد القيرواني
المالكي ، الشيخ احمد بن غنيم النقراوي ، الطبعة الثالثة ،
مصر ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م .

٥٨- المقدمات والممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ... / الطبعة
الاولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق
/ محمد حجي .

٥٩- القوانين الفقهية : لابي القاسم محمد بن احمد ابن جزى ، الطبعة
بدون ، بيروت ، مكتبة اسامة بن زيد .

٦٠- مختصر خليل : العلامة الشيخ خليل بن اسحاق المالكي ، دار الفكر
، الطبعة الاخيرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، صححه وعلق عليه /
الشيخ احمد نصر .

ثالثا : الفقه الشافعي :-

٦١- الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، الامام جلال
الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار
الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٢- روضة الطالبين :- لابي زكريا يحيى بن شرف النووي ، الطبعة بدون
، المكتب الاسلامي .

٦٣- شرح روضة الطالب من اسنى المطالب ، ابي زكريا يحيى الاتصاري مع
حاشية للشيخ الرملي ، الطبعة بدون ، المكتبة الاسلامية
لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

٦٤- مغني المحتاج الى معرفة معاني والفاظ المنهاج مع تعليقات للشيخ
جويلي :- الشيخ محمد الخطيب الشربيني ، الطبعة بدون ، دار
الفكر .

٦٥- المجموع شرح المذهب :- لابي زكريا يحيى النووي ، الطبعة بدون ،
دار الفكر .

رابعاً : الفقه الحنبلي :-

٦٦- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف : علاء الدين أبي الحسن علس
بن سليمان المرداوي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مطبعة
السنة المحمدية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م ، حققه / محمد حامد الفقي
، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة الاولى ،
١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ، وطبعه وحققه / محمد حامد الفقي .

٦٧- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، أبو عبد الله محمد ابن قيم
الجوزية ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الجيل ، حققه / طه
عبد الرؤوف سعد .

٦٨- بدائع الفوائد : لابن قيم الجوزية ، الطبعة بدون ، دار الفكر .
٦٩- الحسبة في الاسلام :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة الاولى ،
الكويت ، مكتبة دار ابن الأرقم ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق /
سعد بن محمد سعدة .

٧٠- الدرر السنية في الاجوبة النجدية ، عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة
الثانية ، دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية ، طبع
بأمر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله ١٣٨٥هـ -
١٩٦٥م .

٧١- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، الطبعة
الرابعة عشر ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الكويت ، مكتبة
المنار ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، وعبد
القادر الأرنؤوط .

٧٢- السلسبيل في معرفة الدليل :- صالح بن محمد البليهي ، الطبعة
الرابعة ، الرياض ، مكتبة دار المعارف .

٧٣- السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، شيخ الاسلام ابن تيمية
، الطبعة الرابعة ، مصر ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩م .

٧٤- شرح منهي الادارات : منصور بن يونس البهوتي ، الطبعة بدون ،
بيروت ، عالم الكتب .

٧٥- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية :- لابن قيم الجوزية ، الطبعة
بدون ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، تحقيق / محمد حامد
فقي .

٧٦- الفتاوى الكبرى :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة بدون ، بيروت
، دار المعرفة .

٧٧- القواعد النورانية الفقهية :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة
الثالثة ، الرياض ، مطبعة المعارف ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق
/ محمد حامد الفقي .

٧٨- القواعد : لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، الطبعة بدون
، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة .

٧٩- كشف القناع عن متن الاقناع :- منصور بن يونس البهوتي ، الطبعة بدون ، بيروت ، عالم الكتب .

٨٠- مجموع الفتاوى :- شيخ الاسلام احمد بن عبد الطليم ، الطبعة بدون ، جمع وترتيب ، عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، وساعده ابنه محمد ، طبع بامر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ، باشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

٨١- مجموع الرسائل والمسائل :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٨٢- مجلة الاحكام الشرعية : احمد بن عبد الله القاري ، الطبعة الاولى ، جدة ، تهامة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دراسة وتحقيق / د. عبد الوهاب ابو سليمان ، و د. محمد ابراهيم .

٨٣- المحرر ومعه النكت والفوائد لابن مفلح :- الشيخ الامام مجد الدين ابي البركات بن تيمية ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٤- المغني والشرح الكبير : للامامين موفق الدين وشمس الدين ابني قدامة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٥- منار السبيل في شرح الدليل : ابراهيم بن ضويان ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

الفقه العام :-

٨٦- الاجارة الواردة على عمل الانسان : د. شرف بن علي الشريف ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٨٧- الاستصناع في الفقه الاسلامي :- د. كاسب عبد الكريم البدران ، الطبعة بدون ، دار الدعوة .

٨٨- الاحكام السلطانية :- لابي يعلى محمد بن الحسن الفراء ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، حققه / محمد حامد الفقي .

٨٩- الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، علي بن محمد حبيب البصري الماوردي ، الطبعة الاولى ، مصر ، دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

٩٠- الاموال : لابي عبد القاسم بن سلام ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الفكر ، ومكتبة الكليات الازهرية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، تحقيق محمد خليل هراس .

- ٩١- أخذ الأجرة على أعمال الطاعات والمعاصي : د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطريقي ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٩٢- الجعالة وأحكامها في الشريعة والقانون : د. خالد رشيد الجميلي الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الندوة الجديدة ، ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ
- ٩٣- الخراج :- لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، الطبعة بدون ، دار الصلاح ، تحقيق / د. محمد إبراهيم البنا .
- ٩٤- شرح القواعد الفقهية : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقاني ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار القلم ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٩٥- شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون : محمد إبراهيم المرسي ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
- ٩٦- شركة المساهمة في النظام السعودي ، د. صالح بن زابن المرزوقي ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ .
- ٩٧- الشركات في الفقه الإسلامي :- د. رشاد حسن خليل ، الطبعة الثالثة ، دار الرشيد ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٩٨- الشركات في الفقه الإسلامي :- الشيخ علي الخفيف ، الطبعة بدون ، معهد الدراسات العربية في جامعة الدول العربية .
- ٩٩- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية : محمد سعيد البوصلي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٠٠- ضوابط العقد في الفقه الإسلامي ، د. عدنان خالد التركماني ، الطبعة الأولى ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٠١- العدل في المعاولات المالية : شادية محمد أحمد كعكي ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير لجامعة أم القرى ، لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، اشراف / د. أحمد فهمي أبوسنة .
- ١٠٢- فقه الشركات : د. أحمد حمد ، الطبعة الأولى ، الكويت ، دار القلم ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٠٣- فقه عمر بن الخطاب :- د. رويحي بن راجح ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ومركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣هـ .
- ١٠٤- فقه الزكاة :- د. يوسف القرضاوي ، الطبعة السادسة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٠٥- الفقه على المذاهب الأربعة : عبد الرحمن الجزري ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار أحياء التراث العربي .
- ١٠٦- الفقيه والمتفقه : للحافظ والمؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ١٠٧- الفروق مع حواشيها :- لشهاب الدين أبو العبادي الصنهاجي
القرافي ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، مع فهرس
تحليلي لقواعد الفروق وصنعه / د. محمد رواس قلعجي .
- ١٠٨- قواعد الأحكام في مصالح الأئمة : سلطان العلماء أبو محمد عز
الدين عبد العزيز بن عبد السلام السليمي ، الطبعة بدون ،
بيروت ، دار الكتب العلمية .
- ١٠٩- كتاب مسائل السمسرة للأياني : محمد أبو الأظفان ، مجلة الأبحاث
الاقتصاد الاسلامي ، عدد (٢) مجلد (١) شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١١٠- مبدأ الرضا في العقود : د. علي محي الدين القرة داغي ، الطبعة
الأولى ، بيروت ، دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ١١١- المطلى : لأبي محمد علي بن حزم ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار
الافاق الجديدة / تحقيق لجنة احياء التراث العربي بدار
الافاق الجديدة .
- ١١٢- مصاريف الزكاة في الاسلام :- حسين علي كوركولي ، بحث مقدم لنيل
درجة الماجستير الى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة
المكرمة ، محمد خضراوي .
- ١١٣- المعاملات الشرعية والمالية ، احمد ابراهيم ، الطبعة بدون ،
دار الانتصار ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- ١١٤- المقادير في الفقه الاسلامي : د. فكري احمد عكان ، الطبعة الاولى
، بدون ناشر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- ١١٥- نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس ، الشيخ أحمد بن
محمد بن الهائم ، الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة المغارف
، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، تحقيق / د. عبد الله محمد الطريقي .
- ١١٦- نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي ، د. حسين حامد حسان ، الطبعة
بدون ، القاهرة ، مكتبة المتنبي ، ١٩٨١م .
- ١١٧- النقود والمكاييل والموازين : محمد عبد الرؤوف المناوي ،
الجمهورية العراقية ، منشور في وزارة الثقافة والاعلام ،
سلسلة كتب التراث رقم (١٠٧) ودار الرشيد ، ١٩٨١م .

هـ - كتب الاقتصاد الوضعي :-

- ١١٨- الأجور والاستخدام والتوازن الاقتصادي :- د. خضير عباس المهر ،
الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون
المكتبات ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ١١٩- الأجور ومشاكل العمل في السودان ، علي أحمد سليمان ، الطبعة
الأولى ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، ودار التأليف ، ١٩٧٤م .

- ١٢٠- الاسعار وتخصيص الموارد ، د. محمد سلطان أبو علي ، و د. د. هنا خير الدين ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩م .
- ١٢١- الاشتراكية في التطبيق :- ن . س كارول فارعا ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربي ، ايار ١٩٧١م ، عرض وتحليل / نهاد الفادري ، تقديم / قدري قلعجي .
- ١٢٢- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات :- ج . اكلي ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م ، ترجمة / د. عطية مهدي سالم ، مراجعة / د. عبد المنعم السيد علي .
- ١٢٣- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات :- مايكل ابذجمان ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ترجمة / محمد ابراهيم منصور .
- ١٢٤- الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص : جيمس جوارتيني ، وارثشارد استروب ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، ود. عبد العظيم محمد .
- ١٢٥- الاقتصاد الجزئي الاختيار الخاص والعام : جيمس جوارتيني ، وارثشارد استروب ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة / محمد عبد الغفور محمد علي .
- ١٢٦- الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، جي هولتن ولسن ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة / د. كمال سليمان المعاني ،
- ١٢٧- الاقتصاد السياسي :- د. رفعت المحجوب ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م .
- ١٢٨- الاقتصاد السياسي الحديث :- د. توفيق سعيد بيضون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٢٩- الاقتصاد المبسط :- روبرت هيلبرونر ، ولبسترتارو : القاهرة ، مكتبة غريب ، ترجمة / صفوت عبد الحليم .
- ١٣٠- الايدي العاملة الوافدة الى الاردن ، دراسة ميدانية :- د. احمد جمال طاهر ، الطبعة بدون ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٣١- اساليب التحليل الاقتصادي :- د. عبد العزيز فهمي هيكل ، بيروت ، دار النهضة العربية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٣٢- اسس علم الاقتصاد :- د. حميد القيسي ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد ، طبع بمطابع الجامعة - (١ - ١٠٠٠ - ١٩٧٣) .

- ١٣٣- أسلوب الانتاج :- "بدون مؤلف" الطبعة بدون ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، "وبدون مترجمين" .
- ١٣٤- اصول الاقتصاد : د. احمد ابواسماعيل ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
- ١٣٥- اصول الاقتصاد :- د. محمد سلطان ابو علي ، و د. هنا خير الدين ، الطبعة الاولى ، بدون ناشر ، ١٩٨٢م .
- ١٣٦- اصول الاقتصاد :- د. محمد يحيى عويس ، "بدون ناشر ولا طبعة" ١٩٧٨م .
- ١٣٧- اقتصاديات العمل :- د. منى الطحاوى ، الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٣٨- اقتصاديات العمل :- د. علاء شفيق الراوي ، و د. عبد الرسول عبد جاسم ، الجمهورية العراقية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٣م - ١٤٠٣هـ .
- ١٣٩- اقتصاديات المشروع الصناعي :- د. احمد رشاد موسى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧١م .
- ١٤٠- تاريخ الفكر الاقتصادي :- د. عادل احمد حشيش ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م .
- ١٤١- تاريخ الفكر الاقتصادي :- د. لبيب شقير ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار نهضة مصر .
- ١٤٢- التحليل الاقتصادي :- د. عبد الرحمن يسري احمد ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٧م .
- ١٤٣- التطور الاقتصادي :- د. حسين عمر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨م .
- ١٤٤- التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي :- د. صلاح الدين نامق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨م .
- ١٤٥- الرأسمالية والحرية :- ميلتون فردمان ، مركز الكتب الاردني ، ١٩٨٧م ، ترجمة / يوسف عليان .
- ١٤٦- الرخاء بدون تضخم :- جون فيليب ورنيت ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ((بدون طبعة وتاريخ)) ترجمة / د. حسين عمر .
- ١٤٧- السياسة الاقتصادية : د. سلوى علي سليمان ، الطبعة الاولى ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣م .
- ١٤٨- ظاهرة التضخم بين الكنزيين والنقديين وعلاقتها بمنحنى فيلبس ، د. صلاح حسين ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والادارة ، العدد (١٤) ربيع الثاني ، ١٤٠٢هـ فبراير ، ١٩٨٤م ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز .

- ١٤٩- علم الاقتصاد :- ادوين مانسفيلد ، وناريمان بيهرافشي ، الطبعة بدون ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٠م ، "وبدون مترجمين" .
- ١٥٠- القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ، جان بابي ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، ترجمة لجنة من / شريف حتاتة ، محمد خليل قاسم ، سعد كامل ، حليم طوسون .
- ١٥١- الكنزية واستقرار الاقتصاديات الرأسمالية : بوب سوتكلف ، بحث منشور في كتاب دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية ، تحرير / فرانسيس جريد ، وبيتر نور ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٧م ، ترجمة د. نعمان كنفاني .
- ١٥٢- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. سامي خليل ، الطبعة الثالثة ، الكويت ، مؤسسة الصباح ، ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٥٣- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. خزعل البريماني ، بغداد ، مكتبة التحرير ، ومكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٧م .
- ١٥٤- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. فائز ابراهيم الحبيب ، الطبعة الأولى ، الرياض ، تهامة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٥٥- مبادئ الاقتصاد السياسي :- د. محمد دويدار ، الطبعة بدون ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م .
- ١٥٦- مبادئ الاقتصاد :- د. عبد الوهاب الامين ، و د. زكريا عبد الحميد ، الطبعة بدون ، الكويت ، ١٩٨٧م .
- ١٥٧- مبادئ الاقتصاد / التحليل الجزئي :- د. ماجد عبدالله المنيف ، الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ١٥٨- مبادئ الاقتصاد :- د. عمرو محيي الدين ، و د. عبد الرحمن يسري ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م .
- ١٥٩- المبادئ الأولية في النظرية الاقتصادية ، د. حمديّة زهران ، الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥م .
- ١٦٠- مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني - مبادئ الاقتصاد الكلي ، د. عبد المنعم السيد علي ، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤م .
- ١٦١- مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي ، الجزء الاول :- د. عبد المنعم السيد علي ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد .
- ١٦٢- مقدمة في الاقتصاد الجزئي :- د. احمد صفي الدين عوض ، الطبعة الاولى ، الرياض ، دار العلم ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ١٦٣- مقدمة في علم الاقتصاد - نظرية القيمة - د. حسين عمر ،
الطبعة السادسة ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٦٤- مقدمة في علم الاقتصاد :- د. سلوى سليمان ، و د. عبد الفتاح
قنديل ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،
١٩٨٨م .
- ١٦٥- مقدمة في مبادئ الاقتصاد :- د. صلاح الدين الصيرفي ، الاسكندرية
، دار الجامعات المصرية ، ١٩٦١م .
- ١٦٦- مقدمة في اقتصاديات المالية العامة :- د. عبد الله الشيخ محمود
طاهر ، الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة
شئون المكتبات ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٦٧- محاضرات في التطور الاقتصادي :- د. اسماعيل محمد هاشم ، بيروت
، دار النهضة العربية .
- ١٦٨- الماركسية في ابعادها المختلفة :- راسل ، دار لنفتون ، سنسر
، وآخرون ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٧م .
- ١٦٩- الموسوعة الاقتصادية :- د. راشد البراوي ، الطبعة بدون ،
القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- ١٧٠- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، د. عبد العزيز فهمي
هيكل ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م .
- ١٧١- نظرية التضخم :- د. نبيل الروبي ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية
، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤م .
- ١٧٢- النظرية العامة في الاقتصاد :- جون ميز كنز ، الطبعة بدون ،
بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ترجمة / نهاد رضا .
- ١٧٣- النظريات والسياسات النقدية والمالية ، د. سامي خليل ، الطبعة
الاولى ، الكويت ، اشرة كاظمة ، ١٩٨٢م .
- ١٧٤- النظريات والسياسات النقدية :- د. سهير محمود معتوق ، الطبعة
الاولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٤٠٩هـ -
١٩٨٩م .
- ١٧٥- النظم الاقتصادية المعاصرة :- د. صلاح الدين نامق ، الطبعة بدون
، القاهرة ، دار المعارف .
- ١٧٦- النظم الاقتصادية المعاصرة :- محمد حامد عبد الله ، الطبعة
الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات
، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٧٧- النظم الاقتصادية المقارنة : د. عبد الكريم الكاظم ، الجمهورية
العراقية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، كلية
الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٨م .

١٧٨- نحو مفهوم اقتصادي واضح ، د. علي بن طلال الجهني ، الطبعة بدون
، كتاب الشرق الأوسط ، نشر الشركة السعودية للأبحاث
والتسويق.

١٧٩- النقود والبنوك وجهة نظر النقديين ، باري سيجل ، الطبعة
العربية ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة
طه عبد الله منصور ، و د. محمد ابراهيم منصور ، و د. عبد
الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، مراجعة / د. محمد ابراهيم
منصور .

و - كتب الاقتصاد الاسلامي :-

١٨٠- الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق : ا. منار ، الاسكندرية ،
المكتب المصري الحديث ، اشرف على ترجمته / د. منصور
ابراهيم التركي .

١٨١- الاقتصاد الاسلامي (اربعة اجزاء) : د. محمد عفر ، الطبعة الاولى ،
جدة ، دار البيان العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

١٨٢- الاقتصاد التحليلي الاسلامي - التصرفات الفردية : د. محمد عبد
المنعم عفر ، جدة ، دار حافظ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٨٣- اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع : محمد شفيق ،
بحث مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الامام محمد
بن سعود بالرياض سنة ١٣٩٦هـ - ادارة الثقافة والنشر
بالجامعة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

١٨٤- اصول الاقتصاد الاسلامي :- د. رفيق المصري ، الطبعة الاولى ، دمشق
، دار القلم ، بيروت ، الدار الشامية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٨٥- اقتصاديات العمل والاجر في الاسلام ، ^{د. رفعت الحوي} بحث منشور في ندوة الاسلام
والنظام الاقتصادي الدولي الجديد المنعقدة في جنيف ، ١٩٨٠م
، جدة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، صندوق
التضامن الاسلامي ، تونس ، دار مرداس .

١٨٦- اقتصادنا :- محمد باقر الصدر ، الطبعة السابعة عشرة ، دار
التعاون للمطبوعات ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٨٧- الغاء الفائدة من الاقتصاد ، تقرير مجلس الفكر الاسلامي في
الباكستان ، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة
الملك عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ترجمة
/ عبد العليم السيد منسي ، راجعه د. حسن ابراهيم عمر ،
اشرف على طبعه د. رفيق المصري .

- ١٨٨- ايضاح حول موقع عقد السمسرة في نظرية الاقتصاد الاسلامي : د. محمد انس الزرقاء ، منشور في مجلة 'ابحاث الاقتصاد الاسلامي' ، عدد (٢) مجلد (١) ، شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٨٩- تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، د. شوقي احمد دنيا ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٩٠- التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي : د. محمد مختار متولي ، بحث منشور في مجلة 'ابحاث الاقتصاد الاسلامي' ، العدد الاول ، المجلد الاول ، صيف ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩١- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .
- ١٩٢- توظيف العمل في الاقتصاد الاسلامي ، موسى محمد الطيب علقم ، رسالة ماجستير / قسم الدراسات العليا ، كلية الشريعة ، جامعة ام القرى بمكة المكرمة .
- ١٩٣- الجعالة ونظرية الاجر في الاقتصاد الاسلامي ، د. رفيق المصري ، بحث منشور في مجلة حضارة الاسلام ، السنة الحادية والعشرون ، العددان الرابع والخامس ، جماد الاخرة ، رجب ١٤٠٠هـ ، ايار - حزيران ، ١٩٨٠م .
- ١٩٤- دراسة في نظرية القيمة :- د. حسن غانم ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٩٥- دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي :- د. عبد الرحمن يسري احمد ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٧م .
- ١٩٦- دراسات اقتصادية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية : د. نبيل غانم ، الملكية واسباب التملك المشروعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩٧- السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي ، د. احمد الحصري ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٦م .
- ١٩٨- عقد العمل والاجور في الاسلام : د. صادق مهدي السعيد ، بحث منشور في ندوة الاقتصاد الاسلامي ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩٩- كتاب مسائل السمسرة للابياني :- محمد ابو الاجفان ، مجلة 'ابحاث الاقتصاد الاسلامي' ، عدد (٢) ، مجلد (١) شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٠٠- كتاب مشاركة الاموال والاستعمالية في الناتج او في الربح : د. رفيق المصري ، بحث منشور في مجلة 'ابحاث الاقتصاد الاسلامي' المجلد (٣) - (العدد ١) صيف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، جدة ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز .

- ٢٠١- مدخل الى الاقتصاد الاسلامي :- د. عبد العزيز فهمي هيكمل ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- ٢٠٢- مفهوم القيمة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، محمد احسان طالب ، بحث منشور في مجلة الامة ، العدد (٤١) ، جمادى الاولى ١٤٠٤هـ - شباط فبراير ، ١٩٨٤م .
- ٢٠٣- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي :- محمد العلي القري بن عبيد ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار حافظ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٢٠٤- مقومات العمل في الاسلام :- عبد السميع المصري - الطبعة الاولى ، دار التراث العربي ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٠٥- المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام : د. عبد الله غانم ، الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤م .
- ٢٠٦- نظام الاسلام - كتاب الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة : محمد المبارك ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الفكر .
- ٢٠٧- نظرية التوزيع :- د. رفعت العوضي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٢٠٨- النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي : د. شوقي احمد دنيا ، الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٠٩- نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي :- د. محمد كمال عطية ، الطبعة بدون ، قبرص ، بنك فيصل الاسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ز - كتب القانون :-

- ٢١٠- شرح نصوص العمل السعودي : يوسف عبد العزيز ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار السعودية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢١١- عقد الايجار - ايجار الاشياء :- عبد الرزاق احمد السنهوري ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار احياء التراث العربي .
- ٢١٢- عنصر الاجرة في عقد العمل : د. محمد الهعشري ، الطبعة بدون ، الرياض ، معهد الادارة العامة ، ادارة البحوث والاستشارات ، ١٣٩٨هـ .
- ٢١٣- كسب الموظفين وأثره في سلوكهم : صالح بن محمد المزيدي ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، شركة العبيكان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢١٤- مدخل لدراسة الاجور :- اعداد مكتب العمل الدولي ، الطبعة بدون ، جنيف ، ترجمة جمال البنا .
- ٢١٥- مبادئ القانون لرجال الاعمال في المملكة العربية السعودية : د. محمد ابراهيم ابو العينين ، الطبعة الثانية ، جدة ، تهامة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- ٢١٦- الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الاسلام منها : د. جمعة الخولي ، الطبعة الاولى ، "بدون ناشر" ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٢١٧- الاسلام وثقافة الانسان : سميح عاطف الزين ، الطبعة الثامنة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ١٩٨٢م .
- ٢١٨- الاسلام والاستبداد السياسي ، محمد الغزالي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢١٩- احكام وحقوق العمال في الاسلام : محمد شقفة ، الطبعة الاولى ، دار الارشاد ، ١٣٨٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٢٢٠- اصول الاسلام ونظمه في السياسة والاجتماع عند شيخ الاسلام ابن تيمية :- هنري لاوست ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ترجمة ، محمد عبد العظيم ، تقديم وتعليم / د. مصطفى حلمي .
- ٢٢١- التكامل الاجتماعي في الاسلام : الامام محمد ابو زهرة ، الطبعة بدون ، دار الفكر العربي .
- ٢٢٢- حقوق الانسان وحرياته الاساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة ، د. عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني ، الطبعة الاولى ، مطابع الجمعية العامة الملكية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٢٣- دور العمل في توزيع الثروة : محمد الحسن الصالح الامين ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الملك عبد العزيز سابقا ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، اشراف د. حسين حامد حسان .
- ٢٢٤- الشيوعية والاسلام :- احمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ، دار الادلس ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٢٥- العمل والعمال في الفكر الاسلامي :- ابراهيم النعمة ، الطبعة الاولى ، جدة ، الدار السعودية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٢٦- العمل وحقوق العمال في الاسلام :- باقر شريف القرشي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار صادر ، ودار بيروت ، ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ .
- ٢٢٧- الكفاف والقناعة : للامام ابي عبد الله محمد بن احمد القرطبي ، الطبعة الاولى ، دار الصحابة للتراث ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / مجدي السيد .
- ٢٢٨- المجتمع المتكامل في الاسلام :- د. عبد العزيز الخياط ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار السلامة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢٢٩- مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام :- د. يوسف القرضاوي ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٣٠- مصرع الفقر في الاسلام :- علي شحاته رزق ، الطبعة بدون ، مطبعة دار التاليف ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

ح - الكتب التاريخية ومراجع أخرى :-

- ٢٣١- أخبار عمر وأخبار عبدالله بن عمر ، علي الطنطاوي ، وناجي الطنطاوي ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر .
- ٢٣٢- البداية والنهاية :- الحافظ أبو الفداء اسماعيل ابن كثير ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة المعارف .
- ٢٣٣- تاريخ العمال :- فرائسوا باريت ، الطبعة بدون ، نشر الفن الحديث العالمي ، ترجمة فائزكم نقش .
- ٢٣٤- الكامل في التاريخ :- ابن الاثير الجزري ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٣٥- مقدمة ابن خلدون :- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٤م .
- ٢٣٦- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :- لابي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، تحقيق / زينب القاروط .
- ٢٣٧- فتاوى مؤتمر الزكاة الاول الذي عقد في دولة الكويت عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، العدد الاول ، المجلد الثاني ، صيف ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

سابعا :- قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	ج
الفصل الاول : الاجور في النظم الاقتصادية الوضعية .	
المبحث الاول : الاجور في النظام الرأسمالي .	
المطلب الاول : تطور الاجور في الفكر الاسلامي .	٣
١- تعريف الاجور .	٣
٢- في انواع الاجور .	٣
١ - الاجر الزمني واجر القطعة .	٤
ب - المشاركة في الربح والملكية المشتركة .	٧
ج - الاجر النقدي والاجر الحقيقي .	٨
٣- في نظريات الاجور .	٩
١ - نظرية حد الكفاف .	
ب - نظرية رصيد الاجور .	
ج - نظرية الانتاجية الحدية .	
المطلب الثاني : تحديد الاجور في النظام الرأسمالي .	١٣
١- السوق :	١٣
١ - عرض العمل .	١٤
ب - الطلب على العمل .	١٧
ج - حالة طلب وعرض عمل تنافسي .	١٨
د - محددات الاجور [التغير في منحنيات العرض والطلب] .	٢٣
أولا :- بعض العوامل التي تؤدي الى تقليل عرض العمل .	٢٤
ثانيا- العوامل التي تؤدي الى زيادة عرض العمل .	٢٥
ثالثا- ضعف الانتاجية .	٢٨
هـ- حالة احتكار في تاجير العمل [احتكار الشراء] .	٢٩
و - حالة الاحتكار الثنائي "المزدوج" في سوق العمل .	٣١
٢- الدولة .	٣٣
١ - سياسة الحد الأدنى للاجور .	٣٤
ب - سياسة اعانات الاجور .	٣٧
٣- دور نقابات العمال واتحادات ارباب العمل .	٣٨
١ - محددات الطلب المرن على عمال النقابة .	٣٩
ب - خطط النقابات لزيادة الاجور .	٤١
ج - كيفية قيام النقابات بزيادة الاجور [التحكم في منحنيات العرض والطلب] .	٤٢

- ٤٦ د - نظرية المساومة الاجتماعية .
٤٨ د-١- منحى تساهل ارباب العمل .
٤٩ د-٢- منحى تشدد العمال .
٥٠ د-٣- العوامل التي تحكم المفاوضات في
نظرية المساومة .
٥٢ خلاصة المبحث .

- المبحث الثاني :- الاجور في النظام الاشتراكي .
٥٤ المطلب الاول :- تطور الاجور في الفكر الاشتراكي .
٥٤ ١- تعريف الاجر عند الاشتراكيين .
٥٤ ٢- نظرية فائض القيمة .
٥٧ ٣- طبيعة الاجر وانواعه عند الاشتراكيين .
٦١ المطلب الثاني :- تحديد الاجر في النظام الاشتراكي .
٦١ ١- الدور الاقتصادي للدولة في النظام الاشتراكي .
٦٢ ٢- تحديد الاجور في الدولة الاشتراكية .
٦٥ ٣- الاجور في الاتحاد السوفيتي .

- المطلب الثالث :- تقييم الاجور عند الاشتراكيين .
٦٨ ١- تقييم نظرية فائض القيمة .
٦٨ ٢- تقييم الاجور عند الاشتراكيين .
٧٠ خلاصة المبحث .
٧٤ خاتمة الفصل .
٧٥

- الفصل الثاني : مفهوم الاجر وانواعه في الاقتصاد الاسلامي .
المبحث الاول :- مفهوم الاجر والاجارة في الاسلام .
٧٨ المطلب الاول :- تعريف الاجر .
٨٥ المطلب الثاني :- تعريف عقد الاجارة واركانها وشروطها .
٩٥ المطلب الثالث :- الاجير وانواع الاجراء .
٩٥ ١- اجير الدولة "الموظف الحكومي" واجير القطاع الخاص
"العامل او الموظف في الشركات" .
٩٩ ٢- بحث الفقهاء في تداخل الوظيفة العامة في الدولة
بالاجارة الخاصة .
١٠١ ٣- انواع الاجراء في القطاع الخاص .
١٠٢ أ - اجير خاص .
١٠٢ ب - اجير مشترك .
١٠٣ ٤- الاجير والضمان وهل يجتمع اجر مع ضمان ؟

- المطلب الرابع :- اقسام الاجارة .
١١٠
١١٠ أولا :- تقسيم الاجارة من حيث تعيين المحل من عدم تعيينه .
١١١
١١١ ثانيا :- تقسيم الاجارة من حيث الغاية منها .
١١١
١١١ ثالثا :- تقسيم الاجارة من حيث المحل الذي تستوفي منه المنفعة .
١١٢
١١٢ رابعا :- تقسيم الاجارة من حيث الجواز وعدمه .
١١٢
١١٢ خامسا :- تقسيم حديث للاجارة ، وتقسيم القانونيين .
١١٢
١١٢ سادسا :- تقسيم ابن رشد .
١١٧
١١٧ المطلب الخامس :- عقد الاجارة وعقد العمل .
١١٢
١١٢ خلاصة المبحث .
١٢٣
١٢٣ المبحث الثاني :- انواع الاجور في الاقتصاد الاسلامي .
١٢٣
١٢٣ تمهيد :-
١٢٤
١٢٤ المطلب الاول :- الاجر من خلال عقد الاجارة .
١٢٤
١- الاجر النقدي .
١٢٩
٢- الاجر العيني .
١٣٢
٣- الاجر بالمنفعة .
١٣٤
المطلب الثاني :- الاجر من خلال عقد الجعالة .
١٣٤
١- تعريف الجعل والجعالة .
١٣٦
٢- الفرق بين الجعالة والاجارة .
١٣٨
٣- العلاقة بين الاجارة والجعالة .
١٤٢
٤- العمل بين الاجارة والجعالة .
١٤٦
٥- حكم الجمع بين الاجارة والجعالة [الاجر والجعل] .
١٤٢
٦- الآثار الاقتصادية للاجر من خلال عقد الجعالة .
١٥٤
المطلب الثالث :- الاجر من خلال عقد السمسرة .
١٥٤
١- تعريف السمسار .
١٥٥
٢- نوع العائد الذي يحصل عليه السمسار .
١٥٧
٣- الآثار الاقتصادية للاجر من خلال عقد السمسرة .
١٥٩
المطلب الرابع :- الاجر من خلال عقود اخرى .
١٥٩
١- الاجر على الصناعة وعقد الاستصناع .
١٦١
٢- الاجر من خلال عقود الوكالة ومطاردة الخصوم واستخلاص الحقوق وغيرها .
١٦٤
المطلب الخامس :- الاجر بحمة من الناتج .
١٦٤
١- مذاهب العلماء في حكم ان تكون الاجرة جزاء من الانتاج .
١٦٩
٢- هل يجوز الجمع بين الاجارة والشركة [الاجر والربح] .

المطلب السادس :- الاجر بتحديد المدة والاجر بتحديد العمل.

خلاصة المبحث .
خاتمة الفصل .

الفصل الثالث :- تحديد الاجور في الاقتصاد الاسلامي.

المبحث الاول :- الاصول والضوابط الحاكمة

المطلب الاول :- الأساس الذي يبنى عليه تقدير الاجر .

١- هل الاجر على قدر المشقة ؟ .

٢- تعريف المنفعة .

٣- حدود المنفعة .

المطلب الثاني :- تنظيم العلاقة بين العمال واطحاب الاعمال .

١- الاصل في هذه العلاقة الرضا .

٢- العامل تجب له اجرته وان لم يشترط .

٣- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغنى

باشغاله عن عمله .

٤- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة الضمير .

المطلب الثالث :- حماية الاسلام للاجر .

١- صور من الجانب النظري لحماية الاجر في الاسلام .

٢- صور من الجانب العملي لحماية الاجر في الاسلام .

خلاصة المبحث .

المبحث الثاني :- دور الدولة .

المطلب الاول :- وسائل تدخل الدولة في سوق العمل .

١- منع الاستغلال ووسائله .

٢- ايجاد العمل لمن لا عمل له .

٣- ان تضمن الدولة لجميع العاملين المستوى المعيشي

اللائق بجميع الطرق والوسائل "غير الاجر" .

٤- التوازن بين مصالح العمال ومصالح ارباب العمل .

٥- اجبار العمال على العمل والتسعير عليهم وفرض

اجر المثل .

المطلب الثاني :- ضمان الدولة لاجر الكفاية .

المطلب الثالث :- الدولة واجر المثل .

١ - متى يفرض اجر المثل وتعريفه .

ب - حالات فرض اجر المثل .

ج - الفرق بين اجر المثل والحد الأدنى للاجور .

خلاصة المبحث .

٢٧٩	المبحث الثالث :- دور السوق .
٢٨٠	المطلب الأول :- مفهوم السوق .
٢٨١	المطلب الثاني :- تحديد الأجر في السوق .
٢٩٤	المطلب الثالث :- دور نقابات العمال واتحادات
٢٩٩	أرباب العمل .
٣٠٠	خلاصة المبحث .
	خاتمة الفصل .

الفصل الرابع :- دور الأجور في النشاط الاقتصادي :

٣٠٢	تمهيد .
	المبحث الأول :- الأجور والتوظيف .
٣٠٨	تمهيد .
٣٠٩	المطلب الأول :- الأجور والتوظيف وفق النموذج الكلاسيكي .
٣٠٩	١- المدخل للفكر الكلاسيكي .
٣٠٩	أ - قانون ساي .
٣١٠	ب - النظرية الكمية في النقود .
٣١٢	ج - العرض الكلي للعمل والطلب الكلي على العمل .
٣١٨	٢- العرض البياني للنموذج الكلاسيكي وأثر الأجور .
٣٢٨	٣- أثر الأجور في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في النموذج الكلاسيكي .
٣٣٢	٤- النتائج الهامة للنموذج الكلاسيكي .
٣٣٧	المطلب الثاني :- الأجور والتوظيف وفق النموذج الكينزي .
٣٣٧	١- المدخل للفكر الكينزي .
٣٣٧	أ - اضافة دالة الاستهلاك .
٣٤٠	ب - النظرية الكينزية في سعر الفائدة .
٣٤٥	ج - الآثار الاقتصادية للطلب على النقود المرنة في سعر الفائدة مع افتراض مرونة الأجور .
٣٤٨	٢- الأجور الجامدة في النموذج الكينزي .
٣٥٤	٣- أثر الأجور في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة وفق النموذج الكينزي .
٣٥٤	أولا :- أثر تخفيض الأجور النقدية على الكفاءة الحدية لرأس المال .
٣٥٥	ثانيا :- أثر تخفيض الأجور النقدية على سعر الفائدة .
٣٥٦	ثالثا :- الانتقادات الموجهة لدالة الاستثمار الكينزية .
٣٥٨	رابعا :- أثر الأجور في نظريات الاستثمار الحديثة .

- ٣٦١ ٤- سياسة الحكومة في النموذج ذي الأجور الجامدة .
- ٣٦٥ ٥- النتائج الأساسية للنموذج الكينزي .
- ٣٧٢ **المطلب الثالث :- الأجور والتوظيف في الاقتصاد الاسلامي .**
- ٣٧٢ ١- إلغاء سعر الفائدة .
- ٣٧٦ ٢- إلغاء فرض تعظيم الأرباح .
- ٣٧٩ ٣- الأجور المستقرة في الاقتصاد الاسلامي .
- ٣٨٢ ٤- العلاقة بين الأجور والأسعار في الاقتصاد الاسلامي
والانظمة الوضعية وأثر ذلك على التوظيف .
- ٣٨٢ ١ - العلاقة بين معدلات الأجور ومستوى الأسعار .
- ٣٨٣ ب - أثر الأجور على الطلب الكلي على سلع الاستهلاك .
- ٣٨٥ ج - أثر الأجور على التوظيف [الاستخدام] في النماذج
الاقتصادية المختلفة وفي الاقتصاد الاسلامي .
- ٣٩٣ خاتمة المبحث .
- المبحث الثاني :- الأجور والاستقرار ((التضخم والانكماش))**
تمهيد .
- ٣٩٤ **المطلب الأول :- أثر الأجور في أحداث التضخم والبطالة .**
- ٣٩٥ ١- الأجور والتضخم .
- ٣٩٥ ٢- الأجور والبطالة .
- ٤٠٣ ٣- الأجور النقدية بين التضخم والبطالة (منحنى
فيلبس البسيط) .
- ٤٠٤ **المطلب الثاني :- الأجور والركود التضخمي (عرض
للنظريات الحديثة)**
- ٤١١ - تمهيد :-
- ٤١١ ١- الأساس النظري لمنحنى فيلبس .
- ٤١٣ ٢- منحنى فيلبس السعري ومنحنى فيلبس الاجري .
- ٤١٩ ٣- تأثير تكاليف (المعيشة) على معدلات الأجور .
- ٤٢١ ٤- منحنى فيلبس طويل الأجل ونظرية فردمان في
المعدل الطبيعي .
- ٤٢٨ ٥- ظاهرة انفجار الأجور وارتباطها بالعوامل
المؤسسية والاجتماعية .
- ٤٢٩ **المطلب الثالث :- سياسات الأجور لمعالجة التضخم
والبطالة .**
- ٤٢٩ ١- التحكم في الأسعار والأجور (وجهة نظر الكينزيين) .
- ٤٣٧ ٢- التحكم في الأسعار والأجور (وجهة نظر النقديين) .
- ٤٣٤ ٣- سياسات الأجور لتحقيق الاستقرار .
- ٤٣٧ **المطلب الرابع :- الأجور والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي .**
- ٤٣٧ ١- فروض أساسية في الاقتصاد الاسلامي .

- ٤٣٨ ٢- امكانية حدوث تضخم تسببه الاجور في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٣٩ ٣- امكانية حدوث احد انواع البطالة في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٤٠ ٤- العلاقة بين الاجور والاسعار في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٣٤ خاتمة المبحث .
- المبحث الثالث :- الاجور والتوزيع .
- ٤٤٥ تمهيد :-
- ٤٤٩ المطلب الاول :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الرأسمالي .
- ٤٥٢ المطلب الثاني :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي .
- ٤٥٧ المطلب الثالث :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٥٧ تمهيد :-
- ٤٥٩ ١- العوامل التي تحكم مستوى دخل الافراد في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٥٩ ٢- العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦٠ ٣- العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦١ ٤- جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦٤ خاتمة المبحث .
- ٤٦٥ خاتمة الفصل .
- ٤٦٧ الخاتمة :- وتشتمل على النتائج والتوصيات .

الفهارس :-

- ١ اولاً :- فهرست الايات القرآنية .
- ٢ ثانياً :- فهرست الاحاديث والاشار .
- ٩ ثالثاً :- فهرست تخريج الاحاديث والاشار .
- ٣٠ رابعاً :- قائمة الرموز الاجنبية وما يقابلها بالعربية .
- ٣٣ خامساً :- قائمة الرسوم والمنحنيات البيانية .
- ٣٥ سادساً :- قائمة المصادر والمراجع .
- ٥٤ سابعاً :- قائمة المحتويات .

تم بحمد الله